تم التعديل الذي طلبته اللجنة
د/ عبدالفتاح بحيري
د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى – مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا – فرع اللغة

# الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية

لإسماعيل بن أحمد بن إبراهيم بن عطية النجراني المتوفي سنة ٧٩٤ هـ

دراسة وتحقيق

الجزء الأول : من الكلمة إلى آخر التوابع

رسالة لنيل درجة ( الماجيستير )

إعداد

عبدالمجيد بن إبراهيم بن يوسف آل الشيخ مبارك

إشراف

أ . د / عبدالفتاح بحيري إبراهيم

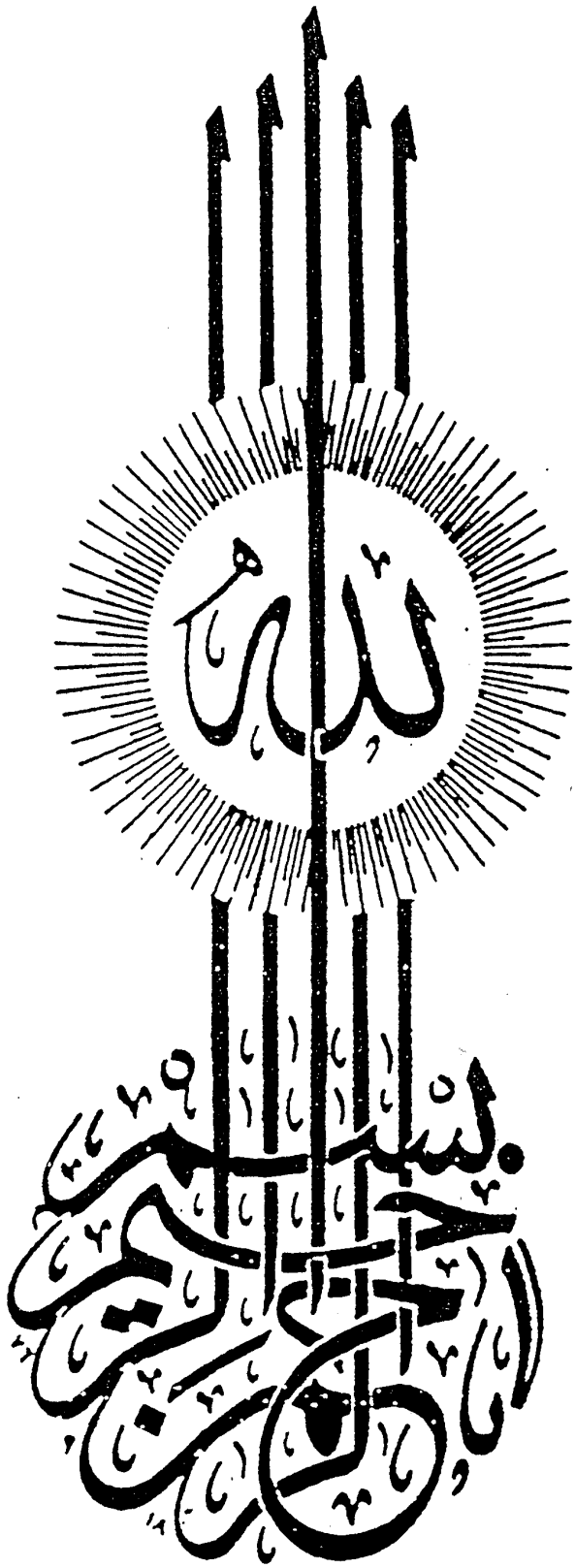
الله
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

**ملخص رسالة الماجستير المقدمة من الطالب** : عبدالمجيد بن إبراهيم آل الشيخ مبارك

**عنوان الرسالة** : الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية ، دارسة وتحقيق الجزء الأول من الكلمة إلى آخر التوابع .

أما الدراسة فقد قسمتها أربعة فصول يسبقها تمهيد عن ابن الحاجب وكافيته . أما الفصول الأربعة فهى كالتالى :

**الفصل الأول** : «النجراني : حياته وآثاره العلمية »

**ويشتمل على** : اسمه ونسبه - نشأته - ثقافته ومنزلته العلمية - مذهبه الديني - شيوخه - تلاميذه - مصنفاته - وفاته .

**الفصل الثاني** : « شرح النجراني: عرض وتحليل»

**ويشتمل على** : اسم الشرح - نسبته إلى الشارح - منهجه في شرح الكافية - المصادر التي عول عليها - شواهده - أدلة الصناعة النحوية في شرحه- وختمت هذا الفصل بالأصول النحوية في شرح النجراني .

**الفصل الثالث** : «أهم القضايا النحوية في شرح النجراني »

**ويشتمل على** : موقفه من المصنف - موقفه من النحاة المتقدمين - اتجاهاته النحوية وموقفه من المسائل الخلافية .

**الفصل الرابع** : « موازنة علمية بين شرح النجراني وشرح التبريزي وعصام الدين الأسفراييني ».

وخصصت هذا الفصل لموازنة علمية بين شرح النجراني وبين شرح هذين العالمين .

أما بالنسبة للقسم الثاني وهو التحقيق ، فقد صدرته بمنهجي في التحقيق ، ثم وصف النسخة المعتمدة وأتبعت ذلك بنماذج مصورة لها ، ثم بعد ذلك النص محققاً ، ويشتمل على : الكلمة والكلام - الإعراب - الممنوع من الصرف - المرفوعات - المنصوبات - المجرورات - ثم بعد ذلك التوابع .وفي نهايته صنعت الفهارس الفنية .

| الباحث | المشرف | عميد الكلية |
|---|---|---|
| عبدالمجيد إبراهيم آل الشيخ مبارك | أ.د/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم | أ.د/ حسن محمد باجودة |

بسم الله الرحمن الرحيم

## ـ مقدمة ـ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه وسلم . وبعد

فبعد أن أكملت السنة المنهجية للدراسة العليا بكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى بادرني هم البحث وماعسى أن يكون . ثم وقع الاختيار على تحقيق كتاب الخلاصات الصافية في شرح الكافية لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني ، وكانت لدي نسخة مصورة منه ، فآثرت العمل عليه مستعينا بالعلي القدير . وكان مما رجحه لدي :

كونه لبنة في البناء النحوي العربي الشامخ ذلك البناء الذي عزف عنه الأقربون ، وعقه البررة من أبنائه حتى أخلدوا إلى العجمة ، وآثروا غير عربيتهم الفصحى . لغة الكتاب المقدس والمجد المؤثل . أنه ثمرة من ثمار الدرس النحوي العربي ، في ذلك القطر اليمني الذي كان لعلمائه قدم راسخة في العلوم عامة وعلوم العربية على وجه الخصوص، بيد أنه بمعزل عن أعين كثير من الباحثين . فإخراج هذا الأثر يبين عن منهج أولئك العلماء في دراسة العلوم وتدوينها. كما أنه يفصح عن عقلية علمية لها طابعها المميز في تناول النص وشرحه ، فهي جديرة بالدراسة والبحث .

كما أن الكتاب يتناول كافية ابن الحاجب ، تلك المقدمة التي توافر عليها العلماء من كل حدب وصوب ، ونبغ فيها من العقول ما لا يأتي عليه الوصف ، فدارت الأيام عليها ، وانشغل الناس بغيرها بعد ابن مالك وكتبه ، فكان العمل على شرح لها مساهمة في إحياء تلك الجهود العريقة .

كل أولئك أخذ بي إلى إخراج هذا الكتاب وتحقيقه . وقد قمت بدراسة وتحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب ويشتمل على : الكلمة والكلام ـ الإعراب ـ الممنوع من

الصرف ـ المرفوعات ـ المنصوبات ـ المجرورات ـ ثم بعد ذلك التوابع . فيبدأ من الكلمة والكلام وينتهي بعطف البيان .

أما الدراسة فقد قسمتها أربعة فصول يسبقها تمهيد عن ابن الحاجب وكافيته ، ويخلفها تعقيب لخصت فيه المآخذ على شرح النجراني . أما الفصول الأربعة فهي كالتالي :

**الفصل الأول** : ( النجراني : حياته وأثاره العلمية ) .

ويشتمل على : اسمه و نسبه ـ نشاته ـ ثقافته ومنزلته العلمية ـ مذهبه الديني ـ شيوخه ـ تلامذته ـ مصنفاته ـ وفاته .

**الفصل الثاني** : ( شرح النجران عرض وتحليل ) .

ويشتمل على : اسم الشرح ـ نسبته إلى الشارح ـ منهجه في شرح الكافية ـ المصادر التي عول عليها ـ شواهده ـ أدلة الصناعة النحوية في شرحه ـ وختمت هذا الفصل بالأصول النحويه في شرح النجراني .

**الفصل الثالث** : ( أهم القضايا النحوية في شرح النجراني ) .

ويشتمل على : موقفه من المصنف ـ موقفه من النحاة المتقدمين ـ اتجاهاته النحوية وموقفه من المسائل الخلافية .

**الفصل الرابع** : ( موازنة علمية بين شرح النجراني وشرح التبريزي وعصام الدين الأسفراييني ) .

وخصصت هذا الفصل لموازنة علمية بين شرح النجراني وبين شرح هذين العالمين .

أما بالنسبة للقسم الثاني وهو التحقيق ، فقد صدرته بمنهجي في التحقيق ، ثم وصف النسخة المعتمدة وأتبعت ذلك بنماذج مصورة لها ، ثم بعد ذلك النص محققا ، وفي نهايته صنعت الفهارس الفنية .

وقبل أن أغادر هذه العجالة أرى لزاما علي أن أشكر - بعد الله تعالى وبعد والدي الجليل البارين ـ للذين كان لهم الفضل على هذا العمل ، وصاحب هذا العمل ، مبتدئا بجامعة أم القرى ، وبخاصة كلية اللغة العربية ؛ إذ أتاحت لهذا البحث حتى بلغ مداه . ثم

أشكر لأستاذي المبجل الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد على ما يبذله في السر والعلن . أما الأستاذ الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر ـــ طيب الله ثراه ـــ فأسأل الله جل في علاه أن يحيطه برحمته ورضاه ، فلقد أشرف على هذا البحث حتى تم قسم التحقيق منه . ولم تكن صلتي به صلة بحث فقط ، بل تجاوزت ذلك إلى الأمد الأبعد، فلقد كان يستقبلني بنفسه إذا نزلت القاهرة لأجل البحث، ويحيطني بعنايته وينزلني منزله، ولم يدخر وسعاً في الإعانة على هذا العمل ، وإني عن مكافأته لعاجز .

ثم أشكر لأستاذي الفاضل الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم إذ قبل الإشراف على هذا البحث ، والإشراف على بحث انتصف أكبر هماً من بدء العمل . ولقد تولى أمر الدراسة فقوم أمرها فجزاه الله عني خير الجزاء .

وبعد ، فلا أنسى ولا أستطيع أن أنسى الاعتراف بالجميل لأخي الدكتور أحمد بن محمد القرشي ، فلقد كان خير معين على النوائب ، ولقد بادرني بإحسانه وفضله وهو الذي أهدى إليّ هذا المخطوط ، وهو الذي فزعت إليه عند الحاجة .

وأخيراً لا يفوتني أن أذكر الوفي المخلص : فيصل بن سعيد صباغ ، إذ حمل هم البحث أكثر من صاحبه ، حتى إنه ليسافر من أقصى البلاد فيمكث ساعة أو ساعتين يطمئن فيها على البحث فيعود أدراجه ، وكان سنداً في تصحيح تجارب الطبع ، حفظه الله وسدد خطاه كما أقدم شكري الجزيل لكل من سعادة الاستاذ الدكتور عبد الرحمن العثيمين أو سعادة الاستاذ الدكتور سيد تقي على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة . هذا وأسال الله عز وجل أن يتمم بالقبول .

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**

# تـمهيد

## ابن الحاجب وكافيته :

### أولاً : ابن الحاجب :

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بـن يونـس ، جمـال الديـن الدونـي المـالكي المصـري المعروف بابن الحاجب(١) .

كان أبوه كردياً حاجباً للأمير عز الديـن الصلاحـي . ولـد سـنة ٥٧٠ هـ في مدينـة (إسنا) بصعيد مصر ، ثم انتقل مع أبيـه إلى القـاهرة حيـث ألحقـه بمـدارس العلـم فيهـا . واشتغل في صغره بالقرآن الكريم ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمـه الله، ثـم بالعربيـة والقـراءات ، وبـرع في علومـه وأتقنهـا غايـة الإتقـان . وقـد وصفـه بعـض المؤرخين بأنه من أذكياء العالم(٢) ، وكان من أحسن خلق الله ذهناً(٣) .

تنقل ابن الحاجب في البلاد ، فسافر إلى دمشـق ، ودرس في جامعهـا بزاويـة المالكيـة فأكب الناس للاشتغال عليه والانتفاع به ، ورحل بعد ذلـك إلى الكـرك ، ثـم عـاد بعـد ذلك إلى القاهرة حيث استقر بها وجلس للتدريس بالمدرسـة الفاضليـة ، ثـم انتقـل بعـد ذلك إلى الإسكندرية فلم تطل إقامته هناك حيـث وافتـه المنيـة نهـار الخميـس في الثـالث والعشرين من شوال سنة ٦٤٦ هـ رحمه الله تعالى .

وقد رثاه ناصر الدين بن المنير بهذه الأبيات(٤) :

---

(١) ينظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦٤/٢٣ ، والبداية والنهاية ١٨٨/١٣ ، والديباج المذهب ١٨٩، وشذارات الذهب ٢٣٤/٥ .

(٢) ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٦٥/٢٣ .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان ٢٥٠/٣

(٤) ينظر : الديباج المذهب ١٩١ .

ألا أيها المختال في مطرف العمر هلم إلى قبر الإمام أبي عمر
تر العلم والآداب والفضل والتقى ونيل المنى والعز غيبن في القبر
فتدعو له الرحمن دعوة رحمة يكافأ بها في مثل منزله القفر

**شيوخه :**

درس ابن الحاجب على يدي عدد كبير من علماء عصره نذكر منهم[1] :

١ - القاسم بن فيرة الشاطبي . ولد سنة ٥٣٨ هـ وتوفي سنة ٥٩٠ هـ . وكان شيخه في القراءات .

٢ - غياث الدين بن فارس ، أبو الجود اللخمي ، توفي سنة ٦٠٥ هـ .

٣ - محمد بن يوسف ، أبو الفضل الغزناوي ، توفي سنة ٥٩٩ هـ .

٤ - علي بن إسماعيل ، أبو الحسن الأبياري ، ولد سنة ٥٥٧ هـ ، وتوفي سنة ٦١٨هـ .

**تلاميذه :**

أخذ عن ابن الحاجب جمع كبير من الطلاب في كل موضع ينزل به ومن أشهرهم[2]:

١ - أبو بكر بن عمر بن علي ، رضي الدين القسطنطيني ، ولد سنة ٦٠٧ هـ ، وتوفي سنة ٦٩٥ هـ .

٢ - محمد بن رضوان ، زين الدين المحلي ، توفي سنة ٧٠٠ هـ .

٣ - عبد الواحد بن عبد الكريم ، كمال الدين الزملكاني ،توفي سنة٦٩١هـ.

---

(١) ينظر في ذلك : ابن الحاجب النحوي ٤١- ٤٤ ، والكافية في النحو لابن الحاجب بتحقيق د.طارق نجم عبدالله ١٤-١٧ .

(٢) ينظر في ذلك : ابن الحاجب النحوي ٤٤ - ٤٩ ، والكافية في النحو ١٧،١٨ .

٤ – محمد بن محمد بن علي ، أبو عبد الله النصيبي ، ولد سنة ٦١٧ هـ ، وتوفي سنة ٦٩٥ هـ .

**مصنفاته :**

صنف ابن الحاجب في علوم شتى ، فصنف في الأصول والفقه والجدل والتاريخ وغير ذلك ومن مصنفاته مايلي[1] :

١ – الأمالي النحوية .

٢ – منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل .

٣ – جامع الأمهات . في الفقه المالكي .

٤ – ذيل على تاريخ دمشق لابن عساكر .

٥ – الإيضاح في شرح المفصل .

٦ – الكافية ، في النحو .

٧ – الشافية ، في الصرف .

٨ – شرح الكافية .

٩ – الوافية ، نظم الكافية .

١٠ – شرح الوافية .

**ثانياً : الكافية :**

قلما يحظى مصنف بالعناية والدرس كما حظيت به كافية ابن الحاجب . فلقد توافرت عليها جهود العلماء حتى لامزيد على ذلك . وهي متن نحوي مختصر إلا أنه شمل عامة أبواب النحو في إيجاز متقن وتنسيق فريد . وقد قسمها المصنف ثلاثة أقسام : قسم الأسماء ، وقسم الأفعال ، ثم قسم الحروف .

---

(١) ينظر في ذلك : شرح كافية ابن الحاجب لابن الحاجب ٢٣– ٢٦ (رسالة علمية بكلية اللغة العربية في الأزهر. تحقيق : د . جمال عبدالعاطي مخيمر ) ، والكافية ٢١ –٢٤ .

ولقد طارت شهرتها في الآفاق حتى فاقت مفصل الزمخشري بعد أن كان له الصيت الذائع . وقد بلغت من مكانتها أن قام على شرحها عالمان معاصران لابن الحاجب ، وهما : ابن الخباز الموصلي ( ت ٦٣٨ هـ )، وموفق الدين ابن يعيش ( ت ٦٤٣هـ)[١] . وفي عصرنا الحاضر كانت من أقدم ماطبع من كتب العربية ، فلقد طبعت في روما سنة ١٥٩٢ م[٢] ، ثم توالت بعد ذلك طبعاتها في الشرق والغرب حتى أربت على أربعين طبعة[٣] .

أما شروحها فقد تجاوزت مائة وخمسين شرحاً فضلاً عن مختصراتها ونظمها وإعرابها. ومن أبرز شروحها مايلي[٤] :

١ - شرح الكافية ، لابن الحاجب نفسه .

٢ - شرح رضي الدين الأستراباذي ( ت ٦٨٦ هـ ) .

٣ - شرح عز الدين ابن القواس (ت ٦٩٦هـ).

٤ - مبسوط الأحكام في تصحيح مايتعلق بالكلم والكلام للتبريزي ( ت ٧٤٦).

٥ - ثلاثة شروح لركن الدين الإستراباذي ( ت ٧١٥ هـ ) .

٦ - غاية أماني الطالب في شرح كافية ابن الحاجب للقمولي ( ت ٧٢٧ هـ ) .

٧ - الأزهار الصافية في شرح الكافية للعلوي ( ت ٧٤٩ هـ ) .

٨ - شرح كافية ابن الحاجب لعصام الدين الأسفراييني ( ت ٩٥١ هـ ) .

---

(١) ينظر : ابن الحاجب النحوي ٥٧ .

(٢) ينظر : الكافية ٥٠ .

(٣) ينظر : الكافية ٥ .

(٤) ينظر في ذلك :كشف الظنون ٢/ ١٣٧٠، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٣٠٩ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢٨ - ٣٨ ، وابن الحاجب النحوي ٥٧ - ٦٦ ، والكافية ٣٠ - ٤٨ .

# الفصل الأول : النجراني :حياته وآثاره العلمية

## أ ـ اسمه ونسبه :

هو إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم ابن عطية ، نظام الدين ـــ أو حسام الدين[١] ـــ النجراني .

وقد أغفلت المصادر اسم والده ( أحمد ) فنسبته إلى جده (إبراهيم)[٢]، إلا ما كان من صاحب المستطاب[٣] فإنه نص على ذكر والده ( أحمد) . وذكر أنه وجد ذلك بخطه في بعض كتبه .

أما نسبته إلى ( النجراني ) فما حاد عنها ممن ترجم له إلا العاملي في كتابه (أعيان الشيعة)[٤] ، فلقد ذكرها ( البحراني ) ، ثم تركب من ذلك وهم كبير ، حيث نسب الرجل إلى البحرين . غير أن العاملي لم ينفرد بهذه النسبة ، بل هي مذكورة في كشف الظنون[٥] ، وأغلب ما يكون خطأ مطبعيا ، فليس ثمة فرق إلا نقطة .

---

(١) أعيان الشيعة للعاملي ١٢/٢٤٣ .

(٢) ينظر : كشف الظنون ٢/١٣٧٦ ، والمستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطياب ليحيى بن الحسين بن المنصور با لله (مخطوط بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء ) لوحة ٧٨ ب ، وملحق البدر الطالع (ملحق بالجزء الثاني من كتاب البدر الطالع) ٥٦ ، ومعجم المؤلفين لكحالة ٢/٢٥٥، والأعلام ١/٣٠١، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن ٤١٩.

(٣) المستطاب ٧٨ ب .

(٤) أعيان الشيعة ١٢ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٥) (٥) كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ .

## ب ـ نشأته :

لم أقف على شئ ذي بال عن نشأة النجراني ، شأنه في ذلك شأن كثير من علماء اليمن[١] ، فالأخبار عنهم وعن سيرهم لا تروي غليلا، ولا تبل الصدى .

أما مولده فليس ثمة إشارة إليه غير أنه من المؤكد أنه ولد قبل سنة ٧٣٥ هـ وذلك لأنه درس على يد يحيى بن حمزة العلوي ، وأجازه في كتابه ( الانتصار ) ، ويحيى بن حمزة توفى سنة ٧٤٥ هـ ، ولا يمكن أن يكون قد درس عليه وحاز على إجازته وهو دون العاشرة ، كما أن شيخه الآخر المطهر بن محمد بن تريك قد توفى سنة ٧٤٨هـ، فلا بد أن يكون قد أخذ عنه وعن سابقه في سن تؤهله للطلب ، ولا أقل من عشر سنين أو قريب منها .

هذا وقد ورد في صفحة العنوان أنه قد توفي وكان عمره فوق السبعين ، فإن ثبت هذا فإن ولادته تكون قبل سنة ٧٢٥ إذ أن وفاته كانت سنة ٧٩٤ هـ كما سيأتي .

وليس بين أيدينا إلا شذارات تشير إلى موضع تلقى فيه النجراني علومه أو بعضها . فتذكر بعض المصادر[٢] أنه تلقى علومه بمدينة صعدة ، وأن المطهر بن تريك أجازه في الصرف والمعاني والبيان والتفسير بتلك المدينة[٣] .

وهل هذه المدينة هي مسقط رأسه أم أنها دار طلب ، وهل مكث فيها واستقر أم أنه رحل عنها وتنقل في غيرها من الأقطار ، كل ذلك صمتت عنه المصادر، ولكن ربما تكشف الأيام عن ذلك فيما تكشف ، فالآمال متعلقة بما هو مغمور من كنوز المخطوطات اليمنية .

---

(١) البدر الطالع ٢ / ٩١ .

(٢) ملحق البدر الطالع ٧٦ ، ومصادر الفكر الإسلامي ٤١٩ .

(٣) ملحق البدر الطالع ٧٦ .

## ت ـ ثقافته ومنزلته العلمية :

لم يكن النجراني منحصراً في علوم النحو الصرف ، بل إنه توسع في كثير من العلوم،فقد أجيز في الصرف والمعاني والبيان والتفسير(١).وأجازه الإمام يحيى بن حمزة في الفقه(٢) . ولقد درس عليه علم التفسير والأصول وأخبار الناس وعلم الأنساب(٣). ويروى أن له في علم النجوم دراية(٤) . ولقد وصفه المترجمون بأنه الفقيه المحقق(٥) ، وأنه كان عالما ورعاً فاضلاً تقيا (٦) ، وقد نبغ على يديه جمع كبير من العلماء (٧) ، حتى وصفه صاحب المستطاب بقوله(٨) : " وكان الشيخ فريد عصره ووحيد دهره " .

## ث ـ مذهبه الديني :

ينتسب النجراني في مذهبه الديني إلى الزيدية ، وهي فرقة من فرق الشيعة . وكان النجراني من علماء الزيدية المحققين(٩) وليس هناك ما يشير إلى التفصيل في هذه الزيدية ، وهل المقصود بها الفروع أو الأصول . ويمكن أن نلمح إشارات عابرة توحي بمذهبه الديني في شرحه الذي بين أيدينا ومن ذلك ما يلي :

---

(١) ملحق البدر الطالع ٧٦ .

(٢) ملحق البدر الطالع ٧٦ .

(٣) المستطاب ٧٨ ب .

(٤) المستطاب ٧٨ ب .

(٥) ملحق البدر الطالع ٧٦ .

(٦) ملحق البدر الطالع ٧٦ ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن ٤١٩ .

(٧) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ٤١٩ .

(٨) المستطاب ٧٨ ب .

(٩) المستطاب ٧٨ ب .

١- إردافه للفظ ( عليه السلام ) إذا ذكر عليا رضي الله عنه[١] ، أو حتى إذا ذكر شيخه يحيى بن حمزة أحيانا[٢] ؛ إذ كان من آل البيت .

٢- قوله : " لأن المقصود علي عليه السلام " عن تمثيله للمندوب بـ(وا أمير المؤمنيناه )[٣] .

٣-ترجيحه رأي الزيديه والمعتزلة في تخريج قوله تعالى[٤] : " فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما "[٥] .

## جـ ـ شيوخه :

لم أظفر للنجراني بأكثر من شيخين تلقى عنهما العلم ، ولكن هذا لا يعني ـ ضرورة ـ اقتصاره على هذين العالمين ، فلربما كان له من الشيوخ العدد الوافر، غير أنه أغفل كما أغفل جانب كبير من حياة الرجل وحياة غيره من علماء تلك الجهات. أما الشيخان فهما :

١ - الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي العلوي الطالبي ، ولد بمدينة صنعاء سنة ٦٦٩ هـ .

ويعتبر يحيى بن حمزة العلوي من أكابر علماء الزيدية ، ومن رؤوس علماء اليمن ، وقد اشتغل بالمعارف العلمية وهو صبي ، فأخذ في جميع أنواعها على جلة العلماء ، وتبحر في أغلب العلوم، وفاق أقرانه، وصنف التصانيف الحافلة في شتى الفنون ، ومنها :

١ - الشامل . في أصول الدين .

---

(١) ينظر : ص ١٣ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٢٣٨ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ١٧٤ منمن النص المحقق .

(٤) من الآية ١٤ / العنكبوت .

(٥) بنظر ص ٢١٧ من النص المحقق .

٢ - التمهيد لأدلة مسائل التوحيد .

٣ - نهاية الوصول إلى علم الأصول .

٤ - الانتصار . في الفقه .

٥ - تصفية القلوب عن أدران الأوزار الذنوب . في التصوف .

٦ - الأنوار المضية في شرح الأخبار النبوية . في السيرة .

٧ - الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام .

٨ - المحصل في كشف أسرار المفصل . في النحو .

٩ - الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية .

١٠ - الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز .

وله مؤلفات كثيرة غير ذلك حتى قيل إن مصنفاته بلغت مائة مجلد . وتوفي بمدينة ذمار سنة ٧٤٥ هـ [١].

٢ - الشيخ المحقق المطهر بن محمد بن حسين بن تريك اليمني الصعدي . ولد قبل سنة ٧٠٠ هـ ، وأخذ عن الإمام يحيى بن حمزة وقاسم بن أحمد بن حميد ، والفقيه محمد بن عبد الله بن الغزال وغيرهم. وكان فقيها عالماً أصوليا نحويا مفسراً محدثا مذاكراً في المذهب ، ومن تلامذته : الإمام محمد بن المطهر ، والسيد إبراهيم بن محمد الوزير ، وغيرهم .

وصنف عدة رسائل في عدة فنون ، كما أن له ديوان شعر . وتوفي سنة ٧٤٨ هـ بمدينة صعدة .[٢]

---

(١) ينظر في ترجمته : البدر الطالع ٣٣١/٢ ، والأعلام ١٤٣/٨ .

(٢) ينظر في ترجمته : ملحق البدر الطالع ٢١٢ .

## ح – تلامذته :

كما أن المصادر ضنت بالمزيد من أحوال الشيخ ، كذلك الحال بالنسبة لتلامذته، فما حصلت بعد البحث والتنقيب إلا على ثلاثة ممن تتلمذوا له ، على أن بعض المصادر[١] صرحت بأنه نبغ على يديه جمع كبير من العلماء . أما تلامذته فهم :

١ – السيد الهادي بن إبراهيم بن علي ، الملقب بالوزير ، ولد سنة ٧٥٨ هـ في شطب ، ثم ارتحل لطلب العلم إلى صعدة ، فأخذ عن إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني ( المترجم له ) ومحمد بن علي بن ناجي ، وعبد الله بن الحسن الدواري ، وارتحل لسماع الحديث إلى مكة وله عدة مصنفات ، منها :

١ – كفاية القانع في معرفة الصانع

٢ – كاشفة الغمة عن حسن سيرة إمام الأئمة

٣ – السيوف المرهفات على من ألحد في الصفات

وتوفي سنة ٨٢٢ هـ [٢] .

٢ – السيد علي بن محمد بن أبي القاسم ، جمال الدين العلوي ، ولد سنة ٧٦٩هـ ، وتلقى علومه على جمع من العلماء ، منهم : والده محمد بن أبي القاسم ، وإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني ( المترجم له )، والسيد شرف الدين أبو القاسم بن محمد . وقد تبحر في العلوم حتى أصبح يقريء الطلبة في جميع علوم الاجتهاد ، ومن مصنفاته :

١ – البرود الضافية والعقود الصافية . في شرح الكافية .

٢ – تجريد الكشاف .

٣ – التفسير الكبير .

---

(١) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ٤١٩ .

(٢) ينظر في ترجمته : إنباء الغمر لابن حجر ٢١٠/٣ ، والضوء اللامع للسخاوي ٢٠٦/١٠ ، والبدر الطالع ٣١٦/٢ .

وتوفي سنة ٨٣٧ هـ [١] .

٣ - السيد محمد بن عبد الله بن الهادي[٢] .

ولم أظفر له بترجمة أو خبر يكشف عن حياته .

## خ - مصنفاته :

الذي وقفت عليه من مصنفات النجراني فيما تتبعت من مظان ترجمته مصنفان :

الأول : شرح الكافية . وهو هذا الذي أدرس القسم الاول منه وأحققه ، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً .

الثاني : شرح الشافية المسمى بـ(الأسرار الشافية في كشف معاني الشافية) [٣] .

ولم أجد غير هذين المصنفين للنجراني .

## د - وفاته :

اتفقت المصادر على أن وفاة النجراني كانت سنة ٧٩٤ هـ[٤] ، لم ينحرف عنها إلا صاحب كشف الظنون حيث ذكر أنه فرغ من إملاء شرحه في جمادى الآخرة سنة ٧٩٥ هـ[٥] ، وذلك يعني أنه توفي بعد التاريخ المذكور لدى بقية المصادر . وليس هناك مايعين على الجزم بأحد الرأيين ، إلا أنه مما يستأنس به للرأي الأول ماذكر على الصفحة الأولى من المخطوط من أن وفاته كانت غرة شهر ذي القعدة آخر سنة أربع وتسعين وسبعمائة .

أما اليوم الذي توفي فيه أو الشهر أو المكان فكل ذلك سكتت عنه المصادر إلا ماكان من صفحة العنوان التي ورد فيها أن وفاته كانت غرة شهر ذي القعدة . وأما المزيد على ذلك فلا .

---

(١) ينظر في ترجمته : الضوء اللامع ٣/٣٢٣ ، والبدر الطالع ١/٤٨٥ ، والأعلام ٥/٨.

(٢) ينظر : المستطاب ٧٨ ب .

(٣) ينظر : ملحق البدر الطالع ٥٦ ، والأعلام ١/٣٠٢ .

(٤) ينظر : ملحق البدر الطالع ٥٦ ، ومصادر الفكر الاسلامي في اليمن ٤١٩ ، ومعجم المؤلفين ٢/٢٥٥ ، والأعلام ١/٣٠١ .

(٥) ينظر : كشف الظنون ٢/١٣٧٦ .

# الفصل الثاني : شرح النجراني عرض وتحليل

## أ - اسم الشرح :

ذكر المترجمون أسماء مختلفة لشرح النجراني على الكافية ، كما أن العنوان الذي يحمله المخطوط لايتفق والصيغ الأخر .

فالمخطوط تحت عنوان : الخلاصات الشافية على المقدمة الكافية .

وقد ورد العنوان في كشف الظنون[١] بصيغة : الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية .

وورد في أعيان الشيعة للعاملي[٢] بصيغة : الأسرار الصافية والخلاصة الشافية في شرح المقدمة الحاجبية .

والذي أظنه أن الأمر قد اشتبه على المترجمين فخلطوا بين اسمين لكتابين من كتب النجراني ، أحدهما في شرح الكافية ، والآخر في شرح الشافية . وذلك لأن بعض المصادر صرحت بأن للنجراني كتاب: (الأسرار الشافية في كشف معاني الشافية)[٣] إذا ثبت ذلك - وليس ثمت مايمنع من ثبوته - فإن الأمر يكون قد اختلط على المترجمين ، فأوردوا الاسمين في صورة واحدة .

والذي نخلص إليه أن اسم الكتاب : الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية .

كما أن اسم الآخر : الأسرار الشافية في كشف معاني الشافية .

---

(١) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .

(٢) أعيان الشيعة ٢٤٣/١٢ .

(٣) ينظر : ملحق البدر الطالع ٥٦ ، والأعلام ٣٠٢/١ .

## ب - نسبته إلى الشارح :

نسبت المصادر[١] إلى النجراني شرحاً على الكافية ، وعينت اسمه على الخلاف في ذلك كما سبق . ولم يكن هناك - بداءة - مايدعو إلى الارتياب في ذلك ، فلم أجد من نازع في ذلك فنسب الشرح المذكور إلى غير النجراني ، أو نسب النجراني إلى غير ذلك الشرح . لكن اليقين لايثبت بذلك فقط ، فلابد من أدلة توثق هذه النسبة ، وتتجاوز نسبة اسم الكتاب إلى نسبة المكتوب . ولسنا عادمين ذلك بحمد الله وتوفيقه، ولنا في حجتان :

الأولى : النص على ذلك في الصفحة الأولى من المخطوط - صفحة العنوان - فقد نصت على اسم الكتاب وإسم مؤلفه : اسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني .

الثانية : ماذكره صاحب كشف الظنون حيث قال :[٢] " ومن شروحها المسمى بـ: الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني ، أوله : الحمد لله الذي خشعت له الأصوات . . . إلخ".

وهذا يتطابق مع بداءة مقدمة الشرح .

## ت - منهجه في شرح الكافية :

لايختلف شرح النجراني في نسق الأبواب النحوية وترتيبها عن الكافية نفسها ، فهو يتسلسل تسلسلها إلا ماكان من الاختلاف اليسير في بعض المسائل الجزئية داخل الأبواب ، ومثال ذلك مايلي :

---

(١) ينظر : كشف الظنون ١٣٧٦/٢ ، وملحق البدر الطالع ٥٦ ، وأعيان الشيعة ٢٤٣/١٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٥٥/٢ .

(٢) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .

١ - باب (مفعول ما لم يسم فاعله)[١] فإن الشارح لم يلتزم فيه بترتيب المصنف ، بل تناوله بترتيب آخر .

٢ - في باب ( المنصوب بلا التي لنفي الجنس)[٢] قدم بعض عبارات الكافية على بعض في تناولها ، حيث قدم الحديث عن ( قضية ولاأبا حسن لها) على الحديث عن الفصل بين (لا) ومنصوبها .

٣ - في باب البدل[٣] ، حيث قدم الحديث عن بدل الظاهر من المضمر بدل الكل على الحديث عن بدل النكرة من المعرفة .

هذا بالنسبة للترتيب والتبويب ، أما طريقته في شرح الأبواب النحوية ومعالجتها، فإنه يتناول جزءاً من الكافية ، ربما يكون باباً أو دون ذلك ويصدره بقوله : (قوله) وتارة يثبت النص كاملاً ، وتارة يقطعه فيقول :(إلى آخره) ، أو(إلى آخر ماذكره) ، وأحيانا لايذكر نص الكافية بل يكتفي بذكر الباب أو عنوان الفقرة .

ثم بعد ذلك يبين مايحويه ذلك المقطع من المسائل وكيفية معالجته بقوله : والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع (مثلاً) . ومثال ذلك مايلي[٤] :

١ - قوله : غير المنصرف : "مااجتمع فيه علتان . . . إلى آخر ماذكره . والكلام منه يقع في خمسة مواضع ، الأول : في حده واشتقاقه. والثاني : في حصر علله وبيان فرعيتها . والثالث : في حكمه في الإعراب . والرابع : في الكلام على كل واحدة من هذه العلل . والخامس : في أحكامه " .

ثم يشرع بعد ذلك في بسط تلك المواضع .

---

(١) ينظر : ص ١١٦ فما بعدها من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٢٣٧ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢٩٣ من النص المحقق .

(٤) ينظر ص ٥٢ من النص المحقق .

وأسلوب النجراني ومنهجه في عرض المسائل أقرب إلى التعليم منه إلى البحث والتأليف ، وكأنما هو بين تلاميذه يبسط لهم القواعد النحوية بأيسر الطرق دونما استقصاء لأذيال المسائل النحوية والمجادلات العقلية التي رشحت بها كتب النحاة .

ويميل النجراني إلى تعليل الأحكام النحوية التي لها وجه من العلة غير أن ذلك ليس بمطرد ، بل يعرض له عرضا عابراً ، ومثال ذلك مايلي :

١ - قوله في باب الممنوع من الصرف[١] : " . . . الثانية : لو سميت بـ(قيل) و(بيع) صرفته ؛ لكونه كثيراً في الأسماء كـ(فيل) و(ديك) ".

٢ - قال في الحديث عن تعدد الخبر[٢] : " . . . وكذلك الخبر ، نحو قولك : زيد قائم عالم ظريف ؛ لأن الأخبار في الحكم صفات ، والصفات تكون متعددة ".

٣ - قوله في باب المنادى[٣] : "قوله : فلا لام . أي : فلا تدخل اللام مع دخول الألف ؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بين الضدين ؛ لأن اللام تطلب الكسرة ، والألف تطلب الفتحة ، وهما نقيضان ، فلا يجمع بينهما .

ويعمد النجراني أحيانا إلى إيضاح المعنى اللغوي لبعض الألفاظ ، وبخاصة ألفاظ الأبواب والفصول . ومن أمثلة ذلك مايلي :

١- قوله في باب الممنوع من الصرف[٤] : " وأما اشتقاقه ، فقيل إنه مشتق من صريف الناب إذا صوت ، قال الشاعر :

مقذوفة بدخيس النحض بازلها ... له صريف صريف القعو بالمسد

وقيل : من التصرف ، وهو التقلب . وقيل : من الذهاب ، فلما لم يذهب إلى جميع الحركات ثبت . وقيل : من الصرف ، وهو الفضل ، قال الشاعر :

فما الفضة البيضاء والتبر واحد ... نفوعان للمكدي وبينهما صرف

---

(١) ينظر : ص ٩١ من النص المحقق .

(٢) ينظر ص ١٣١ من النص المحقق .

(٣) ينظر ص ١٥٨ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٥٢ ، ٥٣ من النص المحقق .

وقيل : من الصرف ، وهو الخالص ، لما كان المنصرف خالصا من شبه الفعل ، بخلاف غير المنصرف ".

٢ - قوله في باب الاستثناء[١] : "وهو في اللغة : استفعال ، من الثني، وهو العطف؛ لأن المخرج بعض من كل ماعطف عليه باقتطاع بعضه عن الحكم . أو من الثني الذي هو الصرف ، يقال : ثنيت فلانا عن رأيه، إذا صرفته ، والاستثناء مشعر بصرف الكلام عما كان نقيضه .

ويهتم كذلك بالحدود ، فلا يكاد يشرع في باب من أبواب النحو إلا ويصدره بالحديث عن حد ذلك الباب ، ومثال ذلك مايلي :

قال في باب العامل[٢] : " والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حده ، والثاني : في المقتضي للإعراب ، والثالث : في قسمته .

أما الموضع الأول ، وهو في حده : فهو ماذكر الشيخ ، فقوله : مابه يتقوم المعنى المقتضي ؛ لأنك إذا قلت : قام زيد فقد تقوم المعنى ، وهو الفاعلية ، المقتضي للرفع بالفعل ، وهو قولنا : قام . وكذلك حالة النصب والجر ، وإن هذه الأحوال الثلاثة مقتضية للمعاني .

وفي هذا الحد غموض . وذكر الإمام يحيى بن حمزة أنه : " ماوجد مؤثراً في غيره ".

## ث - المصادر التي عول عليها النجراني :

لم يفصح النجراني عن المصادر التي عول عليها واستقى منها مادة شرحه ، شأنه في ذلك شأن كثير من الشراح والمؤلفين ، غير أن استعراض الشرح ودراسة مسائله يعطي صورة جلية عن مصادر النجراني التي أفاد منها في شرحه . غير أنه قد وردت أسماء

---

(١) ينظر : ص ٢١٤ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٣٢ من النص المحقق .

لبعض الكتب التي رجع إليها النجراني أثناء شرحه ومن ذلك الخصائص(١) لابن جني وسر صناعة الأعراب(٢) والمقدمة المحسبة(٣) لابن بابشاذ والمفصل(٤) وأسرار العربية(٥) لابن الأنباري والتخمير(٦) للخوارزمي والتسهيل(٧) وشرحه(٨) لابن مالك والازهار الصافية(٩) للعلوي .

ومما لاشك أن سيبويه - رحمه الله - كان إمام النحاة ، وكان كتابه ملاذ القصاد، منه يردون وعنه يصدرون . والنجراني لم يحد عن سنن أولئك النحاة الذين كان لسيبويه - رحمه الله - من مصنفاتهم الحظ الأوفر ، ثم يتلوه بعد ذلك العلماء حسب مكانتهم العلمية وحظ مصنفاتهم من الذيوع والقبول .

أما سيبويه - رحمه الله - فقد نقل عنه الشارح في ثلاثين موضعا ، مصرحاً به(١٠) . ولست أجزم أن الشارح قد راجع الكتاب في كل تلك المواضع ، واستقى منه مباشرة ، كما لاأنفي عنه ذلك . على أنه ورد في أربعة مواضع مايفيد أنه نقل عن سيبويه من غير مباشرة لكتابه ، فقال في باب الممنوع من الصرف عند الحديث عن صرف

---

(١) ينظر : ص ٥ من النص المحقق .

(٢) ينظر ص ٥ من النص المحقق .

(٣) ينظر ص ٤ من النص المحقق .

(٤) ينظر ص ٢ من النص المحقق .

(٥) ينظر ص ١٩ من النص المحقق .

(٦) ينظر ص ١١ - ٥٤ من النص المحقق .

(٧) ينظر ص ١١ - ١٢ - ٣٠ - ٢٤٠ من النص المحقق .

(٨) ينظر ص ٣٠ - ٢٤٢ من النص المحقق .

(٩) ينظر ص ٢٤٢ من النص المحقق .

(١٠) ينظر الصفحات التالية من النص المحقق : ١٦، ١٩، ٣٦، ٣٨، ٤٨، ٥٤، ٦٦، ٧٣، ٨٠، ٨٣، ٨٨، ٩١، ٩٤ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ٩٥، ١٣١، ١٣٧، ١٥٢، ١٥٩، ١٧٢، ١٨٣، ٢١٨، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٩٢.

(أفعى)و(أجدل)[١] : " ومنهم من منعه ، ويلمح فيه معنى الوصفية، وقد روي عن سيبويه".

وقال في باب المبتدأ والخبر ، عند الحديث عن دخول الفاء في الخبر[٢]: " . . . فنقل قوم عن سيبويه أنه يمنع من دخول الفاء ، والأخفش يجيزه، وهو محكي عن الزمخشري وغيره . ونقل آخرون عكس ذلك ، وهو أن سيبويه يجيز والأخفش مانع".

وقال في باب المنادي ، عند الحديث عن ترخيم (خمسة عشر)[٣] : " وحكي عن سيبويه أنها يوقف عليها بالهاء لابالتاء ".

وقال في باب التأكيد[٤]:" وحكى الإمام أن سيبويه زاد (جميعهم) في حالة الإضافة ".

وهذا لاينفي رجوعه إليه في غير تلك المواضع . وكذلك الشأن في غير سيبويه من مصادره ؛ فأراء النحاة مبثوثه في المصنفات ومصنفاتهم شتى .

ويأتي ابن الحاجب في المرتبة الثانية بعد سيبويه – رحمه الله – فقد نقل عنه الشارح في خمسة وعشرين موضعاً[٥] ، سواء من شرحه على المفصل أو من شرحه على الكافية . وقد ذكر كل واحد منها مرة واحدة[٦] . أما بقية المواضع فيكتفي بقوله : (قال الشيخ)، أو (وذكر الشيخ) أو شبه ذلك .

---

(١) ينظر : ص ٦٦ من النص المحقق.

(٢) ينظر : ص ١٣١ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ١٧٢ من النص المحقق.

(٤) ينظر : ص ٢٨٥ من النص المحقق .

(٥) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق :

٥، ٢١، ٢٧، ٢٩، ٣٤، ٥٧، ٨٢، ٨٨، ٩٤، ١١٣، ١٣٤، ١٤١، ١٤٣، ١٥٥، ١٨٠، ١٩١، ٢٠٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٨٣ .

(٦) ذكر شرح المفصل في ص ١١٣ من النص المحقق ، وذكر شرح الكافية في ص ٣٤ .

ويلي ابـن الحاجب الزمخشري في اثنين وعشرين موضعاً[١]، وبـعده يحيى ابن حمزة العلوي في سبعة عشر موضعاً[٢]، وبعده الأخفش في ثلاثـة عشر موضعـاً[٣] ، ومثلـه ابـن مالك[٤] ، وبعدهما الفراء في اثني عشـر موضعـا[٥] ، ويليـه المـبرد في عشـرة مواضـع[٦] ، ومثله ركن الدين الاستراباذي[٧] ، وبعد ذلك الفارسي في تسعة مواضـع[٨] ، ومثلـه ابـن بابشاذ[٩] ، وبعد ذلك الخوارزمـي في سـبعة مواضـع[١٠] ، وبعـد ذلـك الكسـائي في سـتة مواضع[١١] ، ومثله الزجاج[١٢] .

كما أن هناك عدداً ليس باليسـير قـد ورد ذكـره مـرة أو مرتـين أو ثلاثـاً كـالرازي[١٣] ، والسكاكي[١٤]، والأندلسي[١٥]، وغيرهم مما يدل على سعة اطلاع النجراني وتنوع مصادره.

---

(١) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق :
٢٨،٢٦٩،٢٤٧،٢٤٣،٢٣٩،٢٣٤،٢٣١،٢٢٠،١٦٢،١٥٥،١٤٢،٩٦،٧٦،٧٥،٧١،٦١،٥٧،٣٥،١٥،٨،٨٧
٢٩٩،٢ .

(٢) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق :٤،٩،٣٢،٥٤،٥٩،٧١،
٨٧،٩٦،١٢٣،١٤٦،١٨٤،٢٣٠،٢٣٨،٢٤٢،٢٦٨،٢٨٣،٢٨٥ .

(٣) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق :
٣٧،٦٣،٨٨،٩٤،١١٢،١٣١،١٣٧،١٥٢،١٦٢،١٦٤،١٩٥،٢٢٢،٢٨١

(٤) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق : ١١،١٢،١٥،٣٠،٦٣،١١٨،١٤١،١٦٦،١٧٦،١٨٢،٢٤٠،٢٤٢

(٥) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق :
٦٠،٦٩،١١١،١١٥،١٥٢،١٦٨،٢١٥،٢٢٥،٢٤٨،٢٥٧،٢٨١،٢٩٧

(٦) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق :٣٩،١٥٩،١٨٤،٢١٣،٢١٥،٢٢٣،٢٣٨،٢٦٣،٢٩٢،٢٩٨ .

(٧) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق : ٩،٤٩،١٠٠،١٣٠،١٤٦،١٦٠،١٦١،٢٠٦،٢٨٤.

(٨) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق: ٦٢،٦٣،٧٣،٩٤،١٧٠،١٩٩،٢٠٣،٢٨٨،٢٩٤.

(٩) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق : ٤،٧،٧٥،٧٨،١٢٨،١٦٢،٢٠٢،٢٠٣،٢٧٦.

(١٠) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق :١١،٤٩،٥٤،١٣٣،٢٢١،٢٣٩،٢٩٢ .

(١١) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق : ١٠٣،١١١،١١٥،١٥٢،٢١٤،٢٨٢ .

(١٢) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق :٧،٦٠،٦٩،١٦٤،١٩٣،٢١٥ .

(١٣) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق : ١٧،١٢٣،٢٣٠ .

(١٤) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق :٩،٢١٧،٢٢٨ .

(١٥) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق : ١٨،٢٠٢،٢٤٢ .

ثم إن هناك مصدرين من مصادره لم أتبين من يريد بهما :

الأول : صاحب شرح المفصل ، فقد ذكره في أربعة مواضع[١] ، ولعله يعني به الأندلسي ؛ فالأندلسي من مصادره . ثم إنه صرح مرة وقال[٢] : " وذكر في شرح المفصل للأندلسي " . غير أن ذلك لايعني الجزم بتلك النسبة ، وإنما هو ظن .

الثاني : صاحب حواشي الكشاف ، فإني لم أتمكن من معرفة المراد بذلك ، وقد ورد ذكره في موضعين[٣] .

## ج- شواهده : ١- القرآن الكريم :

القرآن الكريم هو المنبع الصافي الذي لا تشوبه شائبة، وهو المورد المعين لكل طالب علم أيا ماكان ذلك العلم . وبما أن علم العربية لم ينهض في أساسه إلا لحياطة ذلك الكتاب عن الفهم الأعجم، وللذود عنه من سقامة القاصدين، وللقيام بعلمه على الطريق الأقصد، فإنه - لذلك - اتخذ القرآن نبراساً يهتدي به ويحتكم إليه إذا اختلفت السبل، وتنازع الأقران .

أما النجراني فقد استشهد بالآيات القرآنية في مواضع كثيرة ، وقد بلغت موضعين ومائة . غير أنه في غالب أحواله يعرضها عرضاً دونما بحث أو نظر إلا في النادر القليل، ومثال ذلك النادر:

١- قوله في باب التنازع [٤] : " أما الآيات فقوله تعالى " آتوني أفرغ عليه قطرا " فأعمل الثاني ، وهو ( أفرغ ) ولو أعمل أعمل الأول لقال أفرغه " .

٢- قوله في باب المفعول به [٥] : " ... فالأول سماعي مثل : امرأ ونفسه، و: " انتهوا خيراً لكم " ، تقديره : انتهوا انتهاءاً خيراً لكم ، أو: انتهوا يكن خيراً ، أو : واتوا خيراً لكم . وهذا أحسنها وهو المراد".

---

(١) ينظر : ص ٣٣، ٨٢، ١٣٢، ٢٤٠ من النص المحقق

(٢) ينظر : ص ٢٠٢ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢٢١، ٢٣٤ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ١٠٨ من النص المحقق .

(٥) ينظر ص ١٥٤ من النص المحقق .

٣- قوله في باب الاستثناء (١) : " ... ثم مثل للصفة بقوله تعالى : "لو كان فيهما آلهة إلا ا لله لفسدتا " ، فـ(آلهة) جمع منكور غير محصور، فحصلت فيه الشرائط ، و لم يجز البدل ولا الاستثناء . أما البدل فلأمرين، أحدهما : أن البدل إنما يكون في النفي ، و ( لو ) في معنى (إن )الشرطية ، ولا يسوغ البدل في الإثبات. الثاني : أنه يؤدي إلى قولك : لو كان فيهما ا لله ، وهو ظاهر الفساد . وقد أجاز الفراء البدل، وأجاب عن الأول بأن قال : إن ( لو ) معناها الامتناع ، والامتناع في معنى النفي ، وقد ثبت أن النفي وما في معناه من الاستفهام والنهي سواء . وعن الثاني : أنه لا يؤدي إلى قولك : لو كان فيهما إلا ا لله ، فلا انتفاء حينئذ .

وأما الاستثناء فلا يجوز لوجهين ، أحدهما : أنه يؤدي إلى إثبات آلهة مستثنى منهم ا لله ؛ لأن الاستثناء إخراج ، والإخراج لا يصح إلا عن مخرج . ولأنه يؤدي من قبيل المفهوم إلى عدم فساد السماوات والأرض إذا كان فيهما آلهة غير ا لله مستثنى منهم ا لله. وهذا ظاهر الفساد .

## احتجاجه بالقراءات :

لم يغفل النجراني الاحتجاج بالقراءات ، سواء كانت السبعية أو غيرها ، فقد بلغ عدد المواضع التي استشهد فيها بالقراءات أربعة عشر موضعاً ، وتارة يصرح باسم صاحب القراءة(٢) ، وتارة يغفل ذلك(٣) ، ويكتفي بالإشارة إلى أنها قراءة . ثم إنه قلما يناقش القراءة ويبحثها كشأنه في غيرها من الآيات . ومن أمثلة احتجاجه بالقراءات ما يأتي :

١ – قوله في باب الفاعل عند الحديث عن حذف الفعل(٤) : "فيجوز حذف الفعل لقيام قرينة حالية أو مقالية . . . وقوله تعالى على قراءة ابن عامر : " يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال " أي : يسبحه رجال . ولايجوز أن يكون (رجال) فاعلاً على هذه القراءة ".

---

(١) ينظر : ص ٢٢٥ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٠٣، ١٧٧، ٢٢٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٧ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٥٧، ١١٧، ١٧٧، ١٨١، ١٨٣، ٢٢٠ .

(٤) ينظر : ص ١٠٣ من النص المحقق .

٢ – قوله في باب مفعول ما لم يسم فاعله ، عند الحديث عن مذهب الكوفيين في جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده(١) :"فإنهم يجيزون إقامة أيها شئت مع وجود المفعول به الصريح ، ويحتجون بقوله تعالى : " ليجزى قوما بما كانوا يكسبون " فأقام الجار والمجرور مع وجود المفعول به الصريح وهو (قوما) . وقد أجيب عن ذلك بأن المقام مفعول صريح دل الكلام عليه . والتقدير : ليجزى العذاب قوماً . و(قوما) منتصب لأنه مفعول ثان لـ(يجزى) .

واحتجوا أيضاً بقوله تعالى :"يخرج له يوم القيامة كتابا" فأقام الجار والمجرور ، وهو (له) مع وجود المفعول الصريح وهو (كتابا) .

وقد أجيب بأن قيل : المقام : مفعول محذوف ، دل عليه سياق الآية في قوله:"وكل إنسن ألزمنه طئره في عنقه" ، والطائر في اللغة هو النصيب . فكأنه قال: ويخرج له طائر. و(كتاباً) حال ، أي : في حال كونه مكتوبا" .

٣ – قوله في باب العطف ، عند الحديث عن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار(٢) : " . . . وأما أهل الكوفة فأجازوه ، واحتجوا بقراءة حمزة : " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام " بالكسر ، والبصريون يتأولون القراءة على أنها قسم ، تقديره : والأرحام إن الله عليكم رقيبا . وتقف على (تساءلون) ويكون القسم ابتداء كلام . أو بنزع الجار ، وهو يعمل مقدراً ، والتقدير : وبالأرحام، وأعمل وهو محذوف كقول الشاعر :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

## ٢ – الحديث والأثر :

لم يكن للحديث النبوي الشريف ما لغيره في اعتبار النحاة ، وشأن النجراني في ذلك كشأن كثير من علماء العربية في قلة احتجاجهم بالحديث النبوي الشريف(٣) ، ولذلك فالأحاديث والآثار التي استشهد بها النجراني في شرحه جملتها لاصلة لها بأبواب النحو ، وإنما بالمقدمات والتمهيدات ، ثم إنها بين ضعيف وأضعف إلا أقلها.

---

(١) ينظر : ص ١١٧ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٢٧٩ من النص المحقق .

(٣) ينظر في ذلك : الخزانة / ٩١ فما بعدها ، والإصباح في شرح الاقتراح ٧٤ فما بعدها .

فقد أورد في فضل العربية خمسة آثار ، أسند ثلاثة منها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، واثنان أوردهما بصيغة التمريض (روي)

الأول : "تعلموا العربية ، فإن الله سائلكم بها يوم القيامة " .

ولم أجد لهذا الحديث أثراً في كتب السنة ، ولابلغت به أحد المراجع[١] .

الثاني : "رحم الله امرأً أصلح من لسانه " . وهو حديث ضعيف[٢].

الثالث : " أنا أفصح العرب بيد أني من قريش " وهو مجهول المتن والسند[٣] .

الرابع : "روي أن آدم كان يتكلم باللغات أجمع ، فلما وقع في المعصية سلبت عنه العربية ، فلما تاب أعيدت عليه ". ولم أجد لهذا الخبر أثراً فيما رجعت إليه من مظان[٤].

الخامس : روي أنها لسان أهل الجنة " . روي ذلك عن الزهري وسفيان[٥] .

أما ما يتعلق بأبواب النحو فقد وردت عنده خمسة آثار :

الأول : " أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد :

ألا كل شيء ماخلا الله باطل وكل نعيم لامحالة زائل

ولم يذكر الشارح أن ذلك حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل نسبه إلى قول العرب في حين أن ذلك حديث صحيح[٦] .

الثاني : قال في باب المعرب والإعراب[٧] : " ومنه الحديث : " البكر تستأمر ، والثيب تعرب عن نفسها " .

الثالث : قال في باب المبتدأ والخبر ، عنه حديثه عن حذف المبتدأ وجوبا[٨] : " وقد

---

(١) ينظر : ص ٥ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٦ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٦ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٦ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ٦ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ٨ من النص المحقق .

(٧) ينظر : ص ٢٦ من النص المحقق .

(٨) ينظر : ص ١٣٣ من النص المحقق .

ذكره بعضهم فقال : يجب حذف المبتدأ أيضاً ، واحتج بالحديث في قوله صلى ا لله عليه وسلم : " ولا سواء " أي : ولا هما ، جواباً لمن قال : يوماً بيوم والأيام دول ".

وما ذكره الشارح ليس حديثاً عن رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم، بل هو أثر عن عمر بن الخطاب رضي ا لله عنه[١] .

الرابع : مثال مثل به في باب التحذير[٢] وهو " إياك أن تحذف " . وهذا أثر عن عمر بن الخطاب رضي ا لله عنه . والمثال وارد في نص الكافية .

الخامس : قال في باب خبر كان[٣] : "... فالجواز كقول النبي صلى ا لله عليه وسلم:" الناس مجزيون بأعمالهم ، إن خيراً فخير وإن شراً فشر " .

وهذا الأثر وارد في نص الكافية من غير إسناد إلى النبي صلى ا لله عليه وسلم .

## الشعر :

الشعر ديوان العرب ، وإليه يحتكم المنظرون بعد كتاب ا لله العزيز . ويتفاوت المصنفون والشراح في مقدار ماتحوزه مصنفاتهم وشروحهم من الشواهد الشعرية ، فبين مكثر مسهب كإمام النحاة سيبويه – رحمه ا لله – وابن مالك في شرح التسهيل، وبين مقل كركن الدين في الوافية، والجامي في الفوائد الضيائية . أما صاحبنا النجراني ، فقد توسط وجاءت شواهده في قسم الأول الذي نحن بصدده مائة وثلاثين شاهداً شعريا من غير المكرر ، وتكرر سبعة أبيات ، فجاء المجموع مائة وسبعة وثلاثين شاهداً .

وسبعة من هذه الشواهد لم يأتِ بها للاحتجاج النحوي ، وإنما ذكر أربعة منها على سبيل الاستطراد والتندر ، فالأول : أورده الشارح في المقدمة عند الحديث عن فضل

---

(١) ينظر : ص ١٣٣ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٨٦ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢٣٢ من النص المحقق .

النحو[١]، وهو مقرون ببيت متمم له.و الثاني : أورده في باب الكلام ومايتألف منه[٢]، وهو لأبي تمام، و لم ينسبه الشارح. والثالث: أورده في باب الكلام ومايتألف منه أيضاً عند الحديث عن اشتقاق الاسم، وأنه من السمو[٣]، والبيت للبحتري، و لم ينسبه الشارح. والرابع: أورده في باب التنازع عند الحديث عن رأي الكوفيين في إعمال الأول[٤]، والبيت لأبي تمام، و لم ينسبه الشارح .

أما الثلاثة الأخر فقد جاء بها على سبيل التمثيل والاستئناس ؛ لأن أصحابها ليسوا ممن يحتج بشعرهم أما الأول فهو قول الشاعر :

فما الفضة البيضاء والتبر واحد نفوعان للمكدي وبينهما صرف

أورده في باب الممنوع من الصرف عند الحديث عن اشتقاق الصرف[٥] . والبيت للمتنبي ، وهو ممن لايحتج بشعره لتأخره .

والثاني : قول الشاعر :

فلولا الشعر بالشعراء يزري لكنت اليوم أشعر من لبيد

أورده في باب المبتدأ والخبر[٦]. والبيت للشافعي-رحمه الله- وهو ممن لايحتج بشعره.

والثالث : قول الشاعر : فلولا الغمد يمسكه لسالا

أورده بعد البيت السابق[٧] . وهو للمعري ، وهو أيضاً ممن لايحتج بشعره .

والنجراني لايخفل بمناقشة الشواهد الشعرية كثيراً ، فلم يبدله رأي إلا في ستة عشر بيتا من مجموع الشواهد ، ومن أمثلة ذلك مايلي :

١ – قال في باب التحذير[٨] : " . . . فأما حيث لايصح تقدير (من) فلا يجوز

---

(١) ينظر : ص ٧ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٧ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢٢ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ١٠٦ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ٧٥ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ١٩٠ من النص المحقق .

(٧) ينظر : ص ١٩٠ من النص المحقق .

(٨) ينظر : ص ٢٧١ ، ٢٧٢ من النص المحقق .

حذف الواو معه ، وذلك مثل : إياك الأسد ، فلا يجوز أن تحذف مما هذا حاله . فأما مااستشهد به على جوازه فلا حجة فيه ، وهو قول الشاعر :

إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء للشر جالب

إما لأنه شاذ لايعول عليه ، وإما لأنه منصوب على تأويل المصدر ، وتقديره : إنما تماري المراء ، فحمل عليه لأنه بمعناه . وقال الخليل : إن المراء منصوب بفعل مقدر ، وإياك إياك مستقل ، ثم شرع في كلام آخر فقال : المراء . أي : اترك المراء .

وإما لأنه في ضرورة الشعر، والكلام في سعة الكلام. وإذا احتمل هذه الوجوه لم يبق فيه حجة؛ لأن أصول الأبواب لاتثبت بالمحتملات. وقد قيل: إن (إياك إياك) مثل: الأسد الأسد ، في قيام أحدهما مقام الفعل " .

٢ - قال في باب خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)[١] : " الثاني مما يبطل العمل: إذا انتقض النفي بـ(إلا) ؛ لأنها عملت للنفي وقد انتقض، فأما قول الشاعر:

وماالدهر إلا منجنوناً بأهله وماصاحب الحاجات إلا معذبا

فلا حجة فيه؛لأنه إما مصدر بالميم،والتقدير:يجن جنونا، أو معمول لفعل محذوف، أي: يشبه منجنوناً، أو بنزع الجار، تقديره: كالمنجنون. وقيل: إنها لغة لبعض العرب، الإعمال مطلقا .

٣ - قال في باب الإضافة[٢]: "وأما المبرد فيقول: (أبي) و(أخي) بتشديد الياء ... ويحتج بقول الشاعر :

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى وأبي مالك ذو المجاز بدار

وليس فيه حجة؛ لاحتمال أن يكون جمعا مسلماً لـ(الأب)، وأصله: أبين، فحذف (النون) للإضافة. والنجراني في غالب أمره يتمم الشواهد الشعرية، فلا يقتضب منها موضع الشاهد، ولايكتفي بشطر البيت كما يفعل كثير من النحاة، ومأأخل بذلك إلا في خمسة مواضع:

الأول : في الشاهد رقم (٢٨) ، حيث قال في باب الممنوع من الصرف[٣] : ... وذلك لأن التصغير قد سمع في الفعل نحو :

---

(١) ينظر ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٢٦٣ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٦٧ من النص المحقق .

ياما أميلح . . . . . .

وهذا جزء من بيت ، وهو بتمامه :

ياما أميلح غزلاناً شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر

الثاني : في الشاهد رقم (٢٩)، حيث قال في باب الممنوع من الصرف أيضا[١]: وأما إسحق ويعقوب من أسحق إسحاقاً إذا بلي، ويعقوب اسم طائر فمنصرفان، قال الشاعر:

. . . . . عال يقصر دونه اليعقوب

وهذا عجز البيت ، وأما صدره فهو : ضحيان شاهقة يرف بشامه

الثالث : في الشاهد رقم (٥٣) حيث ذكر في باب المبتدأ والخبر[٢] قول المعري :

. . . . . فلولا الغمد يمسكه لسالا

وصدر البيت : يذيب الرعب منه كل عضب

الرابع : في الشاهد رقم (٧٨) في باب الحال حيث قال[٣] : "غالبا : احترازاً عن مثل:

أرسلها العراك . . . . . .

وهذا جزء من بيت شعري وهو بتمامه :

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

الخامس : في الشاهد رقم (١١٤) في باب الإضافة ، حيث قال[٤] : وأما (هن) فيعرب إعراب (يد) وقد ورد فيه التشديد والتسكين ، قال الشاعر :

. . . . . وقد بداهنك من المئزر

وهذا عجز بيت وصدره : رحت وفي رجليك مافيهما

أما نسبة الشواهد إلى أصحابها ، فإن النجراني قلما يعبأ بذلك ، فلم ينسب إلا سبعة عشر بيتاً[٥] ، أما البقية فقد أوردها غير منسوبة .

---

(١) ينظر : ص ٧٦ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٣٤ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ١٩٨ ، ١٩٩ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٢٦٥ من النص المحقق .

(٥) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق: ١٤، ٤١، ٥٧، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١٣٩، ١٦٨، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٣٠، ٢٤٩، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٩٦، ٢٩٧.

## ٤ - الأمثال وأقوال العرب :

لم يكن حظ الأمثال وأقوال العرب كبيراً عند النجراني ، فما كان عنده من الأمثال إلا ثمانية ، ثلاثة منها مذكورة في نص الكافية وهي :

١ - أصبح ليل[١] .

٢ - أطرق كرا[٢] .

٣ - افتد مخنوق[٣] .

وأما الخمسة الباقية فهي :

١ - لو ذات سوار لطمتني[٤] .

٢ - تسمع بالمعيدي خير من أن تراه[٥] .

٣ - شر أهر ذا ناب[٦] .

٤ - في بيته يؤتى الحكم[٧] .

٥ - إلى متى تكرع ولا تبضع[٨] .

أما أقوال العرب فسبعة وهي :

١ - إذا كان غداً فاتني[٩] .

٢ - إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب[١٠] .

---

(١) ينظر : ص ١٧٥ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٧٥ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ١٧٥ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ١٠٢ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص١٢٥ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ١٢٥ من النص المحقق .

(٧) ينظر : ص ١٢٦ من النص المحقق .

(٨) ينظر : ص ٢٨٦ من النص المحقق .

(٩) ينظر : ص ١٠٤ من النص المحقق .

(١٠) ينظر : ص ٢٧١ من النص المحقق .

٣ - المرء مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيف وإن خنجراً فخنجر[١] .

٤ - قمت وأصك وجهه[٢] .

٥ - اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وابن الأصبغ[٣] .

٦ - خرق الثوب المسمار[٤] .

٧ - مامنهما مات حتى رأيته[٥] .

والنجراني لايكلف بشرح المثل أو بذكر مضربه ، ولم يحد عن ذلك إلا في ثلاثة أمثال ، تلك التي أوردها ابن الحاجب في نص الكافية ، فقد بين مضربها[٦] .

---

(١) ينظر : ص ٢٣٢ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٢٠٥ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢٢٤ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٢٣١ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ٢٧٥ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ١٧٦ من النص المحقق .

# أدلة الصناعة النحوية في شرح النجراني :

## ١ - القياس :

القياس أصل من أصول النحو العربي[١] ، وبخاصة في نحو البصريين ، وقد حفل به النحاة في مصنفاتهم منذ الكتاب إلى عصورهم المتأخرة . والنجراني لم يكن ليغفل هذا الأصل ؛ فقد جاء الاحتجاج به والإشارة إليه في ستة عشر موضعاً[٢] من هذا القسم المحقق ، غير أنه في غالب أمره لايعنى بالاستطراد وراء الأقيسة ، وماتجره من جدل عقلي لايثمر عملاً ولايجدي إلا الترف . بل يكتفي بالإشارة والعرض ، ومن أمثلة ذلك مايلي:

١ - قوله في باب الممنوع من الصرف ، عند الحديث عن العدل في الأعداد[٣] : "وهل يتجاوز في العدل في الأعداد إلى الأعشار ، أو يقتصر على السماع ، وهو إلى (رباع) ، لقوله تعالى : "فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلث وربع" ، فالصحيح بقاؤه على السماع ؛ لكونه وارداً على خلاف القياس " .

٢ - قوله في باب المفعول المطلق ، عند الحديث عن لبيك وسعديك[٤] :" وإنما يجب حذف فعله باعتبار أمرين : أما أولاً : فبأن يكون مثنى ، نحو : لبيك ، أي : لبالبا ، وسعديك ، أي : سعداً سعداً.

الثاني : أن تكون التلبية للتكثير ، وكذلك قولهم : حنانيك ، كقول الشاعر :

إذا شق برد شق بالبرد مثله حنانيك حتى كلنا غير لابس

فهذا قياس مطرد باعتبار هذه الضوابط .

---

(١) ينظر : لمع الأدلة لابن الأنباري ٩٣ .

(٢) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق : ٢٣،٤٣،٤٥،٦٠،٦١،١٠٦،١٠٨،١٣٢،١٤٧،١٥١،١٩١،٢٥٦،٢٧٩،٢٨٢

(٣) ينظر : ص ٦٠ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ١٥١ من النص المحقق .

٣ - قوله في باب العطف[١] : "الحكم الثاني : أنه لايجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، وهذا هو القياس ؛ لأنه لما صار حرف الجر لازما للمجرور ، لم يجز فصله عنه لشدة الامتزاج " .

## السماع :

ليس من شك أن مدار النحو العربي ، واللغة بجملتها على مانقل عن العرب ، فالسماع أصل في النحو ، بل إليه ترجع الأصول ، ولذلك اشتغل به العلماء ، فما كثر واطرد منه جعلوه قاعدة ، وماقل وندر ردوه بوجه من الوجوه إلى ماقعدوه وأصلوه . وشرح النجراني لم يكن بمعزل عن هذ الأصل ، فلقد عرض له في اثني عشر موضعاً[٢]، غير أنه قلما يستطرد في عرضه لذلك ، بل يكتفي في الغالب بالإشارة إلى ذلك دونما بحث أو تحليل . ومن أمثلة احتجاجه بالسماع مايلي :

١ - قوله في باب المعرب بالحروف عند الحديث عن (كلا)[٣] : "... وقد اختلف فيها ، فذهب البصريون إلى أنها مفرد ، سواء كانت مضافة إلى ظاهر أو مضمر ، وحجتهم السماع والقياس ، أما السماع فقوله تعالى : "كلتا الجنتين ءاتت أكلها" فأعاد الضمير إلى مفرد وهو (أكلها) ، ولو كان مثنى لقال : أكلهما . وقال الشاعر :

كلا يومي أمامة يوم صدق وإن كانت زيارتها لماما

أفرده في قوله : يوم صدق .

٢ - قوله في باب الفاعل ، عند الحديث عن حذف الفاعل[٤] : "وكذلك يجوز حذف الفاعل عند الكسائي وغيره من نحاة الكوفة ، إذا وجد عليه دليل ، خلافا لأهل البصرة بأجمعهم ، محتجين بأن كل مايمكن إضماره فلا يجوز حذفه . ويؤيد كلام أهل

---

(١) ينظر : ص ٢٧٩ من النص المحقق .

(٢) ينظر الصفحات الآتية من النص المحقق :٤٤،٤٩،٦٠،١٠٤،٤٠٦،٤٠٨،٤٣٢،١٥١،١٥٤،١٨٣،٢٥٦،٢٨١

(٣) ينظر : ص ٤٣،٤٤ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ١٠٤ من النص المحقق .

الكوفة وجوه : الأول . . . والثالث: أنه قد ورد السماع في قوله تعالى : "ثم بدا لهم من بعد مارأوا الآيت ليسجننه حتى حين" أي : بدا لهم أمرهم . ومنه قولهم : إذا كان غداً فاتني . أي : إذا كان مانحن فيه غداً ، كقول الشاعر :

فإن كان لايرضيك حتى تردني إلى قطري لاإخالك راضيا

والتقدير : وإن كان لايرضيك ماتشاهده .

٣ - قوله في باب الاشتغال عند الحديث عما يجب فيه الرفع(١) : "الثالث: حيث يرد السماع بخلاف القياس " كقوله تعالى : "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما" وكذلك :"والسارق والسارقة" وكان القياس نصب (الزانية) و(الزاني) لما كان بعده الأمر، لكن أجمعت القراء السبعة على القراءة بخلاف ذلك ، وهو الرفع.

**الإجماع :**

لم يكن للإجماع كبير أثر في شرح النجراني فلم يحتكم إليه في مسالة من المسائل ، ولااعتضد به للقيام برأي يراه ، ولم يكن من الشارح إلا إشارات عابرة إلى ذلك في ثلاثة مواضع :

الأول : قال في باب الممنوع من الصرف (٢) : " وقياس أفعل التفضيل ألا يخرج استعماله عن اللام أو الإضافة أو من . فلما ورد هذا بخلاف ذاك علم أنه معدول عنه . وقد أطبق النحاة على أن عدله من الألف واللام ".

الثاني : قال في باب الممنوع من الصرف أيضا (٣) : " الحكم الخامس دخول الألف واللام والإضافة عليه ، يكون منصرفا أم لا ؟

فالنحاة متفقون على أنه منجر بالكسرة " .

الثالث : قال في باب اسم ( إن ) (٤) : "... و لاخلاف بين النحاة في كونه منصوباً بهذه الأحرف ".

---

(١) ينظر : ص ١٨٣ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٦١ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٩٥ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٢٣٥ من النص المحقق .

## خ – أصول نحوية في شرح النجراني :

لايعدم الباحث المطالع لشرح النجراني أصولاً نحوية مبعثرة في ثنايا المسائل ، يشير إليها النجراني إشارات عابرة مما يدل على اضطلاعه بهذا الفن .

ومن هذه الأصول النحوية مايلي :

١ – قال في باب الكلام ومايتألف منه ، عند الحديث عن الإشكال الوارد على اسم الفاعل في دلالته على بعض الأزمنة[١] :"... وإنما عرض له الاقتران في بعض مواقعه ، وهو عارض ، والعارض لايخرج الأشياء عن أصولها" .

٢ – وقال أيضاً في الباب السابق[٢] : " أما التصغير والتكسير فإنهما يردان الأشياء إلى أصولها " .

٣ – وقال أيضا في الباب السابق،عند الحديث عن علامات الاسم واختصاصها به[٣]: "أما (اللام) فإنها وضعت لتجعل المحكوم عليه معروفا، والأفعال أحكام لاتقبل التعريف.

وأما حروف الجر ، فإنها وضعت لتوصل معاني الأفعال إلى الأسماء ، فلما كانت على هذه الصفة اختصت بالأسماء .

وأما التنوين فلأنه يدل على التمكين ، ولاأمكنية للفعل ، أو على التنكير، والفعل نكرة ، أو على العوض ، ولاتصح إضافة الفعل ، أو على المقابلة والأفعال لاتجمع .

وأما الإسناد إليه ، فلأن الفعل يسند ولايسند إليه ، فهو محكوم به ، والأسماء محكوم عليها ، فاستحال أن يكون الفعل مسنداً إليه .

---

(١) ينظر : ص ٢١ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٢٢ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢٥ من النص المحقق .

وأما الإضافة ، فلأنها تفيد تعريفاً أو تخصيصا ، والتخصيص نوع من التعريف ، والأفعال لاتعرف كما تقدم ، أو لأن الفعل مسند دائما ، فلو أسند إليه أدى إلى أن يكون مسنداً مسنداً إليه في حال واحدة .

٤ – قال في باب العامل[١] : " وأصل العمل للأفعال على الأصح " .

٥ – قال في باب المعرب بالحروف عند الحديث عن تعليل إعراب الأسماء الستة بالحروف[٢] :"الثاني : أنها أعربت بالحروف توطئة وتمهيداً لإعراب المثنى والمجموع . وهذا ضعيف ؛ لأنه الشيء عندهم لايكون توطئة لغيره " .

٦– قال في باب الممنوع من الصرف الحديث عن العدل التقديري[٣]: "أما منع صرفه لعلة واحدة ، فهذا هدم لقاعدة النحاة " .

٧– وقال في باب الممنوع من الصرف أيضا، عند الحديث في صرف (سراويل)[٤]:"... ويرد إشكال على من قال : العلة : ما لا نظير له في الآحاد ؛ لأن (سراويل ) مفرد شبه (قناديل )فكان يلزم صرف (قناديل) وما جرى مجراه . فأجابوا : بأنه نادر ، والنادر لا يخرج الشيء عن أصله" .

٨– قال في باب المبتدأ والخبر ، عند الحديث عن وجوب تقديم المبتدأ[٥] : " فيجب تقديم المبتدأ في أربعة مواضع مخصوصة ؛ لأن أصل المبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر؛ لأن المبتدأ محكوم عليه ، ومن حق المحكوم عليه أن يكون متقدماً على المحكوم به " .

٩– وقال أيضاً في الباب نفسه[٦] : " الثالث : أن يكون المبتدأ والخبر مستويين مثل : افضل منك أفضل مني ، فإنك تجعل الأول مبتدأ على كل حال . وإنما وجب ذلك ؛ لأن تقدير الأول خبراً مخالفة للأصل من غير فائدة ، فكان حمله على الأصل هو الوجه " .

---

(١) ينظر : ص ٣٣ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٣٦ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٦٣ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٨٠ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ١٢٩ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ١٢٩ من النص المحقق .

١٠ - وقال أيضاً في باب المبتدأ والخبر ، عند الحديث عن تعدد الخبر[١] : "...لأن الأخبار في الحكم صفات ، والصفات تكون متعددة".

١١- قال في باب خبر ( لا ) التي لنفي الجنس[٢] : " فأما الوجه الذي لأجله عملت، فأنها أشبهت ( إن ) إما من جهة النظير ، وهو أن كل واحدة منهما للتأكيد . وإما من جهة النقيض ، وهو أن ( لا ) للنفي و ( إن ) لإثبات . وهم يحملون النقيض على النقيض كحملهم النظير على النظير " .

١٢- قال في باب المفعول المطلق عن الحديث عن ( لبيك ) و (سعديك)[٣] : " وكان أصله في باب السماع ، لكن لما وقع ضابط كلي صار من باب القياس " .

١٣-قال في باب المنادى عن الحديث عن عدم اجتماع لام الاستغاثة مع الألف[٤] : " فلا تدخل اللام مع دخول الألف ؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بين الضدين ؛ لأن اللام تطلب الكسرة ، والألف تطلب الفتحة، وهما نقيضان فلا يجمع بينهما " .

١٤- قال في باب التحذير عن الحديث عن قول الشاعر:

إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

حيث استشهد به على حذف ( من )[٥] : " ... وإما لأنه ضرورة الشعر والكلام في سعة الكلام ، وإذا احتمل هذه الوجوه لم يبق فيه حجة ؛ لأن أصول الأبواب لا تثبت بالمحتملات ".

١٥ - قال في باب الإضافة عند الحديث عن إجازة الفراء لـ(الضارب زيد )[٦] : " ورد عليه هذا القول بأن الألف واللام هي السابقة ؛ لأنها لتحقيق ذات الاسم ، والإضافة لتحقيق عارض من عوارضه ، وهو التخفيض ، وتحقيق الذات سابق على تحقيق عارضها ، كما أن الذات سابقة على عارضها " .

---

(١) ينظر : ص ١٣١ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٤٥ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ١٥١ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ١٥٨ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ١٨٧ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ٢٥٧ من النص المحقق .

# الفصل الثالث : أهم القضايا النحوية في شرح النجراني

## أ- موقفه من المصنف :

كان النجراني في موقفه من ابن الحاجب منصفامعتدلاً فلم يكن يتابعه في كل ما يراه من غير تثبت ، كما أنه لم يكن ينتقصه ويعترضه في كل ما يورده . بل ربما يؤيد ابن الحاجب ويرجح رأيه ومذهبه سواء في كافيته أو في غيرها من كتبه ، وتارة يخالفه ويرى غير ما يراه ، وتارة يستدرك عليه ما فاته أو قصر فيه ، وأحيانا يدافع عنه فيما ورد عليه من اعتراض أو نقض . ولذلك جاء موقفه موزعاً على أربعة أقسام الأول : الترجيح والتأييد . والثاني : المخالفة . والثالث : الدفاع . والرابع : الاستدراك .

### ١ - الترجيح :

بلغت المواضع التي رجح فيها النجراني مذهب ابن الحاجب واستحسن رأيه ستة عشر موضعاً ، وتارة يصرح بأنه مذهب ابن الحاجب ، وتارة يسكت عن ذلك ، ولقد رجعت إلى الإيضاح لابن الحاجب وشرح الكافية له في كل مسألة بدا للنجراني فيها رأي حتى خرجت بهذه المواضع .

#### أولاً : الترجيح الصريح :

ونعني بالترجيح الصريح ماكان متابعاً فيه لنص الكافية ، أو مانص الشارح على أنه مذهب ابن الحاجب و لم يكن في نص الكافية.

أما مارجح فيه نص الكافية ففي تسعة مواضع :

١ - قال في باب الكلام ومايتألف منه[١] : "وقال الشيخ ابن الحاجب : ماتضمن كلمتين بالإسناد . وقوله : ماتضمن . أحسن من قولهم : ماتركب ؛ ليدخل فيه التركيب اللفظي والمعنوي " .

٢ - قال في باب المعرب تقديراً عند الحديث عن المضاف إلى ياء المتكلم[٢]: "وقول الشيخ : مطلقا : إشارة إلى خلاف فيه. وفيه بعد هذا القول ثلاثة أقوال". ثم ذكر هذه الأقوال الثلاثة وضعفها.

٣ - قال في باب الممنوع من الصرف، عند الحديث عن وزن الفعل[٣]: "وقولنا : زيادة كزيادته، أحسن من قولهم : أو يكون غالبا على الفعل لوجهين ...". و(زيادة كزيادته) هي نص الكافية .

٤ - قال في باب المرفوعات[٤] : "وأما الموضع الأول ، وهو في حد المرفوعات ، فهو ماذكر الشيخ ، وهو أحسن من قولهم : مادخله الرفع؛ لئلا يفسر الشيء بنفسه " .

٥ - قال في باب خبر (لا) التي لنفي الجنس[٥] : "ومامثله الشيخ بقوله : لاغلام رجل ظريف ، أحسن من قولهم : لارجل ظريف لأمرين . . . "

٦ - قال في باب المفعول معه[٦] :" وإن لم يجز العطف تعين النصب مثل: جئت وزيداً ؛ لأنه لما لم يؤكد لم يجز العطف عليه على الصحيح".

٧ - قال في باب الحال[٧] :" قوله : ولا على المجرور في الأصح : وقد اختلف في ذلك ، فمنهم من قال : العامل هو الفعل ، وإذا كان كذلك جاز التقديم . ومنهم من جعل العامل فيه حرف الجر ، فلم يجز التقديم، وهو الأصح ؛ لقربه من المعمول " .

٨ - قال في باب الاستثناء[٨] : ويختار البدل فيما بعد (إلا) في كلام غير موجب . . .

---

(١) ينظر:ص ١٦ من النص المحقق .

(٢) ينظر:ص ٤٨ من النص المحقق .

(٣) ينظر:ص ٨٩ من النص المحقق .

(٤) ينظر:ص ٩٩ من النص المحقق .

(٥) ينظر:ص ١٤٠ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ١٩٦ من النص المحقق .

(٧) ينظر : ص ٢٠٣ من النص المحقق .

(٨) ينظر : ص ٢٢٠ من النص المحقق .

والبدل في هذه الحالة أجود ؛ لإمكانه وضعف العامل ".

٩- قال في باب العطف، عند الحديث عن العطف على عاملين مختلفين[١] : " . . . المذهب الثالث : التفصيل ، وهو المنع من بعض الصور وجواز بعضها . . . وهذا هو المختار " .

أما مارجح الشارح فيه مذهب ابن الحاجب صراحة ولم يكن في نص الكافية فموضع واحد ، ولكنه تكرر :

١ - قال في باب اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)[٢] : "ومنها أن الباء تدخل على علي خبر (ما) فتقول : مازيد بعالم ، كما تدخل في خبر ليس . هذا كلام الزمخشري إذا كانت حجازية ، وذكر ابن الحاجب أن الباء تدخل مطلقا ، حجازية كانت أو تميمية ، وهو الصحيح".

ومذهب ابن الحاجب الذي صححه النجراني هو في الإيضاح[٣] .

٢ - وتكرر هذا الترجيح في باب خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)[٤].

**ثانيا : الترجيح غير الصريح :**

ونعني به أن يرجح النجراني رأياً لابن الحاجب من غير تصريح به أو إشارة إليه ، وجاء ذلك في خمسة مواضع :

١ - قال في باب المعرب بالحروف عند الحديث عن إعراب الاسماء الستة بعد إضافتها إلى (ياء) النفس[٥] : "وقد حكي عن المبرد أنها معربة بالحروف ، فيقال : هذا أخي ، وأبي بالتشديد ؛ لأن أصله على قوله : أخوي ، وأبوي ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وينشد قول الشاعر :

---

(١) ينظر : ص ٢٨٣ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٤٣ من النص المحقق .

(٣) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٩ .

(٤) ينظر : ص ٢٤٨ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ٣٩ من النص المحقق .

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى وأبي مالك ذو المجاز بدار

وليس فيه حجة ؛ لاحتمال أن يكون جمعاً لأب " .

والنجراني متابع في ذلك لابن الحاجب في شرح الكافية[١] .

٢ - قال في باب المعرب بالحروف أيضا[٢] : " وأما (ذو مال) فيختص بحكمين . . . وأما قولهم : اللهم صل على محمد وذويه ، فضعيف شاذ". وهو متابع في ذلك لابن الحاجب في شرح الكافية[٣] .

٣ - قال في باب الممنوع من الصرف[٤] : " الثالث : أنه لايجوز منع صرف المنصرف لعلة واحدة خلافا لأهل الكوفة ، فإنهم يجيزونه ويحتجون بقول الشاعر :

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض فمنع (عامر) من الصرف ، وهو ضعيف ؛ لحمله على اسم القبيلة". والنجراني متابع في ذلك لابن الحاجب في الإيضاح[٥] .

٤ - قال أيضا في باب الممنوع من الصرف عند الحديث عن (جواري)[٦] : " المذهب الثاني ، وهو المعتمد ، وهو أنه غير منصرف ، وأن التنوين تنوين عوض ، وأن الياء في حكر البارزة ". والنجراني متابع في ذلك لابن الحاجب في شرح الكافية[٧] والإيضاح[٨] .

٥ - قال في باب خبر (إن)[٩] : " وأما الوجه الذي لأجله عملت ، فإنها أشبهت الفعل من حيث إنها مبنية على الفتح ... وأما الكوفيون فيقولون : إن الخبر باق على أصل

---

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٤٠٤ .

(٢) ينظر : ص ٤١ من النص المحقق .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٤١٠ .

(٤)نظر : ص ٥٧ من النص المحقق

(٥)ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٦)ينظر : ص ٨٢ من النص المحقق .

(٧)ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٧ .

(٨)ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٤١ .

(٩) نظر : ص ١٣٨ من النص المحقق .

الخبرية، وليست بعاملة فيه ، وهو ضعيف". والنجراني متابع في ذلك لابن الحاجب في (الإيضاح)[1](١) .

**٢ – المخالفة :**

خالف النجراني ابن الحاجب في ثلاثة مواضع ، اثنان منها مخالفة صريحة وموضع من غير تصريح ؛ أما المخالفات الصريحة فهي :

١ – قال في باب التنازع(٢) : " وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل جواز الإضمار. وذكر غيره جواز الحذف في أحد مفعولي (حسب) حيث يدل الدليل ، وهو الصحيح ".

٢ – قال في باب الاستثناء عند الحديث عن تحقيقه (٣) :" . . . اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال . . . القول الثاني – لابن الحاجب – وهو أنه لايجوز الحكم بالنسبة إلا بعد كمال المفردات في كلام المتكلم . وهو فاسد " .

أما المخالفة غير الصريحة فهي :

قال في باب المعرب تقديراً عند الحديث عن المنقوص وحكمه في الوصل(٤) :" وقد اختلف بتنوينه ، فمنهم من جعله تنوين الصرف ، ومنهم من جعله تنوين العوض . . . والأول أظهر " .

وهذه مخالفة لابن الحاجب في شرحه على المفصل حيث قال عن تنوين الصرف أنه ليس بصحيح(٥) .

---

(١) ينظر : الإيضاح ١ / ٢٠٩ .

(٢)٤ينظر : ص ١١٣ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢١٦ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٥١ من النص المحقق .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٤١ .

## الدفاع :

توافرت العقول على كافية ابن الحاجب - كغيرها من المختصرات المشهورة كالجمل والإيضاح والمفصل والآلفية - ، فلم يبق فيها موضع لرأي إلا وقد أخذ به شارح من الشراح . ولاشك أن نصا بشرياً تزدحم عليه تلك العقول التي شحذها المنطق، وصقلها طول المراس بالمناقشات والمجادلات ، لابد أن يجد فيه الطالب مغمزاً أو خللاً مهما بلغ به صاحبه من الإتقان .

و لم يقف النجراني دون أن يدفع عن ابن الحاجب ماورد عليه من اعتراض أو نقض. وقد بلغ مادافع فيه النجراني عن ابن الحاجب عشرة مواضع في هذا القسم المحقق، وهي:

١- قال في باب الكلمة وأقسامها (١) : " وأما الموضع الثاني ، وهو في الإشكالات الواردة على حد الكلمة التي ذكرها الشيخ ، فجملتها إشكالات سبعة ... " . ثم ذكرها واحداً بعد الآخر وأجاب عنها .

٢- قال في باب الكلام وما يتألف منه(٢) : " وأما الاعتراضات الواردةعليه فهي خمسة..." . ثم ذكرها وأجاب عنها .

٣- قال في باب المعرب والإعراب(٣) : " ويرد على هذا الحد أربعة أسئلة ..." . ثم ذكرها وأجاب عنها .

٤- قال في باب المعرب والإعراب أيضاً عند الحديث عن حد الإعراب (٤) : " وفي هذا الحد إشكالان ... " ثم أجاب عنها .

٥- قال في باب المبتدأ والخبر عند الحديث عن حد الخبر(٥) :

" ....وينتقض عليه بمثل : يقوم زيد ، وقام زيد ... ويمكن أن يجاب بأن يقال :

---

(١) ينظر : ص ١١ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٢٠ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص٢٧ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٢٩ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ١٢٤ من النص المحقق .

المراد بالمسند : المسند إلى المبتدأ ... "

٦ - قال في باب التحذير بعد أن ذكر حد المصنف له [١] : " و لا يعترض هذا الحد بكون المحدود مذكوراً بقوله : تحذير . لأن غرض الشيخ صيغة التحذير ، فلا يكون مفسراً للشيء بنفسه " .

٧- قال في باب التمييز [٢] : " وقد أورد على كلام الشيخ سؤالان، الأول ..." ثم ذكر السؤالين وأجاب عنهما .

٨- قال في باب المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس[٣] : " قوله : ومثل: قضية ولا أبا حسن لها متأول . لأنه ورد على كلام الشيخ نقض، وهو كونه معرفة منصوبا. وليس بناقض ؛ لأنه ..."

٩- قال في أول باب التوابع عند الحديث عن حدها[٤] : " وقد أورد على هذا الحد سؤالان ... " . ثم أجاب عنهما .

١٠- قال في باب التأكيد عند الحديث عن حده[٥] : " ويرد على هذا الحد سؤال ، أورده السيد ركن الدين وهو ... " . ثم أجاب عنه .

---

(١) ينظر : ص١٨٥ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٢١٢ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢٣٧ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٢٦٨ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ٢٨٤ من النص المحقق .

## ٤- الاستدراك :

كما أن النجراني دافع عن ابن الحاجب ، وأجاب عما ورد عليه ، فكذلك استدرك عليه ما رآه موضعاً للاستدراك ، وذلك مما يدل على إنصافه وتجرده للحق والعلم . هذا وقد بلغت المواضع التي استدرك فيها على المصنف في هذه القسم المحقق تسعة عشر موضعا ، وهي :

١- قال في باب الكلمة وأقسامها [١] : " وكان الأحسن أن يقول في حد الكلمة : هي لفظ حسا أو حكماً وضع لمعنى مفرد لفظاً أو تقديرا.

٢- قال في باب الكلام وما يتألف منه عند الحديث عن حد الاسم[٢] : "ولو زاد في الحد :في أصل وضعه لسلم من ذلك " .

٣- قال في باب المعرب والإعراب عند الحديث عن حد المعرب[٣] : " والأحسن أن يقال : هو المختص بإسنادمفيد غير مبني ولا مشبه لمبني الأصل شبهاً مسقطاً للإعراب ".

٤- قال في الباب نفسه عند الحديث عن حكم المعرب[٤] : " وكان من شأن الشيخ أن يلحق قيداً ، وهو أن يقول .." .

٥- قال في باب العامل عند الحديث عن حده[٥] : " ...وفي هذا الحد غموض ... والأولى أن يقال : هو المعنى أو اللفظ المؤثر في غيره رفعاأو نصبا أو جراً أو جزما " .

٦- قال في باب المعرب بالحركات [٦] : " فقوله : المفرد المنصرف.إن أراد الاستدراك به عن المثنى والمجموع ـ كما ذكره في شرحه ـ انتقض عليه بالمضاف إلى ياء المتكلم وبالاسماء الستة حال إضافتها .

---

(١) ينظر : ص ١٢ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٢١ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢٨ من التحقيق .

(٤) ينظر : ص ٢٨ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ٣٢ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ٣٤ من النص المحقق .

فكان الأحسن أن يلحق فيه قيداًليسلم ، وهو أن يقول ..." .

٧- قال في باب الممنوع من الصرف عند الحديث عن التأنيث[١] : " فاللفظي يكون بالتاء والألف المقصورة والألف الممدودة ، وقد أهمل الشيخ ذكرهما في هذا الموضع استغناء بما تقدم ، وهو قوله : أو ما يقوم مقامهما . وكان اللائق أن يتكلم عليهما ؛ لأن فيهما خلافا للكوفيين".

٨- قال في باب الممنوع من الصرف أيضاً عن الحديث عن الجمع[٢] : " الثاني: ألا يكون بتاء التانيث ؛ ليخرج منه ( فرازنه ) لمشابهتها للمفرد كـ(رباعية) و (كراهية). وهذا أحسن من قول الشيخ بغير(هاء) ؛ لأنه ينتقض عليه بـ(فواره) ، فإنها داخلة في هذا الباب لكون الهاء أصلية ؛ لأن مفرده ( فاره ) " .

٩- قال في باب الفاعل عند الحديث عن حده[٣] : " ويرد على الحد سؤال في قوله : أسند الفعل . هل المراد به الفعل اللغوي أو الاصطلاحي؟ ... وكان الأحسن أن يقول : مدلول الفعل الاصطلاحي. وهو مراده . ذكر هذا ركن الدين " .

١٠- قال في الباب نفسه عند الحديث عن تقديم الفاعل[٤] : " وكان من شأن الشيخ أن يذكر تقديم ( إلا ) على الجزئين جميعاً نحو: ما ضرب إلا عمرو زيداً . وهو مفيد لإفادة الأول ، وإنما تركه لقلته " .

١١- قال في باب التنازع[٥] : " أما الفائدة الأولى ، وهي في كيفيته، فهو أن يجتمع عاملان أو أكثر على معمول واحد، وكل واحد منهما يصح أن يعمل فيه . وكان الأحسن أن يقول : وإذا تنازع العاملان ؛ ليدخل العامل من الأسماء ؛ لأن الأسماء تكون متنازعة " .

---

(١) ينظر : ص ٦٨ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٧٨ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ١٠٠ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ١٠١ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ١٠٥ من النص المحقق .

١٢- قال في باب المبتدأ والخبر عند الحديث عن حد المبتدأ[١] : " وكان من شأنه أن يقول : وحرف الاستفهام ؛ ليدخل فيه : هل قائم الزيدان " .

١٣- قال في الباب السابق عند الحديث عن تقديم المبتدأ[٢] : " الرابع: أن يكون الخبر فعلاً له ، نحو : زيد قام ؛ لأنك لو قدمته لالتبس بباب الفاعل . وكان من شأن الشيخ أن يقول : مفرداً ، أي الفعل ؛ لئلا ينتقض بمثل : قاما الزيدان ، فإنه خبر مقدم على كل حال ، إلا على اللغة الضعيفة ، فإنه فاعل ، فحينئذ لا يلزم ذلك الشيخ " .

١٤-قال في باب المبتدأ والخبر أيضاً عند الحديث عن تقديم الخبر[٣] : " الثاني : أن يكون مصححاً للابتداء بالنكرة ... وكان الأحسن أن يقول: والخبر ظرفا " .

١٥- قال في باب خبر ( ما ) و ( لا ) المشبهتين بـ(ليس)[٤] : " وكان من شأن الشيخ أن يذكر ( إن ) النافية مع هذين الحرفين ؛ لأنه إن تركها لكونها شاذة فـ(لا) أيضاً كذلك .وإن كان لكون فيها لغتان، فـ(ما ) و (لا ) كذلك أيضاً " .

١٦- قال في باب الإضافة[٥] : " وأما حقيقة المضاف إليه فهي ما ذكره الشيخ بقوله: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً ... ولا ينتقض بقولنا : جئتك إذا قام زيد ؛ فإنه في تأويل الاسم ، أي : وقت قيام زيد . وكان من شأن الشيخ أن يقول : كل أمر ؛ ليسلم من هذا الاعتراض على حده " .

١٧- قال في باب التوابع عند الحديث عن حدها[٦] : " وقد أورد على هذا الحد سؤالان ، أحدهما : أن قوله ( كل ثان ) يخرج عنه الثالث والرابع فصاعداً ، ومعلوم أنه من قبيل التوابع .

---

(١) ينظر : ص ١٢٣ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٣٠ من النص المحقق .

(٣) ينظر :ص ١٣٠ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٢١٥ من النص المحقق

(٥) ينظر : ص ٢٥٢ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ٢٦٨ من النص المحقق .

الثاني :قوله (بإعراب سابقه ) فإنه يخرج عنه الحرف عند التأكيد به، وكذلك الفعل نحو : إن إن ، وضرب زيد ضرب زيد ، وكذلك صفة المنادى المبني نحو : يا زيدالعاقل، فإنه يجوز فيه الوجهان كما تقدم ، وليس في حال النصب بإعراب سابقه . فالأولى في ذلك ما ذكره الإمام،وهو أن يقال : كل لا حق لأول ، لو أعرب ذلك الأول لكان الإعراب منسحبا عليه لفظاً أو محلا" .

١٨- قال في باب النعت عند الحديث عن حده[١] : " وقوله (مطلقا) : لا حاجة إليه؛ لأن غرضه الاحتراز به عن الحال ...وكان الأحسن أن يقول : ما دل على معنى في متبوعه أو متعلقه ؛ ليدخل فيه: مررت برجل حسن غلامه " .

١٩- قال في باب التاكيد[٢] : " فاللفظي حده الشيخ بقوله : تكرير لفظ الأول . كقولنا : جاء زيد زيد ، وقام قام ، وإن إن . وهو منتقض بقولهم : مررت بك أنت ، وبه هو ؛ فإنه ليس بلفظي ولا معنوي .. وكان الأحسن أن يقال : تكرير لفظ الأول أو مرادفه " .

---

(١) ينظر : ص ٢٧٠ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٢٨٤ من النص المحقق .

## ب ـ موقفه من النحاة المتقدمين :

تميزت شخصية النجراني في موقفه من السابقين من النحاة، فلم يكن ليسلم لهم كل ما أوردوه ، بل إنه كثيراً ما يرجح ما يراه حسناً ويرد ما لا يراه كذلك . ويوافق بعضهم ويخالف الآخر .

ولم يسلم كثير من النحاة الذين استشهد بهم من مخالفته ، حتى سيبويه إمام النحاه ـ رحمه الله ـ لم يكن بمنأى عن ذلك . بل حتى شيخه يحيى بن حمزة العلوي ، غير أنه في كل ما يخالف به ويعترض لم يكن ينبو له لفظ ، أو تجنح له عبارة ، بل أسلوبه العلمي في ذلك أسلوب أمثل . كما أنه لم يكن يتسقط أحد النحاة ، أو يتقصده بالمخالفة والاعتراض . أما سيبويه ـ رحمه الله ـ فقد رجح رأيه في تسعة مواضع ، صرح به في ثلاثة منها(١) ، وستة من غير تصريح (٢) . كما أنه خالفه في ثلاثة مواضع ، صرح في موضعين(٣) ولم يصرح في موضع (٤) .

وأما الكسائي فقد رجح رأيه في موضع واحد (٥) وخالفه في ثلاثة مواضع (٦) . والفراء خالفه في ثمانية مواضع (٧) . والأخفش خالفه في ستة مواضع (٨) . وأما المبرد فقد

---

(١) ينظر : ص ٣٨،١٥٢،٢١٥ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٥٥،٨٢،٩٣،١٥٤،١٧٠ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢٠٠،٢٨٢ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٢٥٣ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ١٠٣ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ١٥٢،٢١٤،٢٨٢ من النص المحقق .

(٧) ينظر : ص ٦٠،٦٩،١٥٢،٢١٥،٢٤٨،٢٥٧،٢٨١،٢٩٧ من النص المحقق .

(٨) ينظر : ص ٣٧،٦٣،٩٤،١٥٢،٢٢٢،٢٨١ من النص المحقق .

رجح رأيه في موضع واحد [١] وخالفه في سبعة مواضع [٢] . وخالف الزجاج في أربعة مواضع[٣]. وخالف الفارسي في ثلاثة مواضع[٤] . وخالف ابن با بشاذ في موضع[٥] . وخالف الزمخشري في ستة مواضع [٦] . وخالف الخوارزمي في موضع واحد [٧] . ورجح رأي ابن مالك في موضع [٨] وخالفه في ثلاثة مواضع[٩] . كما رجح رأي ركن الدين الإستراباذي في موضع[١٠] وخالفه في ثلاثة مواضع [١١] . أما شيخه يحيى بن حمزة العلوي فقد رجح رأيه في موضعين [١٢] وخالفه في أربعة مواضع [١٣] .

---

(١) ينظر : ص ١٥٩ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٣٩،٢١٣،٢٢٣،٢٦٣،٢٩٢،٢٩٨ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٦٠،٦٩،١٦٤،٢١٥ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٦٣،١٠٥،٢٠٤ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ٧٨ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ١٠،٦١،٧٥،١٤٢،٢٤٧،٢٨٢ من النص المحقق .

(٧) ينظر : ص ٤٩ من النص المحقق .

(٨) ينظر : ص ٦٣ من النص المحقق .

(٩) ينظر : ص ١١٨،١٦٦،١٧٦ من النص المحقق .

(١٠) ينظر : ص ١٠٠ من النص المحقق .

(١١) ينظر : ص١٣٠،١٦٠،٢٨٤ من النص المحقق .

(١٢) ينظر : ص٢٦٨،٢٨٣ من النص المحقق .

(١٣) ينظر : ص ٣٢،١٢٣،١٤٦،٢٢٩ من النص المحقق .

## ت ـ اتجهاته النحويه وموقفه من المسائل الخلافية :

لا تكاد تمر مسألة من المسائل النحوية إلا ويعرض فيها النجراني لذكر الخلاف وآراء النحاة بيد أنه لا يبدي رأيه في كل خلاف يورده ولا يفزع إلى الترجيح في كل مسألة تعرض له .

والنجراني كغيره من النحاة المتأخرين ـ إلا فيما ندر ـ لا يربطه رباط وثيق بأحد الاتجاهات النحوية والمذاهب المتقدمة . فلم يكن يناصر مذهبا فيجتلب إليه الحجج والبراهين ، ويدفع عنه ما يورده الخصوم في كل شاردة وواردة . وإنما الأمر في عامته ـ استعراض وانتقاء .

ومع ذلك فإنه في كثير من المسائل الخلافية يميل إلى رأي البصريين . وحاله في ذلك كحال نحاة العصور المتأخرة . ولذلك فإننا نجد أن النجراني في عرضه للمسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ضعف مذهب الكوفيين في أحد عشر موضعا مما بدا له رأي فيها في حين أنه رجح مذهبهم في موضعين . ومن أمثلة ما ضعف فيها مذهبهم ما يلي :

١- قال في باب الممنوع من الصرف عند الحديث عن الألف المقصورة والألف الممدودة[١] :"... وكان اللائق أن يتكلم عليهما ؛ لأن خلافاً فيهما للكوفيين ، لأنهم يقولون: علة منع الصرف في ( حمراء ) و ( صحراء ) و ( حبلى ) وما جرى هذا المجرى التأنيث والصفة .

والبصريون : التأنيث ولزوم التأنيث . وكلام البصريين أليق ، لأن كلام الكوفيين ينتقض بمثل ( صحراء ) " .

٢- قال في باب الاشتغال [٢] : " وأما العامل فيه ، فذهب البصريون إلى أن العامل فيه فعل محذوف دل عليه الموجود ، وهو قول الشيخ : ينصب بعامل مضمر ، وعلى

---

(١) ينظر : ص ٦٨ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٨٠ من النص المحقق .

شريطة التفسير . وذهب الكوفيون إلى أن العامل فيه هو الفعل الموجود ، وهذا الضمير إما بيان أو بدل . وهو ضعيف ؛ لأن العامل لا يكون عاملاً في معمولين من جهة واحدة " .

٣- قال في باب خبر كان[١] : " وأما ذكر الخلاف فيه ، فذكر الكوفيون أنه حال وليس بخبر ، وهو مردود بوجوه ثلاثة :

الأول : أنه قد يضمر كقول الشاعر :

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها

الثاني : أنه قد يأتي معرفة .

الثالث : أنه لم يأت بعد تمام الكلام وهو شرط فيه .

وذهب البصريون إلى أنه من المفعولات المشبهة ، وهذا هو الصحيح ؛ وإنما كان صحيحا؛ لفساد الحال من الوجوه المتقدمة وكان الفعل مقتضيا له بعد فاعله ، وليس بعد الفعل إلا المفعول به ، فلهذا أشبهه " .

أما الموضعان اللذان رجح فيهما رأي الكوفيين فالأول صريح ، والثاني من غير تصريح .

١- قال في باب الفاعل [٢] : " وكذلك يجوز حذف الفاعل عند الكسائي وغيره من نحاة الكوفة إذا وجد عليه دليل ، خلافا لأهل البصرة بأجمعهم ، محتجين بأن كل ما يمكن إضماره فلا يجوز حذفه . ويؤيد كلام أهل الكوفة وجوه :

أحدهما : أنه إذا جاز حذف الفاعل وفعله باتفاق ، جاز حذف الفاعل .

الثاني : أنه جزء من الجملة ، وكما جاز حذف المبتدأ لقرينة فكذلك الفاعل .

الثالث : أنه قد ورد السماع في قوله تعالى : " ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين " ، أي : بدا لهم أمرهم . ومنه قولهم إذا كان غداً فاتني ، إي : إذا كان ما نحن فيه غداً كقول الشاعر :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضيا

---

(١) ينظر : ٢٢٩ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٠٣ من النص المحقق .

والتقدير: وإن كان لا يرضيك ما تشاهده

الرابع : المصدر ، فإنه يجوز حذف الفاعل معه ، فكذلك هذا ، وكذلك يجوزحذفهما جميعا، أي الفعل والفاعل عند قيام قرينة ، وهذا كما إذا قال القائل : أقام زيد ؟فتقول : نعم ، أي : قام زيد . فلولا ما تقدم لم تكن ( نعم ) دالة عليه ، فلا يفيد إلا بذكر جملة متقدمة " .

٢- قال في باب التنازع [١] : " وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل جواز الإضمار. وذكر غيره جواز الحذف في أحد مفعولي ( حسب ) حيث يدل الدليل ، وهو صحيح " .

وهذا الذي صححه هو مذهب الكوفيين .

---

[١] ينظر : ص ١١٣ من النص المحقق .

# الفصل الرابع

# موازنة علمية بين شرح النجراني وشرح التبريزي وعصام

## أ ـ شرح التبريزي :

وهو ما يسمى بـ( مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام ) [١] ومؤلفه علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي بكر الأردبيلي التبريزي الشافعي . ولد في أردبيل بأذربيجان سنة ٦٧٧ هـ ، وتوفى بالقاهرة سنة ٧٤٦ هـ [٢] .

أما الموازنة بين شرح التبريزي وشرح النجراني فتتلخص في عرض النقاط الآتية :

**أولاً :** نهج التبريزي في شرحه نهج كثير من الشراح في إيراد عبارة المتن ثم يعرض لشرحها والإفصاح عما توجزه من مسائل نحوية وأراء وأقوال ، مصدراً العبارة بلفظ (قال ) ثم يشرع في تحليلها ، فكلما تناول جزءاً منها صدره بلفظ ( قوله ) ، ومثال ذلك قوله عند الحديث عن الاسم [٣] : " قال : ( الاسم : ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ) .

إنما ابتدأ بالاسم وأحكامه ؛ لأنه أصل بالنسبة إلى الفعل لأنه يدل على الذات ، والفعل يدل على الحدث .والذات مقدمة على الحدث ، ولأنه هو المشتق منه على الأصح، والفعل مشتق ،والمشتق منه أصل بالنسبة إلى المشتق ... قوله ( ما دل ) أي : الكلمة التي دلت على معنى مستقل غير مقترن بزمان من الأزمنة بحسب الوضع الخاص ... قوله :(غير مقترن )خرج ما كان مقترنا بزمان مبهم نحو : (ضرب)،و( غبوق ) للشرب في آخر النهار ، و( الصبوح ) للشرب أول النهار ... " .

---

(١) رسالة علمية بكلية اللغة العربية في الأزهر ، تحقيق : محمد عبد (رب) النبي عبد المجيد ١٤٠٤ هـ .

(٢) ينظر : في ترجمته الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر ٣ / ٧٢ ، وشذارات الذهب ٦ /١٤٨، والأعلام ٤/ ٣٠٦.

(٣) مبسوط الأحكام ٢٨/١ من النص المحقق .

والتبريزي يختلف اختلافا يسيراً عن النجراني ، إذ أن النجراني يبين ـ بداءة ـ بعد إيراده لعبارة المصنف ما تحويه من المسائل والحيثيات وطريقة تناولها ، فهو بذلك يعطي تصوراً أكثر وضوحاً من التبريزي .

والتبريزي كالنجراني محافظ على نسق الكافية ، كما أنهما لا يتركان شيئاً من متنها دون بحث ، بل يشرحان جميع قضاياها ومسائلها .

**ثانيا:** اهتم التبريزي اهتماما كبيراً بالحدود والتعريفات فلا تكاد تمر به عبارة إلا ويعني بحدها ، ومثال ذلك قوله عن الحديث عن الكلمة (١) : " قال رحمه الله : (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ) .

والغرض الأهم من علم النحو: معرفة الإعراب ، وهي تتوقف على معرفة الكلام المتوقفة على الكلمة . فلأجل ذلك ابتدأ بتعريفها ، ولها معنى لغوي ومعنى اصطلاحي . فاللغوي : هو الكلام التام ، قال الله تعالى : " وكلمة الله هي العليا " وقال النبي صلى الله عليه وسلم : أصدق كلمة قالها لبيد :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

والصناعي : هو المفرد من اسم أو فعل أو حرف . وهو المراد هنا " .

والتبريزي يتوافق مع النجراني في هذا المنحى،فالنجراني له عناية خاصة بالحدود كما سبق .

**ثالثا:** وضع التبريزي أحد شراح الكافية نصب عينيه ، وهو ركن الدين الإستراباذي ، فكلما أورد على ابن الحاجب اعتراضاً أو خالفه في مسألة من المسائل تناوله بالرد والدفاع عن ابن الحاجب ، وكان كثيرالإزراء عليه،والتنقص له ، على أنه لم يكن يصرح باسمه بل يقول : (قال المعترض) ، أو (وأما قول من قال) أوما أشبه ذلك ، ومن أمثلة رده عليه قوله في باب المبتدأ والخبر(٢) : "وأما ما قيل : فالأولى أن يقول : فلا بد من عائد أو

---

(١) مبسوط الأحكام ١/٤ من النص المحقق .

(٢) مبسوط الأحكام ٢/ ٣٨٢ .

ما يقوم مقامه ليدخل ما يربط بالعموم كقوله :

أما القتال لا قتال لديكم

وإعادة الاسم للتعظيم كقوله تعالى : " الحاقة ما الحاقة " ويدخل السمن منوان بدرهم . وما قيل : الأصوب أن يقول : فلا بد من عائد إذا لم يكن الخبر نفس المبتدأ، فليس شيء مما قيل إنه الأولى أولى ، ولا الأصوب أصوب ؛ فإن العائد ليس مرادفا للضمير على ما فهم المعترض ليزيد قيداً ، بل العائد الراجع ، وذلك أعم من أن يكون ضميرا...".

وقد ذكر محقق شرح التبريزي أن الشارح يتعقب الرضي ويرد عليه كما يفعل بركن الدين الأستراباذي ، ونص على ذلك في خمسة وخمسين موضعا[1] يشير في كل موضع إلى منزع ذلك في شرح الرضي . وقد رجعت في هذه المواضع إلى شرح الرضي فلم أجد موضعاً واحداً يعين المحقق فيما ذهب إليه ، بل إن بعض المواضع تناقض ما ذهب إليه المحقق . فقام اليقين على أن هناك شارحاً آخر ـ غير ركن الدين ـ أو أكثر من شارح عني التبريزي بمعارضته والرد عليه ، والرضي بمعزل عن ذلك .

ذلك كان شأن التبريزي، أما النجراني فلم يكن يعنيه شيء من ذلك فلم يكن يتعقب أحداً بعينه ، حتى المسائل التي لا يراها من رأيه ، يعرض لها عرضاً هادئاً ، ولا يكلف نفسه شطط القول .

**رابعاً :** التبريزي مسهب جداً في شرحه ، ولعله من أوسع شروح الكافية ، فهو يستطرد في ذكر المسائل وما تجره من مناقشات وخلافات ، يقر منها ما يشاء ويرد منها ما يشاء ويكثر من الاستشهاد من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة ، ومأثور كلام العرب . أما الأبيات الشعرية فله معها شأن عريض . وقد تجاوز ما استشهد به من الآيات القرآنية الكريمة خمسين وخمسمائة آية في قسم المعربات ، والأحاديث النبوية الشريفة تجاوزت التسعين حديثا ، وتجاوزت الأمثال العربية الستين . أما الأبيات الشعرية فقد بلغت ستة ومائتين وألف في قسم المعربات فقط . وبهذا يتضح الفرق الكبير بينه وبين

---

(١) مبسوط الأحكام ١ / ١٨٧ من الدراسة .

النجراني . ولتوضيح هذه النقطة فإني أنقل نصا للنجراني في شرح موضع من الكافية ، ثم أتبعه بنقل نص للتبريزي في شرح الموضع ذاته .

قال ابن الحاجب في باب الفاعل : " فمنه الفاعل ، وهو : ماأسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل : قام زيد ، وزيد قائم أبوه " .

فقال النجراني في شرح ذلك (١) : " وأما الموضع الثاني ، وهو في الكلام على كل واحد منها. فلما فرغ الشيخ من الكلام على الإعراب ، أخذ في الكلام على المعربات ، فقدم المرفوعات الفاعل ؛ لأنه أصلها . فقال : فمنه الفاعل . . . إلى آخره . والكلام منه يقع ثلاثة مواضع ، فالأول : في حده وبيان العامل فيه . والثاني : فيما يجب فيه تقديم الفاعل وتأخيره . والثالث : فيما يجوز فيه الحذف ويجب .

أما الموضع الأول ، وهو في حده ، فهو ماذكر الشيخ ، وهو : ماأسند الفعل نحو : قام ، أو شبهه ، أي : شبه الفعل وهو اسم الفاعل ، إليه أو إلى الفاعل .

وقد مثله بقوله : قام زيد وزيد قائم أبوه .

وقدم عليه ؛ لأنه لو لم يقدم لالتبس بالمبتدأ ، ولأدى إلى أن يكون عرضة لدخول العوامل، ولكان يلزم جواز : الزيدان ضرب ، وهو غير جائز .

قوله : على جهة قيامه به ، ليدخل فيه الفاعل الحقيقي والمجازي . فالأول : قام زيد. والثاني : نبت الزرع ، ولم يقم زيد ، وسقط الجدار ، وماجرى مجراه . وليخرج منه اسم مالم يسم فاعله .

ويرد على الحد سؤال في قوله : أسند الفعل .

هل المراد به الفعل اللغوي أو الاصطلاحي ؟ فإن قصدنا اللغوي فهو خطأ ؛ لقوله : أو شبهه ؛ لأنه لاشبه له ، فلا يحتاج إلى قوله : أو شبهه . وإن قصد الاصطلاحي كـ(ضرب) ونحوه ، فلايخرج مفعول مالم يسم فاعله بقوله : على جهة قيامه به ؛ لأنه غير

---

(١) ينظر : ص ٩٩، ١٠٠ من النص المحقق .

قائم بالفاعل ، وإنما بالفعل ، وهـو قولـك : ضـرب زيـد ، واللفـظ للمتكلـم دون زيـد ، ولكن قد أسند إلى زيد .

وكان الأحسن أن يقول : مدلول الفعل الاصطلاحي . وهو مراده . ذكر هذا ركن الدين .

وأما بيان العامل فيه : فالعامل فيه الفعل على الأصح .

وذهب الأحمر إلى أن العامل فيه معنى الفاعلية . وذهب بعضهـم إلى أن العـامل فيـه الإسناد، تشبيهاً له بعامل المبتدأ " .

هذا بالنسبة لشرح النجراني .

وأما التبريزي فإنه يقول[1] : " قال : فمنه الفاعل وهو : ماأسند إليه الفعل أو شـبهه وقدم عليه على جهة قيامه به نحو : قام زيد وزيد قائم أبوه .

قوله : ومنه الفاعل . أي من الذي اشتمل علـى علـم الفاعليـة الفـاعل وهـو لغـة : مايوجد الفعل ، لأنه لا يقال لزيد في قولنا : ماضرب زيد ، ومـات زيـد ، وانعـدم زيـد ، إنه فاعل ؛ لأنه لايوجد شيئاً . وفي الاصطلاح ماذكره ، وهـو : الاسـم الـذي أسـند إليـه فعل أوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به، نحو : قام زيد فـ(زيد) فاعل ، لأنـه أسـند إليـه فعل وهو (قام) وقدم عليه ، وقائم به ، وكذلـك (أبـوه) في قولنـا : زيـد قـام أبـوه ، فإنـه فاعل ، لأنه أسند إليه شبه الفعل ، وهو (قائم) ومقدم عليه وقائم به ، وكذلك مات زيد، وانعدم زيـد ، ولم يضـرب زيـد ؛ لأن حقيقـة الفعـل أسـند إلى الفـاعل مـن حيـث هـو ، والإيجاب والسلب خـارج عنهـا ؛ لأن السـلب لايتصـور إلا بالنسـبة إلى الإيجـاب . وإنمـا فسرنا (ما) الموصولية بالاسم لأن الفاعل لايقع إلا اسماً ، وإن وقع في الظاهر غير الاسـم . فإطلاق المصنف لفظ (ما) ليعم الاسم وغيره بحسب الظاهر ، وتفسيرنا له بحسب الحقيقة، وذلك اسم صريح كما ذكرنا مثاله أو بواسطة أداة كقوله تعالى : " ألم يـأن للذيـن آمنـوا

---

(١) مبسوط الأحكام ٢ / ٢٥٧ فما بعدها .

أن تخشع قلوبهم " أي : ألم يأن خشوع فـ(تخشع) فعل مضارع وهو مأول بالاسم بواسطة (أن) وكذلك قول الشاعر :

يسر المرء ماذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا

قوله (ماذهب) فاعل يسر،أي :ذهاب الليالي يسر المرء .وكذلك قول امرئ القيس :

ألا هل أتاها والحوادث جمة بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا

قوله (إن امرأ القيس) مع مابعده فاعل أتاها والباء زيدت فيه أو بواسطة وقوع الفعل موقع الاسم كقوله تعالى: " سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم " إذا جعل سواء خبر إن.

قوله : ما أسند إليه " يشمل المظهر كما ذكر ، والمضمر البارز نحو : ضربت ، وضربنا وضربن ، والمستتر مثل : اضرب ، وزيد ضرب باستتار (أنت) في اضرب ، و(هو) في ضرب، ويشمل الأخبار كما بينا والإنشاء نحو : هل قام زيد ؟

قوله ( فعل ) يشمل الفعل اللفظي التام نحو : ضرب زيد ، والناقص نحو : كان زيد قائما،والفعل المعنوي من اسم الفعل نحو : هيهات زيد ، والظرف نحو قوله تعالى : " ومن عنده علم الكتاب " فإن علم الكتاب فاعل لعنده ، لأنه بمعنى استقر ، والجار والمجرور كقوله تعالى : " أفي ا لله شك " فإن ( شك) فاعل للجار والمجرور لاعتماده على الهمزة. والمصدر في معنى قوله تعالى : " ولولا دفع ا لله الناس بعضهم ببعض " فا لله فاعل له مصدر، لأنه في معنى أن يدفع واسم المصدر كقوله صلى ا لله عليه وسلم : " من قبلة الرجل امرأته الوضوء " أي من تقبيله . قوله : " أو شبهة " أي: ما أسند إليه الفعل من المشتقات، فيشمل اسم الفاعل كما بينا والصفة المشبهة نحو : زيد حسن وجهه ونحو قوله تعالى " وحمر مختلف ألوانها " ومن شبه المشتقات إما قريبا نحو قولك:مررت برجل أسد أخوه، وحجر قلبه، أي صلب أسود . وإما متوسطا نحو : مررت برجل أي رجل أي: كامل . ففي القسم الأول الإجراء أفصح . ويكون وصفا بمفرد ه عامل فيما بعده . وفي الثاني القطع أولى ، فيكون الوصف جملة اسمية متقدمة وفي القسم الثالث الإجراء والقطع متقاربان وسنعود إلى هذا البحث إن شاء ا لله تعالى .

ونعلم مما ذكرنا من توجيه كلام المصنف سقوط إيراد من قال : " والأولى أن يقول: أو معناه أو ما يقوم مقامه ليدخل الظرف والجار والمجرور؛ لأن هذا فهم من مطلق قوله (فعل) وكذلك سقوط إيراده بقوله : مررت برجل في يده صقر على أنه يحتمل أن يكون صقر مبتدأ وفي يده خبر والجملة صفة ، والنقض بما يحتمل غيره منقوض .

قوله : "وقدم عليه " احتراز من المسند في قوله تعالى : " وأسروا النجوى الذين ظلموا " إن لم يفرض على لغة : " أكلوني البراغيث " ونحو قولك :زيد قام ، فإن زيد مبتدأ وما بعده خبره ولا يجوز أن يكون فاعلا مقدما على الفعل ، لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه، وجوزه الكوفيون واستدلوا بقول امريء القيس :

فظل لنا يوم لذيذ بنعمةٍ فقل في مقيل نحسه متغيب

أراد متغيب نحسه ومما أنشده سيبويه

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

أراد قلما يدوم وصال وكذلك جوز الأعلم وابن عصفور رفع (وصال) بـ(يدوم)

وبقول الآخر :

فمتى واغل ينبهم يحيو ه وتعطف عليه كأس الساقي

فارتفاع واغل بما بعده ، لأنه لا يجوز أن يكون مرفوعا بمضمر دل عليه التأخر.لامتناع عمل أداة الشرط في الفعلين قبل الجواب ، وليس الثاني تابعا للأول فتعين أن يكون ارتفاعه بالتأثير ، وليس لهم فيما استدلوا حجة .

أما الأول ، فلأن قوله : ( نحسة ) مرفوع بفعل دل عليه متغيب كأنه قال : يغيب نحسه متغيب . والأولى أن يقال : إن (قل) أمر من القيلولة (مقيل) اسم مكان أو زمان ، قوله نحسه مبتدأ، متغيب خبره وفاعله الضمير المستكن والجملة صفة لمقيل : أي اجعل القيلولة في زمان أو مكان نحسه غائب ، وهذا أظهر ما قيل في الجواب ويدل عليه سياق كلامه لأنه يمدح إمامه وطيب عيشته .

وأما الثاني فأن ( ما ) في قلما زائدة و(وصال) فاعل (قل) إذ الكف بناء يجب في ليتما معدوم الوجوب في الفعل لقوته أولى ويدوم مع فاعله صفة لوصال .

وأما الثالث فإن المحذوف في مثل هذا لما كان على سبيل اللزوم بقى نسيا منسيا كأن لم يكن، فتكون نسبة الجزم إلى الثاني لا إليه ، فلا يلزم وجود الجزمين قبل الجواب ، وليس الثاني تابعا للأول . أو تقول : لا نسلم أن الثاني ههنا ليس تابعا بل هو تابع على سبيل التأكيد فيجوز الجمع بينهما في الجزم قبل الجواب كما في قوله :

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا .... .... ..... .....

قوله ( على جهة قيامه ) : احتراز عن المفعول الذي لم يسم فاعله نحو : ضرب زيد منزوعا ثوبه ، فإن زيد وثوبه ليسا فاعلين بل نائبين .

وقال المصنف في الشرح : " ولم يقل ( قائما به ) ليدخل ما هو قائم به على الحقيقة كقولك : قام زيد ، وعلم زيد ،وما يجري مجراه كالنسب نحو : ما قام زيد ، والإضافات نحو: قرب زيد من عمرو ، فإن القيام قائم بزيد ، ليس لأنه نفي عنه بل نسب إليه فاجرى مجرى القائم به ، لانه كل نفي مسبوق بتصور الإيجاب والقرب ليس قائما بزيد فقط، بل عمرو يشارك زيداً في صدور القرب. والقرب عبارة عن نقصان المسافة بين الشيئين بخلاف علم ، فإن المعلوم لا يشارك .زيداً في صدور العلم بل وقع العلم عليه ، أي: تعلق به ، فلذلك قال : جهة قيامه به ، ولم يقل : قائما به " .

## ب ـ شرح عصام الدين[١] :

وهو لإبراهيم بن محمد بن عربشاه ، أبو إسحاق عصام الدين الأسفراييني . ولد سنة ٨٧٩ هـ بأسفرايين من نواحي نيسابور ، ونشأ بها ، وتوفى بسمرقند سنة ٩٥١ هـ[٢] .

أما الموازنة بين شرح العصام وشرح النجراني فتتلخص في عرض النقاط الآتية :

**أولا :** سار العصام في شرحه للكافية على طريقة التجزئة لعبارة المتن ، بمعنى أنه يتناول كلمة أو كلمتين أو أكثر فيشرحها شرحاً وافيا من غير اعتبار لإيراد عبارة المصنف كاملة الفكرة ، غير أنه يتسلسل تسلسل الكافية فلا ينتقص منها شيئاً و لا يخل بنسقها .ومثال ذلك قوله في باب الفاعل[٣] : " ( فمنه ) أي : المرفوعات ( الفاعل ) والتذكير لتأويل المرجع بما اشتمل على علم الفاعلية على عكس قول الأعرابي : أتته كتابي فاحتقرها . فقيل له : كيف أنت ؟ فقال : أليس الكتاب الصحيفة ؟ ... ( وهو ) أي : الفاعل ( ما ) أي : اسم أو ما يؤول به نحو : أن مع الفعل . وهو مستقل في الإعراب بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك ، وهكذا في نظائره ، فا حفظه متذكراً ( أسند ) أي : نسب ... " وطريقة العصام هذه تباين طريقة النجراني مباينة جلية ، فمنهج العصام أقرب إلى العناية بحل الألفاظ ، والعناية بالمتن منه إلى عرض المسائل النحوية وبسطها كما هو شأن النجراني .

**ثانيا :** تغلب على العصام النزعة المنطقية في شرحه على الكافية ، ومن ثم فإن القاريء له يشعر أنه أمام كتاب منطق لا كتاب نحو عربي ، ومن أمثلة ذلك قوله في المقدمة[٤] : " العلم إن كان اعتقاد الشيء يسمى تصديقا ، وإلا تصوراً . وكل منهما إن

---

(١) رسالة علمية بكلية اللغة العربية في الأزهر ، ت : محمد عبد الغني أحمد شعلان ١٤٠٥ هـ .

(٢) ينظر في ترجمته : شذارات الذهب ٢٩١/٨ ، وهدية العارفين ٢٦/١ ، والأعلام ٦٦/١ .

(٣) ينظر : شرح العصام ٢٣٧/١ من النص المحقق .

(٤) ينظر : شرح العصام ٦/١ من النص المحقق .

يحصل من غير توقف على طلب وسبق بشيء ينتقل منه إليه فبدهي . وإن توقف فنظري بالنسبة إلى النظر الذي هو ملاحظة المعلوم لتحصيل المطلوب . وما يحصل به التصديق بالشيء بطريق النظر يسمى دليلاً ، وما يحصل من تصوره تصور الشيء بطريق النظر : معرِّفا. على صيغة اسم الفاعل ، وذلك الشيء : معرَّفا ، على صيغة اسم المفعول " .

وقال عند شرح أنواع الكلمة(١) : " وبما ذكرنا ظهر أن تقسيم الكلمة ـ أي : ضم القيود إليها ـ قد تحقق إلا أن القيد والمقيد ذكرا بلفظ واحد ، وأن القسمة استقرائية ؛ لاحتمال قسم آخر ، وهو ما دل على معنى لسبب غيره لا يكون لفظا ، بل شيئا آخر من الإشارة الحسية أغيرها مما يكون عقلا " .

هذه النزعة المنطقية جعلت الكتاب بعيد التناول ، عسر المطلب ، على خلاف شرح النجراني ، الذي لم يأخذ من المنطق إلا بالتقسيم والتبويب ، فجاء كتابه أقرب تناولاً وأيسر مسلكا .

**ثالثا :** لم يكن العصام من المتوسعين في الشرح ، المسترسلين وراء المسائل كما كان التبريزي ، وكما هو شأن الرضي ، كما أنه لم يكن من أصحاب الإيجاز الشديد والاختصار المخل كما هو شأن الجامي ، فجاء شرحه متوسطاً بين الإيجاز والإطناب ، وهو قريب في ذلك من شرح النجراني .

وأما شواهده القرآنية فقد فاقت شواهد النجراني بالضعف (٢) .

وأما شواهده الشعرية فقد جاءت نصف(٣) شواهد النجراني.ولتوضيح المقارنة بين شرح العصام وشرح النجراني أنقل هذا النص من شرح النجراني، ثم أتبعه بنص للعصام في هذا الموضع نفسه .

قال ابن الحاجب في باب المنادى : ( وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً نحو : "ألا يااسجدوا " ) .

---

(١) ينظر : شرح العصام ١/ ٣٩ من النص المحقق .

(٢) ينظر : شرح العصام ١٣١/١ من قسم الدراسة .

(٣) ينظر : شرح العصام ١٣٩/١ من قسم الدراسة .

وقال النجراني في شرح ذلك[١] : " الحكم الخامس : أنه يجوز حذف المنادى لقيام قرينة . وإنما جاز ذلك ؛ لأنه مفعول ، والمفعول يجوز حذفه ، وذلك مثل قوله تعالى : " ألا يااسجدوا " على قراءة الكسائي ، وتقديره : ألا ياهؤلاء اسجدوا .

فمعك ثلاث كلمات ، تقف على أيتها شئت ، وسمي وقف الابتداء ، فتقف على (ألا) وهي للتنبيه ، وعلى حرف النداء ، وعلى (اسجدوا) وهو فعل أمر . وأما القراءة المشهورة، فليس ثم محذوف . والجملة معمولة لـ(صد) ، وتقديره : فصدهم الشيطان عن السجود فلا يهتدون . وأصل (ألا يسجدوا) أن لا ، فأدغمت (أن) المصدرية في (ل) . وقيل إنها للتحضيض ، تقديره : هلا يسجدون ، ويدل عليه قراءة شاذة : " هلا تسجدون لله " .

ومما حذف منه المنادى قوله تعالى : " يحسرة على العباد " تقديره : ياقوم : تحسروا حسرة على العباد . وعلى بعض التأويلات إن حسرة منادى ، وجاز بها النصب ؛ لأن كل منادى مفرد إذا نون جاز فيه الوجهان ، وعليه قول الشاعر :

سلام ا لله يامطراً عليها ... وليس عليك يامطر السلام

يجوز فيه : يامطر ، بالرفع والنصب .

ومما حذف منه المنادى قول الشاعر :

يالعنة الله والأقوام كلهم ... والصالحون على سمعان من جاري

فإذا رفعت ( لعنة ) فعلى أن المنادى محذوف ، والتقدير : ياقوم لعنة ا لله . . . .

وإن نصبت ، فعلى أنه منادى مضاف ولم يكن ثم محذوف . ونصب ( الصالحين ) على تقدير : ولعنة الصالحين ، بالإضافة . و(الصالحون) على تقدير : ولعن الصالحون " .

هذا شرح النجراني لعبارة ابن الحاجب وأما العصام فإنه يقول[٢] :

" وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً نحو قوله تعالى : " ألا" بالتخفيف "يااسجدوا" أي:

---

(١) ينظر : ص ١٧٧، ١٧٨ من النص المحقق .

(٢) ينظر : شرح العصام ٦٤٤/٢ .

ياقوم اسجدوا . وأما على قراءة التشديد فلا حذف ، بل (ألا يسجدوا) مضارع منصوب بـ(أن) مدغماً نونه في (لا) ، وقد نبه بقوله : (وقد يحذف) على أنه لايكثر كحذف حرف النداء . وقلة الحذف لاتخص المنادى ، بل كذلك كل مفعول لم يبق بعد حذف عامله سواه . وفي التسهيل : ويكثر حذف المفعول به إذا كان غير المخبر عنه والمخبر به والمتعجب منه والمجاب به ، والباقي محذوف عامله .

ونبه بقوله ( لقيام قرينة على أنه لايحذف نسياً مع كونه مفعولاً به - وكثيراً مايحذف نسيا - وذلك لعروض مزيد مقصود به المنادى في الجملة الندائية حتى أنه لايصح السكوت على عمدتيها . وقد يحذف وجوباً كما في : ياللماء ، وياللدواهي ، فإنه في تقدير المنادى عند المصنف وإن جعل القوم المنادى نفس الماء والدواهي . اللهم اجعل خاتمة ندائنا نداء المنادى إلى الجنة وصفحات تصورها أقلامنا تحفظنا من النار كالجنة " .

# النص المحقق

## منهج التحقيق

جاء تحقيقي لكتاب الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية للنجراني على منهج التزمت به على النحو التالي :

١- حررت النص المحقق قدر استطاعتي وفق القواعد الإملائية .

٢- أثبت ما كتب على حاشية المخطوط مما كتب عليه علامة (صح) وثبت أنه من صلب الشرح .

٣- ضبطت ما تدعو الحاجة إلى ضبطه من النص ، بالإضافة إلى ضبط الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة والأبيات الشعرية والأمثال وأقوال العرب ضبطا تاما .

٤- قمت بتصويب ما وقع في النص من تحريف أو تصحيف بسبب النساخ مع عدم البعد عن رسم الكلمة مستأنسا في ذلك بالنسخة الخطية الثانية ( ب) أو بأحد شروح الكافية ما أمكن ، وقد أشرت إلى ذلك في الحاشية .

٥- لم أتدخل في جوهر النص إلا بقدر محدود تقتضيه الضرورة من إثبات شيء أو حذفه مما لا يتم السياق إلا به ، واضعاً ما زيد بين معقوفين ، ومشيراً إلى كل ذلك في الحاشية .

٦- عند وجود نقص في النص بسبب خرم أو غيره أجتهد في إتمامه بقدر استطاعتي، وأضعه بين معقوفين ، وإن لم أمكّن من ذلك أضع نقاطا في موضعه .

٧- عزوت الآيات القرآنية ذاكراً اسم السورة ورقم الآية ، كما خرجت القراءات القرآنية الواردة في النص .

٨- عزوت الأحاديث النبوية الشريفة والأقوال المأثورة إلى مصادرها ما أمكن .

٩- خرجت الشواهد الشعرية بإتمام الشاهد في الحاشية ، ونسبته إلى قائله ـــ ما أمكن ـ مراعيا في مصادره تنوعها من نحو ولغة ومختارات وكتب الأمالي وكتب الشواهد النحوية ، وعلى رأس ذلك كتاب سيبويه ـــ رحمه الله ـــ وأعتبر في ترتيبها التسلسل

التاريخي ، ومع تبيين موضع الشاهد في البيت الذي أغفله الشارح أو لم يكن واضحاً . وكذلك اعتنيت بما في لغة البيت من معان بعيدة . أما اختلافات الروايات في البيت الشعري فلم ألتفت إليها ما لم يترتب عليها أثر في موضع الاستشهاد . وكذلك بينت البحر الشعري لكل بيت . ثم قمت بترقيم الأبيات الشعرية ترقيماً خاصا فلا تدخل في نظام الحواشي. وما تكرر منها لا أدخله في الترقيم ، بل أضع في نهايته رقمه الأول مقترنا بالحرف ( م ) أي : مكرر ، ثم أشير إلى ذلك في الحاشية .

١٠- خرجت الأمثال ومأثور كلام العرب من كتب الأمثال أو كتب اللغة كاللسان وغيره ، أو كتب النحو كالكتاب ونحوه ، مع الإشارة إلى مضرب المثل ما لم ينبه عليه الشارح .

١١- خرجت أقوال النحاة وأراءهم التي استشهد بها الشارح من كتبهم إن أمكن ذلك ، وإلا فمن أمهات كتب النحو ومشهورها ما لم يتعسر ذلك .

١٢- صححت نسبة الأقوال التي جانب الشارح الصواب فيها ، وأرجعتها إلى مظانها منبها على متابعة الشارح لغيره في ذلك ما أمكن .

١٣- خرجت المسائل النحوية ، وأشرت إلى موضعها في أمهات كتب النحو ، كما أرجعت مسائل الخلاف إلى مظانها من المصادر التي تعالج الخلاف .

١٤- لم أذهب إلى استقصاء المسائل النحوية الخلافات التي سكت عنها الشارح فلم أثقل الكتاب بالحواشي والتعليقات إلا ما لا بد منه لتوضيح مبهم أو نحوذلك .

١٥- عرفت بالأعلام الذين ورد ذكرهم في الشرح تعريفا موجزاً ، مع الإشارة إلى مصادر تلك التراجم .

١٦- وضعت عناوين لأبواب هذا الشرح وفصوله .

١٧ - أثبت أرقام المخطوط في جانب الصفحة ، مضيفا الحرف ( أ ) إلى الرقم إشارة إلى وجه الورقة ، وبالحرف ( ب ) إلى ظهرها . وفي موضع انتهاء الصفحة من المخطوط وضعت خطاً مائلاً هكذا ( / ) .

١٨ - بالنسبة لأرقام الحواشي فقد جعلت لكل باب أرقامه الخاصة ، تبدأ في بدئه وتنتهي في ختامه ، ثم الباب الذي يليه بأرقام جديدة وهكذا . فلم أذهب إلى اعتبار الصفحة مستقلة بحواشيها .

١٩ - صنعت في نهاية التحقيق فهارس فنية مختلفة ، وهي فهرس الآيات الكريمة - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة - فهرس الأثر - فهرس الأمثال وأقوال العرب - فهرس الشعر - فهرس النظم التعليمي - فهرس الفرق والجماعات والقبائل - فهرس الكتب الواردة في الشرح - فهرس الأعلام - فهرس المصادر والمراجع - فهرس الموضوعات .

## النسخة المعتمدة في التحقيق

بعد ماقر بي الأمر على كتاب الخلاصات الصافية للنجراني ، وعزمت على تحقيقه ، جهدت في الحصول على نسخ أخرى غير النسخة التي بحوزتي . وبعد البحث والتنقيب علمت أن هناك نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢١ نحو ) فجعلت همي في الحصول عليها ، لعل الكتاب ينهض بالنسختين . فما إن حصلت عليها حتى أصابتني السآمة ورجعت بالخيبة من الاعتماد عليها ؛ إذ أنها ابتليت بعوادي الأيام حتى مسخت عن جوهرها ، وحتى كأنها كتاب آخر . فقد تصرف فيها النساخ وأحالوها إلى مخطوط مشوه ، ولذلك عزفت عنها إلا ماكان من الاستئناس بها فيما يتعثر من كلمات وعبارات في النسخة الأولى ، فإني أستعين بها ماوجدت فيها فائدة ، ولقد أفادتني وبخاصة في الأبواب الأخيرة ، حيث بدا عليها التحسن والاقتراب من النسخة الأولى ، وقد رمزت إليها بـ(ب) في الحاشية .

أما النسخة الأولى وهي التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب ، فهي نسخة مصورة عن أصل في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وتقع ضمن مجموع تحت رقم (٢٣٩٩) وتقع في مائة وإحدى وعشرين لوحة من القطع الكبير ( ٢٤٠ صفحة ) في كل صفحة ٣٠ سطراً ويحتوي السطر على خمس عشرة كلمة وتبدأ لوحاتها في المجموع من رقم (٢٦) وتنتهي برقم (١٤٦) .

وقد كتب على صفحتها الأولى ما يلي : (الخلاصات الشافية على المقدمة الكافية ، أملاها حيّ السُّنْح العلامة نظام الدين إسماعيل بن إبراهيم بن عطية تولاه الله برحمته وكافأه بالحسنى . كانت وفاته غرة شهر القعدة آخر سنة اربع وتسعين واربعمائه .وكان عمره فوق السبعين . ومات بموته علم الأدب ، وانقرض لوفاته التبريز في معرفة كلام العرب . ولم يكن في وقتنا أعرف منه لعلم القرآن ، وربما فاق كثيراً م السابقين ، رحمه الله وغفر له ) .

وخطها نسخي قديم غير منقوط إلا ماندر . والقسم الذي اخترته موضوعاً لبحثي - وهو الجزء الأول - يقع في ثمان صفحات ومائة . وقد جاء في نهايته مايلي : (تم الجزء الأول من تعليق الكافية ، ويتلوه الجزء الثاني من تعليق الكافية . وكان الفراق من نساخته في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول سنة تسع وثمانين وسبع مائه [ . . . ] [1] . ولا حول ولا قوة إلا با لله العلي العظيم والسلام وصلى ا لله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بخط العبد الفقير إلى ا لله أحمد بن محمد بن مطهر النحوي .

نسخت هذه النسخة من نسخة كثيرة الخطاء والغلط غير [ . . . ] [2]

وقد كتبت في سنة ٧٨٩ هـ كما نص على ذلك في الصفحة الأخيرة من الجزء الأول . فليعلم ذلك الواقف عليه فلا يدعو على كاتبها ، وليدعو له بالمغفرة فهو مفتقر إليها ) .

---

(١) كلمة غير مقروءة .

(٢) كلمة غير مقروءة .

## نماذج مصورة من المخطوط

صورة من صفحة العنوان

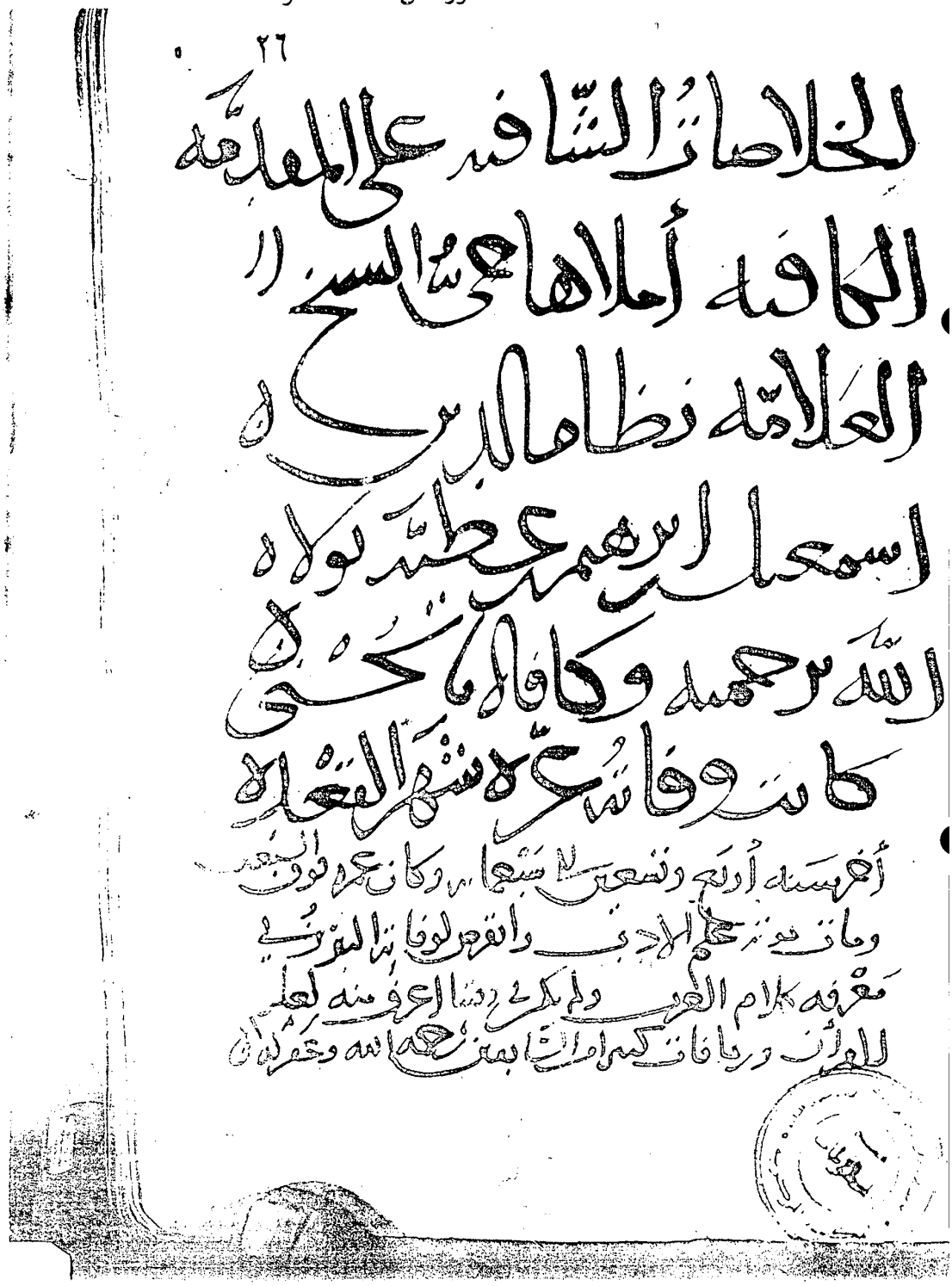

الصفحة الأولى من المخطوط

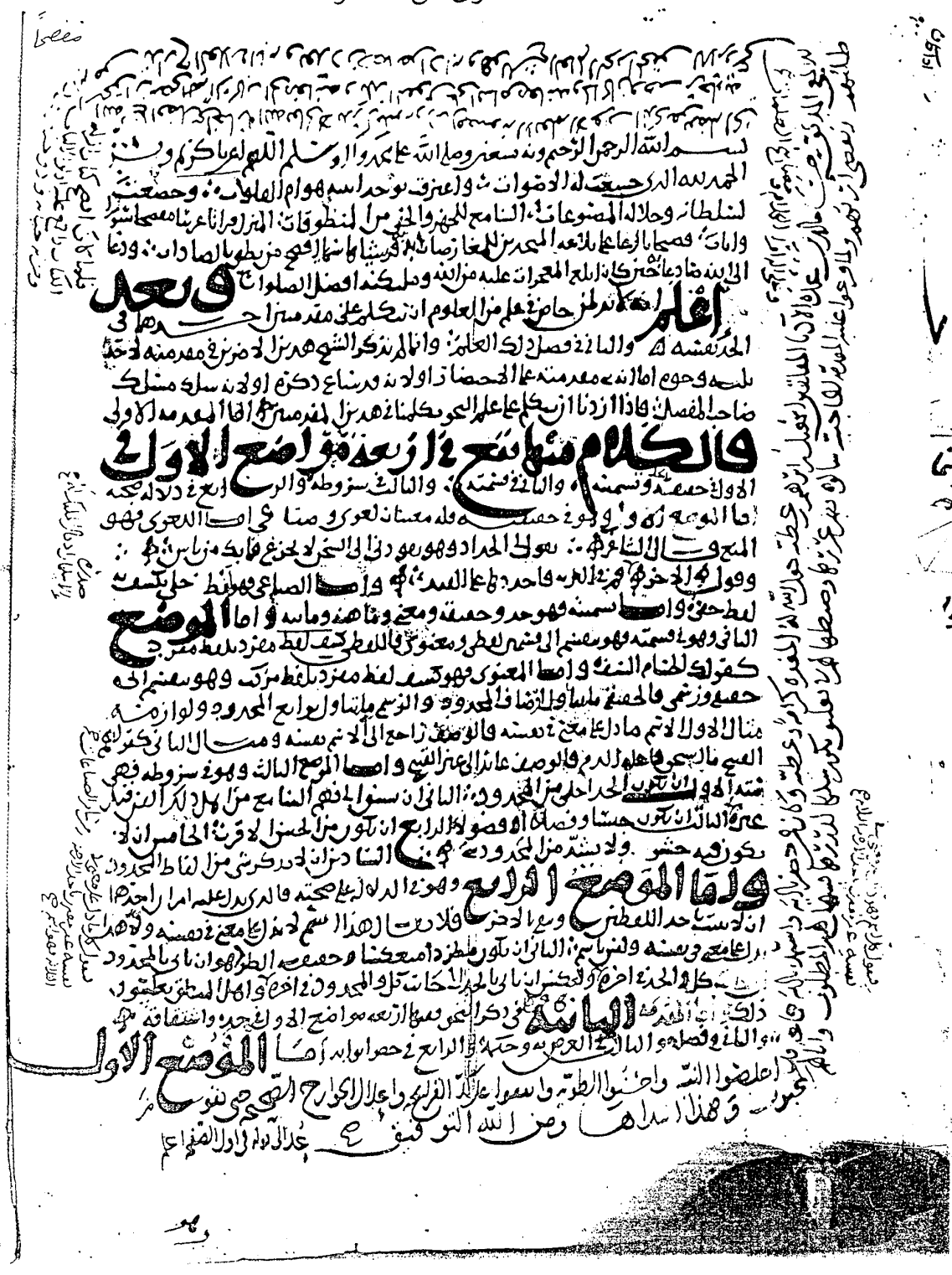

حرًا

ووحوًا فحوارًا اذا دل عليه قرينه كقولك زيد المرء المرء وكقولك لمن راى الروبا
وماسزا اى زنات حمرا وكقولك لمن سد دسها الفرطاس وكقولك لمن سوفع رو
الهلال الهلال اى ابصروا وقد يحذف المفعول وهو عام من غير تحديد ومراد
ومنه ما يحذف ولا يراد وتصير الفعل لازمًا فاذا اعدى يوصل الى مفعوله باحد المعديات
فالاول كقولك اعطيت وضربت فان المفعول فيهما محكوم المطلوبيه لعدم استغنا الفعل عنه
والثانى كقولك فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع وكذلك قولهم الامل الذى يحول
تعلل لعلكم تعقلون وتعلمون وما اشبه ذلك واما ما فيه حذف الفعل فمن
مواضع اربعة **فالاول** واسهوا احرا الكم واسهوا احرا الكم واسهوا
اسهوا اسهوا احرا الكم اواسهوا بكر حرا وواو احرا الكم وهذا احشط وهو المزاجد
وكذلك اهلا وسهلا ورحبا والبدر زاد اهلك ووطئت سهلا لا حزنا وكذلك ترحبا
وعليه السماع وكثرة الاستعمال نحو واما بنعمة ربك فحدث **المنادى** وهو بابه **الاول**
والكلام منه يتم بثلاثة مواضع الاول حده والثانى احكامه والثالث اعرابه
فحده واعرابه **اما حده** فهو ما ذكره الشيخ فقوله المطلوب اقباله يخرج
اخبارا عن الاحباز نحو دعوت زيدا وقوله لفظا ويدخل فيه ما للفظ كقولك يا زيد
والبدر نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف وجد الدال هو المصوت به لمبادى
ولغاته مد وقصر وضم يونه وكسرها **العامل** فيه وقد اختلف فيه
فقال الزمخشرى انه الفعل بواسطة ما ويدل عليه ما ادعوا زيدا او انا قائم زيدا
لسع الحية فاعلا الاستغاثة وقال ابن الحاجب انه الفعل او ما فيه معنى الفعل
ومنهم من قال ان العامل هو الحرف لم احضر فى ادعوا زيدا كلامه ادعو زيدا
لانه انما فعل ومنهم من قال اساسه هما ان الفعل واما **اعرابه** فهو
على ما يليه اما حرف الصرف الذى معها ما يرفع به كما ذكروا وانما يدل على الحركة
والحرف المبنى والمفتوح وذلك فى المفرد المعرفة وبعض ما المفرد فى هذا الموضع ما ليس
بمضاف ولا مشبه به ولكن المقصود احترازا عن نحو المضروب فالاول مثل يا رجل ويا رجلان ويا رجال
وزيدان ويا زيدون ونحو والثانى مثل يا رجلا ويا رجلان ويا رجال **الساعة**
فالدهر لما حنت زائرة ولا علك وولا مسك يا رجل **وقال**
**والحر**
حتى ذبحد البر وانحرف فى وحك من خباك يا جمال
ونرد عاهذا الضرب بلا شوبه لم يبن ولم يعرب حركه وهو لم يحص بحركه دون حركه
حمالم يلبسها بالمضمر والاعراد والتعريف والحطاء فلما اشتبهه بكسائه

الصفحة الأخيرة من المخطوط

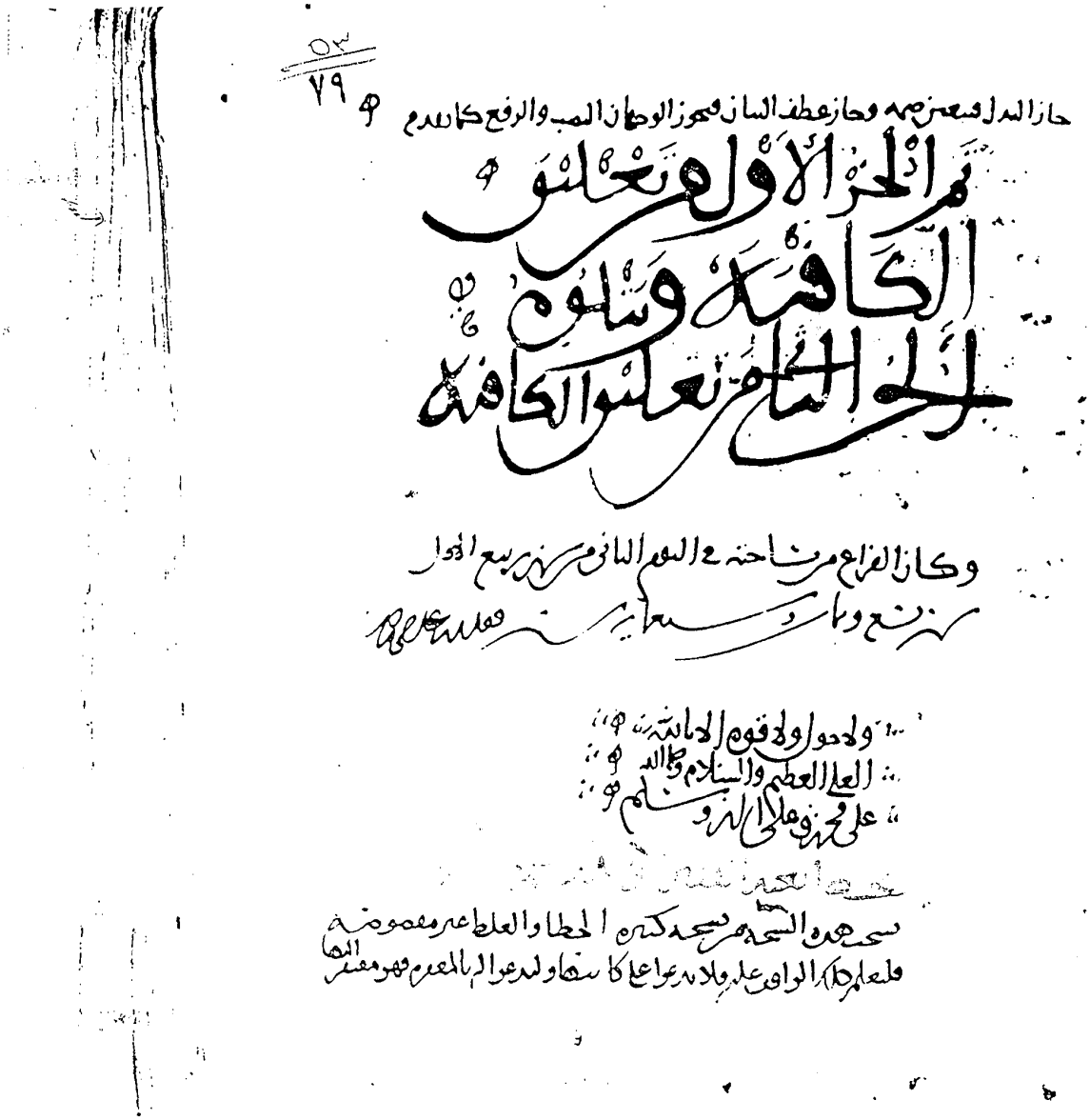

٥٣
٧٩

جاز المد لمعرض ومد عطف البيان فيجوز الوجهان النصب والرفع كما تقدم

تم الجزء الأول ويتلوه
الجزء الثاني أوله
الحمد لله الكافية

وكان الفراغ من كتابته في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول
من شهور سنة [illegible] على يد [illegible]

ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم والسلام والصلاة
على محمد وعلى آله وسلم

[illegible]

تصحيح هذه النسخة من كتب الخطأ والغلط غير معصومة
فلعل هذا الواقف على ذلك يراعيها كما يشاء ولله در العالم من قال

# بسم ا لله الرحمن الرحيم

٢٧/أ وبه نستعين ، وصلى ا لله على محمد وآله وسلم، اللهم أعن ياكريم ويسر .

الحمد لله الذي خشعت له الأصوات ، واعترفت بوحدانيته هوام الفلوات، وخضعت لسلطانه وجلاله المصنوعات ، السامع للجهر والخفي من المنطوقات ، المنزل قرآناً عربياً مفصحاً سوراً وآيات ، فصيحاً بارعاً على بلاغة المتحدين للمعارضات ، أيد به قرشياً هاشمياً أفصح من نطق بالضادات ، ودعا إلى ا لله صادعاً به حين كان أبلغ المعجزات ، عليه من ا لله وملائكته أفضل الصلوات وعلى آله أمراء الكلام ومصابيح الظلمات

وبعد :

فلما كان أفصح كتاب أنزله ا لله على أفضل نبي اختاره ا لله تعالى ، لايدرك مكنونه ، ولاينال مضنونه إلا بعلم الإعراب ، الذي نطق بفضله آي الكتاب ، وأجمع عليه أولوا الألباب ، استحق أن تنضى الركاب إلى مغانيه ، وتكد النفوس إلى اقتناص معانيه ، ولما كان قطب رحائه ، ومنبت حيائه ، ودوحة أفيائه ، من تدارج العلاء في آبائه ، وتعددت خصائص آدابه وهو الشيخ العالم النحرير المحقق ، الأورعي الألمعي المدقق ، حسام الدين، عمدة الأدباء المفلقين ، إسماعيل بن إبراهيم بن عطيه ، جعل ا لله له المغفره كرامة وعطية. وكان ممن حضر ناديه ، واشتمل أياديه ، جماعة قد أخلصوا النية ، وأحسنوا الطوية ، واتفقوا على كد القريحة ، وإعلال الجوارح الصحيحة ، حتى يفوز طلبهم ، ويقضى أربهم . ولما قرأوا عليه المقدمة الحاجبية ، سألوه نظم غررها ، وضبطها لهم في تعليق يكون سلكا لدررها، فسهل لهم المطلوب ، وأنالهم المحبوب ، وهذا ابتداؤها ومن ا لله التوفيق .

اعلم أنه لابد لمن خاض في علم من العلوم أن يتكلم على مقدمتين ، إحداهما [١] في الحد نفسه ، والثانية [٢] في فضل ذلك العلم .

---

[١] في ( أ ) : ( أحدهما ) والصواب ماأثبته .

[٢] في ( أ ) : ( والثاني ) والصواب ماأثبته .

وإنما لم يذكر الشيخ هذين الأمرين في مقدمته لأحد ثلاثة وجوه : إما لأنه بنى مقدمته على الاختصار ، أو لأنه قد شاع ذكره ، أو لأنه سلك مسلك صاحب المفصل[٣] .

فإذا أردنا أن نتكلم على علم النحو تكلمنا في هاتين [٤] المقدمتين .

أما المقدمة الأولى ، فالكلام منها يقع في أربعة مواضع ، الأول : في حقيقته وتسميته ، والثاني : في قسمته ، والثالث : في شروطه ، والرابع في دلالة صحته .

أما الموضع الأول ، وهو في حقيقته ، فله معنيان : لغوي وصناعي . أما اللغوي فهو المنع ، قال الشاعر [٥] :

١ــ يقول لي الحداد وهو يقودني إلى السجن لا تجزع فما بك من باس

وقول الآخر [٦] :

٢ــ إلا سليمان إذ قال المليك له قم في البرية فاحددها عن[٧] الفند

وأما الصناعي ، فهو : لفظ جلي يكشف به عن لفظ خفي .

وأما تسميته ، فهو : حد ، وحقيقة ، ومعنى ، وماهية [ ... ] [٨] .

---

(٣) هو محمود بن عمر بن محمد ، أبو القاسم جار الله الزمخشري ، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. تنقل في البلدان ، وجاور بمكة ، وله من المصنفات : الكشاف ، والمفصل ، وأساس البلاغة ، والفائق ، والمستقصى وغير ذلك . توفي سنة ٥٣٨ هـ .

ينظر : نزهة الألباء ٢٩٠ ، وإنباه الرواه للقفطي ٣ / ٢٦٥ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٥ / ١٦٨ .

(٤) في ( أ ) : ( هذين ) والصواب ماأثبته .

(٥) لم أقف على هذا الشاعر .

١ــ البيت من الطويل ، وهو من شواهد الجمهرة لابن دريد ١ / ٩٥ ، والصحاح للجوهري ( حدد ) ، والأفعال للسرقسطي ١ / ٣٣٧ ، والمحكم لابن سيده ٢ / ٣٥٤ ، والاقتضاب لابن السيد ٣٣١ ، والف باء للبلوي ١ / ١٦٠ ، وسفر السعادة للسخاوي ٢ / ٩٠ ، واللسان (حدد ) .

(٦) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ١٢ .

٢ــ البيت من البسيط ، وهو في شرح القصائد المشهورات للنحاس ٢ / ١٦٧ ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم ١ / ١٣٩ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٥٦ .

(٧) في ( أ ) : (على ) والصواب ماأثبته من مراجع الشاهد .

(٨) في ( أ ) : كلمة لم أتمكن من تبينها .

وأما الموضع الثاني ، وهو في قسمته ، فهو ينقسم إلى قسمين : لفظي ، ومعنوي . فاللفظي : كشف لفظ مفرد بلفظ مفرد ، كقولك : الحسام : السيف . وأما المعنوي ، فهو : كشف لفظ مفرد بلفظ مركب ، وهو ينقسم إلى حقيقي ورسمي .

فالحقيقي : مايتناول أوصاف المحدود . والرسمي : مايتناول توابع المحدود ولوازمه . مثال الأول : الاسم : مادل على معنى في نفسه ، فالوصف راجع إلى الاسم نفسه . ومثال الثاني كقولهم : القبيح مااستحق فاعله الذم ، فالوصف عائد إلى غير القبيح .

وأما الموضع الثالث ، وهو في شروطه ، فهي ستة ، الأول : أن يكون الحد أجلى من المحدود . الثاني : أن يسبق إلى فهم السامع من أهل ذلك الفن قبل غيره من سائر الصناعات . الثالث : أن يكون جنسا وفصلا أو فصولا . الرابع : أن يكون من الجنس الأقرب . الخامس : ألايكون فيه حشو ، ولايشذ من المحدود شيء معه . السادس : ألايذكر [ فيه ] (٩) شيء من ألفاظ المحدود .

وأما الموضع الرابع ، وهو في الدلالة على صحته ، فالذي يدل عليه أمران : ألا يَثبتُ بأحد اللفظين ويُنفى بالآخر ؛ فلا يقال : هذا اسم لايدل على معنى في نفسه ، ولا : هذا يدل على معنى في نفسه وليس باسم .

الثاني : أن يكون مطرداً منعكساً . وحقيقة الطرد : هو أن نأتي بالمحدود إلى جانب كل والحد في آخره ، فنقول : كل اسم فهو دال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة . والعكس : أن نأتي بالحد إلى جانب كل ، والمحدود في آخره فنقول:كل مادل على معنى في نفسه ، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فهو اسم وأهل المنطق يعكسون ذلك (١٠) .

أما المقدمة الثانية ، وهي في ذكر النحو ، ففيها أربعة مواضع ، الأول في حده واشتقاقه ، والثاني في فضله ، والثالث في الغرض به وحكمه ، والرابع في حصر أبوابه .

---

(٩) سقطت من الدرج وأثبتها للسياق .

(١٠) المطرد المنعكس عند المناطقة هو مايعبرون عنه بالجامع المانع فالمطرد هو الجامع ، والمنعكس هو المانع .
ينظر : شرح الأخضري على السلم في المنطق ٢٩ ، وإيضاح المبهم من معاني السلم للدمنهوري ٩ ، وضوابط المعرفة للميداني ٦١ .
أما ماذكره الشارح فلم أجد من أشار إليه .

أما الموضع الأول / وهو في حده واشتقاقه ، أما حده فله حدان : لغوي ٢٧/ب
واصطلاحي، أما اللغوي فهو : لفظة مشتركة بين معان سبعة (١١) : نحو بمعنى المثل ، وبمعنى عند ، وبمعنى دون ، وبمعنى القصد ، وبمعنى الصرف ، واسم للقبيلة ، واسم لهذا الفن، غلب عليه من بين المنحوات كما غلب الفقه على الأحكام الشرعية ، والكلام على العلوم الإلهية .

والذي بمعنى مثل غلب استعماله في الحيوانات التي لاتعقل والجمادات . والذي بمعنى عند غلب استعماله في الحيوانات التي تعقل .

وأما الاصطلاحي ، فقد ذكر له حقائق جمة ، منها ماذكره الشيخ طاهر (١٢) في مقدمته(١٣) . وذكر الإمام عماد الدين (١٤) : العلم بما يعرض للكلم الوضعية من تصريف وإعراب (١٥) .

وذكر ابن جني (١٦) : أنها: صناعة قانونية يعصم الإنسان بمراعاتها عن أن يضل لفظه

---

(١١) ينظر في هذه المعاني : الجمهرة ١ / ٥٧٥ ، ٢ / ١٠٥٢ ، وتهذيب اللغة للأزهري ٥/٢٥٢ ـ٢٥٤ ، والمحكم لابن سيده ٤ / ١٥ ، ١٦ واللسان (نحو ) ، والقاموس المحيط (نحو ) .

(١٢) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري ، إمام عصره في علم النحو ، ومن تصانيفه : المقدمة المحسبة في النحو ، وشرحها ، وشرح جمل الزجاجي ، وشرح أصول ابن السراج ، وتوفي سنة ٤٦٩ هـ .

ينظر : معجم الأدباء لياقوت ١٢/ ١٧ ، وإنباه الرواة للقفطي ٢ / ٩٥ ، ووفيات الأعيان ٢/ ٥١٥ ، وإشارة التعيين لليماني ١٥١ .

(١٣) قال في المقدمة المحسبة ١٢: " النحو : علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله سبحانه ، والكلام الفصيح ".

(١٤) هو يحيى بن حمزة بن على ، عماد الدين العلوي ، من أكابر أئمة الزيدية باليمن ، شارك في كثير من العلوم، ومن مصنفاته : الانتصار على علماء الأمصار ، والطراز في البلاغة ، والمحصل في شرح أسرار المفصل ، والأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ، توفي سنة ٧٤٩ هـ .

ينظر : البدر الطالع للشوكاني ٢ / ٣٣١ ، وأئمة اليمن لزبارة ٢٢٨ ، والأعلام ٨ / ١٤٣ .

(١٥) قال في الأزهار الصافية ١/ ٣ب ( مخطوط - مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم : ١٠٤٦ نحو): " النحو : هو العلم بمعاني الألفاظ الوضعية والأحكام الإعرابية ، ومايعرض لها من التصريف " .

(١٦) هو عثمان بن جني ، أبو الفتح الموصلي النحوي اللغوي ، صحب أبا علي الفارسي ، وبلغ في العربية مبلغا عزيزا ، ومن تصانيفه : الخصائص ، والمنصف ، وسر صناعة الإعراب ، وشرح ديوان المتنبي ، والمبهج ، والمحتسب، وغير ذلك ، توفي سنة ٣٩٢ هـ .

ينظر : يتيمة الدهر للثعالبي ١/ ١٣٧ ، وتاريخ بغداد ١١ / ٣١١ ، ونزهة الألباء ٢٤٤ ، وإنباه الرواة ٢ / ٣٣٥ ، ومعجم الأدباء ٨١/١٢ .

بحسب لغة العرب (١٧) .

وقال ابن الحاجب : علم بأصول بها يُعرفُ أحوال أبنية الكلام إعراباً وتصريفا (١٨) .

وقال أبو الفتح ابن جني في "الخصائص" (١٩) "وسر الصناعة" : هو انتحاء سمت كلام العرب في إعراب وغيره كالعدل والتصغير وغير ذلك .

وأما اشتقاقه ، فمن القصد ؛ لأن النحويين القدماء قصدوا كلام العرب ، أو لأن المراعي لقياسات الإعراب يقصد أن يشبه كلامه كلام العرب .

وأما الموضع الثاني ، وهو في فضله وحكمه ، فالدليل عليه العقل والسمع ، فالعقل من أربعة وجوه ، الأول : أن شرف الشيء يشرف بشرف معلومه ، ومعلوم هذا الفن الكتاب والسنة ، وعلوم الديانات . الثاني : من خساسة ضده ، ولاشك في ذم من جهله ونقصه. الثالث : من نفعه وفائدته ؛ فإن من فهمه يصير به فارساً في جميع العلوم ، ولاشك في شرف ماهذه حاله . الرابع : أن الشيء يشرف بشرف واضعه ، والواضع له علي(٢٠) عليه السلام .

وأما السمع ، فالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب . فقوله تعالى (٢١) : " قرآناً عربياً"، وقوله تعالى (٢٢) : "بِلِسانٍ عَرَبِيّ مُبِينٍ" إلى غير ذلك . فنطق به في معرض المدح.

وأما السنة ، فقول النبي صلى ا لله عليه [ وسلم ] (٢٣) : " تعلموا العربية ؛ فإن ا لله سائلكم

---

(١٧) لم أقف على هذا التعريف لابن جني في كتبه ولاوجدت - فيما بحثت - من نسبه إليه ، ولعل هذا النقل سهو من الناسخ ؛ لأن الشارح نقل تعريف ابن جني بعده بقليل .

(١٨) لم أقف على هذا التعريف لابن الحاجب فيما كشفت من كتبه .

(١٩) نص عبارة ابن جني كما في الخصائص ١/٣٤ : " باب القول في النحو : هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع ، والتحقير والتكسير ، والإضافة والنسب والتركيب ، وغير ذلك " .
أما نسبته إلى سر الصناعة فليست بصحيحة ، ولعله سهو .

(٢٠) ينظر في بداية وضع النحو : أخبار النحويين للمقريء ٢٠ ، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٢٤ ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ٣٣ فما بعدها ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١١،١٢ ، والفهرست لابن النديم ٥٩ ، ونزهة الألباء للأنباري ١٨ ، وإنباه الرواة للقفطي ٣٩ فما بعدها ، وغير ذلك من كتب التراجم.

(٢١) من الآية ٢ / يوسف .

(٢٢) من الآية ١٩٥ / الشعراء .

(٢٣) زيادة لم تثبت في الأصل .

بها يوم القيامة (٢٤) " ، وقوله صلى الله عليه [ وسلم :(٢٥) رحم الله امرأً أصلح من لسانه"(٢٦)، في أحد الوجهين ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " أنا أفصح العرب بيد أني من قريش" (٢٧).

وروي (٢٨) أن آدم كان يتكلم باللغات أجمع ، فلما وقع في المعصية سلبت عنه العربية ، فلما تاب أعيدت عليه . وروي (٢٩) أنها لسان أهل الجنة .

وأما الإجماع ، فلاخلاف بين العلماء أن من عري من علم العربية أنه معترض عليه في تصانيفه ومواعظه وخطبه ، ولاخلاف في افتقار سائر العلوم واحتياجها إلى علم العربية ، وحسبك به شرفاً أنها لغة سيد البشر محمد بن عبدالله صلى الله عليه [ وسلم ] (٣٠).

ومما يستشهد به : أنه وصلة إلى معرفة اللسان الذي هو وصلة إلى معرفة علم الإعجاز ، وهو من جملة التكاليف العقلية ، ومالايتم الواجب إلا به ، يجب كوجوبه [ ... ](٣١) .

وأما الموضع الثالث وهو في الغرض به وحكمه - أما الغرض به فغرضان ، أعلى وأدنى ، أما الأعلى : فمعرفة كتاب الله وفوائده ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من الأوامر

---

(٢٤) هذا الحديث لم أجد له أثراً ، ولم أقف له على خبر فيما وقفت عليه مظان .

(٢٥) زيادة لم تثبت في الأصل .

(٢٦) أورده العجلوني في كشف الخفاء ومزيل الإلباس ٤٢٦/١ ، وعزاه لابن عدي والخطيب عن ابن عمر ، ولابن عساكر عن أنس ، ثم ضعف هذا الحديث . .

والوجه الآخر الذي أشار إليه الشارح هو : " رحم الله من حفظ لسانه ، وعرف زمانه ، واستقامت طريقته " .

(٢٧) ذكره العجلوني في كشف الخفاء ٢٠١/١ وقال : أورده أصحاب الغرائب ، ولايعلم من أخرجه ولاإسناده.

(٢٨) لم أقف على خبر لهذه الرواية فيما رجعت إليه من مظان .

(٢٩) ذكر ابن كثير في كتابه : صفة الجنة ٢٤٠ أن ذلك مروي عن الزهري وسفيان .

وأما الحديث الوارد في كلام أهل الجنة ونصه : " كلام أهل الجنة بالعربية ، وكلام أهل الموقف بين يدي الله عز وجل بالعربية " فقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ٧١/٣ .

وذكر ابن القيم في حادي الأرواح ١١٤ عن ابن أبي الدنيا بسنده عن أنس بن مالك قال : قال رسول صلى الله عليه وسلم :" يدخل أهل الجنة الجنة على طول آدم ستين ذراعاً بذراع الملك ، على حسن يوسف ، وعلى ميلاد عيسى ثلاثا وثلاثين سنة وعلى لسان محمد ، جرد مرد مكحلون " .

(٣٠) زيادة ساقطة من الأصل .

(٣١) هنا كلام غير مقروء في حدود ثلث السطر .

والنواهي ، والمجمل والمبين ، والخصوص والعموم ، إلى غير ذلك . وأما الأدنى : فهو معرفة صواب الكلام من خطائه ، فيوقف على الصواب وحسنه ، ويرجع عن الخطأ وقبحه .

وقد دون الفضلاء في هذه المعاني من القصص والروايات في مجالس الخلفاء ، ومدارس العلماء ، ومقامات الأدباء مايشهد له بالسبق ، ولاينكره إلا مكابر معاند ، أو من فيه عرق شعوبية ، ومعارضة للنبوة . وقد أنشد الأدباء أبياتا [٣٢] :

٣- النحو قنطرة الآداب هل أحد يجاوز الطرق إلا بالقناطير / ٢٨/أ

لو يعلم الطير مافي النحو من أدب حنت إليه وأومت بالمناقير

وقد ألف بعض الأدباء [٣٣] كتابا في النحو جامعاً لسواد فضائله ، وأسباب مناقبه يسمى بـ(لب اللباب) . وأما حكمه ، فهو من فروض الكفايات .

وأما الموضع الرابع ، وهو في حصر أبوابه ، فالمتقدمون من النحاة لم يجعلوا له أبوابا تحصره ولانهاية تحيط به ، بل على ماعَنَّ وسَنَحَ . وأما المتأخرون ، فقد حصروه في أبواب ، فالشيخ حصره في ثلاثة أبواب : اسم ،وفعل ، وحرف ، وهي قسمة حسنة ، وجميع أبواب العربية وفصولها مندرجة تحت هذه الثلاثة . وزاد الزمخشري باباوهو المشترك[٣٤]. وأما الشيخ طاهر فقد حصرها في عشرة أبواب [٣٥]. والزجاج [٣٦] في سبعة فحذف الثلاثة الأخيرة من حصر الشيخ طاهر .

---

(٣٢) لم يتيسر لي الوقوف على مصدر هذه الأبيات ، أو مرجع لها .

٣ــ البيتان من بحر البسيط .

(٣٣) لم أقف على هذا الأديب ولاعلى مؤلفه ( لب الألباب ) فيما امتدت إليه مراجعاتي .

(٣٤) المفصل ٤٠٠ .

(٣٥) المقدمة المحسبة ١٢ .

(٣٦) هو إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، لزم المبرد وثعلب حتى برع في اللغة والنحو ، ومن مصنفاته : معاني القرآن وإعرابه ، وماينصرف ومالاينصرف، وخلق الإنسان، والاشتقاق، وغير ذلك، وتوفي ببغداد سنة ٣١١ هـ وقيل ٣١٦ . ينظر : أخبار النحويين البصريين ١١٣ ، ونزهة الألباء ١٨٣ ، وإنباه الرواة ١٩٤/١ ، ووفيات الأعيان ٤٩/١ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٤١١/١ . =

= هذا وفي ( ب) : ( الزجاجي ) بدلاً من الزجاج . وقد بحثت فيما عثرت عليه من مصنفاتهما ، فلم أقف على قول يفهم منه ما أشار إليه الشارح .

# الكلمة وأقسامها

وأما ما نحن بصدده ، وهو كلام الشيخ ابن الحاجب ، فقال الشيخ : "الكلمة لفظٌ وضع لمعنى مفرد ، وهي اسم ، وفعل ، وحرف" إلى آخر ما ذكره . وهذا الكلام يشتمل على ثلاثة مواضع ، الأول : في حقيقة الكلمة ولغاتها ، والثاني : في الإشكالات الواردة على حدّ الكلمة ، والثالث : في قسمتها .

أما الموضع الأول ، وهو في حقيقتها ، فلها حقيقتان : لغوية واصطلاحية . أما اللغوية: فهي تستعمل حقيقةً ومجازاً . أما الحقيقة ففي أحد أقسامها وهي : الاسم، والفعل، والحرف . وأما المجاز فيُعَبرّ بها عن القصيدة ، تقول العرب (١) "أصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالها شاعِرٌ كَلِمَةُ لَبيدٍ (٢) :

٤- ألا كُلّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ وكُلّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ .

ويعبر بها عن عيسى عليه السلام ، قال الله تعالى (٣) "وكلمته ألقاها إلى مريم" وقد عرض ذكر الحقيقة والمجاز فلنذكر معناهما ، أما الحقيقة : فهي ما أفيد بها ما وضعت له في الاصطلاح الذي وقع التخاطب به ، دخلت الحقيقة اللغوية والعرفية والشرعية ، نحو :( أسد) ،( ودابة )، (وصلاة ). والمجاز : ما أفيد به معنى غير مصطلح عليه في أصل المواضعة التي وقع التخاطب بها .

وأما الاصطلاحية ، فقال الزمخشري (٤) والجمهور : " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع "وقال ابن الحاجب: لفظ وضع لمعنى مفرد، وإذا أردنا بيان حقيقة(٥) ابن الحاجب فذلك،

---

(١) بل هو حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ١٣٩٥/٣ ، والإمام مسلم في صحيحه ١٧٦٨/٤ .

(٢) هو لبيد بن ربيعة العامري ، صحابي جليل ، من الشعراء المخضرمين وأحد شعراء المعلقات ، توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه ، وقيل أدرك خلافة معاوية رضي الله عنه . والبيت في ديوانه ٢٥٦.
ينظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٧٤/١، والإصابة في تمييز الصحابة للحافظ بن حجر٥/ ٦٧٥.

(٣) من الآية ١٧١ / النساء .

٤- البيت من الطويل وهو في الشعر والشعراء ١ / ٢٧٩ ، والموشح للمرزباني ٨٩ ، وسمط اللآلى ١ / ٢٥٣ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٥٠/١.

(٤) المفصل ١٥ .

(٥) عبر عن الحد بالحقيقة وقد سبق أن ذكر أن الحقيقة من معاني الحد ، ينظر : ص ٢ .

موقوف على معرفة اللفظ ، والـــوضع ، والمعنى والمفرد أما اللفظ ، فقيل : مايخرج من الفم، للرماني (٥) ، وهو معترض بالريق .

وقيل : هو ما يتلفظ به قالها ركن الدين (٦) وهو معترض ؛ لأنه حد الشيء بنفسه .

والأولى في ذلك أن يقال: هو الصوت المتقطع أحرفا ، فلو جاء الصوت ساذجاً كصوت البهائم ، من غير تقطع ، لم يكن لفظا ؛ لعدم الفائدة في ذلك ويرد عليه كل حرف موضوع للاسم كـ(ياء) زيديّ ، [ ... ] (٧) و( تاء ) ضربت ،و( ألف ) ضربا ، وشبهه ؛ فإنها لفظ وضع لمعنى وليست بصوت متقطع ، والجواب : أنها ليست بلفظ على انفرادها ، بل بمجموع اللفظ المذكور مع ياء النسب ، وضمير الفاعل والقول أخص من اللفظ ؛ لاشتراطهم في القول الفائدة ، بخلاف اللفظ ، فإنه لاتشترط فيه . ومنهم من عكس ، ومنهم من سوى .

وأما الوضع ، فقال ركن الدين (٨) : "تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحس الشيء الأول ، فهم الشيء الثاني ".

وقال الإمام يحيى بن حمزة (٩) :" إيقاعُ لفظٍ على أمرٍ يُفهَمُ بسماعه ذلك الأمر " .

وقال صاحب المفتاح (١٠) : هو اللفظ الدال على معنى بنفسه .

---

(٥) هو علي بن عيسى بن علي ، أبو الحسن الرماني ، أحد المتفننين في علوم كثيرة ، وكان يذهب في الكلام مذهب المعتزلة ، ومن تصانيفه : شرح كتاب سيبويه ، وشرح الأصول لابن السراج ، والنكت في إعجاز القرآن ، ومعاني الحروف ، وغير ذلك ، توفى سنة ٣٨٤ هـ .

ينظر: تاريخ بغداد ١٢ /١٦، ونزهة الألباء ٢٣٣ ، إنباه الرواة ٢ /٢٩٤ ، ووفيات الأعيان ٣ /٢٩٩ ،والبلغة للفيروز آبادي ١٥٤.

وينظر ماعزاه إليه الشارح في : الغرة المخفية لابن الخباز ١ / ٦٦ ، والأزهار الصافية للعلوي ١ / ٩ أ .

(٦) هو : الحسن بن محمد بن شرف شاه ، أبو الفضائل الأستراباذي، صنف ثلاثة شروح على الكافية ، كبير ، وصغير ، وأوسط، وله غير ذلك من المصنفات توفي سنة ٧١٥ هـ ، وقيل ٧١٧، وقيل ٧١٨ .

ينظر : طبقات ابن شهبة ٣١٣/١ ، وبغية الوعاة ٥٢١/١ ، والأعلام ٢١٥/٢ وينظر قوله في الوافية ص ١ .

(٧) كلمة غير مقروءة .

(٨) الوافية ص١ .

(٩) الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٩/١ أ .

(١٠) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد ، أبو أيعقوب، سراج الدين الخوارزمي السكاكي ، برع في علوم شتى ، وأودع كتابه (مفتاح العلوم) جملة منها ، ومن تصانيفه : مفتاح العلوم ، ومصحف الزهرة، والرسالة الوالدية ، توفي سنة ٦٢٦ هـ.

ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٣٦٤ ، وشذارات الذهب ١٢٢/٥، والأعلام ٢٢٢/٨.

أما ماعزاه إليه الشارح فلم أجده في كتابه ( مفتاح العلوم ) ولاوجدت من نسب ذلك إليه .

وقال صاحب التلخيص(١١) : هو تعبير اللفظ للدلا له على معنى بنفسه .

هذا الوضع الحقيقي ، والمجازي : دل على معنى بغيره ، ويجمع الحقيقي والمجازي: اللفظ الدال على معنى .

ثم اختلفوا في الأسماء الموضوعات على أقوال (١٢) . فمنهم من قال : هو إلهام من جهة ا لله تعالى ، لقوله تعالى (١٣) :"وَعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كُلَّها " . ومنهم من قال : إنها مما اصطلح عليه أهل اللغة . ومنهم من قال بالأمرين .ومنهم من توقف .

وأما المعنى المفرد ، فهو مالا يدل جزء لفظه على جزء معناه ، حين كان جزءاً له ، كقولك : رجل ؛ لأن بعض حروفه غير دالة على جزء معناه . والمركب : ما دل جزء لفظه على جزء معناه ، حين كان جزء ا له، فقولنا : لفظ : يخرج عنه الإشارات والعقود.

وقولنا : لفظ ، ولم نقل : لفظة ، كما قال الزمخشري (١٤) ليكون (١٥) جنسا يدخل فيه المذكر والمؤنث ؛ لأنه مصدر ، والمصدر يصح الإخبار به عن المذكر والمؤنث (١٦) ، ولو قلنا : لفظة ، لكان فصلا من أول الأمر ، والأحسن الخصوص بعد العموم.

وقولنا : وضع لمعنى : احترازًا عما لا يوضع لمعنى ، و(كادث )، و( ديز ) وقولنا: مفرد : يُخرِج عنه الكلامَ فإنه مركب .

وأما لغاتها / فهي ثلاث : كَلِمَةٌ على وزن نَبِقَةٌ ، وهي الحجازية ، وكلمة،كقولنا: تمرة، وهي لبعض العرب ، وكلمة على وزن سِدْرَةٍ وهي التميمية . ٢٨/ب

---

(١١) هو محمد بن عبد الله بن عمر ، أبو المعالي ، جلال الدين القزويني ، ولي القضاء بالموصل ثم بدمشق ، ثم قضاء القضاة بمصر ، ومن مصنفاته : تلخيص المفتاح ، والإيضاح والسور المرجاني ، توفي سنة ٧٣٩ هـ .

ينظر : البداية والنهاية ١٩٦/١٤ ، وبقية الوعاه ١٥٦/١ ، والبدر الطالع ٨٣/٢ .

ولم أقف على مانسبه إليه الشارح .

(١٢) ينظر في هذه المسألة : الصاحبي لابن فارس ٦ــ ٩ ، والخصائص لابن جني ١/ ٤٠ إلى ٤٨ ، والمزهر للسيوطي ١/ ٨ فما بعدها .

(١٣) من الآية ٣١ / البقرة .

(١٤) المفصل ١٥ .

(١٥) في ( أ ): ( فيكون ) والوجه ما أثبته لئلا يختل المراد .

(١٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤ .

وأما الموضع الثاني ، وهو في الإشكالات الواردة على حد الكلمة التي ذكرها الشيخ، فجملتها إشكالات سبعة :

الإشكال الأول : أنه جمع بين النقيضيين ؛ لأن الألف واللام للجنس ، والتاء للإفراد، وهما نقيضان .

فالجواب : أن اللام للحقيقة الذهنية المعهودة عند المخاطَب السائل عن حدّ الكلمة ، فخرج عن الاعتراض .

الإشكال الثاني ، في قوله : الكلمة : لفظ ، وقد وجدنا الكلمةَ ليست بلفظ كقولك : ( قم ) ، ( اضرب ) ، فإن فيه كلمة مستترة ؛ لأن التقدير : قم أنت ، واضرب أنت . و الجواب ، ما ذكره صاحب "التخمير"(١٧) : أن اللفظ يكون حسا أو حكما ، بدليل أنه مظهر في بعض مواضعه . وذكر صاحب التسهيل (١٨) : أنه لابد من أن تذكر : أو منويا معه (١٩) .

---

(١٧) هو القاسم بن الحسين بن محمد ، أبو محمد ، صدر الأفاضل الخوارزمي ، أحد المبرزين في علم العربية ، وكان حنيفا سنيا، ومن مصنفاته : التخمير في شرح المفصل ، وشرح المقامات ، والسر في الإعراب ، والمحصل في البيان ، وغير ذلك ، توفي سنة ٦١٧هـ .

ينظر : معجم الأدباء ١٦ / ٣٣٨ ، والجواهر المضية في طبقات الحنفية ١ / ٤١٠ وبغية الوعاة ٢/٢٥٢ ، والأعلام ٥ /١٧٥ .

وما نسبه إليه الشارح هو ملخص لما ذكره الخوارزمي مطولا في التخمير ١ / ١٥٦ .

والجواب الذي أجاب به الخوارزمي هو قوله :

"المراد باللفظ : ماكان ملفوظا به إما حقيقة ، وإما حكما ، وأنه ملفوظ به حكما بدليل أن المنوي يجتزأ به فاعلا كما [ يجتزأ ] بالملفوظ به حقيقة " .

(١٨) هو محمد بن عبد الله بن ما لك ، أبو عبد الله ، جمال الدين الطائي الجياني ، أحد الأئمة في علوم العربية ، ومن مصنفاته : الألفية ، والكافية الشافية وشرحها ، والتسهيل وشرحه ، وشواهد التوضيح ، والمقصور والممدود وغير ذلك ، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ .

ينظر : البداية والنهاية ١٣ / ٢٨٣ ، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ٣ / ٤٠٧ ، وبغية الوعاة ١ / ١٣٠ ، والبلغة ٢٠١ .

(١٩) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٥ : " ولما كان الاسم بعض ماتتناوله الكلمة ، وكان بعض الأسماء لايلفظ بها ، كفاعل أفعل وتفعل ، دعت الحاجة إلى زيادة في الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ ، فقيل : ( أو منويا معه ) أي : مع اللفظ " .

الإشكال الثالث ، في قوله : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، وقد وجدنا كلمة دالة على معنى مفرد وهي لفظان نحو : ( أمرىء القيس ) ، ( وعبد الله ) ، وشبهه . والجواب أنهما (٢٠) قد امتزجا حتى صارا كالكلمة الواحدة ،

وقال صاحب التسهيل (٢١) : لابد من أن تُلحِقَ في الحدّ : تحقيقاً ، أو تقديراً ، فالتحقيق كـ(زيد) ، والتقدير كـ(عبد الله ) ؛ لأجل الامتزاج . والمعنى متقارب .

الإشكال الرابع ، قوله : لمعنى مفرد ، قد وجدنا المعنى متعدداً ، وهو كونها تُطْلَق على الاسم والفعل والحرف .

والجواب : أنها موضوعة للإفراد في الحقيقة الذهنية ، وهي أحد هذه الثلاثة .

الإشكال الخامس : قولنا : الخبر والجملة ، فإنهما لفظان مفردان يدلان على معنى مركب، كقولك : زيد قائم ، وذهب عمرو .

والجواب أيضا : أنهما مقولان على معنى ذهني ، يصدق عليه : زيد قائم،في الخارج.

الإشكال السادس : قوله : وضع لمعنى ،ويخرجه كلمات مدلولها ألفاظ ، نحو : اسم ، وفعل ، وحرف ، كـ(رجل ) ، و(ضرب) ، و(قد) .

والجواب : أنا لانسلم أنها مقولة على ألفاظ ، و إنما هي مقولة على حقائق ذهنية يصدق عليها : ( رجل ) ، و(ضرب) ، و(قد) ، في الخارج .

وكان الأحسن أن يقول في حد الكلمة : هي لفظ حساً أو حكماً وضع لمعنى مفرد لفظاً أو تقديراً .

قوله : مفرد : يجوز فيه الرفع والجر ؛ فالرفع صفة للفظ ، والجر على أنه صفة لمعنى ، والأحسن الجر ، لأمرين ، أما أولاً فلأن (٢٢) اللفظ يكون من حقه أن يكون تابعا للمعنى،

---

(٢٠) في (أ) : ( أن ) بدلاً من : أنهما ، والوجه ماأثبته .

(٢١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٤ : " واحترز بذكر التقدير من أحد جزأي العلم المضاف كامرىء القيس، فإن مجموعه كلمة واحدة باعتبار المعنى ، وكلمتان باعتبار اللفظ ؛ لأن أحد جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه ، والمضاف والمضاف إليه لايكونان إلا اسمين أو في تقدير اسمين ، فامرؤ القيس اسم واحد تحقيقا ، لأن مسماه لايدرك بأحد جزأيه ، وهو اسمان تقديراً ؛ لأنه في اللفظ بمنزلة : غلام زيد . وإنما ذكر التحقيق توطئة للتقدير " .

(٢٢) في (أ) : (لأن) بدون الفاء والصواب اثباتها بعد أما .

كأنه قال : الكلمة : لفظ مفرد ، وضع لمعنى مفرد . وأما ثانيا : فلأنا لـو جعلنـاه [٢٣] صفة اللفظ ، لأدى إلى الفصل بين الصفة والموصوف .

الإشكال السابع : قولنا : ( قائمة ) ، ووجـه الاعـتراض أن : ( قائمـا ) قـد دل علـى الذات ، والهاء تـدل علـى التـأنيث ، فتكـون قـد دلـت علـى معنيـين ، مـع أنهـا كلمـة . والجواب : أنا لانسلم أن : ( قائما ) قد دل على الذات التي هي : ( قائمـة ) ؛ وإلا يـلزم كذلك أن تدل ( الزاي ) من : ( زيد ) على معنى .

وأمـا الموضـع الثـالث ، وهـو في قسـمتها ، فهـي كمـا ذكـر الشـيخ ، والدليـل علـى انحصارها في ذلك : العقل ، والسمع ، أما العقل ، فلأنها دائرة بين نفي وإثبات ، من غير واسطة ، وكل ما كان على هذه الصفة فهو محصور من غير زيادة ولا نقصان ، وليـس إلا نفـي وإثبات ولا ثالث [٢٤] .

وأما السمع : فقول علي عليه السلام لأبي الأسود [٢٥]: " اقسم لهم الكلام إلي ثلاثة: اسم ، وفعل ، وحرف " .

---

[٢٣] في (أ) : (جعلنا) بغير هاء ، والوجه ماأثبته .

[٢٤] قال يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ١/ ١١ب: " المبحث الثالث : في بيان حصرها في هذه الأنـواع الثلاثـة ...فهذه قسمة عقلية موجبة لحصرها في هذه الأقسام الثلاثة لا مرية فيها ، ثم لا مزيد عليها في القوة ؛ لأنه قد تقـرر في بداية العقول أنه يستحيل أن تكون الحقيقة الواحدة متصفة بالنفي والإثبات جميعاً ، فتكون ثابتة منفية . فإنه يستحيل في العقول أيضاً أن تكون خالية عنهما . فإذا تقرر هذان العلمان حصل أن كل قسمة مترددة بين النفي النفي والإثبات فإنها من أوضح العلوم البديهية وأقواها " .

[٢٥] هو ظالم بن عمرو بن سفيان ، أ بو الأسود الدؤلي البصري ، عزي إليه وضع العربية ، ونقط المصحف ، وكان من الأفذاذ القلائل ، توفي سنة ٦٩ هـ .

ينظر : مراتـب النحويـين ٢٤ ، وأخبـار النحويـين البصريـين ٣٣ ، وطبقـا ت النحويـين واللغويـين لـلزبيدي ٢١ ، ووفيات الأعيان ٢/٥٣٥ ، وبغية الوعا ة ٢ /٢٢ .

## الكلام وما يتألف منه

قوله : الكلام : ماتضمن كلمتين بالإسناد ... إلى آخر ما ذكره . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حده والغرض به ، والثاني : فيما يتركب منه ، وما يخرجه عن كونه كلاماً ، والثالث : في قسمته .

أما الموضع الأول [ وهو ] (١) في حده ، فله حدان : لغوي ، واصطلاحي .

٢٩/أ وأما / اللغوي ، فقيل : هو مصدر من غير فعله ، كـ (الطلاق) ، [والكلام] ، و(اللسان) ، مصدره : تكليما ، وتسليما . وقيل : هو اسم للمصدر (٣) .

والأشعرية يجيزون وقوعه على المعنى الحاصل في النفس (٤) ، بدليل قولك : في نفسي كلام ، وبقول الأخطل (٥) :

٥ — إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وإذا كان مصدر ا ، كان عبارة عن فعل جارحة اللسان ، و إذا كان اسما للمصدر ، كان عبارة عن التكلم ، الذي هو عبارة عن فعل الجارحة (٦) . وقيل : هو اسم جمع .

---

(١) زيادة أ ثبتها للسياق .

(٣) ينظر : شرح ابن يعيش على المفصل ١ / ٢٠ ، ٢١ ، وشرح الرضي على الكافيه ١/ ٢٠ ، والبرود الضافية لابن أبي القاسم القرشي (رسالة علمية بكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى ، ت: أحمد القرشي ) ١٢ فما بعدها.

(٤) ينظر : المواقف في علم الكلام لعضد الدين الإيجي ٢٩٤ وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الدمشقي ١٥٦ ولوامع الأنوار البهية للسفاريني ١٣٤/١ فما بعدها .

(٥) هو غياث بن غوث التغلبي ، ابو مالك ، الملقب بالأخطل ، شاعر نصراني من المقدمين في عصر بني أمية توفي سنة ٩٢ هـ . ينظر : طبقات الشعراء لابن سلام ١٤٨ فما بعدها ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ١ /٤٨٣ ، والأغاني لأبي الفرج ٨ / ٢٨٠ ، والموشح للمرزباني ١٨٢ . والبيت ليس في ديوانه .

٥- البيت من الكامل ، وهو في البيان والتبيين للجاحظ ١ / ٢١٨ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٥/١ وشرح شذور الذهب لابن هشام ٢٨ ، ومبسوط الأحكام فيما يتعلق بالكلم والكلام لأبي الحسين التبريزي (رسالة علمية بكلية اللغة العربية في الأزهر ، ت : محمد عبد النبي عبد المجيد ، ١٤٠٤) ٢٠/١.

(٦) ينظر شرح ابن يعيش ١ / ٢١ .

وأما ( الكلم ) ، فقد اختلف فيه ، فقيل : هو اسم للجمع ، بدليل قوله تعالى [٧] : "الكلم الطيب " ، وقوله تعالى [٨] : "يحرفون الكلم عن مواضعه "، فلما وصفه بالمفرد دل على أنه ليس بجمع .

وقيل : إنه جمع ( كلمة ) ، كما تقول في ( نبقة ) : نبق وفي لبنة : لبن .

وأما الاصطلاحي : فقال الجزولي [٩] : هو اللفظ المركب المفيد بالوضع [١٠] . وقال ابن مالك [١١] : القول المفيد . وقال بعضهم : المسموع المفيد . وقال ابن الخباز [١٢] : هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى [١٣] . وهو الذي اختاره الزمخشري[١٤] ، رحمه الله تعالى .

وقال أبو البقاء [١٥] : لابد من زيادة : "فصاعداً" ؛ حتى يدخل فيه ماهو أكثر من كلمتين .

---

[٧] من الآية ١٠ / فاطر .

[٨] من الآية ٤٦ / النساء .

[٩] هو عيسى بن عبدالعزيز بن يلبخت ، أبو موسى الجزولي ، كان إماماً في علم النحو ، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه ومن مصنفاته : المقدمة الجزولية ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح قصيدة بانت سعاد ، والأمالي في النحو . توفي سنة ٦٠٧ هـ .

ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٤٨٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣٦ وشذارات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢٦/٥ ، والأعلام ٥ / ١٠٤ .

[١٠] المقدمة الجزولية ٣ .

[١١] شرح التسهيل ١ /٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٥٧ .

[١٢] هو أحمد بن الحسين بن أحمد ، أبو العباس شمس الدين الموصلي الضرير ، من البارعين في علوم العربية ، كان يحفظ المجمل لابن فارس ، والإيضاح والتكملة للفارسي ، والمفصل ، من مصنفاته : الغرة المخفية شرح الدرة الألفية، وشرح الجزولية ، والفريدة في شرح القصيدة ، وشرح اللمع ، وغير ذلك ، توفي سنة ٦٣٩ هـ

ينظر : إشارة التعيين لليماني ٢٩ ، ونكت الهميان للصفدي ٩٦ ، والبلغة للفيروزآبادي ٥٥، وبغية الوعاة ٣٠٤/١ .

[١٣] الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ١ / ٦٧ .

[١٤] المفصل ١٥ .

[١٥] هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين ، أبو البقاء العكبري، برع في الأصول والفقه وتميز في العربية، ومن مصنفاته : إعراب القرآن، والتبيين عن مذاهب النحويين، والتلخيص في الفرائض، وشرح ديوان المتنبي . توفي سنة ٦١٦هـ.=

وقال الشيخ ابن الحاجب : ما تضمن كلمتين بالإسناد . وقوله : تضمن ، أحسن من قولهم : ما تركب ؛ ليدخل فيه التركيب اللفظي والمعنوي ، فالمعنوي : ( قم ) ، و (اضرب ) ، واللفظي : زيد قائم .

قوله : بالإسناد : يحترز عن مثل : أ ب ت ث ، و ( زيد ) و( عمرو ) . والإسناد يكون في الإضافة ، مثل : غلام زيد ، وفي المزج ، مثل : ( بعلبك ) وفي التركيب ، مثل : قام زيد .

وكان من شأنه أن يقول : المفيد ، لكنه استغنى بأن الإضافة لها اسم وحدها ، والمزج قد صار علماً ، كقولنا : ( بعلبك ) ونحوه ، فلم يحتج إلى ذلك .

وحقيقة الإسناد : هو نسبة أحد الحدين إلى الآخر ، لإفادة المخاطب . وذكر صاحب شرح البرهان (١٦) : أن الناس قد اختلفوا في الكلام ، فذهب الأكثرون إلى أن الكلام هو المفيد ، وهو اختيار (١٧) سيبويه (١٨) .

---

= ينظر : إنباه الرواة ٢/ ١١٧ ، ووفيات الأعيان ٣ / ١٠٠ ، ونكت الهميان ١٧٨ ، والبداية والنهاية ١٣ / ٩٢وشذرات الذهب ٦٧/٥ .

وأما ما نسبه إليه الشارح فلم أجده فيما وقفت عليه من كتبه ووجدته عند الأندلسي في كتابه : المحصل في شرح المفصل ١ /٤١ أ (مخطوط / مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة تحت رقم : ٥٥٢ نحو ) حيث قال :

" قال أبو البقاء :ينبغي أن يقول : بالوضع ، أو : فصاعداً لأنه قد نجد مركباً من كلمتين ، ومن أكثر من كلمتين ولايكون كلاماً ، ونجد كلاما من الثلاثة، فإذا قال : فصاعداً ، لزمت الزيادة إلى أن يتم كلاما " .

(١٦) لم أهتد إلى معرفته .

(١٧) في ( أ ) :(اختياره ) ، ولعله سهو من الناسخ .

(١٨) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر ، إمام النحاة ، لزم الخليل ، ففاق الأقران ، وتقدم المبرزين ، توفي شابا ـ رحمه الله ـ وخلف الكتاب مناراً في النحو العربي ، فالنحاة منه وإليه . واختلف في سنة وفاته ، فقيل : ١٦١هـ أو ١٧٧ ، أو ١٨٠ ، أو ١٨٨ ، أو ١٩٤ .

ينظر : مراتب النحويين ١٠٦ ، وأخبار النحويين البصريين ٦٣ ،وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٦٦ ، ونزهة الألباء ٨٤ وإنباه الرواة ٢ / ٣٤٦، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٦٣ .

أما اختياره الذي نسبه إليه الشارح فقد وجدته في المرتجل لابن الخشاب ٢٧ وقد نص على نسبته إلى سيبويه ونقل كلامه ، وعزاه المحقق إلى الكتاب ١ / ٢ ، ورجعت إلى الكتاب ولم أجده فيه .

والفخر الرازي (١٩).

وقال آخرون : القول والكلام واحد ، على ما انتظم من حرفين فصاعداً ، أفاد أم لم يفد ، وهو اختيار أبي الحسين البصري (٢٠) وأكثر الأصوليين .

واحتج الأولون : أن الكلام قد شرف في نفوسهم ، وجل في صدورهم ، وماذاك إلا لفهم معناه ، وحسن الدلالة به .

والكلمة لايحصل منها محصول التفاهم، فسبيلها سبيل الأصوات .

وأما الغرض به ، فهو : إعلام المخاطب بما أراد المتكلم من الأوامر والنواهي ، وغيرها، قال الشاعر (٢١) :

٦ــ ومما كانت الحكماء قالت لسان المرء من خدم الفؤاد

وأما الموضع الثاني ، وهو فيما يتركب منه ، وما يخرجه عن كونه كلاماً : فلا يتركب إلامن اسمين ، أو اسم وفعل ؛ لأن التركيب الممكن ست : اسم مع اسم ، واسم مع فعل ، واسم مع حرف ، وفعل مع فعل ، وفعل مع حرف ، وحرف مع / حرف. ولا يصح من هذ المركبات إلا اثنتان : اسم مع اسم ، واسم مع فعل ، كقولك: زيد قائم، وقام زيد . والأول جملة اسمية ، والثاني جملة فعلية . وإنما لم يتأت إلامن ذلك، إما لعدم ٢٩/ب

---

(١٩) هو محمد بن عمر بن الحسن ، أبو عبدالله ، فخر الدين الرازي ، الإمام المفسر ، أوحد زمانه في المعقول والمنقول ، من مصنفاته : مفاتيح الغيب في التفسير ، والمحصول في علم الأصول ، والفراسة ، ونهاية الإيجاز في البلاغة ، وتوفي سنة ٦٠٦ .

ينظر : وفيات الأعيان ٢٤٨/٤ ، والبداية والنهاية ٦٠/١٣ وشذارات الذهب ٢١/٥ ، والأعلام ٣١٣/٦ .

هذا ولم أقف على رأيه الذي عزاه إليه الشارح .

(٢٠) هو محمد بن علي بن الطيب ، أبو الحسين البصري ، المتكلم على مذهب المعتزلة ، وهو أحد أئمتهم الأعلام، ومن تصانيفه : المعتمد في أصول الفقه ، وتصفح الأدلة ، وغرر الأدلة ، وتوفي سنة ٤٣٦ هـ .

ينظر : تاريخ بغداد ١٠٠/٣ ، ووفيات الأعيان ٢٧١/٤ ، وشذارات الذهب ٢٥٩/٣ .

(٢١) هو حبيب بن أوس الطائي، المعروف بأبي تمام ، والبيت في ديوانه ١٦٠ .

٦ــ البيت من بحر الوافر ، وهو من قصيدة له يمدح بها أحمد ابن أبي دؤاد .

المسند والمسند إليه ، كالحرف مع الحرف ، أولعدم أحدهما ، كالفعل مع الفعل ، أومع الحرف ؛ لأن التراكيب العقلية لاتزيد على ستة ، فكلها باطلة إلا ما ذكرنا.

ولا يقال : قد أفاد الحرف مع الاسم ، كقولنا : يا زيد ؛ لأن الحرف نائب مناب الفعل على الصحيح (٢٢) .

فأما الفعل مع الاسم ، والاسم مع نفسه ، فجائز ، لوجود المسند والمسند إليه .

وأما ما يخرجه عن كونه كلاما فأمران ، أحدهما : الزيادة ، كقولك : إن قام زيد ، فقد كان كلاماً تاماً قبل دخول حرف الشرط .

الثاني : النقصان ، كقولك : ( زيد ) ، أو : ( قام ) .

وأما الموضع الثالث، وهو في قسمته ، فله قسم أربع ، الأولى : اسمية وفعلية .والثانية : مبنية ومعربة

الثالثة : إنشاء وخبر ، فالإنشاء : مالا يحتمل صدقا ولا كذبا ، والخبر : ما يحتمل ذلك . ا لرابعة : إلى ماله محل ، وإلي مالا محل له ، فالتي لها محل : الصفة (٢٣) ، والخبر، والحال ، والجملة الواقعة في موضع المبتدأ ، نحو (٢٤) : ( تسمع بالمعيدي )، والجملة المضاف إليها نحو : يوم قام زيد ، ويوم زيد قائم ، والجملة الواقعة بعد القول ، ذكره الأندلسي(٢٥) ، وماعداها فلا محل له (٢٦) .

---

(٢٢) ذهب أبو علي الفارسي في الإيضاح إلى إفادة الحرف مع الاسم في النداء .

ينظر : الإيضاح العضدي ٥٥ .

(٢٣) في (أ) بعد كلمة (الصفة) كتبت كلمة : (الصلة) ولعلها سهو من الناسخ، وفي الهامش إشارة إليها وعبارة نصها : ( أما الصلة فلا محل لها من الإعراب ، ولهذا سماها سيبويه : الحشو ) .

(٢٤) هذا جزء من مثل عربي ، وهو بتمامه : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ) على خلاف في صيغته . ويضرب لمن خبره خير من مرآه .

والمثل في : أمثال العرب للضبي ٥٥ ، وكتاب الأمثال للقاسم بن سلام ٩٧ ، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢٦٦/١ ، ومجمع الأمثال للميداني ٢٢٧/١ ، والمستقصى للزمخشري ١ / ٣٧٠ .

(٢٥) في (أ) :( ذكره في الأندلسي ) بزيادة (في) ولعله سهو من الناسخ .

والأندلسي هو القاسم بن أحمد ، أبو محمد ، الموفق المرسي الأندلسي ، خرج من الأندلس إلى المشرق وتنقل في أقطاره ، ومن تصانيفه : المحصل في شرح المفصل ، وشرح المقدمة الجزولية ، وشرح الشاطبية توفي سنة ٦٦١ هـ.

ينظر : معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ ، وبغية الوعاة ٢٥٠/٢ ، والأعلام ١٧٢/٥ .

(٢٦) بقي عليه الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ، وقد قرنت بالفاء أو بإذا الفجائية ، وكذلك الجملة المعطوفة على ماله محل من الإعراب .

ينظر : المغني لابن هشام ٤١٠/٢ فما بعدها .

قوله : الاسم : مادل على معنى في نفسه . . . إلى آخر ماذكره : فهو يشتمل على ثلاثة مواضع ، الأول : في حده والاعتراضات الواردة عليه ، واشتقاقه ، ولغاته .والثاني: في قسمته . والثالث : في خواصه .

أما الموضع الأول ، وهو في حده ، والاعتراضات الواردة عليه ، واشتقاقه ، ولغاته :أما حده ، فلم يذكر سيبويه له حداً (٢٧) ، فقيل : تركه ؛ لأنه لاضابط له يمنعه من الخروج ، ويمنع غيرَه من الدخول . وقيل : لأنه لما عَقَلَ الفعلَ والحرف عُلِم أن ماعداهما هو اسم ، كالقَصّار (٢٨) إذا علم ثوبين ، ثم ترك الثالث لم يلتبس بهما .

وفي هذا نظر ؛ لأنه يؤدي إلى أن الاسم لايعرف إلا بعدهما .

وقد أكثر الناس الخوض في ذلك ، قال ابن الأنباري (٢٩) ، "صاحب أسرار العربية" (٣٠):"قد حد بنيف وسبعين حداً " .

ونحن نذكر حد الشيخ في المقدمة ، فقوله : مادل على معنى : جنس الحد ، ودخل فيه الاسم والفعل والحرف . قوله : في نفسه : خرج الحرف . قوله : غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة : خرج الفعل ، ودخل ( الصبوح ) و ( الغبوق ) (٣١) .

فإن قيل : بم تعلق حرف الجر ، وهو قوله : في نفسه ؟ ففيه قولان ، أحدهما : أنه متعلق بموجود ، وهو : (دل) ، فكأنه قال : مادل بنفسه على معنى ، فالضمير يعود إلى (ما) .

---

(٢٧) قال السيرافي في شرح كتاب سيبويه ٥٣/١ : ( وأما الإسم ، فإن سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره ، وينماز عن الفعل والحرف ، وذكر فيه مثالاً اكتفى به عن غيره ، فقال : الاسم : رجل وفرس ) .

(٢٨) القصار هو الذي يحور الثوب ويدقه .

ينظر : (قصر) في اللسان والقاموس .

(٢٩) هو عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله ، أبو البركات ، كمال الدين الأنباري ، قرأ على الجواليقي ، ولازم ابن الشجري ، ومن مصنفاته : الإنصاف في مسائل الخلاف ، وأسرار العربية ، ونزهة الألباء ، وإعراب القرآن ، والموجز في القوافي ، وغير ذلك ، توفي سنة ٥٧٧ هـ .

ينظر : انباه الرواة ١٦٩/٢ ، ووفيات الأعيان ١٣٩/٣ ، وبغية الوعاه ٨٦/٢ ، والأعلام ٣٢٧/٣ .

(٣٠) في (أ) : (الأسرار العربية) بتعريف الأسرار ، والنص الذي نقله الشارح في أسرار العربية ٩، ١٠ .

(٣١) لأن الصبوح شرب أول النهار ، والغبوق شراب آخره غير مقيدين بأحد الأزمنة الثلاثة .

ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ١١/١٠ .

الثاني : أن يكون متعلقا [٣٢] بمحذوف ، تقديره : مادل على معنى كائن ، أوحاصل في نفسه، والضمير يعود إلى معنى .

والأحسن بقاؤها على بابها ؛ ليطرد الكلام في الحرف وغيره ؛ لأنك لوجعلت ( في ) بمعنى ( الباء ) لتغير المعنى .

وأما الاعتراضات الواردة عليه ، فهي خمسة [٣٣] :

الاعتراض الأول : أنه يلزم أن يكون هذا الحد برمته اسما ، وكذلك الإشارات والعقود ؛ فإنها دالة على معنى غير مقترنة ، والجواب عن / ذلك : أنه أخذ يتكلم في بعض أمر الكلمة، فكأنه قال : الاسم : كلمة دلت على معنى ، لكن القرينة تدل على ذلك. ٣٠/أ

الاعتراض الثاني : الفعل المضارع ؛ فإنه دال على معنى في نفسه غير مقترن ، لوقوعه مشتركاً [٣٤] ، والجواب - بعد تسليم الاشتراك - : أن اللبس إنما حصل على السامع ، وإلا فالمتكلم لم يضعه إلا لأحدهما معينا .

الاعتراض الثالث : اسم الفاعل ، قال الشيخ [٣٥] : وهو أشد من ذلك إشكالاً ، وإنما كان كذلك لوجهين ، أحدهما : أن الأول - وهو الفعل المضارع - داخل في حد الاسم ، واسم الفاعل خارج ، والشيء يدخل بأدنى ملابسة بخلاف الخروج .

وأما الثاني : فلأن شبه المضارع بالاسم ضعيف ، ومن ثم اختلف : هل هو مشترك أو لأحد الزمانين [٣٦] ، فيه أقوال ، فقيل : حقيقة في الحال ، مجاز في الاستقبال ، ومنهم من عكس ، والجمهور على أنه مشترك . أو لأن الإشكال في الفعل مبني على الاشتراك ، واسم الفاعل من جهة الظهور من صلاحيته لأحد الأزمنة الثلاثة ، ووجه إشكاله : دلالته

---

[٣٢] في (أ) : (متعلق ) بالرفع ، ولعله خطأ من الناسخ .

[٣٣] ينظر في هذه الاعتراضات والإجابة عنها : شرح الكافية لابن الحاجب ١١ فما بعدها ، والوافية لركن الدين ص ٦ ، والأزهار الصافية ١٧/١ .

[٣٤] ينظر في ذلك : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٨٦، ٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٧-٦ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ١١ ، ومبسوط الأحكام للتبريزي ٣٢/١ .

[٣٥] شرح الكافية لابن الحاجب ١٢ .

[٣٦] راجع حاشية (٣٤) السالفة .

على أحد الأزمنة في بعض مواقعة ، والجواب : أن [٣٧] أصله أن يكون صفة، كقولك : زيد مالك العبد ؛ فإنه صفة محض ، وإنما عرض له الاقتران في بعض مواقعه وهو عارض ، والعارض لايخرج الأشياء عن أصولها .

الاعتراض الرابع : أفعال المدح والذم ، مثل : (نعم)و(بئس) ، فإنها دالة على معنى في أنفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة ، ومع ذلك إنها أفعال ، والجواب : أن دلالتها على الزمان بالأصالة ، فلما وضعت للإنشاء سلبت عن الاقتران إيذانا بهذا المعنى ، كقول البائع : بعت ، والمشترى : اشتريت ، فإنها إنشاء وليس له اقتران ، قال الشيخ [٣٨] : وهذا أشد من اسم الفاعل اشكالاً ؛ وإنما كان كذلك لقوة مشابهته للاسم ، ولهذا توهم بعضهم أنها أسماء [٣٩] . ولأن اسم الفاعل لايحصل اللبس فيه إلا بواسطة ، وهي عمله وإضافته ، وهذه الأفعال ، اللبس فيها بغير واسطة ، ولأن اسم الفاعل إنما يشكل في بعض مواقعه ، وهذه الإشكال فيها من جميع مواقعها .

الإعتراض الخامس : أسماء الأفعال ، فإن مدلولها مقترن ؛ لأن معناها الأمر ، والجواب : أن لفظها غير دال على الاقتران ، وإنما الدال على الاقتران مدلول هذه الألفاظ ، فيبقى الحد سالماً ، ولايعترض بلفظ الماضي والحاضر والمستقبل ؛ فإنها صفة لموصوف محذوف ، وتقديره : الزمن الماضي ، والزمن الحاضر ، والزمن المستقبل ، وليس في الموصوف دلالة على الاقتران .

ولو زاد في الحد : في أصل وضعه لسلم من ذلك .

---

(٣٧) في (أ) : (فإن ) في موضع (أن) والوجه ماأثبته .

(٣٨) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ١٥ : " وأشكل من ذلك عسى ونعم وبئس وفعلا التعجب وحبذا ؛ فإنها تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة ، ومع ذلك فإنها أفعال ، وهي داخلة تحت هذا الحد ، فقد دخل في هذا الحد ماليس منه . والجواب عن هذا : أن تجريدها من معنى الزمان عارض ، وأصل وضعها للدلالة على الزمان ، فلما أخرجت إلى معنى الإنشاء وجب قطعها عن الزمان " .

(٣٩) هذا مذهب الكوفيين ، وينظر في ذلك : الإنصاف للأنباري (مسألة(١٤)) ٩٧/١ فما بعدها ، وأسرار العربية له ٩٦ ، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٢٧٤ فما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، وشرح الرضى ٢٤٠/٤ فما بعدها .

وأما اشتقاقه : فقد اختلف البصريون والكوفيون في ذلك (٤٠) ، فذهب البصريون [ إلى ] (٤١) أنه مشتق من السمو ، وهو العلو والارتفاع ؛ لأنه سما به إلى العقل ، وأخرجه إلى الوجود ، قال الشاعر (٤٢) :

٧ – دنوت تواضعا وسموت قدرا فشأناك انحدار وارتفاع

وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من السمة ، وهي العلامة ،قال أحمد بن يحيى ثعلب (٤٣) : الاسم سمة توضع على الظباء لتعرف بها ، قال الشاعر (٤٤) :

٨ – عوى ثم نادى هل أحستم قلائصا وسمن على الأفخاذ بالأمس أربعا

وكلام الكوفيون حسن جيد من جهة المعنى ، وكلام البصريين تعضده أمور خمسة : التصغير ، والتكسير وعدم النظير ، وإعلال بعض لغاته ، ورد الفعل إلى النفس .

أما التصغير والتكسير / فإنهما يردان الأشياء إلى أصولها ، والكل مجمع على (سمي)و(أسماء)، ولو كان كما زعم أهل الكوفة لقيل فيه : (وُسَيْم)و(أَوْسَام) ، ومعلومٌ خلاف ذلك ، وأنه لم يُقَل . ٣٠/ب

---

(٤٠) ينظر في هذه المسألة : الإنصاف (مسألة ١ ) ٦/١ فما بعدها ، وأسرار العربية ٤ فما بعدها ، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٣٢ فما بعدها ، والغرة المخفية لابن الخباز ٨٤/١-٨٦ .

(٤١) زيادة أثبتها للسياق .

(٤٢) هو الوليد بن عبادة المعروف بالبحتري والبيت في ديوانه ١٢٤٧/٢ .

٧– البيت من الوافر ، وهو من قصيدة للبحتري يمدح بها ابراهيم بن المدبر ، ومطلعها :

فدتك أكف قوم مااستطاعوا مساعيك التي لاتستطاع

(٤٤) هو حريث بن عناب الطائي كمافي مجالس ثعلب ٥٣٦/٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٩/٢، والخزانة ٤٤٢/١١ .

٨ –البيت من الطويل وهو من شواهد الغرة المخفية ٨٥/١ واللسان ( سما ) .

اللغة / أحستم : أحسستم . قلائصا : نوق .

وأما عدم النظير ، فإن من أصلهم الحذف من عجز الكلمة ، وتعويض الهمزة في أول الاسم نحو : (ابن) .

وقد جرى البصريون على القياس ، وأما الكوفيون فحذفوا من أوله ، وأبدلوا من أوله ، فوزنه على كلام البصريين : (افع) ، وعلى كلام أهل الكوفة : (اعل) .

وأما الاعلال ، فلأن بعض لغاته سُمًى بوزن ( هُدىً ) ، وأصله : ( سَمَوٌ) تحرك حرف العلة وانفتح ماقبله فقلب ألفاً .

وأما رد الفعل إلى النفس ، فلأنك تقول فيه : ( أسميت ) و (سميت) ، إذا وضعت عليه اسما ، ولو كان على مازعم الكوفيون لقلت : أوسمت ووسمت ولم يقل ذلك .

وقد حدث عن الكوفيين بأن هذا من باب القلب، وتحويل اللام فاء ، والفاء لاما(٤٥) ، نحو : (أشياء) ، وهذا الحذف ليس من باب الإعلال ، ولكنه للتخفيف اعتباطا .

وأما لغاته فهي خمس : اِسم ، اسم ، سم ، سم،سمىً،وقد جمعها بعضهم (٤٦) فقال :

سِمٌ وسُمٌ سُمىً اِسْمٌ واُسْمٌ ... لغاتُ الاسْمِ إنْ كَسَرُوا وضَمُّوا

فِعٌ وفُعٌ فُعَى اِفْعٌ وأُفعٌ ... أَحاطَ بِخَمْسِهَا وَالوَزْنِ نَظْمُ

وقال آخر (٤٧) :

وفي الاسْمِ خَمْسُ لُغَاتٍ لَيْسَ يَعْرِفُها ... إلا ذَوُو العلْمِ والتأْدِيبِ فاسْتَمِعُوا

إسمٌ وأُسْمٌ هما أَصْلان وَزْنُهُما ... إِفْعٌ وأُفْعٌ وهذا القَولُ مُتَّبَعُ

وبَعْدَ ذَاكَ سِمٌ ياقَوْمُ ثُمّ سُمٌ ... مِنْ بَعْدُ ثُمّ سُمىً هَذا الذي وَضَعُوا

---

(٤٥) هكذا وردت هذه العبارة ، والذي يظهر أن عبارة : (والفاء لاماً) لا محل لها هنا ولعلها مقحمة .

(٤٦) لم أعثر على هذا الناظم فيما كشفت من مراجع .

(٤٧) لم أقف على صاحب هذا النظم ، وقد نسبه الأندلسي في المحصل إلى بعضهم .

ينظر : المحصل ١ / ٤٧ .

فَمَنْ يقُولُ : سِمٌ فالأَصْلُ فيه : فِـعٌ وَمَنْ يقُولُ : سُمٌ فالأصلُ فيه فُعٌ
هـذا وَوَزْنُ سُمىً بينَ النّحَـاةِ فـعـىً نَظَمْتُ في هذهِ الأَبْياتِ مَاجَمَعُوا

وأما الموضـع الثـاني ، وهـو في قسـمته ، فلـه قسـم : إلى معـرب ومبـني ، وإلى ظـاهر ومضمر ومبهم ، وإلى علم وغير علم . وكل واحد منها صفة وغير صفة .

والمعرب ينقسم إلى معرب بالحركة وإلى معرب بالحرف ، والمعـرب بالحركـة : لفظـي وتقديري . واللفظي ينقسم إلى مايدخله الإعرابُ كُلُّـه ، وإلى مايدخلُـه بعضُـه . والمعـرب بالحرف لفظي وتقديري أيضاً ، واللفظي : مفرد ومثنى ومجموع .

وأما الموضع الثالث ، في خواصّه ، فالكلام منه يقـع في فصلـين ، الأول : في حدهـا ، والفرق بينها وبين الحد . والثاني : في بيانها .

أما الفصل الأول ، وهو في حدها فهو : الوصف العارض الذي ينفرد به بعـض أجـزاء المحدودِ دونَ بعض . قولنا : الوصف العارض ؛ لأنها ليست بلازمة ولامطـردة . وقولنـا : الذي ينفرد به بعض أجزاء المحدود ؛ لأن الخواص لاتلزم كـل الأسمـاء ، بـل منهـا مـايخص بعضها دون بعض (٤٨) .

وأما الفرق بينها وبين الحد فمن وجهين ، أحدهما : أن الحد يطرد وينعكس بخلاف الخاصة ، فإنها لاتَطَّرِد وتَنْعكَس ، فلاتقول : كلُّ اسم فيـه ألـف ولام (٤٩) ، وتقـول: كل مادخله الألف واللام فهو اسم .

الثاني : أن الحد يعم جميع أجزاء المحدود ، والخاصة بخلاف ذلك .

وأما الفصل الثاني ، وهو في بيانها ، فهي على أربعة أضرب : إمـا مـن أولـه ، أو مـن آخره، أو من جملته ، أو من معناه .

فالتي من أوله نحوُ حروفِ الجر ، ولامِ التعريف ، وحرفِ النداء .

والتي من آخره نحـو التنـوين ، ونحـو(تـاء) التـأنيث المبدلـةِ هـاء في الوقـف ، و(يـاء) النسبة ، والتثنية والجمع المتّصِلَيْن ، و(أَلِفَيْ) التأنيث .

وأما من جملته فنحو (ياء) التصغير ، و(ألف) التكسير والإضمار .

---

(٤٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٦٦ .

(٤٩) في (أ) : ( ألف واللام ) والأوجه ماأثبته .

وأما من معناه ، وهو كونه فاعلاً ومفعولاً ومعرفا ومنكراً ومنعوتا . وقد أشار الشيخ إلى بعض الخواص ، فأتى بـ(من) ليدل على التبعيض .

ونتكلم على ماذكره الشيخ . أما (اللام) : فإنها وُضِعَت لتجعل المحكومَ عليه معروفاً، والأفعال أحكام لاتقبل التعريف .

وأما حروف الجر ، فإنها وضعت لتوصِلَ معاني الأفعال إلى الأسماء ، فلما كانت على هذه الصفة اختصت بالأسماء .

وأما التنوين فلأنه يدل على التمكين ، ولاأمكنية للفعل ، أو على التنكير ،والفعل نكرة ، أو على العوض ، ولاتصح إضافة الفعل ، أو على المقابلة والأفعالُ لاتجمع .

وأما الإسناد إليه ، فلأن الفعل يسند ولايسند إليه ، فهو محكوم به ، والأسماء محكوم / عليها ، فاستحال أن يكون الفعل مسنداً إليه . ٣١/أ

وأما الإضافة ، فلأنها تفيد تعريفاً أو تخصيصا ، والتخصيص نوع من التعريف ، والأفعال لاتعرف كما تقدم ، أو لأن الفعل مسند دائما ، فلو أسند إليه أدى إلى أن يكون مسنداً مسنداً إليه في حال واحدة .

# المعرب والإعراب

قوله : وهو معرب ومبني ، فالمعرب : المركب الذي لم يشبه مبني الأصل . وقد جمع الشيخ الإعراب والمعرب ، فتكلم عليهما ، والكلام منهما يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في اشتقاقهما (١) . والثاني : في حقيقة المعرب وحكمه . والثالث : في حقيقة الإعراب ، ووجه دخوله على الأسماء وأنواعه .

أما الموضع الأول ، وهو في اشتقاقهما : فاشتقاقهما من قولهم : أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ، ومنه الحديث (٢) : " البِكْرُ تُسْتَأْمَرُ ، والثَّيبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِها " . أو من التحسين كقوله تعالى (٣) : " عُرُباً أَتْرَاباً " [ أ ] (٤) ومن التغْيير كقولهم : عَرِبَتْ معدة الفصيل إذا تغيرت . وقيل : إنهما مشتقان من الإعراب، وهو التكلم بالعربية ، وقيل : من الانتقال ، من قولهم :عربت الدابة ،إذا جالت في مرعاها ، وأعربها صاحبها: أجالها ، لما كان الإعراب يبين المعاني ، أو يحسن الكلام ، أو يزيل فساده ، أو يغيره بحركة أو حرف ، على حسب المتغير .

---

(١) ينظر في ذلك: الاشتقاق لابن دريد ٢١٧ ،ومقاييس اللغة لابن فارس ٤ / ٢٩٩ فما بعدها ، والمجمل له ٣/ ٦٦٤،والصحاح (عرب)، والمحكم لابن سيده ٢/ ٩٠ فما بعدها ، واللسان ( عرب) ، وشرح الأشموني ١/ ٤٧ وحاشية يس على التصريح ١ / ٥٩ ،وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٤٧ .

(٢) ورد في مسند الإمام أحمد ، وسنن ابن ماجه عن عميرة الكندي رضي الله عنه بلفظ : " الثيب تعرب عن نفسها ،والبكر رضاها صمتها " .

ينظر: المسند ١٩٢/٤ ،وسنن ابن ماجة ٣٤٥/١ .

أما اللفظ الذي أورده الشارح فلم أجده في كتب الحديث بل وجدته في كتب النحو . ينظر : الجمل للزجاجي ٢٦١ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١ / ١٧١ ، والبرود الضافية ٣٣ .

(٣) الآية ٣٧ / الواقعة .

(٤) ساقطة من (أ) .

قال الشيخ [٥] : وهذا أولى من حد المعرب بأنه : الذي يختلف آخره باختلاف العوامل ؛ لأنه أكثر بيانا [٦] ، ولأنه حكم بعد معرفته .

وأما الموضع الثاني ، وهو في حقيقة المعرب وحكمه ، أما حقيقته فهي ماذكر الشيخ، فأما قول الشيخ : المركب : فيحترز به عن المفرد ؛ فإنه لاإعراب له نحو : (رجل)،و(فرس)، إذا لم تركبها وعددتها تعديداً ، ونحو حروف الهجاء ، فإنها غير معربة لفوات العقد والتركيب .

وقوله : الذي لم يشبه مبني الأصل : يحترز به من قولنا : (أنتم) [ و ] [٧] (هؤلاء). فإنه وإن حصل العقد والتركيب فإنه مشبه مبني الأصل .

ويرد على هذ الحد أربعة [٨] أسئلة ، الأول : في قوله : المركب ، لم يعلم من أي التركيبات هو ، أمن الإضافة ، أم من المزج أم من الإسناد ؟

والجواب : أنه قصد التركيب الإسنادي ويعني بالإسنادي ماقرره ، وهو نسبة أحد الجزئين إلى الآخر لإفادة المخاطب ؛ لأنه عمل على اصطلاحهم في وضعهم الإسنادي عبارة عن المصدر ، ولم يقصد الإضافة ولاالمزج ، لأنهما غير ملتبسين عنده .

السؤال الثاني : أن الجملة مركبة ، ومع ذلك فإنها مبنية .

والجواب : أنه قصد أن التركيب شرط في إعراب آخر الجملة ، لانفس الجملة ، فإنها مبنية .

السؤال الثالث : في قوله : الذي لم يشبه مبني الأصل ، وكان من شأنه أن يقول : الذي ليس مبني الأصل ولا مشبهه ؛ لأن مبني الأصل يخرج من هذا .

والجواب : أنه إذا أخرج المشبه فبالأولى المشبه به .

---

[٥] قال ابن الحاجب في شرحه على الكافيه ٢٣ ، ٢٤ بعد أن حد المعرب : "وهذا أولى من حد المعرب بأنه الذي يختلف آخره باختلاف العوامل ، فإنه ـ وإن كان كذلك ـ إلا أنه حد الشيء بما هو أكثرالتباساً منه ، وذلك أن الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره ، فلا يليق أن يحد بالشيء الذي الغرض من معرفته معرفته " .

[٦] في (أ ) : ( البيان ) في موضع (بيانا) .

[٧] سقطت من الدرج وأثبتها السياق .

[٨] ولكنه ذكر خمسة .

السؤال الرابع : أنا قد وجدنا شيئاً مشبها لمبني الأصل ومع ذلك فإنه معـرب ، وذلـك هو غير المنصرف .

والجواب : أن الغرض المشابهة المسقطة للإعراب كـالأول ، لا بعضـه . وكـان ينبغـي التنبيه على ذلك .

السؤال الخامس : المشبه بالمشبه في نحو : (فجار)،و(يازيد) .

والجواب : أنه شابه المشابه ، وماأشبه المشبه فهو شبهه .

وقد عاب الشيخ على من حد المعرب بأنه الذي يختلف آخره ؛ لأنه حكم بعد معرفته[٩].

والأحسن أن يقال : هو المختص بإسناد مفيد غـير مبـني ولامشـبه لمبـني الأصـل شـبهاً مسقطا للإعراب ؛ ليخرج بالأول : الفعل والحرف ، وبالثـاني : المضمـر ومـاحمل عليـه ، وبالثالث: المنادي و(فجار) .

وأما حكمه فهو كما ذ [ كر ] [١٠] الشيخ . قوله : يختلف : احترازا عما كان آخره مبنيا على حركة كـ(قبل) و(بعد) و(أمـس) / و(أيـن) . وقولـه : آخـره : احـترازاً عـن ٣١/ب اختلاف وسطه فإنه ليس من قبيل الإعراب كـ(كتف) و(عَضُد) و(خبز) و(عِنَب) . قوله: باختلاف العامل : يحترز به عما يختلف ولكن ليس لاختلاف العامل . نحو : مَنِ الرَّجَـلُ ، ومَنُ ابنُك ، ومَنْ زَيد .

وكان من شأنه أن يلحق قيداً ، وهـو أن يقـول : لاعلـى سـبيل الحكايـة ؛ ليخـرج منـه : (منا)و(منى)و(منو) ، فإنا قد وجدنا آخره مختلفا [١١] باختلاف العامل في الجملة الأولى ، ومـع ذلك فإنه مبني ، وذلك لأن سبب البناء قائم [١٢] فيه ، وهو تضمنه للحرف [١٣]، فيراد ذلك .

وقولـه : لفظـا أو تقديـراً : فـاللفظ مـايظهر فيـه كـ(زيـد) ، والتقديـر فيمـا لايظهـر كـ(غلامي)و(عصا) .

---

(٩) راجع حاشية (٥ ) السالفة .

(١٠) ساقطة من الدرج في (أ) .

(١١) في (أ) : (مختلف) بالرفع .

(١٢) في (أ) : (قائما) بالنصب .

(١٣) في (أ) : (للجملة) وقد صححت في الهامش .

وأما الموضع الثالث ، وهو في حقيقة الإعراب ، ووجه اختصاصه بالأسماء ، وأنواعه.

أما حقيقته : فهي ماذكر الشيخ . قوله : مااختلف آخره ، أي : آخر المعرب . به ، أي : بالإعراب . وفي هذا الحد إشكالان (١٤) ، الأول : أنه حد الشيء بنفسه ؛ لأن الضمير يعود إليه ، فكأنه قال : الإعراب مااختلف آخر المعرب بالإعراب . والذي حسن منه أنه ضمير ، فكأنه غيره . والصحيح أن الضمير يعود إلى ( ما ) التي بمعنى الذي ، أو بمعنى شيء ، فلا اعتراض ، وهكذا جميع الحدود ، كقوله : العامل : مابه يتقوم ، فالضمير في ( به) يعود إلى ( ما ) لا إلى العامل .

الإشكال الثاني : أنه يلزم أن يكون العامل إعرابا ؛ لأنه اختلف به آخر المعرب .

والجواب : أنه اختلف بعمل العامل لابالعامل . وقال (١٥) : هو أولى من قولهم : هو اختلاف الآخر ؛ لأنهم إن قصدوا أن الإعراب سبب في الاختلاف ، فعبارتنا أسد؛ لأن عبارتهم توهم خلاف ذلك ، وإن قصدوا أمراً آخر فهو فاسد من وجوه ثلاثة ، أولها : أنا نقطع أن المتكلم إذا قال : جاء زيد ، ورأيت زيداً ، مررت بزيد ، أنه ليس في آخر (زيد) إلا ضم أو فتح أو كسر ، لاأمر آخر يسمى اختلافا .

وثانيها : أنا سلمنا أن ثم أمراً زائداً ، فيلزم منه التعدد ؛ لأن الاختلاف لايعقل إلابين شيئين ؛ لأنه أمر نسبي إضافي ، فيكون إما اثنين إذا جعلنا المرفوع ينتقل تقديراً منه إلى أخويه ، أو ثلاثة إذا نقلنا منه إلى كل واحد من أخويه ، فيصير ستة أو تسعة لاثلاثة ، وهذا لامعنى له .

وثالثها : أنه يلزم أن كل اسم في أول تركيبه غير معرب ؛ لأن إعرابه إنما حصل عند تركيبه ، ولم يختلف حاله حينئذ ، ولايلزم الشيخ ذلك ؛ لأنه جعل الإعراب سبباً في

---

(١٤) هذان الاشكالان والإجابة عنهما أوردهما يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ١/٢٤ .

(١٥) يعني ابن الحاجب ، وذلك في شرحه على الكافية ٢٥ ، ٢٦ ونص كلامه : " ... وهذا أولى من حد الإعراب بـ(اختلاف) الآخر ) ، فإنه إن عني بـ(اختلاف الآخر) ماأردناه ، فهذه العبارة أسد لابهام تلك ، وإن عني غيره فهو أمر لايتحقق ، إذ نحن نقطع بأن المتكلم إذا قال : جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد أنه ليس في آخر زيد إلا ضم أوفتح أوكسر ، لأمر آخر يسمى اختلافا . ثم وإن سلم أن ثم أمرا زائدا ، فلابد أن يكون ناشئا عن متعدد بطل تقسيمه إلى ثلاثة ؛ ٤إذ لايعقل الاختلاف بعد تسليم كونه أمراً زائداً على كل واحد من الثلاثة على انفراده . وأيضا فإنه يؤدي إلى أن يكون كل اسم في أول تركيبه غير معرب " .

الاختلاف ، وقد يحصل السبب وإن لم يحصل مسبب لعارض من شرط أو غيره ، بخلاف إذا جعلنا الاختلاف ماهية ، فلا تحصل الماهية إلا ويحصل المحدود .

وقيل في حده : هو صلاحية اختلاف هيئة آخر الكلمة لاختلاف العوامل (١٦) .

وقيل : تغيير حرف إعراب الكلمة حسا أو حكما بحركة أو حرف ، لاختلاف العامل لفظا ، أو معنى ، أو تقديراً .

وذكر في التسهيل (١٧) : أنه " ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف " . وفي شرحه (١٨) : مايلحق آخر الكلمة المعربة من ذلك .

وقيل : هو التغيير الذي في آخر الكلمة ، وعزي هذا إلى سيبويه والأعلم (١٩) .

وأما وجه دخول الإعراب على الأسماء ، فلأنه يدل على المعاني المعتورة عليه .

وقد اختلف في أصالة الإعراب في الأسماء والأفعال على ثلاثة أقوال (٢٠) ، فمنهم من قال : هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، وهذا هو الصحيح . ومنهم من سوى ، وهم

الكوفيون. ومنهم من عكس ، وهذا شاذ حكاه / في التسهيل (٢١) . ٣٢/أ

فحجة من جعله أصلاً في الأسماء : أنها تدل على المعاني المختلفة بصيغة واحدة نحو :

---

(١٦) هذا الحد ذكره الأندلسي في المحصل ١١٧/١ ب ونصه : " هو صلاحية اختلاف هيئة آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها فقط لفظا بحركة أو حرف ، أو تقديراً كاللفظ " .

(١٧) شرح التسهيل ٣٣/١

(١٨) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣/١ : " وهو - أي الإعراب - عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو مايقوم مقامهما " .

(١٩) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١٩/١ .

والأعلم هو يوسف بن سليمان بن عيسى ، أبو الحجاج ، المعروف بالأعلم الشنتمري ، أحد أعلام الأندلس البارزين في اللغة وعلومها ، ومن مصنفاته : شرح شواهد سيبويه ، المسمى : تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، والنكت على كتاب سيبويه ، وشرح ديوان الشعراء الستة ، وحماسة الأعلم ، وتوفي سنة ٤٧٦ هـ .

ينظر : إنباه الرواة ٦٥/٤ ، ومعجم الأدباء ٦٠/٢٠ ، ووفيات الأعيان ٨١/٧ ، ونكت الهميان ٣١٣ .

(٢٠) ينظر في ذلك : المقتضب للمبرد ١/٢ ، والأصول لابن السراج ٥٠/١ ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ٧٧-٨٢ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٣/١ ، والمرتجل لابن الخشاب ٣٥ ، والمفصل ٢٧ ، والتخمير ٢٠٢/١ ، وشرح الرضي ٦٥/١ .

(٢١) لم أجده في التسهيل ولافي شرحه .

ماأحسن زيد وشبهها ، فدخل عليها الإعراب ليميز تلك المعاني . فإن قيل : نحن نجد ذلك في الأفعال نحو : لاتأكل السمك وتشرب اللبن في وجوهها [٢٢] . والجواب : أن المعاني إنما حصلت فيها من اقتران الحروف بها لامن الرفع والنصب والجزم .

وأما أنواعه فثلاثة ، وقد اختلف أيها أعم : الجنس أو النوع ، فذهب الأصوليون [٢٣] إلى أن النوع أعم ، وذهب النحاة والفقهاء إلى أن الجنس أعم والأمر قرينة .

وإنما كان الإعراب ثلاثة لوجهين :

أحدهما : أن الكلام جميعه من ثلاثة مخارج : الحلق ، والفم ، والشفة ، فجعلنا الإعراب ثلاثة من هذه المخارج مناسبة بين الكلام وإعرابه .

الثاني : أن المعاني ثلاثة : فاعلية ، ومفعولية ، وإضافة ، فكان الإعراب الذي جاء للمعاني ثلاثة [٢٤] مناسبة بينها [٢٥] ، فالرفع من الشفة ، وهو أول المخارج لأول المعاني ، وهو الفاعلية . والنصب من [ أقصى ] [٢٦] الفم ، وهو من الحلق مستطيلاً للمفعولية لكثرتها . والجر [٢٧] من وسط الفم للإضافة لثقله جعل لأقلها ، ولأن فيه مناسبة [ . . . ] [٢٨] الذي هو نظير الحرف في الاشتقاق من سفح الجبل ، وهو أسفله ، لما فيه من شبه الياء التي تطلب الكسر .

قوله : فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، ولم يأت بهذه الصيغة في الجر ، بل قال : علم الإضافة ، وإنما كان كذلك ، لقلتها وتنوع الأولين . ولم يذكر الجزم لوجهين ، أحدهما : أن الجزم هو القطع ، والقطع ليس بإعراب ، وكلامه في الإعراب .

الثاني : أن الجزم يختص بالأفعال ، وكلامه في الأسماء .

---

(٢٢) أي : برفع (تشرب) ونصبه وجزمه .

(٢٣) مذهب الأصوليون كمذهب غيرهم وهو أن الجنس أعم من النوع خلاف ماحكاه الشارح .

ينظر : شرح مختصر الروضة في الأصول للطوفي ٣٦١/١ .

(٢٤) في (أ): (الثلاثة ) بالتعريف ، فتكون صفة للمعاني ، والوجه أن تكون خبراً لكان .

(٢٥) في (أ) : (بينهما) بدلاً من (بينها) ، والوجه ماأثبته .

(٢٦) زيادة أثبتها للسياق .

(٢٧) في (أ) : (والحرف ) ولعله سهو من الناسخ .

(٢٨) هنا كلمة غير مقروءة وأقرب ماتكون لـ(الاستثقال) .

# العامل

ولما تكلم الشيخ على أحد قسمي الاسم ، وهو المعرب ، اقتضى الكلام فيه وفي الإعراب والعامل ، ففرغ من الكلام عليه وعلى الإعراب ، وشرع الآن في الكلام على العامل . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حده ، والثاني : في المقتضي للإعراب ، والثالث : في قسمته .

أما الموضع الأول ، وهو في حده : فهو ما ذكر الشيخ ، فقوله : ما به يتقوم المعنى المقتضى ؛ لأنك إذا قلت : قام زيد فقد تقوم المعنى ، وهو الفاعليه ، المقتضي للرفع بالفعل، وهو قولنا : قام .وكذلك حالة النصب والجر ، وإن هذه الأحوال الثلاثة مقتضية للمعاني .

وفي هذا الحد غموض. وذكر الأمام يحيى بن حمزة أنه : " ما وُجِدَ مؤثراًفي غيره " (١) . وينتقض بالإعلال ، فالأولى أن يزاد [ . . . ] (٢) من رفع ، أو نصب، أو جر ، وهو ينتقض باللسان (٣) ، والأولى أن يقال : هو المعنى أو اللفظ المؤثر في غيره رفعا ، أو نصبا ، أو جراً ، أو جزما .

وأما الموضع الثاني ، وهو في بيان المقتضي : فهو على ضربين :

فالأول : يقتضي جنسية الإعراب ، وهو العَقْد والتركيب ، ونعني بالتركيب : ائتلاف الكلمتين ، ونعني بالعقد : نسبة أحدهما إلى الأخرى ، فالأول كقولك : زيد،بكر ، والثاني كقولك زيد قائم . فإذا حصل التركيب من غير عقد لم يكن كلاماً ، ومتى حصلا حصل الإعراب .

---

(١) الأزهار الصافية ١ / ٢٦ ب .

(٢) هنا كلمه غير مقروءة في ( أ ) وأقرب ما تكون لـ(شيئاً) .

(٣) من قوله : (وينتقض بالاعلال . . . ) إلى : ( باللسان ) هذه العبارة مرتبكة ومبهمة ، ولعل في الكلام سقطا أو تحريفا أدى إلى ذلك.

وذكر في شرح المفصل (٤) : أن العقد والتركيب لفظان مترادفان معناهما واحد ، وهو نسبة أحد الجزأين إلى الآخر .

وكلام الإمام (٥) في التركيب مخالف لإطلاق النحاة .

وأما الضرب الثاني ، وهو الذي يقتضي نوعية الإعراب ، فهي الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة .

وأما الموضع الثالث ، وهو في قسمته : فهو على ضربين : لفظي ، ومعنوي . فالمعنوي : عامل المبتدأ أو الفعل المضارع . واللفظي : من الأسماء والأفعال والحروف .

وأصل العمل للأفعال على الأصح (٦) ، فما وجد عاملاً (٧) من الأسماء والحروف ، فهو على سبيل الشبه بالأفعال .

---

(٤) لعله يعني به الأندلسي صاحب المحصل ، ولم أقف على هذا العزو .

(٥) قال في الأزهار الصافية ١ / ٢٧ أ : " ونعني بالتركيب : هو أن يكون الكلام مؤتلفا ؛ لأن الأسماء المفردة لاتستحق شيئا من الإعراب " .

(٦) قال السيرافي في شرح كتاب سيبويه ٣/ لوحة ٢٦ (مخطوط/مصورة مركز البحث بمكة تحت رقم ٧٣٨) : " فالمضارعة التي بها حملنا الأفعال على الأسماء فأعربناها حملنا أيضا الأسماء على الأفعال فأعملناها ، لأن العمل في الأصل للأفعال " .

وينظر الأزهار الصافية ١ / ٦٥أ ، والأشموني ١ / ٢٠٢ .

(٧) في ( أ ) : ( عامل ) بالرفع والوجه ماأثبته .

# المعرب بالحركات

## "المفرد المنصرف ، والجمع المكسر المنصرف "

ثم أخـــذ الشيخ يتكلم على المعربات باعتبار دخول الإعراب عليها ، وهو على ضربـين : لفظي ، وتقديري . واللفظي على نوعين : بالحركة ، وبالحرف . والتقديري كذلك .

فالمعرب بالحركة على ثلاثة أبواب ، والأصل في الإعـراب إنما يكون بالحركـات فمـا أعرب [١] بالحروف / فعليه سؤال . ٣٢/ب

وأصل المعرب بالحركة والحرف أن يستوعب ، فما خالف فعليه سؤال .

أما الباب الأول - وهو مايستوعب الحركة - ، فقوله [٢] : فالمفرد المنصرف ، إن أراد الاحتراز به عن المثنى والمجموع ، كما ذكره في شرحه [٣] ، انتقض عليه بالمضاف إلى ياء المتكلم ، وبالاسماء الستة في حال إضافتها . فكان الأحسن أن يلحق فيه قيداً ليسلم ، وهو أن يقـول : فالـمفرد المنصرف الذي ليس بمضاف إلى ياء المتكلـم ، ولا مـن الأسمـاء الستة [٤] .

وقوله : المنصرف : يحترز به من غير المنصرف ، نحو : (أحمد) .

قولـه : والجمـع المكسـر : احـترازا عـن الجمـع السـالم . المنصـرف : يحـترز بـه عمـا لاينصرف نحو : مساجد وماجرى مجراه .

فإن قيل : إن غرضه المفرد الذي ليس بمضمر للإضافة ، قلنـا : ذلـك منتقـض بنحـو : (غلامنا) . قوله : بالضمة رفعا : تفسير الاصطلاحي باللغوي في أحواله الثلاثة [٥] .

---

(١) كلمة ( أعرب )مكررة في ( أ ) .

(٢) في ( أ ): ( قوله ) بغير الفاء ، وأثبتها لوقوعها في جواب ( أما ) .

(٣) شرح الكافية ٣١ .

(٤) هذا الاستدراك على ابن الحاجب تابع فيه الشارح يحيى بن حمزة . ينظر الأزهار الصافية ١/ ٢٨ب .

(٥) عبارة : "فإن قيل إن غرضه المفرد . . ." إلى هنا هكذا أوردت هذه العبارة ولعل فيها سقطاً أحالها إلى ذلك .

# جمع المؤنث السالم

الباب الثاني : جمع المؤنث السالم . قوله : جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة وعليه سؤالات أربعة ، الأول : لم قدمه على جمع المذكر السالم ؟ والجواب : أن جمع المؤنث معرب بالحركات ، وجمع المذكر معرب بالحروف .

السؤال الثاني : لم امتنع النصب ؟ والجواب : أنه فرع على جمع المذكر السالم، وقد ثبت في جمع المذكر أنه يحمل منصوبه على مجروره لعلة تأتي في موضعها[٦] ، فطابقوا في هذا وذاك ؛ لئلا يكون للفرع على الأصل مزية .

السؤال الثالث : لم قدمه على غير المنصرف ؟ والجواب : أنه قدم عليه لدخول الجر والتنوين [٧] .

السؤال الرابع : أنا قد وجدنا مفردا يحمل منصوبه على مجروره كـ(عرفات)و(مسلمات) مسمى بهما . والجواب على كلام الشيخ : أنه قصد صيغة الجمع ، والصيغة موجودة فأما على كلام الزمخشري [٨]، فلاسؤال ؛ لأنه منصرف عنده .

الباب الثالث : غير المنصرف . قوله : غير المنصرف بالضمة والفتحة ، السؤال وارد لامتناع الجر فيه . والجواب أنه لما حصل فيه علتان فرعيتان أشبه الاسم الذي هو فرع على الفعل من وجهين ، فامتنع منه ما يمتنع من الفعل وهو الجر والتنوين .

السؤال الثاني : أنا وجدنا ما هو غير منصرف يدخله الكسر والتنوين كـ(جوارٍ)،و(غواشٍ) ، فكان من شأنه أن يقول : ما لم يكن منقوصا ، لكنه بنى على الأغلب .

---

(٦) راجع ص ٤٥ الآتية .

(٧) في ( أ ) : ( لدخوله للجر والتنوين ) ولعله من تحريف النساخ .

(٨) الكشاف ٣٤٨/١ .

# المعرب بالحروف

## (١)الأسمـــاء الستـه

النوع الثاني : النوع المعرب بالحروف، وهو على ثلاثة أنواع ، فالأول: تدخله الحروف كلها ، والثاني : تمتنع منه الواو ، والثالث : تمتنع عنه الألف .

فالأول منها هي الأسماء الستة، [ و ] (١) يرد عليها سؤال : لم أعربت بالحروف ؟

والكلام منها يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في وجه إعرابها ، وما هي في أنفسها ،والثاني : في أحكامها العامة ،والثالث في أحكامها الخاصة .

أما الموضع الأول ، وهو الجواب عن السؤال المتقدم ، ففيها أقوال ، أحدها: أنها أعربت بالحروف على سبيل الشذوذ (٢) ، ولايحتاج إلى تعليل ، وهذا ضعيف لايُعول عليه ؛ لأنه وارد في كتاب الله تعالى ، وفصيح كلام العرب .

الثاني : أنها أعربت بالحروف توطئة وتمهيدا لإعراب المثنى والمجموع (٣) ، وهذا ضعيف؛ لأن الشيء عندهم لايكون توطئة لغيره .

الثالث : أنه عوض عن حذف لاماتها (٤) وهذا ضعيف ؛ لأنه يلزم ذلك في(يدٍ)و(دمٍ) .

الرابع : أنها أسماء حذفت لاماتها ، وضمنت معنى الإضافة ، فجعل إعرابها بالحروف عوضا عن حذف لاماتها ، وهذا هوكلام صاحب الكتاب (٥) .

---

(١) زيادة أثبتها للسيا ق .

(٢) لم أجد من ذكر هذا القول إلا يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ١ / ٣٠ ب، ولم يذكر صاحبه .

(٣) ينظر : المرتجل ٥٥ - ٥٧ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٥٢ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١١٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٣ ، وشرح الرضي ١ /٧٩ .

(٤) هذا القول هو نفسه القول الرابع إلا أنه اختزل منه : (وضمنت معنى الإضافة ) .

(٥) لم أجد من ذكر هذا القول إلا ابن يعيش ١ / ٥١ - ٥٢ ، ولم يعزه لسيبويه ولالغيره .

والتضمين إما حقيقة كـ(أب)و(أخ)؛ لأنه لايقال : (أب) إلا وله (ابن) ، ولا (أخ) إلا وله (أخ) . وإما مجازا لكثرةالاستعمال كـ(حـم)و(هن)و(فم)،ولهذا خالفت (يد)و(دم)/. ٣٣/أ

والثالث : واجبة فيه الإضافة ، وهو( ذو مال ) ، وهذا هو أشذها .

وأما بيان ما هي ، فقد اختلف فيها على أقوال (٦) ، فمنهم من قال : إنها نفسها إعراب ، وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى استعمال اسم ظاهر على حرف واحد ، وهذا هو كلام أهل الكوفة (٧) . ومنهم من قال : إنها دلائل الإعراب ، وهذا هو قول الأخفش(٨). ومنهم من قال: إن هذه الحروف إشباع حدث عن الحركات (٩) ؛ وهذا ضعيف لأنه لم يتأت إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر (١٠) :

---

(٦) ينظر : المقتضب ٢ / ١٥٤ ، والمسائل المشكلة ٥٣٩ فما بعدها ، والمرتجل ٥٤ فما بعدها ، والإنصاف ( المسألة الثانية) ١٧/١، والإيضاح لابن الحاجب ١ /١١٦ فما بعدها ، وشرح الرضى ١ / ٧٦ فما بعدها ، وارتشاف الضرب ١ / ٤١٥ ، ومبسوط الأحكام ١ / ٨٢ فما بعدها .

(٧) ليس هذا مذهب الكوفيين ، بل مذهبهم أنها معربة من مكانين : بالحركات ، وبالحروف في آن واحد .

ينظر : المقتضب ٢ / ١٥٥ ، والمسائل العضديات ١٨٥ ، والإنصاف ١ / ١٧ وشرح ابن يعيش ١ / ٥٢ ، وشرح الرضي ١ / ٧٧ .

والقول الذي نسبه الشارح إلى الكوفيين عزاه الفارسي في المسائل البصريات ٨٩٦/٢ إلى أبي اسحاق الزيادي، وكذلك ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٥٢ .

ونسبه أبو حيان في الارتشاف ٤١٥/١ ، وتابعه السيوطي في الهمع ١٢٤،١٢٣/١ إلى قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين ، وهشام من الكوفيين .

(٨) هو سعيد بن مسعده المجاشعي ، أبو الحسن الأخفش ، أخذ النحو عن سيبويه – وكان أكبر منه – وكان معلماً لولد الكسائي ، ومن مصنفاته : معاني القرآن ، وكتاب الأوسط في النحو ، وكتاب العروض ، وكتاب معاني الشعر ، توفي سنة ٢١٠ أو ٢١١،أو٢١٥ هـ .

ينظر : مراتب النحويين ١١١ ، وأخبار النحويين البصريين ٦٦ ، وإنباه الرواة ٢ /٣٦ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٩٠.

وينظر ماعزاه إليه الشارح في : المقتضب ١٥٤/٢ ، والمسائل البصريات ٨٩٦/٢ .

(٩) في (أ) : (المركبات) بدلاً من : (الحركات) ، وقد صوب في الهامش بهذه العبارة : (صوابه : عن الحركات). وهذا القول هو قول المازني ، ينظر : الإنصاف ١٧/١ ، وشرح ابن يعيش ٥٢/١ ، والإيضاح لابن الحاجب ١١٧/١ ، وشرح الرضي ٧٨/١ .

(١٠) هو ابراهيم بن هرمة ، والبيت في ملحقات ديوانه ٢٣٩ .

٩- وإنَّني حَيثُما يَثْني الهوَى بَصَرِي مِنْ حَيثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنظُوُر

والأصل فيه : فأنظر . ولا ضرورة داعيه إلى هذا ، ولادليل . ومنهم من قال : إنها حروف إعراب دالة على الإعراب (١١) ، ومعنى قوله : حرف إعراب ، أي : يقع عليه الإعراب كالدال من زيد .

وإطلاق النحاة: حرف إعراب يحتمل شيئين ، أحدهما : أن يكون حرف إعراب : يقع عليه الإعراب كما قدمنا ، والثاني : أن يريدوا به ما يتبدل تبدل الإعراب ، والمعنى أنه حرف إعراب يقع عليه الإعراب ، وهذا هو الصحيح (١٢) .

ومنهم(١٣) من قال : إن هذه الحروف هي لامات الكلمة وإن إعرابها إنما هو بالحركات ، وإذا قلت : هذا أبوك ، ثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ، ثم سكنت الواو . وإذا قلت : رأيت أباك ، فأصله : أبوك ، تحرك حرف العلة ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا . وإذا قلت : مررت بأبيك . فأصله : بأبوك ، ثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها ، وسكنت الواو وانكسر ما قبلها ، فقلبت ياء كـ(ياء) ميزان. وهذه الأقوال متعارضة ، والعمدة منها على كلام سيبويه (١٤) .

---

٩- البيت من البسيط ، وهو من شواهد المسائل الحلبيات ١١٣، والخصائص ٣١٦/٢، وسر الصناعة ٢٦/١، والإنصاف ٢٣/١، وأسرار العربية ٤٥، واللسان ( شرى ) ، والمغنى ٢/ ٣٦٨، والخزانة ١٢١/١ ، والدرر اللوامع ٢ / ٢٠٧.

(١١) هذا قول أبي على الفارسي ، ذكره في المسائل المشكلة (البغداديات) ٥٣٩-٥٤١، والمسائل البصريات ٨٩٦/٢ ، ولم يذكر الفارسي أنها تدل على الإعراب .

وينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٧٠٠ ، والمحصل للأندلسي ١٢٤/١أ ، وشرح الرضي ٧٩/١ .

(١٢) ينظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٦٦/١-٦٨ .

(١٣) هذا هو مذهب على بن عيسى الربعي ، كما في الإنصاف ١ / ١٧ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٥٢ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١١٦ ، وشرح الرضي ١ / ٧٨ ، ومبسوط الأحكام ١ / ٨٢ .

(١٤) قال ابن يعيش ١ / ٥٢ : " وقد اختلفوا في هذه الحروف ، فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب ، والإعراب فيها مقدر ، كما يقدر في الأسماء المقصورة ، وإنما قلبت في النصب والجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها ، ولايلزم مثل ذلك في الأسماء المقصورة ؛ لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الأسماء توطئة للتثنية والجمع على ماذكرنا ، فلم يلزم في غيرها مما كان في معناها " .

وأما ابن الحاجب فقد قال في الإيضاح ١ / ١١٦ : " وظاهر مذهب سيبويه أن له إعرابين تقديري بالحركات ، ولفظي بالحروف ، كأنه قدر الحركة وأنهم ضموا ماقبلها ،للإتباع ثم سكنوا للاستثقال وقال في الواو : علامة الرفع ، فعلى هذا تكون حروف إعراب بالاعتبارين معاً ، وهو ضعيف " .

أما الموضع الثاني، وهو في أحكامها العامة فهي خمسة: الأول : أنها معربة بالحروف لما ذكرنا.

الثاني : أنها إذا أضيفت إلى ( ياء ) النفس جرت مجرى الصحيح في أن إعرابها مقدر ، وقد حكى عن المبرد (١٥) أنها معربة بالحروف (١٦) ، فيقال : هذا أخي ، وأبي ، بالتشديد ؛ لأن أصله على قوله : ( أخوي ) ، و ( أبوي ) ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، وينشد قول الشاعر (١٧) :

١٠ – قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى وأبى مالك ذو المجاز بدار

وليس فيه حجة ، لاحتمال أن يكون جمعا (لأب) (١٨) .

الثالث: أنها إذا صغرت وكسرت تعود إليها لاماتها .

الرابع : أنها إذا أفردت وجب طرح لاماتها ، وأعربت بالحركات كسائر الأسماء التي حذفت لاماتها من نحو : ( يد ) و ( دم ) .

---

وينظر شرح الرضي ١ / ٧٧ ، والارتشاف ١ / ٤١٥ فما بعدها .

(١٥) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، أبو العباس المبرد ، إمام العربية في بغداد ، ومن مصنفاته: معاني القرآن ، والمقتضب ، والكامل ، والاشتقاق . وغير ذلك توفي سنة ٢٨٥ هـ .

ينظر : أخبار النحويين البصريين ١٠٥ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٠١ ، ونزهة الألباء ١٦٤ ، ومعجم الأدباء ١٩ / ١١١ .

(١٦) نسب هذا القول إلى المبرد في المفصل ١٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، وشرح ابن يعيش ٣/ ٣٦ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٠٣، ٤٠٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١٠٠٩ ، وشرح الرضى ٢ / ٢٧٠ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ١١٠٩ .

وقد نسب ثعلب هذا القول في مجالسه ٢ / ٤٧٦ إلى الفراء .

(١٧) هو مؤرج السلمي كما في معجم ماستعجم ١ / ٦٣٥ ، والخزانة ٤ / ٤٦٧ .

١٠ – البيت من الكامل ، وهو من شواهد كتاب الشعر لأبي علي ١١٦/١ ، ومجالس ثعلب ٤٧٦/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢ ، وشرح ابن يعيش ٣٦/٣ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٠٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٥ ، والخزانة ٤٦٧/٤ .

(١٨) ينظر مراجع الشاهد .

الخامس : أن لاماتها حَرْوفُ علة إلا( فم ) ، فإن لامه ( هاء ) ، ولكن لأنها تشبه حرف العلة [ ألحقت بها ] (١٩) .

وأما الموضع الثالث ، وهو في أحكامها الخاصة ، فأ ما ( الأب )و(الأخ ) ، فقد قيل فيهما الإعراب بالحركة كـ( يد ) و( دم ) ، وقيل فيهما القصر كـ(عصى ) ، وقيل فيهما التشديد في حال الإفراد ، وهذه شاذة (٢٠) .

وأما ( الحم ) ، فقد جاء معربا إعراب ( يد ) بالحركة ، وإعراب ( خبء) ، وإعراب (دلو ) ، وإعراب ( عصا ) مطلقا (٢١) .

وأما ( الهن ) ، فقد قيل إنه معرب كـ(يد)و ( دم ) ، وفيه التشديد والتخفيف ، والسكون للنون في هذه الأحوال الثلاثة في كون إعرابه كـ(يد) (٢٢) .

وأما ( الفم ) ، فقلبت عينه (٢٣) ميما في حال الإفراد لاجل الإعلال ؛ لأنهم لو بقوها على حالها لأدى إلى قلبها ألفا . ولايصح الجمع بين الميم والإضافة إلا في الضرورة كقول الشاعر (٢٤) :

---

(١٩) زيادة قدرتها للسياق ، والكلام بدونها منقطع .

(٢٠) ينظر تهذيب اللغة ٦٠٣/١٥ ، والمحكم لابن سيدة ٥ / ١٣٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٥ ، واللسان ( أبى ) ، والارتشاف ١ / ٤١٧ ، والهمع ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢١) ينظر في لغات ( حم ) : المسائل العضديات ٦٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٤ ، ٢٤٥ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٠٨ ، واللسان ( حما ) ، والارتشاف ١ / ٤١٧ ، والأشموني ١ / ٧١ .

(٢٢) من قوله : وفيه التشديد . . . إلى: (كيد ) هذه العبارة مرتبكة ومتداخلة .

وينظر في لغات ( الهن ) : اللسان ( هنو ) ، والهمع ١ / ١٢٨ .

(٢٣) في (أ) لامه بدلاً من عينه والوجه ما أثبته .

وينظر في لغات ( الهن ) : اللسان ( هنو ) ، والهمع ١ / ١٢٨ .

(٢٤) هو رؤبة بن العجاج التميمي والرجز في ديوانه ١٥٩ .

١١ – يصبح عطشان وفي البحر فمه

وقد قيل فيه القصر كـ( عصا )، مع حذف / الميم كقول العجاج [٢٥] : ٣٣/ب

١٢ – خالط من سلمى خياشيم وفا

وأما ( ذو مال ) فيختص بحكمين ، أحدهما : أنه لا يستعمل إلا مضافا . الثاني : أنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس ، ولا يضاف إلى مضمر إلا في الضرورة كقول الشاعر [٢٦] :

١٣ – صبحنا الخزرجية مرهفات أبان ذوي أرومتها ذووها

---

١١ – البيت من الرجز ، وهو من شواهد المسائل العضديات ١٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٧ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ٣٠ ، والأشموني ١ / ٧٣ ، والخزانة ٤ / ٤٥١ .

هذا وكون الجمع بين الميم والإضافة ضرورة – كما ذكر الشارح – هو مذهب الفارسي في المسائل البصريات ٢ / ٨٩٣ ، والمسائل العسكرية ١٧٣ ، ولم يخص ذلك بالضرورة في المسائل العضديات ١٨٦ .

وينظر في ذلك: شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ( مخطوط / مصورة مركز البحث بمكة تحت رقم ١٧٦ نحو ) ١ / ١٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٩ ، والمساعد ١ / ٢٩ ، ٣٠ ، والأشموني ١ / ٧٣ .

[٢٥] هو عبدالله بن رؤبة التميمي ، ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها ، ثم أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك وتوفي نحو ٩٠ هـ .

ينظر : الشعر والشعراء ٢ / ٥٩١ ، والخزانة ١ / ١٧٠ ، والأعلام ٤ ٨٦ .

والرجز في ديوانه ٢ / ٢٢٥ .

البيت من الرجز ، وهو من شواهد المقتضب ٢٤٠/١ ، والمسائل العسكرية ١٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٠٤/١ ، والإيضاح لابن الحاجب ١١٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٠/١ والخزانة ٤٤٢/٣ .

[٢٦] هو كعب بن زهير بن أبي سلمى ، والبيت في ديوانه ١٦٦ .

١٣ – البيت من الوافر ، وهو من شواهد المفصل ١٣٤ ، ومفتاح العلوم ١٣٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٧٥ والضرائر الشعرية لابن عصفور ٢٩٣ ، والمقرب ١ / ٢١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٢ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ١١١٥ .

و أما قولهم [٢٧] : اللهم صل على محمد وذويه : فضعيف شاذ [٢٨] ، ولا يضاف إلا اسم جنس نحو : ( مال ) و( عقل ) وما جرى مجرى ذلك ، دون الأسماء الاشتقاقية ، بخلاف إخوته . قوله : مضافة إلى غير ياء المتكلم : احترازاً به عن المضاف إلى ياء المتكلم ، فإنه لايكون معربا بالحروف ، بل يكون مقدرا بالحركات .

قوله : بالواو والياء والألف : فالواو في حال الرفع ، والألف في حال النصب ، والياء في حال الجر .

---

[٢٧] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٢ .

[٢٨] ينظر شرح الرضي ٢ / ٢٧٥ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ١١١٦ .

# المثـنى والملحق به

وأما الباب الثاني ، وهو من المعرب بالحروف ، والكـلام منـه يقـع في موضعـين ، الأول : فيما يرد عليه ، والثاني فيما حمل عليه .

أما الموضع الأول ، وهو فيمـا يـرد عليـه ، فـيرد عليـه سـؤالان ، الأول : في وجـه إعرابـه بالحروف ، وإنما كان كذلك ؛ لأن المثنى أكثر من الواحد لفظا ومعنى (٢٩) ، فجعل إعرابه بشيء أكثر من إعراب الواحد ، ولاأكثر من إعراب الحركة إلا الحرف .

الثاني : في العلة في كون رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، وإنما كان كذلك ، لأنـا لـو جعلنا رفعه بالواو لأدى إلى أن يقع اللبس بين المثنى والمجموع . فإن قيل : وأي لبس ومـا قبل الواو في التثنية مفتوح ، وفي الجمـع مضمـوم للفـرق ؟ والجـواب : أن اللبـس يقـع في المقصور مثل : ( مُصْطَفَوْن ) ؛ لأن قبل الواو مفتوح ، ليدل على الألف المحذوفة .

فإن قيل : فالنون تدل . قلنا : يقع اللبس في حال الإضافة .

وأما حالة النصب ، فلو جعلنا نصبه بالالف لأدى إلى اللبس بين المثنى والمجموع ؛ لأن مـا قبل الألف يكون مفتوحا في كلا النوعين (٣٠) ، وطُرِحَت الألف في حالة النصـب فيهمـا ، فسبق المثنى فأخذ الألف في حالة الرفع ، لأنهـا أخـف ، ولأنهـا تكـون ضميرا لـه مثـل : (ضربا) ، وبقى للجمع الواو على القياس ،ولأنها ضمير له (٣١) ، فخص بالأقوى .

وحمل المنصوب على المجرور لوجهين ، أحدهما : أنهما مـن الفضـلات بخـلاف الرفـع . الثاني أنهما يتفقان في كناية الإضمار من نحو : رأيتك ، ومررت بك ، ورأيته ومررت به.

واما الموضع الثاني ، وهو في بيان ما يحمل عليه ، فحمل عليه شيئان ، أحدهما : (كلا )، وقد

---

(٢٩) في (أ) : (لفظا أو المعنى ) والوجه حذف الألف وإثبات الواو بدلاً من ( أو ) .

وينظر في هذا التعليل : المرتجل ٦٢،وشرح الكافية لابن الحاجب ٣٩ فما بعدهـا ، وشـرح الرضـى ١/ ٨٤ ، ٨٥ ، والأزهار الصافية ١ / ٣١ ب ، ومبسوط الأحكام ١ / ٩٢ .

(٣٠) إنما يقع اللبس في حال الإضافة .

(٣١) من قوله : فسبق المثنى . . . إلى (ضمير له ) هذه العبارة مكررة في الأصل .

اختلف فيها (٣٢) ، فذهب البصريون إلى أنها مفرد ، سواء كانت مضافة إلى ظاهر أومضمر ، وحجتهم السماع والقياس ، أما السماع ، فقوله تعالى (٣٣) " كِلْتا الجَنّتَينِ ءَاتَتْ أُكُلَها " فأعاد الضمير إلى مفرد ، وهو أكلها ، ولو كان مثنى لقال : أكلَهُما. وقال الشاعر (٣٤) :

١٤ - كِلاَ يَومَيْ أُمَامَةَ يَومُ صِدْقٍ وإنْ كانَتْ زِيارَتُها لِمامَا

أفرده في قوله : يوم صدق .

وأما القياس ، فإنه لو كان مثنى ، لأدى إلى إضافة الشيء إلى نفسه في قولك : جاء الزيدان كلاهما . فيكون رفعها بالألف ، ونصبها وجرها بالياء كالمثنى . هذا إذا كانت مضافة إلى مضمر ؛ لأنه إذا كانت مضافة إلى مظهر تأكدت فيها الإضافة لفظا ومعنى ، فاللفظ ظاهر ، والمعنى لأنه يعود إلى مثنى . فأما حكمها مع الظاهر، فبالألف في جميع الأحوال كالمقصور ، فتقول : جاء كلا الرجلين، وكذلك سائر حالاتها مع الظاهر .

الثاني : ( اثنان ) ، وإنما لم يكن [ مثنى ] (٣٥) حقيقيقيا ؛ لأنه لامفرد له ، وحقيقة المثنى : مالحق آخره ألف أو ياء ، وهذا لامفرد له ، فلم يلحق آخره شيء (٣٦) ، فزالت عنه حقيقة التثنية ، وإنما حمل عليه لاتفاقهما في اللفظ والمعنى (٣٧) .

قوله : بالألف والياء : فالألف في حال الرفع ، والياء في حال النصب والجر .

---

(٣٢) ينظر في هذه المسألة : معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٢ ، ١٤٣ ، والمقتضب ٣ / ٢٤١ ، والمسائل البصريات ٢/ ٧٨٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٥٢، وشرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ١ / ٢٦ ، والإنصاف ( مسألة ٦٢) ٢ / ٤٣٩ فما بعدها ، وأسرار العربية ٢٨٦ فما بعدها ، وشرح ابن يعيش ١ / ٥٤ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/١٢٠ ، ١٢١ ، وشرح الرضى ١ /٩٣ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

هذا ويلاحظ أن الشارح قال : اختلف فيها . ثم لم يذكر إلا مذهب البصريين .

(٣٣) من الآية ٣٣ / الكهف .

(٣٤) هو جرير بن عطية بن الخطفى ، والبيت في ديوانه ٢ / ٧٧٨ .

١٤ — البيت من الوافر ، وهو من شواهد الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ٢٨٤ ، والإنصاف ٢ / ٤٤٤ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٩١ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٥٤ ، واللسان ( كلا ) .

(٣٥) زيادة أثبها للسياق .

(٣٦) في ( أ ) : ( شيئا ) بالنصب ، والوجه ماأثبته .

(٣٧) ينظر في ذلك : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٤ ، وشرح الرضي ١ / ٨٣ ، والوافيه لركن الدين ١٧ ، ومبسوط الأحكام ١ / ١٠٠ ، والفوائد الضيائية للجامي ١ / ٢٠٢ .

## جمع المذكر السالم والملحق به

الباب الثالث : المجموع ، والكلام منه يقع في موضعين ، الأول : فيما يرد عليه، والثاني فيما حمل عليه .

أما الموضع الأول ، وهو فيما / يرد عليه ، فيرد عليه سؤلان ، الأول : في وجه إعرابه بالحروف . والوجه في ذلك أنه أكثر من المفرد كما قيل في المثنى (٣٨) ، ولاأكثر من إعراب الحركة إلا الحرف ، فلما كان أكثر من المثنى خص منه بإعراب أكثر وأغلظ من إعراب المثنى . ٣٤/أ

السؤال الثاني : في مخالفته للقياس في حال النصب .

والجواب عنه ماتقدم في التثنية وهو : أن الألف لو جعلت نصبا فيهما لحصل اللبس بينهما. فإن قيل : النون في التثنية مكسورة ، وفي الجمع مفتوحة (٣٩) ، والجواب : أنها تحذف للإضافة فيلبس ، فلما وقع اللبس ألغيناها من النصب في البابين ، وجعلت رفعا في التثنية على ماتقدم (٤٠) ؛ لأنها أخف عما جعلت كما تقدم .

وأما الموضع الثاني ، وهو فيما حمل عليها فشيئان ، وهما : (أولو) ، وعقود الأعداد ، من عشرين إلى تسعين . فأما (أولو) : فبمعنى أصحاب وذوى ، ولامفرد له ، بخلاف (ذوو)، فإن مفرده (ذو) .

---

(٣٨) ينظر حاشية ( ٢٩ ) من هذا الباب .

(٣٩) في (أ) مضمومة بدلاً من مفتوحة ولعله من سهو الناسخ

(٤٠) راجع ص ٤٣ السابقة .*

وأما (عشرون) فإنها ليست بجمع لـ(عشرة) حقيقة ، وإلا إذاً كانت (ثلاثون) جمعاً[٤١] لـ(عشرة) ؛ لأن أقل الجمع ثلاثة ، وثلاث عشرات ثلاثون لاعشرون . وكان يلزم -أيضا - فتح العين والشين . ولايفيدهم ثلاثة أو أربعة ؛ لأن الثلاثين ليست جمعا لثلاثة، وكذلك أربعين . وإنما جمع ثلاثة تسعة ، كذلك الباقي .

---

[٤١] في ( أ ) : ( ثلاثين جمع ) بنصب ثلاثين ورفع جمع ، ولعله سهو من الناسخ .

# المعرب تقديراً

وأما القسم الثاني من قسم المعرب ، وهو المقدر ، فهو شيئان ، أحدهما : مقدر بالحركة، ومقدر بالحرف [١] ، فالمقدر بالحركة ضربان ، أحدهما متعذر ، والثاني مستثقل .

أما النوع الأول ، وهو المقدر بالحركة [٢] ، فالأول منه المتعذر ، وهو باب المقصور ، والمضاف إلى ياء المتكلم مطلقا .

وأما المقصور ، فالكلام منه يقع في موضعين ، الأول : في تسميته ، ووجه امتناع الإعراب ـ لفظا ـ منه . والثاني في حكمه .

أما الموضع الأول ، وهو في امتناع الحركات منه وتسميته .

أما تسميته فهو : المقصور ، وهو : كل اسم آخره ألف لفظا مفردة . فقولنا : ألف : احترازا مما آخره غير ألف كـ(يزيد) . وقولنا : لفظا : احترازا عن الخط نحو رشاً وجداً . وقولنا : مفردة : احتراز عن الممدود . وإنما سمي مقصوراً ، لأنه قصر عن جميع الإعراب ، وهذا الاشتقاق يدل على ذلك، كالقصر ، والقصير ، والمقصورات، والقوصرة [٣] .

وأما امتناع الحركات عليه ، فلأن آخره ألف ، وهي ساكنة ، وتحريك الساكن محال ، فلهذا امتنع إعرابه بالحركات . ولأن محاولة تحريكه تؤدي إلى رده إلى أصله ، وقد ترك الأصل بالإعلال ؛ ولأنه لو ازدوجا لصار فيه نقل .

وأما الموضع الثاني ، وهو في حكمه في حالة الوصل والوقف ، فإذا وقفت عليه ، فإما أن يكون بالألف واللا م أولا ، إن كان بالألف اللام ، فإنه يوقف عليه بالألف ، وهي

---

(١) في ( أ ) قدم المقدر بالحرف على المقدر بالحركة ، ومأأثبته يستقيم والسياق .

(٢) عبارة : ( المقدر بالحركة ) مكررة في ( أ ) .

(٣) قال في اللسان ( قصر ) : " والقوصرة والقوصرة ، مخفف ومثقل : وعاء من قصب يرفع فيه التمر من البواري . . . والعرب تكني عن المرأة بالقارورة والقوصرة " . وقد جاء في هامش النسخة ما يلي : "القوصرة : وعاء التمر. أفلح من كانت له قوصرة يأكل منها كل يوم مرة .

المنقلبة بالاتفاق . وإن كان بغير الألف واللام ففيه ثلاثة أقوال[٤] ، قول سيبويه : إنه كالصحيح في حال النصب ، الألف مبدلة عن التنوين ، وفي حالة الرفع والجر المنقلبة .

والثاني : أنها في الأحوال الثلاثة [ المنقلبة ] [٦] .

والثالث : أنها البدلة في الأحوال الثلاثة من التنوين ؛ لأن ماقبلها مفتوح[٧] .

وحجة الذي قال بالانقلاب : أنها تكون قافية ، وأنها تمال . وأما حكمه في الوصل فإما / أن يوصل بساكن ، أو مُتحرك . فإن وصل بساكن حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، كقوله : عصا الأعرج . ٣٤/ب

وإن وصل بمتحرك ، فإما أن يكون المقصور بالألف واللام أو مجرداً عنهما ، إن كان فيه الألف واللام ثبتت الألف كقولك : هذه العصا جيدة . وإن كان مجرداً عنهما [ حذفت ] [٨] لأجل التنوين نحو قولك هذه عصاً جيدة .وحكمه إذا أضيف أنه بالألف على كل حال .

وأما المضاف إلى ياء المتكلم فيقدّر إعرابه . أما في حالتي الرفع والنصب ؛ فلأن ياء النفس تطلب الكسرة [٩] وهي تضادهما . وأما في حال الجر ، فلاستحالة اجتماع كسرتين .

وقول الشيخ : مطلقا : إشارة إلى خلاف فيه . وفيه بعد هذا القول ثلاثة أقوال [١٠] :

الأول : أنها مبنية ، لإضافتها إلى غير متمكن ، وهو ضعيف ، بدليل : (غلامك)،و(غلامنا).

---

(٤) ينظر في هذه الأقوال : الأصول لابن السراج ٢ / ٣٧٨ ، والتخمير ٤ / ٢٢٨ - ٢٣١ ، وابن يعيش ٩/٧٦، ٧٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٠٩ - ٣١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٢٩ .

(٦) ساقطة من الدرج في ( أ ) وأثبتها للسياق .

(٧) في ( أ ) : ( مفتوحاً ) بالنصب ولعله سهو من الناسخ .

(٨) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

(٩) في ( أ ) : ( بالكسرة ) بزيادة الباء ، ولعله سهو من الناسخ .

(١٠) ينظر في هذه المسألة : الجمل للجرجاني ٥٦ ، ٥٧ ، والمرتجل ١٠٧ ، وابن يعيش ٣ / ٣٢ - ٣٤ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٤٣١ ، وشرح الكافية له ٤٢ - ٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٩ فما بعدها ، وشرح الرضي ١ / ١٠٠ ، والوافية ١٩ ، ٢٠ ، والأزهار الصافية ١ / ٣٤ أ .

والثاني : أنها معربة لفظا في حال الجر حكـــاه ركــن الديـن وهـذا ضعيـف أيضـا ؛ لأنـه تحكم، إذ الحركة في الحالات على صورة واحدة ، فهي حركة بناء لأجل الياء .

والثـالث : قـول الخوازمـــي (١١) : إن إعــراب المضــاف إليــه - وهــو اليــاء - نُقِـل(١٢) إلى المضاف. وهذا ضعيف ؛ لأنه لم يعهد نقل إعراب اسم إلى اسم آخر .

وأما الضرب الثاني ، وهو المستثقل ، فهو باب المنقوص ، والكلام منه يقـع في موضعـين ، الأول : في حده وتسميته، ووجه امتناع الحركتين فيه. والثاني في حكمه في حالة الوصل والوقف.

أمـا الــموضع الأول ، وهو في حده ، فهو : كل اســم آخـره يـاء خفيفـة قبلهـا كسـرة . فقوله :آخره ياء : احتراز مما آخره حرف صحيح ، أو غير ياء كالألف والــواو . وقولـه : خفيفة : احتراز من(كرسي)و(ولي) . وقوله : قبلها كسرة : احتراز مـن (نحـي)و(ظبـي) ؛ فإنه ملحق بالصحيح .

وتسميته بالمنقوص ؛ لأنه ينقص ثلثي الإعراب .

وأما وجه إسقاط هاتين الحركتين ، فــلأن الرفـع مـن جنـس الـواو ، والـواو تبـاين اليـاء ؛ لاختلافهما في الطبع . وأما الكسر ، فإنه من جنس الياء ، واليــاء علـى اليـاء ثقيلـة ، فلـم يتعذر لإمكانه ، وقد جاء مسموعاً كقوله(١٣) :

١٥- قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بالدُّنيا ولَذّتِها مَوَالِيٌّ كَكِبَاشِ العُوسِ سُحَّاحِ

وقال الشاعر(١٤) :

---

(١١) قال الخوارزمي في التخمير ٢ / ٦٥ : " الاسم إذا إضيف إلى ياء المتكلم ، فحكمه الكسر ؛ لأنه لما لم يمكن إظهار الكسرة في المضاف إليه تحول إلى المضاف " .

(١٢) في ( أ ) : ( نقلت ) بدلاً من ( نقل ) والوجه ماأثبته .

(١٣) لم أقف على هذا القائل فيما بين يدي من مراجع .

١٥- البيت مـن البسـيط ، وهـو مـن شـواهد المفصـل ٤٥٦ ، والتخمـير ٤٢٢/٤ ، وابـن يعيـش ١٠٣/١٠ ، وضرائر الشعر لا بن عصفور ٢٢٤ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٢/٤ .

اللغة : العوس : موضع . سحاح : جمع ساح وهو السمين .

(١٤) لم أقف عليه فيما بين يدي مراجع .

١٦- مإنْ رَأَيتُ ولاأَرَى في مُدَّتِي كَجَوارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّحْراءِ

وقال(١٥) :

١٧- فيوم يجارين الهوى غير ماضي ويوم ترى فيهن غولاً تغول

وأما الموضع الثاني ، وهو في حكمه في الوصل والوقف(١٦) . فحكمه في الوقف ، إن كان فيه الألف واللام ، إثبات الياء في الأفصح ، وغير الأفصح حذفها. وإن كان مجرداً عنهما ، فالحذف الأفصح(١٧)، وعكسه قليل ، قال ا لله تعالى (١٨) : " فَاقْضِ مَاأَنْتَ قَاضٍ"، وقال تعالى (١٩) : " وَمَاعِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ". فعلة الحذف : ملاقاة التنوين، وعلة الإثبات : أن التنوين في الوقف زائل .

وأما حالة النصب في المعرفة ، فتبقى ساكنة فلا يجوز الحذف .

وأما حالة النصب في النكرة فيبدل من التنوين ألفاً ، والياء مفتوحة .

وأما حكمه في الوصل ، فوصله إما بمتحرك أو بساكن ، فإن وصل بساكن حذفت الياء مطلقا كقولك(٢٠) :قاضي المدينة ، والقاضي العادل . وإن وصل بمتحرك فإن كان فيه ألف

---

١٦- البيت من الكامل ، وهو من شواهد أمالي الزجاجي ٨٣ ، والمسائل العسكرية ٢٦١ ، والمفصل ٤٥٧ ، والتخمير ٤ / ٤٢٤ ، وشرح ابن يعيش ١٠ / ١٠١ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٥٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٤٤ ، وشرح جمل الزجاجي له ٢ / ٥٦٥ .

(١٥) هو جرير بن عطية والبيت في ديوانه ١ / ١٤٠ ، ورواية الديوان : ( غير ماصبا ) ، ولاشاهد فيه على هذه الرواية .

١٧- البيت من الطويل ، وهومن شواهد الكتاب ٣ / ٣١٤ ، والمقتضب ١ / ١٤٤ ، والأصول لابن السراج ٣ / ٣٤٣ ، وكتاب الشعر لأبي علي ٢٠٦ ، والمسائل العسكرية ٢٦١ ، والخصائص ٣ / ١٥٩ ، ومايحتمل الشعر من الضرورة للقزاز ٦٦ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠١ واللسان (غول ) .

(١٦) ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٤ / ١٨٣ ، والأصول لابن السراج ٢ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، والإيضاح للفارسي ٦٣ ، ٦٤ ، والمفصل ٤٠٥ ، والتخمير ٤ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، وشرح ابن يعيش ٩ / ٧٥ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٣١ ، ٤٣٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، والهمع ٦ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(١٧) في ( أ ) : ( لايصح ) بدلاً من ( الأفصح ) ولعله وهم من الناسخ .

(١٨) من الآية ٧٢ / طه .

(١٩) من الآية ٩٦ / النحل .

(٢٠) في ( أ ) : ( كقولك مطلقا ) بدلاً من : ( مطلقا كقولك ) بالقلب في العبارة ، ولعله وهم من الناسخ .

ولام ثبتت نحو : هذا القاضي جيد[٢١] / . وإن كان مجرداً عنهما حذفت لأجل التنوين . ٣٥/أ

وأما حالة النصب فتثبت متحركة ، وقد اختلف بتنوينه[٢٢] ، فمنهم من جعله تنوين الصرف ، ومنهم من جعله تنوين العوض ؛ لأن أصله : هذا قاضي بالضم والتنوين،فحذفت الضمة استثقالاً ، تبعها التنوين ، ثم عوضت عن الإعلال هذا التنوين وحذفت لالتقاء الساكنين والأول أظهر .

وأما حكمه في الإضافة ، فإنك تسكن الياء في حالتي الرفع والجر ، وتفتحها في النصب ، فتقول : هذا قاضيك ، ومررت بقاضيك ، ورأيت قاضيك .

وأما المقدر بالحرف[٢٣] ، فنحو : (مسلمي) ، في الرفع خاصة ؛ لأن أصله : (مسلموني) ، حذفت النون للإضافة ، ثم اجتمع الواو والياء وقد سبق الأول منهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء ، فهو مقدر كما ترى بخلاف حالتي الجر والنصب ، فإنها لفظية ، ولم يحدث [٢٤] فيها إلا الإدغام ، والإدغام لايغير اللفظ إلا بالتشديد فقط .

قال : واللفظي ماعداه ، لأنه إذا حصر الأقل فما عداه بخلافه ، وهو الأكثر .

---

(٢١) في ( أ ) : ( جيداً ) والأوجه ماأثبته .

(٢٢) ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٢ / ٥٦ ، والمقتضب ١ / ١٤٣ ، وماينصرف ومالاينصرف ١١٢ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٤١ ، والأزهار الصافية ١ / ٣٥ أ .

(٢٣) ينظر في ذلك:شرح الكافية لابن الحاجب ٤٥ ، وشرح الرضي ١ / ٩٩ ، والأزهار الصافية ١ / ١٥ ب .

(٢٤) في (أ) ، لم يحذف بدلاً من لم يحدث والوجه ما أثبته .

# الممنوع من الصرف

قوله : غير المنصرف : مااجتمع فيه علتان . . . إلى آخر ماذكره ، والكلام منه يقع في خمسة مواضع ، الأول : في حده واشتقاقه . والثاني : في حصر علله ، وبيان فرعيتها . والثالث : في حكمه في الإعراب . والرابع : في الكلام على كل واحدة من هذه العلل . والخامس : في أحكامه .

أما الموضع الأول ، وهو في حقيقته[1] ، فهو ماذكره الشيخ ، وإنما لم يذكر الاسم المعرب ؛ لأنه متكلم عليه . وقال بعضهم : هو الاسم المعرب الحاصل فيه من العلل مايجعله كالفعل في الفرعية والثقل وأما اشتقاقه[2] ، فقيل إنه مشتق من صريف الناب[3] إذا صوت ، قال الشاعر[4] :

١٨ - مَقْذُوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحضِ بَازِلُها ... لَهُ صَرِيفٌ صَرِيف القَعْوِ بالمَسَدِ

وقيل : من التَّصَرُّف ، وهو التقلّب . وقيل : من الذَّهَاب ، فلما لم يذهب إلى جميع الحركات ثبت . وقيل : من الصَّرْف وهو الفضل ، قال الشاعر[5] :

---

(١) عبر عن حده بحقيقته .

(٢) ينظر في ذلك : مقاييس اللغة ٣ / ٣٤٢ - ٣٤٤ ، والصحاح ( صرف ) ، واللسان ( صرف ) ، وحاشية الصبان ٣ / ٢٢٨ .

(٣) الناب : الناقة المسنة .

(٤) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه ١٠ .

١٨- البيت من البسيط ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣٥٥ ، والكامل للمبرد ٣ / ١١٩ ، ومجالس ثعلب ١ / ٢٦٥ ، والجمهرة لابن دريد ١ / ٥٧٨ ، ٢ / ٧٤١ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٥١٠ .

اللغة / مقذوفة : مرمية . دخيس النحض : لحم باطن الكف . البازل : البعير الفتي . صريف القعو : صوت البكرة أو الخشبة المستديرة . المسد : الحبل .

(٥) هو أبو الطيب المتنبي ، والبيت في ديوانه ٣ / ٣٣ .

١٩ – فَمَا الفضَّةُ البَيضَاءُ والتِّبْرُ واحِدٌ نَفُوعَانِ للمُكْدِي وبَيْنهُما صَرْفُ

وقيل : من الصرف ، وهو الخالص ، لما كان المنصرف(٦) خالصا من شبه الفعل ، بخلاف غير المنصرف .

وأما الموضع الثاني ، وهو في حصر علله ، وبيان فرعيتها .

أما حصرها ، فقد حصرها الشيخ في مقدمته ، وهي أخبار متعددة لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هي .

وإنما قدر ذلك ؛ لأنه لايصح الابتداء بالنكرة .

قوله : والنون زائدة : سمع في زائدة الرفع والنصب . فالرفع على أنه خبر لمبتدأ ، وفيه ضعف من جهة المعنى ؛ لأنه لم يقصد الإخبار بأن النون زائدة . [ وفيه ] (٧) قوة من جهة اللفظ . وقيل إنه صفة ، وهو ضعيف من جهة اللفظ ، وهو أنه وصف المعرفة بالنكرة ، اللهم إلا أن يقدر أن التعريف زائد في حكم الزائل(٨) .

والنصب على أنه حال ، والعامل فيه مقدر ، تقديره : يمنع أو يكف(٩) .

وأما بيان فرعيتها ، فالعدل فرع على المعدول ، والوصف فرع على الموصوف ، والتأنيث فرع على التذكير ؛ لأن الأصل : شئ ، وهو مذكر ، والمعرفة فرع على النكرة للعلة المذكورة في التأنيث ، والعجمة فرع على العربية ؛ لأن الأصل في لغة كل قوم أن يتكلموا بلغتهم ، فإن تكلموا بغيرها كانت / فرعاً ، والجمع فرع على المفرد ؛ لأن المفرد سابق، والتركيب فرع على ماركب عليه ، والنون الزائدة فرع على المزيد عليه ، ووزن ٣٥/ب

---

١٩ – البيت من الطويل .

(٦) في ( أ ) : ( للمنصرف ) والوجه ماأثبته .

(٧) سقطت من الدرج وأثبتها للسياق .

(٨) ينظر : الوافية لركن الدين ٢٢ .

(٩) ينظر: شرح الرضي ١ / ١٠٥ ، والأزهار الصافية ١ / ٣٧ أ .

الفعل فرع على وزن الاسم ؛ لأن أصل الأسماء أن توزن بأوزانها ، فإن وزنت بوزن الفعل كان فرعا .

قوله : تقريب ، يحتمل ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون تقريب بمعنى تسهيل ؛ لأن النظم أسهل من النثر .

الثاني : أن يكون تقريب بمعنى مجمل و لم يفصل بعد(١٠) ، وهو الذي أورده الإمام عماد الدين يحيى بن حمزة(١١) .

الثالث : أن يكون تقريب يشير به إلى كلام بعضهم ؛ فإن منهم من جعل العلل إحدى عشرة(١٢) ، وزاد الألف المشبهة لألف التأنيث ، كـ(أرطى)و(علقى) ، وزاد (أحمر ) إذا سمي به ونكر على كلام سيبويه ؛ لأنه يمنعه من الصرف(١٣) .

ومنهم من جعلها ثلاثة عشر(١٤) ، وزاد [ . . . ] (١٥) الجمع ولزوم التأنيث . وكلها مندرجة تحت ماذكر الشيخ .

وذكر صاحب "التخمير" أنها على الحكاية والتركيب(١٦) . والحكاية كنى بها [ عن ] (١٧) الصفة في (أفْعَلَ ) ، والعلمية في وزن الفعل .

والتركيب كنى به عن سبعة من تسعة أنواع ، الأول تركيب المزج ، والثاني تركيب التأنيث ، والثالث تركيب الجمع ،

---

(١٠) في ( أ ) : ( ولم بعد يفصل ) بدلاً من : ( ولم يفصل بعد ) .

(١١) الأزهار الصافية ١ / ٣٧ أ ، وقد أورد يحيى بن حمزة الاحتمالات الثلاثة التي ذكرها الشارح ، في حين أن الشارح لم يخصه إلا بالثاني فقط .

(١٢) ينظر : المحصل للأندلسي ١ / ١٤٠ أ ، والوافية ٢٢ ، والأزهار الصافية ١ / ٣٦ ب .

(١٣) الكتاب ٣ / ١٩٨ .

(١٤) ينظر : المحصل للأندلسي ١ / ١٤٠ أ .

(١٥) كلمة غير مقروءة .

(١٦) قال الخوارزمي في التخمير ١ / ٢٠٩ : " ومدار الأمر في باب مالاينصرف على حرفين ، على الحكاية، وعلى التركيب " .

(١٧) ساقطة من الدرج في ( أ ) وأثبتها للسياق .

والرابع تركيب العجمة ، والخامس تركيب العدل ، والسادس تركيب الزيادة ، والسابع تركيب التكرير .

وقد[١٨] حصرت العلل في أبيات أخر نحو [١٩] :

اجمَعْ وزنْ عَادِلاً رَكِّبْ بِمَعْرِفَةٍ ... أنِّثْ وَزِدْ عُجْمَةً فالوَصْفُ قَدْ كَمُلا

وقال آخر[٢٠] :

مَوانِعُ صَرْفِ الإسْمِ تِسْعٌ فَهَاكَها ... مُهَذَّبَةً إنْ كُنْتَ لِلعِلْمِ تَحْرِصُ

فَعَدْلٌ وتَعْرِيفٌ وَوَصْفٌ وَعُجْمَةٌ ... وَجَمْعٌ وتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ مُخَصِّصُ

وَمَازِيدَ في عِمْرانَ مِنْ بَعْدِ رَائِهِ ... وَتَاسِعُها التَّرْكِيبُ نظم يرقص

وحصرها ابن السراج[٢١] في بيتين وهما :

يكف الصرف . . . . . [٢٢] .

قوله عمر . . . إلى آخره ، تبيين للعلل المذكورة ، لكنه كرر التأنيث ليبين اللفظي والمعنوي . وتفصيلها ظاهر لايحتاج إلى تبيين .

وأما الموضع الثالث ، وهو في حكمه في الإعراب ، فأحكامه ثلاثة:

الأول : أنه لايدخله كسر ولاتنوين ؛ وإنما امتنع ذلك لشبه الفعل ، لما حصل فيه من العلل التي هي فرع على غيرها ، فصار مشبها للفعل الذي هو فرع على الاسم من وجهين ، أحدهما : أنه لايستقل بنفسه كلاما ، فلا يفيد قولنا : قام [ قام ] [٢٣] بخلاف الاسم مثل قولنا : زيد قائم .

---

(١٨) في ( أ ) : وقيل بدلاً من ( وقد ) ومأأثبته من ( ب ) .

(١٩) لم أقف على صاحب هذا النظم . ونسبه السيوطي في الأشباه والنظائر ( ٣ / ٦١ ) إلى بعضهم .

(٢٠) لمأقف على صاحب هذا النظم .

(٢١) هو محمد بن السري البغدادي ، أبو بكر بن السراج ، صحب المبرد وأخذ عنه العلم ، وأخذ عن الزجاجي ، والسيرافي ، والفارسي والرماني ، ومن مصنفاته : الأصول الكبير ، والموجز ، وشرح كتاب سيبويه ، والاشتقاق ، توفي سنة ٣١٦ هـ .

ينظر : الفهرست لابن النديم ٩٢ ، وإنباه الرواة ٣ / ٤٥ ، ووفيات الأعيان ٤ / ٣٣٩ ، وبغية الوعاة ١ / ١٠٩ .

(٢٢) ليس هناك بقية البيتين ، هذا ولم أعثر على أبيات لابن السراج في هذا الشأن فيما وقفت عليه من مصادر ترجمته .

(٢٣) ساقطة من ( أ ) وأثبتها للسياق .

وقيل في العلة : إن مرتبة الاسم أولى ، والفعل ثانية ، والحرف ثالثة ، فإذا طرأ على الاسم علة تهيأ للانتقال عن مرتبته ، لكن قوته غلبت علة واحدة فلم ينتقل ، فإذا دخلته علتان ألحق بالمرتبة الثانية ، وهي الفعل ، فدخله ما يدخل الفعل ، وهو الرفع والنصب ، وامتنع منه ما يمتنع من الفعل ، وهو الجر والتنوين ، فكانا أحق بالزوال ، لاختصاص الاسم بهما.

الثاني : أنه يجوز صرفه للضرورة والتناسب ؛ لأنه رد فرع إلى أصل ، فالضرورة كقول الشاعر(٢٤) :

٢٠ – أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمانٍ لنا إنّ ذِكْرَهُ هُو المِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

وقول الآخر(٢٥) أيضاً :

٢١ – ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل

إلى غير ذلك ، وشواهده كثيرة .

وأما التناسب ، وهو التماثل ، فمثل قوله تعالى(٢٦) : "سلاسلا / وأغلالا" ؛ لأن ٣٦/أ
السلاسل غير منصرفة ، والأغلال منصرفة ، فماثلت بينهما في الصرف . وكذلك

---

(٢٤) لم أقف على هذا الشاعر فيما بين يدي من مراجع .

٢٠ – البيت من الطويل ، وهو من شواهد الوافية لركن الدين ٢٤ ، ومبسوط الأحكام للتبريزي ١ / ١٢٤، والأزهار الصافية ١ / ٣٨ أ ، والفوائد الضيائية للجامي ١ / ٢١٢ ، وشرح الكافية لعصام الدين ١ / ١٣٣ .

اللغة : نعمان : واد قرب مكة .

والشاهد فيه حيث صرف (نعمان) ضرورة للوزن .

(٢٥) هو أبو كبير الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٠٧٢ .

٢١ – البيت من الكامل ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٠٩ ، والكامل للمبرد ١ / ١٣٥ ، ورصف المباني ٤١٩ ، والإنصاف ٢ / ٤٨٩ ، مغني اللبيب ٢ / ٦٨٦ ، وابن يعيش ٦ / ١٩٢ ، واللسان (هبل) ، والعيني ٣ / ٣٥٨ ، والخزانة ٨ / ١٩٨ .

اللغة / حبك النطاق : طرائق الإزار . مهبل : كثير اللحم .

والشاهد فيه حيث صرف (عواقد) ضرورة شعرية .

(٢٦) من الآية ٤ / الإنسان .

قــوله تعـالى(٢٧) :" قَوَارِيـراً قَوَرِيـراً " علـى إحـدى (٢٨) القراءتـين(٢٩) ، فقواريــراً الأول ، للتناسب ، للفواصل ، لما كان فواصل السورة بالألف ناسبت بينهما في الحكم .

وقـال الزمخشـري (٣٠) : إنمـا جـاء ذلـك قياسـا علـى القـوافي . ومنهـم مـن قـال : إنــه رد إلى الأصل(٣١) ، وضعفه ابن الحاجب(٣٢) ؛ لأنه يلزم في غير الضرورة . الثـالث : أنـه لايجـوز منـع صرف المنصرف لعلة واحدة خلافا لأهل الكوفة(٣٣) ، فإنهم يجيزونه ، ويحتجون بقول الشاعر(٣٤):

٢٢ - وممن ولدوا عامـــــــــــر ذو الطول وذو العرض

قول العباس بن مرداس(٣٥) :

---

(٢٧) من الآية ١٥ ، ١٦ / الإنسان .

(٢٨) في ( أ ) : ( أحد ) بدلاً من ( إحدى ) والوجه ماأثبته .

(٢٩) قراءة نافع والكسائي وأبي بكر : ( قواريراً قواريراً ) بالتنوين فيهما ، وقرأ ابن كثير بالتنوين في الأول وبدونه في الثاني ، وقرأ الباقون بغير التنوين فيهما .

ينظر : السبعة لابن مجاهد ٦٦٣ ، والمبسوط لابن مهران ٣٨٩ ، وكتاب التبصرة لمكي بن أبي طالب ٧١٦ ، والتيسير للداني ٢١٧ ، والإقناع لابن الباذش ٢ / ٨٠٠ .

(٣٠) قال الزمخشري في الكشاف ٤ / ١٩٥ : " . . . وقرىء سلاسل ، غير منون ، وفيه وجهان ، أحدهما : أن تكون هذه النون بدلاً من حرف الإطلاق ، ويجري الوصل مجرى الوقف . والثاني : أن يكون صاحب القراءة ممن ضري برواية الشعر ، ومرن لسانه على صرف مالاينصرف " .

(٣١) ينظر شرح ابن الحاجب على كافيته ٥٠ ، وشرح الرضي ١ / ١٠٦ .

(٣٢) شرح الكافية ٥٠ .

(٣٣) ينظر مذهب الكوفيين والخلاف في هذه المسألة في : الأصول لابن السراج ٣ / ٤٣٩ ، ومايحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ٤٦ فما بعدها ، ومايجوز للشاعر من الضرورة للقزاز ٨٤ ، ٨٥ ، والإنصاف لابن الأنباري (مسألة ٧٠ ) ٢ / ٤٩٣ فما بعدها ، والتخمير ١ / ٢٢٢ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٦٨ ، ٦٩ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٣٤) هو ذو الإصبع العدواني ، والبيت في ديوانه ٤٨ .

٢٢- البيت من الهزج، وهـو مـن شـواهـد الأصـول ٣ / ٤٣٨ ، والمسائل البغداديات ٤٥٠ ، والإنصـاف ٢/ ٥٠١ ، وشرح ابن يعيـش ١ / ٦٨ ، وضرائـر الشعر لابـن عصـــفور ١٠٢ ، واللسـان ( عمـر ) ، وتوضيـح المقاصد للمرادي ٤ / ٣٦٤ .

(٣٥) هو الصحابي الجليل : العباس بن مرداس بن أبي عـــامر السـلمي ، أبـو الهيثـم ، شـاعر فـارس ، مـن سـادات قومه، أدرك الجاهلية والإسلام ، وتوفي في خلافة عمر رضي الله عنه نحو سنة ٦٣٩ هـ .

ينظر : الشعر والشعراء ١ / ٣٠٠ ، والإصابة ٣ / ٦٣٣ ، والخزانة ١/ ١٥٢ والبيت في ديوان ٨٤ .

٢٣ - وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

فمنع ( مرداس ) الصرف ، وقد رد ذلك لشذوذه ، ولأن الرواية الصحيحة : (شيخي).

قوله : ومايقوم مقامهما ، أي : مقام العلتين .

الجمع وألفا التأنيث : يعني بالجمع : صيغة منتهى الجموع تحقيقاً أو تقديراً ، فالأول كـ(أكَالِب)و(أناعيم) . والثاني كـ(مَسَاجِدَ) ؛ لأنه لما لم يكن جمعه على غير هذا الجمع نزل كأنه قد جمع جمعين ، تحقيقا أو تقديراً كما تقدم مثاله .

وأما ألفا التأنيث ، فكـ(حمراءَ)و(حُبْلى) ؛ لأن العلة فيهما قامت مقام علتين ، للزومها ألف التأنيث في التصغير والتكسير .

---

٢٣ - البيت من المتقارب ، وهو من شواهد الأصول ٣ / ٤٣٧ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٦ ، والإنصاف ٢ / ٤٩٩ ، وأمالي السهيلي ٢٧ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٦٨ ، واللسان ( ردس ) ، وشواهد العيني ٤ / ٣٦٥ ، والخزانة ١ / ١٤٧ .

# العدل

وأما الموضع الرابع ، وهو في الكلام على كل واحدة من علله ، فبدأ الشيخ بالعدل .

قوله : والعدل : خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقاً أو تقديراً كـ(ثُلاثَ)و(مَثْلَثَ)،و(أُخَر)،و(جُمَعَ) . وتقديراً كـ(عُمَرَ)،و(قَطَام) في تميم . والكلام من هذه العلة يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حقيقة العدل ، ووجه نقله ، وفائدته .

والثاني : في قمسته . والثالث : في الكلام على كل قسم من قسميه .

أما الموضع الأول ، وهو في حقيقته : فقال الشيخ : خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقا أو تقديراً . قوله : خروجه عن صيغته الأصلية ؛لأ نك إذا قلت : جاءني القوم ثلاث ، فقد خرج عن الصيغة الأصلية ، وهي ثلاثة ؛ لأنها هي الأصل ، والعدل عارض ، وكذلك سائرها .

وقوله : تحقيقا أو تقديراً : يشير إلى قسمته . وقال الإمام يحيى بن حمزة[٣٦] : هو " أن يلفظ بصيغة على جهة الإرادة لصيغة [ أخرى ] [٣٧] مشاكلة لها في الحروف الأصلية لغرض من الأغراض " .

وأما فائدته ، فالاختصار والتأكيد ؛ لأنك إذا قلت : ثلاث ، أغناك عن تكرير ثلاثة ثلاثة، فأفاد الاختصار والتأكيد .

وأما وجه نقله ؛ فلأنه نقل من الشائع الكثير إلى النادر القليل .

وأما الموضع الثاني ، وهو في قسمته ، فهو ينقسم إلى قسمين : حقيقي وتقديري .

فالحقيقي : عدل في الصفات ، وعدل في الأعداد ، وعدل في التواكيد .

والتقديري : (فُعَل) و(فَعَال) .

وأما الموضع الثالث ، وهو في الكلام على كل واحد من هذه الأقسام .

---

(٣٦) الأزهار الصافية ١ / ٣٩ ب .

(٣٧) الأزهار الصافية .

فأما العدل في الأعداد [٣٨] فهو عدل محقق ، والمراد بالعدل الحقيقي : إذا نظر إلى الاسم المعدول وجد قياس غير منصرف يدل على أن أصله شيء آخر .

وتحقيق العدل في الأعداء : أن الغرض بقولك : ثلاث ورباع تقسيم العدد على هذه الصفة ، وقياسه : / ثلاثة [ ثلاثة ] [٣٩] أو أربعة ، لكن عدلوا إلى هذه الصفة لما قدمنا ٣٦/ب من الاختصار والتأكيد ، فقالوا : (أحاد)،و(ومثنى)،و(ثلاث)،و(رباع) . وإن شئت قلت : (وحدان)،و(ثنيان)،و(ثلثان)،و(ربعان) . وهل يتجاوز في العدل في الأعداد إلى الأعشار أو يقتصر على السماع ، وهو إلى (رباع) ، لقوله تعالى [٤٠] : " فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلث وربع"، فالصحيح بقاؤه على السماع لكونه وارداً [٤١]على خلاف القياس.

وأجاز الزجاج[٤٢] والفراء[٤٣] التجاوز فيه إلى (عشار) ويحتجون بقول الشاعر[٤٤] :

٢٤ – فلم يستريثوك حتى رميـ ت فوق الرجال خصالا عشارا

---

(٣٨) في (أ) : الافعال بدلاً من الاعداد .

(٣٩) سقطت من الدرج واثبتها للسياق .

(٤٠) من الآية ٣ / النساء .

(٤١) في (أ) لكون وارد والوجه ما أثبته .

(٤٢) ماينصرف ومالاينصرف ٤٤ .

(٤٣) هو يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي ، أبو زكريا الفراء ، علم الكوفيين بعد الكسائي ، وكان فقيها أخباريا متكلما على مذهب المعتزلة ، ومن مصنفاته : معاني القرآن ، والحدود في النحو ، وكتاب النوادر ، والمقصور والممدود ، وغير ذلك ، توفي سنة ٢٠٧ هـ .

ينظر : طبقات النحويين للزبيدي ١٣١ ، ونزهة الألباء ٨١ ، وإنباه الرواة ٤ / ٧ ، ووفيات الأعيان ٦ / ١٧٦ .

هذا ولم أجد من خص الفراء بهذا الرأي دون سائر الكوفيين ، ومن وافقهم من البصريين

وينظر في هذه المسألة : المقتضب ٣ / ٣٨٠ ، والخصائص ٣ / ١٨١ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٢ / ٥٦٠ ، وابن يعيش ١ / ٦٢ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٣٣ ، وشرح الكافية له ٥٤ ، ٥٥ ، وشرح الرضي ١ / ١١٤ ، ١١٥ ، والمساعد لابن عقيل ٣ / ٣٤ .

(٤٤) هو الكميت بن زيد الأسدي ، والبيت في ديوانه ١٩١/١ .

٢٤– البيت من المتقارب ، وهو من شواهد الخصائص ٣ / ١٨١ ، والمخصص لابن سيده ١٧ / ١٢٥ ، والاقتضاب ٤٦٧ ، واللسان ( عشر ) والخزانة ١ / ١٧٠ .

اللغة / يستريثوك : يجدونك رائثاً ، أي : بطيئاً . رميت : زدت .

والعلة في منع صرفه : العدل والصفة على الصحيح(٤٥) .

وقيل : إنه عدل عدلين ، من جهة اللفظ والمعنى(٤٦) ، وهو قول الزمخشري(٤٧) ، وحاصل كلامه : أن العلة فيه تقوم مقام علتين ؛ لأنه يقول : إن كلام من قال إن [ العلة ] (٤٨) العدل والصفة منتقض ؛ لأن الأعداد أسماء غير صفات . ولنا أن نقول : إن العدد في العدل لم يوضع في الأصل إلا صفة ، و لم تستعمل هذه الأعداد إلا نكرات ؛ لأنه لافائدة في تعريفها ، إما على جهة الإخبار كقولك : القوم ثنىً وثلاث ، وإما أحوالاً ،كالآية(٤٩)، وإما صفات كقوله تعالى(٥٠) : " أولى أجنحة مثنى ... الآية " .

وأما العدل في الصفات فنحو (أخر) في قوله تعالى(٥١) : " من أيام أخر" ، وهو عدل محقق؛ لأن (أخر)جمع لـ(أخرى)،و(أخرى) تأنيث (آخر)،و(آخر) من باب أفعل التفضيل، وقياس أفعل التفضيل ألا يخرج استعماله عن اللام أو الإضافة أو من . فلما ورد هذا بخلاف ذاك ، علم أنه معدول عنه .

---

(٤٥) هذا رأي الخليل وسيبويه كما في الكتاب ٣ / ٢٢٥ .

وينظر الأصول ٢ / ٨٨ ، وشرح الرضي ١ / ١١٥ ، والأزهار الصافية ١ /٣٩ ، وارتشاف الضرب ١ / ٤٢٧.

(٤٦) هذا رأي ابن السراج كما في الأصول ٢ / ٨٨ ، و نسب إليه في المقتصد للجرجاني ٢ / ١٠١٠ ، وشرح الرضي ١ / ١١٥ .

(٤٧) لم أجد هذا الرأي للزمخشري في كتبه ، ولاوقفت على من نسب ذلك إليه . والذي نص عليه الزمخشري هو أن فيها عدلين كلاهما من حيث اللفظ : عدل عن صيغها وعدل عن تكرارها . ينظر الكشاف ١ / ٤٩٦ .

هذا وقد تعقبه أبو حيان في البحر المحيط ٣/ ٤٩٠ بقوله : " ولاأعلم أحداً ذهب إلى ذلك " .

وأما الرضي فقد ذكر الرأي الذي ذهب إليه الزمخشري و لم ينسبه إلى أحد .

ينظر شرح الرضي ١ / ١١٥ .

(٤٨) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها للسياق .

(٤٩) يعني الآية ٣ من النساء السابقة .

(٥٠) من الآية ١ / فاطر.

(٥١) من الآية ١٨٤ / البقرة .

وقد أطبق النحاة على أن عدله من الألف اللام ، وأورد الفارسي[٥٢] على ذلك سؤالا ، وهو أن ( أخر ) نكرة؛ لأنه قد وصف به النكرة في قوله[٥٣] : "فعدة من أيام أخر " ، وهو معدول عن المعرفة ، فيقصد به قصدها على كلامهم .

والجواب عن ذلك من وجهين ، أحدهما[٥٤] : أنا قصدنا قصد النكرة ، وإن كان ما ذكره من ( سحر ) و ( أمس ) معرفة لما قصدوا قصد المعرفة بالألف واللام ، ولذلك بني . و(سحر ) قصد به العلمية ، وكلاهما[٥٥] ممتنع في ( أخر ) ؛ لأنه لكونه معدولا عن معرفة لما قصد قصد المعرفة بالألف اللام ، ولا يصح في ( أخر ) الألف[٥٦] واللام ، لبطلان تقدير التعريف ، ولاعلما لكونه صفة .

الثاني : أنا نجعله معدولا عن ( من ) فيزول اعتراضه من أصله .

---

(٥٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو علي الفارسي من أعلام العربية المبرزين في وقته ، لازمه ابن جني فاستفاد به علما جما ، ومن مصنفاته : الحجة في القراءات ، والإيضاح العضدي ، والتعليقة على كتاب سيبويه ، وكتب المسائل وغير ذلك ، توفي سنة ٣٧٧ هـ .

ينظر : نزهة الألباء ٣١٠ ، وإنباه الرواة ١ / ٧٣٢ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٨٠ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٩٦ .

أما اعتراض الفارسي فقد ذكره كثير من النحاة وأجابوا عنه ، فقد ذكره ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ١٣٤ ، وفي شرحه على كافيته ٥٧ ، وذكره الأندلسي في المحصل ١ / ١٥٩ ، والرضي ١ / ١١٧ ، والتبريزي في مبسوط الأحكام ١ / ١٤٢ ، والعلوي في الأزهار الصافية ١ / ٣٩ هذا ولم أقف على هذا الاعتراض فيما وقفت عليه من كتب أبي على .

(٥٣) من الآية ١٨٤ / البقرة .

(٥٤) في هذا الجواب غموض ، ربما تكون عباراته داخلها بعض التحريف أحالها إلى هذا الإبهام ، ولعل الشارح نقل هذا الوجه من الأزهار الصافية ليحيى بن حمزة إذ يقول : " ... أما ثانيا ، فهب أننا سلمنا أنه معدول عما فيه اللام ، لكن لايلزم أن يكون معرفة ؛ لأن المعدول عن المعرفة إنما يلزم كونه معرفة بقصد إرادة التعريف فيه ، إما بإرادة اللام كما في أمس ولهذا بني لتضمنه لها ، وإما بقصد العلمية كما في سحر ولهذا أعرب ومنع الصرف ، وإذا كان الأمر كما بيناه فلا يصح في أخر أن يكون متضمنا لمعنى اللام ، لكونه معربا ، ولابمعنى العلمية ، لكونه صفة، والصفة تضاد العلمية ، فثبت بما ذكرناه كونه معدولاً عن اللام ، ولايلزم تعريفه لبطلان قصدها " . الأزهار الصافية ١ / ٤٠ ب .

(٥٥) في ( أ ) : ( وكلامهما ) ولعله وهم من الناسخ .

(٥٦) في ( أ ) : ( ألف ) بدون تعريف والأوجه ماأثبته .

أما العدل في التواكيد فهو عدل محقق أيضا ، و إنما كان حقيقيا لأن ؛ ( جمعاء )تأنيث (أجمع) ، وقياس ( أجمع ) أن يجمع على ( جمع ) ، ساكن الحشو ، كـ(حمراء ) و (حمر)،وهذا منتقض ؛ لأنه لايكون إلا في الصفات[٥٧] . وهذا هو كلام الأخفش[٥٨] .

وذكر أبو علي الفارسي[٥٩] أنه معدول عن ( فعالى ) ، وكلامه ضعيف ؛ لأنه لايكون هذا الجمع إلا في الاسم الذي لامذكر له . وذكر ابن مالك[٦٠] أنه يكون معدولا عن (جمعاوات) ؛ لأن مذكرها يجمع بالواو ، فيجب أن يجمع المؤنث بالألف والتاء فيتفق الجمعان ويتطابقان في السلامة، فكلامه حسن جيد .

وأما التقديري ، ومعنى كونه تقديرا أنه إذا نظر[٦١] إليه لم يوجد له أصل يدل على أنه معدول عنه ، لكنه ورد في ألسنة العرب غير مصروف .

أما منع صرفه / لعلة واحدة وهذا هدم[٦٢] لقاعدة النحاة[٦٣] . ٣٧/أ

والمقدر نوعان : ( فعل ) ، و ( فعال ) . فالأول يأتى على ثمانية أنواع ، فأربعة منصرفة، وأربعة غير منصرفة ، فالأربعة الأول : اسم جنس كـ( صرد ) , ( نغر ) اسم طائرين ، وصفة كـ(حطم ) ، قال الشاعر[٦٤] :

---

(٥٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٦١ ، والأزهار الصافية ١ / ٤٠ .

(٥٨) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٧٥ ، والأزهار الصافية ١ / ٤٠ .

ونسب هذا المذهب إلى المازني في أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٤٩ ، ونسب إلى الأكثرين في شرح الرضي ١/ ١١٩.

(٥٩) لم أجد رأي الفارسي هذا فيما بين يدي من كتبه ، وذكر د . جمال مخيمر في تحقيقه لشرح ابن الحاجب على كافيته ( ٦١ حاشية (٣) ) أن رأي الفارسي هذا موجود في الإغفال ٢ / ٦١٢ (رسالة في جامعة عين شمس). وينظر : المقرب لابن عصفور ١ / ٢٤١ ، وشرح الرضي ١ / ١١٩ ، والأزهار الصافية ١ / ٤١ .

(٦٠) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٧٥ .

(٦١) في ( أ ) : ( أنظر ) بزيادة ألف ولعله سهو من الناسخ .

(٦٢) كلمة ( هدم ) أثبتها من ( ب )وموضعها في ( أ ) كلمة غير مقروءة .

(٦٣) ينظر: شرح الرضي ١ / ١١٤ ، والوافية لركن الدين ٢٦ ، والأزهار الصافية ١ / ٤١ أ .

(٦٤) هو الحطم القيسي كما في الكتاب ٣ / ٢٢٣ ، وفرحة الأديب ١٤٤ ، وهو الحطم أو أبو زغبة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ / ٢٨٦ ، واللسان ( حطم ) ، وهو جابر بن حني التغلبي في أسماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابي ١٥٢ .

٢٥ - قد لفها الليل بسواق حطم

ليس براعي إبل ولا غنم

ومصدر كـ( هدى ) و ( بقى ) ، وجمع كـ( غرف ) و ( ظلم ) .

وأما الأربعة الأخر ، فالأول منها : ( أخر ) وشبهه ، والثاني ( جمع ) ، وقد تقدم الكلام عليهما ، والثالث : ( عمر ) عن ( عامر ) ، و( قثم ) عن ( قاثم ) ، والذي حملهم على التقدير ما قدمنا ذكره ، ألا ترى أن ( أدد ) على وزن ( فعل ) ، لما ورد منصرفا[٦٥] لم يحتج فيه إلى تكلف . الرابع : ( لكع ) إذا سمى به ، وعدل به عن المنادى ، فإنه يمتنع ؛ لأنه تصير فيه علتان ، أحدهما العلمية ، والأخرى العدل .

النوع الثاني من المقدر : ما كان على وزن( فعال) ، وهو يأتي على ثمانية أضرب ، اسم جنس كـ(جناح ) وشبهه ، ومصدر كـ(ذهاب ) وشبهه ، واسم جمع كـ(سحاب)، [ وصفة كـ(جواد ) وشبهه ] [٦٦] . والأربعة الأخر ثلاثة متفق على بنائها، وهي[٦٧] اسم فعل كـ(نزال ) , ( تراك) ، ومصدر كـ(فجار ) ، وصفه كـ(فساق). فـ(نزال )مبني لتضمنه الفعل ، ولوقوعه أيضا موقعه . و( فجار ) و ( فساق ) مبنيان لموافقتهما له من جهة العدل[٦٨] .

---

٢٥- هذا الرجز من شواهد المقتضب ١ / ٥٥ ، ٣ / ٣٢٣ ، وماينصرف ومالاينصرف ٣٩ ، والجمهرة لابن دريد ٢ / ٨٣٠ ، والمنصف لابن جني ١ / ٢٠ ، مقاييس اللغة ٢ / ٧٨ ، والمقتصد للجرجاني ٢/ ١٠١٣، والمرتجل لابن الخشاب ٩٠ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٦٢ .

اللغة : الحطم : القليل الرحمة للماشية .

(٦٥) في ( أ ) : ( غير منصرف ) ولعله سهو من الناسخ ، ومأأثبته من (ب ) .

(٦٦) الرابع سقط من الدرج في ( أ ) وأثبته من ( ب ) .

(٦٧) في ( أ ) : ( وهو ) ومأأثبته من ( ب ) .

(٦٨) قال ابن الحاجب عند الحديث عن ( فعال ) المصدر والصفة في شرحه على الكافية ٣٦ ٥هـ : " وهذان البابان مبنيان باتفاق لمشابهتهما (فعال ) - الذي هو اسم فعل - من حيث العدل ، ومن حيث الزنة " .

وقد تعقبه الرضي في هذا القول ، وأبطله ثم قال ٣ / ١١٥ : " والأولى أن يقال : بني قسم المصادر والصفات لمشابهتهما لـ(فعال) الأمري وزناً ومبالغة " .

وأما الرابع ، وهو المختلف فيه ، وهو الأسم كـ(قطام ) ، و( حذام ) و( غلاب ) ، فأهل[٦٩] الحجاز يبنونه لمشابهته اسم الفعل من الوجهين المذكورين في مشابهة[٧٠] الصفة والمصدر لاسم الفعل ؛ لأنهما موجودان في هذا[٧١] . وذهب بنوتميم إلى إعرابه إعراب مالاينصرف وإجرائه مجراه . وقد اختلف في علته على كلام بني تميم ، فقيل[٧٢] التأنيث والعلمية وروي أن الشيخ حذفها من المقدمة[٧٣] ، وتوجيه ما ذكره من تكلف التقدير لهم : أنهم استثنوا منه ما آخره راء نحو : ( حضار ) ؛ لأجل الإمالة ، فهو مبني عندهم ، وعلتها العدل ، فطردوا الباب ، وجعلوه كله معدولا ؛ لئلا تكون علة بعضه العدل ، وبعضه التأنيث ، فالعلة على هذا العدل والعلمية[٧٤] .

العلة الثانية : الوصف . قوله : شرطه أن يكون في الأصل كذلك ، فلا تضره الغلبة ، فلذلك صرف مررت بنسووة أربع ، وامتنع ( أسود ) و ( أرقم ) علماً[٧٥] للحية ، (وأدهم) وضعت منع (أفعى) للحية و(أجدل) للصقر ، و ( أخيل ) للطائر . فكلامه هذا[٧٦] يشتمل على ثلاثة مواضع[٧٧] ، الأول في حقيقته وشرطه ، والثاني في قسمته . أما

---

(٦٩) في ( أ ) : ( وأهل ) بالواو ، والوجه ماأثبته ، لوقوعها في جواب لما .

(٧٠) في ( أ ) : ( المشابهة ) بالتعريف ، ولعله سهو من الناسخ .

(٧١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٥٣٧ ، والوافية ٢٠٣ .

(٧٢) ذكر الشارح أن هنا خلافا ثم اقتصر على قول واحد ، وهذا الذي ذكره هو قول المبرد كما في المقتضب ٣/ ٣٧٥ ، والكامل ٢ / ٧٠ .

أما المذهب الثاني فهو مذهب سيبويه ، والعلة عنده : العلمية والعدل عن فاعلة كما في الكتاب ٣ / ٢٧٧ ، ٢٧٨. وينظر: الارتشاف ١ / ٤٣٦ ، والهمع ١ / ٩٣ .

(٧٣) أي حذف عبارة (وباب قطام في بني تميم) . والذي روى ذلك هو ركن الدين الاستراباذي في الوافية ٢٦ .

(٧٤) هذا الكلام فيه شيء من الإبهام ، وأصل الإشكال عند بعض النحاة هو ذكر باب (قطام) في العدول من الممنوع من الصرف ، في حين أنه منع الصرف – عندهم – للعلمية والتأنيث ، فلا وجه لإيراده في باب العدل ، فتكلفوا له التقدير الذي أورده الشارح ، وهو متابع فيه لابن الحاجب في شرحه على الكافية ، ولركن الدين في الوافية ، ويحيى بن حمزة في الأزهار الصافية .

ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٦٤ ، والوافية ٢٦ ، والأزهار الصافية ١ / ٤١ أ .

(٧٥) في ( أ ) : ( علم ) بالرفع ، والأوجه ماأثبته .

(٧٦) في (أ) : (فكلام من هذا) بدلاً من (فكلام هذا) . .

(٧٧) لكنه لم يذكر إلا موضعين .

الموضع الأول ، وهو في حقيقته وشرطه، أما حقيقته فهو ما وضع على ذات باعتبار معنى في أصل وضعه(٧٨) .

فأما شرطه : فأن يكون في الأصل كذلك ، أي : أن يكون في الأصل صفة ، ليخرج عنه (أربع) وبابه في مثل : مررت بنسوة أربع(٧٩) .

وأما الموضع الثاني ، وهو في قسمته ، فهو على ثلاثة أضرب ، الضرب الأول : أن يكون اسما ، وتغلب عليه الوصفية ، وذلك كقولنا : مررت بنسوة أربع ، فلا أثر لخروجها

إلى معنى / الصفة ؛ لأن الأصل أنها أسماء فتعاد(٨٠) إلى أصلها ، وهو معنى قول الشيخ : ٣٧/ب
فلا تضر الغلبة ، فلذلك صرف : مررت بنسوة أربع .

الضرب الثاني : ما يكون أصله الصفة ، وتغلب عليه الأسمية ، وذلك هو (أرقم ) و ( أسود ) و ( أدهم ) ، فإن أصلهما أن تكون صفات ، فـ( الأسود ) من الأسود ، و(الأرقم) من الرقمة ، وهي النقط التى تكون في جلد الحية ، و ( الأدهم ) من الدهمة ، وهي السواد إلى خضرة . وقد استعملت هذه أسماء ، فـ(أسود ) و( أرقم ) اسمان للحية، و (أدهم ) للقيد ، فلا أثر لذلك ، بل تكون صفة على أصلها مانعة من الصرف بخلاف الضرب الأول .

[ الضرب الثالث : ما يكون مترددا ] (٨١) بينهما ، وذلك هو ( أفعى ) ، و( أجدل) ، و(أخيل). وكلام الشيخ أن الأقوى الصرف ؛ لأن أصله الاسمية . وقد أشار إليه بقوله : وضعف . ومنهم من منعه،ويلمح فيها معنى الوصفيه ، وقد روي عن سيبويه ، فـ(أفعى) للخبث ، و( أخيل )لما فيه من اللمعة التي تخالف لونه ،ويحتج بقول الشاعر : (٨٢)

---

(٧٨) قال ابن الحاجب في شرح المفصل ١ / ١٣١ : " المراد بالوصفية : كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود " .

(٧٩) قال الرضي في شرحه على الكافية ١ / ١٢٧ : " وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف " .

(٨٠) في ( أ ) : ( فتعاود ) بدلاً من : ( فتعاد ) والأوجه ماأثبته .

(٨١) مابين المعقوفين من ( ب ) ومكانه في ( أ ) بياض .

(٨٢) هو حسان بن ثابت ــ رضي الله عنه ــ والبيت في ديوانه ٤٠١ .

٢٦ - دعيني وعلمي بالأمور وشيمتي فما طائري يوما عليك بأخيلا

و ( أجدل ) لما فيه من الصفة بالجدل ، وهو القوة ، ومنه قولهم : حبل جدل ، أي : قوي ، ويحتج بقول الشاعر(٨٣) :

٢٧ - كأن العقيليين حين لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

فمنعه .

وكل موضع لاينصرف فيه أفعل مكبرا فكذلك مصغرا ؛ وذلك لأن التصغير قد سمع في الفعل(٨٤) نحو(٨٥) :

٢٨ - ياما أميلح . . . . . .

---

٢٦ - البيت من الطويل ، وهو من شواهد الاشتقاق ٣٠٠ ، والتكملة لأبي علي ٣٣٤، والمخصص١٥/٩٤ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٩٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٣٩ ، واللسان (خيل ) ، والأشموني ٣ / ٢٣٧ .

والشاهد في قوله : بأخيلا ، حيث منعه الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة .

(٨٣) هو القطامي ، عمير بن شييم التغلبي ، والبيت في ديوانه ١٨٢ ، ونسبة الآموي إلى جعفر بن علبة الحارثي في المؤتلف والمختلف ١٩ .

٢٧ - البيت من الطويل ، وهو من شواهد الجمهرة لابن دريد ٢ / ٨٠٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٥٤، واللسان ( جدل )وأوضح المسالك ٣/ ١٤٣ ، والعيني ٤ / ٣٤٦ .

والشاهد في قوله : أجدل حيث منعه الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة .

(٨٤) ينظر الكتاب ٣ / ١٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٠٣ .

(٨٥) روي هذا البيت لأكثر من شاعر ، فروي للعرجي ، ولمجنون ليلى ، ولذي الرمة ، وللحسين بن مطير .

وتنظر نسبته في مراجع الشاهد .

وقال البغدادي في الخزانة ( ٩ / ٣٦٣ ) : " قيل إن هذا البيت من أبيات لعلي بن محمد المغربي ، وهو متأخر... وإنما أراد التشبه بكلام العرب ، فلايصح الاحتجاج به " .

٢٨ - هذا جزء من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

ياما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر

وهو من شواهد أمالي بن الشجري ٢ / ٣٨٣ ، والإنصاف ١ / ١٢٧ ، واللسان ( ملح ) ، ( شدن ) ، والعيني ١ / ٤١٦ ، والأشموني ٣ / ١٨ ، ٢٦ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٩٦١ وشرح شواهد الشافية للبغدادي ١ / ١٩٠ ، والدرر اللوامع ١ / ٤٩ .

العلة الثالثة : التأنيث . قوله : التأنيث بالتاء شرطه العلمية ، والمعنوي كذلك ، وشرط تحتم تأثيره الزيادة[٨٦] على ثلاثة أوتحرك الأوسط ، أوالعجمة . فـ( هند ) يجوز صرفه ، و ( زينب ) و( سقر ) و ( ماه ) و( جور ) ممتنع . فإن سمي به مذكر[٨٧] فشرطه الزيادة ، فـ( قدم ) منصرف و ( عقرب ) ممتنع .

[ والكلام على ماذكره يقع في موضعين ، أحدهما : في قسمي التأنيث ، والثاني : في تسمية المذكر بالمؤنث وعكسه .

أما الموضع الأول فـ ] [٨٨] التأنيث على ضربين : لفظي ومعنوي . فاللفظي يكون بالتاء والألف المقصورة ، والألف الممدودة ، وقد أهمل الشيخ ذكرهما في هذا الموضع استغناء بما تقدم [ وهو ] [٨٩] قوله : و مايقوم مقامهما . وكان اللائق أن يتكلم عليهما ؛ لأن فيهما خلافا للكوفيين[٩٠] ، لأنهم يقولون : علة منع الصرف في (حمراء)و(صحراء)و(حُبلى)،وماجرى هذا المجرى التأنيث والصفة . والبصريون : التأنيث ولزوم التأنيث[٩١] .

وكلام البصريين أليق ؛ لأن كلام الكوفيين ينتقض بمثل (صحراء) .

وأما اللفظي بالتاء فشرطه العلمية كما ذكر . ولولا كون العلمية شرط في تأثير التأنيث لوجب القضاء بامتناع صرف نحو : (قائمة)،و(قاعدة) . ومعلوم أنه منصرف ؛ لكونه ليس علما .

---

(٨٦) في ( أ ) : ( ويزيد ) بدلاً من ( الزيادة ) ، ومأأثبته من ( ب ) .

(٨٧) في ( أ ) : ( مذكراً ) بالنصب ، ولعله سهو من الناسخ .

(٨٨) مابين المعقوفين ساقط من الدرج في ( أ ) وأثبته من ( ب ) .

(٨٩) ساقطة من ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

(٩٠) لم أجد من نص على هذا الخلاف ، ولا من أشار إلى رأي الكوفيين الذي نسبه إليهم الشارح - فيما وقفت عليه من كتب النحو - إلا ابن أبي القاسم في البرود الضافيه ٧٨ حيث قال : " وذهب الفارسي وتبعه الجزولي ، وروي عن الكوفيين إلى أنهما لايستقلان ، وفي حمراء الصفة مع الألف " .

(٩١) ينظر : الأصول لابن السراج ٢ / ٨٣ ، ٨٤ ، والمقتصد للجرجاني ٢ / ٩٨٥ ، وشرح ابن يعيش١/٩٥، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٥١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٣٦ ، والأشموني ٣ / ٢٣٠، والتصريح ٢ / ٢١٠ .

قوله : والمعنوي كذلك ،أي : من اشتراط العلمية في تأثيره ؛ لأنك إذا اشترطتها في اللفظي فبالأولى المعنوي ولأنا لو لم نشترط ذ لك لانتقض بـ( جريح ) ؛ لأن فيه التأنيث والصفة، ومع ذلك فإنه منصرف .

قوله : وشرط تحتم تأثيره ، أي : وجوب تأثيره ـــ يعني المعنوي ـــ في منع الصرف : الزيادة على ثلاثة ، أوتحرك الأوسط ، أو العجمة . وإنما اشترط ذلك في المعنوي ليجعل فيه ثقل(٩٢) ؛ لأن الحرف الرابع يقوم مقام تاء التأنيث كـ( زينب ). والذي يدل على ذلك أنه إذا صغر لم تعد ؛ لأنك تقول : ( زيينب ) .

أوتحرك الأوسط ، كـ(سقر ) ؛ لأن الحركة تقوم مقام الحرف / الرابع . ٣٨/أ

أو العجمة ، كـ(ماه) ، و(جور ) ؛ لأنه تصير فيه ثلاث علل ، فيقاوم السكون إحداها. وإنما اشترط هذه الشروط في المعنوي دون اللفظي ؛ لأن اللفظي (٩٣) لم يوجد إلا رباعيا(٩٤) ، ولا ينتقض بـ(شاة)، و(ذات)؛ لأن أصله شوهة و(ذويه) ، رباعيا ، وقد صار ثلاثيا(٩٥) بعد الإعلال(٩٦) . ولأن فيه ثقلا بتاء التأنيث؛ لأنها تقوم مقام اسم مركب .

قوله : فـ( هند )يجوز صرفه ؛ لأ نه لما كان ثلاثيا وسكن وسطه خف بسكون وسطه ، فيصرف خلافا للزجاج(٩٧) والفراء(٩٨) ، فإنهما لايجيزان صرفه لبقاء العلتين

---

(٩٢) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٧١ : " وإنما اشترط في المعنوي أحد هذه الأشياء ؛ لأنه إذا كان ثلاثيا ساكن الأوسط جرى على ألسنتهم خفيفا ، ومنع الصرف للثقل ، فكأن خفته قابلت أحد السببين فصرف " .

(٩٣) في المخطوط المعنوي بدلاً من اللفظي .

(٩٤) أي : لم يوجد لفظي ثلاثي ساكن الوسط. قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٧٠ : " وإنما هذا مخصوص بالمعنوي ؛ لأن التأينث بالتاء لايوجد فيه ثلاثي ساكن الوسط ، فلم يجر ذلك فيه " .

(٩٥) في ( أ ) : ( ثلاثا ) ولعله سهو من الناسخ .

(٩٦) ينظر الوافية ٢٩ ، ومبسوط الأحكام ١ / ١٦٥ ، والأزهار الصافية ١ / ٤٣ .

(٩٧) ماينصرف ومالاينصرف ٤٩ ، ٥٠ .

(٩٨) مانسبه الشارح إلى الفراء ليس على إطلاقه ، إذ أن الفراء يمنع صرفه إذا كان اسماً لبلد أما غير ذلك فيصرفه، قال الفراء في معاني القرآن ١ / ٤٢ : " وقوله : ( اهبطوا مصرا ...) كتبت بالألف ، وأسماء البلدان لاتنصرف خفت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى ، إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل دعد وهند وجمل " .
وينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٤٤٠ ، والهمع ١٠٨/١ .

و [ لا ] (٩٩) أثر عندهم للسكون . قوله : فإن سمي به مذكر (١٠٠) ... إلى آخره ، [ وهذا هو الموضع الثاني و ] (١٠١) التسمية على ضربين ، تسمية مذكر بمؤنث أو العكس .

فأما الأول ، فلا يخلو إما أن يسمى بلفظي أو معنوي ، فإن كان لفظيا فهو على نوعين : أصلي وغير أصلي . فأما غير الأصلي فنحو : ( أخت ) و(بنت) و(ضربت ) ، و(مسلمات ) فإن سمي بـ( أخت ) و( بنت ) ، فمنهم(١٠٢) من صرفه وقال: التاء ليست للتأنيث .ومنهم(١٠٣) من اعتبر النسبة فقال : إن قيل [في النسبة] (١٠٤) :

(أختي) ، (وبنتي) كان منصرفا ،و إن قيل في النسبة : ( أخوي ) ، و (بنوي) كان غير منصرف(١٠٥) . وأما ( ضربت ) ، فإن سمي بها وليست محتملة الضمير فهي غير منصرفة؛

---

(٩٩) سقطت من الدرج في (أ) وأثبتها من (ب) .

(١٠٠) في (أ) : (مذكراً) بالنصب .

(١٠١) مابين المعقوفين ساقط من الدرج في (أ) وأثبته من ( ب) .

(١٠٢) هذا مذهب سيبويه – رحمه الله – كما في الكتاب ٣ / ٢٢١ .

وينظر : ماينصرف مالاينصرف ٤١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباي ١ / ١١٨ .

(١٠٣) لم أقف على أثر لهذا القول أو صاحبه فيما رجعت إليه من مظان ، أما صاحب مذهب بنتي وأختي في النسبة إلى بنت وأخت فهو يونس كما نص على ذلك سيبويه في الكتاب ٣ / ٣٦٠ ، ٣٦١ ، والفارسي في المسائل البصريات ٢ / ٧٨٩ .

هذا ، وغاية ماوجدته إشارة إلى الصرف وعدمه في هذه المسألة تعليق لأبي على الفارسي على مسألة النسبة إلى بنت وأخت ، والخلاف فيها بين الخليل ويونس ، يقول الفارسي ( المسائل البصريات ٢ / ٧٩٣ ) : " ... ومما يشهد ليونس عليهم أن بنت وأخت اسم رجل مصروف عندهم ، ولو كانت كالتاء لوجب أن يجوز الصرف وغير الصرف ، فإن لم يجز غير الصرف دلالة على أنها ليست كالتاء . فإن قيل : غير الصرف خطأ ؛ لأن ماقبلها ساكن، فليس بمنزلة تاء التأنيث ، قيل : فإذا جرت مجرى غير التأنيث هنا و لم يجز غيره ، فكذلك يجوز أن تجري مجرى غير التأنيث في الإضافة فيجوز ثباتها فيها ، كما لم يجز هنا إلا أن تكون كغير التأنيث " .

(١٠٤) أثبته للسياق .

(١٠٥) في (أ) : (منصرفا ) ولعله وهم من الناسخ .

لأن هذه التاء هي علامة التأنيث[١٠٦] ، فتقول : هذا ضربه العاقل ، ورأيت ضربه العاقل ، ومررت بضربه العاقل . وكتبت بالهاء[١٠٧] في حالتي الوصل والوقف[١٠٨] ، ويوقف عليها بالهاء فيقال هذا[١٠٩] ضربه . فأما إذا سمي بها وقد احتملت الضمير كانت[١١٠] جملة مبنية محكية .

وأما إذا سمي بـ(مسلمات) وما جرى مجراها ، فعلى كلام الزمخشري[١١١] يكون منصرفا؛ لأن التاء ليست للتأنيث ، فهي كالمشبهة بتاء التأنيث . وعلى كلام بعضهم يكون ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . ولايدخله جر ولا تنوين . والذي عليه الجمهور أنه يكون غيرمنصرف[١١٢] ، وأن التنوين فيه تنوين مقابلة ، أو مماثلة على كلام الإمام[١١٣] . وأما النوع الثاني ، وهو الأصلي ، فإنه يكون غير منصرف على كل حال .

واما المعنوي إذا سمي به فهو على ضربين : أصلي وغير أصلي. فأما غير الأصلي ، فإنه يكون منصرفا[١١٤] كـ(طالق) و (طامث)و(حائض)وما جرى هذا المجرى لأنه يعود إلى أصله وهو التذكير[١١٥].

---

(١٠٦) قال سيبويه – رحمه الله – في الكتاب ٣ / ٢٢٢ : " وإن سميت رجلاً ضربت قلت : هذا ضربه ؛ لأنه [تحرك] ماقبل هذه التاء ، فتوالى أربع حركات ، وليس هذا في الأسماء ، فتجعلها هاء ، وتحملها على مافيه هاء التأنيث " .

(١٠٧) في (أ) : ( وكتبة ) بالتاء المربوطة ولعله سهو من الناسخ .

(١٠٨) ينظر : ماينصرف ومالاينصرف ٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٣٠ .

(١٠٩) في (أ) : (هذه) ، والوجه ماأثبته .

(١١٠) هكذا بدون الفاء الواقعة في جواب أما .

(١١١) الكشاف ١ / ٣٤٨

(١١٢) سياق الكلام يوحي بأن هناك خلافا بين النحاة في صرف ماسمي بمسلمات وماجرى مجراه وعدم صرفه ، والحقيقة أن المسألة مذاهب عربية وطرائق فصيحة وليست خلافات نحوية ، وإنما النحاة عللوا تلك المذاهب . وللعرب في هذا المثال وماجرى مجراه ثلاثة مذاهب ، وقد ذكر الشارح اثنين في صورة ثلاثة ؛ إذ أن الذي عليه الجمهور – على قوله – والذي قبله واحد . أما المذهب الذي تركه فهو إعرابه كما كان قبل التسمية لكن بترك التنوين . وينظر في ذلك : الكتاب ٣ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، والمقتضب ٣ / ٣٣١ فما بعدها ، والأصول ٢ / ١٠٦ /١٠٧ ، ومعاني القرآن للزجاج ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٩٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١ / ١٠٣ ، وأوضح المسالك ١ / ٥٠ ، ٥١ ، والتصريح ١ / ٨٢ ، ٨٣ ، والهمع ١ / ٦٨ .

(١١٣) لم أجده في الأزهار الصافية ، ولعله في شرحه على المفصل .

(١١٤) في (أ) : (غير منصرف ) ولعله وهم من الناسخ .

(١١٥) ينظر : الكتاب ٢٣٦/٣، وماينصرف ومالاينصرف ٥٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٨٧/٣، وإصلاح الخلل لابن السيد ٢٧٥ .

وأما الأصلي ، فإن كان رباعيا فإنه غير منصرف كـ( عقرب ) ؛ لأنه منقول من الثقيل إلى الخفيف،فقصد فيه الثقل بالحرف الرابع والحرف الرابع يقوم مقام التأنيث(١١٦) ، بدليل تصغيرهم ، (قدم) بـ(قديمة) ، و (عقرب) بـ(عقيرب) .

وأما إن كان ثلاثيا فإنه يكون منصرفا ، سواء كان متحركا أو ساكنا(١١٧) ، كـ(سقر)، و ( هند )(١١٨) .

وأما العكس ، وهو أن تسمي مؤنثا بمذكر ، فإنه غير منصرف(١١٩) ؛ لأنه نقل من الأخف إلى الأثقل خلافا لعيسى بن عمر(١٢٠) في ساكن الوسط كـ(زيد) ، فإنه يجري مجرى (هند)في إجازة الوجهين(١٢١) . فعلى هذا سورة هود ونوح لاتتصرفان الإعلى قول عيسى بن عمر إذا جعل اسما للسورة .

العلة الرابعة : المعرفة . قوله : شرطها العلمية ، وإنما اشترط في المعرفة العلمية ، لأن المعارف خمسة، فثنتان مبنيتا ، وهما : المضمرات وأسماء الإشارة (١٢٢) ، ونحن في المعرب.

---

وقد ذكر ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ١ / ١٢٥ أن مذهب الفراء عدم الصرف في نحو طالق مسمى بها رجل، ونسب أبو حيان في الارتشاف ١ / ٤٤١ هذا المذهب إلى الكوفيين .

(١١٦) ينظر : الكتاب ٣ / ٤٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٧٤ ، والأزهار الصافية ١ / ٤٣ .

(١١٧) في (أ) : ( ساكن ) بالرفع ، ولعله وهم من الناسخ .

(١١٨) ينظر : الكتاب ٣/٢٢٠،٢٢١ ، والمقتضب ٣/٣٢٢، وماينصرف ومالاينصرف ٣٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٨٦ ، وشرح الرضي ١/١٣٥ .

(١١٩) كلام الشارح على الثلاثي ، أما غير الثلاثي فلا خلاف في منع صرفه كما نص على ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ٢ / ٢٢٩ ، والرضي في شرح الكافية ١ / ١٣٦ .

(١٢٠) هو عيسي بن عمر الثقفي ، أبو سليمان البصري النحوي ، أحد أئمة اللغة ، وهو شيخ الخليل بن أحمد ، ويقال إن له نيفا وسبعين مصنفا في النحو ، ومنها الإكمال والجامع ، وتوفي سنة ١٤٩ هـ .

ينظر : مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٤٣ ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ٤٩ ، وإنباه الرواة ٢ / ٣٧٤ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣٧ .

(١٢١) ينظر رأيه في الكتاب ٣ / ٢٤٢ ، والمقتضب ٣ / ٣٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٢٩ ، وشرح الرضي ١ / ١٣٥ . وقد نسبه المبرد – أيضا – إلى يونس والجرمي .

(١٢٢) ترك الشارح الأسماء الموصولة ، ولو قال : المضمرات والمبهمات لكان أولى ، وتدخل الموصولة ، وهذا ما عبر به يحيى بن حمزة وغيره .

وأما مافيه الألف اللام والإضافة ، فإنهما يصيرانه منصرفا على الأصح (١٢٣) . فلم يبق إلا العلمية.

وهذا إنما يكون إذا لم نجعل تعريف التواكيد أصلا معتدا به ، فإن كان أصلاً معتداً به بطلت قسمة المعارف إلى خمس ، وزيد مع العلمية في منع الصرف : تعريف التواكيد(١٢٤).

وإن كان أصلا غير / معتدٍ به بطل قسمة المعارف و لم تكن علة في منع الصرف. وإن ٣٨/ب
كان معتدا غير أصل ، لم تغير قسمة المعارف .

وهو لا يخلو [ إما أن يكون تعريفه بالعلمية كما هو رأي الفارسي (١٢٥) ، أو يكون تعريفه بالإضافة من جهة المعنى كما هو رأي الخليل (١٢٦) وسيبويه (١٢٧) . فعلى كلام

---

ينظر : الأزهار الصافية ١/ ٤٤ أ ، وشرح الرضي ١ / ١٤١ .

(١٢٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ١٤١ .

(١٢٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٥ .

(١٢٥) لم أعثر على رأي الفارسي هذا فيما بين يدي من كتبه ، ونسبه إليه يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ١/٤٤ أ .

(١٢٦) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن ، أحد أئمة الدنيا ، شيخ سيبويه وبه تخرج. وصنف كتاب العين ـ على خلاف فيه ـ وكتاب العروض ، والشواهد ، والنقط والشكل ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٧٥ هـ ، وقيل ١٧٠ ، وقيل ١٦٠هـ.

ينظر : مراتب النحويين ٥٤ ، ونزهة الألباء ٤٥ ، وإنبا ه الرواة ١ / ٣٧٦ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٢٤٤ .

(١٢٧) الكتاب ٣ / ٢٢٤ ، وما ينصرف وما لاينصرف ٤٠ .

الفارسي لايبطل اشتراط الشيخ للعلمية ] (١٢٨) وإن كان على رأي الخليل وسيبويه كان ينبغي أن يزاد مع العلمية تعريف التوكيد ، فيقال العلمية وما في معنى الإضافة ؛ لأن تعريفه عندهم من جهة الأضافة تحقيقا أوتقديرا .

(١٢٨) ما بين المعقوفين من ( ب) ، ومكانه في ( أ ) كلام مضطرب لايستقيم به السياق . وهو : " وهو لايخلو إما أن معتدأبه على كلام أبي الفارسي ، وهو أن تعريفه من جهة العلمية كان جاريا على جهة القياس " .

العلة الخامسة : العجمة . وشرطها أن تكون علمية في العجمة ، أوتحرك الأوسط ، أو الزيادة على ثلاثة . فـ(نوح ) منصرف ، و( شتر ) و( إبراهيم )ممتنع .

العجمة لها شروط ثلاثة :

الأول : أن يكون الاسم الممنوع من الصرف علما في العجمية ؛ وذلك ليحصل فيه ثقل ، فلو ورد اسم جنس لتصرفت فيه العرب بالتخفيف ، فلوسميت رجلا بـ(ديباج) و(إستبرق) لصرفته ، لما لم يكن علما في لغة العجم ، ولو سميت بـ(بقم )منعته للعلمية ووزن الفعل لا لكونه عجميا ، لأنه اسم جنس .

الثاني : أن يكون رباعيا كـ(إبراهيم) ليكون فيه ثقلاً بالحرف الرابع .

الثالث : أن يكون متحرك الوسط كـ(شتر) ؛ لأن الحركة تقوم مقام الحرف الرابع ، ولهذا إن ساكن الوسط كـ(نوح) يكون منصرفا ؛ لأنه خفيف ، خلافا للزمخشري [١٢٩] فإنه يجيز فيه الوجهين [١٣٠] : الصرف وعدمه ، ويجريه مجرى المؤنث ساكن الوسط كـ(هند) ، ويقال إن بينهما فرقاً ؛ لأن في التأنيث ثقلاً ليس في العجمية [١٣١] .

وضابطها على سبيل التقريب : أن ما لم يوجد في أوزان العرب الأصلية التي ذكرها الشيخ طاهر [١٣٢] ، والزائدة المحصورة فإنه عجمي . فعلى هذا إن أسماء الأنبياء كلها عجمية غير منصرفة إلا ستة ، ثلاثة عربية وهي [١٣٣] : (محمد)، و(صالح)، و(شعيب) ، ثلاثة عجمية، وهي : (نوح)،و (هود)، و(لوط) ، على خلاف في (هود) أعربي أم عجمي [١٣٤] .

وأسماء الملائكة كلها عجمية إلا (مالك)و(رضوان) ، فـ(مالك) منصرف ، و(رضوان) ممتنع للعلمية والزيادة .

---

(١٢٩) المفصل ٢٨ ، والأنموذج ٢٤ ( ضمن شرح الأنموذج للأردبيلي ) .

(١٣٠) في ( أ ) : ( الوجهان ) بالرفع ، ولعله من وهم الناسخ .

(١٣١) ينظر : شرح الرضي ١/ ١٤٤ .

(١٣٢) لم أجده في المقدمة المحسبة ولا في شرحها ، ولا في شرحه على الجمل .

(١٣٣) في ( أ ) : ( وهو ) والأوجه ما أثبته .

(١٣٤) لم أقف على خلاف في ذلك ، والذي وجدته أنه عربي .

ينظر : الجمهرة لابن دريد ٦٨٩/٢ ، واللسان (هود) .

وأما قول من قال (١٣٥) : إنها مشتقة ، كـ(آدم) من الأدمة ، أو من أديم الأرض ، و(إدريس) من الدرس ، و(نوح) من النوح ، و(إبليس) من الإبلاس ، فلا يعتبر بذلك عند المحققين ؛ لأن الاشتقاق لايكون إلا فيما علم أصله .فأما العجمية فلا يعرف لها أصل .

وقال الزمخشري (١٣٦) : ولعل ذلك اتفق في هذه الأسماء ؛ لأنها وضعت لأجل هذه المعاني.

وأما ( إسحاق ) و ( يعقوب ) من أسحق إسحاقاً إذا بلي ، ويعقوب اسم طائر فمنصرفان (١٣٧)، قال الشاعر (١٣٨) :

٢٩ - . . . . . عال يقصر دونه اليعقوب

و(موسى)و(عيسى) لاينصرفان ، وهما علمان . فأما إذا كان (موسى) " حديد وسمي بها امتنعت معرفة للعلمية وشبه التأنيث ، وتنصرف نكرة . و(عيسى) من العيسى - وهو البياض - / فلايصرف معرفة ، والنكرة فيها وجهان (١٣٩) ، هل ألفه للتأنيث أو للإلحاق (١٤٠) . ٣٩/أ

العلة السادسة : الجمع . قوله : الجمع شرطه : صيغة منتهى الجموع بغير هاء كـ(مساجد) و (مصابيح) .

---

(١٣٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١١٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١ / ٨٧ ، والكشاف ١ / ٢٧٢، ٢ / ٥١٣ ، والمعرب للجواليقي ١٣ ، ١٤ ، وسفر السعادة ١ / ١٧ - ٢٠

(١٣٦) لم أقف على نص للزمخشري في ذلك فيما طالعت من كتبه .

ثم إن العبارة التي نقلها الشارح عن الزمخشري غامضة و لم أتبين ما يراد منها .

(١٣٧) عبارة : ( طائر منصرفان ) مكررة في ( أ ) .

(١٣٨) لم أقف على صاحب هذا الشاهد فيما بين يدي من مراجع .

٢٩- هذا شطر من الكامل وصدره : ضحيان شاهقة يرف بشامه

وهو نم شواهد الحيوان للجاحظ ٥/١٤٥ ، والأصول ٢/٩٥ ، والصحاح (عقب) ومعجم ما استعجم ١/١٥٥ ، واللسان (عقب) .

(١٣٩) قال ابن با بشاذ في شرح الجمل ( ٢ / ١٦٠ ) : " وأما عيسى فيمكن أن يكون فعلى من العيسى ، وهو البياض ، فعلى هذا تكون ألفه إما للتأنيث فلا ينصرف نكرة ولا معرفة ، وإما للإلحاق فلا ينصرف معرفة وينصرف نكرة " .

(١٤٠) في ( أ ) : ( للحاق ) ولعله سهو من الناسخ .

وأما نحو ( فرازنة ) فمنصرف . و ( حضاجر ) علماً للضبع غير منصرف ؛ لأنه منقول عن الجمع . و ( سراويل ) إذا لم يصرف ـ وهوالأكثر ـ قد قيل أعجمي حمل على موازنه، وقيل : عربي ، جمع لـ(سروالة) تقديرا ، فإذا صرف فلا إشكال (١٤١) .

والجمع على ضربين : ماله نظير في الآحاد ، ومالا نظير له في الآحاد . فأما الذي له نظير في الآحاد فعلى (١٤٢) ثلاثة أنواع ، فالأول منصرف كـ(جمال) و (سباع ) ؛ فإنه نظير (كتاب ). الثاني كـ(قضبان) و ( قمصان ) فإنه نظير ( سرحان )(١٤٣).

فإن سمّي به امتنع للعلمية والزيادة ، وإلا فهو منصرف .

الثالث : كـ(مرضى) و ( هلكى ) و (عطشى )، فإنه نظير ( سكرى ) ، فهو غير منصرف لأجل ألف التأنيث .

وأما الضرب الثاني ، وهو الذي لانظير له في الآحاد ، فالكلام فيه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في ضابطه وشروطه وعلته في منع الصرف . والثاني : في حكمه إذا سمي [ به ] (١٤٤) . والثالث : في حكمه إذا كان معتلا .

أما الموضع الأول ، وهو في ضابطه وشروطه وعلّة منع الصرف . أما ضابطه فهو : كل جمع مكسر ثالث حروفه ألف ، بعد الألف حرفان أو حرف مشدد من حرفين ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن . فقولنا: جمع: احترازا عن المفرد . وقولنا :مكسر : ليخرج عنه جمع السلامة كـ(صواحبات)، فإنه صحيح . وقولنا : ثالث حروفه ألف : يخرج ما لم يكن فيه ألف كـ(سفن) و( فلك ) ، فإنه ينصرف . وقولنا : بعد الألف حرفان : يخرج (جمال ) و ( سباع ) . أو حرف مشدد من حرفين : ليدخل فيه (شواب) و (دواب) . أو

---

(١٤١) من أول الكلام إلى هنا كتب على سبيل الغلط قبل العلة الخامسة ، وقد اعتذر الشارح عن ذلك في بداية الحديث عن الجمع بقوله : " وأما العلة السادسة فقد ذكرتها قبل العجمة على سبيل الغلط ، أعني بنفس الكتاب " هذا وقد آثرت أن أثبت الاعتذار في الحاشية وأصلح ما نص الشارح على خطئه .

(١٤٢) في ( أ ) : ( على ) بغير الفاء .

(١٤٣) هكذا وردت هذه اللفظة .

(١٤٤) سقطت من الدرج .

ثلاثة أحرف أوسطها ساكن : كـ(قناديل) و( دهاليز ) (١٤٤) و(مصابيح). قوله أوسطها ساكن : تبيين وإلا فهو لم يوجد متحركا بل ساكناً ؛ وذلك لئلا يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها .

وأما شروطه فهي ثلاثه ، الأول : أن يكون صيغة منتهى الجموع تحقيقا وتقديرا .

الثاني :ألا يكون بتاء التأنيث ؛ ليخرج منه ( فرازنة )(١٤٥)لمشابهتها للمفرد كـ(رباعية) و ( كراهية ) . وهذا أحسن من قول الشيخ : بغير هاء ؛ لأنه ينتقض عليه بـ(فواره)، فإنها داخلة في هذا الباب لكون الهاء أصلية ، لأن مفرده ( فاره ) .

الثالث : ألا يكون بياء نسبة كـ(مدائني) ؛ لأن ياء النسبة تخرجه إلى شبه المفرد .

وأما علة منعه الصرف فعلتان ، إحداهما : الجمع . والثانية : صيغة منتهى الجموع . ومعنى صيغة منتهى الجموع : هو أن تأتي بصيغة لايمكن جمعها جمع مكسر على غير هذا الجمع ، بل هو غاية الصيغ التي هي جموع تكسير ، فلا غاية فوقه ، وذلك كـ(كالب) ، و ( مساجد ) .

فأما قول الشيخ طاهر(١٤٦) : مالانظير له في الآحاد ، فمنتقض بـ(أفلس) ؛ فإنه منصرف ولا نظير له في الاحاد . وقد أجيب بأن له نظيراً وهو ( أنك ) و( أبلم ) و(أنمل ) (١٤٧) ، وليس بجواب لأن ( أنك ) اسم عجمي ، لاحجة فيه . وأما ( أنمل ) و(أبلم ) فإن الرواية فيها بضم الهمزة (١٤٨) ، ولأن التاء تدخل عليها فلم يكن جوابا

---

(١٤٤) الدهاليز : جمع دهليز ، وهو ما بين الباب والدار ، فارسي معرب .

ينظر اللسان ( دهلز ) .

(١٤٥) جمع : (فرزان) وهو من لعب الشطرنج .

(١٤٦) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢ / ورقة ١٥٤ أ .

وهذا القول ليس مختصا بالشيخ طاهر بل هو رأي الجمهور ، وقد نص ابن الحاجب في شرح الكافية على ذلك ٧٩ وينظر :الكتاب ٣ / ٤٠٧ ، والمقتضب ٣ / ٣٢٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦ ، الإيضاح العضدي ٣١٢، والفصول لابن معط ١٥٨ .

(١٤٧) الأبلم هو خوص المقل ، والواحدة بها ، والأنملة : المفصل الأعلى الذي فيه الظفر من الإصبع .

ينظر : الصحاح ( بلم ) ، ( نمل ) وكذلك اللسان .

(١٤٨) أما الأبلم ففيها عدة لغات : تثليث الهمزة وإتباع اللام لها ينظر الصحاح والسان ( بلم ) .

وأما الأنملة فقد جاء في القاموس ( نمل ) : " الأنملة : بتثليث الميم والهمز تسع لغات " .

لذلك (١٤٩) . ومنهم من جمع بين القولين وقال : صيغة منتهى الجموع ومالانظير له في الآحاد (١٥٠) .وأما الموضع الثاني ، وهو في حكمه في التسمية ، فهي على ضربين : حقيقي تقديري . فأما الحقيقي ، فإذا سمي به امتنع من الصرف ، فإذا سمي رجل بـ(مساجد) و(أكالب )/ وما جرى مجراه ، لم يصرف . ٣٩/ب

وأما التقديري فقد مثل الشيخ بمثالين ، أحدهما : (حضاجر)، فإنه علم للضبع ، وهوغير منصرف ، ووجه الأشكال فيه من حيث إنه إنما كان الجمع ممنوعا من الصرف لأجل الجمعية وهي منتفية عن ( حضاجر ) إذا كان علما كما ذكرنا .

والجواب أنا نقول (١٥١) : إن الجمعية فيه مقدرة ؛ وذلك لأن ( حضاجر ) في الأصل جمع ( حضجر) ، وهو عظيم البطن ، وسمي به الضبع لكبر بطنها ، فكان كتسمية رجل بـ(مساجد) ، فالجمعية فيه مقدرة .

فإن قيل : و لم لاتكون (١٥٢) العلة في منعه (١٥٣) : التأنيث والعلمية ؟

والجواب من وجهين . أحدهما : أن (حضاجر) اسم جنس كـ(أسامة) ،فلا يكون(١٥٤) علما للمؤنث دون المذكر .

الثاني : أنا قد وجدنا ما علته العلمية والتأنيث إ ذا نكر يصرف . وهذا وجدناه عنهم إذا نكر لم يصرف ، فدل هذا على أن التأنيث ليس به عبرة .

---

(١٤٩) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٨٠ ، ومبسوط الأحكام للتبريزي ١ / ١٨٣ .

(١٥٠) ينظر شرح ابن يعيش ١ / ٣٦ .

(١٥١) هذا الإشكال والإجابة عنه أورده ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ١٤٢ ، وشرحه على الكافية ٨٢ ، ٢٣ ، ويحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ١ / ٤٦ ب.

(١٥٢) في )( أ ) : ( تكن ) وكذلك في ( ب) ولعله وهم من النساخ .

(١٥٣) في ( أ ): ( منع ) بدلاًمن ( منعه ) ، وما أثبته من ( ب ) .

(١٥٤) في ( أ ) : ( يكن ) وكذلك في ( ب ) ولعله وهم من النساخ كالسابق .

المثال الثاني : سراويل ، فإنه في الإشكال على قاعدة الجمع كـ(حَضَاجِر) ، بل هو ادخل في الاشكال ؛ لأنه يمكن أن يقال في (حضاجر) : العلمية والتأنيث كما قدمنا بخلاف (سراويل) فإنه لا يمكن تقدير ذلك .

وللنحاة فيه مذهبان (١٥٥) : المذهب الأول : أنه منصرف ، فلا يرد إشكال ؛ لأن الجمعية فيه زائلة . ويرد إشكال (١٥٦) على من قال : العلة مالا نظير له في الآحاد ؛ [ لأن (سراويل) مفرد شبه ( قناديل ) فكان يلزم صرف ( قناديل ) وماجرى مجراه ، فأجابوا بأنه نادر ، والنادر لايخرج الشيء عن أصله ] (١٥٧) .

المذهب الثاني : غير منصرف ، واختلف في تعليله ، فذهب سيبويه(١٥٨) إلى أنه أعجمي حملناه على موازنه ؛ وذلك لأن شرط الجمع المانع لابد له من شرط موازنته ، كـ(مصابيح) و ( دهاليز ) .

وذهب بعضهم(١٥٩) إلى أنه جمع لـ(سراولة) تقديراً ، واحتج بقول الشاعر(١٦٠) :

٣٠ - عليه من اللؤم سراولة فليس يرق لمستعطف

---

(١٥٥) ينظر : الصحاح ( سرل ) ، وشرح ابن يعيش ١ / ٦٤ ، ٦٥ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٤٣ ، والارتشاف ١ / ٤٢٧، والبرود الضافية ١ / ١١٣ .

(١٥٦) في ( أ ) : ( إ شكالاً ) بالنصب ، وما أثبته من ( ب ) .

(١٥٧) مابين المعقوفين ساقط من ( أ ) وأثبته من (ب) .

(١٥٨) الكتاب ٣ / ٢٢٩ . وينظر المقتضب ٣ / ٣٢٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦ .

(١٥٩) نسب هذا القول إلى المبرد : السيرافي في شرح الكتاب ٤ / ٩٧ (مخطوط / مصورة البحث العلمي بمكة المكرمة تحت رقم ٢٠٠ نحو ) ، وا لأعلم في النكت ٢ / ٨٢٩ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٦٤ ، والرضي في شرح الكافية ١ / ١٥١ .

وأما مذهب المبرد فهو موافقة سيبويه كما في المقتضب ٣ / ٣٢٦ ، وقد أورد الرأي الآخر الذي نسبه إليه النحاة في المقتضب ٣ / ٣٤٥ ، ولكنه لم يتخذه مذهبا .

وينظر إصلاح الخلل ٢٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١٦ .

(١٦٠) لم أقف عليه فيما تيسر من مراجع .

٣٠ - البيت من المتقارب ، وهو من شواهد المقتضب ٣ / ٣٤٦ ، والمقتصد للجرجاني ٢ / ١٠٠٥ ، والنكت للأعلم ٢ / ٨٢٩ ، وإصلاح الخلل ٢٧٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١٧ ، واللسان ( سرل ) والعينى ٤ / ٣٥٤ ، والخزانة ١ / ٢٣٣ .

وقد ضعفه السيرافي(١٦١) [ . . . ](١٦٢) وقال(١٦٣) : إنه يفسد المعنى ؛ لأنه التزم أن يكون عليه جزء من سراولة اللؤم ، وليس هذا المقصود بالشعر ، وإنما يكون لغة أخرى مثل (سراويل) .

وأما الموضع الثالث ، وهو في حكمه إذا كان معتلاً ، ذلك كـ(جوار)و(غواش) . والذي عليه جمهور النحويين أن إعرابه كإعراب ( قاضٍ )(١٦٦) لاينصرف خلافاً لعيسى بن عمر (١٦٧) ، [ فإنه يعربه إعراب مالاينصرف و](١٦٨) يحتج بقول الشاعر(١٦٩) :

٣١ – فلو كان عبدا لله مولى هجوته ولكن عبدا لله مولى مواليا

وبقول الشاعر(١٧٠) أيضاً :

---

(١٦١) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبو سعيد السيرافي النحوي ، كان من أعلم الناس بنحو البصريين ، وقد ولي القضاء أربعين سنة ولم يكن يأكل إلامن عمل يده ، ومن مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، والإقناع ، وأخبار النحويين البصريين ، وألفات الوصل والقطع ، توفي سنة ٣٦٨ هـ .

ينظر : تاريخ بغداد ٧ / ٣٤١ ، ونزهة الألباء ٢٢٧ ، وإنباه الرواة ١ / ٣٤٨ ، وإشارة التعيين ٩٣ .

(١٦٢) هنا كلام مضطرب في حدود السطرين وكلماته غير مقروءة .

(١٦٣) عبارة السيرفي كما في شرح الكتاب ٤ / ٩٨ : " ومن الناس من يجعل سراويل جمعاً لسروالة ، ويكون جمعاً لقطع الخرق ، وأنشد : عليه من اللؤم سروالة

وقد ذكر هذا أبو العباس واعتمد عليه ، والذي عندي أن سروالة لغة في سراويل ، والدليل أن الشاعر لم يرد أن عليه من اللؤم قطعة من خرق السراويل ، هذا يبعد " .

(١٦٦) قال الرضي ١ / ١٥٢ : " اعلم أن جوارٍ في اللفظ كقاضٍ رفعاً وجراً " .

وينظر في هذه المسألة : الكتاب ٣ / ٣١٢ ، والمقتضب ١ / ١٤٣ ، وما ينصرف وما لاينصرف ١١٤ ، والمنصف ٢ / ٧٠ فما بعدها ، وابن يعيش ١ / ٦٣ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٣٩ .

(١٦٧) ينظر رأي عيسى بن عمر، في الأصول ٢ / ٩١ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٦٤ ، وشرح الرضي ١٥٣/١

(١٦٨) ما بين المعقوفين ساقط من ( أ ) وأثبته من ( ب ) .

(١٦٩) هو الفرزدق كما في طبقات الشعراء لابن سلام ٣١ ، والشعر والشعراء ١ / ٨٩ ، والموشح ١٣٩ ، والخزانة ١ / ٢٣٥ ، ولم أجده في ديوانه .

٣١– البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٣١٣ ، والمقتضب ١ / ١٤٣ ، وما ينصرف ومالا ينصرف ١١٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ٨٨ ، والنكت للأعلم ٢ / ٨٧٦ وابن يعيش ١ / ٦٤ ، والعيني ٤ / ٣٧٥ .

والشاهد في قوله ( مواليا ) حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح .

(١٧٠) هو المتنخل الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٦٨ ، والمحكم ٢ / ١٦٧ .

٣٢ - أبيت على معاري واضحات بهن ملوب كرم العباط

وأما حكمه في الصرف وعدمه ، فذهب بعضهم إلى أنه منصرف(١٧١) ؛ لأنه ليس بعد الألف إلا حرف واحد . وهذا ضعيف ، لأنه يلزم أن يعربوه كإعراب (سلام) و (كلام)(١٧٢) . فالتنوين عندهم تنوين صرف ، وتنزيله على مذهبهم : أن أصله : (جواري) ، ثقلت الضمة على الياء فحذفت ، وبقيت الياء ساكنة فحذفت للتخفيف ، وجيء بالتنوين علامة للصرف .

وتنزيل آخر على قولهم : أن أصله : ( جواري ) بالتنوين والضم ، فثقلت الضمة على الياء فحذفت والتقى الساكنان(١٧٣) الياء والتنوين ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقيت الكسرة / لتدل على المحذوف ، فأخذ لهم من تقدير الياء المحذوفة : عدم إعرابه كإعراب (سلام) و(كلام) ، ومن كونه ليس بعد ألفه إلا حرف واحد : أنه منصرف . ٤٠/أ

المذهب الثاني - وهو المعتمد - وهو أنه غير منصرف(١٧٤) ، وأن التنوين تنوين عوض، وأن الياء في حكم البارزة . وقد اختلف في هذا التنوين عم هو عوض ؟ فالذي رواه صاحب "شرح المفصل"(١٧٥)أنه عوض عن الياء ، فاستنكر ابن الحاجب هذا القول ،

---

٣٢ - البيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ٣١٣/٣ ، والخصائص ٣٣٤/١ ، والمنصف ٦٧/٢ ، ٦٧/٣، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ٧٣ ، والنكت ٨٧٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٤/٢ ، واللسان (عبط) ، (لوب) .

(١٧١) ذهب إلى ذلك المبرد في المقتضب ( ١ / ١٤٣ ) ، والزجاج في ما ينصرف ( ١١٢ ) ، وعزاه ابن أبي القاسم في البرود الضافية ( ١ / ١١٩ ) إلى جماعة منهم الأخفش والزمخشري .

(١٧٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٤٠ ، وشرح الكافيه له ٨٧ .

(١٧٣) في ( أ ) : ( الساكنين ) ولعله وهم من الناسخ .

(١٧٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٠٨ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٤ / ١٣٥ ، ١٣٦ ، والمنصف لابن جني ٢ / ٢٧، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٤١ ، وشرح الكافية ٨٦ ، وشرح الرضي ١ / ١٥٤ ، والأزهار الصافية ٤٨/١، والوافية ٣٤ ، ومبسوط الأحكام ١ / ١٩٩ .

(١٧٥ ) تكرر ذكر صاحب شرح المفصل عدة مرات ، ولم أتحقق من مراد الشارح به ، راجع ص٢٣ من الدراسة .

وقال[١٧٦] : إنه لايصح أن تحذف الياء لأجله ، ويكون عوضاً[١٧٧] عنها ، ولكن نقول : إنه عوض عن الضمة . والتنزيل على كلامه : أن أصله : (جواري) ، غير منصرف ، فثقلت الضمة على الياء فحذفت ، وعوض عنها التنوين . وتنزيله على خلاف ماذكره ، بل على ماحكاه صاحب شرح المفصل ، وهو أن أصله : (جواري) ، منصرف فثقلت الضمة على الياء فحذفت [ثم حذفت الياء] [١٧٨] لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة دالة على الياء المحذوفة ، ثم حذف التنوين لأنه غير منصرف ، وهو تنوين آخر عوض عن الياء ، ولايقال: هلا حمل مجروره على منصوبه كما قيل في اللغة الشاذة ؟ والجواب : أن الكسرة ماثلت الضمة في الثقل فحملت عليها .

فإن سمي بها المذكر ، فكلام سيبويه[١٧٩] أنه غير منصرف ؛ لأن الجمعية فيه مقدرة ، فهو كالشبه بـ(مساجد) .

وذهب بعضهم[١٨٠] إلى أنه منصرف[١٨١] ؛ لأن لفظه مفرد ، وكذلك مدلوله .

فأما (بخاتي) ، فإنه غير منصرف سواء سمي به أولا ؛ لأن الياء فيه أصلية ، ولم ترد فيه للنسبة بل جمعه بالياء كمفرده [ لأن مفرده] [١٨٢] (بخـتي) [ وجمعه ][١٨٢] (بخاتي) ، نحو (كرسي)و(كراسي )[١٨٣] .

---

(١٧٦) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٨٩ : " فإن قيل : ما هذا التنوين على مذهب سيبويه ؟ قيل : هو عنده تنوين عوض عن الياء المحذوفة . والأولى أن يقال : عن إعلال الياء بالسكون ؛ لأن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين ، فكيف صح أن يكون عوضاًعنها ولم تحذف إلا بعد وجوده " .

(١٧٧) في ( أ ) : ( عوض ) بالرفع ، وما أثبته من ( ب ) .

(١٧٨) زيادة لا بد منها .

(١٧٩) الكتاب ٣ / ٣١٠ .

(١٨٠) هو يونس كما ذكر ذلك السيرافي في شرح الكتاب ٤ / ١٣٥ .

(١٨١ ) في ( أ ) : ( غير منصرف ) والصواب من ( ب ) .

(١٨٢) هاتان العبارتان ساقطتان من الدرج في ( أ ) وأثبتهما من ( ب) .

(١٨٣) قال سيبويه ( الكتاب : ٣ / ٢٣٠ ) : " و أما بخاتي فليس بمنزلة مدائني ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخاتٍ للإضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد إذا كسرته للجمع " .

وينظر : المقتضب ٣ / ٣٢٨ وما ينصرف وما لاينصرف ٤٧والأصول ٢ /٩١ .

وأما (يمان) فإنه منصرف سواء سمى به أم لا ؛ لأن (ثماني) وإن كان يدل على العدد فإنه لم يسمع فيه مفرد ، وكذلك (يماني) ؛ لأن الألف هي عوض عن ياء النسبة [١٨٤] .

وكذلك (قاضي) وبابه إذا سمي به منصرف [١٨٥] .

---

(١٨٤) قال سيبويه ( الكتاب ٣ / ٢٢٧ ) : " قلت : فما بال ثمانٍ لم يشبه صحارى وعذاري ؟ قال :الياء في ثماني ياء الإضافة أدخلتها على فعال كما أدخلتها على يمانٍ وشامٍ ، فصرفت الاسم إذا خففت كما صرفته إذا ثقلت يماني وشامي " .

وينظر الأصول ٢ / ٩١ .

(١٨٥) ينظر الكتاب ٣ / ٣١٠ ، ٣١١ ، وما ينصرف وما لاينصرف ١١٢ ، ١١٣ .

العلة السابعة : التركيب . قوله : التركيب : شرطه العلمية ، وأن لايكون بإضافة ولاإسناد. والكلام منه يقع في موضعين ، الأول : في كيفيته وشرطه ، والثاني : في حكمه وماألحق به .

أما الموضع الأول ، وهو في كيفيته وشرطه ، أما كيفيته فهو أن يعمد إلى كلمتين فتمزج إحداهما بالأخرى حتى تصيرا كالكلمة الواحدة كـ(بعلبك) .

وأما شروطه فهي خمسة :

الأول : أن يكون علماً . وإنما اشترط ذلك ؛ لأنه لم يوجد مركبا إلا مع العلمية ، ولأنه مشبه لـ(هاء) التأنيث (١٨٦) ؛ وذلك لأنها تقوم مقام اسم ضم إلى اسم فيشترط (١٨٧) في تأثيرها العلمية كذلك .

الثاني : ألا يكون تركيب (١٨٨) إضافة كـ(عبد الله) ، و(غلام زيد) ؛ لأنها تجعل غير المنصرف منصرفا (١٨٩) .

الثالث : ألا يكون تركيب جمل مثل (تأبط شراً) و(ذرى حبا) (١٩٠) ولم يكن محتاجاً إلى ذكر هذا الشرط ؛ لأنه من قبيل المبنيات ، فأما إذا ذكره فلابد من شرطين آخرين (١٩١)، وهما الرابع والخامس .

والرابع : ألا يكون صوتا كـ(سيبويه) ، و(نفطويه) ، فإنه يكون مبنيا جزآه كلاهما ، فالأول لأنه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها ، والثاني لأنه صوت .

الشرط الخامس : ألا يكون الثاني متضمنا للحرف كـ(خمسة / عشر) . ٤٠/ب

---

(١٨٦) ينظر : المقتضب ٤ / ٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٥٥ ، والهمع ١ / ١٠٣ .

(١٨٧) في ( أ ) : ( فلا يشترط ) بالنفي ، ولعله وهم من الناسخ .

(١٨٨) في ( أ ) : كلمة ( جمل ) مقحمة بعد كلمة ( تركيب ) ، ولعلها سهو من الناسخ .

(١٨٩) في ( أ ) : ( منصرف ) بالرفع ، وما اثبته من ( ب ) .

(١٩٠) قال في اللسان (ذرا) : " وذري حبا : اسم رجل ، قال ابن سيده : يكون من الواو ،ويكون من الياء " .

(١٩١) ينظر : الوافية لركن الدين ٣٦ ، والأزهار الصافية ١ / ٤٩ .

وأما الموضع الثاني فهو في حكمه . فهو أنه غير منصرف للتركيب والعلمية على الأصح [١٩٢] .

وأما ماألحق به ، فألحق به التركيبات من باب الجموع نحو أن يسمى بـ(مساجد محاريب) . وكذلك باب ألف التأنيث نحو إن سمي رجل [١٩٣] : بـ(صاحب سكرى) . وكذلك باب الزيادة في الصفات كـ(صاحب سكران) إذا سمي به ، فإنها ممتنعة من الصرف حال العلمية ؛ لوجود العلتين : العلمية والتركيب .

وأما إذا نكر فقد اختلف في ذلك ، فذهب بعضهم إلى أنه يكون منصرفاً لزوال العلمية [١٩٤] . ومنهم من لايصرفه [١٩٥] نظراً إلى أن هذه الأشياء لاعتبارنا العلمية فيها قبل التركيب ، فإذا نكر عاد إلى أصله .

العلة الثامنة : الزيادة . قوله : الألف والنون إن كان اسماً فشرطه العلمية مثل (عمران)، أو صفة فانتفاء (فعلانة) . وقيل : وجود (فعلى) ، ومن ثم اختلف في ( رحمان) دون (سكران) و( ندمان) .

والزيادة على ضربين : في الأسماء والصفات .

أما حكمها في الأسماء فشرطها العلمية كـ(عمران) . وقد اختلف في العلة [١٩٦] ، فذهب الكوفيون إلى أن العلة: الزيادة والعلمية. وذهب البصريون إلى أن العلة : العلمية ومشابهة ألف التأنيث ، والشبه بينهما [١٩٧] من وجوه [١٩٨]، أحدها : أنهما زائدان في

---

(١٩٢) عبارة الشارح توحي بأن هناك مذهبا آخر ، ولم أجد من يخالف في هذا إلا إن كان ذهب إلى لغة الإضافة، وهي أن تضيف الأول إلى الثاني وتجريه مجرى سعيد كرز .

ينظر : الكتاب ٣ / ٢٩٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٣ ، وما ينصرف وما لاينصرف ١٠٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٥٦ .

(١٩٣) في ( أ ) : ( رجلاً)بالنصب ، والصواب من ( ب ) .

(١٩٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٩٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٠ ، شرح المفصل ١ / ٦٥ .

(١٩٥) لم أقف على صاحب هذا القول ولا على ناقل له فيما بين يدي من مراجع .

(١٩٦) ينظر الخلاف في : شرح الرضي ١ / ١٥٨ ، والارتشاف ١ / ٤٢٨ ، والأزهار الصافية ١ / ٥٠ .

(١٩٧) كلمة ( بينهما ) مكررة في ( أ ) .

(١٩٨) ينظرفي هذه الوجوه : المقتصد ٢ / ٩٩٧ فما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٦٧ ، وشرح الرضي ١/ ١٥٧ ، ١٥٨ ، والأزهار الصافية ١ / ٥١ أ .

آخرالكلمة . الثاني : أن قبل كل واحد منهما حرف مدولين . الثالث : أنهما زائدان ، زيدا معاً ، ولهذا فإنهما يحذفان في الترخيم معاً كما يحذفان في نحو : (حمراء) . الرابع : أن كل واحد منهما له مذكر من لفظه ، ولهذا تقول في مؤنث (غضبان) : (غضبى) ، كما تقول في مؤنث (أحمر) : (حمراء) (١٩٩) . الخامس : أن تاء التأنيث لاتدخل على واحد منهما .

وأما حكمها في الصفة في نحو ( غضبان ) و( سكران ) فهما غير منصرفين، وقد اختلف في العلة ، فذهب الكوفيون إلى أن العلة : الصفة و الزيادة ، وذهب البصريون إلى أن العلة : الصفة والمشابهة كما تقدم . وقد قوى الإمام يحيى بن حمزة كلام الكوفيين في الوجهين جميعاً وقال (٢٠٠) : لاحاجة إلى المشابهة كما تقدم مع وجود العلتين .

ومع ذلك فإن الشبه الحقيقي ليس إلا لكون تاء التأنيث لاتدخل عليهما ، والكوفيون يشترطون ذلك .

وشرطه : انتفاء (فعلانه) في مؤنثه ، ومنهم من قال : وجود (فعلى) .

ولاخلاف في صرف ندمان لانتفاء (فعلى) ووجود (فعلانه) . ولاخلاف في منع صرف (سكران) وماشابهه لانتفاء (فعلانة) ووجود (فعلى) في مؤنثه . وإنما ثمرة الخلاف تظهر في (رحمان) ، فمن اعتبر وجود (فعلى) صرفه لعدمها ، ومن اعتبر انتفاء (فعلانه) منعه الصرف لعدمها (٢٠١) .

---

(١٩٩) في ( أ ) :( تقول في مؤنث غضبى : غضبان ، كما تقول في مؤنث حمراء : أحمر ) بتقديم مثال المؤنث على المذكر ، وما أثبته من ( ب) .

(٢٠٠) قال في الأزهار الصافيه ١ / ٥٠ ب : " ... فظهر بما لخصناه أن ما قاله نحاة الكوفة هو الأقيس الجاري على الأصول وهو كلامهم في عثمان وعمران في تعليلهمابالسببين ، وكذلك أيضا كلامهم في سكران من غير حاجة إلى المشابهة فيهما " .

(٢٠١) ينظر : شرح ابن الحاجب على كافيته ٩٦ ، والأزهار الصافية ١ / ٥١ أ .

قال الشيخ (٢٠٢) : والأجود منع صرفه لأمرين ، أحدهما : أن (رحمان) لايجوز دخول تاء التأنيث عليه فقوي الشبه .

وأما ثانيا : فلأن حمله على الأكثر في كلامهم أولى ؛ لأن باب ( سكران ) الذي لاينصرف أكثر من باب ( ندمان ) المنصرف .

وهذا بعد تقرير قاعده ، وهو أن تكون الألف والنون زائدتين / في الاسم والصفة ٤١/أ
جميعاً، فما تحققت فيه الزيادة كان ممتنعا ، وماتحقق فيه الأصالة كان منصرفا ، فالأول كـ(عمران)و(سكران) . والثاني كـ (مران) ، لأنه مأخوذ من (التمرن) . وماتردد بينهما جاز فيه الوجهان باعتبار الاشتقاق كـ(حسان)و(تبان) (٢٠٤) ، وماجرى مجراها .

وأما (رمان) فقد اختلف فيه ، فذهب الأخفش (٢٠٥) إلى صرفه ؛ لأنه يقول : أكثر أسماء البقول يأتي على فعال ، كـ(كراث) و(عباد)، و(رمان) ، فيكون أصلاً .

وقال سيبويه (٢٠٦) : إنها زائدة ؛ لأنه من الرم ، وهو الإصلاح .

وأما (عريان) فحكمه حكم (ندمان) في حال الصفة ؛ لأنه يقال في مؤنثه : (عريانة)، فإن سمي بهما كانا ممتنعين من الصرف والأكثر فيما كانت ألفه رابعة أنها زائدة ، ومالم

---

(٢٠٢) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٩٦ ، ٩٧ : " ... والأول الوجه من وجهين : أحدهما أن الألف والنون عندنا كانتا مانعتين لامتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، وإذا كان رحمن لا تدخل عليه تاء التأنيث فقد صح شبهه بألفي التأنيث ... الثاني : أنه لو قدر استواء الأمرين فهذا أولى لأنه الأكثر في كلامهم ، فينبغي أن يحمل على الأكثر ، ألا ترى أن باب سكران أكثر من باب ندما ن " .

(٢٠٤) قال في السان ( تبن ) : " ورجل تبان : يبيع التبن ، وإن جعلته فعلان من التب لم تصرفه " .

(٢٠٥) قال الجرجاني في المقتصد ٢ / ١٠٠٢ ، ١٠٠٢ : " ... وأبو الحسن يقول : إن فعالاًقد غلب غلى باب الشجر والنبات نحو : حماص و كراث وقلام و قثاء ــ فيمن ضم ــ فاحمله على شاع في بابه ، وإذا كان فعالاً لم يشبه الألف والنون فيه ألفي التأنيث ؛ إذ لاتكونان زائدتين ، لأجل أن النون يكون لاماً كالضاد في حماص ، والهمزة في قثاء أصل لقولهم : مقثأة " .

(٢٠٦) قال في الكتاب (٣ / ٢١٨) : " وسألته عن رمان فقال لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف ". وينظر : ما ينصرف وما لاينصرف ٣٧ .

يكن كذلك فللاشتقاق ، ولهذا إن الأولى في (شيطان) أن يكون غير منصرف لما وقعت رابعة.

العلة التاسعة [ الوزن . قوله : وزن الفعل ، وشرطه أن يختص بالفعل كـ(شمر) و(ضرب)، أو يكون في أوله زيادة كزيادته ، غير قابل للتاء ، ومن ثم امتنع ( أحمر ) ، وانصرف (يعمل) . والكلام في هذه العلة يقع في ] [٢٠٧] ثلاثة مواضع ، الأول : في شروطه ، والثاني في قسمته ، والثالث فيما ألحق به .

أما الموضع الأول ، وهو في شروطه ، فله شرطان :

الأول : أن يختص بالفعل ، أو يكون أوله زيادة كزيادته . وقولنا : زيادة كزيادته أحسن من قولهم : أو يكون غالبا على الفعل لوجهين ، أحدهما : أن هذا رد إلى عماية ؛ لأنا لانعلم الغلبة إلا بالاستقراء . الثاني : أنا قد وجدنا ماهو غالب[٢٠٨] على الفعل وليس بعلة، وذلك مايأتي على فاعل ، نحو : (ضارب) ، فإنه لم يوجد في الأسماء إلا في نحو (خاتم) ، وهو منصرف . ووجدنا أيضا مايغلب على الأسماء ، وهو علة في منع الصرف كأفعل [لتفضيل] [٢٠٩] ، نحو : (أسود)و(أحمر) ، وهو كثير في الأسماء ، وهو علة ، فدل على أن هذه العبارة أسد [٢١٠] .

الثاني : أن يكون غير قابل للتاء في الصفة ، فأما الأسماء فلا عبرة بذلك .

قوله : ومن ثم انصرف ( يعمل ) ، وامتنع ( أحمر ) : لأن ( يعمل) قابل للتاء في الصفة فإن سميت به امتنع . و(أحمر) لما لم يكن قابلا للتاء امتنع .

وأما الموضع الثاني وهو في قسمته ، فهو ينقسم إلى أربعة أقسام :

الأولى : أن يكون مختصا بالفعل ، ولم يرد في الأسماء إلا شاذاً ، قسم مثل (شلم)، و(بقم )، و(عثر) ، وضرب كـ(دئل) و(وعل)[٢١١] .

---

[٢٠٧] مابين المعقوفين ساقط من الدرج في (أ) وثابت في (ب) .

[٢٠٨] في (أ) (غلب) ، ومأأثبته من (ب) .

[٢٠٩] ساقطه من ( أ ) وأثبتها من (ب ) .

[٢١٠] هذا التعليل بوجهيه أورده ابن الحاجب في شرحه على الكافية ٩٩،١٠٠ ، وينظر الأزهار الصافية ١ / ٥٢ أ .

[٢١١] (شلم) : اسم بيت المقدس، و(بقم) خشب ، و(عثر) مأسدة ، و(دئل) : ابن آوى ، و(وعل) : تيس الجبل .

الثاني : غالب على الأفعال ، وذلك كفعل الأمر : (قم) و (اضرب) . وماكان أوله همزة وصل وهو خماسي ، نحو : ( اقتدر)و(انطلق) . ومأوله أحد الزوائد الأربع ، أي : أحد حروف المضارعة كـ(يزيد) و (يشكر) ، فهذا إذا سمي به غير منصرف .

الثالث : مايختص بالاسم ، وذلك ( فعل ) ساكن الحشو كـ(فلس) .

الرابع : مايشترك بين الاسم والفعل نحو : (فعل) و(فعل) و(فعل) ، مفتوح العين ومكسورها ومضمومها ، فهذان منصرفان على الأصح ، خلافا لعيسى بن عمر (٢١٢) ، فإنه لايصرف المشترك محتجا بقول الشاعر (٢١٣) :

٣٣ - أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

فإنه منع (جلا) ، ولاحجة له فيه ؛ لأنه على تأويل صفة لشيء محذوف ، تقديره : رجل جلا ، فإنه وصفه بجملة (٢١٤) ، والجملة محكية على حالها [ كقوله ] (٢١٥) :

---

(٢١٢) ينظر رأيه في الكتاب ٢ / ٢٠٦ ، وما ينصرف وما لاينصرف ٢٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٣٠ . وشرح الرضي ١٦٧/١ .

(٢١٣) هو سحيم بن وثيل الرياحي كما في الأصمعيات ١٧ ، وطبقات ابن سلام ١٧٤ ، والمعاني الكبير لابن قتيبة ١ / ٥٣٠ ، وحماسة البحتري ١٣ . والبيت ليس في ديوانه .

٣٣- البيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٢٠٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠ ، ومجالس ثعلب ١/ ١٦٧، وجمهرة ابن دريد ٤٩٥،وشرح ابن يعيش٦١/١، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ١٥٥ ، والخزانة ٢٥٥/١.

(٢١٤) قال السيرافي في شرح الكتاب ( ٤ / لوحه ٨٤ : " وكان عيسى ابن عمر لا يصرف ذلك ويحتج بإنشاد العرب بيت سحيم :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

فلم يصرفوا جلا ، وقد سمي به أباه ؛ لأنه فعل ماضٍ ، وتأول سيبويه أن في جلا ضميراً من أجله لم يصرفه ، والفعل إذا كان فيه ضمير أو كان معه فاعل ظاهر ثم سمي به حكي ولم يغير " .

(٢١٥) مابين المعقوفين ساقطة من (أ) وأثبتها من (ب).والرجز لرؤبة بن العجاج،وهو في ملحقات ديوانه ١٧٢. وبعده : بغياً علينا لهم فديد .

٣٤ - نبئت أخوالي بني يزيد / ٤١/ب

وأما الموضع الثالث ، وهو فيما ألحق بهذا فمسائل :

الأولى : إذا سميت رجلاً بـ(نهشل) صرفته ؛ لأنه على وزن ( جعفر ) ، بخلاف (نرجس) فإنه لاينصرف ، لما لم يوجد له مثيل في الأسماء .

الثانية : لوسميت بـ(قيل) و (بيع) صرفته ، لكونه كثيراً في الأسماء كـ(فيل) و (ديك).

الثالثة : لوسميت بـ(ضارب) صرفته ، لكونه ليس فيه مايغلب على الأفعال .

الرابعة : لوسميت بالمضاعف نحو : (شد) و (مد) لصرفته ، لأن مثاله في الأسماء (خس) و ( دل ) .

فهذا هو الكلام فيما ذكره الشيخ من العلل ، وأما من رقى العلل إلى إحدى عشرة(٢١٦)، فزاد الألف المشبهة بألف التأنيث المقصورة كـ(أرطى) و (علقى) و(حبنطى)، فإذا سمي بها امتنعت للعلمية وشبهه ألف التأنيث . فإذا نكرته منعته من الصرف بخلاف المشبهة بالممدودة نحو (علباء) و(حرباء) ، فإنه يكون منصرفا في حال التنكير . ووجه المخالفة بينهما أن الألف في (أرطى) لفظ التأنيث ، والهمزة في (حمراء) ليست علامة للتأنيث بلفظها ، وإنما علامة التأنيث الألف التي الهمزة منقلبة عنها ، فلما لم يشتركا في اللفظ فرق بينهما في الحكم .

وزاد ( أحمر ) إذا نكر بعد العلمية على كلام سيبويه (٢١٧) ؛ لأنه لايكون مصروفا .

---

٣٤- هذا الرجز شواهد مجالس ثعلب ١ / ١٧٦ ، والمفضل ١٦ ، والتخمير ١ / ١٦٤ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٧٠ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٣ ، ومغني اللبيب ٢ / ٢٦٢، والخزانة ١ / ٢٧٠ .

(٢١٦) راجع الحاشية ( ١٢ ) من هذا الباب ص ٥٤ .

(٢١٧) الكتاب ٣ / ١٩٨ .

وأما من رقى العلل إلى ثلاثة عشر ، فزاد ألفي التأنيث والجمع فقد قدمنا الكلام على هذا (٢١٨) .

قوله : وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف . . . إلى آخره .

هذا الموضع الخامس وهو [ في] (٢١٩) أحكام الباب ، فله خمسة أقسام :

الأول : في العلمية مع العلل ، وهي ثلاثة أضرب : شرط ومؤثرة ، ولا شرط ولا مؤثرة ، ومؤثرة غير شرط .

فالأول أربعة : التأنيث و التركيب و العجمة و الزيادة على الأسماء . والثاني : الجمع وألفا التأنيث . والثالث : العدل ووزن الفعل . فإن قيل : لم حصر الشيخ العدل ووزن الفعل بالاستثناء ؟ ونحن نجد الزيادة كذلك ؛ فإنها في الأسماء شرط ، وفي الصفات غير شرط، كالعدل سواء .

والجواب : أن الأصل في العدل الصفة ، فالأسماء دخيلة عليها بدليل تقديرهم العدل فيها ، وصرفهم (أُدَد) لما لم يضطروا إلى التقدير ، وكذلك باب ( أفعل )غالب (٢٢٠) في الصفات فاعتبر الأكثر من الأبواب ، فباب (عثمان) أكثر من باب ( سكران ) وباب (أحاد) و( أحمر ) أكثر من باب ( عمر ) و( أحمد ) .

قوله: وهما متضادان ، فلا يكون إلا أحدهما ، إلا العدل أووزن الفعل . وهذا جواب لسؤال مقدر ، تقديره : إ ذا اجتمع العلمية والعدل ووزن الفعل ، ثم ذهبت العلمية للتنكير ، فبقى العدل ووزن الفعل ، فقال مجيبا : هما متضادان ؛ لأن لكل واحد منهما وزنا مخالفا للآخر (٢٢١) .

قوله : وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف .

---

(٢١٨) راجع الحاشية ( ١٤ ) من هذا الباب ص ٥٤ .

(٢١٩) كلمة ( في ) ساقطة من الدرج وأثبتها للسياق .

(٢٢٠) في ( أ ) : ( غالبا ) بالنصب ، وما أثبته من ( ب ) .

(٢٢١) ينظر : الوافية ٤٠ ، والأزهار الصافية ١/ ٥٥ ب .

من شأنه أن يقول : خلافا لسيبويه ، لكن لما ذكره فيما بعد لم يحتج إلى ذلك .

الحكم الثاني : في حكم غير المنصرف في حال التعريف والتنكير ، فهو على أضرب: منها ما هو يمتنع على كل حال ، معرفة ونكرة ، وذلك كألفي التأنيث ، والجمع ،وأفعل فعلاء كـ(أحمر ) ( حمراء )على كلام سيبويه ، وفعلان فعلى كـ(سكران ) ( سكرى) .

الثاني : منصرف معرفة ، وممتنع نكرة، وذلك نحو ( أحاد ) وأخواته على الأصح (٢٢٢) ؛ لأنه لم يعدل إلا في حال التنكير ، فإذا سمي به زالت العدلية عنه ، وكذلك الصفة . الثالث : ما يمتنع معرفة وينصرف نكرة ، وهو ما عدا ذلك .

الحكم الثالث : في حكمه في حال التصغير ، وهو على ثلاثة أضرب : ضرب منه ماينصرف إذا صغر ، وذلك : الجمع ، والوزن ، والعدل ، والألف الملحقة / بألف ٤٢/أ
التأنيث المقصورة نحو : (مسيجد) و (أحيمر) (٢٢٣) و (عمير) و(حبينط) و( أريطي ) ؛ لزوال المانع عند التصغير ، وهو العدل والجمع ، وبقيتها كذلك (٢٢٤) .

الثاني : ما ينصرف مكبراً ولا ينصرف مصغرا ، نحو : ( تضارب ) ، فإن تصغيره : (تضيرب ) إذا سمي به رجل (٢٢٥) فيرجع إلى وزن الفعل (٢٢٦) .

الثالث : ماعدا ذلك من العلل المذكورة ، فإنها غير منصرفة سواء كانت مصغرة أو مكبرة .

---

(٢٢٢) هذا مذهب الخليل و سيبويه كما في الكتاب ٣/ ٢٢٥ .

ينظر : الغرة الخفية ١/ ٢٤٢ .

(٢٢٣) مثل الشارح بـ( أحيمر ) للوزن الذي ينصرف إذا صغر ، وفي هذا نظر ؛ لأنه ضارع الفعل في البناء والزيادة، فلذلك لاينصرف مصغراً.

ينظر : الكتاب ٣/ ١٩٣ ، وشرح الرضي ١ / ١٧٩ .

(٢٢٤) ينظر : شرح الرضي ١/ ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٢٢٥) في ( أ ) : ( رجلا ) وما أثبته من ( ب ) .

(٢٢٦) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٠٠ ، وشرح الرضي ١/ ١٧٩.

الحكم الرابع : باب ( أحمر ) إذا سمي به ونكر ، فقد اختلف فيه ، فذهب سيبويه (٢٢٧) إلى أنه غير منصرف ؛ لأنه قد صار اسم جنس . وذكر الأخفش (٢٢٨) أنه ينصرف ؛ لأنه قال: قد أذهبت العلمية الصفة ، لكنه ينتقض عليه بـ(أسود) و( أرقم)(٢٢٩). وقد قيل (٢٣٠) إنه رجع عنه إلى مقالة سيبويه .

ولا يلزم سيبويه باب ( حاتم ) ؛ لأن الاخفش أراد أن ينقض عليه مقالته بهذا ؛ لأن أصله الصفة من الحتم وهو القطع ، ومع ذلك فإنه منصرف ، وكان يلزم سيبويه ألا يصرفه. والجواب ما ذكره الشيخ (٢٣١)، وهو : أنه يؤدي إلى اعتبار متضادين، وهما الصفة والعلمية ؛ لأنهما لا يجتمعان ؛ لأن الصفة لمن يقوم بها (٢٣٢)، والعلمية لشيء بعينه .

وذكر أبو على الفارسي(٢٣٣) [ أنه ](٢٣٤) إ ذا سمي ( أحمر ) بـ ( أحمر ) ثم نكر اعتبر الصفة ، فإذا سمي بغيرها لم يعتبر بها .

---

(٢٢٧) الكتاب ٣/ ١٩٨ .

(٢٢٨) قال المبرد في المقتضب ٣/ ٣١٢ : "أرى إذا سمي بـ(أ حمر )وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف ؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة ، لأنه نعت ، فإذا سمي فقد أزيل عنه باب النعت ، فصار بمنزلة ( أ فعل ) الذي لا يكون نعتا . وهذا قول أبي الحسن الأخفش ، ولا أراه يجوزفي القياس غيره " .

وينظر : ما ينصرف وما لاينصرف ٧ ، ٨ ، ومجالس العلماء للزجاجي ٧٠ ،٧١ ، والمقتصد للجرجاني ٢ / ١٧٩ فما بعدها ، وأسرار العربية ٣١٠ ، ٣١١ ، وابن يعيش ١ / ٧٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٥١ ، والمحصل للأندلسي ١/ ١٧٩ فما بعدها .

(٢٢٩) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٠٦ ، والفوائد الضيائية ١/ ٢٤٨ .

(٢٣٠) ينظر : المحصل للأندلسي ١/ ١٨١ ، ومبسوط الأحكام ١/ ٢٤٥ .

(٢٣١) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ١٠٧ : " وأشكل ما يرد عليه باب ( حاتم ) و ( ضارب ) إذا سمي به .....والجواب : أنه قد ثبت اعتبار الوصفية بعد الاسم في مثل ( أسود )و ( أرقم ) ، وإنما لم تعتبر في باب (حاتم) لمانع خاص ، هو أنا نعلم أن الوصفية تنافي العلمية في المعنى ؛ لأن العلمية وضع الشيء لمدلول بعينه ، لا يتجاوزه ، والوصفية وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقا " .

(٢٣٢) في ( أ ) : ( لم يقام ) ، وما أ ثبته من ( ب) .

(٢٣٣) مذهب الفارسي موافقة سيبويه في عدم صرفه إذا سمي به ونكر ، يقول في الإيضاح ٣٠٣ : " لو سميت رجلاً بـ( أجمع ) فنكرته صرفته ، ولو سميته بـ( أحمر ) ثم نكرته لم تصرفه " .

وقوله : في حكم واحد . وهو [ منع الصرف ](٢٣٥) ، ويشير بهذا إلى أنه يجوز اعتبار متضادين في حكمين مختلفين كما ذكر سيبويه في ( أحمر ) اعتباراً بحال التعريف والتنكير، وقول الشاعر (٢٣٦) :

**٣٥ –** أتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد قيس لونهيت الأحاوصا

فالاسمية معتبرة في ( أحوص ) ، ولهذا جمع على ( أحاوص ) ، والوصفية معتبرة فيه أيضا ، لذلك جمع على ( حوص ) كـ(أحمر) و( حمر) .

الحكم الخامس : دخول الألف واللام والإضافة عليه ، هل يكون منصرفاً أو لا؟ فالنحاة متفقون على أنه ينجر بالكسرة ، ولكن اختلفوا في كونه منصرفا لأجل اللام أو غير منصرف . فمنهم من قال : إنه منصرف ؛ لأن الألف واللام قد قرباه من شبه الاسم،

---

هذا وقد ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢١١ وأبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٤٦ ، وابن عقيل في المساعد ٢٩/٣ ، والسيوطي في الهمع ١/ ١١٧ : أن الفارسي يجيز الوجهين : الصرف وعدمه .

أما المذهب الذي نسبه الشارح إلى الفارسي فقد عزاه أبو حيان وابن عقيل والسيوطي إلى الفراء وابن الأنباري ينظر : ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٦ والمساعد ٣ / ٣٠ ، والهمع ١/ ١١٦ .

(٢٣٤) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب) .

(٢٣٥) في( أ ) : ( وهو الاسم ) بدلاً من ( وهو منع الصرف ) وكذلك ( ب) ، ولعله من وهم النساخ ، وقد صوبته كما في شرح الكافية لابن الحاجب ١٠٨ ، وشرح الرضي ١/ ١٧٦ ، والفوائد الضيائية ١/ ٢٤٩ .

(٢٣٦) هو ميمون بن قيس المعروف بالأعشى ، والبيت في ديوانه ١٩٩ .

٣٥ –البيت من الطويل ، وهو من شواهد إصلاح المنطق ٤٠١ ، والاشتقاق لابن دريد ٢٦٩ ، والمسائل الحلبيات ٢٨٥ ، والمبهج لابن جني ٦٥ ، والمحكم لابن سيده ٣/ ٣٦٦ ، والمفصل ٢٣٤ ، واللسان ( حوص ) ، وتذكرة النحاة ٦٣١ ، والخزانة ١ / ١٨٣ .

واللغة : الحوص والأحاوص : جمع أحوص ، وهو الذي في عينيه ضيق .

وبعداه من شبه الفعل ، وهو صاحب الدرة (٢٣٧) [ وغيره ، وقواه الإمام ] (٢٣٨) . ومنهم من قال : إنه غير منصرف ، وهم أكثر النحاة (٢٣٩) ، وأشار إليه الزمخشري (٢٤٠) . وأهل هذه المقالة يقولون : علامة منع الصرف زوال التنوين، وإنما امتنع الجر ، لأنه لاتكون حركة إلا مع التنوين أو ما يقوم مقامه ، فلما ذهب التنوين ذهب الجر ، فلما حصل ما يقوم مقام التنوين عاد الجر . ومنهم من قال : إن كان العلتان باقيتين (٢٤١) فهو غير منصرف كـ(أحمر)و( مساجد ) و( حبلى ) و( حمراء ).

وإن كان قد زالتا فهومنصرف . وهذا نحو : (أحمد ) و( إبراهيم )و( بعلبك ) [ إذا كانت مضافة](٢٤٢)، وهذا مذهب الموصلي (٢٤٣) .

مسائل من هذا الباب :

---

(٢٣٧) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور ، أبو الحسن الزواوي ، عالم بالعربية والأدب ، من مصنفاته : الدرة الألفية في شرح العربية ، والفصول الخمسون ، ونظم ألفاظ الجمهرة ، توفي سنة ٦٢٨ هـ .

ينظر: وفيات الأعيان ٦ / ١٩٧ ، والبداية والنهاية ١٣ / ١٣٩ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٤ ، والأعلام ٨ /١٥٥.

وأما ما نسبه إليه الشارح فهو قوله :

وإن تعرفه بلامٍ أ و تضف أو نكر العلم فهو منصرف

ينظر : الغرة المخفية ١/ ٢٢٠ ، وأسرار العربية ٣١٤ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٢٥ .

(٢٣٨) ما بين المعقوفين سقط من الدرج في ( أ ) وأثبته من ( ب) ، ويعني بالإمام : يحيى بن حمزة ، ينظر : الأزهار الصافية ١/ ٥٧ .

(٢٣٩) ينظر في ذلك : أسرار العربية ٣١٣ ، ٣١٤ ، وشرح ابن يعيش ١/ ٥٨ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/١٢٥، وشرح الرضي ١/١٠٢ فما بعدها .

(٢٤٠) لم أجد للزمخشري إ شارة إلى ذلك . ولعل الشارح متابع في ذلك ليحيى بن حمزة حيث ذكر ذلك في الأزهار الصافية ١/ ٥٧ .

(٢٤١) في ( أ ) : ( باقيتان ) والصواب من ( ب ) .

(٢٤٢) ما بين المعقوفين زيادة لابد منها للسياق .

(٢٤٣) قال في الغرة ١/ ٢٢١ : " واختلفوا في كونه منصرفا مع اللام والإضافة ... والحق أن ها هنا مذهبا ثالثا، وهو التفصيل ، فنقول إن كانت اللام والإضافة لا تزيلان واحداً من السببين فهو غير منصرف ، كـ( الحمراء) و( المساجد ) ، وإن أزالتا واحداً منهما فهو منصرف كـ ( إ براهيمكم ) .

الأولى : إذا سميت بأفعل التفضيل كقولك : جاء أفضل منك ، فإنه غير منصرف معرفة ولا نكرة . هذا إذا كان معه ( من ) ، فإن كان مجرداً عن ( من ) ثم نكرته صرفته؛ لأنه قد زال عنه الوصفية .

الثانية : إذا سميت بصفة تتبع المذكر و المؤنث بلفظ واحد نحو: ( جريح ) و (صبور) و(شكور ) صرفته ، لأنها صفات مذكرة .

الثالثة : في أسماء السور ، وهي على ثلاثة أقسام (٢٤٤) : الأولى : إذا سمي بحروف التهجي نحو: ( كهيعص ) و ( حم ) و ( ألم ) ، وماأشبه ذلك ، فإنها تحكى ، فإن خفت اللبس فلك وجهان ، الأول : الإبدال ، نحو : قرأت (حم ) الطوال . والثاني : الصفة والإعراب ، وإعرابها عدم الصرف(٢٤٥) كـ(قابيل) . وإن أضفتها أعربت بكلّ حال.

الضرب الثاني : ما سمي بجملة نحو : ( اقتربت ) و( قل أوحي إلي ) فهذا يحكى فقط(٢٤٦).

الضرب الثالث : ماليس / بجملة ولا تهجّي فما كان أوله الألف واللام فمعرب بوجوه الإعراب ، نحو : ( النساء ) و ( النحل ) وأشباههما . ٤٢/ب

وما ليس فيه ألف و لام نحو : ( هود ) و ( نوح ) و ( يونس ) و( يوسف ) ، فإنها

---

(٢٤٤) ينظر في هذا التقسيم : المحصل للأندلسي ١ /١٨٣ ب .

(٢٤٥) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٥٧ ، والمقتضب ٣ / ٣٦٥ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٢/ ٣٠٠ ، ٣٠١ ، والكشاف ١/ ٨٣ .

(٢٤٦) قال الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٦١ : " وتقول إذا أردت ا سم السورة : هذه تبه يا هذا ، فإذا وقفت قلت : هذه تبه ؛ لأن تاء التأنيث في الفعل إذا صارت في الاسم صارت هاء، وكذلك تقول : هذه اقتربه ، فتقف بالهاء وتقطع الألف ؛ لأنك قد أخرجتها من الأفعال إلى الأسماء . وإن أردت الحكاية قلت : هذه اقتربت الساعة ، تبت يدا أبي لهب " .

فقول الشارح : ( يحكي فقط ) معارض بكلام الزجاج .

وينظر : الكتاب ٣ / ٢٥٦ ، والمقتضب ٣ / ٢٦٦ ، والمحصل ١ / ١٨٣ ب .

لا تنصرف ؛ لأنها أسماء للسورة ففيها علمية و تأنيث [٢٤٧] .

ومنهم [٢٤٨] من تأوله على حذف مضاف فصرف في ( هود ) و(نوح) دون أختيهما ، تقديره: قرأت سورة هود . وإنما لم يصرف في ( يونس) و( يوسف ) لأنهما كانا غير منصرفين قبل ذلك [٢٤٩] .

فأما سبحان فغير منصرف للعلمية والزيادة .

---

[٢٤٧] ينظر : الكتاب ٣ / ٢٥٧ .

[٢٤٨] ينظر : الكتاب ٣/ ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، والغرة المخفية ١/ ٢٢٦ .

[٢٤٩] ينظر : المحصل للأندلسي ١ / ١٨٣ .

# المرفوعات

المرفوعات . والكلام منها [١] يقع في موضعين ، الأول : حد المرفوعات والرفع ، وذكرعلاماته . والثاني : في الكلام على كل واحدمنها .

أما الموضع الأول ، وهو في حد المرفوعات فهو ما ذكره الشيخ ، وهو أحسن من قولهم: ما دخله الرفع ؛ لئلا يفسر الشيء بنفسه [٢] .

قوله الفاعلية . ليدخل فيه الفاعل ومأأشبهه .

والمرفوعات ، إما مبتدأ وما بعده خبر ، والضمير يجوز فيه التذكير والتأنيث ؛ لتوسطه بين مذكر ومؤنث ، وما كان كذلك جاز فيه الوجهان. أو أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : باب المرفوعات . وقيل [٣] : هذا الضمير يعود إلى مذكر، والتقدير : المرفوع هو ما اشتمل ... إلى آخره .

وأما حد الرفع فهو : العلامة الإعرابية اللازمة للفاعل وشبهه ، لفظا أو تقديرًا.

فقولنا : العلامة ؛ ليدخل فيه الحركة والحرف.وقولنا الإعرابية،احترازا عن ضمة البناء . وقولنا : اللازمة للفاعل ، احترازاً عن حركة النصب والجر . وقولنا : لفظا أو تقديراً، ليدخل فيه الصحيح والمعتل .

وأما علاماته فهي أربع : الضمة والواووالألف والنون .

وأما الموضع الثاني ، وهو في الكلام على كل واحد منها . فلما فرغ الشيخ من الكلام على الإعراب ، أخذ في الكلام على المعربات ، فقدم المرفوعات لما تقدم ، ثم قدم من المرفوعات الفاعل ؛ لأنه أصلها . فقال : فمنه الفاعل ... إلى آخره . والكلام منه يقع ثلاثة مواضع ، فالأول : في حده وبيان العامل فيه . والثاني : فيما يجب فيه تقديم الفاعل وتأخيره . والثالث : فيما يجوز فيه الحذف ويجب .

---

(١) عبارة : ( والكلام منها ) مكررو في ( أ ) .

(٢) ينظر : الأزهار الصافية ١/ ٥٩ ب ، والبرود الضافية ١/ ١٥٣ .

(٣) ينظر : الوافية ٤٣ ، والبرود الضافية ١ / ١٥٣ .

أما الموضع الأول ، وهو في حده ، فهو ما ذكر الشيخ ، وهو: ما أسند الفعل نحو: قام، أو شبهه ، أى : شبه الفعل وهو اسم الفاعل إليه أو إلى الفاعل .

وقد مثله بقوله : قام زيد وزيد قائم أبوه .

وقدم عليه ؛ لأنه لو لم يقدم لالتبس بالمبتدأ ، ولأدىإلى أن يكون عرضة لدخول العوامل ، ولكان يلزم جواز : الزيدان ضرب ، وهو غير جائز .

قوله : على جهة قيامه به ، ليدخل فيه الفاعل الحقيقي والمجازي . فالأول : قام زيد . والثاني : نبت الزرع ، ولم يقم زيد، وسقط الجدار ، وما جرى مجراه . وليخرج منه اسم ما لم يسم فاعله . ويرد على الحد سؤال في قوله : أسند الفعل .

هل المراد به الفعل اللغوي أو الاصطلاحي ؟ فإن قصدنا اللغوي فهو خطأ ؛ لقوله : أو شبهه ؛ لأنه لاشبه له ، فلا يحتاج إلى قوله : أو شبهه . وإن قصد الاصطلاحي كـ(ضرب) ونحوه ، فلا يخرج مفعول ما لم يسم فاعله بقوله : على جهة قيامه به ؛ لأنه غير قائم بالفاعل ، وإنما بالفعل ، وهو قولك : ضرب زيدٌ، واللفظ للمتكلم دون زيد ، ولكن قد أسند إلى زيد.

وكان الأحسن أن يقول : مدلول الفعل الا صطلاحي . وهو مراده . ذكر هذا ركن / الدين [٤] . ٤٣/أ

وأما بيان العامل فيه : فالعامل فيه الفعل على الأصح [٥] .

وذهب الأحمر[٦] إلى أن العامل فيه [٧] معنى الفاعلية . وذهب بعضهم [٨] إلى أن العامل فيه الإسناد ، تشبيهاً له بعامل المبتدأ .

---

(٤) الوافية ٤٥ .

(٥) ينظر شرح ابن يعيش ١/ ٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٧ . ونسب ابن عقيل في المساعد ١/٣٨٦ هذا الرأي إلى سيبويه .

(٦) نسب هذا القول أبو حيان في الأرتشاف ٢ / ١٨٠ ، والسيوطي في الهمع ٢/ ٢٥٤ إلى خلف . ولا أدري إن كان القصود : خلف الأحمر ، أو خلف بن يوسف الأندلسي ت ٥٣٤ هـ .

وقد نسب هذا المذهب في البرود الضافية ١/ ١٥٤ إلى الكسائي .

(٧) كلمة ( فيه ) مكررة في ( أ ) .

وأما الموضع الثاني ، وهو فيما يجب فيه التقديم والتأخير للفاعل : فيجب تقديم الفاعل في مواضع ثلاثة :

الأول : إذا انتفى الإعراب فيهما ، أي : في الفاعل والمفعول والقرينة ، مثل قولك : ضرب موسى عيسى ، وأبصر من في الباب من في السطح ؛ فإن الإعراب متفق في هذا فوجب تقديم الفاعل لئلا يلتبس . فأما إذا وجد الإ عراب ، أو القرينة ، فلا يجب ذلك ، مثل : ضرب موسى زيدٌ .

والقرينة بالصفة ، أو بالا قتضاء ، فالصفة نحو : ضرب عيسى العاقل موسى الطويل ، والاقتضاء نحو أكلت الحبلى الكمثرى .

والثاني : أن يكون الفاعل مضمراً متصلاً ؛ لأنه لايمكن فصله وهو على حرف واحد ، نحو: ضربت زيداً .

الثالث : إذا وقع المفعول بعد ( إلا ) أو معناها ، نحو : ما ضرب زيدٌ إلا عمراً [٩] . أو معناها ، وهي إنما نحو : إنما ضرب زيدٌ عمراً ؛ لأنه إذا كان كذلك أفاد الحصر، وهو أن (زيداً ) لم يضرب أحداً إلا عمراً . ويحتمل أن يكون عمرو مضروباً [١٠] لغير زيد .

وكان من شأن الشيخ أن يذكر تقديم ( إلا ) على الجزئين جميعا نحو : ما ضرب إلا عمرو زيدا ، وهو مفيد لإفادة الأول ، وإنما تركه لقلته .

وأما ما يجب فيه تأخير الفاعل ، ففي مواضع ثلاثة : الأول : إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول ، نحو : ضرب زيداً [١١] غلامه ؛ لئلا يعود الضمير إلى غير مذكور .

الثاني : إذا وقع الفاعل بعد ( إلا ) أو معناها ، نحو : ما ضرب [١٢] زيداً إلا عمرٌو. كذلك ؛ إنما ضرب زيداً عمرٌو . وكذلك ما ضرب إلا زيداً عمرٌو، ليفيد الحصر ، وهو

---

(٨) نسب هذا القول إلى خلف كل من الرضي في شرح الكافية ١/ ٧٣ ، ١٨٧ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٠٧ .
وذكر الشيخ يوسف عمر مخرج الكافية أنه : خلف بن يوسف الأندلسي .
ونسبه الأندلسي في المحصل ١/ ١٩٤ أ إلى ابن جني ، ونسبه السيوطي في الهمع ٢/ ١٥٤ إلى هشام .

(٩) المثال في ( أ ) : ( ما ضربت زيداً إلا عمراً )ولعله من وهم النساخ وما أثبته من ( ب) .

(١٠) في ( أ ) : ( مضروب ) بالرفع ، ولعله من وهم الناسخ .

(١١) في ( أ ) : ( زيد ) بالرفع ، ولعله من وهم الناسخ .

(١٢) في ( أ ) : ( ضربني ) ، وما أثبته من ( ب) .

أن زيد لم يضربه أحد إلا عمرو . وكقوله تعالى (١٣) : " إنما يخشى الله من عباده العلمؤا".

الثالث : أن يتصل مفعوله وهو غير متصل ، مثل ضربني زيدٌ ، ويشترط أن يكون الفاعل ظاهراً فإن كانا مضمرين جاز لك أن تصل الفاعل وأن تفصله ، فإن وصلته وجب تقديمه، مثل : ضربتك وفصله قليل (١٤) .

وأما ما يجوز فيه تقديم الفاعل وتأخيره، فهو ما عدا ذلك ، والأصل أن يتقدم الفاعل، فلذلك جاز : ضرب غلامه زيد ، لما كان زيد في حكم المتقدم ، و إن تأخر في اللفظ فهو متقدم في المعنى ؛ فلذلك جاز عود الضمير إليه . وامتنع : ضرب غلامه زيداً ، لما كان الضمير لا يعود إلى شئ متقدم ، لا لفظا ولا حكماً.

وأما الموضع الثالث، وهو فيما يجب فيه الحذف ويجوز ، فهو على ضربين : منه ما يجب، ومنه ما يجوز .

فالذي يجب ، حيث يكون معه (١٥) أحد حروف الشرط ، ويفسر بفعل متأخر ، نحو قوله تعالى(١٦) : " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره " . فحذف الأول وجوبا لئلا يجمع بين المفسر والمفسر . وكذلك قوله (١٧) : " لو ذات سوار لطمتني". وكذلك قوله تعالى (١٨) : " إذا السماء انشقت " ، على كلام البصريين (١٩) .

---

(١٣) من الآية ٢٨ / فاطر .

(١٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١١٩ .

(١٥) ف( أ ) : ( معك ) ، والوجه ما أثبته .

(١٦) من الآيه ٦/ التوبة .

(١٧) هذا مثل عربي ، يضرب للكريم إذا ظلمه اللئيم . ينظر : جمهرة الأمثال اللعسكري ٢ / ١٩٣ ، وفصل المقال للبكري ٣٨١ ، ومجمع الأمثال للميداني ٢/ ٨١ ، والمستقصى للزمخشري ٢/ ٢٩٧ .

(١٨) الآيه ١/ الانشقاق .

(١٩) ينظر : الكتاب ٣ / ١١٣ ، ١١٤ ، والأصول ٢ / ٢٠٤ .

وينظر الخلاف في المسألة في : الإنصاف ٢/ ٦١٥ فما بعدها ، وشرح ابن يعيش ٩ / ٩ - ١١ ، وشرح الرضي ١ / ١٩٩ -٢٠١ .

وأما ما يجوز ، فيجوز حذف الفعل لقيام قرينة حالية أو مقالية . فالحالية أن يكون إنسان منتظراً ، فيقال : فلان ، أي : قدم . والمقالية كقولك : من يكرم الناس ؟ فيقول المجيب : زيد ، أي : يكرم . وقوله تعالى (٢٠) ـ على قراءة ابن عامر ـ(٢١) :"يسبح له فيها بالغدوة والآصال رجال " . أي يسبحه رجال . ولا يجوز أن يكون ( رجال ) فاعلاً لهذا على هذه القراءة (٢٢) . / وقول الشاعر (٢٣) : ٤٣/ب

٣٦ - ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

وكذلك يجوز حذف الفاعل عند الكسائي (٢٤) وغيره من نحاة الكوفة ، إذا وجد عليه دليل، خلافالأهل البصرة بأجمعهم ، محتجين بأن كل ما يمكن إضماره فلا يجوز حذفه .

---

(٢٠) من الآية ٣٦ / النور .

(٢١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة ، أحد القراء السبعة ، إمام أهل الشام في القراءة ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك ، وتوفي سنة ١١٨ هـ .

ينظر : السبعة لابن مجاهد ٨٥ ، والاقناع لابن الباذش ١٠٣/١ ، وتهذيب التهذيب ٢٧٤/٥ ، والأعلام ٩٥/٤.

وينظر في هذه القراءة : السبعة لابن مجاهد ٤٥٦ ، والمبسوط لابن مهران ٢٦٧ ، الإقناع لابن الباذش ٢/ ٧١٣ ، وكتاب التبصرة لمكي بن أبي طالب ٦١١ .

(٢٢) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ١٢١ .

(٢٣) قيل : هو الحارث بن نهيك ، وقيل نهشل بن حري ، وقيل : الحارث بن ضرار النهشلي

ينظر في نسبته : الكتاب ١/ ٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ١١٠ ، والإفصاح للفارقي ١٤٠ ، وشواهد سيبويه للأعلم ١/ ١٤٥ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٩٤ ، وشواهد العيني ٢/ ٤٥٤ ، والخزانة ١/ ٣١٣ .

٣٦ - البيت من الطويل ، وهو من شواهد المقتضب ٣ / ٢٨٢ ، والأصول ٣ / ٤٧٤ ، والخصائص ٢/ ٣٥٣ والمحتسب ١/ ٢٣٠ ، والمفصل ٣٣، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ١٤٩ .

اللغة : مختبط : الذي يسأل المعروف من غير معرفة ولا وسيلة . الطوائح : الحادثات .

والشاهد في قوله : ( ضارع ) حيث رفع بفعل محذوف يدل عليه ما قبله .

(٢٤) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن فيروز ، أبو الحسن الكسائي ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة ، ومن مصنفاته : معاني القرآن ، وما تلحن فيه العامة ، والقراءات ، والهجاء ، وغير ذلك توفي سنة١٨٩هـ.

ينظر : طبقات الزبيدي ١٢٧ ، ونزهة الألباء ٦٧ ، وإنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٣ .

وينظر ما نسبه إليه الشارح في : شرح الرضي ١/ ٢٠٠ ، والأزهار الصافية ١/ ٦٣ أ ، والنكت الحسان لأبي حيان ٥١ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٤١ .

ويؤيد كلام أهل الكوفة وجوه :

أحدها : أنه إذا جاز حذف الفاعل وفعله باتفاق ، جاز حذف الفاعل .

الثاني : أنه جزء من الجملة ، وكما جاز حذف المبتدأ لقرينة فكذلك الفاعل .

الثالث : أنه قد ورد السماع في قوله تعالى (٢٦) : " ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيت ليسجننه حتى حين " . أي : بدا لهم أمرهم . ومنه قولهم (٢٧) : إذا كان غداً فاتني، أي: إذا كان ما نحن عليه غداً ، كقول الشاعر (٢٨) :

٣٧ - فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لاإخالك راضيا

والتقدير : وإن كان لا يرضيك ما تشاهده .

الرابع المصدر ، فإنه يجوز حذف الفاعل معه ، فكذلك هذا . وكذلك يجوز حذفهما جميعاً ، أي : الفعل والفاعل ، عند قيام القرينة ، وهذا كما إذا قال القائل : أقام زيد ؟ فتقول : نعم ، أي : قام زيد ، فلولا ما تقدم لم تكن (نعم ) دالة عليه ، فلا يفيد إلا بذكر جملة متقدمة .

---

(٢٦) الآية ٣٥ / يوسف .

(٢٧) ينظر : المفصل ٣٣ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٧٢ .

(٢٨) هو سوار بن المضرب كما في النوادر لأبي زيد ٤٥ ، والكامل للمبرد ٢/ ١٠٢ ، وحماسة ابن الشجري ١ / ٢٠٨ .

٣٧ -البيت من الطويل ، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٢ ، وكتاب الشعر للفارسي ٥٠٥/٢ ، والخصائص ٢ / ٤٣٣ ، والتخمير ١ / ٢٤٤ ، وابن يعيش ١ / ٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٣ ، والأزهار الصافية ١ / ٦٤ أ ، والخزانة ١٠ / ٤٧٩.

# التنازع

قوله وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما ... إلى آخره . والكلام من هذه الجملة يشتمل على ثلاث فوائد ، الفائدة الأولى في كيفيته وبيان أيهما أولى [ بالعمل ] [١] ، والثانية في إعمال الثاني ، والثالثة في إعمال الأول .

أما الفائدة الأولى ، وهي في كيفيته ، فهو أن يجتمع عاملان أو أكثر على معمول واحد، وكل واحد منهما يصح أن يعمل فيه . وكان الأحسن أن يقول : وإذا تنازع العاملان ؛ ليدخل العامل من الأسماء ؛ لأن الأسماء تكون متنازعة كقول الشاعر [٢] :

**٣٨ –** قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها

وقوله تعالى [٣] : " هاؤم اقرءوا كتابيه " .

قوله ظاهراًبعدهما : يحترز به عن المضمر ؛ فإنه لاتنازع فيه ، فلا يقال : إنهما متنازعان لمضمر في مثل قولك : ما ضرب وأكرم إلا أنا وإلا أنت ، أو إلا هو ؛ لأنه ليس من هذا ؛ لأن كل فعل يقتضي ذلك المضمر ، أي : ما ضرب إلا أنا ، ولا أ كرم إلا أنا .

وقوله : مختلفين : حال من الفعلين ، والعامل فيه محذوف ، أي : يكون .

---

(١) كلمة ( بالعمل ) : ساقطه من الدرج في ( أ ) وثابته في ( ب) وفي (أ) : أقوى بدلاً من (أولى) .

(٢) هو كثير عزة ، والبيت في ديوانه ٢٠٧ .

**٣٨–** البيت من الطويل ، وهو من شواهد الإيضاح للفارسي ١٠٩ ، والمسائل البصريات ١ / ٥٤٢ ، والإنصاف ١/ ٩٠، و ابن يعيش ٨/١ ، وشرح التسهيل لبن مالك ٢ / ١٦٦، واللسان (غرم) ،والمغنى لابن هشام ٤١٧/٢، والعينى ٣ / ٣ ، والخزانة ٥ / ٢٢٣ .

والشاهد في قوله : ( غريمها ) حيث تنازعه ( ممطول ) و ( معنى ) ، فأعمل الثاني على مذهب البصريين .

(٣) من الآية ١٩ / الحاقة .

وأما بيان أيهما أولى : الأول أو الثاني ، فذهب الكوفيون (٤) إلى أن إعمال الأول [ أولى ] (٥) ، للقياس والسماع . أما القياس فلأن الأول أهم ، وهو السابق ، قال الشاعر (٦) :

٣٩ – نقل فؤادك حيث شئت من الهوى ما الحب إلا للحبيب الأول

ولأنه لو أعمل الثاني ، لأدى إلى أن يعود الضمير إلى غير مذكور .

وأما السماع ، فقول الشاعر (٧) :

٤٠ – ولما أن تحمل ال ليلى سمعت بينهم نعب الغرابا

ولو أعمل الثاني لرفع ( الغراب ) . ويقول المرار الأسدي (٨) :

٤١ – وقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يقتدننا الخرد الخدالا

---

(٤) ينظر في ذلك : الإنصاف ( المسألة ١٣) ١ / ٨٣ فما بعدها ، وشرح ابن يعيش ١ / ٧٩ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٦٦ ، وشرح الكافية له ١٢٩ ، والمحصل للأندلسي ١ / ٢٠٠ ب ، وشرح الرضي ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٤ فما بعدها ، ومبسوط الأحكام ١ / ٢٨٩ .

(٥) ساقطة من الدرج في ( أ ) وأثبتها للسياق .

(٦) هو أبو تمام ، حبيب بن أوس الطائي ، والبيت في ديوانه ١٦٤ .

٣٩ –البيت من الكامل ، وجاء به الشارح على سبيل الاستئناس لا الاستشهاد ، فليس الشاعر ممن يحتج بشعره.

(٧) لم أقف على صاحب البيت فيما بين يدي من مراجع .

٤٠ – البيت من الوافر ، وهو من شواهد الإنصاف ١ / ٨٦ ، ومبسوط الأحكام للتبريزي ١ / ٢٩٦ ، والأزهار الصافية ١ / ١٨٥ .

(٨) هو المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي الأسدي، شاعر من مخضرمي الدولتين، وقيل لم يدرك العباسية

ينظر: الشعر و الشعراء ٢/ ٦٩٩، والأغاني ١٠/ ٣١٧، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٧٦، ومعجم الشعراء للمرزباني ٤٠٩ .

٤١ –البيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٧٨ ، والمقتضب ٤/ ٧٦ ، وجمل الزجاجي ١١٦ ، والإفصاح للفارقي ٣١٤ ، والإنصاف ١ / ٨٦ ، والإغراب في جدل الأعراب ٢٥، والرد على النحاة لابن مضاء ٨٩ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٣٥٠ .

اللغة / الخرد : جمع خريدة : جمع خريدة ، وهي الجارية الحيية . الخدالا : جمع خدلة وهي السمينة الناعمة .

ولو أعمل الثاني لرفع الخرد الخدال .

قال (٩) : وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة (١٠) :

٤٢ - إذا هي لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل / ٤٤/أ

بكسر الهمزة . ولو أعمل الثاني لقال : بعود إسحل .

ويقول امرؤ القيس (١١) :

٤٣- فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

ولو أعمل الثاني لنصب ( قليلا ) .

---

(٩) هكذا ، وليست ثمة مرجع للقول .

(١٠) هو عمر بن بي ربيعة المخزومي القرشي ، شاعر إسلامي اشتهر بغزله الصريح والتشبيب بالنساء في الحجاز . ينظر : الشعر والشعراء ٢ / ٥٥٣ ، والأغاني ١ / ٦١ ، ووفيات الأعيان ٤٣٦/٣ ، والخزانة ٣٢/٢ .

والبيت في ملحق ديوانه ٤٩٨ .

ونسب البيت في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ١١٤ ، وشواهد االعينى ٣ / ٣٢ لطفيل الغنوي ، وهو في ديوانه ٦٥ .

٤٢ - البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٧٨ ، و الإيضاح العضدي ١١٠ ، والمسائل العضديات ١٤٢ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١ / ١٥٣ ، والمفصل ٣١ ، والحلل لابن السيد ١٥٥ ، والرد على النحاة ٨٩، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ١٤٦ . اللغة : تنخل : اختير . الإسحل : شجر دقيق الأغصان كالأثل.

(١١) هو امرؤ القيس - وقيل حندج - بن حجر بن الحارث بن الكندي ، حامل لواء الشعراء في الجاهلية وصاحب إحدى المعلقات ، مات قبل البعثة بنحو مائة سنة .

ينظر : ديوان امرؤ القيس ٣، والشعر والشعراء ١ / ١٠٥ ، والأغاني ٩/ ٧٧ ، و المؤتلف والمختلف ٩ .

والبيت في ديوانه١٢٩ .

٤٣ - البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٧٩ ، و الإيضاح العضدي ١١٠ ، والمفصل ٣٢ ، والإنصاف ٨٤/١ وتذكرة النحاة ٣٣٩ ، والمغني ٢٥٦/١ والخزانة ٣٢٧/١ .

وقال أهل البصرة (١٢) : إن إعمال الثاني هو الأولى . ويحتجون بالقياس والسماع . فأما القياس فلقربه ، ولأن العرب قد حملت الكلام على القرب والمجاورة مع زوال المعنى، فأحرى وأولى فيما يصح معه المعنى . وبيان ذلك أنهم يقولون (١٣) : هذا جحر ضبٍ خرب . وقياسه : خربٌ . وكذلك (١٤) :

٤٤ — كأن ثبيراً في عرانين وبله كبير أناس في بجاد مزمل

وأصله : مزمل ، بالرفع . وليس ذلك إلا لأجل القرب والمجاورة . وأما السماع فآيات وأبيات . أما الآيات فقوله تعالى (١٥) : " آتوني أفرغ عليه قطرا " ، فأعمل الثاني ، وهو (أفرغ ) ، ولو أعمل الأول ، لقال : افرغه . وقوله تعالى (١٦) : " وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث ا لله أحدا " ، ولو أعمل الأول ، لقال : ظننتموه . وقوله تعالى (١٧) : " هاؤم اقرءوا كتابيه" ولو أعمل الأول ، لقال : اقرأوه .

وأما الأبيات [ فكقوله ] (١٨) :

---

(١٢) ينظر الكتاب ١ / ٧٧ ، والمقتضب ٤ / ٧٢ ، ٧٣ ، وينظر مراجع حاشية ( ٤ ) من هذا الباب .

(١٣) يعني العرب ، ينظر : الكتاب ١ / ٤٣٦ ، والخصائص ٢ / ١٦ ، ٣ / ٢٢٠ .

(١٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٢٢ .

٤٤ — البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكامل ٣ / ٩٠ ، والخصائص ١ / ١٩٢ ، والمحتسب ٢ / ١٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٣٥ ، واللسان ( زمل ) وتذكرة النحاة ٣٠٨ ، والمغني ٢ / ٥١٥ والأشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ١٠ ، والخزانة ٥ / ٩٨ .

اللغة : ثبير : جبل . عرانين وبله : أوائل مطره . مزمل : ملتف .

(١٥) من الآية ٦٩ / الكهف .

(١٦) من الآية ٧/ الجن .

(١٧) من الآية ١٩ / الحاقة .

(١٨) في ( أ ) بياض هذا الموضع ، وما أثبته للسياق .

والبيت للطفيل الغنوي في ديوانه ٢٣ .

٤٥ - وكمتاً مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

ولو أعمل الأول ، لرفع ( لون ) . وقول الآخر(١٩) :

٤٦ - ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

ولو أعمل الأول ، لقال : بني . وقال رجل من أهل باهلة (٢٠) :

٤٧ - ولقد أرى تغني به سيفانةٌ تصبي الحليم ومثلها أصباه

ولو أعمل الأول ، لنصب ( سيفانة ) ، فقضوا بإعمال الثاني لما وجدوه .

وأجابوا عن كلمات الكوفيين بأن قالوا (٢١) : ما قلتموه من عود الضمير إلى غير مذكور ، فذلك كثير في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب . أما كتاب الله تعالى فقوله (٢٢) : " قل هو الله أحد " . وكلام العرب مثل ضمير الشأن والقصة .

---

٤٥ - البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب١ / ٧٧ ، والمقتضب ٤ / ٧٥ ، والإيضاح العضدي ١٠٩، والمحكم لابن سيده ١/ ٢٢٤ ، الإنصاف ١ / ٨٨ ، والرد على النحاة ٨٦ ، والتخمير ١ / ٢٣٧ ، وابن يعيش ١/٧٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ١٤٦ ، واللسان ( كمت ) والوافية لركن الدين ٥٣ .

اللغة : الكمت : جمع أكمت ، وهو الأحمر إلى السواد . مدماة : شديدة الحمرة .

(١٩) هو الفرزدق ، همام بن غالب ، والبيت في ديوانه ٦٠٦ .

٤٦ - البيت من الطويل ،وهو من شواهد الكتاب ١/ ٧٧ ، والمقتضب ٤ / ٧٤ ، وجمل الزجاجي ١١٥، والإيضاح للعضدي ١١٠ ، وتهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت ٥١ ، والاقتضاب لابن السيد ٣٦٥ ، وأساس البلاغة (نصف) ،والإنصاف ٨٧/١ ، والإ غراب في جدل الأعراب ٥٢، والرد على النحاة ٨٩، واللسان (نصف).

(٢٠) ينسب لرجل من باهلة في : الكتاب ١ / ٧٧ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١ / ١٥٤ ، والإنصاف ٨٩/١ ، والمستوفى في النحو لابن الحكم ١ / ١٠٦ ، والأزهار الصافية ١ / ٦٦ أ . ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ / ٢٥٨ إلى وعلة الجرمي .

٤٧ - البيت من الكامل ، وهو من شواهد المقتضب ٤ / ٢٨٣ . إضافة إلى مراجع الحاشية السابقة .

اللغة : تغنى : تقيم . سيفانة : الممشوقة الشبيهة بالسيف .

(٢١) ينظر تفصيل ذلك في : الإنصاف ( المسألة ١٣ ) ١/ ٨٣ ، ومبسوط الأحكام ١ / ٢٩٠ فما بعدها ، والأزهار الصافية ١ / ٦٦ .

(٢٢) الآية ١ / الإخلاص .

وأما الأبيات ، فلأن قوله : نعب الغرابا ، القافية بـالألف ، فلـو رفعـه ، لأدى إلى تغيـير القافية. وكذلك قوله : بها يقتدننا الخرد الخدالا ؛ لأن ذلك يؤدي إلى الإقواء. وكذلك :

إذا هي لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل

ولو أعمل الثاني لقال: بعودٍ إسحل ، فانكسر البيت .

فأما قول امـرئ القيـس ، فإنـه لـو قـال : قليـلاً، لأدى إلى إفسـاد المعنـى ؛ لأن ( لـو ) لامتناع الشئ لامتناع[٢٣] غيره ، فإذا كـان معهـا النفـي ،كـان مـا دخلـت عليـه موجبـا ، فينـاقض أول الكـلام آخـره ، فكأنـه قـال مـا أسـعى لأدنـى معيشـةوأطلب القليـل ؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، والمعطوف منفي بقوله : ولم أطلب ، فمن ها هنا كـان القليل مرفوعاً بـ(كفاني)، وأطلب مفعوله محذوف ، تقديره ولم أطلب الملك . وقد أوضـح ذلك بالبيت الثاني وهو قوله [٢٤]:

٤٨ - ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

وقد ذكر الخوارزمي [٢٥] توجيها في صحة توجيه الفعلـين إلى القليـل ، بـأن جعـل الـواو للحال، فكأنه قال : فلو أن ما أ سعى لأدنى معيشة ، كفاني قليل من المال في حال كونـي غير طالب له .

فدل ما ذكرناه فيما تقدم على أن إعمال الثاني أولى .

---

[٢٣] في (أ) : (لوجود) بدلاً من (لامتناع) .

[٢٤] ديوانه ١٢٩ .

٤٨ــ البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ١ / ٣٨ ، والإنصاف١/٨٤ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٩٢ ، وابن يعيش ١ / ٧٩ ، ورصف المباني للمالقي ٣٨٥ ، وتذكرة النحاة ٣٤٠ ، واللسان ( أثل ) ، والمغنى ١ / ٢٥٦ ، والخزانة ١ / ٣٢٧ .

[٢٥] التخمير ١ / ٢٤٣ .

وأما الفائدة الثانية ، وهي[٢٥] في إعمال الثاني / فلا يخلو إما أن يكون مقتضيا لفاعلية ٤٤/ب
أو مفعولية ، إن كان مقتضيا لفاعلية أضمرته في الأول مطابقا للظاهر بعده ، تقول: ضربني وأكرمني زيد ، ضرباني وأكرمني الزيدان ، ضربوني وأكرمني الزيدون ، ضربتني وأكرمتني هند ، ضربتاني وأكرمني الهندان ، ضربنني وأكرمني الهندات .

قوله : خلافاً للكسائي . فإنه لا يجيز الإضمار ؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ، فحذف الفاعل ؛ لأنه قد يجوز حذف الفاعل عنده [٢٦] ، فحذفه هاهنا ، فيقول : ضربني وأكرمني زيد ، ضربني وأكرمني الزيدان ، ضربني وأكرمني الزيدون ، وضربتني وأكرمتني هند ، ضربني وأكرمني الهندان ، ضربني وأكرمني الهندات .

قوله : وجاز خلافاً للفّراء . أي : وجاز هذا الذي ذكرنا من إعمال الثاني على إضمار الفاعل عند البصريين ، أو على حذفه عند الكسائي ، وأما الفراء فلا يجيز هذه المسالة [٢٧] ؛ لأنه يؤدي إلى أحد محذورين ، إما إضماره قبل الذكر ، وإما حذف الفاعل ، ولم يرجح أحدهما على الآخر كما فعل الكسائي في الحذف ، وغيره في الإضمار . وحكي عن الفراء [٢٨] أنه يجيز المسألة على أحد وجهين إما على أن تضمر بعد ذلك فتقول : قام وقعد زيد [٢٩] ، ضربني وأكرمني زيد هو ، ضربني وأكرمني الزيدان هما، ضربني وأكرمني الزيدون هم .

وإما على أن يكون الفعل الثاني مطابقاً [٣٠] للأول ، فتقول : قام وقعد زيد ، قام وقعد الزيدان ، قام وقعد الزيدون ، فلا ضمير في الفعلين جميعاً، وهما عاملان معاً في المعمول .

---

(٢٥) في ( أ ) : ( وهو ) ، والوجه ما أثبته .

(٢٦) راجع الحاشية ( ٢٤ ) من باب الفاعل ص ١٠٣ .

(٢٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٣١ ، والأزهار الصافية ١ / ٦٧ ، ومبسوط الأحكام ١ / ٣٠٢ فما بعدها .

(٢٨) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٤ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ٦٤٧ ، وشرح الرضي ١/ ٢٠٦ ، والأزهار الصافية ١ / ٦٧ .

(٢٩) هذا المثال تابع للوجه الثاني ، ولعل ذكره هنا على سبيل الوهم .

(٣٠) في ( أ ) : ( مطابق )بالرفع ولعله سهو من الناسخ .

فإن قيل : ما الفرق بين قول الكسائي والفراء في هذا الوجه ؟ قلنا : اللفظ واحد والتقدير مختلف . فعند الكسائي أن الفعل الأول غير عامل ، وأن الضمير منه محذوف مع كونه مقتضياً له ، ولكنه حذفه لئلا يعود إلى غير مذكور . وعند الفراء أن الأول عامل مع الثاني ، وأنه لا حذف لفاعلٍ أصلاً ولا تقدير، بل هما صارا بمنزلة فعل واحد ، فكما أنك مع الفعل الواحد لا تضمر فيه ولا يقتضيه كذلك هذا ، والله أعلم .

وإن كانا مختلفين ، أعملت الثاني منهما ، فتقول : ضربني وأكرمت زيداً . وإن اقتضى مفعولية لم تضمر فيه المفعول ؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في المفعول ، وهو غير جائز ، لكن تحذفه إلا أن يكون لا يجوز حذفه ، وهو معنى قوله : وحذفت المفعول إن استغني عنه . يعني : إذا لم يكن من أفعال القلوب ، كالظن والحسبان ، فإنه لا يجوز أن يحذف أحد المفعولين كما هو مذهب أكثر النحاة (٣١) .

فإذا صرت إليه قلت : حسبتني منطلقا، وحسبت زيداً منطلقا ، فلا بد من الإتيان بهما على رأي من يقول : أنه لا يجوز حذف (٣٢) أحدهما خلا فاً للأخفش وابن جني (٣٣)، فإنهما يجيزان أن يضمر المفعول ، فيقولان : ضربته وضربني زيد ، وضربتهما وضربني الزيدان ، وضربتهم وضربني الزيدون .

وأما الفائدة الثالثة ، وهي إعمال الأول . قال الشيخ : وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني والمفعول ... .

---

(٣١) ينظر : شرح ابن الحاجب على كافيته ١٣٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٤٩ ، وشرح الرضي ١ / ٢٠٧ ، ومبسوط الأحكام ١ / ٣٠٣ .

(٣٢) عبّر بالحذف عن الإضمار .

(٣٣) لم أجد هذا الرأي للأخفش ، ولا لابن جني ، ولم أقف على من نسبه إليهما ، والذي وجدته في كتب النحاة هو أن الجمهور لا يجيزون إضمار المفعول في هذه المسألة ، ثم لا يصرحون بمن خالف فيها .

ينظر في ذلك : شرح الكافية لابن الحاجب ١٣٣ ، والمحصل للأندلسي ١ / ٢٠٥ أ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٢ ،وشرح الكافية الشافية له ٢ / ٦٤٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٠٧ ، ومبسوط الأحكام ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ ،وتوضيح المقاصد و المسالك للمرادي ٢ / ٧٠ ، والأزهار الصافية ١ / ٦٧ ب ، وأوضح المسالك ٢ / ٣١ والأشموني ٢/١٠٤،١٠٥.

مثل : ضربني وضربته زيد ، فإما ان يقتضي الثاني فاعلية أو مفعولية ، إن اقتضى فاعلية أضمرت الفاعل فيه ، نحو : ضربت وضربني زيداً ، ضربت وضرباني الزيدين ، ضربت وضربوني الزيدين ، ضربت وضربتني هند ، ضربت وضربتاني الهندين ، ضربت وضربنني الهندات .

وإن اقتضى الثاني مفعولية أضمرت المفعول فيه أيضاً. ولا يقال : إنه إضمار قبل الذكر ؛ / لأنه متقدم في الحكم ؛ لأن العامل يطلب معموله ، فتقول : ضربني ٤٥/أ
وضربته زيد ، كأنك قلت : ضربني زيد وضربته . وكذلك جميع الباب على إعمال الأول. وفي التثنية : ضربني وضربتهما الزيدان . وفي الجمع : ضربني وضربتهم الزيدون . وفي المؤنث : ضربتني وضربتها[٣٤] هند . وفي الاثنتين : ضربني وضربتهما الهندان . وفي المؤنثات : ضربني وضربتهن الهندات .

قوله : إلا أن يمنع مانع فتظهر . يعني بذلك باب حسب عند التثنية،كقولك : حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقين منطلقاً . ولا يجوز أن تقول : وحسبتهما إياهما ؛ لأنه يعود على الانطلاق ، وهو معنى مفرد ، ولا تقول : إياه ، لأنها مثنيان [٣٥] .

وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل [٣٦] جواز الإ ضمار . وذكر غيره [٣٧] جواز الحذف في أحد مفعولي ( حسب ) ، حيث يدل الدليل ، وهو صحيح .

ومسائل هذا الباب سبع [٣٨] :

الأولى : الفعل اللازم ، كقولك : قام وقعد زيد ، ولا إشكال فيه .

الثانية : المتعدية بحرف جرّ ، فعلى مذهب البصريين تنزيله أن تقول : مررت ومر بي زيدٌ ، ومررت ومر بي الزيدان ، ومررت ومر بي الزيدون .

---

(٣٤) في ( أ ) : ( ضربها ) بحذف تاء الفاعل ، ولعله سهو من الناسخ .

(٣٥) ينظر شرح ابن الحاجب على الكافية ١٣٣ ، ومبسوط الأحكام ١/ ٣٠٨ .

(٣٦) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٧١ .

(٣٧) ذكر ذلك ابن عصفور في المقرب ١ / ٢٥١ ، ونسبه ابن عقيل في المساعد ١/ ٤٥٥ إلى الكوفيين وابن عصفور .

(٣٨) ولكنه ذكر ثمان .

و إن أعملت الأول قلت : مررت ومر بي بزيد ، ومررت ومرا بي بالزيدين ، ومررت ومروا بي بالزيدين . فإن قدمت الثاني وأعملت الثاني قلت : مر بي ومررت بزيد ، مرا بي ومررت بالزيدين مروا بي ومررت بالزيدين .

وإن أعملت الأول قلت : مر بي ومررت به زيد ، مر بي ومررت بهما الزيدان ، مرّ بي ومررت بهم الزيدون .

الثالثة : ما يتعدى تارة بنفسه ، وتارة بحرف جر ، نحو : شكرت زيداً ، وشكرت لزيد ، وقد تقدم (٣٩) .

الرابعة : المتعدي إلى واحد ، وقد تقدم مثاله أيضا (٤٠) .

الخامسة : المتعدي إلى اثنين ، الثاني هو الأول ، وقد ـ أيضا ـ مثل بما يدل عليه في باب (حسب ) (٤١) .

السادسة : باب أعطى فتقول على إعمال الثاني : أعطاني وأعطيت زيداً درهماً ، أعطياني وأعطيت (٤٢) الزيديين درهمين ، وأعطوني وأعطيت الزيدين دراهم .

وعلى إعمال الأول : أعطاني وأعطيته (٤٣) إياه زيد درهماً ، وإن شئت حذفت (إياه)، أعطاني وأعطيتهما (٤٤) إياهما الزيدان درهمين ، أعطاني وأعطيتهم الزيدون دراهم، وإن شئت : إياهم الزيدون دراهم .

فإن تضمن الأول مفعولية قلت على إعمال الثاني : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، أعطيت وأعطاني الزيدان درهمين ، أعطيت وأعطاني الزيدون دراهم .

وعلى إعمال الأول : أعطيت وأعطانيه زيداً درهما ، أعطيت وأعطيانيهما الزيدين درهمين ، أعطيت وأعطونيها الزيدين دراهم . وإن شئت فصلت الضمير فقلت : إياه وإياهما .

---

(٣٩) لم يتقدم مايشير إلى ذلك .

(٤٠) في المسألة الثانية ( السابقة ) .

(٤١) في الصفحة السابقة .

(٤٢) في ( أ ) : ( عطيت ) بسقوط الألف .

(٤٣) في ( أ ) : ( عطيته ) بغير ألف .

(٤٤) في ( أ ) : ( عطيتهما ) بغير ألف .

السابعة : ما يتعدى إلى ثلاثة . تقول : أعلمتُ وأعلمني زيدٌعمراًخير الناس ، على إعمال الثاني . وفي التثنية : أعلمت وأعلمني الزيدان عمراً خير الناس . وفي الجمع : أعلمت وأعلمني الزيدون عمراً خير الناس [وحذفت مفعول الأول لأنه مشبه لباب (أعطى )][٤٥] .

وفي تقديم الثاني : أعلمني وأعلمت زيداً عمراً خير الناس ، أعلماني وأعلمت الزيدين العمرين خير الناس .

وعلى إعمال الأول في الأولى : أعلمت وأعلمنيه إياه زيداً عمراً خير الناس ، أعلمت وأعلمانيه إياه الزيدين عمراً خير الناس ، أعلمت وأعلمونيه إياه الزيديين عمراًخير الناس.

وعلى تقديم الثاني : أعلمني وأعلمته إياه زيدٌعمراً خير الناس ، أعلمني وأعلمتهما إياه الزيدان عمراًخير الناس ، أعلمني وأعلمتهم إياه إياه الزيدون عمراً خير الناس .

ومن مسائله : الثامنة ، في تنازع أكثر من عاملين ، نحو : ضربني وضربت ومرّبي زيد. فعلى إعمال الأقرب ـ وهو مرّ ـ تضمر فاعلاً في (ضربني) وتبرز /ضمير(ضربت) ، فتقول : ضربته . وعلى إعمال (ضربت) لسبقه تنصب (زيداً)، ٤٥/ب

وتضمر في (ضربني ) و( مرّ بي ) مرفوعاً . وعلى إعمال ( ضربني ) ترفع ( زيداً ) ، وتضمر الفاعل في ( مرّ ) ، والمفعول في (ضربت ) .

ومذهب الكسائي [٤٦] بحذف الفاعل ، ومذهب الفراء [٤٧] ـ إذا أجازها ـ أن يأتي بضمير الفاعل أخيراً . ، فتقول على إعمال الثالث أو الثاني : ضربني وضربته ( أو: ضربت) ومرّ بي زيدٌ هو . وتمثيلها ظاهر على ما تقدم .

---

(٤٥) ما بين المعقوفين ساقط من الدرج في ( أ ) وأثبته من ( ب ) .

(٤٦) راجع الحاشية ( ٢٤ ) من باب الفاعل ص ١٠٣ من التحقيق .

(٤٧) راجع الحاشية ( ٢٨) من هذا الباب ص ١١١ من التحقيق .

# مفعول ما لم يسم فاعله

مفعول ما لم يسم فاعله . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حده وصيغته، والثاني في الوجه الذي لأجله حذف الفاعل . والثالث : فيما يقوم مقامه ، وما لا يقام .

أما الموضع الأول ، وهو في حدّه ، فهو ما ذكر الشيخ .

فقوله : ما حذف فاعله : يخرج عنه ما كان فاعله موجوداً . وأقيم هو ، أي : المفعول مقامه . وأما صيغته ، فقد أشار إليها الشيخ . فقوله : وشرطه ، أى : شرط فعل ما لم يسم فاعله أن تغير صيغة الفعل المبني للفاعل من ( فَعَلَ ) و( يَفْعَلُ ) إلى ( فُعِلَ ) و(يُفْعَلُ) في الماضي بضم أوله ، وبكسر ما قبل آخره ، وفي المستقبل بضم أوله ، وبفتح ما قبل آخره .سواء كانا رباعيين ، أو خماسيين ، أو سداسيين . وذلك بشرطين :

أحدهما : ألا يكون مضاعفاً كـ(شدّ)و (مدّ) ؛ فإنه على حاله . وأصله ( شدد ) و (مدد) .

والثاني : ألا يكون معتلا كـ(قيل ) و( بيع ) ؛ فإنه يبقي على حاله في لغاته .

فأما المضارع ، فحرف العلة يقلب فيه ألفا ، نحو : ( يقال ) و ( يباع ) .

وأما الموضع الثاني ، وهو في الوجه الذي لأجله حذف الفاعل ، فلأمور ستة [1] : إما للاختصار ، أو لعدم العلم به ، أو للإبهام على السامع لغرض ، أولجلالته ، أو لخساسته ، أو للخوف . وأما الموضع الثالث ، وهو في بيان ما يقام مقام الفاعل وما لا يقام . فالذي يقام مقام الفاعل أحد أشياء : المفعول الصريح ، والمفعول بحرف جر ، والظرفان المتمكنان، والمصدر المخصص .

فالمفعول الصريح متميز من بينهما أنه إذا وجد لم يجز إقامة غيره معه مقامه ؛ وذلك لأن الفعل كما يستدعي الفاعل ، فإنه يستدعي المفعول ، فكانا في ملازمة الفعل على سواء.

---

(١) ينظر: الغرة المخفية ١/ ٢٩٧ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٣١٦ ، والأزهار الصافية ١ / ١٧ أ .

لا يقال : فهلا كان المصدر أولى منه ؛ لأن الفعل يدل عليه بلفظه . لأنا نقول : هذا فاسد؛ فإن الفعل معنى غير المصدر ؛ لكونه دالاً عليه ، فلم يكن في إقامته فائدة ثانية ، خلافاً لأهل الكوفة (٢) ، فإنهم يجيزون إقامة أيها شئت مع وجود المفعول به الصريح ، ويحتجون بقوله تعالى (٣) : " ليجزى قوماًبما كانوا يكسبون " ، فاقام الجار

والمجرور مع وجود المفعول به الصريح وهو : ( قوماً ). وقد أجيب عن ذلك بأن المقام مفعول صريح ، دل الكلام عليه . والتقدير : ليجرى العذاب قوماً . و( قوما ) منتصب ، لأنه مفعول ثان لـ( يجزى ) .

واحتجوا أيضاً بقوله تعالى (٤) : " ويخرج له يوم القيمة كتبا " ، فأقام الجار والمجرور ، وهو (له) ، مع وجود المفعول الصريح ، وهو : ( كتابا ) .

وقد أجيب بأن قيل : المقام : مفعول محذوف ، دل عليه سياق الآية في قوله : " وكل إنسن ألزمنه طئره في عنقه ". والطائر في اللغة هو النصيب . فكأنه قال : ويخرج له طائره. و( كتابا ) : حال ، أي : في حال كونه مكتوبا (٥) .

ومما احتجوا به / قول الشاعر(٦) : ٤٦/أ

---

(٢) ووافقهم الأخفش على ذلك . ينظر : معاني القران للفراء ٢ / ٢١٠ ، والخصائص ١ / ٣٩٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين للعبكري ٢٦٨ ، والغرة المخفية ١ / ٣٢١ ، وشرح الرضي ٢١٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٨ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ٦٠٩ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٣٢٤، والأزهار الصافية ١ / ٧١ ب .

(٣) من الآية ١٤ / الجاثية .

وقراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم ويعقوب البناء للمعلوم في ( يجزي ) . وأما قراءة البناء للمجهول ، المستشهد بها فهي قراءة أبي جعفر وشيبة ، ورويت عن عاصم .

ينظر : السبعة لابن مجاهد ٥٩٤ ، ٤٩٥ ، والمبسوط ٣٣٩ ، والبحر المحيط ٩ / ٤١٧ ، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢ / ٣١٣ .

(٤) من الآية ١٣ / الإسراء .

قرأ أبو جعفر : ( ويخرج ) بضم الياء والبناء للمجهول ، وهي القراءة المستشهد بها . وقرأ يعقوب : ( ويخرج ) بفتح الياء وضم الراء . وقرأ الباقون : ( ونخرج ) بالنون وكسر الراء .

بنظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١١٨ ، والمبسوط لابن مهران ٢٢٧ ، والنشر في القراءات العشر ٣٠٦/٢ ، والبحر المحيط ٧ / ٢٢.

(٥) ينظر : شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢ / ٣٧٥ .

(٦) نسب البيت لجرير في الخزانة ١ / ٣٣٧ ، والدرر اللوامع ١ / ١٤٤ ، ولم أجده في ديوانه .

٤٩ – فلو ولدت قفيرة جر وكلب لسبّ بذلك الجر و الكلابا

فأقام الجار[٧] والمجرور ، وهو : ( بذلك ) ، مع وجود المفعول به الصريح ، وهو : (الكلابا).وقد أجيب[٨] بأن ( الكلابا ) منتصب بالفعل الأول ، والتقدير : ولو ولدت قفيرة الكلابا يا جرو كلب ، لسبَّ السّبّ بذلك الجرو . فاقام المصدر ، فلا حجة فيه .

وما عداه من المفاعيل مستوية الإقدام في أيها شئت [٩] . والأولى : أن ما أقيم قدّم إلى جانب الفعل . مثال ذلك : سير بريدٌ يومين فرسخين سيراً شديداً.

وأما الذي لا يقام : فالثاني من باب (علمت) والثالث من باب ( أعلمت ) . وإنما لم يقاما ؛ لأنهما خبران ، والخبر مسند ، والمقام مسندإليه ، والشئ لا يكون مسنداً مسنداً إليه في حالة واحدة [١٠]. وذكر ابن مالك [١١] جوازه .

وكذلك المفعول له ، فإنه لا يقام [١٢] . وإنما لم يقع ؛ لأن العلّيّة لا تبين إلا مع النصب، أومع اللا م ، فإذا أقيم عدم كل واحد منهما . ولأن الفعل يكون علة لأفعال متعددة،

---

٤٩ – البيت من الوافر ، وهو من شواهد تأويل مشكل القرآن ، لآبن قتيبة ٥٦ ، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ٦٦/٢، والخصائص ٣٩٧/١، والإفصاح للفارقي ٩٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥١٨، وابن يعيش ٥٧/٧، وأمالي ابن الحاجب ١٥٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٨ .

[٧] في ( أ ) : ( الجر ) ولعله سهو من الناسخ .

[٨] ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٧٥ ، وابن يعيش ٧ / ٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٨ ، ومبسوط الحكام ٢ / ٣٢٧ ، والبرود الضافية ١ / ٢٠٧ .

[٩] قال الرضي١ / ٢٢١ : " والأكثرون على أنه على إذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ، ولم يفضل بعضها بعضا، ورجّح بعضهم الجار والمجرور منها ؛ لأنه مفعول به ، لكن بواسطة حرف ، ورجّح بعضهم الظرفين والمصدر ؛ لأنهما مفاعيل بلا واسطة ، وبعضهم المفعول المطلق ؛ لأن دلالتة الفعل عليه أكثر . والأولى أن يقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم،واهتمامه بذكره ، وتخصيص الفعل به ، فهو أولى بالنيابة وذلك إذن اختياره ". ينظر : شرح السيرافي على الكتاب ٢ / ٣٣٦ ، والمفضل ٣١٠ ، والفصول الخمسون لابن معط ١٧٧ ، والمقرب لابن عصفور ١ / ٨١ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٣٢٨ ، والأزهار الصافية ١ / ٧٢ أ .

[١٠] ينظر: شرح الرضي ١ / ٢١٧ .

[١١] قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ١٢٩ : "ومنع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب (ظن) و (أعلم) . والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس ، ولم يكن ثاني المفعولين جملة ، و لا ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً " .

[١٢] ينظر : الأصول لابن السراج ١ / ٨١ ، وشرح الرضي ١ / ٢١٩ ، والوافية ٥٧ ، والأزهار الصافية ١/ ٧٢ أ .

كقولك : ضربت وأكرمت وأعطيت إكراما لزيد . فلو أقيم مقام الفاعل ، لكان إما أن يقام لمجموعها ، أو لأحدها وباطل أن يقام مقام جميعها ؛ لأن الفاعل لا يعمل فيه عاملان . ولا يقام لأحدهما ؛ إذ لا مزيّة له على الآخر .

وكذلك المفعول معه ، فإنه لا يقام(١٣) . وإنما امتنع ؛ لأنه لا يخلو إما أن يذكر مع (الواو) أو مع عدمها . فإن ذكر مع (الواو) لم يجز ؛ لأنه معطوف(١٤) على غير معطوف[عليه] (١٥).

وإن ذكر مجرداً عنها لم تفهم المعية . وكذلك خبر كان ، فإنه لا يقام ؛ لأنه مسند ، والمقام مسند إليه ، وذلك باطل في حالة واحدة . وحكى ابن السراج(١٦) عن قوم جوازه.

وأما الحال والتمييز ، وغيرهن من المفاعيل المشبهة ، فلا تجوز إقامتها(١٧)؛لأنه إذا بطلت (١٨) في المفاعيل الصريحة ، فأولى و أحرى في المشبهة ؛ إذ الإقامة إنما تكون في الأفعال المتعدية بنفسها ، أو بواسطة . فاما اللازمة ، فليس فيها إقامة (١٩) .

فإن كانت إقامة في فعل متعد إلى واحد ، صار لازما. وإن كان إلى اثنين صار متعدياإلى واحد. وإن كان متعدياإلى ثلاثة ، صار متعديا إلى اثنين .

قوله : والأول من باب ( أعطيت ) أولى من الثاني .

---

(١٣) ينظر: شرح الرضي١ / ٢١٩ ، والوافية ٥٧ ، والأزهار الصافية ١ / ٧٢ أ .

(١٤) في ( أ ) : ( معطف ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(١٥) زيادة أثبتها للسياق .

(١٦) قال ابن السراج في الأصول ١ / ٨١ : " وقد أجاز قوم في ( كان زيد قائما ) أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله، فيقولون : كين قائم )

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٥ .

أما السيرافي فقد صرّح في شرح الكتاب ٢ / ٣٦٧ بأن هذا رأي الفراء ، فقال : " وكان الفراء يقول (كين أخوك) في : كان زيد أخوك ، ويزعم أنه ليس من كلام العرب ، ولكن على القياس ، وقد بينا القياس في فساد ذلك " .

(١٧) ينظر : الأصول ١ / ٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ ، وشرح الرضي ١ / ٢١٩ ، والأزهار الصافية ١ / ٧٢ ب ، وشرح الكافية لعصام ١ / ٣٠٤ .

وذكر ابن مالك والرضي أن الكسائي يجيز إقامة التمييز مقام الفاعل .

(١٨) يعني الإقامة وفي (أ) : (إذا لم تبطل) بدلاً من (إذا بطلت) ولعله من وهم الناسخ .

(١٩) ينظر : اللمع لابن جني ٨٣ ، والغرة المخفية ١ / ٣٠٢ .

وإنما كان كذلك ؛ لأنه آخذ في المعنى ، والثاني مأخوذ ، فناسب الفاعل ، فكان أولى [٢٠] ، مع جواز الوجهين ، كقولك : أعطي زيداً الدرهم ، وأعطي الدرهم زيداً .

فإن التبسا أقيم الآخذ منهما ، وقدّم أولاً، ولا يجوز تأخيره ؛ لئلا يلتبس ، نحو : أعطى موسى عيسى وشبهه .

مسائل :

من ذلك إذا قلت : أعطي المعطى ثلاثين ديناراً دينارين . فيها وجوه[٢١] :

الأول : ما ذكر. ومعناه : أعطي دينارين الرجل المعطى ثلاثين ديناراً.

الثاني : أعطى المعطى ثلاثون ديناراً ديناران . ومعناه مثل الأول إلا أنك أقمت الثلاثين والدينارين مقام الفاعل ، واعتقدت نصب ( المعطى ) والضمير الذي فيه ، وهو الذي يعود إلى الألف واللام .

الثالث : أعطى المعطى ثلاثون ديناراً دينارين. على إقامة الثلاثين والمعطى .

الرابع : أعطى المعطى ثلاثين ديناراً ديناران . على إقامة الدينارين وضمير المعطى .

فهذه أربعة أ وجه .

فإن دخلت ( الباء ) ، ففيها ثلاث[٢٢] مسائل :

الأولى : أعطى بالمعطى به ثلاثون ديناراً ديناران . ومعناها : أعطى بالعبد المعطى به ثلاثون ديناراً في مدّة ديناران في وقت آخر.وذكر صاحب شرح / المفصل [٢٣] أن (الباء) ٤٦/ب للسببية ، والمفعولان محذوفان . ومعناه : أعطى زيد ثلاثين بسبب المعطى عمرو بسببه دينارين.

الثانية : أعطى بالمعطى ثلاثين ديناراً ديناران ، أي: أعطي بالعبد الذي أعطي ثلاثين ديناراً ديناران .

الثالثة :أعطى المعطى به ثلاثون ديناراً دينارين .أي :أعطى العبد الذي أعطى به ثلاثون ديناراًدينارين . فهذه سبع مسائل . فإن أقمت ما دخله حرف الجرّ على مذهب

---

(٢٠) ينظر شرح ابن الحاجب على الكافية ١٤٠ ، وشرح الرضي ١ / ٢٢١ ، والفوائد الضيائية للجامي ١/٢٧٤.

(٢١) ينظر في هذه المسألة بوجوهها وأمثلتها : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٤٦ ــ ٥٤٩ .

(٢٢) في ( أ ) : ( ست ) ، والصواب ( ثلاث ) وأثبته من ( ب ) .

(٢٣) لم أقف عليه ، ولعله يعني به الأندلسي .

الكوفيين(٢٤) ، ففيها أيضاثلاث مسائل . وهي غير جائزة على مذهب البصريين ، فتلغى . فالجائز سبع على ما تقدم . ثم نحذف المفعولين ، فيكون ـ أيضاً ـ سبع مسائل . وأمثلتها :

: أعطي المعطى ثلاثون ديناراً . بحذف الثاني منها .

الثانية : أعطي المعطى ثلاثين ديناراً . بحذف مفعول المعطى الثاني .

الثالثة : أعطي المعطى ثلاثون ديناراً .كالتي قبلها ، إلا أنك تنصب المعطى ، وتقيم الثلاثين مقام الفاعل .

الرابعة : أعطي المعطى ثلاثون ديناراً دينارين .على اعتبار حذف الضمير في المعطى ، وإقامة الثلاثين مقام الفاعل.

الخامسة : أعطي المعطى ثلاثون . بحذف الدينارين ، وحذف ضمير المعطى .

السادسة : أعطي المعطى ثلاثون ديناراً ديناران . على اعتقاد حذف ضمير المعطى ، ونصب المعطى .

السابعة : أعطي المعطى ثلاثون ديناراً . بحذف الدينارين ، ونصب ضمير المعطى ، وإقامة الثلاثين مقام الفاعل .

فإن أدخلت ( الباء ) ففيها خمس مسائل :

الأولى : أعطي بالمعطى إياه ، أو المعطى له ثلاثون ديناراً ديناران .

الثانية : أعطي بالمعطى ثلاثون ديناراً ديناران . على حذف ضمير المعطى .

الثالثة : أعطي بالمعطى ديناران . على اعتقاد ضمير في المعطى ، وحذف مفعوله الثاني.

الرابعة : أعطي المعطى به ثلاثون ديناراً ديناران . على النصب للمعطى .

الخامسة : أعطي المعطى به ثلاثون . بحذف الدينارين . وباقي الممكن قد تقدم في المسألة الأولى ،وهما مسألتان :

الأولى : أعطي المعطى به ثلاثون ديناراً دينارين .

الثانية : أعطي المعطى به ثلاثون ديناراً ديناران .

---

(٢٤) في أنهم يجيزون إقامة الجار والمجرور مع وجود المفعول به .

راجع الحاشية رقم ( ٢ ) من باب : مفعول ما لم يسمّ فاعله ص ١١٧ .

وهما الثانية والثالثة من مسائل مـا دخلـت عليـه البـاء ، فالغيناهمـا ، فلـم يبـق في هـذه الأخيرة إلا خمس مسائل . صار الجميع من الجائز تسع عشرة مسألة ، وثلاث مختلف فيها، وهذا جملة ما يمكن .

الثانية[٢٥] : كسي المكسو جبة قميصاً. أي : كسي الرجل قميصا الذي كسي جبة .

الثاني [٢٦] : كسي المكسو جبة قميص. على إقامة الأخير .

الثالث : كسي المكسوِّ به جبة قميصاً. على المغايرة ، وعكسها . فإن دخلت ( الباء )، كانت كما تقدم :

كسي بالمكسو جبةٌ قميص. برفعهما ، والمعنى:بالشيء الذي كسى به جبة شخصاً غير هذا الشخص قميص ، نحو [ ... ][٢٧] أو شبهه من السلع . اشترى له جبة وكسى رجلاً ، ثم اشترى به صاحبه الآخر قميصا وكساه رجلاً آخر .

الثانية [٢٨] : كسي بالمكسو جبة قميص . أي : كسي بالعبد الذي كسي جبة قميصٌ. أي : بيع بالقميص .

الثالثة : كسي المكسو به جبةً قميصاً. أي : كسى العبد قميصاً ، الذي كسا به رجل جبةً. وعلى كلام المتقدم[٢٩] ، ( الباء ) للسببية .

وبقية المسائل كما تقدم إذا شئت .

الثالثة : زيد في رزق عمرو عشرون ديناراً لا غير . فإن قدمته فقلت: عمرو زيد في رزقه عشرين ديناراً ، نصبت ، وإن شئت رفعت ؛ لأن في ( زيد ) ضميرا[٣٠] يرجع إلى عمرو . وتظهر / فائدة ذلك في التثنية والجمع ، فتقول : العمران زيدا في رزقهما عشرين . أو ٤٧/أ
زيد في رزقهما عشرون . فيحذف الضمير من ( زيد ) ؛ لأن قوله : ( في رزقهما ) قد أغنى عنه .

---

(٢٥) ينظر في هذه المسألة : الغرة المخفية ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٢٦) أي : الوجه الثاني من هذا المسألة ، والوجه الأول هو الذي صدر به المسألة .

(٢٧) من كلمة غير مقروءة .

(٢٨) من أوجه ما دخلت عليه الباء .

(٢٩) يعني على كلام صاحب شرح المفصل . راجع الحاشية رقم (٢٣) من هذا الباب .

(٣٠) في ( أ ) : ( ضمير ) بالرفع ، ولعله من سهو الناسخ .

# المبتدأ والخبر

قوله : و منها المبتدأ والخبر ... إلى آخره . وقد خلطهما الشيخ . والكلام منهما يقع في أربعة مواضع . الأول : في حقيقتهما والعامل فيهما . والثاني : في شروطهما ، والثالث : فيما يجب تقديم المبتدأ والخبر. والرابع : في أحكامهما .

أما الموضع الأول ، وهو في حقيقتهما ، فحقيقة المبتدأ ما ذكره الشيخ . فقوله : الاسم : احترازاً عن الأفعال ، فإنها لا يبتدأ بها . المجرد : احترازاً عما دخلت عليه العوامل ، فإنها عاملة فيه . قوله : اللفظية : يحترز به عن العوامل المعنوية . مسنداً إليه : يحترز به عن الخبر، فإنه مسند .

قوله : أوالصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر . إنما ذكرها الشيخ إيذانا بأنها مبتدأة ؛ لأنه لو لم يذكرها لما دخلت في الحد ؛ لأنها مسندة ، خلافا للرازي[١] ، وقواه الإمام يحيى ابن حمزة [٢] ؛ فإنها عنده خبر تقدمت أو تأخرت .

وكان من شأنه أن يقول : وحرف الاستفهام ؛ ليدخل فيه : هل قائم الزيدان [٣] . ولا بد من أن يعتمد على ما ذكره الشيخ .

ولا ( يقال ) : ( أقائم أنتم ) ليس من هذا الباب ، لأنه رافع الضمير ، وهو متفق على أنه مبتدأ وخبر .

والجواب[٤] : أنه أراد الظاهر اللغوي ، بخلاف ما إذا رفعت مضمراً مستتراً، مثل : أقائمان الزيدان ، فإنه خبر متقدم ، مثل : أقائم الزيدان ، و: ما قائم الزيدان.

قوله : فإن طابقت مفردا جاز الأمران . أي : جاز أن تكون مبتدأ ، وجاز أن تكون خبراً ، مثل :

---

(١) ينظر رأيه في البرود الضافية لابن أبي القاسم ١/ ٢١٥ .

(٢) يعني أنه قوى رأي الرازي ، ينظر الأزهار الصافية ١ / ٧٥ .

وينظر في ذلك : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٣٣٢ ، وأوضح المسالك لابن هشام ١ / ١٣٧ .

(٣) قال ركن الدين في الوافية ٦٠ : " واعلم أنه لو قال : بعد حرف الاستفهام ، كما قال : بعد حرف النفي ، لكان أولى ؛ ليدخل فيه مثل : هل قائم زيد ؟ " . وللتبريزي ردّ على هذا الاعتراض ، وزعم أن ( هل ) لا تصح في هذا الموضع ؛ لأنها بمعنى ( قد ) ، واستشهد على ذلك بقول سيبويه.

ينظر: مبسوط الأحكام ٢ / ٣٤٦ .

(٤) هذا هو جواب ركن الدين في الوافية ٦٠ بعدأن أورد اعتراضاً على ابن الحاجب .

أقائم زيد ؛ لأن المفرد يجوز لك فيه التقديم والتأخير ، بخلاف الأول ، فإنه لا يجوز : الزيدان أقائم .

وأما حد الخبر ، فهو ما ذكر الشيخ بقوله : المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة. ولم يحتج إلى ذكر الاسم ؛ لأن الأفعال تكون أخباراً .

قوله : المجرد : ليخرج منه ما دخلت عليه العوامل ، فإنها تكون عاملة فيه . المسند : ليخرج المبتدأ ، فإنه مسند إليه . المغاير للصفة المذكورة : فإنها مبتدأ كما تقدم ،

فلو لم يحترز منها،لدخلت في حد الخبر. وينتقض عليه بمثل : يقوم زيد ، وقام زيد؛ فإنه مجرد مسند مغاير للصفة المذكورة (٥).

ويمكن أن يجاب عنه ، بأن يقال : المراد بالمسند : المسند إلى المبتدأ. ويمكن أن يقال : إنه إذا خرجت الصفة عن أن تكون خبراً ، لرفعها الظاهر ، فبالأولى الفعل .

لكن الصفة صح فيها الابتداء ، وفاعلها سادّ مسد الخبر . والفعل لا يصح فيه الابتداء، كما ذكروا في الذي لم يشبه مبني الأصل : أن مبني الأصل أولى على ماتقدم(٦).

وأما العامل فيهما : فذهب الكوفيون(٧) إلى أن كل واحد منهما عامل في صاحبه . وذهب بعضهم (٨) إلى أن الأبتداء هو العامل في المبتدأ ، والمبتدأ عامل في الخبر . وذهب بعضهم(٩) إلى أن الابتداء عامل في المبتدأ ، والابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر .

---

(٥) ينظر في هذا الاعتراض والإجابة عنه : الوافية ٦١ .

(٦) لم يتقدم مايشير إلى ذلك . ثم إن العبارة الأخيرة فيها شيء من الغموض .

(٧) ينظر مذهبهم في : الإنصاف ١ / ٤٤ ، وأسرار العربية ٦٧ ، ٦٨ ، والتبيين للعبكري ٢٢٥ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٨٤ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٨٢ ، والمحصل للأندلسي ١ / ٢٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٨ ، وشرح الرضي ١ / ٦٦ ، ٢٢٧ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٣٣٢ .

(٨) هذا مذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ كما في الكتاب ١ / ٢٧٨ . وابن جني في اللمع ٧٢ ، الشلوبيني في التوطئة. وذهب ابن جني في الخصائص إلى موافقة المبرد كما سيأتي في الحاشية اللاحقة .

وينظر في ذلك : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية له ١ / ٣٣٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٨ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٣٣١ .

(٩) هذا مذهب المبرد كما في المقتضب ٤٩/٢ ، و ٤ ، ١٢٦ ، وابن السراج في الأصول ١/ ٥٨ ، وابن جني في الخصائص ٣٨٥/٢ ، وابن برهان في شرح اللمع ٣٣/١ ، ٣٤ .

وينظر في ذلك : شرح ابن يعيش ١/ ٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٨ ولقد نسب ابن الأنباري في أسرار العربية ٧٦ هذا المذهب إلى سيبويه رحمه الله .

وذهب الجماهير(٩) إلى أن الابتداء عامل فيهما جميعا .

والابتداء هو أثر معنوي . وحقيقة الابتداء هو اهتمامك بالشئ قبل ذكره ، وجعلك له أولاً لثانٍ ، يكون الثاني حديثا عنه .

٤٧/ب وأما الموضع الثاني ، وهو في شروطهما / .

فأما المبتدأ ، فله شروط ستة :

الأول : أن يكون اسماً أو ما في معناه ، فالاسم ظاهر ، "الذي في معناه،كقولهم (١٠): " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " ؛ لأن أفعل التفضيل بعده اسم فيلزم أن يكون قبله كذلك ، فالتقدير : [ سماعك ] (١١) خير من رؤيتك له .

[ الثاني] (١٢) : أن يكون معرفة ، أو ما في معناها . فالمعرفة مثل : زيد قائم . والذي في معناه : النكرة إذا كانت متخصصة بأحد أشياء : الأول : بالصفة ، كقوله تعالى(١٣) : " ولعبدمؤمن " . الثاني : إذا تخصص بالعلم ، نحو قولك : أرجل في الدار أم امرأة ؛ لأنك عالم أن أحدهما عنده ، ولكنك سألته عن التعيين . الثالث : العموم ، نحو قولك : ما أحد خير منك.ولم يسمع في المنفي إلا مرفوعاً.الرابع:أن يكون في معنى الفاعل،

كقولك(١٤) : شرّ أهر ذا ناب ؛ لأن التقدير : ما أهر ذا ناب إلا شرّ . وإنما لم يشترط التعريف في الفاعل ، من جهة أن حديثه قبله ، ولهذا كان جاريا مجرى البساط لذكره ومعرفة حاله ، فلم يشترط التعريف فيه بخلاف المبتدأ ، فإن حديثه بعده ، فاشترط

---

(٩) هذا مذهب الزمخشري في المفصل ٣٦ ، والجزولي في المقدمة ٩٣ ، وابن معط في الفصول ١٩٨ ، وابن يعيش ١/ ٨٥ ، ولقد نسب ابن يعيش هذا الراي لسيبويه رحمه الله .

وينظر في ذلك :الغرة المخفية ١ / ٣٩٧ ، وشرح الرضي ١ / ٢٢٧ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٣٣١ .

(١٠) هذا مثل عربي ، وقد سبق في باب ( الكلام وما يتألف منه ) ، راجع الحاشية رقم ( ٢٤ ) من الباب المذكور ص ١٨ من التحقيق .

(١١) سقطت من الدرج في ( أ ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(١٢) في ( أ ) : ( وقال ) في موضع : ( الثاني ) وما أثبته من ( ب) وهو الوجه .

(١٣) من الآية ٢٢١ / البقرة .

(١٤) هذا مثل عربي ، يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله .

والمثل في : مجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٧٢ ، والمستقصي للزمخشري ٢ / ١٣٠ ، وزهر الأكم لليوسي٣/٢٢٩.

التعريف. الخامس : أن يتقدم عليه الخبر . ويشترط أن يكون الخبر ظرفاً ؛ لأنهم اتسعوا في الظروف مالم يتسعوا في غيرها ، نحو : في الدار رجل . السادس : أن يكون في الدعاء ، نحو : سلام عليك ، و : " وَيلٌ لِلمُطَفِّفِين" (١٥) ؛ فإنه تخصيص بانتسابه إلى المتكلم؛ لأن الأصل : أسلم عليك سلاماً ،لكن حذف الفعل ، لكثرة الاستعمال ، فقيل : سلاماً، ثم عدل إلى الرفع ، فقيل : سلام ، إشعار بالدوام ؛ لأنه إذا كان منصوبا، فهو في معنى الفعل، والفعل حادث لا يفيد دواماً. ولهذا قال العلماء : إن سلام إبراهيم أبلغ من سلام الملائكة ، حيث قالوا (١٦) : " سلاما" بالنصب ، وقال : " سلام " بالرفع .

وزاد غير الشيخ أموراً أربعة ، فصارت عشرة (١٧) . وهي : الاستفهام ، نحو : من عندك . والشرط ، كقولك ، من جاء أكرمته . والتعجب ،كقولك : ماأحسن زيداً . وجواب لسؤال سائل ، كقولك : من عندك ؟ فيقول : رجل عندي . وهي في الحقيقة مندرجة تحت كلام الشيخ.

الثالث : أن يكون مقدماً ، أوما في معناه ، فالمقدم نحو : زيد قائم ، والذي في معناه نحو : في داره زيد ؛ لأنه ــ وإن تأخر لفظاـ فهو في المعنى متقدم . ونحوه في جواز التقديم(١٨): " في بيته يؤتى الحكم " .

قوله : امتنع : صاحبها في الدار . لأن الدار ظرف ، محلها التأخير ، فرجع الضمير إلى غير مذكور بخلاف الأولى .

الرابع : أن يكون مجرداً عن العوامل ، أو ما في معنى المجرد ؛ لأنها لو دخلت غيرت حكمه . والذي في معناه(١٩) : مادخل عليه حرف الابتداء ، نحو : إنما زيد عالم ، وما جرى مجراه .

---

(١٥) الآية ١ / المطففين .

(١٦) من الآية ٦٩ / هود .

(١٧ ) عدها بعضهم خمسة عشر ، وبعضهم عشرين ، وأوصلها بعضهم إلى الثلاثين .

ينظر في ذلك : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٩ ــ ٢٩٩ ، وشرح الرضي ١ / ٢٣٢ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٣٥٥ فما بعدها ، والمساعد لابن عقيل ١ / ٢١٩ ، ٢٢٠ ، والبرود الضافية١/ ٢١٨ فما بعدها ، والأشموني ١ / ٢٠٤ ـ ٢٠٨ .

(١٨) هذا مثل عربي ، ولاشاهد فيه في هذا الموضع ، وإنما جاء به الشارح استطراداً .

وينظر في هذا المثل : مجمع الأمثال ٤٤٢/٢ وجمهرة الأمثال ١٠١/٢ ، والمستقصى ٦١/٢ .

(١٩) في ( أ ) : ( معناها ) بدلاً من ( معناه ) ، والأوجه ما أثبته .

الخامس : أن يكون مرفوعاً أو ما في معناه . فالمرفوع ظاهر ، والذي في معناه بحسبك زيد؛ لأن التقدير: حسبك، كما تقدر في الفاعل في نحو قوله تعالى (٢٠) : " كفى بالله شهيدا "، أي : كفى الله. وكذلك في المفعول كقوله تعالى(٢١) :" ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة "، أى: لا تلقوا أيديكم .

السادس : أن يكون محدّثاً عنه ، أو في حكم المحدّث عنه، نحو أن يحذف الخبر وهو مراده.

وأما شروط الخبر ، فله شروط منها : أن يكون عاريا عن العوامل كما تقدم . ومنها: أن يكون مسنداً . ومنها : أن يكون نكرة لتفيد ؛ لأنه لا تحصل فائدة إلا بالإخبار بشئ مجهول(٢٢) . ومنها : أن يكون مشتقا(٢٣) ليدل على معنى ، خلافا للشيخ ، فإنه لا يشترط ذلك . ومنها : ألا يكون إنشاءً ، فما ورد من الإنشاء كان متأولاً، كقولهم(٢٤) :

٥٠ - جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قطّ

والمعنى : مقولٌ عنده هذا القول .

فإذا كان كذلك ، فهو على ضربين : محتمل للضمير ، وغير محتمل . فالمحتمل كقولك: / زيد قائم ، وزيد قام . والثاني نحو : زيد أخوك ، وتقديره في الاشتقاق: قريبك ؛ لأن ما ورد جامداً كان متأولاً بالمشتق(٢٥) . ٤٨/أ

---

(٢٠) من الآية ٧٩ / النساء .

(٢١) من الآية ١٩٥ / البقرة .

(٢٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٨٩/١، ٢٩٠ : " ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل ؛ لأنه إذا كان معرفة مسبوقا بمعرفة توهم كونهما موصوفا وصفة . فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم فكان أصلا " .
وينظر : مبسوط الأحكام ٣٥٣/٢ ، والأزهار الصافية ٨١/١أ ، والمساعد لابن عقيل ٢١٦/١ .

(٢٣) لم أحدمن اشترط الاشتقاق في الخبر كما زعم الشارح .

(٢٤) الرجز للعجاج في ملحقات ديوانه ٣٠٤/٢ . وقد نسب إليه بصيغة التمريض في العيني ٦١/٤ ، والتصريح ١١٢/٢ ، والخزانة ١٠٩/٢ ، والدرر ١٤٨/٢ .

٥٠ - هذا الرجز من شواهد المعاني الكبير لابن قتيبة ٢٠٤/١ ، والكامل للمبرد ١٤٩/٣ ، وأمالي الزجاجي ٢٣٧ ، والمحتسب ١٦٥/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/٢ ، وابن يعيش ٥٣/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٤١ ، واللسان ( مذق ) ، ومغني اللبيب ١/ ٢٤٨ .

(٢٥) هذا الذي ذكره الشارح من تأول الجامد بالمشتق هو مذهب الكسائي والكوفيين خلافاً للبصريين إذ لايرون ذلك .
ينظر : الإنصاف ١/ ٥٥ فما بعدها والتخمير ١/ ٢٦٠ ، وابن يعيش ١/ ٨٨ ، والإيضاح لابن الحاجب ٨٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/١ ، وشرح الرضي ١/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ومبسوط الأحكام ٣٧٢/٢ ، والأزهار الصافية ٨٠/١ ب .

والجملة على قسمين : اسمية وفعلية . فالأولى : زيد أبوه قائم . والثانية : زيد قا ئم أبوه . وظرفية نحو : زيد في الدار . وحرفية نحو : زيد من الكرام . وشرطية نحو : زيد إن تعطه يشكرك . وكلها داخلة بحدّ الفعلية .

ولا بد في هذه الجمل من عائد ليربط بين الكلام ، وقد يحذف نحو قولك : البرّ الكرّ بستين ، تقديره : منه . وكذلك السمن منوان بدرهم ، [ أي ] (٢٦) : منه ، وحذف للعلم به .

وقد يحذف أيضاً للطول ، كقوله تعالى(٢٧) : " إن الذين ءامنوا وعملوا الصّلحت إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا " ؛ لأن التقدير : أجرهم ، لكن حذف لدخولهم في العموم .

قوله : وما وقع ظرفافالأكثر أنه مقدر بجملة . هذا اختيار الجماهير(٢٨) من النحاة ، خلافا لطاهر(٢٩) ، فإنه يقدره بالمفرد .

---

(٢٦) ساقطة من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

(٢٧) الآية ٣٠ / الكهف .

(٢٨) ينظر في ذلك : الإنصاف ١/٢٤٥ - ٢٤٧ ، وابن يعيش ١/ ٩٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٨٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٣ فما بعدها .

(٢٩) لم أقف على هذا الرأي للشيخ طاهر فيما بين يدي من كتبه .

هذا ولقد ذهب إلى تقديره بالمفرد : ابن السراج في الأصول ١/ ٦٣ ، وابن جني في اللمع ٧٥ ، والشلوبيني في التوطئة ٢٠٤ وابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٣١٧ .

وأما الموضع الثالث ، وهو فيما يجب فيه التقديم والتأخير . فيجب تقديم المبتدأ في أربعة مواضع مخصوصة ؛ وذلك لأن أصل المبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر؛ لأن المبتدأ محكوم عليه ، ومن حق المحكوم عليه أن يكون متقدماً على المحكوم به ، مع أنه يجوز تأخيره ، لكن تعرض أشياء فتوجب تقديمه وهي أربعة :

الأول : حيث يكون المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام ، والذي له صدرالكلام: الاستفهام والشرط والقسم والنفي والتعجب ولام الابتداء . مثال ذلك : من أبوك ، ومن تكرم أكرمه ، وما أحسن زيداً ، ولعمرك لأفعلن ، وما زيد قائم ، ولزيد قائم .

وإنما وجب لهذه صدر الكلام ؛ لأن كل واحد منها يدل على قسم من أقسام الكلام.

الثاني : أن يكونا معرفتين مثل : أنا أنا ، وأنت أنت ، وزيد المنطلق . وهذا يرد نقضاً على اشتراطهم في الخبر أن يكون نكرة ، وهذا معرفة ، وهو خبر محض .

والجواب : أنهم إنما اشترطوا ذلك لأجل الفائدة ، فلا يقال : الشمس مضيئة ، ولا : السماء فوقنا(٣٠) ؛ لأن ذلك معروف ، بخلاف هذا ، إلا أن تحصل فائدة نحو أن يكون ذلك غير معلوم ، نحو أن يكون أعمى أو ما جرى مجراه ، بخلاف هذا ، فإنه قد أفاد فائدة ، وهي المدح في قوله : أنا أنا ، أي : المشهور ، فقد حصلت الفائدة بتقدير(٣١) الاشتقاق . وكذلك : أنت أنت .

وأما زيد المنطلق ، وذلك بأن يكون عالماً بالانطلاق وزيد [ و ] (٣٢) لايدري من صاحب الانطلاق ، فيقال : زيد المنطلق ، فعرّفته أن زيداً هو ذلك . وأما قولهم : المنطلق زيد ، فهو أن يعرف إنسانا بعينه سمي زيداً ، وعرف أنه كان من إنسان انطلاق ، وأردت أن تعرّفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت : المنطلق زيد .

الثالث : أن يكون المبتدأ والخبر مستويين مثل : أفضل منك أفضل مني ، فإنك تجعل الأول مبتدأ على كل حال . وإنما وجب ذلك ؛ لأن تقدير الأول خبراً مخالفة للأصل من غير فائدة ، فكان حمله على الأصل هو الوجه .

---

(٣٠) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٥١ ، والأزهار الصافية ٨١/١ ب.

(٣١) في ( أ ) : (وتقدير) بدلا من : ( بتقدير ) ، ولعله من وهم الناسخ .

(٣٢) ساقطة من الدرج في ( أ ) وأثبتها للسياق .

الرابع : أن يكون الخبر فعلاله ، نحو : زيد قام ؛ لأنك لو قدمته لالتبس بباب الفاعل. وكان من شأن الشيخ أن يقول : مفرداً ، أي الفعل ؛ لئلا ينتقض بمثل : قاما الزيدان ، فإنه خبر متقدم على كل حال ، إلا على اللغة الضعيفة(٣٣)، فإنه فاعل ، فحينئذ لايلزم ذلك الشيخ.

وأما الذي يجب فيه تقدم الخبر ، فيجب في مواضع : الأول : حيث / يكون الخبر له صدر الكلام مثل : أين زيد ؟ .وإنما قال : المفرد . لأنه لو كان الخبر جملة لم يجب تقديمه، مثل : زيد أين هو . فإن قيل أليس للاستفهام صدر الكلام فيجب تقديمه ؟ قلنا : إنه يجب تقديمه في صدر جملته(٣٤) لإصدر كل جملة ، وهو متقدم في جملته . وإنما وجب تقديمه لأن له صدر الكلام . ٤٨/ب

فإن قيل : لم لا يكون مبتدأ ؟ . قلنا : لا يصح ؛ لأنه معمول لعامل لفظي(٣٥) .

الثاني : أن يكون مصححا للابتداء بالنكرة ، مثل : في الدار رجل ؛ لأنه لو لا تقدم الخبر لم يصح الابتداء بالنكرة . الثالث : أ ن يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ كما ذكر الشيخ ، وقد اختلف في تأويله ، فقال ركن الدين(٣٦) : إن الخبر محذوف ، والتقدير : على التمرة مثلها زبداً حاصل . فيكون على هذا التأويل : متعلّق ــ بكسر اللام ــ . وقال : إنه ينتقض بقولهم : على الله عبده متوكل ، فإنه في هذه لا يجب تقديم الخبر . وليس هو بناقض ؛ لأن الجار والمجرور ليسا الخبر ، وإنما الخبر متوكل . وكان الأحسن أن يقول : والخبر ظرفا .

وقيل : إن الخبر على [ التمرة ] (٣٧) فيكون بفتح اللا م ، والصحيح أنه لمتعلق الخبر مطلقا(٣٨) .

---

(٣٣) يعني لغة : أكلوني البراغيث .

(٣٤) في ( أ ) : (جملة) بدلاً من (جملته ) ، ولعله سهو من الناسخ ، والوجه ماأثبته .

(٣٥) أي أنه معمول للمبتدأ على رأي بعض النحويين .

(٣٦) قال ركن الدين في الوافية ٦٨، ٦٩ : " ... نحو : على التمرةمثلها زبداً ، فمثلها مبتدأ والضمير الذي في مثلها يعود إلى التمرة ، وهو متعلق الخبر ، لأن الخبر في الحقيقة حاصل أو حصل كما ذكرنا غير مرة ، وعلى التمرة متعلق بحاصل أو حصل " .

(٣٧) سقطت من الدرج في (أ) وأثبتها للسياق .

(٣٨) ينظر : شرح الرضي ٢٦١/١ ، والبرود الضافية ٢٤٢/١ ، ٢٤٣ .

الرابع : أن يكون خبراً عن ( أنّ ) المفتوحة [ نحو : عندي أنك منطلق ] (٣٩) وإنما وجب تقديمه ، للفرق بينها وبين المكسورة ، ولئلا تكون عرضة لدخول العوامل ، وكذلك للفرق بينها وبين التي بمعنى ( لعل )(٤٠) . والتقدير : انطلاقك عندي حاصل .

وأما الموضع الرابع ، وهو في أحكامها ، فلها أحكام :

الأول : أن يكون الميتدأ متعدداً نحو قولك : زيد وبكر وعمرو قائمون . إذا جعلته خبراً عنهم ، وقائم ويكون [ . . . ] (٤١) خبراً عن الآخر منهم ، وهو يدل على مثله في كل واحد .

وكذلك الخبر ، نحو قولك : زيد قائم عالم ظريف ؛ لأن الأخبار في الحكم صفات، والصفات تكون متعددة .

الثاني : أنه قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط ، فيصح دخول الفاء في الخبر ، وذلك في موضعين:

أحدهما : أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بفعل أو ظرف . والثاني : أن يكون موصولاً بفعل أو ظرف . وإنما اشترط أن يكون موصوفا أو موصولاً بفعل أو ظرف ؛ لأنهما يدلان على الشرط ، فإذا كان كذلك جاز دخولهما ، فإذا دخلت فهي مسببة ، وإن لم تدخل لم يكن ثم سبب .

ودخول الفاء على ثلاثة أضرب : جائز ، وهو فيما ذكر ، وممتنع ، وهو في ( ليت) و ( لعل )(٤١) ؛ وإنما امتنع لأنه قد خرج إلى معنى الإنشاء . ومختلف فيه وهو ( إن ) ، فقد اختلف في الرواية عن سيبويه والأخفش . فنقل قوم (٤٢) عن سيبويه أنه يمنع من دخول الفاء، والأخفش يجيزه ، وهو محكي عن الزمخشري(٤٣) وغيره .

---

(٣٩) مابين المعقوفين ساقطة من الدرج في (أ) وأثبتها من (ب) .

(٤٠) ينظر : الكتاب ١٢٣/٣ ، ومعاني الحروف للرماني١٢٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ١٥٦ ، والجنى الداني للمرادي ٤١٧ ، ومغني اللبيب ٤٠/١ .

(٤١) هنا كلمة غير مقروءة .

(٤١) ينظر الإيضاح العضدي ٩٨ ، والمفصل ٤٠ .

(٤٢) ممن نقل المنع عن سيبويه والجواز عن الأخفش : الخوارزمي في التخمير ١ / ٢٧٩ ، وابن الحاجب في الإيضاح ١ / ٢٠٦ ، وفي الأمالي النحوية ٣ / ١٥ ، ٨١ ، والجامي في الفوائد الضيائية ١ / ٢٩٢ .

هذا وقد صرح سيبويه ـ رحمه الله ـ بالجواز في الكتاب ٣ / ١٠٣، وكذلك الأخفش في معاني القرآن ١ / ٢٥١، ٢٥٢.

(٤٣) حكى ذلك عن يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ١ / ٧٨ ب .

ونقل آخرون (٤٤) عكس ذلك ، وهو أن سيبويه يجيز والأخفش مانع .

وحجة من منع : أن الشرط لا تدخله ( إن ) ، فكذلك ما أشبهه . وحجة من أجازه : أنه نظر إلى أنّ ( إن )لا تغير معنى الابتداء بخلاف ( ليت ) و ( لعل ) ، فجاز معها كما جاز مع المبتدأ .

وأما ما عدا ذلك فقد ذكر صاحب شرح المفصل(٤٤) أنه لا يجوز دخول الفاء ، وذكر غيره أنها على ضربين (٤٥) ، فمنها ما لا يصح دخول الفاء عليه ، وذلك (ليت) و (لعل) و ( كان ) ، لخروجها عن الابتداء . ومنها ما يجوز ، وهي ( إن ) و ( أ ن ) و ( لكن)؛ لأنها لم تغير معنى الابتداء . هذا من طريق القياس ، وأما السماع فقوله تعالى (٤٦) : " إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم " .

وأما ( أن ) فقوله تعالى (٤٧) : " واعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلهِ خُمُسُهُ " .

وأما / ( لكن ) ، فقول الشاعر(٤٨) : ٤٩/أ

٥١ - فو الله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

---

(٤٤) نقل ذلك ابن يعيش في شرحه ١ / ١٠١ وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٦ ـ ٣٧٨ ثم قال : " وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد ، وقد ظفرت له في كتابه ( معاني القرآن ) بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إن ) وذلك أنه قال : وأما ( واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ) فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ..." .

وينظر شرح الرضي ١ / ٢٧١ .

(٤٤) تكرر هذا الشارح ، ولم أتمكن من تبينه .

(٤٥) ينظر في ذلك : المقتصد ١ / ٣٢٤ ، وابن يعيش ١ / ١٠١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٦ فما بعدها ، وشرح الرضي ١ / ٢٧١ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٤٢٤ فما بعدها، والأزهار الصافية ١ / ٧٨ ب ، والبرود الضافية ١ / ٢٥٢ ـ ٢٥٤ .

(٤٦) من الاية ١٠ / البروج .

(٤٧) من الآية ٤١ / الأنفال .

(٤٨) نسبه الشنقيطي في الدرر ١ / ٨٠ إلى الأفوه الأودي ولم أجده في ديوانه .

٥١- البيت من الطويل ، وهو من شواهد الأمالي للقالي ١ / ٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٢ ، وشرح الكافية الشافية ١ /٣٧٧ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٧٠ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٤٢٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٤٩ ، وشفاء العليل للسلسيلي ١ / ٣٠٣ ، والعيني ٢ / ٣١٥ ، والأشموني ١ / ٢٢٥ ، ٢٨٤ ، والتصريح ١ / ٢٢٥ ، والهمع ١ / ١١٠ .

الحكم الثالث : أنهما يحذفان جوازاً إذا دلت قرينة كقولك في المبتدأ : الهلال وا لله . أي : هذا الهلال .

وأما الخبر فكقولهم : خرجت فإذا السبع . أي : فإذا السبع حاصل . وأما الخوارزمي (٤٩) فيقدر : فبالحضرة السبع ، فيكون ذلك هو الخبر . ولجميعهما جميعا قوله تعالى (٥٠) : " فصبرٌجميل " ، إما : أمري صبر جميل ، وإما أجمل .

قوله : والخبر وجوبا . ولم يذكر المبتدأ وجوبا ، وقد ذكره بعضهم(٥١) فقال : يجب حذف المبتدأ أيضاً ، واحتج بالحديث في قوله صلى ا لله عليه وسلم (٥٢) : " ولا سواء " ، أي : ولا هما ، جوابا لمن قال : يوم بيوم والأيام دول ، وفي نحو : الحمد لله أهل الحمد، أي : هو . ومررت بزيد الفاسق ، في الذمّ ، والمسكين في الترحم . ونحو المصادر المحذوف فعلها إذا رفعت ، نحو : سمع وطاعة وحنان وشبهه . وكذلك القسم نحو : في ذمتي لأفعلن ، أي : ميثاق . وحذف الخبر يجب بشرطين :

أحدهما : أن تكون ثم قرينة تدل عليه .

الثاني(٥٣) : أن يكون مكانه ما يسد مسده ، وذلك في أربعة مواضع :

الأول : في ( لولا ) ؛ لأن الشرطين موجودان ، والتقدير : لولا زيد موجود . وأهل الكوفة يقولون (٥٤) : إن زيد اً فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لولا حصل زيد ، فعلى هذا لا يكون من هذا القبيل .

---

(٤٩) التخمير ١ / ٢٦٨ .

(٥٠) من الآية ١٨ / يوسف .

(٥١) ينظر في ذلك : الكتاب ١ / ٣١٩ - ٣٢١ ، ولباب الإعراب للإسفراييني ٢٥٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٦ – ٢٨٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٧٢ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٤٣٠ - ٤٣٢ ، والبرود الضافية ١ / ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، وشرح الكافية لعصام ٢ / ٤١١ ، ٤١٢ .

(٥٢) ليس هذا حديثا عن رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم ، بل هو من قول عمر رضي ا لله عنه ، وذلك عندما طلب منه النبي صلى ا لله عليه وسلم الرد على أبي سفيان إذ قال : يوم بيوم بدر ، اعل هبل ، وذلك في عزوة أحد. ينظر : البداية والنهاية ٤ / ٣٩ .

(٥٣) في ( أ ) : ( الثالثة ) بدلاً من ( الثاني )ولعله من وهم الناسخ .

(٥٤ ) ينظر : الإنصاف ( مسألة ١٠ ) ١ / ٧٠ فما بعدها ، وابن يعيش ١ / ٩٦ ، وشرح الرضي ١ / ٢٧٤ ، والبرود الضافية ١ / ٢٥٨ .

فإن كان مختصا لم يجب حذفه ، وإنما وجب لكونه عاما . مثال المختص : لولا زيد منطلق لكان كذلك ، ونحوه قول الشاعر (٥٥) :

٥٢ - فلولا الشعر بالشعراء يزري لكنت اليوم أفصح من لبيد

فلم يحذف الخبر ، وكذا قول الآخر(٥٦) :

٥٣ - ... ... ... فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقيل : إن الخبر في هذا محذوف ، وإنها في مواضع الأحوال (٥٧) .

الثاني : في كل مبتدأ مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما ، وقع بعده حال (٥٨) منهما أو من أحدهما . أو أ فعل التفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور . مثاله منسوباً إلى الفاعل : ذهابي راجلاً . ومثاله إلى المفعول : ضربي زيداً قائما(٥٩) ، إذا كان زيدٌ مفعولاً به . ومثاله مضافا إليهما : ضربي زيداً قائمين .

واختار(٦٠) لفظة ( نسبه ) على الإضافة ؛ ليدخل فيه ضربي زيداً(٦١) قائماً ، فإنه ليس بمضاف إليهما ، بل منسوب ، فضربي : مبتدأ ، وقد أضيف إلى الفاعل . وزيد : مفعول

---

(٥٥) هو الأمام الشافعي ، محمد بن إدريس ــ رحمه الله ــ والبيت في ديوانه ٤١ .

٥٢ -البيت من الوافر ، وجيء به على سبيل التمثيل لا الاستشهاد،فليس الشافعي ــ رحمه الله ــ ممن يحتج بشعره.

(٥٦) هو أبو العلاء المعري ، أحمدبن عبد الله بن سليمان ، والبيت في ديوانه ( سقط الزند ) ٥٤ .

٥٣ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

يذيب الرعب منه كل عضب

والبيت للتمثيل وليس للاستشهاد ، فالمعري متأخر لا يحتج بشعره . وقد تردد هذا البيت في كثير من كتب النحاة ومنها : المقرب ١ / ٢٨٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢٢ ، ورصف المباني ٣٦٣ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٤٣٥ ، والجنى الداني ٦٠٠ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٧٣ ، وشواهد العيني١/ ٥٤٠.

(٥٧) ينظر المغني ١ / ٢٧٣ ، ورصف المباني ٣٦٣ ، والجنى الداني ٦٠٠ .

(٥٨) في ( أ ) : ( حالاً ) بالنصب ، ولعله وهم من الناسخ .

(٥٩) تكرر مثال : ( ضربي زيداً قائماً ) في (أ) ولعله من سهو الناسخ .

(٦٠) يعني ابن الحاجب في شرحه على الكافية ١٦٥حيث قال : " وهو كل ما دل على معنى منسوب إلى فاعله أو مفعوله أو إليهما ، مذكور بعدهما ، حال منهما أو من أحدهما في المعنى " .

(٦١) في ( أ ) : ( ضربي زيد ) ، ولعله وهم من الناسخ .

به منصوب ، وخبر المبتدأ محذوف على ما تقدم . وقائما : منتصب على الحال ، وتقديره : ضربي زيداً [٦٢] حاصل إذا كان قائما ، والعامل في الحال : (كان) ، وذو الحال: الضمير في( كان ) ، وهو عائد على ( زيد ) . فحذف الخبر وهو : ( حاصل ) كما تحذف متعلقا بالظروف العامة . وحذف : إذا كان ؛ لدلالة الحال عليه ، فقد حصل الشرطان ، وهما : القرينة الدالة على المحذوف ، وما سدّ مسدّ ه في موضعه ، وهو الحال. والحال يدل على الظرف ، والظرف يدل على متعلق ، وهو الخبر . والدال على الدال على الشيء كالدال عليه ، و لأن غير الخبر التزم موضعه وهو : ( قائما ) [٦٣] .

و( كان ) هنا هي التامة ، ولا يصح أن تكون الناقصة وهذا خبرها لوجهين [٦٤] :

أحدهما : أنه كان يصح أن يرد معرفة و لم يرد .

الثاني : أنه يؤدي إلى أن تقدم ( القائم ) وهو لا يجوز . وكذلك يؤدي / إلى أن يكون لا دلالة فيه على الظرف ، وهو دال عليه . ٤٩/ب

ومثاله إذا كان أفعل التفضيل مضافا إلى المصدر المذكور : أكثر شربي السويق ملتوتا، وأخطب ما يكون الأمير قائما[٦٥] . والتقدير فيه ـ كما تقدم ـ : أخطب : مبتدأ مضاف، وقائما : حال . فكأنه قال : أخطب أوقات الأمير وقت قيامه ، والخبر قبل الحال أيضا كما تقدم . أي : أخطب أوقاته حاصل إذا كان قائما .

و( ما ) فيها وجهان ، أحدهما : أن تكون مصدرية بمعنى الكون ، أي : أخطب أكوان الأمير كونه قائما .

---

(٦٢) في ( أ ) : ( زيد )، ولعله وهم من الناسخ .

(٦٣) ينظر في ذلك : شرح ابن يعيش ١ / ٩٦ ، ٩٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٩٧ ، وشرح الكافية له ١٦٥ ، وشرح الرضي ١ / ٢٧٩ .

(٦٤) ينظر في ذلك : شرح ابن يعيش ١ / ٩٧ ، وشرح الرضي ١ / ٢٧٩ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٤٣٩ .

(٦٥) ينظر في هذه المسالة وتبيين وجوهها : الكتاب ١ / ٤٠٣ ، والإيضاح العضدي ٧٨ ، ٧٩ ، والمسائل الحلبيات ٢٠٢ ـ ٢٠٦ ، والمقتصد للجرجاني ١ / ٢٤٠ ـ ٢٤٦ ، وأمالي ابن الشجري ١/١٠٤، ٢/٢٩ ، ٣٠ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٩٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٩٩ ، وشرح الرضي ١ / ١٨١ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٤٤٠ ـ ٤٤٢ ، ومغني البيب ١ / ٨١ ، والبرود الضافية ١ / ٢٥٩ فما بعدها .

الثاني : أن تكون زمانية ،أو يقدر قبلها زمان مضاف ،.أى : أخطب أوقات الأمير، أو : أخطب أوقات كون الأمير . فيكون الظرف المتقدم مرفوعا . وقد أضيف أفعل التفضيل إلى ما ليس بعضاً له في الظاهر ، فإذا قدّر المضاف المحذوف على ما قدمناه من الوقت أو الكون تصح نسبة الخطبة إليه مجازا ، وجاز التفضيل حينئذ بين الجنسين . والنسبة إليه من باب الاتساع في كون الوقت يخطب ، أو الكون ، كقولهم : نهاره صائم ، وليله قائم .

الثالث : كل رجل وضيعته . وضابطه : أن يقع بعد ( كل ) مبتدأ معطوف بالواو بمعنى المعية ، وتقصد المقارنة ، كالمثال الذي ذكرناه ، والتقدير : كل رجل وضيعته مقرونان ، فحذف الخبر لدلالة الحال عليه ؛ لأن الشرطين موجودان ، أحدهما : واو العطف بمعنى ( مع ) ، وثانيها : أن غير الخبر ، وهو ( وضيعته ) قد سدّ مسدّه (٦٦) .

الرابع : بعد القسم ، مثل قولك : لعمرك ، ولعمري لأفعلن ، فلعمرك : مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف ، والتقدير : لعمرك قسمي أو يميني . وإنما وجب حذف الخبر باعتبار الشرطين المذكورين، أحدهما : أن جواب القسم قائم مقام الخبر . والدال عليه القسم نفسه .

ومما يجب فيه حذف الخبر وجوبا ، في قولهم : ما زيد إلا سيرا ، على ما يأتي(٦٧) بيانه في المصدر . وتقديره : ما زيد إلا يسير سيراً ، فحذف ( يسير ) وهو خبر .

ويلحق بالباب مسائل :

الأولى : قول الشاعر(٦٨) :

**٥٤ -** ليس يخفى عنك(٦٩)ما حل بنا أنا أنت القاتلي أنت أنا

---

(٦٦) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٦٦ ، ١٦٧ ، والوافية ٨٤ والأزهار الصافية ١ / ٨٢ ب .

(٦٧) الياء والألف من ( يأتي ) ساقطة في ( أ ) ولعلها سهو .وإحالة الشارح إلى ص١٤٨ الآتية .

(٦٨) قال السخاوي في سفر السعادة ٢ / ٧٢٨ : " إن هذا البيت مما وضعه النحاة للتعليم " . وتابعه في ذلك أبو حيان في تذكرة النحاة ٥٩٥ ، والبغدادي في الخزانة ٦ / ٧٢ .

**٥٤ -** البيت من الرمل ، وقد أورده ابن الخباز في الغرة المخفية ١ / ٤٠٦ ، والعلوي في الأزهار١/ ٨٤ ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ٥ / ٢١٤ .

(٦٩) في ( أ ) : ( عليك ) بدلاً من ( عنك ) ولعله وهم من الناسخ فالوزن لا يستقيم بها .

وبيانها[٧٠] : أن ( أنا ) مبتدأ ، و ( أنت ) مبتدأ ثاني ، والألف واللا م في ( القـاتل ) بمعنى ( الذي ) عائد إلى المبتدأ الأول ، و ( قاتل ) اسم فاعل جرى على غير من هو لـه، فبرز الضمير وهو ( أنت ) ، وهو مرتفع بـ( قـاتل ) علـى الفاعليـة ، و ( أ نـا ) خـبر عـن الجملة المتقدمة .

الثانية : في الدار زيد . فيها خلاف بين الشيخين ، سيبويه والأخفش [٧١] . فذهـب سيبويه إلى أن ( زيـد ) مرفـوع علـى الابتـداء لا غـير . والأخـفـش يقـول : إنـه فـاعل، وكذلك : في الـدار رجـل . واتفقـوا علـى أن الظـرف إذا كـان معتمـداً علـى أنـه فـاعل كقولك : ما في الدار رجل .

الثالثة : إذا قلت : زيد اً أكرمته ، فـ(زيد) يجوز فيه وجهان ، على ما يأتي تقريـره إن شاء ا لله تعالى في غير هذ ا الموضع[٧٢] .

---

(٧٠) ينظر في توجيه إعراب البيت مراجع حاشية ( ٦٨ ) السالفة إضافة إلى مراجع البيت .

(٧١) ينظر في ذلك : الكتاب ٢ / ١٢٨ ، والمسائل العسكرية ١٠٩ ، والإنصاف ( مسألة ٦) ١ / ٥١ فما بعدها، والرضي ١ / ٢٤٧ ، والبرود الضافية ١ / ٢٤١ .

(٧٢) ينظر : ص ١٨١ الآتية .

# خبر إن

قوله : خبر ( إن ) و أ خواتها هو المسند بعد دخولها ... إلى آخره . والكلام منه يقع في موضعين ، الأول : في حدّه ، والوجه الذي لأجله عملت . والثاني في حكم الخبر .

أما الموضع الأول ، وهو في حده ، فهو ما ذكره الشيخ ، فقوله : هو المسند : عام لجميع المسندات . وقوله بعد دخولها : خرج ما عداها وانطلق التعريف عليها .

وأما الوجه الذي لأجله عملت ، فإنها أشبهت الفعل من حيث أنها مبنية على الفتح ، وأن نون الوقاية تدخلها ، وأنها على ثلاثة أحرف ، فعملت في الجزئين على / كلام البصريين (١) . وأما الكوفيون (٢) فيقولون : إن الخبر باق على أصل الخبرية ، وليست بعاملة فيه، وهو ضعيف ؛ لأن المبتدأ والخبر عندهم مترافعان ، وقد بطل ، فلما أشبهت الفعل عملت كعمله ، وخصّت لما قدّم مفعوله على فاعله ؛ لأن المشبه أضعف من المشبه به(٣) . ٥٠/أ

وأما الموضع الثاني ، وهو في أحكام الخبر ، فمنها أن أمره كأمر خبر المبتدأ في أوصافه وأحواله وشرائطه .

أما أوصافه ، فإنه يكون مفرداً وجملة ، فالمفرد مثل قولك : إن زيداً قائم . والجملة كقولك : إن زيداً قائم أبوه . وكذلك سائر الجمل .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ١٣١ ، والمقتضب ٤ / ١٠٩ والإيضاح العضدي ١٥٠ ، واللمع ٩٢ ، والمفصل ٤٠ ، والإنصاف ( مسالة ٢٢ )١ / ١٧٦ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ( مسالة ٥١ ) ٣٣٣ ، والأزهار الصافية ١ / ٨٨ ب .

(٢) ينظر : المقتصد ١ / ٤٤٥ ، والإنصاف ١ / ١٧٦ فما بعدها ، وشرح ابن يعيش ١ / ١٠٢ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٠٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٨٨ ، والأزهار الصافية ١ / ٨٨ ب

(٣) قال الرضي ١ / ٢٨٧ : " ... وخبر إن وأخواتها يشبهه لكون عامله ـ أي : إن وأخواتها ـ مشابها للفعل المتعدي ، إلا أنه قدّم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل " .

وينظر : شرح ابن يعيش ١ / ١٠٣ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٠٩ ، وشرح الكافية له ١٦٩ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٤٤٩ .

وأماأحواله ، فإنه يكون متحملاً الضمير وغير متحمّل ، فالمتحمل كقولك : إن زيداً قائم . وغير المتحمل كقولك إن زيداً أخوك (٤) .

وأما شروطه ، فهو إذا كان جملة فلا بد من عائد . وأنه إذا كان ظرفاً كان مقدراً بالجملة على الأصح (٥) . وأنه لا يكون إلا نكرة في الأكثر. ومنها جواز تعدده كقولك: إن زيداً (٦) قائم ضاحك خارج . ومنها أنه لا يتقدم إلا إذا كان ظرفا على هذا الاسم ، فأما على (أن) نفسها فلا يجوز ، وإنما جاز في الظرف ؛ لأنهم اتسعوا فيها ما لم يتسعوا في غيرها . ومنها أنه يجوز حذفه كقول الأعشى (٧) :

**٥٥** - إن محلاً وإن مرتحلا وإن في السّفر إذ مضوا مهلا

والتقدير : إن لنا محلا ، وإن لنا مرتحلاً .

---

(٤) خلافا للكسائي وأهل الكوفة كما سبق ذلك في ص١٢٧ من التحقيق . هذا وقد ناقض الشارح نفسه إذ جعله مؤولا بالمشتق في ص ١٢٧ ، وهنا جعله غير متحمل للضمير ، أي غير مؤول بالمشتق.

(٥) ينظر : التصريح ١ / ١٦٦ .

(٦) في ( أ ) : ( زيد ) بالرفع ، ولعله من تحريف الناسخ .

(٧)هو ميمون بن قيس بن جندل ، من بكر بن وائل ، شاعر جاهلي مقدّم أدرك النبي صلي الله عليه وسلم ، وعزم على الإسلام فأغرته قريش بتأجيل إسلامه سنة فمات قبل تمامها . والبيت في ديوانه ٢٨٣.

ينظر : الشعر والشعراء ١ / ٢٥٧ ، والأغاني ٩ / ١٠٨ ، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٢ومعجم الشعراء للمرزباني ٤٠١ .

**٥٥**- البيت من المنسرح ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ١٤١ ، والمقتضب ٤ / ١٣٠ ، والمحتسب لابن جني ١/ ٣٤٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥١٧ ، والصاحبي ١٣٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٦٣ ، وابن يعيش ٨ / ٨٤ ، والمقرب ١ / ١٠٩ ، واللسان ( رحل ) ، والمغني ١ / ٨٢ ، والخزانة ١٠ / ٤٥٢ .

# خبر ( لا )

قوله : خبر ( لا ) التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها ... إلى آخره .

والكلام منه يقع في موضعين ، الأول : في حده ، ووجه عملها . والثاني : في أحكامه.

أما الموضع الأول ، وهو في حدّه ، فحدّه كما ذكر الشيخ . فقوله : المسند : عام لجميع المسندات ، وقوله : بعد دخولها : يخرج عنه ما عداها

فأما الوجه الذي لأجله عملت ، فإنها أشبهت ( إن ) ، إما من جهة النظير ، وهو أن كل واحدة منهما للتأكيد . وإما من جهة النقيض ، وهو أن ( لا ) للنفي ، و ( إن ) للإثبات ، وهم يحملون النقيض على النقيض كحملهم النظير على النظير .

وأما الموضع الثاني ، وهو في أحكامه . أما أهل الحجاز[1] ، فتارة يذكرونه للبيان من جهة خبر المبتدأ ، ولا يكون النفي له بمرة إلا بوجوده . ويجوز حذفه إذا كان ثم قرينة كقولك : لا إله إلا الله ، ولا فتى إلا علي ، ولا سيف إلا ذو الفقار[2] . وكذلك جواب الكلام ، كقولك لمن يقول : هل من رجل أفضل منك ؟ فتقول : لا رجل . فأما بنو تميم فإنهم لا يثبتونه ؛ لأن العموم مغنٍ عنه ، وهو النفي .

ومنها : أنها تفيد التأكيد ، بخلاف التي بمعنى ( ليس ) .

ومنها : أنها تفيد العموم في النفي .

ومنها : أنه لا يجوز أن يتقدم شئ من معمولاتها عليها ؛ لضعف عملها . وكذلك خبرها لا يجوز تقديمه على اسمها .

ومامثّله الشيخ بقوله : لاغلام رجل ظريف ، أحسن من قولهم : لا رجل ظريف ، لأمرين[3] . أما أولاً : فلأنه في الظاهر صفة . و أما ثانيا : فلأن بني تميم لا يثبتون لها

---

(١) ينظر في لغة الحجاز وتميم : المفصل ٤٣ ، والتخمير ١ / ٢٨٩ فما بعدها ، وابن يعيش ١ / ١٠٥ ـ ١٠٧ ، والإيضاح لابن حاجب ١ / ٢١٥ ـ ٢١٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٥٣٥ ـ٥٣٨ .

(٢) ينظر : المفصل : ٤٣ .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٧٠ ، ١٧١ .

خبراً، فحينئذ يحصل اللبس . وهذا مذهب الشيخ (٤) . وأما غيره من النحاة ــ وقد ذكره ابن مالك (٥) ــ فإنهم يجيزون إعراب الصفة على اللفظ وعلى المحل ، ولا فرق بين المعرب والمبني، بدليل : مررت بزيد وعمرو ، وإن شئت : وعمراً .

مسألة : إذا قلت : لا إله إلا الله ، ولا فتى إلا علي ، و لا سيف إلا ذو الفقار ، فارتفاع هذه الألفاظ إما على الصفة على المحل ، أو على البدل ، وإما على أنه خبر ، وتقدير الخبر : الله إله ، فقدم ( إله ) للاهتمام به فقيل : إله الله ، فأريد / الحصر ، فإذا دخل النفي قيل : لا إله إلا الله . ٥٠/ب

وأما من يجعله بدلاً أو صفه ، والخبر محذوف ، فالتقدير : لا إله موجود إلا الله . وهو أحسن من قولهم : لا إله لنا ؛ لأنه لا يفيد على هذا الحصر .

والمراد بالوجود : الصادق العيني والذهني ، فإذا نفى إلهية عن الموجود ، فقد نفاها مطلقا؛ إذ ما لا يتصف بالوجود العيني والذهني فلا حقيقة له . فالنفي عام على هذا .

---

(٤) شرح الكافية ١٧١ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٦٨ ، ٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٥٢٦ ، وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩١ .

# اسم ( ما ) و ( لا ) المشبهتين بـ( ليس )

قوله : اسم ( ما ) و ( لا ) المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما [١] ... إلى آخره. وقد ذكر بعضهم [٢] ( إن ) مع هذين الحرفين . والكلام عن أسماء هذه الحروف يقع في موضعين ، الأول : في حقيقته ، والوجه الذي لأجله عملت هذه الحروف . والثاني : في حكمها .

أما الموضع الأول : وهو في حدّه ، فهو ما ذكر الشيخ ، فقوله : هو المسند إليه : عام. وقوله : بعد دخولها : يفصله عما سواه .

وأما الوجه الذي لأجله عملت فلشبهها[٣] بـ( ليس ) ، والشبه بينهن أن هذه الحروف للنفي كما أن ( ليس ) للنفي ، وأنها تدخل على الجمل كـ( ليس ) .

و ( ما ) تختصّ من بينها أنها لنفي الحال كما أن ( ليس ) لنفي الحال ، وأنها تدخل على المعرفة من بين أخواتها .

وأما الموضع الثاني ، وهو في حكم أسماء هذه الحروف ، فمنها : أنها عاملة فيه كما ذكر . ومنها : أنه يجوز حذف خبرها . [ ومنها ] [٤] : أن ( لا ) تختص[٥] بالشذوذ ، وأنها لم ترد إلا في الشعر ، وهو قوله [٦] :

٥٦ - من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

---

(١) في ( أ ) : ( دخولهم ) بدلاً من ( دخولها ) ، وما أثبته من (ب ) .

(٢) ينظر: الكتاب ٣ / ١٥٢ ، والمقتضب ١ / ٥٠ .

(٣) في ( أ ) : ( فلشبها ) بسقوط إحدى الهائين ، ولعله من سهو الناسخ .

(٤) في موضعها بياض في ( أ ) .

(٥) في ( أ ) : ( أنها لا تختص ) بدلاً من ( أ ن ( لا ) تختص ) ولعله وهم من الناسخ ، وبما أثبته يستقيم السياق، وينظر : شرح الكافية للمصنف ٣٧١ .

(٦) هو سعد بن مالك القيسي كما في الكتاب ١ / ٥٨ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ / ٨ ، وحماسة البحتري ٣٧ ، والمؤتلف والمختلف ١٣٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٠٦ ، والخزانة ١ / ٤٦٧ .

٥٦ – البيت من مجزوء الكامل ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٥٨ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٠ ، والأصول ١ / ٩٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٣١ ، والإنصاف ١ / ٣٦٧، وابن يعيش ١/ ١٠٨، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٦ ، واللسان ( برح ). والشاهد في قوله : ( لابراح ) حيث أعمل ( لا ) عمل ( ليس ) شذوذاً .

ومنها أنها لا تدخل [ أعني ( لا ) ][٧] على المعرفة إلا في الضرورة كقوله [٨] :

٥٧ - وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها و لا في حبها متراخيا

وفي هذا البيت نظر ؛ لأنها ( لا ) التي تدخل على المعرفة ، ويجب فيها الرفع والتكرير، فكأنه قال : و لا أنا ، فلا حجة فيه . وقد جاء في بيت دليل على دخولها على المعرفة ، وهو قوله[٩] :

٥٨ - فلا أنا أدعو للهوادة بعدما تمال على الحيّ المذكي الصلادم

ومنها : أنها تدخل عليها التاء ، على مذهب البصريين ؛ لقوة شبهها بـ( ليس ). وذهب الكوفيون إلى أنها التي لنفي الجنس[١٠]. قال تعالى[١١] : " ولات حين مناص " ، وعلى كلام الكوفيين[١٢] : و لات حين مناص حينكم .

[ومنها ] [١٣] أن الباء تدخل على خبر ( ما ) فتقول : ما زيد بعالم ، كما تدخل في ليس . هذا كلام الزمخشري[١٤] إذا كانت حجازية ، وذكر ابن الحاجب [١٥] أن الباء تدخل مطلقا ، حجازية كانت أو تميمية ، وهو الصحيح .

---

(٧) العبارة سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) للسياق .

(٨) هو النابغة الجعدي رضي الله عنه ، والبيت في ديوانه ١٧١ .

٥٧ -البيت من الطويل ، وهو من شواهد أمالي ابن الشجري ١ / ٤٣١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٤١ ، والنكت الحسان ٧٦ ، والجنى الداني ٢٩٣ ، والمغني ١ / ٢٤٠ ، وتخليص الشواهد ٢٩٤ ، والخزانة ١ / ٢٤٠ .

(٩) لم أقف على هذا القائل .

٥٨ - البيت من الطويل ولم أقف له على خبر فيما بين يدي من مظان .

(١٠) تنظر الآراء في ذلك في : شرح ابن يعيش ٢ / ١١٦ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٥ .

(١١) من الآية ٣ / ص .

(١٢) ينظر في ذلك : الكشاف ٣ / ٣٥٩ ، والبحر المحيط ٩ / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(١٣) سقطت من الدرج وأثبتها للسياق .

(١٤) المفصل ١٠٣ .

(١٥) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٩ .

# المنصوبات

قوله : المنصوبا ت هو ما اشتمل على علم المفعولية ... إلى آخره . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حد المنصوبات والنصب وذكر علاماته . والثاني : في قسمتها . والثالث : في الكلام على كل واحد من أقسامها .

أما الموضع الأول ، وهو في حدها ، فهو كما ذكر الشيخ ، وإنما لم يقل : ما دخله النصب ؛ لئلا يفسّر الشيء بنفسه . والضمير هذا متوسط بين مذكر ومؤنث يجوز فيه الوجهان كما قدمناه في المرفوعات [١] . ورفع المنصوبات كرفع المرفوعات كما تقدم .

قوله : المفعولية : يشمل المفعول وما أشبهه ، فالحقيقية خمسة على الصحيح ، وهي[٢] : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه . ودليل الحصر في هذه الخمسة أن الفعل إما أن يطلبه لوقوعه أو لا ، فالأول المصدر .

والثاني إما أن يطلبه / ليقع به أو لا ، فالأول المفعول به . والثاني إما أن يطلبه ليقع فيه أو لا ، فالأول إن فهم من صيغته فهو الزمان وإلا فهو المكان . والثاني إما أن يطلبه ليقع لأجله أو لمصاحبته، فالأول المفعول له . والثاني المفعول معه . ٥١/أ

وله حصر أخصر من هذا ، وهو أن المفعول : ما طلبه الفعل لوقوعه أو ليقع به أو فيه أوله أو معه . فأما بعضهم فلم يعد المفعول له[٣] ولا المفعول معه ؛ لأن الفعل يتعدى إليهما بواسطة ، وهي ( اللا م ) و( الواو ) .

والمشبهة : الحال والتمييز والاستثناء وخبر ( كان ) و أخواتها واسم ( إن ) و أخواتها والمنصوب بـ( لا ) [ التي ] [٤] لنفي الجنس وخبر ( ما ) و ( لا ) المشبهتين بـ( ليس ) .

---

(١) راجع ص ٩٩ من التحقيق .

(٢) في ( أ ) : ( وهو ) والوجه ما أثبته .

(٣) في ( أ ) : ( المفعول ) بدلاً من ( المفعول له ) ولعله من سهو الناسخ .

(٤) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها للسياق .

وأما حدّ النصب فهو : العلامة الإعرابية اللازمة للمفعول وما أشبهه لفظا أو تقديراً . فقولنا : العلامة : لتدخل فيها الكسرة والفتحة ، والألف والياء ، وسائر العلامات . وقولنا : الإعرابية : احتراز عن البنائية . وقولنا : اللازمة للمفعول وما أشبهه : يحترز عن الجر والرفع . وقولنا : لفظا أو تقدير اً : ليدخل فيه الصحيح والمعتل .

وإنما وجب نصب المفعول وما أشبهه ؛ لأن الرفع قد سبق به الفاعل فأخذه ، ولم يبق إلا النصب والجر . وإنما خصّ المفعول بالنصب دون الجر ؛ لأن المفاعيل كثيرة الدور والاستعمال في كلام العرب ، فخصّت بالنصب لخفتها وكثرة دورها .

وأما علاماته فهي خمس : الفتحة و الألف وحذف النون والياء [ والكسرة ] (٥) . والأصل في هذه العلامات : الفتحة ؛ لأنها حركة ، وأصل الإعراب بالحركات ، وما عداها من العلامات محمول عليها.

وأما الموضع الثاني ، وهو في قسمتها ، فهي على ضربين : حقيقية ومشبهة . فالحقيقية : الخمسة التي قدمنا ذكرها على الخلاف . والمشبهة فهي السبعة الماضية أيضاً من الحال إلى آخرها .

---

(٥) سقطت من الدرج في ( أ ) ولعله من سهو الناسخ .

# المفعول المطلق

وأما الموضع الثالث ، وهو الكلام على كل واحد منها ، فبدأ الشيخ بالمفعول المطلق . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في تسميته وحدّه . والثاني : في قسمته . والثالث : في حذف فعله .

أما الموضع الأول ، وهو في تسميته وحدّه . أما تسميته ، فيقال له حدث ، ومطلق ، ومصدر ، وفعل ، وحد ثان ــ بكسر النون ورفعها .

وأما حدّه ، فهو ما قال الشيخ ، فقوله : اسم ما فعله : يحترز عن الفعل مثل : ضرب زيد ، فإنه فعله فاعل فعل مذكور ، ولكن ليس مفعولاً مطلقاً ؛ لما لم يكن اسماً . وقوله فاعل فعل : احترز عن القديم والمحال[1] . وقوله : مذكور : احترازاً عن قولك : أعجبني القيام ؛ فإن الفعل غير مذكور . وقوله بمعناه : احترازا غن قوله : كرهت قيامي ؛ فإنه ليس بمعناه ، وإنما هو مفعول به .

وقد زاد الشيخ ركن الدين[2] ذكر : بيانا ؛ ليخرج عنه : كرهت كراهتي في أحد القولين ؛ لأن ( كراهتي ) يحتمل أن تكون مفعولاًبه ، فيخرج عن الحد . وقد دخل في قولنا : اسم ما فعله فاعل فعل بمعناه . ويحتمل أن يكون مصدراً[3] .

وزاد الأمام [4] : من غير عارض . ليخرج عنه مفعول ما لم يسمّ فاعله مثل ضرب ضربٌ شديد . و لا حاجة إليه ؛ لأنه خارج عن المنصوبات . وكان يلزمه الاحتراز عنه في سائر المنصوبات .

وأما الموضع الثاني ، وهو في قسمته ، فله قسم أربع :

---

(١) قال يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ١ / ٩٣ أ: " ... قوله : ما فعل فعله فاعل : يحترز به عما يكون اسماً و لم يفعله فاعل كقولنا : قديم ومحال ، وغيرها من الأمور التي لا يمكن أن تكون أفعالاً ولا تتعلق القدرة بها ، فلهذا لم تكن مصادر لما لم يفعلها فاعل " .

(٢) الوافية ٧٩ .

(٣) في ( أ ) : ( مصدر ) بالرفع ، ولعله من سهو الناسخ .

(٤) الأزهار الصافية١ / ٩٣ ب .

الأولى : إلى عامل وغير عامل .

الثانية : إلى ما يكون للتأكيد والنوع والعدد ، فالتأكيد : ما لا تزيد /دلالته على ٥١/ب
الأول ، نحو قولك : ضربت ضربا . والنوع : ما دلّ على هيئة ، نحو قولك :جلست جلسة . والعددنحو قولك : ضربت ضربتين ، وثلاث ضربات . فالأول لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه اسم جنس يغني المفرد عن المثنى والمجموع ، بخلاف أخويه ، فإنهما يثنيان و يجمعان.

الثالثة : مصدر من[٥] لفظه ومن غير لفظه ، فالذي من لفظه ، منه ما يلاقيه في اللفظ والاشتقاق ، كقولك : ضربت ضربا . ومنه ما يلاقيه في الاشتقاق دون اللفظ ، كقوله تعالى [٦] : " والله أنبتكم من الأرض نباتا " ، فإنه ليس مصدره بل مصدره (إنباتا)، وإنما هو مصدر للمطاوع المحذوف ، ودل عليه المطاوع الموجود ، تقديره : فنبتم نباتا ، ومثل قوله تعالى [٧] : " وتبتل إليه تبتيلا " ، وكان قياسه : تبتّلاً ، لكنه مصدر للمطاوع المحذوف تقديره : بتلته فتبتل تبتيلا . وأما الذي من غير لفظه فهو على ضربين : مصدر ، وغير مصدر . فالمصدر كقولك : قعدت جلوساً ، وقمت انتصابا .

وغير المصدر كقولك : ضربته أنواعاً ، وضربته سوطاً ، وتربا وجندلاً [٨] ، فإن هذه انتصبت انتصاب المصادر ، لوقوعها موقع المصادر ، وليست بمصادر أنفسها .

القسمة الرابعة : إلى ماله فعل ، وإلى ما لا فعل له . فالذي لا فعل له ، نحو[٩] :(ويحك) و ( ويسك ) و ( ويبك ) و ( ويلك ) ، وما جرى هذا المجرى ، وما عداها له فعل .

وأما الموضع الثالث ، وهو في حذف فعله ، فهو يحذف جوازاً ووجوبا .

---

[٥] في ( أ ) كلمة ( قولك ) مقحمة بين حرف الجر وكلمة ( لفظه ) .

[٦] الآية ١٧ / نوح .

[٧] من الآية ٨ / المزمل .

[٨] قال سيبويه ١ / ٣١٤ : " هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها ، وذلك قولك : تربا، وجندلا ، وما أشبه هذا " .

[٩] كلمة ( ويح ) و ( ويس ) و ( ويب ) يدور معناها على التعجب والترحم والتوجع ، وتشاركها ( ويل ) غير أنها تباينها بمعنى العذاب .
ينظر : اللسان في المواد نفسها .

فالجواز : إذا دلت عليه قرينة ، كقولك لمن قدم من سفر : خير مقدم ، أي قدمت قدوماً خير مقدم ، وقامت صفة المصدر مقامه .

وأما الوجوب فهو على ضربين : سماعي وقياسي ، أما السماعي فهو ما ذكر الشيخ كقولك سقيا و رعيا ... إلى آخرها .

فإن قيل : فإن أفعال هذه المصادر تظهر ، كقولك : سقيت سقيا ، ورعيت رعيا .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجب الحذف إلا حيث تظهر اللام ، كقولك:حمداً له .

الثاني : أنه يجوز فيه الأمران ، لكن اختار الشيخ فيه الحذف فأوجبه .

وأما القياس ففي ستة أبواب :

الباب الأول : ما وقع مثبتا(١٠) بعد نفي ، أو معنى نفي داخل على اسم (١١) لا يكون خبراً عنه ، أو وقع مكرراً(١٢) في موضع الخبر عن اسم . فقوله ما وقع مثبتا : احترازاً عن أن يقع منفيا ، فإنه ليس من هذا القبيل ، نحو قولك : ما زيد سيراً . قوله : بعد نفي : احترازاً عن أن يقع مثبتا من غير نفي ، كقولك : زيد سيراً . [ قوله ] (١٣) : أو معنى نفي : ليدخل فيه قولنا : إنما أنت سيراً . [ قوله ] (١٤) : داخل على اسم : أي : داخل حرف النفي على الاسم ، يحترز به عن أن يكون داخلاً على فعل ، كقولك : ما سرت إلا سيراً. قوله لا يكون خبراً عنه : احترازا عن قولك : ما سيري إلا سيرشديد ، فإن هذا خبر عن الأول ، بخلاف المقصود ، فإنه ليس بخبر ؛ لأنه لا يجوز الإخبار بالمعاني عن الأشخاص .

---

(١٠) في ( أ ) :( مثلبا ) ولعله وهم من الناسخ .

(١١) في ( أ ) : ( على الاسم ) بتعريف الاسم ، والوجه ما أثبته .

(١٢) ( أ ) : ( مكرر ) بالرفع ، ولعله من سهو الناسخ ، والوجه ما أثبته .

(١٣) و (١٤) كلمة ( قوله ) سقطت من الدرج ، وأثبتها للسياق .

وإنما كان الفعل الذي هو الخبر محذوفا[١٥] وجوبا ؛ لوجود الشرطين المتقدمين في حذف الخبر[١٦] .

وكذلك إذا وقع مكرراً ، فالأول مثل : ما زيد إلا سيراً . والثاني — وهو المكرر — / زيد سيراً سيرا . ولا يشترط في المكرر إلا أن يكون في موضع خبر عن اسم؛ لئلا يرد عليه [١٧] " كلا إذا دكت الأرض دكا دكا " . ٥٢/أ

وإنما وجب حذفه ؛ لأن أحد المكررين قام مقام الفعل .

الباب الثاني : ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة ، وقد مثل بقوله تعالى :[١٨] فشدوا الوثاق فإما مناً بعد وإما فداء " . فقوله : تفصيلاً : احترازاً عن أن يقع المصدر من غير تفصيل ؛ فإنه لا يجب حذف الفعل ، كقولك : مننت منا ، وقتلت قتلا . قوله : لأثر مضمون جملة متقدمة : احتراز عن أن يكون تفصيلاً [١٩] للجملة نفسها ، كقولك : زيد إما أن يسافر سفره البعيد أو سفره القريب ؛ فإنه لا يجب حذف الفعل . أو تفصيلا للمفرد كقولك : زيد[٢٠] سافر سفراً بعيداً أو قريبا [٢١] .

وإنما قيد بـ( المتقدمة ) ؛ لامتناع تفصيل ما لم يتقدم ذكره .

الباب الثالث : ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه. قوله : للتشبيه : احترازاً عما لم يقع للتشبيه ، كقولك : لزيد صوتٌ صوت حسن . [ قوله ] [٢٢] : علاجا: يحترز به عما وقع للتشبيه بعد جملة ، ولكن ليس بعلاج ، فإنه لا

---

(١٥) في ( أ ) : ( محذوف ) بالرفع ، ولعله من وهم الناسخ .

(١٦) راجع ص ١٣١ ، ١٣٣ من التحقيق .

(١٧) الآية ٢١ / الفجر .

(١٨) من الآية ٤ / محمد .

(١٩) في ( أ ) : ( تفصيل ) ، وما أثبته من ( ب )

(٢٠) كلمة ( زيد ) مكررة في ( أ ) .

(٢١) في ( أ ) : ( بعيد وقريبا ) بسقوط علامة نصب ( بعيد ) وألف ( أو ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(٢٢) سقطت من الدرج وأثبتها للسياق .

يجب [ فيه] [٢٣] حـذف الـفعل ، كقولك : لزيد زهد زهد الصّلحاء ، وعلـم علـم الفقهاء . قوله : بعد جملة : احترازاً عن أن يقع بعد مفرد ؛ فإنه ليس من هذا القبيل ، كقولك : الصوت صوت حمار . قوله : مشتملة على اسم بمعناه : احتراز عن أن يقـع للتشبيه بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه ، نحو : مررت بزيد فـإذا لـه ضـرب صـوت حمار . وقوله وصاحبه : يحترز من أن يكون بعـد جملـة مشـتملة علـى اسـم بمعنـاه ، لكـن ليست مشتملة على صاحب الاسم كقولك : مررت بزيـد فـإذا في الـدار صـوت صـوت حمار ؛ فإنه ليس من هذا القبيل.

وإنما وجب اشـتمالها علـى صـاحب ذلـك الاسـم، ليتحقـق فـاعل الفعـل المقـدر النـاصب للمفعول المطلق، ومثاله: مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار[٢٤]، وصراخ صراخ الثكلى .

الباب الرابع : ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره ، نـحو : علي له ألـف درهـم عرفا . قوله مضمون جملة : احترازاً عن المفرد كقولك : ضربت ضربا . [ قولـه ] [٢٥] : لا محتمل لها غيره : احترازاً عن التي بعدها . قوله : ويسمّى توكيـداً لنفسـه : أي : لنفـس المضمون ؛ لأنه لم يفد كفائدته ، بل فيه زيادة تأكيد . وإنما وجب حذف الفعل فيما هذه حاله في سياق الجملة من الدلالة عليه .

الباب الخامس : ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ، نحو : زيد قائم حقا . قوله مـا وقع مضمون جملة :احترازاً عن أن يقع مضمون مفرد نحو : رجـع القهقـرى . قولـه : لهـا محتمل غيره : احترازاً عن القسم الأول . وقوله : ويسمى تـوكـيـداً لغـيره : أي لغير المضمون ، وهو أحد الا حتمالين .

فإن قيل : زيد يسافر مسافرته [٢٦] ، فإن مسافرته مضمون الجملة ، وهي لا تخلو : إما أن تكون محتملة لغيره أولاتحتمل . فـإن احتملـت فمشـكلٌ ضابـط هـذا القسـم ، وإن لم تحتمل انتقض ضابط الأول .

---

(٢٣) أثبتها للسياق .

(٢٤) من قوله : ( قوله : وصاحبه : يحترز من ... ) إلى هنا منقول بالنص من الوافية لركن الدين ٨٤ .

(٢٥) سقطت من الدرج ، وأثبتها للسياق .

(٢٦) في ( أ ) : ( مسافرة ) والوجه ما أثبته ، ينظر : الوافية ٨٦ .

والجواب[٢٧] : أنه قصد التأكيد في كل واحد من الجملة ، ويدل عليه قوله : يسمّى تأكيداً لنفسه في الأول ، وتأكيداً[٢٨] لغيره في الثاني . وهذه الجملة ليست لتأكيد الجملة وأنما هي لتأكيد النوع ، كـ : ضرب الأمير ، في قولنا : ضربته ضرب الأمير .

وإنما وجب حذف الفعل / عنه ، لما كان مؤكداًلأحد الاحتمالين . ٥٢/ب

الباب السادس : ما وقع مثنى ، نحو : لبيك وسعديك ، وكان أصله من باب السماع، لكن لما وقع ضابط كليّ صار من باب القياس .

وإنما يجب حذف فعله باعتبار أمرين :

أما أولاً : فبأن يكون مثنى ، نحو : لبيك ، : لبا لبا ، وسعديك ، أي سعداً سعداً [٢٩].

الثاني أن تكون التلبية للتكثير ، وكذلك قولهم : حنانيك ، كقول الشاعر[٣٠] :

٥٩- إذا شقّ برد شقّ بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس

فهذا قياس مطّرد باعتبارهذه الضوابط .

---

[٢٧] الإشكال والإجابة عنه أورده ركن الدين في الوافية ٨٦ .

[٢٨] في ( أ ) : ( تأكيد ) بالرفع ، والوجه ما أثبته .

[٢٩] ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٢٩ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٥٢٤ ، والأزهار الصافية ١ / ٩٨ ب .

[٣٠] هو سحيم عبد بني الحسحاس ، والبيت في ديوانه ١٦ .

٥٩- لبيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣٥٠ ، ومجالس ثعلب ١ / ١٣٠ ، والجمهرة ٤٣٨/١،وأمالي الزجاجي ١٣١ ، والخصائص ٣ / ٤٥ ، والمحتسب ٢ / ٢٧٩ ، وابن يعيش ١ / ١١٩ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٣٥ ، ورصف المباني ٢٥٨ ، واللسان ( دول ) ، والعيني ٣ / ٤٠١ ، والخزانة ٢٧١/١ .

# المفعول به

قوله : المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ،الأول: في حده وبيان العامل فيه . والثاني : فيما يجب فيه تقديم الفاعل وتأخيره . والثالث : في بيان حذف فعله .

أما الموضع الأول ، وهو في حده ، فهو ما ذكره الشيخ ، ويعني بالوقوع : تعلقه [ بما لا يعقل إلا به ] (١) ، لئلا يخرج عنه : ما ضربت زيداً (٢) . فالتعلق توقّف فهمه على متعلق .

وأما بيان العامل فيه ، فقد اختُلِفَ فيه ، فذهب هشام(٣) إلى أن العامل فيه الفاعل ، لقربه منه ، وبعد الفعل ، وذهب الكسائي والفراء (٤) إلى أن العامل فيه الفاعل والفعل ، وذهب الأخفش(٥) إلى أن العامل فيه معنى الفاعلية .

وذهب الأحمر(٦) إلى أن العامل فيه معنى المفعولية . والأجود ما ذكره سيبويه والخليل (٧) ، وهو أن العامل الفعل ؛ لأن أصل العمل للأفعال.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة لابد منها ليستقيم الكلام ، وقد استأنست بها من شرح الكافية لابن الحاجب ١٩٣ .

(٢) في ( أ ) : ( زيد ) بالرفع ، ولعله وهم من الناسخ .

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوي الكوفي ، صحب الكسائي ، وأخذ عنه ، وصنف : الحدود، والمختصر ، والقياس ، وتوفي سنة ٢٠٩ هـ .

ينظر : نزهة الألباء ١٢٩ ، وإنباه الرواة ٣ / ٣٦٤ ، وإشارة التعيين ٣٧١ ، ونكت الهميان ٣٠٥ .

وينظر رأيه في شرح الرضي ١ / ٦٣ ، ٣٣٥ .

(٤) ينظر رأي الكسائي والفراء في : الانصاف ( مسألة ١١ ) ١ / ٧٨ ، وشرح الرضي ١ / ٦٣ ، ٣٣٥ ، والأزهار الصافية ١ / ١٠٠ ب .

(٥) لم أجد من نسب إلى الأخفش هذا الرأي فيما بين يدي من المراجع .

(٦) هو علي بن المبارك ـ وقيل : ابن الحسن ـ الأحمر النحوي ، صحب الكسائي ، وقد اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ ، وصنف : التصريف ، وتفنن البلغاء ، توفي سنة ١٩٤ هـ .

ينظر : طبقات النحويين للزبيدي ١٣٤ ، وتاريخ بغداد ١٢ / ١٠٤ ، وإنباه الرواة ٢ / ٣١٣ ، ومعجم الأدباء ١٣/ ٥ .

وينظر رأيه في : الإنصاف ٧٩/١ ، والأزهار الصافية ١٠٠/١ ب .

(٧) الكتاب ١ / ٣٣ ، والإنصاف ( مسألة ١١ ) ١ / ٧٩ ، وشرح الرضي ١ / ٦٣ ، ٣٣٥ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٥٣٢ ، والأزهار الصافية ١ / ١٠٠ ب .

وأما الموضع الثاني ، وهو فيما يجب [ فيه ] [٨] تقديم المفعول وتأخيره ، فأصله أن يكون المفعول مؤخراً بعد الفاعل ، مع جواز التقديم . وقد تعرض أشياء فيجب التأخير، وكذلك التقديم . فالذي يجب فيه التأخير مواضع :

منها : حيث يكون العامل فيه ما بعد المضاف ؛ فإنه يتعين التأخير ، كقولك : أنت زيداً[٩] مثل ضارب . فلا تجوز هذه المسألة ؛ لأن ما قبل المضاف ، وهو ( مثل )، لا يكون معمولاً لما بعدها ، وهو ( ضارب ) . فإن كان المضاف لفظ ( غير ) [١٠] جاز الوجهان فإن اعتقدت أنها بمعنى ( مثل ) امتنع ، وإن اعتقدت أنها بمعنى ( لا ) جاز .

ومنها :صيغة التعجب ، فإنه لا يتقدم معمولها عليها ؛ لأنها تجرى مجرى المثل ، فلم تتغير.

ومنها : معمول المصدر ، نحو : يعجبني ضربك زيداً [١١]؛ لأن المصدر عامل ضعيف ، ومعموله صلة له .

ومنها ما وقع بعد لام[١٢] الابتداء ، نحو : لسوف يرضي زيد عمراً . فلا تقول : عمراً لسوف يرضي زيد .

وكذلك : بعد لام القسم ، نحو : والله لأضربن زيداً[١٣] ، فلا تقول : زيداً والله لأضربن.

وكذلك : إذا اتصل بالفعل ( أن ) ، نحو : أريد أن أضرب زيداً . فلا يجوز : أريد زيداً أن أضرب ، ولا : أريد أن زيداً [١٤] أضرب .

ومنها : ( أن ) المفتوحة وما دخلت عليه ، فإنه يجب تأخيرها على عاملها .

ومنها : التمييز[١٥] ، فإنه لا يجوز تقديمه على عامله على الصحيح .

ومنها الحال : إذا كان عامله معنويا .

---

(٨) زيادة أثبتها للسياق .

(٩) في ( أ ) : ( زيد ) بالرفع ، وما أثبته من ( ب ) .

(١٠) في ( أ ) تقديم وتأخير حيث جاءت العبارة هكذا : ( فإن كان المضاف غير لفظ ) ولعله من سهو الناسخ .

(١١) في ( أ ) (زيدٌ) ولعله من سهو الناسخ .

(١٢) في ( أ ) : ( اللام ) بالتعريف ، وأصلحته من ( ب ) .

(١٣) في ( أ ) : ( زيد ) بالرفع ، ولعله وهم من الناسخ .

(١٤) في ( أ ) : ( زيد ) بالرفع ، ولعله من سهو الناسخ .

(١٥) أقحم الشارح التمييز والحال في باب المفعول به ، لعله استطراد منه .

وأما ما يجب فيه تقديم المفعول ، ففي مواضع ثلاثة ، وذلك : الاستفهام ، نحو قولهم: أيهم لقيت ، والشرط ، نحو قولهم : من تضرب أضرب . والمضاف إلى ما تضمنها ، نحو : غلام أيهم رأيت . و : غلام من تضرب أضرب . ومعمول ( أما ) التفصيليه نحو قوله تعالى(١٦) : " فأما اليتيم فلا تقهر " .

وأما الموضع الثالث ، وهو في حكم حذف فعله ، فهو يحذف جوازاً / ووجوبا . ٥٣/أ

فجوازاً إذا دلت عليه قرينة ، كقولك : زيداً ، لمن قال : من أضرب . وكقولك لرائي الرؤيا : خيراً وما شراً . أي : رأيت خيراً . وكقولك لمن سدد سهماً : القرطاس . وكقولك لمن يتوقع رؤية الهلال : الهلال . أي : أبصروا .

وقد يحذف المفعول ، وهو على ضربين : منه [ ما ] (١٧) يحذف ويراد . ومنه ما يحذف ولا يراد ، ويصير الفعل لازماً ، فإذا عدّي توصّل إليه بأحد المعدّيات . فالأول كقولك : أعطيت ، وضربت ؛ فإن المفعول في حكم المنطوق به ، لعدم استغناء الفعل عنه. والثاني كقولك : فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع .

وكذلك فواصل الآي ، نحو قوله تعالى (١٨) : "لعلكم تعقلون" و "تعلمون" ، وما أشبه ذلك .

وأما ما يجب فيه حذف الفعل ، فيجب في مواضع أربعة .

فالأول سماعي مثل : امرأ ونفسه ، و : " انتهوا خيراً لكم " (١٩) . تقديره انتهوا انتهاءاً خيراً لكم ، أو : انتهوا يكن خيراً (٢٠)، أو : واتوا خيراً لكم ، وهذا أحسنها ، وهو المراد (٢١).

وكذلك : أهلاً وسهلاً ورحبا . والتقدير : أتيت أهلاً ، ووطئت سهلاً لا حزنا . وكذلك رحبا . وعليه السماع وكثرة الا ستعمال .

---

(١٦) الآية ٩/ الضحى .

(١٧) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها للسياق .

(١٨) من الآية ٧٣ / البقرة .

(١٩) من الآية ١٧١ / النساء .

(٢٠) في ( أ ) : ( خير ) بالرفع ، وما أثبته من ( ب ) .

(٢١) قال سيبويه رحمه الله ١ / ٢٨٢ - ٢٨٤ : " ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: (انتهوا خيراً لكم ) . . . وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول عل أمر حين قال له : انته ، فصار بدلاً من قوله : ائت خيراً لك " .

## المنادى

وأما القياسي[١] ، فهو ثلاثة أبواب ، الأول : المنادى . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حده والعامل فيه وإعرابه . والثاني : في توابعه . والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول ، وهو في حده وذكر العامل فيه وإعرابه . أما حده ، فهو ما ذكره الشيخ . فقوله : المطلوب إقباله بحرف : احتراز عن الإخبار نحو : دعوت زيداً . وقوله : لفظا أو تقديراً : فاللفظ كقولك : يازيد . والتقدير نحو[٢] : " يوسف أعرض عن هذا " ، أي : يا يوسف .

وحد النداء ، أي : وهو التصويت بالمنادى [٣] .

ولغاته [٤] : يمد و يقصر ، وتضم نونه وتكسر .

وأما العامل فيه ، فقد اختلف فيه ، فقال الزمخشري [٥] : إنه الفعل بواسطة ( يا ) ، تقديره عنده : يا أدعو زيداً . وإنما قدره بـ( يا ) ؛ ليبقي الجملة على الإ نشاء . وقال ابن الحاجب [٦] : إنه الفعل . فالتقدير على كلامه : أدعو زيداً .

ومنهم من قا ل : إن العامل هو الحرف . ثم اختلفوا في توجيه عمله . فمنهم من قال [٧] : إنه عمل لأنه اسم فعل .

---

(١) يعني مما يجب فيه حذف الفعل .

(٢) من الآية ٢٩ / يوسف .

(٣) عبارة : (وحد النداء ، أي : هو التصويت بالمنادى ) هكذا وردت في هذا السياق . والعبارة في الأزهار الصافية ١ / ١٠٣ أ .

(٤) ينظر اللسان ( ندى ) ، وكذلك القاموس .

(٥) قال في المفصل ٤٩ : " ... منه المنادى ؛ لأنك إذا قلت : يا عبد الله، فكأنك قلت : يا أريد أو أعني عبد الله. ولكنه حذف لكثرة الاستعمال ، وصار ( يا ) بدلاً منه " .

(٦) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ٢٥١ : " فالوجه ما قاله النحويون في أنه منصوب بفعل مقدر ، دل عليه هذا الحرف المسمى حرف النداء ، و أنه كان الأصل : يا أدعو زيداً ، وأنادي زيداً ، أو ما أشبهه على معنى الإنشاء " .

(٧) نسب ابن يعيش ١ / ١٢٧ ، والرضي ١ / ٣٤٦ ، والجامي ١ / ٣٢٥ هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي والذي نص عليه الفارسي في إيضاحه ١٦٥ خلاف ذلك ، حيث يقول : " ومن قال بله زيداً ، جعله مصدراً مضافاً إلى المفعول به ، كقوله عز وجل : ( فضرب الرقاب ) ، ويدلك على هذا أن هذا الكلم أسماء وليس بحرف أن الحرف والاسم لا يستقل بهما الكلام إلا في النداء ، وليس ذلك بنداء " .

ومنهم من قال [٨] : لنيابته مناب الفعل .

وأما إعرابه فهو على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : مبني على ما يرفع به كما ذكر[٩] ، وإنما لم يقل : على الضم ؛ ليعم الحركة والحرف في المثنى والمجموع . وذلك في المفرد المعرفة . ونعني بالمفرد في هذا الموضع : ما ليس بمضاف ، ولا مشبّه به .

والنكرة المقصودة : احترازاً عن غير المقصودة [١٠] .

فالأول مثل : يا زيد ، و : يازيدان ، و : يازيدون . والثاني مثل : يا رجل ، ويا رجلان ، ويا رجال . قال الشاعر [١١] :

**٦٠-** قالت هريرة لما جئت زائرها ... ويلاً عليك وويلا منك يا رجل

وقال آخر[١٢] :

**٦١-** حيتك عزة بعد البين وانصرفت ... فحيّ ويحك من حياك يا جمل

ويرد على هذا الضرب ثلاثة أسئله [١٣] : لم بني ؟ ولم بني على حركة ؟ ولم خصّ بحركة دون حركة ؟

---

[٨] نسب ابن يعيش ١ / ١٢٧ ، والرضي ١ / ٣٤٦ هذا القول إلى المبرد ، والذي في المقتضب ٤ / ٢٠٢ هو أن العامل الفعل المتروك إظهاره والياء نائبة عنه ، وليست هي العامله .

وينظر في هذه المسألة : الخصائص ٢ / ٢٧٧ ، وا لإنصاف ( مسالة ٤٥ ) ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٥١ ، والرضي ١ / ٣٤٦ ، ومبسوط الحكام ٢ / ٥٤٢ .

[٩] في ( أ ) : ( ذكروا ) بضمير الجمع ، والوجه الإفراد لعودته على ابن الحاجب .

[١٠] عبارة : ( النكرة المقصودة ) غير واردة في نص الكافية المطبوع ، ولعلها في نسخة اعتمد ها الشارح .

[١١] هو الأعشى ، ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه ١٠٧ .

**٦٠-** البيت من البسيط ، وهو من شواهد المحتسب ٢ / ٢١٣ ، وابن يعيش ١ / ١٢٩ ، واللسان ( ويل ) والخزانة ٨ / ٣٩٤ .

[١٢] هو كثير عزة ، والبيت في ديوانه ١٦٣ .

**٦١-** البيت من البسيط ، وهو من شواهد جمل الزجاجي ١٥٣ ، والعيني ٤ / ٢١٤ ، والدرر اللوامع ١/١٤٩.

[١٣] ينظر في ذلك شرح الكافية لابن الحاجب ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٥٤٥ .

أمـا : لـم بني ؟ فلشبهه بـالمضمر في الإفـراد والتعريـف والخطـاب ، فلمـا أشـبهه بـني كبنيانه / قال الشاعر(١٤) : ٥٣/ب

٦٢- يا أبجر بن أبجر يا أنتا أنت الذي طلقت عام جعتا

وأما : لم بني على حركه ؟ فلأن له أصلاً (١٥)في التمكن .

وأما : لم خصّ بحركة دون حركة ؟ فخصّ بالضم ؛ لأنهم لو بنوه على الفتح لالتبس بحركة إعرابه . ولو بنوه على الكسر لا لتبس بالمضاف إلى ياء النفس ، فبقوه على الضم خوف اللبس .

الضرب الثاني : المخفوض ، وهو مثل : يالزيد . فإن قيل : لم لا يكون منصوبا ؛ لأنه قد صار فيه طول (١٦) ، ويشبه المضاف ؟ .

والجواب : أن ( لام ) الجر لا تلغى ، وتفتح اللام في المستغاث لأنها دخلت على ما أشبهه (١٧) .

وأما المعطوف والمستغاث له ، فإنها فيهما مكسورة كقولك : يالله وللمسلمين للكفار. وعليه قول الشاعر (١٨) :

٦٣- يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغترب يالـلـكـهـول ولـلـشـبـان لـلـعـجـب

---

(١٤) هو سالم بن دارة الغطفاني كما في نوادر أبي زيد ١٦٣ ، والخزانة ٢ / ١٤٠ ، والدرر ١ / ١٥١ .

٦٢- هذا الرجز من شواهد سر صناعة الإعراب ١ / ٣٥٩ ، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٣٠١ ، والمرتجل لابن الخشاب ١٢٣ ، والإنصاف ١ / ٣٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٨٧ ، والمقرب له ١ / ١٧٦ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٠١ ، وتذكرة النحاة ٥٠٦ .

(١٥) في ( أ ) : (أصل) بدلاً من (أصلاً).

(١٦) في ( أ ) : ( طولاً ) بالنصب ، ولعله من وهم الناسخ .

(١٧) قال الرضي ١ / ٣٥٢ : " وإنما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين ، أحدهما : الفرق بين المستغاث والمستغاث له ، وذلك لأنه قد يلي ( ياء ) ماهو مستغاث له بكسر اللام ، والمنادى محذوف نحو : ياللمظلوم ، ويا للضعيف ، أي : يا قوم . والثاني : وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه " .

(١٨) لم أجد من نسب هذا البيت إلى صاحبه إلا القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٦٨ ، حيث قال : " هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وينسب إلى أبي زبيد الطائي " .

ولم أجده في ديوان أبي الأسود ، ولا ديوان أبي زبيد .

إلا أن تعيد الحرف مع العطف ، فإنها تكون مفتوحة .

قوله : ويفتح ، أي : المنادى . لإلحاق ألفها ، أي : ألف الاستغاثة ، كقولك : يا زيداه .

قوله : فلالام ، أي : فلا تدخل اللام مع دخول الألف ؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بين الضدين ؛ لأن اللا م تطلب الكسرة والألف تطلب الفتحة ، وهما نقيضان فلا يجمع بينهما .

الضرب الثالث : المنصوب ، وهو ما عدا ذلك . وضابطه أنه المضاف ، نحو : يا عبد الله ، أو المشبه نحو : يا طالعاً جبلاً ، و : يا رفيقا بالعباد . وإنما شبّه به لأجل الطول . وهو كل عامل ومعمول ، واسم فيه طول (١٩) .

والنكرة تنصب التي ليست مقصودة أيضاً ، كقولك : يا رجلاً ، لغير معين .

وأما الموضع الثاني ، وهو في توابعه : فتوابعه على أربعة أضرب :

الضرب الأول : ما يجوز إجراؤها على لفظ المنادى ومحله ، وهو قوله : وتوابع المنادى المبني . فقوله : المنادى : يحترز به عما ليس بمنادى ، نحو : زيد . وقوله المبني : احترازاً عن توابع المعرب . وقوله : المفردة : احترازاً عن المضافة ، فإنها معربة . وقوله : من التأكيد ، والصفة ، وعطف البيان ، والمعطوف بحرف ، الممتنع دخول ( يا ) عليه ترفع على لفظ المنادى وتنصب على محله .

فأما النصب فهو جارٍ على القياس ؛ لأن التوابع في المبنيات إنما تتبع على المحل ، تقول : هؤلاء الصوالح (٢٠) . برفع الصوالح ؛ لأن محل ( هؤلاء ) الرفع .

وأما الذي يتبع على اللفظ في المبنيات فيسأل : ما الوجه في مخالفته للقياس إلى المبنيات، وما العامل فيه ؟

وأما وجه مخالفته ؛ فلأن هذه الحركة مشبهة بحركة الإعراب ، فلما أشبهتها أتبع لفظها ، كحركة الإعراب (٢١) .

---

(١٩) يعني بالاسم الذي فيه طول : المعطوف والعطوف عليه نحو : ثلاثة وثلاثين .

ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٥٤ .

(٢٠) على أن يكون ( الصوالح ) تابعاً وليست خبراً فالجملة لم تتم .

(٢١) قال الرضي ١ / ٣٦٤ : " ... لكن لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادي بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع ، وصار حرف النداء كالعامل لها " .

وأما العامل فيه ، فهو العامل في المنادى ، عمل فيهما جميعا. ففي الأول ، أشبه موجب البناء عامل الأعراب ، وفي الثاني لما أشبهت الضمة في المنادى حركة الإعراب شبّه حالها والموجب لها بالعامل[٢٢] ، فانسحب على توابعه فعمل فيها .

مثال الصفة : يا زيد العاقل والعاقل . والتأكيد : يا تميم أجمعون وأجمعين . والبيان : يا غلا م بشر وبشراً ، والمعطوف : يا زيد و الحارث و الحارث .

واختلف فيه على ثلاثة أقوال . فالخليل وسيبويه[٢٣] اختارا الرفع ؛ لأن المعطوف في حكم المستقل ، والألف واللام بمنزلة الزائلتين ، و لم يبن لأنهما بعّداه / من شبه المبنيات. ٥٤/أ

واختار أبو عمرو بن العلاء [٢٤] النصب ؛ لأن الألف واللام لا يجامعهما حرف النداء.

وأبو العباس المبرد[٢٥] اختار التفصيل فقال : إن كان ممّا ينزع عنه الألف واللام كـ(الحسن) و ( الحارث ) فالاختيار الرفع ؛ لعلة سيبويه ، لأنه كالمستقل . وإن كان لا ينزع عنه كـ(النجم)[٢٦] و ( الصعق ) وشبههما ، فالاختيار النصب ؛ لأن الألف[٢٧] واللام لا يباشرهما حرف النداء ، ولا يصح تقدير زوالهما .

---

(٢٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٦٤ .

(٢٣) الكتاب ٢ / ١٨٧ .

(٢٤) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني التميمي ، أحد القراء السبعة ، وإمام أهل البصرة في القراءة والعربية، ولقد اختلف في اسمه على أقوال ، فقيل : زبان ، وزيان ، والعريان ، وقيل : أبو عمرو . توفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٥٤ هـ .
ينظر : مراتب النحويين ٣٣ ، وأخبار النحويين البصريين ٤٦ ، ونزهة الألباء ٣٠ ، وإنباه الرواة ٤ / ١٣١ .
وينظر ما نسبه إليه الشارح في : المقتضب ٤ / ٢١٢ ، والأصول ١ / ٣٣٦ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٦٤ ، وشرح الرضي ١ / ٣٦٥ .

(٢٥) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٠٧ ، والأزهار الصافية ١ / ١٠٥ أ .
هذا وقد اعترض الرضي نسبة هذا الرأي إلى المبرد فقال ١ / ٣٧٠ : " ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنف ، ولا يدل عليه كلامه ... فعلى هذا ، مذهب المبرد في الحسن والصعق معاً اختيار الرفع ؛ لأن اللام لا تفيد التعريف. وهذا كماترى خلاف ما نسب إليه المصنف " .

(٢٦) في ( أ ) : ( فالنجم ) ولعله سهو من الناسخ .

(٢٧) في ( أ ) : ( ألف ) منكرة ، والوجه ما أثبته .

وقد عكس ركن الدين[٢٨] هذا وقال : الأحسن النصب في الأول ؛ لزيادة الألف واللام ، ومنعها لحرف النداء ، وفي الثاني الرفع ؛ لأنهما صارا كالجزء من الاسم ، فأشبه ( التي ) في قوله [٢٩] :

**٦٤-** من أجلك يا التي تيمت قلبى وأنت بخيلة بالوصل مني

فكان كالمستقل .

إلا أنه قد نقضه بإلزام ألزمه نفسه ، وهو أنه إذا كان الألف واللام لا ينزعان ، فكان يلزم جواز ندائه معها ، ومعلوم خلافه . فإذاً القول ما قاله أبو العباس أولاً .

قوله : والمضافة المعنوية تنصب .

وإنما تنصب لأنها لو باشرها حرف النداء لم تكن إلا منصوبة . وكذلك إذا كانت تابعة ؛ لزوال موجب البناء ، وهو الإفراد .

وقوله : معنوية [٣٠] : يحترز عن اللفظية نحو : يا زيد الحسن الوجه ، ففيها الوجهان ؛ لأن إضافتها غير حقيقة ، فهي في حكم المفرد .

فإن قيل : فقد ذكرتم أن المنادى نفسه إذا كان مضافا أو مشبها به أنه ينصب ، فالصفة أولى ، فتكون هذه مشبهة للمضاف ، فيتعين نصبها .

---

(٢٨) قال في الوافية ٩٣ : " ... ولقائل أن يعكس هذا الحكم ويقول : إذا لم يكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق ، كان كالجزء منها ، ولم يكن للتعريف ، وإن كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها ، حينئذ فالنصب أولى " . ويلاحظ أن الشارح نسب إلى ركن الدين خلاف ما في الوافية .

(٢٩) لم أقف على هذا القائل فيما بين يدي من مراجع . ونص كثير ممن خرجوه على أنه من الخمسين التي لا يعرف قائلها .

**٦٤-** البيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ٢ /١٩٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٤١ ، والأصول ٣ / ٤٦٣ ، واللامات للزجاجي ٣٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٢ ، والمفصل ٥٦ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٧٥ وشرح عمدة الحافظ ٢٩٩ ، والوافية ٩٣ ، والخزانة ٢ / ٢٩٣ .

(٣٠) لم تثبت كلمة ( معنوية ) في متن الكافية ، وأثبتها ابن الحاجب في شرحه ٢٠٩ .

وقال الرضي ١ / ٣٧٠ : " وليس في نسخ الكافية تقييد الإضافة بالمعنوية ، ولابد منه ؛ لأن اللفظية ـ كما ذكرنا ـ جارية مجرى المفردة " .

والجواب ، ما ذكره ركن الدين [٣١] : أن صفة المنادى لكونه معرفة ، لا تكون إلا بالألف[٣٢] واللام ؛ لأنه لا يصح أن توصف المعرفة بالنكرة . وإذا كانت الصفة بالألف واللام ، لم يصح مباشرة حرف النداء لها ، فكان فيها الوجهان.

فإن قيل : فقد ذكرتم في صفة المنفي بـ( لا ) البناء ، ولم تجيزوه في النداء ، وهما سواء في أنهما مبنيان وحركتهما تشبه حركة الإعراب .

فالجواب : أن الصفة هناك منفية أيضاً ، وليست هنا مناداة ، وإنما المنادى المتصف بها، لأنك إذا قلت : لا رجل ظريف ، فأنت نافٍ للرجل ، ونافٍ للظريف أيضا . وإذا قلت: يا زيد الظريف العاقل ، فالصفة إنما جاءت للتوضيح .

ووجه آخر : وهو أن صفة المنفي معه بمنزلة المركب ، نحو : خمسة عشر ، بخلاف المنادى ، فإن الألف واللام منعا التركيب .

قوله : والبدل ، والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل . فالبدل قولك : يازيد زيد. والمعطوف قولك : يا زيد وعبد الله ؛ لأن حرف النداء في حكم المباشر له .

الضرب الثاني : الصفة المختصة بـ( ابن ) و( ابنة ) [٣٣] . والعلم الموصوف بـ(ابن ) يختار فتحه إذا كان ممّا يتبين فيه الإعراب خلافا لبعضهم في نحو[٣٤]: " يعيسى ابن مريم "، فإنه يقدر أنه مفتوح . والجمهور قالوا : لا فائدة في تقديره [٣٥] . وإنما اختير ذلك لكثرة الاستعمال ، فلما كثر شبهوه بالمركب نحو : خمسة عشر .

---

(٣١) لم أجد هذا القول لركن الدين في الوافية ، ولعله في شرحه الكبير أو الأوسط .

(٣٢) في ( أ ) : ( بألف ) منكرة ، والوجه ما أثبته .

(٣٣) بعد كلمة ( ابنة ) توجد كلمة : ( والثالث ) في ( أ ) ، ولعلها مقحمة سهواً من الناسخ .

(٣٤) من الآية ١١٦ / المائدة .

(٣٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣ /٣٩٣ ، ٣٩٤ : " ويجوز في المنعوت بـ(ابن ) ، نحو : يازيد بن عمرو ، الضم استصحاباً لحالة النعت ، والفتح إعراباً ... فلو لم تكن ضمة المنادى ظاهرة لم ينو تبد لها بفتحة ؛ إذلا فائدة في ذلك . وقد أجاز الفراء في ( عيسى ) من قوله تعالى : ( يا عيسى ابن مريم ) تقدير الضمة والفتحة " .

وينظر في هذه المسألة : الكتاب ٢ / ٢٠٣ ـ ٢٠٥، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٣١ ، ومعاني القرآن للزجاج٢ / ٢٢٠ ، والأصول ١ / ٣٤٥ ، والمقتصد ٢ / ٧٨٥ ، والتبيان للعبكري ١ / ٢٧١ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٠٥ .

وقوله : يختار فتحه : إشارة إلى أنه لا يجب . وظاهر كلام الشيخ أنه مبني ؛ لأنه مقصود. ومنهم [ من قال ] (٣٦) : إنه معرب كإعراب المضاف ؛ لأنه قد كبر بالصفة، والنصب لا يكون حركة بناء في المنادى ؛ لأنهم عدلوا عن النصب لئلا يلتبس بحركة الإعراب .

فأما ( ابن ) في قولك : يا زيد بن عمرو، فإنه منصوب ؛ لأنه مضاف . و ذهب الأخفش(٣٧) إلى أنه يجوز اتباعه رفعا (٣٨) نحو : الحمد لله ، بضم اللام .

فأما ( ابنة ) ، فذكر الزمخشري (٣٩) أن حكمها حكم ( ابن ) ومثّله بقوله : ياهند ابنة عاصم .

وأما الشيخ طاهر فمنع من ذلك وقال : استعمالها [ ليس ](٤٠) كا ستعماله .

واشترط أن يكون بين علمين / وتحذف منه الألف في الخط ، وكذلك التنوين . ٥٤/ب

الضرب الثالث : نداء المعرف باللام ، مثل قولك : يأيها الرجل ، و : يا أيهذا الرجل. فإنهم كرهوا أن يجمعوا بين التعريفين (٤١) ، وهما حرف النداء ، والألف واللام ، فأتوا بـ(أي ) و( ذا )(٤٢) ، فلما لم يكن بد لـ(أي ) من الإضافة ، أتى بـ(هاء ) التنبيه عوضاعن المضاف (٤٣) . فعلى هذا ، إن ( هاء ) التنبيه مع ( أي ) لازمة ، بخلاف اسم الإشارة .

---

(٣٦) سقطت من الدرج في ( أ ) ، وأثبتها للسياق .

(٣٧) ينظر مذهبه في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٤ .

(٣٨) في ( أ ) : ( رفعها ) ، ولعله سهو من الناسخ .

(٣٩) المفصل ٥٣ .

(٤٠) زياده لا بد منها للسياق .

(٤١) في ( أ ) : ( التعريف ) بدلاً من ( التعريفين ) والوجه ما أثبته .

وينظر في ذلك : شرح الكافية لابن الحاجب ٢١٢ ، وشرح الرضي ١ / ٣٧٣ .

(٤٢) في ( أ ) : ( إذ ) بدلاً من ( ذ ا ) ولعله سهو من الناسخ .

(٤٣) ينظر : شرح ابن يعيش ٢/ ٧ ، وشرح الرضي ١ / ٣٧٥ .

ولا ينتقض هذا بقولك : يازيد ؛ فإن العلمية زائلة في حال النداء . وبعضهم(٤٤) قال : هي باقية ، وأفاد النداء القصد .

قوله : والتزموا رفع ( الرجل ) لأنه المقصود . وإنما لم يفضّل ضمه ، لبعده عن حرف النداء ، فلما بعد عن حرف النداء صار معرباً . ولما كان مقصوداً اجتلبت له صورة الضمة.

---

(٤٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ٣٩٢ : " وادّعى المبرد أن تعريف ( يازيد ) متجدد بالنداء بعد إ زالة تعريف العلمية لئلا يجمع بين تعريفين . والصحيح أن تعريف العلمية مستدام كاستدا مة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول في : يا إياك ، ويا هذا ويا من حضر " .

فأما توابعه ، فلا بدّ فيها من الإعراب ؛ لأنها تابعة لمعرب ، خلافا للزجاج [٤٥] ، فإنه يجيز في ( الرجل ) الوجهين [٤٦]، لأنه صفة ، والمنادى ( أ ي ) أو اسم الإشارة عنده .

فعلى هذا إن توابعه يجوز فيها الوجهان . فأما الأخفش[٤٧] فقال : إنه مرتفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والمنادى محذوف أيضا ، تقديره : يا الذي هو الرجل .

وتوابعه معربة كإعرابه .

وقالوا : يا الله ، خاصة . أي : مخصوصا هذا الاسم من بين المنادات بالألف واللام ؛ لأنهم جمعوا فيه بين ( الألف ) وحرف النداء ، ولم يأتوا بأحد الوصل .

وفيه وجوه [٤٨] :

الأول : الألف واللام قد صارا عوضاً عن الفاء ؛ لأن أصله الإله ، فحذفت فاؤه ، فأدغمت لام التعريف في اللام الثانية ، فصار عوضاعنها فقالوا : الله . ثم فخّم في حالة الضم والفتح .

الثاني : أن أسماء الله تعالى موقوفة على الإذن الشرعي ، فما لم يرد إلا كذا بقي على ما ورد .

الثالث : أنه لا يصح التنبيه عليه ؛ لأنه لا تجوز عليه الغفلة والسهو .

الرابع : كثرة الحاجة إليه ، والدعاء له من الخاص والعام ، وكثرة الاستعمال ، فحذف بطرح الوصل .

---

(٤٥) نسبت إجازة الوجهين إلى المازني في شرح ابن يعيش ٢ / ٨ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٧٠، ومبسوط الأحكام ٢ / ٥٧٩ . ونسبت إلى المازني والزجاج في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣١٨ ، وشرح الرضي ١ / ٣٧٥ ، والأزهار الصافية ١ / ١٠٧ ب .

ولكن مذهب الزجاج الذي نص عليه في معاني القرآن مخالف لما نسب إليه ، فإنه يقول ١ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ :

"وأجاز المازني أن تكون صفة ( أ ي ) نصبا. فأجاز : يا أيها الرجل أقبل ، وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب ، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه عليه أحد بعده ، فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار " .

(٤٦) في ( أ ) (الوجهان) بدلاً من (الوجهين) .

(٤٧) ينظر مذهب الأخفش في : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٠ ، وشرح الرضي ١ / ٣٧٦ ، والأزهار الصافية ١ / ١٠٨ أ .

(٤٨) ينظر : الأزهار الصافية ١ / ١٠٨ ب .

وشذّ في ( التي ) ، فقد جاءت مع الألف واللام في قوله (٤٩) :

من اجلك يالتي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني م٦٤

أنها بمنزلة الجزء منها ، ولم توجد فيها تلك الأوجه ، فكانت شاذة .

قوله : ولك في مثل(٥٠) :

**٦٥-** ياتيم تيم عدي . . . . . .

الضم والنصب . يعني في الأول : الضم على أنه منادى مفرد مقصود .

والنصب على أحد وجهين : إما على أنه منادى مضاف ، والمضاف إليه محذوف ، والتقدير : يا تيم عدي ، فالثاني بدل من الأول .

الثاني : أن يكون مضافا إلى ( عدي ) الموجود ، فيكون التقدير : ياتيم عدي ، و(تيم) الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه .

وأما الموضع الثالث ، وهو في أحكام المنادى ، فله أحكام :

الأول منها : نداء المضاف إلى ( ياء ) المتكلم ، وهو معنى قوله : والمضاف إلى ( ياء) المتكلم ... إلى آخره . وهو على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول منها : ما يكون مضافا إلى ( ياء ) المتكلم مطلقا ، وفيه سبع لغات، ثلاث قوية ، وما عداها جائزة ، وهي : إثبات ( الياء ) بالفتح والسكون ، وقد اختلف أي هاتين اللغتين(٥١) أقوى . فمنهم من قال : الفتح ؛ لأنه اسم على حرف واحد فقوي

---

(٤٩) بجهول القائل . وقد سبقت الإشارة إليه في الحاشية (٢٩) من ص ١٦٠ السابقة .

**م٦٤ –** سبق الحديث عن هذا البيت عند الاستشهاد به تحت رقم (٦٤) .

(٥٠) هذا جزء من بيت لجرير بن عطية ، والبيت في ديوانه ١ / ٢١٢ .

وهو بتمامه : ياتيم تيم عدي لا أبالكم لا يوقعنكم في سوأة عمر

**٦٥-** البيت من البسيط ، وهومن شواهد الكتاب ١ / ٥٣ ونوادر أبي زيد ١٣٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ، والأصول ١ / ٣٤٣ ، وجمل الزجاجي ١٥٧ ، واللامات له ١٠١ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٣٤٢ ، والمفصل ٥٧، وسفر السعادة ٢ / ٧٨٣ ، واللسان (أبى ) والخزانة ٢ / ٢٩٨ .

(٥١) في ( أ ) : ( العلتين ) بدلاًمن ( اللغتين ) ، ولعله من سهو الناسخ .

ينظر في ذلك : الإيضاح لابن الحاجب ٢٧٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٢٣ ، وشرح الرضي ١ / ٣٨٩.

بالحركة. ومنهم من قال : السكون ؛ لأنها مبنية ، وأصل البناء على السكون . الثالثة : ياغلام ، بحذف ( الياء ) وكسر ( الميم )، لتدل عليها ، وهي كثيرة ، قال الله تعالى(٥٢): " يعباد " ، فهذه القوية . والرابعة : ياغلاما ، بإلحاق ( الألف ) عوضاًعن اليـاء ؛ لأنهما من حروف العلة . الخامسة : إلحاق ( هاء ) السكت ، نحو : ياغلاماه ، وهذه اللغة لا تكون إلا في حالة الوقف . السادسة : ياغلام ، بالفتح على أن ( الياء ) محذوفة ، والفتحة هي التي كانت على ( الياء ) / لتدل على الألف المحذوفة . السابعة : ياغلام ، بالضم على أنه منادى ، وهو ضعيف ؛ لأنه يلتبس بالمفرد . ٥٥/أ

الضرب الثاني من المختص ، وهو الأب و الأم : فحكمهما حكم هذه المتقدمة في أنه يجوز فيهما السبع اللغات ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : وقالوا : ياأبي ، ويأمي ، واختص بدخول تاء التأنيث عليه .

وفيهما بعد دخول ( التاء ) خمسة أوجه(٥٣) : فتح ( التاء ) على أنهما عوض عن الياء؛ لكونهما تقعان في آخر الكلمة ، وهذه الفتحة التي كانت على ( الياء ) .

والكسر ، على أن الكسرة التي قبل ( التاء ) نقلت إليها . وإلحاق الألف ، تقول : يا أبتا ، و: ياأمتا ، على أنهما جميعا عوضاً عن ( الياء ) . ولا يجوز : ياأبتي ، و : ياأمتي ؛ لأنه يؤدي إلى الجمع بين العوض والمعوض .

وإلحاق ( الهاء ) في حال الوقف ، تقول : يا أبتاه(٥٤) ، و : ياأمتاه .

و: ياأبت ، و : ياأمة ، بالضم على أنه منادى مفرد ، فهذه خمس اختصّا بها .

الضرب الثالث : المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم ، فيجوز فيه مطلقا ثلاثة أوجه ، وهي القوية من الضرب الأول ، خلافاً لابن مالك(٥٥) ، فإنه يجريه مجرى المضاف نفسه .

وأما المختص من هذه ، وهو : ابن أم ، وابن عمّ ، فيجوز فيه ما جاز في الضرب الأول من الوجوه السبعة . وإنما جاز ذلك ، لأنهما قد امتزجا ، وكثر(٥٦) استعمالهما .

---

(٥٢) من الآية ١٠ / الزمر .

(٥٣) في ( أ ) : ( أوجهه ) بزيادة هاء ، ولعله من سهو الناسخ .

(٥٤) في ( أ ) : ( يابتاه ) بسقوط الألف .

(٥٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٥٦) في ( أ ) : ( وأكثر ) بزيادة ألف ، ولعله من سهو الناسخ .

ولأنهما مقدران بالمفرد بمعنى : يا نسبي ، و : يا قريبي .

فلما حصل فيه هذه الأوجه جرى مجرى الأول ، واختص بشيء ، وهو الفتح على كلام الشيخ(٥٧) ؛ لأنه لا يجوز دخوله على الأول .

فأما على [ قول ] (٥٨) من أجازه ، فإنه قوي في هذا وضعيف في الأول .

الحكم الثاني : في الترخيم . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حدّه . والثاني : في شروطه . والثالث : في كيفيته .

أما الموضع الأول ، وهو في حده ، فله حدان : لغوي ، واصطلاحي .

أما اللغوي : فقيل من التسهيل ، وعليه قول الشاعر(٥٩) :

**٦٦-** لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

وقيل من القطع ؛ لقولهم رخمت الدجاجة بيضها ، إذا قطعته(٦٠) .

وأما الاصطلاحي ، فهو : حذف في آخره تخفيفا .

وأما الموضع الثاني ، وهو في شروطه ، فله شروط ، منها ما يرجع إلى الإثبات ، ومنها ما يرجع إلى النفي .

فالذي يرجع إلى النفي : ألا يكون مضافاً ؛ لأنه لا يخلو : إما أن يحذف من الأول أو من الثاني . فأما الأول فلا يصح ؛ لأنه صدر الكلمة . وأما الثاني فليس بمنادى . ولا ينتقض بالمركب ؛ فإن الاسم الثاني قد امتزج بالأول حتى صارا كالكلمة الواحدة .

الثاني مما يرجع إلى النفي : ألا يكون مستغاثاً ولا مندوباً ؛ لأن القصد بهما التطويل .

الثالث : ألا يكون جملة ، كـ(تأبط شراً ) و ( ذرّى حبا ) ؛ فإنها محكية على حالها ، فلو رخمت أدى إلى تغييرها .

---

(٥٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٢٢ .

(٥٨) سقطت من الدرج ، وأثبتها للسياق .

(٥٩) هو ذو الرمة ، غيلان بن عقبة العدوي ، والبيت في ديوانه ١ / ٥٧٧ .

**٦٦-** البيت من الطويل ، وهو من شواهد الجمهرة ٢ / ١١٠٦ ، والخصائص ١ / ٢٩ ، والمحتسب ١/ ٣٣٤، وأساس البلاغة ( هرأ )، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٠، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٣٣ ، واللسان (هرأ) .

(٦٠) لم أجد هذا المعنى فيما بين يدي من مراجع لغوية .

وأما شروط الإثبات ، فهي أربعة :

الأول : أن يكون علماً ، وإنما اشترط العلمية ؛ لأنه لو كان اسم جنس ، لأدى إلى اللبس . ولا ينتقض بـ(كروان) ، فإنه شاذ .

الثاني : أن يكون زائداً [٦١] على ثلاثة أحرف . وإنما اشترط فيه الزيادة ؛ لأنه لو حذف من الثلاثي يخرج من أوزان الأسماء ؛ لأنه لا يوجد اسم أقل من ثلاثة إلا ( يد ) و(دم)، وأصله ثلاثي . فأما إن كان ثلاثياً ، فلا يخلو إما أن يكون متحركاً ، أو ساكنا . فإن كان ساكنا لم يجز ؛ لأنه يؤدي إلى الإجحاف ، وإن كان متحركا فأجازه الأحمر والفرّاء [٦٢] كـ(مطر) و ( سقر ) ؛ لأنهما يقولان : الحركة تقوم مقام / الحرف الرابع . والذي عليه الجمهور[٦٣] عدم إجازته . ٥٥/ب

الثالث : أن يكون منادى ؛ لأن المنادى مختص بالترخيم، ولا ينتقض هذا بقول ذي الرّمة [٦٤] :

**٦٧-** ديار مية إذ ميّ تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

لأن الضرورة يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها ، وهو معنى قوله : غير ضرورة .

فأما المؤنث فلا يشترط فيه علمية ولا زيادة ؛ لأنه قد كبر بتاء التأنيث ، ولأن العلمية قد خلفها التأنيث فصار مستحقا للتخفيف ، فيقال : يا جار ، في ( جارة ) و: ياعادل، في (عادلة)، و : يا هب، [ في ] [٦٥] (هبة)، و : يا ثب، في (ثبة)، و : يا شا ، في (شاة).

---

(٦١) في ( أ ) : ( زائد ) بالرفع ، والوجه ما أثبته .

(٦٢) نسب هذا المذهب إلى الأحمر والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة والأخفش من البصريين في الأزهار الصافية ١١١/١أ ، و نسب إلى الكوفيين غير الكسائي في الإنصاف ١ / ٣٥٦ . وخصه ابن مالك بالفراء في شرح التسهيل ٣ / ٤٢٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٥٧ ، وجعله مما انفردبه .

(٦٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٥٥ ، والأصول ١ / ٣٦٥ ، واللمع ١٧٨ ، والمرتجل ١٩٩ ، والإنصاف (مسألة ٤٩) ٣٥٦/١ فما بعدها ، والمقدمة الجزولية ١٩٧ ، ١٩٨ ، وابن يعيش ٢ / ٢٠ ، والتوطئة ٢٦٨ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٩٩ ، والمقرب ١ / ١٨٦ ، وشرح الرضي ١ / ٣٩٥ .

(٦٤) هو غيلان بن عقبة بن بهيش من بني ملكان بن عدي ، ويكنى أباالحرث . شاعر أموي اشتهر بوصف الديار والآثار وطبيعة الصحراء . والبيت في ديوانه ١ / ٢٣ .

ينظر : طبقات الشعراء لابن سلام ١٦٩ ، والشعر والشعراء ٥٢٤/١ والأغاني ١/١٨ ، وسمط اللآلي ٨١/١ .

**٦٧-** البيت من البسيط ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٨٠ ، ونوادر أبي زيد ٣٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٥٤٨/١، والخزانة ٣٦٥/٢ ، والدرر ١٤٥/١ . والشاهد فيه : ميّ ، حيث رخّمها في غير النداء .

(٦٥) سقطت من الدرج في ( أ ) .

الرابع : أن يكون اسماً ظاهراً .

وأما الموضع الثالث ، وهو في كيفية ترخيمه ، فهو على ثلاثة أضرب :

منها ما يحذف منه كلمة ، وذلك المركب تركيب المزج كـ(بعلبك) و (حضر موت)، فإنه يقال يا حضر ، و: يا بعل .

الضرب الثاني : ما يحذف منه حرفان ، وذلك ما كان آخره زيادتان في حكم الواحدة . ويعني بقوله في حكم الواحدة : أنهما زيدا لمعنى واحد ، كـ(أسماء ) و(مروان) و (عثمان) و (كوفي) و(بصري) إلى غير ذلك . فإن كان آخره زيادتان زيدا لمعنيين ، لم يحذف إلا حرف واحد نحو ( مرجانة ) ، فإنه يقال فيه : يا مرجان ، أو أن يكون حرفاصحيحا(٦٦) قبله مدة ، وهو أكثر من أربعة أحرف ، نحو (مسكين ) و (عمار) و ( منصور ) ، فإنه يقال فيه : يا عمّ ؛ لأن الميم مشددة . و : منص . و : يا مسك . وإنما اشترط أن يكون على [ أكثر من ] (٦٧) أربعة أحرف ؛لأنه لو كان على أربعة أحرف لا غير ، لم يجز حذف هذه المدة ؛ لما يحصل فيه من الإجحاف . ومن ثم لم يجز الحذف في ( ثمود ) ، فلا يقال فيه : يا ثم . وكذلك ( طويل ) ، لا يقال فيه : يا طو .

وإنما اشترط أن يكون قبله مدة ؛ لأنها لو كانت أصلية لم يجز حذفها عند ترخيمه ، كما لو رخمت ( مختار ) . ولأن هذه الألفات محكوم عليها بالأصالة (٦٨) .

---

(٦٦) في ( أ ) : ( حرف صحيح )برفعهما ، والوجه ما أثبته .

(٦٧) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها للسياق .

(٦٨) قال ركن الدين في الوافية ١٠٠ : " ... ولم يحذفا من ( مختا ر )بل يقال في ترخيمه : ويا مختا ، بإثبات الألف؛ لأنها ليست بمدة بالتفسير المذكور ، لأن الألف غير زائدة ، بل بدلاً عن ( ياء ) متحركة في الأصل " .

وأما الضرب الثالث ، وهو ما عدا ذلك فإنه يحذف منه حرف واحد كـ(جعفر) و (حارث ) و ( ثمود ) ، فإنك تقول : يا جعف ، و : يا حار ، و : يا ثمو .

وقد اختلف في هذا المحذوف ، هل هو في حكم الموجود أم لا (٦٩) . فالذي عليه الجمهور: أنه في حكم الموجود ، ومنهم من قال : إنه ليس في حكم الموجود ، وفائدة إذا كان في حكم الموجود ، أنه يبقى آخره على ما كان عليه قبل الحذف ، فيقال : يا حار ، بكسر الراء . و: يا ثمو ، بالواو . و : يا كرو ، بفتح الواو ، و : يا جعف ، بفتح الفاء .

وأما من قال : إنه ليس في حكم الموجود ، فإنه يجريه مجرى الاسم المستقل فيقول : يا حار ، بالضم ، ويعلّ ( ثمود ) فيقول : يا ثمي ، بقلب ( الواو ) ( ياء ) ، كما قيل في (أدلي ) و ( قلنسي ) . و تقلب ( الواو ) ( ألفا ) في ( كرو ) ، فيقال : يا كر ؛ لأنه متحرك حرف العلة ، وانفتح ما قبله فقلبت ( ألفا ) . وتضم ( الفاء ) في ( جعفر ) فيقال: يا جعف .

مسائل مختلفة بهذا الحكم :

إذا سميت رجلاً بـ( قاضون ) ثم رخمته ، فإنك تحذف الواو والنون ؛ لأنهما زيدا لمعنى واحد .فإن اعتقدت أن المحذوف في حكم الموجود قلت : يا قاض ، بالضم . و إن اعتقدت ، أنه في حكم المعدوم قلت : يا قاضي ، بإثبات الياء (٧٠) ؛ لأن المانع لها قد زال ، وهو ( الواو ) . ومنهم من قال عكس ذلك . وقال ابن الحاجب فيه (٧١) : وقد زعموا . إشارة منه إلى ضعفه ، ونسبه إلى الفارسي . والصحيح هو الأول (٧٢) ؛ لأنه على

---

(٦٩) ينظر في ذلك : الكتاب ٢ / ٢٤١ ، والأصول ١ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، والمفصل ٦٣ ، وابن يعيش ٢ / ٢١ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/٣٠٠ ، ٣٠١ ، وشرح الكافية له ٢٣٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٦٣ ، وشرح الرضي ١ / ٤٠٦ فما بعدها .

(٧٠) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٥ .

(٧١) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٢٣٥ : " وقد زعموا أنك إذا رخمت ( قاضون ) ـ اسم رجل ـ قلت على اللغة الأولى : يا قاضي ، بإثبات الياء ، وعلتها أن حذفها إنما كان لعارض لفظي ، وهو وجود صورة الواو ، فلما حذفت في الترخيم زال الموجب لحذفها فوجب ردها ... وهذا قول الفارسي " .

(٧٢) ينظر في ذلك : الكتاب ٢ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، والأصول ١ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، وشرح الرضي ١ / ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٦٢٢ ، والأزهار الصافية ١ / ١١٣أ.

اللغة الأولى ، كأن ( الواو ) موجودة ، فلا وجه لإعادة ( الياء ) . وعلى اللغة الثانية ، (الواو) قد صارت ضمنا فعادت / الياء، فلهذا نسب هذا القول إلى الزعم . ٥٦/أ

الثانية : إذا رخمت ( طلحة ) و ( أميمة ) ، وما أشبه ذلك مما فيه علامة تأنيث ، فإنك تحذف ( التاء ) ، ويجوز أن تأتي بـ( تاء ) أخرى ليست للتأنيث مفتوحة ، وإنما أتي بها لأنها تفيد التخفيف بالفتح . قال الشاعر(٧٣) :

**٦٨-** كليني لهم ياأميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وقد اختلف فيه (٧٤) ، فمنهم من قال : إنها مقحمة بين ( الحاء )(٧٥) وبين تاء التأنيث المحذوفة ؛ لأن المحذوف في حكم الموجود . ومنهم من قال : بين ( الحاء ) وحركتها ، ومنهم من قال : بين ( الحاء ) وحركة ( التاء ) . والذي ألجأهم إلى ذلك : أن الإقحام لا يكون إلا بين شيئين . ومنهم من قال : ليس من شرط الإقحام أن يكون بين شيئين .

الثالثة إذا رخمت ( شاة ) ، فعلى قول من يعتقد بقاء المحذوف ، تقول : يا شا . ومن يعتقد زواله بعد تاء التأنيث فتقول : يا شاه ؛ لزوال المانع (٧٦) .

الرابعة : إذا رخمت (٧٧) المسمى بـ( باثني عشر ) ، فعلى قول من يعتقد بقاء المحذوف تقول: يا اثن (٧٨) . ووجهه : أنهم جعلوا ( عشر ) بمنزلة آخر الكلمة ، وقبلها مدة ، وهو

---

(٧٣) هو النابغة الذبياني ، زياد بن معاوية ، والبيت في ديوانه ٢٩ .

**٦٨-** البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٢٠٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، والجمهرة ١/٣٥٠، واللامات للزجاجي ١٠٢، والأزهاية للهروي ٢٣٧ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٧ ، ورصف المباني ١٦١، والخزانة ٢ / ٣٢١. والشاهد في قوله ( أميمة ) حيث أنها مرخمة محذوفة التاء ، وهذه التاء المفتوحة غير معتد بها ، وإنما هي للتخفيف كما ذكر الشارح .

(٧٤) ينظر في ذلك : الكتاب ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٨ ، مبسوط الأحكام ٢ / ٦١٣ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٤ / ٣٨ .

(٧٥) الحديث عن ( طلحة ) .

(٧٦) قال ابن يعيش ٢ /٢٠ : " وقو لهم هنا : يا شا ، إنما هوعلى لغة من قال : يا حار ، بالكسر. فأما من قال: "يا حار بالضم ، فقياسه : ياشاه برد ( الهاء ) التي هي لام بعد حذف تاء التأنيث ؛ لئلا يبقى الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف مدّ ، وهو عديم النظير ".

(٧٧) في ( أ ) : ( جمعت ) ولعله من وهم الناسخ .

(٧٨) ينظر : الكتاب ٢/ ٢٦٩ .

الألف ، فحذفا جميعا ، وبقي على حاله مفتوحاً . وعلى قول من يعتقد عدمه تقول : يا اثن .

فأما ( خمسة عشر ) إذا سمي به ، فعلى القول الأول تفتح ( التاء ) من ( خمسة ) نحو: يا خمسة ، وعلى القول الثاني تضمها .

وحكى عن سيبويه(٧٩) أنها يوقف عليها بـ(الهاء ) لا بـ( التاء ) كما كنت تقول في خمسة.

وحذفت ( عشر ) في هذا الباب جميعه للتركيب ؛ لأنه صار بمنزلة تاء التأنيث . وكذلك المؤنث في ( اثنتي عشرة ) اسماً ، تحذف ( عشرة ) و ( الألف ) وتقول : يا اثنت، كما تقدم .

الحكم الثالث : المندوب . وإنما ألحقوه بالمنادى للاختصاص . وفيه ثلاث فوائد ، الأولى: في حده ، والثانية : في إلحاق الألف به ، وما يختص به من المحذوف . والثالثة : في أحكامه .

أما الأولى(٨٠) ، فحده : أنه المتفجع عليه بـ(يا ) أو ( وا ) . و أما الثانية ، وهي في إلحاق ( الألف ) وما يختص به من الحروف . أما إلحاق ( الألف ) فلا تخلو : إما أن تلحق بالمفرد أو بالمضاف ، وهو جائز في الوجهين . فالمفرد مثل يا زيداه . و( الألف ) إنما أتي بها فرقا بين المندوب والمنادى .و( الهاء ) للسكت .

وأما المضاف ، فلا يخلو : إما أن يضاف إلى ظاهرأو مضمر. إن كان إلى ظاهر ، فإما أن يكون ساكن الآخر أو متحركه . فإن كان ساكنا ألحق آخره ألف ، فإن اجتمع المثلان مثل : يا غلام فتاه ، حذفت الأولى ؛ لاجتماع المثلين(٨١) . وإن لم يكن كذلك ألحقت الألف ، وكان ما قبلها مفتوحاً مثل وا غلام قصيّاه .

---

(٧٩) الكتاب ٢ / ٢٦٨.

(٨٠) في ( أ ) : ( الأول ) بدلاًمن ( الأولى ) والوجه مأثبته .

(٨١) يعني : ألف فتاه ، وألف الندبة .

وإن كان متحركاً فلا يخلو : إما أن يكون منوّناً أولا . إن كان منوّناً ، فمذهب البصريين (٨٢) حذف التنوين وقلب الكسرة فتحة ؛ لأجل الألف ، فتقول : واغلام زيداه. ومذهب الكوفيين(٨٣) إبقاؤه ، وجاز لك كسرة لالتقاء الساكنين ، وفتحة مثل : وا غلام زيدنيه ، و: وا غلام زيدناه .

وإن كان غير منون ، فلك فيه أيضاً وجهان ، أحدهما : الفتح ، مثل : واعبد المطلباه. والثاني : الكسر في آخر المضاف إليه وإلحاق ( الياء ) مثل وا عبد المطلبيه ، وا غلام أحمديه .

وإن كان مضافا إلى مضمر ، فإما أن يكون الضمير لمتكلم أو مخاطب أو غائب . إن كان لمتكلم ، فمع اللغات الثلاث القوية / في حال النداء تثبت ( الياء ) في الندبة مثل : وا غلامياه (٨٤) . وإن كان الضمير لمخاطب فتحت ( الكاف ) مع المذكر ، وألحقت ( ألفا ) مثل : وا غلامكاه ، وكسرت مع المؤنث وألحقت [ الياء ] (٨٥) مثل : وا غلامكيه . وفي التثنية : فتح ( الميم ) وإلحاق ( الألف ) ، ويستوي المذكر والمؤنث ، مثل: واغلامكماه . وفي جمع المذكر بضم ( الميم ) وإلحاق ( واو ) في آخره مثل : واغلامكموه. وفي جمع المؤنث لحوق ( الألف ) مثل : واغلامكناه . ٥٦/ب

وإن كان الضمير لغائب ، ففي المذكر : وا غلامهوه(٨٦) . وفي المؤنث : واغلامهاه . وفي المثنى : واغلامهماه وفي جمع المذكر : واغلامهموه . وفي جمع المؤنث :

---

(٨٢) ينظر : الكتاب ٢/ ٢٢٢، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٤٧، وشرح الرضي ١/ ٤١٥ ، ٤١٦ ، والأزهار الصافية ١ / ١١٦ أ .

(٨٣) قال الرضي ١ / ٤١٥ : " وأجاز الفراء في المنون المندوب ثلاثة أوجه أخرى : أحدها : فتحها لأجل ألف الندبة . والثاني : حذفها للساكنين ، وإتباع المدّة حركة ما قبلها نحو : وا غلام زيديه ، بناء على مذهبه في جواز إتباع مدّة الندبة للحركات الإعرابية . والثالث : كسرها للساكنين ، وإتباع المدّة لكسرتها كما في مدّة الإنكار ". وينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٣٤٧ .

(٨٤) ينظر : الأصول ١ / ٣٥٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٥ ، وشرح الرضي ١ / ٤١٦ .

(٨٥) ساقطة من الدرج في ( أ ) وأثبتها للسياق .

(٨٦) في ( أ ) : ( واغلامهموه ) ولعله من سهو الناسخ .

واغلامهناه.ومعنى قول الشيخ : خوف اللبس . يعني : أنّا لو ألحقنا ( الألف ) مطلقا؛ لالتبس المذكر بالمؤنث، والمثنى بالمجموع .

وأما ما يختص به من الحروف ، فلا يندب إلا بـ(وا ) أو ( يا ) . فأما ( وا ) فهي مختصة بالندبة ، و( الألف ) غير لازمة معها ، بخلاف ( يا ) فإنها لازمة لـ(الألف ) فرقا بين الندبة والنداء (٨٧) .

الفائدة الثالثة ، وهي في أحكامها(٨٨) ، فلها أحكام :

منها : أن إعرابها وبناءها كإعراب المنادى وبنائه ، فتنصب مع الإضافة مثل : واعبدالله . وتضم مع المفرد مثل : وازيد . ولك أن تفتح مع ( الواو ) ، لتدل الفتحة على الألف .

ومنها أنه لايندب إلا المعروف أو ما في حكمه ؛ لأن ذلك يكون عذراً للمتفجع . فالمعروف مثل : وازيداه ، والذي في حكمه مثل : وامن حفر بئر زمزماه ؛ لأنه بمعنى : واعبد المطلباه . وكذلك : واأمير المؤمنيناه ؛ لأن المقصود علي عليه السلام . فلا يقال : وارجلاه .

ومنها : أن لك زيادة ( الألف ) آخره ، وكذلك ( هاء ) السكت . فأما الصفة فأجاز ذلك يونس(٨٩) حملاً له على المضاف ، وأما جماهير البصريين(٩٠) فمنعوا ذلك ؛ لأن

---

(٨٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٤ ، وشرح الرضي ١/ ٤١٣ .

(٨٨) في ( أ ) : ( أحكام ) بدلاً من ( أحكامها ) ولعله من سهو الناسخ .

(٨٩) هو يونس بن حبيب ، أبو عبد الله الضبي،مولاهم ، أخذ عن أبي عمرو وحماد بن سلمة ، ومن مصنفاته : معاني القرآن ، واللغات، والنوادر الكبير ، والأمثال . توفي رحمه الله سنة ١٨٣هـ

ينظر : أخبار النحويين البصريين ٥٢ ، وطبقات النحويين للزبيدي ٥١ ، وإنباه الرواة ٤ / ٧٤ .

وأما رأيه المذكور فقد قال سيبويه ـرحمه الله تعالى ـ ٢/ ٢٢٦ : " وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيد الظريفاه " .

ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين ويونس وابن كيسان في الإنصاف (مسألة ٥٢) ١/٣٦٤ فما بعدها .

وينظر شرح ابن يعيش ٢ / ١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٦ ، وشرح الرضي ١ / ٤٢٢.

(٩٠)ينظر : الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٧٥ ، والأصول ١ / ٣٥٨ ، والإنصاف (مسألة ٥٢) ١/ ٣٦٤ فما بعدها ، وابن يعيش ٢ / ١٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢٤٠ ، وشرح الرضي ١ / ٤٢٢ .

الصفة حكم مخالف للموصوف . فكما أنه لا يجوز : جاءني زيد الطويلاه ، فكذلك هذا[٩١] ؛ لأنهما سيان ، فلا يجوز أن يقال: وا زيد الطويلاه ، على كلامهم .

الحكم الرابع : أنه يجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس ، والإشارة ، والمستغاث والمندوب .

وإنما جاز ذلك، لأنه نائب مناب الفعل ، فكما أنه يجوز حذف الفعل ، فكذلك حرف النداء.

فأما مع اسم الجنس فلا يجوز ، وإنما لم يجز لأنه لا يخلو : إما أن يكون مقصوداً ، أو غير مقصود . فإن كان غير مقصود لم يجز ؛ لأنك إذا قلت : رجلاً ، لم يعلم هل هو منادى أو محكي . وإن كان مقصوداً وقلت : رجل . فإن كان أصله من المنادى المتوصل إليه بـ(أي ) و( هاء ) التنبيه ، أدى ذلك إلى الإجحاف واللبس . ان كان مما لا وصلة إليه ، أدّى إلى حذف ما جعل عوضاً عن الألف واللام ، وأدّى إلى اللبس أيضا.

واسم الإشارة كذلك ، العلة فيه ما تقدم . وأما المستغاث والمندوب ؛ فلأن القصد فيهما التطويل ، ولأن المندوب لا يعرف : هل المقصود به الندبة أو النداء .

قوله : مثل[٩٢] : " يوسف أعرض عن هذا " ، و: أيها الرجل . فالأول : منادى في المفرد المعرفة . والثاني : في اسم الجنس المعرف بالأ لف واللام .

قوله : وشذّ : أصبح ليل [٩٣] ، و: أطرق كرا[٩٤] ، وافتد مخنوق [٩٥] . ووجه الشذوذ أنها أسماء أجناس غير معرفة .

---

(٩١) في ( أ ) : ( وكذلك ) والوجه ما أثبته .

(٩٢) من الآية ٢٩ / يوسف .

(٩٣) هذا مثل عربي وسيبين الشارح مضربه .

وينظر : أمثال العرب للضبي ١٢٣ ، وجمهرة الأمثال ١ / ١٩٢ ، ومجمع الأمثال ٢ / ٢٣٢ ، والمستقصى ١ / ٢٠٠ .

(٩٤) هذا مثل عربي ، وسيبين الشارح مضربه .

وينظر : جمهرة الأمثال ١ / ١٩٤ ، ومجمع الأمثال ٢ / ٢٨٥ ، والمستقصى ١ / ٢٢١ ، واللسان ( كرا ) .

هذا وقد عدّه البغدادي في الخزانة ٢ / ٣٧٤ جزءاً من رجز ، وهو : أطرق كرا أطرق كرا ** إن النعام بالقرى

(٩٥) هذا مثل عربي ، يضرب لكل مشفوق عليه مضطر .

ينظر : مجمع الأمثال ٢ / ٤٥١ ، والمستقصى ١ / ٢٦٥ .

فأما ابن مالك(٩٦) وأهل الكوفة(٩٧) ، فقد أجازوا ذلك في النكرة المقصودة مطلقا ، واحتجوابهذه الشواذ / وبقول الشاعر(٩٨) : ٥٧/أ

**٦٩-** فبات يقول أصبح ليل حتى تجلى عن صريمته الظلام

وقيل (٩٩) في تجويزه أيضاً : إن هذه أمثال ، والأمثال لا تغير ، وقد صارت بكثرة الاستعمال كالأعلام . والعلة فيها عدم التغيير .

وأما الجماهير (١٠٠)، فيمنعون من ذلك ويقولون : هذا شي وارد على خلاف القياس .

فأما : أصبح (١٠١) ليل ، فإنه يستعمل لمن أصابته مصيبة، وابتلي بأمر وأرق بسببه ، فيطول ليله.

وأما : أطرق كرا ، ففيه شذوذ من وجهين ، أحدهما : ما ذكر . والثاني : أنه رخّم وليس بعلم ، لأن أصله : يا كروان . وهو يستعمل لمن أصابته مصيبة وقد أصابت أفضل منه، فيقال له : أطرق كرا ، أي : اسكن ، فقد أصيب من هو خير منك ، بدليل قولهم إن النعام بالقرى(١٠٢) . ويستعمل أيضا لمن تكلم في مقام وهناك أفضل منه ، فيقال فيه ذلك. قيل : إن الكروان له عنق طويل ، فيقال له : أطرق عنقك للصيد ، فقد صيد النعام وهو أطول (١٠٣) منك عنقا ، وأدخل القرى .

وأما : افتد مخنوق ، فمعناه : افتد نفسك يا مخنوق .

---

(٩٦) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٩٠ ، ١٢٩١ .

(٩٧) ينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٩١ ، وشرح الرضي ١ / ٤٢٦.

(٩٨) هو بشر بن أبي خازم الأسدي ، والبيت في ديوانه ٢٠٥ .

**٦٩-** البيت من الوافر ، وهو في المفضليات ٣٣٥ ، وكتاب المعاني لابن قتيبة ٢/ ٧٥٥ ، ومقاييس اللغة ٣ / ٣٤٥ ، وسمط اللالي ١ / ٢٢٠ ، واللسان ( صرم ) . اللغة / صريمته : رملته .

(٩٩) ينظر : المقتضب٤ / ٢٦١ .

(١٠٠) ينظر في ذلك : الكتاب ٢ / ٢٣٠ ، ٢٣١ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٨ فما بعدها ، وابن يعيش ٢ / ١٦ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٨٧ ، والمقرب ١ / ١٧٧ .

(١٠١) في : ( أ ) : ( صبح ) بغير ألف .

(١٠٢) راجع الحاشية ( ٩٤) من هذا الباب .

(١٠٣) في (أ) : (وهو أطرق) بدلاً من (وهو أطول) .

الحكم الخامس : أنه يجوز حذف المنادى لقيام قرينة . وإنما جازذلك ؛ لأنه مفعول ، والمفعول يجوز حذفه ، وذلك مثل قوله تعالى(١٠٤) : " أ لايا اسجدوا " ، على قراءة الكسائي(١٠٥) ، وتقديره : ألا يا هؤلاء اسجدوا . فمعك ثلاث كلمات ، تقف على أيتها شئت ، وسمّي وقف الابتداء(١٠٦) ، فتقف على ( ألا ) وهي للتنبيه ، وعلى حرف النداء ، وعلى (اسجدوا) وهو فعل أمر . وأما القراءة المشهورة(١٠٧) ، فليس ثم محذوف . والجملة معمولة لـ(صد) ، تقديره : فصدهم الشيطان عن السجود . فلا يهتدون(١٠٨) . وأصل: ألا يسجدوا : أن لا ، فادغمت ( أن ) المصدرية في ( اللام ) . وقيل(١٠٩) : إنها للتحضيض، تقديره : هلا يسجدون ، ويدل عليه قراءة شاذة(١١٠) : " هلا تسجدون لله".

ومما حذف منه المنادى قوله تعالى(١١١) : " يحسرة على العباد " ، تقديره : يا قوم : تحسروا حسرة على العباد . وعلى بعض التأويلات ، إن حسرة منادى(١١٢) ، وجاز فيها النصب ؛ لأن كل منادى مفرد إذا نوّن جاز فيه الوجهان ، وعليه قول الشاعر(١١٣) :

---

(١٠٤) من الآية ٢٥ / النمل .

(١٠٥) ينظر : السبعة لابن مجاهد ٤٨٠ ، والمبسوط لابن مهران ٢٧٩ ، وتلخيص العبارات لابن خلف ١٣١ ، وكتاب الإقناع لابن الباذش ٢ / ٧١٩ .

(١٠٦) لم أقف على هذا الاصطلاح فيما بين يدي من مراجع .

(١٠٧)يعني قراءة " ألايسجدوا " بتشديد ( ألا ) وهي قراءة السبعة .

(١٠٨) في ( أ ) : ( وليهتدون ) بدلاً من ( فلا يهتدون ) ولعه تحريف من الناسخ .
وينظر في ذلك : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٠٦ ، والبيان لابن الأنباري ٢ / ٢٢١ ، والتبيان للعبكري ٢ / ١٠٠٧ .

(١٠٩) ينظر : الكشاف ٣ / ١٤٥ ، والبحر المحيط ٨/ ٢٢٩ .

(١١٠) هي قراءة الأعمش . ينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٠ ، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢ / ١٤٩ ، والكشاف ٣ / ١٤٥ .

(١١١) من الآية ٣٠ / يس .

(١١٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٢٨٤، والبيان لابن الأنباري ٢ / ٢٩٤، والتبيان للعبكري ٢ / ١٠٨١ .

(١١٣) هو الأحوص الأنصاري والبيت في ديوانه ٨٩ ١.

٧٠- سلام الله يا مطراً عليها وليس عليك يا مطر السلام

يجوز فيه : يامطر ، بالرفع والنصب(١١٤) .

ومما حذف فيه المنادى قول الشاعر(١١٥) :

٧١- يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار

فإذا رفعت ( لعنة ) ، فعلى أن المنادى محذوف ، والتقدير : يا قوم ، لعنة الله ... . وإن نصبت ، فعلى أنه منادى مضاف ، ولم يكن ثم محذوف . ونصب ( الصالحين ) على تقدير: ولعنة الصالحين ، بالإضافة . و ( الصالحون ) على تقدير : ولعن الصالحون .

---

٧٠- البيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٢٠٢ ، والمقتضب ٤ / ٢١٤ ، ومجالس ثعلب ١ / ٧٤، وأمالي الزجاجي ٨١ ، والمحتسب ٢ / ٩٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٦٩ ، والإنصاف ١/ ٣١١ ، ورصف المباني ٢٥٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٦٠٥ ، والخزانة ٢ / ١٥٠ .

(١١٤) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، والمقتضب ٤ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، والأصول ١ / ٣٤٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٥ ، ٩٦ والنكت للأعلم ١ / ٥٥٢ .

(١١٥) لم أقف على هذا القائل فيما بين يدي من مظان .

٧١- البيت من البسيط ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ١١٩ ، والأصول ١ / ٣٥٤ ، واللامات للزجاجي ١٢، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٦٩ ، والإنصاف١/ ١١٨ ، والمغنى ٢ / ٣٧٣ ، والعيني ٤ / ٢٦١ ، والخزانة ١١/١٩٧.

# الاشتغال

الثالث ما أضمر عامله[١] على شريطة التفسير ، يجب حذف فعله .والكلام منه يقع في موضعين، الأول: في وجه وجوب حذف فعله[٢] وضابطه والعامل فيه. والثاني: في أنواعه.

أما الموضع الأول ، وهو في وجه وجوب حذف فعله ، فإنما وجب حذف الفعل ؛ لأن المفسر قد أغنى عنه ، وصار عوضاً منه ، فلم يذكروه ، لئلا يجمعوا بين العوض / والمعوض[٣] ، والمفسر والمفسر . ٥٧/ب

وأما ضابطه ، فهو ما ذكر . فقوله : كل اسم : هو المقصود . بعده فعل : يحترز عما بعده اسم مثل : زيد منطلق . أو شبهه : ليدخل فيه ما أشبه الفعل ، مثل قولهم : أزيداً أنت محبوس عليه ، وشبهه . مشتغل عنه بضمير : احترازاً عما ليس بمشتغل نحو : زيد ضربت . ومتعلقه : [نحو ][٤] : لنعم زيداً ضربته ، و : زيداً مررت به ، و: زيداً ضربت غلامه . قوله : لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه : احتراز مما لا يتسلط عليه لعارض، أو مما مايتسلط عليه ولكن ليس بمؤثر ، فالأول : أن يحول بينهما الاستفهام ؛ فإن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فلم يتسلط عليه مثل : زيد هل ضربته . وكذلك الشرط نحو : زيد إن تكرمه يكرمك . وكذلك الصفة نحو : ما رجل تحبه يهان ، ومثله قول الشاعر[٥] :

٧٢- أبحت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح

---

(١) في ( أ ): ( ما أضمر عليه عامله ) بزيادة ( عليه ) مقحمة بين ( أضمر ) و ( عامله ) و لعله من سهو الناسخ .

(٢) في ( أ ) : ( في وجه حذف وجوب فعله ) بتقديم ( حذف ) على ( وجوب ) ولعله من سهو الناسخ .

(٣) في ( أ ) : ( العوض ) بدلاً من ( المعوض ) .

(٤) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها للسياق .

(٥) هو جرير بن عطيه ، والبيت في ديوانه ١ / ٨٩ .

٧٢- البيت من الوافر ، وهومن شواهد الكتاب ١ / ٨٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٢ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٦ . والمغني ٢ / ٥٠٣ ، والعيني ٤ / ٧٥ ، والخزانة ٦ / ٤٢ . والشاهد في قوله : (وما شيء حميت). حيث حذفت الهاء العائدة من (حميت) . والبيت خارج عن حديث الشارح ، ولعل إيراده هنا سهواً .

وكذلك في باب الموصول نحو : زيد الضاربه أنا . وكذلك باب التعجب نحو : زيد ما أحسنه . فالرفع في هذه المواضع واجب ؛ لأن ما بعدها لا يصح أن يكون عاملاً فيما قبلها، فلا يتسلط .

ومثال الثاني ، حيث يكون الفعل لازما نحو : زيد قام . وأن يكون الواجب فيه الرفع نحو : زيد ذهب به . وأما العامل فيه ، فذهب البصريون (٦) إلى أن العامل فيه فعل محذوف دلّ عليه الموجود ، وهو قول الشيخ (٧) : ينصب بعامل مضمر ، وعلى شريطة التفسير ، وذهب الكوفيون(٨) إلى أن العامل فيه هو الفعل الموجود ، وهذاالضمير إما بيان وإما بدل. وهو ضعيف ؛ لأن العامل لا يكون عاملا في معمولين من جهة واحدة .

وذلك الفعل المقدر ، إما من جنس الفعل الموجود إن أمكن نحو : زيداً ضربته ، فإن التقدير : ضربت زيداً ضربته . أو معناه ، أي : معنى الفعل مع المعمول الخاص ، وإنما كان خاصا ؛ لأن الضمير هو زيد نفسه ، وذلك نحو زيداً مررت به ؛ لأن التقدير : جاوزت زيداً مررت به . فالضمير عائد إلى زيد كما تقدم . وإلا فمعنى الفعل مع المعمول العام ، وإنما كان عاماً ؛ لأن العامل فيه وفي غيره وهو الغلام نحو : زيداً ضربت غلامه(٩) ، لأن التقدير : أهنت زيداً ضربت غلامه . وإلا فملابسه : نحو : زيداً حبست عليه ؛ لأن التقدير : لابست زيداً حبست عليه .

وأما الموضع الثاني ، وهو في أنواعه ، فهي خمسة :

الأول : يختار فيه الرفع ، وذلك في مواضع ثلاثة :

---

(٦) ينظر في ذلك : الكتاب ١/ ٨١ ، والإنصاف ( مسألة ١٢ ) ١ / ٨٢ ، ٨٣ ، وابن يعيش ٢ / ٣٠ ٣١ ، وشرح الرضي ١ / ٤٣٩ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٦٥٣ ، والأزهار الصافية ١ / ١٢٠ أ .

(٧) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٢٤٩ : " ... وإنما انتصب لأن ما بعده قرينة تدل على الفعل الناصب له".

(٨) ينظر : الإنصاف ( مسألة ١٢ ) ١ / ٨٢ ، ٨٣ ، والتبيين للعبكري ٢٦٦ ، وابن يعيش ٢ / ٣٠ ، ٣١ ، وشرح الرضي ١ / ٤٣٨ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٦٥٥ .

(٩) الكلام منقطع هنا ، لأن خبر ( لأن ) ما جاء بعد ، ولعله سقط من الدرج .

الأول : وهو معنى قوله : يختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه ، أي : خلاف الرفع ، وهي قرينة النصب ، وذلك نحو : زيدٌ[١٠] ضربته ، وكذلك قوله تعالى[١١]: " والقمرقدّرنه " بالرفع[١٢] ، وكذلك قوله تعالى[١٣] " سورةٌ أنزلنها " فالمختار الرفع ؛ وإنما كان المختار ؛ لأنه لا يلزم معه تقدير ولا حذف بخلاف النصب .

الموضع الثاني : عند وجود قرينة النصب ، لكن وجد ما هو أقوى منها ، وذلك كـ(أمّا)[١٤] التفصيلية نحو : قام زيد وأما عمرو فمنطلق ، وبشرط ألا يكون ثم طلب ، فإن كان ثم طلب ، كان المختار النصب نحو : قام زيد فأما عمراً[١٥] فأكرمه ؛ لأنه متى وجد الطلب قويت دلالة الفعل .

الموضع الثالث : مع وجود ( إذا ) التي للمفاجأة ، نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو .

النوع الثاني : ما يختار فيه النصب ، وذلك في مواضع / ثمانية : ٥٨/أ

الأول : بالعطف على جملة فعلية للتناسب ، ومعنى التناسب : المشابهة بين الجملتين ، وذلك نحو : قام زيد وعمراً أكرمته .

الثاني مما يختار فيه النصب : بعد حرف النفي نحو : ما زيداً ضربته ؛ لما كان النفي يطلب الفعل .

الثالث : بعد حرف الاستفهام نحو : أزيداً ضربته ؟ ، وهل[١٦] زيداً ضربته ؟ .

الرابع : بعد ( إذا ) الشرطية ، مثل : إذا زيداً لقيته فأكرمه .

---

(١٠) في ( أ ) : ( زيداً ) بالنصب ، ولعله من سهو الناسخ .

(١١) من الآية ٣٩ / يس .

(١٢) الرفع قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ويعقوب .

ينظر : السبعة ٥٤٠ ، والمبسوط لابن مهران ٣١٢ ، وتلخيص العبارات لابن خلف ١٤١ ، وكتاب الإقناع ٢ / ٧٤٢ .

(١٣) من الآية ١ / النور . وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور . ينظر البحر المحيط ٨ / ٦ .

(١٤) في ( أ ) : ( كما ) بدلاً من ( كأما ) ولعله سهو من الناسخ .

(١٥) في ( أ ) : ( عمرو ) بالرفع ، والوجه ما أثبته .

(١٦) في ( أ ) : ( هذا ) بدلاً من ( هل ) ، ولعله وهم من الناسخ .

الخامس : بعد ( حيث ) نحو : حيث زيداً[١٧] وجدته فأكرمه .

السادس : عند الأمر ، نحو : زيداً [١٧] اضربه .

السابع : بعد النهي ، نحو : زيداً[١٧] لا تكرمه . وقد علل الشيخ ذلك بقوله : إذهي مواقع الفعل . لأن قوله أكثر ما يأتي الفعل بعد هذه الأشياء[١٨] .

الثامن : عند خوف لبس المفسّر بالصفة ، وذلك كقوله تعالى [١٩] : " إنا كل شيء خلقنه بقدر " . فالمختار في هذا الموضع النصب ؛ لأن المعنى : إنا خلقنا كل شيء بقدر ، فلو رفع ( كل ) للزم أن يكون ( خلقناه ) إما صفه لـ(كل ) ، و ( كل ) هو الخبر ، ويكون المعنى : إنا كل شيء مخلوق لنا بقدر ، فحينئذ يضعف المعنى ؛ لأنه يؤدي إلى الخصوص. وإما خبر، ويكون (بقدر) خبر بعد خبر، فلما خشي اللبس عدل إلى النصب .

النوع الثالث : ما يستوي فيه الأمران ، وذلك عند وجود جملتين مثل : زيد قام وعمراً أكرمته ، فإن معك جملتين : اسمية[٢٠] وفعلية . فإن رفع فعلى الاسمية المتقدمة ، وإن نصب فعلى الفعلية المتأخرة ؛ لأن التقدير : قام هو ، وهذا الضمير عائد إلى ( زيد )، فاستوى الأمران ؛ لأن لكل واحد منهما قوة ، فالاسمية لكونها متقدمة ، والفعلية لقربها من المعطوف .

النوع الرابع : ما يجب فيه النصب ، وذلك في مواضع ثلاثة :

الأول : بعد حرف الشرط نحو : إن زيداً ضربته ضربته ، وإنما وجب للزومها الفعل .

الثاني [ بعد ] [٢١] حرف التحضيض والتوبيخ ، نحو : هلا زيداً تضربه . وتعليله كما تقدم في الشرط .

الثالث : بعد حرف النفي المختص بالأفعال ، ذكره ابن مالك[٢٢] نحو : زيداً لم تضربه.

---

(١٧) في ( أ ) : ( زيد ) بالرفع في المواضع الثلاثة ، ولعله من وهم الناسخ .

(١٨) عبارة : ( لأن قوله أكثر ما يأتي الفعل بعد هذه الأشياء ) هكذا وردت ، ربما يكون داخلها بعض التحريف .

(١٩) الآية ٤٩ / القمر .

(٢٠) في ( أ ) : ( اسم ) بدلاً من ( اسمية ) ، والوجه ما أثبته .

(٢١) سقطت من الدرج في ( أ )وأثبتها للسياق .

(٢٢) شرح التسهيل ٢ / ١٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٧ ، ٦١٨ .

وكان من حق الشيخ أن يعدّ من جملة هذا ( إذا ) الشرطية ؛ لأنها على كلام البصريين مما يلزم الأفعال . فأما على كلام الكوفيين فليس ذلك بلازم(٢٣) . وقد أجيب عنه بأنه لما كان لها معنى آخر ، وهو الظرفية والمفاجأة لم(٢٤) تقو قوة ما تقدم .

النوع الخامس : ما يجب فيه الرفع ، وذلك في مواضع ثلاثة :

الأول : ما يكون الفعل مسلطا ، ولكن الواجب الرفع ؛ لأنه مبني لما لم يسم فاعله ، وذلك مثل قوله : أزيد ذهب به ، فإن الرفع فيه لازم .

الثاني : أن يكون النصب يؤدي إلى فساد المعنى ، كقوله تعالى(٢٥) : " وكل شيء فعلوه في الزبر " ؛ لأن المعنى : الإخبار بأن كل ما فعلوه فهو مكتوب في الزبر . فلو نصبت ( كل ) ، لأدى إلى فساد المعنى ، وهو أن يكون المعنى : فعلوا كل ما في الزبر ، وهذا معنى خلاف المعنى المقصود .

الثالث : حيث يرد السماع بخلاف القياس ، كقوله تعالى (٢٦) : " والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما " ، وكذلك (٢٧) : " السارق والسارقة " ، وكان القياس نصب (الزانية ) و ( الزاني ) لما كان بعده الأمر ، لكن أجمعت القراء السبعة [على القراءة ] (٢٨) بخلاف ذلك ، وهو الرفع . وقد قرئ شاذاً منصوبا(٢٩) .

واختلف في توجيهه (٣٠) ، فذهب سيبويه(٣١) إلى أنهما جملتان ، خبرية وإنشائية ، والتقدير : ومما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ، فاجلدوا كل واحد منهما . وهو قوي؛

---

(٢٣) ينظر رأي الكوفيين والبصريين والخلاف بينهم في ( إذا ) الشرطية في شرح الرضي ١ / ٤٦٠ ، ٤٦١ .

(٢٤) في (أ) : (ولم) بإثبات (واو) ، والسياق يختل بها .

(٢٥) الآية ٥٢ / القمر .

(٢٦) من الآية ٢ / النور .

(٢٧) من الآية ٣٨ / المائدة .

(٢٨) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها للسياق .

(٢٩) هي قراءة عيسى بن عمر الثقفي، ويحيى بن يعمر، وعمرو بن فائد، وأبي جعفر ، وشيبة ، وأبي السمال، ورويس . ينظر : المحتسب ٢/ ١٠٠ ، والبحر المحيط ٨/ ٧ .

(٣٠) أي : توجيه الرفع

(٣١) الكتاب ١/ ١٤٢ ، ١٤٣ .

وينظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ١٠٣ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢٦٤ ، والأزهار الصافية ١ / ١٢٤ أ .

لأنه لم يجعل الجملة الإنشائية خبر . وضعيف ، من أجل أن الحذف معه كثير ، فعلى هذا لا يستقيم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى .

وذهب أبو العباس المبرد(٣٢) إلى أن ( الفاء ) دخلت لمعنى الشرط ، لما تضمن المبتدأ معنى الشرط ، و ( الأ لف ) و ( اللام ) في ( الزاني ) و ( الزانية ) / بمعنى ( الذي ). ٥٨/ب

وتقديره : الذي زنى ، والتي زنت ، فاجلدوا كل واحد منهما . وهذا ضعيف ؛ لأنه أتى بالإنشاء خبراً . وقوي من أجل قلة الحذف . وعلى ذلك ـ أيضاً ـ لا يكون من هذا الباب ؛ لأنه لا يصح أن يعمل ما بعد الفاء الجوابية فيما قبلها . وقال الإمام يحيى بن حمزة (٣٣) : إن الفاء دخلت جوابا للشرط المحذوف ، وتقديره : الزانية والزاني إن زنيا فاجلدوا كل واحد منهما . فلا يكون من هذا القبيل ؛ لأن الشرط لايعمل ما بعده فيما قبله .

---

(٣٢) في كتابه : الكامل ٢ / ٢٦٥ .

وينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، والبحرالمحيط ٨ / ٦ ، ٧ ، والأزهار الصافية ١ / ١٢٤ أ .

(٣٣) قال في الأزهار الصافية ١ / ١٢٤ ب : " ... إن الفاء في قوله : ( فجلدوا )جواب لشرط مقدر ، وتقديره: والزانية والزاني إن زنيا فاجلدوهما " .

# التحذير

قوله : والرابع : التحذير ، وهو ضمير منفصل معمول بتقدير ( اتق ) تحذيراً ... إلى آخره . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في اشتقاقه وحده . والثاني : في كيفية [١] حذف فعله ، والوجه الذي لأجله وجب حذفه . والثالث في صيغته .

أما الموضع الأول ، وهو في اشتقاقه وحده ، أما اشتقاقه ، فالتحذير : تفعيل ، من قولهم : حذّره من كذا إذا خوّفه منه ، قال الله تعالى[٢] : " وإنا لجميع حذرون " . وأما حده، فهو ما ذكر الشيخ ، فقوله[٣] : ضمير : يخرج عنه الظاهر . منفصل : يخرج عنه المتصل في قولك : زيداً ضربته . معمول بتقدير ( اتق ) : يحترز به عما يكون معمولاً ، لكن بتقدير غير ( اتق ) ، كقولك : إياك ، لمن قال : من ضربت ؟. قوله : تحذيراً : احترازاً مما هو معمول بتقدير ( اتق ) وليس بتحذير ، كقولك " إياك ، لمن قال : من أتقي [٤]. و لا يعترض هذا الحد بكون المحدود مذكوراً بقوله : تحذيراً ؛ لأن غرض الشيخ صيغة التحذير، فلا يكون مفسراً للشئ بنفسه .

وأما الموضع الثاني ، وهو في كيفية حذف فعله ، والوجه الذي لأجله حذف . أما كيفيته ، فإن أصله : اتقك ، كرهوا الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد ، فأتي باسم ظاهر ، فقيل : اتق نفسك ، فحذف [٥] ا لفعل بفاعله للسرعة [ . . . ] [٦] ، كما ذكر في الأفعال ، فبقى ( نفسك ) ، فزال الموجب لتعيين إضمار المفعول ، فوجب

---

(١) في ( أ ) : ( كيفة ) بسقوط الياء الأولى ، ولعله من سهو الناسخ .

(٢) الآية ٥٦ / الشعراء .

(٣) هذه الاحترازات بقوله : ( ضمير ) و ( منفصل ) غير واردة في نص الكافية ، ولا في شرح الرضي ، ولكنها ثابتة في شرح ابن الحاجب على كافيته ٢٦٦ .

(٤) في ( أ ) : ( اتق ) مجزومة ، ولعله من وهم الناسخ .

(٥) في ( أ ) : ( حذف ) والأوجه ما أثبته .

(٦) هنا كلمة غير مقروءة في ( أ ) .

رجوعه إلى أصله ، إلا أنه لا يمكن أن ينطق باسم على حرف واحد ، فأتي بصيغة الانفصال فقيل : إياك والأسد (٧) .

وأما الوجه الذي لأجله وجب حذف الفعل ؛ فلأنه لما أتي بصيغة الانفصال حذف الفعل ، ولأنهم كرهوا أن يرجعوا إلى الأصل فأوجبوا حذف الفعل .

وأما الثالث ،وهو في صيغه ، فهي أربع ، الأولى : بالواو مثل : إياك والأسد . والثانية: المكرر ، مثل : الطريق الطريق . الثالثة : بمن ، مثل : إياك من الأسد . الرابعة : بأن ، مثل : إياك أن تحذف(٨) ، وأكثرها في الضمير للمخاطب ؛ لأنه المقصود بتحذيره ، وقد تأتي للمتكلم [ نحو ] : إياي والشر . وأما الغائب ، فلا تأتي إلا في الضرورة، ومنه المثل(٩) : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب .

قوله : وتقول : إياك من الأسد . يبين أنه يجوز أن تحذف ( الواو ) ، وتأتي بـ(من) مكانها فتقول : إياك من الأسد وإياك من أن تحذف . فأما مع (أن) فيجوز أن تحذف (الواو) ، وهذا مما يحذف منه حرف الجر قياساً فتقول : إياك أن تحذف ؛ لأن ( أنّ ) المفتوحة المشددة والمخفّفة موصولتان ، فكبرا بموصولهما ، فحذف حرف الجر قياساً معها ، وحذفت (الواو) لأنه قد أغنى عنه تقدير ( من ) . فأما حيث لا يصح تقدير ( من) ، فلا يجوز حذف الواو معه ، وذلك مثل : إياك الأسد ، فلا يجوز أن تحذف مما هذا حاله . فأما ما استشهد به على جوازه فلا حجة فيه ، وهو قول الشاعر(١٠) :

---

(٧) قال يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ١ / ١٢٦ ب : " ... فحذفوا الفعل لأمرين : أما أولاً ؛ فمن أجل الاهتمام بذكر الثلاثة ، فعدلوا إلى الاختصار بحذفه . وأما ثانياً ؛ فلكثرة الاستعمال في كلامهم ، ثم حذفوا لفظ ( النفس ) لانتفاء موجب ذكرها ، ووجب رجوع الضمير فوجب الحكم بانفصاله لزوال ما يوجب اتصاله ، وهو الفعل ، فلا جرم تغير الضمير المنفصل على هذا التنزيل وهو ( إياك ) " .

(٨) هذا المثال بعض عبارة وردت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعدة صيغ .

ينظر الكتاب ١ / ٢٧٤ ، والمفصّل ٦٤، والفصول لابن معط ١٩٥ ، والتوطئة ٣١٤ ، وشواهد التوضيح لابن مالك ١٥٩ ، وشرح الرضي ١ / ٤٨١ .

(٩) قال سيبويه ــ رحمه الله تعالى ــ ١ / ٢٧٩ : " وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب " .

وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٦ ، وشرح الرضي ١ / ٤٨١ ، واللسان ( أيا ) .

(١٠) هو الفضيل بن عبد الرحمن القرشي في طبقات النحويين للزبيدي ٥٣ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٣١٠ ، =

٧٣- إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعّاء وللشر جالب / ٥٩/أ

إما لأنه شاذ لا يعوّل عليه ، وإما لأنه منصوب على تأويل المصدر ، وتقديره : إنما تمارى المراء ، فحمل عليه لأنه بمعناه . وقال الخليل(١١) : إن المراء منصوب بفعل مقدر ، وإياك إياك مستقل ، ثم شرع في كلام آخر فقال : المراء . أي : اترك المراء .

وإما لأنه في ضرورة الشعر ، والكلام في سعة الكلام ، وإذا احتمل هذه الوجوه لم يبق فيه حجه ؛ لأن أصول الأبواب لا تثبت بالمحتملات . وقد قيل(١٢) : إن إياك إياك مثل : الأسد الأسد ، في قيام أحدهما مقام الفعل .

---

= وإنباه الرواة ٤ / ٧٥ ، والخزانة ٦٣/٣.

ونسب للعرزمي أو يزيد بن عمرو في حماسة البحتري ٢٥٣ .

٧٣- البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٧٩ ، والمقتضب ٣ / ٢١٣ ، والأصول ٢ / ٢٥١، واللامات للزجاجي ٥٨ ، والخصائص ٣ / ١٠٢ ، وما يجوز للشاعرفي الضرورة للقزاز١٧٤ ، وابن يعيش ٢٥/٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢٧٠ ، ومغني اللبيب ٢ / ٦٧٩ .

(١١) هذا القول الذي نسبه الشارح إلى الخليل ، نسبه سيبويه ـ رحمه الله ـ ١ / ٢٧٩ إلى ابن أبي اسحق ، ولم أجد من نسبه إلى الخليل إلا ابن الحاجب في شرحه على الكافية ٢٧١ .

وينظر : المقتضب ٣ / ٢١٣ ، وابن يعيش ٢ / ٢٥ ، وشرح الرضي ١ / ٤٨٥ .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٤٨٥ .

# المفعول فيه

المفعول فيه : مافعل فيه فعل مذكور ... إلى آخره . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع، الأول [١] : في حقيقته ، وشرط نصبه ، والثاني : في قسمته . والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول ، وهو في حقيقته ، فحده ماذكر الشيخ ، فقوله : مافعل فيه : يدخل فيه قولك : يوم الجمعة حسن . وقوله : فعل مذكور : ليعم قسميه[٢] .

وأما شرط نصبه ، فشرطه تقدير ( في ) ؛ لأنها لو برزت لعملت الجر ، ولأنها لو لم تكن مقدرة لكان اسماً صريحا ، ولم يكن مفعولاً فيه .

وأما الموضع الثاني ، وهو في قسمته ، فهو ينقسم إلى معرب ومبني ، فالمعرب ينقسم إلى ظرف زمان وظرف مكان ، وكل واحد منهما ينقسم إلى مبهم ومختص ، فظرف الزمان : مادل عليه الفعل بصيغته . وظرف المكان : مادل عليه بلازمه .

وأما الموضع الثالث ، وهو في أحكامه ، فله أحكام عامة وأحكام خاصة .

أما العامة :

فإنهما ينصبان بعامل مضمر كقولك : أين كنت ؟ فيقول : أمامك ، أي : كنت أمامك. ومتى سرت ؟ فيقول : اليوم ، أي : سرت اليوم .

الثاني : أنهما ينصبان علي شريطة التفسير ، كما في المفعول به بتفاصيله[٣] . فتقول : يوم الجمعة سرت فيه ، و: أيوم الجمعة سافرت فيه ، و: إذا يوم الجمعة سافرت فيه ، وحيث يوم الجمعة سافرت فيه . ويستوي الأمران في مثل : يوم الجمعة سافرت فيه ، و: يوم السبت سافر فيه عمرو . ويجب النصب في : إن يوم الجمعة سافر فيه زيد أسافر فيه ، و : هلا يوم الجمعة سافرت فيه ، إلى غير ذلك من التفاصيل المتقدمة ، ويجب الرفع

---

(١) كلمة (الأول ) مكررة في ( أ ) .

(٢) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٢٧٢ : " قوله : فعل مذكور : احترازمن قولك : يوم الجمعة حسن ؛ فإنه مما يعمل فيه الفعل ، ولكنه لم يعمل فيه فعل مذكور " .

وينظر شرح الرضي ١ / ٤٨٧ .

(٣) يعنى في باب ( الاشتغال ) .

في قولك : يوم الجمعة هل سرت فيه ، ويوم الجمعة سير فيه ، وشبهه . سواء كان مبهماً أو مختصا . فالمبهم نحو النكرات ، والمختص عكسه [٤] .

الثالث : أنهما جميعا ينصبان بتقدير ( في ) فإن ظهرت كان العمل لها .

وأما مايختص [ به ] [٥] كل واحد منهما ، فتختص ظروف الزمان بأحكام[٦] :

الأول : أنها تقبل تعدي الفعل بنفسه من غير واسطة ؛ لأنها مأخوذة من صيغة ماض وحال ومستقبل .

الثاني : أن الفعل إذا عم الزمان فالأحسن الرفع ، وإن كان مما [٧] خصه فالأحسن النصب . مثال الأول : الصوم اليوم . ومثال الثاني : الصلاة اليوم .

الثالث : أنه قد سمع فيه أن الفعل قد يتعدى إليه ويكون مفعولاً به كقوله[٨] :

٧٤- ويوما شهدناه سليما وعامراً قليل سوى الطعن النهال نوافله

فإن كان الفعل لازما تعدى ، وإن كان متعديا إلى واحد تعدى إلى اثنين ، وإن كان متعديا إلى اثنين ففيه خلاف[٩] ، فمنهم من اتسع فيه ؛ لأنه يشبه بالمتعدي إلى ثلاثة ، ومنهم من منعه ؛ لأن المتعدي إلى ثلاثة قليل . وإن كان متعديا إلى ثلاثة لم يجز الاتساع بالاتفاق؛ لأنه لايوجد مايتعدى إلى أربعة .

---

[٤] ينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٤١ ، والرضي ١/ ٤٨٨ ، ومبسوط اللأحكام ٢ / ٦٩٩ .

[٥] سقطت من الدرج وأثبتها للسياق .

[٦] في ( أ ) : ( أحكام ) بغير الباء ، والوجه ما أثبته .

[٧] في ( أ ) : ( ممن ) بدلاً من ( مما ) .

[٨] نسب هذا البيت لرجل من بني عامر في الكتاب ١ / ١٧٨ ، وابن يعيش ٢ / ٤٦ ، والدرر ١ / ١٧٢ .

٧٤- البيت من الطويل ، وهو من شواهد المقتضب ٣ / ١٠٥ ، والمفصل ٧٢ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٧ ، والمقرب ١ / ١٤٧،وكتاب الشعر لابن علي ١ / ٤٥،واللسان (جزى ) ، والمغني ٢ / ٥٠٣ ، والخزانة ٧ /١٨١.

اللغة / النهال : المرتوية بالدم . ونوافله : غنائمه .

والشاهد في قوله : شهدناه ، حيث نصب ضمير اليوم بالفعل على التشبيه بالمفعول به اتساعاً ومجازاً .

[٩] ينظر في ذلك : شرح الرضي ١ / ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٦٩٨ ، والأزهار الصافية ١ / ١٢٩ ب .

الرابع : أنه ينقسم إلى أربعة أقسام : مايتصرف وينصرف ، كـ(اليوم) و(الشهر) و(السنة) ، ونعني / بالتصرف : انتقاله من الظرفية إلى الاسمية ، ونعني بالانصراف : دخول الجر والتنوين عليه . ومنها : مالاينصرف ولايتصرف نحو : (سحر)، للعلمية والعدل ، ولايتصرف ؛ لأنه لايستعمل إلا ظرفا . ومنها : مايتصرف ولاينصرف نحو : (بكرة ) و (غدوة) ، إذا أردت غدوة يومك وبكرته ، فلاينصرف للعلمية والتأنيث؛ لأنه كـ(طلحة)و(حمزة) ، وهو متصرف لأنك[١٠] تقول : أعجبتني غدوة يومك[١١] . ومنها: ماينصرف ولايتصرف،وهو : (ضحى) و(عتمة) و(عشية) غيرمعينة . ٥٩/ب

و(ذات مرة) و(بعيدات بين )[١٢] تنصرف لعدم العلمية فيها ، ولاتتصرف لأنها لازمة للظرفية .

الخامس : أنها لا تقع أخباراً عن الجثث ؛ لزوالها وتقضيها ، والأشخاص باقية ثابتة . فأما قولهم : الهلال الليلة ، فمتأول بمعنى : رؤية الهلال الليلة .

السادس : إذا أخبرت عن أيام الأسبوع ، فالرفع واجب إلا في السبت والجمعة[١٣] ؛ لأن في السبت معنى القطع ، وفي الجمعة معنى الاجتماع ، فتقول : الأحد اليوم ، والسبت اليوم .

وأما ما يختص به ظرف المكان فله أحكام :

الأول : أنه على ضربين : مبهم ومختص ، فالمبهم يتعدى إليه الفعل بنفسه ؛ لأنه أشبه ظرف الزمان من حيث أن الفعل لابد له من مكان ما . وأما المختص ، فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة ، إلا في دخلت الدار[١٤] ، و : ذهبت الشام[١٥] . فأما ( دخلت ) ففيه

---

(١٠) في ( أ ) : ( لأ نه ) والوجه ما أثبته .

(١١) في ( أ ) : ( غدوة ويومك ) بزيادة ( واو ) بعد الغدوة ، ولعله من سهو الناسخ .

(١٢) قال الرضي١/ ٤٩٦ :" وقولهم : لقيته بعيدات بين ، أي : فراق ، يقال ذلك إذا كان الرجل ممسكا عن إتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ، ثم يأتيه ، ومعنى التصغير : تقريب زمن الفراق ، أعني : بعد الفراق".

(١٣) ينظر : الكتاب ١ / ٤١٨ ، والأزهار الصافية ١ / ١٣٢ أ .

(١٤) كلمة ( الدار ) مكررة في ( أ ) .

(١٥) ينظر:الكتاب ١ / ٣٥ ، وشرح السيرافي ٢ / ٢٩١ فما بعدها ، وابن يعيش ٢ / ٤٤ ، والرضي ١ / ٤٩٢ .

خلاف ، فمنهم[١٦] من جعله مفعولاً به وعداه إليه ، والصحيح [١٧] أنه ظرف مستثنى لكثرة الاستعمال ؛ لأن نظيره ونقيضه لا زمان ، وهما : ( عبرت ) و ( خرجت ) ، ولأن المصدر الذي على ( فعول ) ـ مضموم فعله ـ لازم قياساً مطرداً .

الحكم الثاني : في تبيين المبهم والمختص ، فا ختلف في ذلك[١٨] ، فمنهم من قال : المبهم : النكرة ، والمختص : المعرفة ، ومنهم من قال : المختص : ما [ له ] [١٩] أقطار تحصره، والمبهم : ما عداه . ومنهم من قال : المبهم : الجهات الست ، والمختص : ما عداها . ومنهم من قال : المبهم : ما كان غير محدود ، والمختص : هو المحدود . وقال الشيخ [٢٠] : المبهم : ما كان له اسم باعتبار أمر لا يدخل في مسماه ، والمختص : ماله اسم باعتبار أمر داخل في مسماه ، كـ( الدار ) ، فإنها سميت باعتبار ما اشتملت عليه وأحاطت به ، لا باعتبار أمر آخر غير ذلك ، بخلاف المبهم ، فإنك إذا قلت : أمامك ، فله اسم باعتبار المضاف إليه ، وهو غير داخل فيه .

وقول الشيخ : وحمل عليه ... إلى آخره . وهذا على مذهب الذي اعتبر الجهات الست . وبقيت ظروف داخله في حكم المبهم ، وليست من الجهات الست ، فاحتاج إلى تبيينها ، فـ(عند) و (لدى) ، لإبهامهما دخلا في جملة المبهمات ، وإبهامهما أنهما يصلحان لجميع الجهات التي أضيفا إليها . وشبهها ( مع ) و ( دون ) ، وكذلك حمل عليها لفظ ( مكان ) لكثرته أيضاً ؛ لأنك إذاقلت : قمت مكانك ، فهو معين ، إلا أنه كثر استعماله ، و أيضا فهو صالح لكل مكان [٢١] . وقد تقدم ما بعد (دخلت)[٢٢]، وبقيت أشياء لم تدخل في حدود أهل هذا المذهب و لاأسسوها ، وهي : ( الفرسخ )

---

(١٦) ذهب إلى ذلك أبو عمر الجرمي كما في شرح السيرافي على الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، والرضي ١ / ٤٩٢ . وذهب إلى ذلك أيضا المبرد في المقتضب ٤ / ٣٣٧ ـ ٣٣٩ ، وينظر شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٠٨ .

(١٧) ينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٤٤ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣١٧ ، ٣١٨ ، وشرح الكافية الشافية ٦٨٣/٢ ، ٦٨٤ ، وشرح الرضي ١ / ٤٩٢ .

(١٨) ينظر في ذلك : شرح الرضي ١ / ٤٨٨ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٦٩٩ ، والأزهار الصافية ١ / ١٣٠ أ .

(١٩) سقطت من الدرج في ( أ ) و أثبتها للسياق .

(٢٠) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣١٧ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢٧٣ .

(٢١) ينظر : الكتاب ١ / ٤٠٣ فما بعدها ، وشرح الرضي ١ / ٤٩٠ .

(٢٢) راجع ص ١٩٠ السالفة .

و(البريد) و( الميل ) و أشباهها ، فإنهـا مبهمـة ، و لم يتعرضوالهـا ، وقـد دخلـت في كـلام الشيخ ؛ لأنها سميت باعتبار المساحة ، وهي غير داخلة فيها .

الحكم الثالث : أنها تقع أخباراً (٢٣) عن الأشخاص ، لثباتها واستقرارها .

الحكم الرابع : أنها معربة إلا ( حيث ) و ( لدى ) وشبههما .

الحكم الخامس: أن ما كان منها دالاً علـى البعيـد فجعلـه اسمـاً أولى ، ومـا كـان دالاً على القريب فجعله ظرفاً أولى . فتقول : إن قريباً منك مثل زيد ، بنصـب ( مثـل ) . وإن بعيداً منك مثل زيد ، فترفع ، من جهة أن قربه قـد قربـه مـن الظرفيـة ، وبعـده قـد بعـده عنها(٢٤) ؛ فلهذا وجب ما قلناه / . ٦٠/أ

الحكم السادس : أن شـرقي الـدار وغربيهـا ، حكمـه [ حكـم ] (٢٥) المبهـم ، وإن كانت معينة، فتقول : قمت شرقي الدار ، وغربيها .

والوسط ــ ساكن السين ــ ظرف ، ومتحركها اسم ، فإذا قلت : حفرت وسط الدار بئراً ــ بالسكون ــ ، فالمعنى : أن الحفر كان في القطر المتوسط . وإذا قلت : وسـط الـدار ــ بالتحريك ــ ، فقد أوقعت الحفر فيما حازته الحوائط .

ومنها : أنها كلها مذكرة إلا ( قدام ) و ( وراء ) (٢٦) .

---

(٢٣) في ( أ ) : ( أخبار ) بالرفع والوجه ما أثبته .

(٢٤) ينظر : الأزهار الصافية ١ / ١٣٢ أ .

(٢٥) ساقطة من ( أ ) و أ ثبتها من ( ب ) .

(٢٦) قوله : (ومنها أنها كلها مذكرة إلا قدام ووراء) هكذا وردت ، أما ظاهرها فغير متجه .

# المفعول لأجله

قوله : المفعول له مافعل لأجله فعل مذكور ... إلى آخره . والكلام منه يقع [ في ] [١] موضعين ، الأول : في حده ، وعلته ، وذكر الخلاف فيه . والثاني : في أنواعه وشرائط نصبه .

أما الموضع الأول ، وهو في حده ، فهو ماذكر الشيخ ، فقوله : مافعل لأجله : احترازاً من قولك : التأديب حسن . وقوله : مذكور : احتراز عن مثل : أعجبني التأديب؛ فإنه وإن فعل لأجله فعل ، لكن ليس بمذكور .

وأما علته ، فمنهم من قال : الأول سبب في الثاني . ومنهم من قال : الثاني سبب في الأول ، كقولك : ضربته تأديباً فيصح أن يكون كل واحد منهما سبباً[٢] ومسبباً[٢] . فإن قيل : لايصح أن يكون كل واحد منهما سبباً[٢] ومسبباً[٢] ! ! . فالجواب : إنما كان كذلك باعتبار جهتين مختلفتين ، فالأول من جهة الخارج ، والثاني ذهني ؛ لأنك إذا جعلت الضرب سببا في التأديب ، فهو من جهة ظهوره ، وإن جعلت التأديب هو السبب، فهو شيء ذهني ؛ لأنك تعتقد أنه متى حصل الضرب حصل التأديب ، فهو سبب بهذه الطريقة . والأولى أن يكون الثاني سببا [٣] في الأول ؛ لأنا قد وجدنا ذلك و لم يمكن عكسه ، كقولك : قعدت عن الحرب جبناً ، فإن الخبر وهو الثاني سبب في الأول ، وهو القعود ، ولايجوز عكس ذلك[٤] .

وأما ذكر الخلاف ، فمذهب الجماهير أنه مفعول له ، كما قدمناه . وذكر الزجاج[٥] أنه مصدر من غير لفظه .

---

(١) سقطت من الدرج ، وأثبتها للسياق .

(٢) وردت كلمة (مسببا) في المواضع الأربعة مرفوعة والوجه ماأثبته .

(٣) في (أ) : (سبب) بدلاً من (سبباً) .

(٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١/٣٢٥ ، وشرح الكافية له ٢٨٢ ، وشرح الرضي١/ ٥٠٨ .

(٥) قال الزجاج في معاني القرآن ١/٩٦ : " وإنما نصب ( حذر الموت ) لأنه مفعول له ، والمعنى : يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر ، كأن قال : يحذرون حذراً " .
وينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٨٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٨ ، وشرح الرضي ١ / ٥٠٨ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٧١٣ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٧٤ .

وأما الموضع الثاني ، وهو في أنواعه ، فهي ثلاثة : نكرة، ومضاف، ومعرف[٦] باللام. فالنكرة كقوله تعالى[٧] : " هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا". والمضاف كقوله[٨] : "حذر الموت" . وأما المعرف باللام فهو قليل ، وإنما كان قليلا ؛ لأن أكثر مايأتي حال كونه غير معرف باللام[٩] . ويجمعها قول العجاج[١٠] :

**-٧٥** يركب كل عاقر جمهور

مخافةً وزعل المحبور

والهول من تهول الهبور

وشرط نصبه : تقدير ( اللام ) . وإنما يجوز حذفها بشروط أربعة :

الأول : أن يكون فعلا ؛ لأنه لو كان اسماً لوجب ظهور ( اللام ) ، كقولك : جئتك للسمن[١١] واللبن .

الثاني : أن يكون لفاعل الفعل المعلل ، احترازاً عن مثل : جئتك لإكرامك الزائر[١٢] ، فإنه لايلزم حذف ( اللام ) .

الثالث : أن يكون مقارنا له في الوجود ؛ لأنه لو كان غير مقارن لظهرت اللام ، كقولك ، : جئتك لإكرامك أمس .

الرابع : أن يكون من غير لفظ الأول ؛ لأنه لو كان من لفظه لكان مصدراً كقولك : قعدت قعوداً .

---

(٦) في (أ) : (معرفاً) بالنصب ، ولعله من وهم الناسخ .

(٧) من الآية ١٢ / الرعد .

(٨) من الآية ١٩/ البقرة .

(٩) عبارة ( غير معرف ) مكررة في (أ)

(١٠) العجاج سبقت ترجمته ص ٤١ ، والرجز في ديوانه ١ / ٣٥٤، ٣٥٥ .

**٧٥-** هذا الرجز من شواهد الكتاب ١ / ٣٦٩ ، والأصول ١ / ٢٠٨ ، والإيضاح العضدي ٢١٨ ، والمفصل ٧٧ ، وأسرار العربية ١٨٧ ، والأزهار الصافية ١ / ١٣٣ أ ، والخزانة ٣ / ١١٤ . اللغة / عاقر: العظيم من الرمي. الجمهور : الرملة المشرفة . زعل : نشاط . المحبور : المسرور . الهول : الفزع . الهبور : ماالطمأن من الأرض .

(١١) في (أ) : (السمن) ومأأثبته من (ب) .

(١٢) عبارة : ( لإكرامك الزائر ) أثبتها من (ب) وفي موضعها في (أ) : (لكرامك) .

# المفعول معه

المفعول معه : هو المذكور بعد(الواو) لمصاحبة معمـول فعـل لفظـا[١] أو معنـى ... إلى آخره. والكـلام منـه يقـع في موضعـين ، الأول : في حـده والعـامل فيـه . / والثـاني : في أنواعه. ٦٠/ب

أما الموضع الأول ، وهو في حده ، فهو ماذكره الشيخ ، فقوله : المذكور بعد(الـواو): يخرج عنه المذكور بعد ( الفاء ) و ( ثم ) . وقوله : لمصاحبـة معمـول فعـل : احـتراز عـن المذكور بعد ( الواو ) وليس لمصاحبة معمول فعل كقولك : زيد وعمرو أخواك . قولـه : لفظاً أو معنى : تبيين للعامل بعد تمام الحد .

والضمير في قوله : المفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه ، يعود إلى الألـف والـلام في ( المفعول ) ؛ لأنها بمعنى ( الذي ) .

وأما بيان العامل فيه ، فالذي عليه الجمهور[٢] أنه معمـول للفعـل بواسـطة ( الـواو ) . وقال الكوفيون[٣] : العامل فيه : المخالفة ، ومعنى المخالفة : كون هذا مخالفـا لهـذا ؛ لأنـه لايقـال[٤] : استوى [ المـاء ] [٥] واسـتوت الخشـبة . فمعنـاه : اسـتوى المـاء ولابسـته الخشبة .

وقال الأخفش[٦] : هو معرب بإعراب الظرف المحذوف ؛ لأن أصله : استوى الماء مـع الخشبة ، فحذف (مع) ونقل إعرابها إلى مابعدها .

---

(١) في (أ) : (لفظ) بالرفع ، ولعله من سهو الناسخ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٩٧ ، والإيضاح العضدي ٢١٥ ، واللمع ١١٥ ، والمقتصد للجرجاني ٦٥٩/١، ٦٦٠، والمرتجل ١٨٣، ١٨٤، والمفصل ٧٣ ، والإنصاف (مسألة ٣٠) ١/ ٢٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٢-٢٥٠ ، وشرح الرضي ٥١٧/١ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٧٢٣ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/٢ ، وشرح الرضي ٥١٨/١ ، والأزهار الصافية ١٣٤/١ ب.

(٤) في (أ) : (يقال) بدلاً من (لايقال) ، ومأأثبته من (ب) .

(٥) سقطت من الدرج ، وأثبتها للسياق .

(٦) ينظر رأيه في : سر صناعة الإعراب ١٢٨/١ ، والإنصاف ٢٤٨/١ ، وشرح ابن يعيش ٤٩/٢ .

وأما الموضع الثاني ، وهو في قسمته ، فهو قسمان : أحدهما : أن يكون عامله لفظيا، فإن جاز العطف جاز الوجهان ، مثل : جئت أنا وزيداً [ أو : وزيد ] (٧) ؛ لأنهم لما أكدوا الضمير جاز العطف عليه . وإن لم يجز العطف تعين النصب مثل : جئت وزيداً ؛ لأنه لما لم يؤكد لم يجز العطف عليه على الصحيح(٨) .

والثاني : أن يكون معنويا ، فإن جاز العطف تعين ؛ لضعف العامل ، مثل : مالزيد وعمرو ، وإلا تعين النصب ، وذلك إذا لم يجز العطف نحو : مالك وزيداً ، و: ماشأنك وعمراً ؛ لأنه لايجوز العطف على المجرور إلا بإعادة الجار على الصحيح(٩) . وضابطه على جهة التقريب : أن الذي بعد (الواو) على أربعة أضرب : منه : مالايكون إلا منصوبا . ومنه : مالايكون إلا مرفوعاً . ومنه : مالايكون إلا مجروراً ، ومنه: مايجوز فيه الوجهان .

فالأول : حيث يكون العامل معنوياً ويتعذر العطف ، أو لفظيا ويتعذر أيضا على الصحيح . والمرفوع : ماوقع موقع الخبر كقولك : كل رجل وضيعته ، و:ماأنت(١٠) وعبدالله ، و:ماأنت وقصعة من ثريد . والمجرور : إذا كان العامل معنويا وجاز العطف مثل : مالزيد وعمرو ، و:مالك وزيد. وأما الذي يجوز فيه الوجهان : فهو إذا كان العامل لفظيا وجاز العطف مثل : جئت أنا وزيد ، وزيداً . وإذا كان العامل لفظيا ولم يجز العطف ، فعلى لغة من يجيز العطف من غير تأكيد(١١). وكذلك المعنوي مثل : ماأنت وقصعة من ثريد على بعض المذاهب(١٢) ؛ لأن منهم من يقدر فعلاً ، تقديره : ماكنت وقصعةً بالنصب .

---

(٧) سقطت من الدرج في (أ) وأثبتها من (ب) .

(٨) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، وشرح الرضي ٥٢١/١ ، ومبسوط الأحكام ٧٣٣/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٩٩/٢ .

(٩) ينظر في ذلك : الإنصاف ٤٦٣/٢ فما بعدها ، وابن يعيش ٥١/٢ ، والتوطئة ٣٠٩ ، والمقرب ١٥٩/١، وشرح الرضي ٥٢٢/١.

(١٠) في (أ) : ( وأما أنت ) ولعله من وهم الناسخ .

(١١) تقدير الكلام : فيجوز على لغة من يجيز العطف من غير تأكيد .

(١٢) قال سيبويه -رحمه الله - ٣٠٣/١ : "وزعموا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيداً ومأأنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا(كيف) ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقص مأرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما)و(كيف) ، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعة من ثريد ، و:ماكنت وزيداً ". وينظر : شرح الرضي ٥٢٤/١ .

# الحال

الحال : ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به لفظا أو معنى مثل : ضربت زيداً قائما ... إلى آخره . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في وجه شبهه بالمفاعيل الحقيقية ، وحده ، وعامله . والثاني : في شروطه . والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول ، وهو في وجه الشبه وما يتبعه . أما وجه الشبه ، فله شبهان : عام ، وخاص . أما العام ، فإنه فضلة كالمفعولات . وأما الخاص ، فهو مشبه للمفعول فيه ؛ لأنه مقدر بـ(في) كالظروف .

ويجوز في الحال التذكير والتانيث ، فتقول : حال حسن ، وحال حسنة .

وأما حده ، فهو ما ذكره الشيخ . فقوله : ما يبين هيئة الفاعل : احترازاً عن التمييز[1] والصفة ؛ فإنهما يبينان الذات والهيئة مع الصفة . وإنما قيد الحال بالفاعل والمفعول به ؛ لأنه لا يتهيأ إلا بهما . / فإن قيل : فقد يهيأ في المفعول معه نحو : جاءني زيد وعمراً ٦/أ قائمين ، فالجواب : أنه إن صح مجيء الحال عنه ، فمن حيث أنه فاعل . قوله لفظا أو معنى: تبيين لحال لفاعل أو المفعول ، فمثال الفاعل لفظا قولك : جاء زيدٌ ضاحكاً . والمعنى كقولك : زيد في الدار قائما ؛ لأنه فاعل لفعل مقدر في الظرف ، أي استقر . ومثال المفعول لفظا نحو : ضربت زيداً قائما . والمعنى : هذا زيدٌ قائما ؛ لأنه بمعنى أشرت إليه . والحال يكون من الفاعل والمفعول جميعا نحو : لقيت زيداً قائمين ، وكقول الشاعر [2] :

**٧٦-** متى ما تلقني فردين ترجف  روانف أليتيك وتستطارا

---

(١) ينظر :شرح الألفية لابن الناظم ٣١١ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٧٤٢ .

(٢) هو عنترة بن شداد العبسي ، والبيت في ديوانه ٢٣٤ .

**٧٦-** البيت من الوافر ، وهو من شواهد المفصل ٧٨ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٦ ، وأسرار العربية ١٩١ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٤٩ ، واللسان ( طير ) ، والعيني ٣ / ١٧٤ ، والخزانة ٤/٢٩٧ .

اللغة / الروانف : الأطراف .

والشاهد في قوله : فردين ، حيث وقع حالاً من الفاعل والمفعول به في ( تلقني ) .

وكذلك : لقيت زيداً [٣] مصعداً منحدراً ، فـ(مصعداً) لزيد ؛ لقربه منه ، و (منحدراً) لصاحب الضمير مطّرداً على الصحيح [٤] . وقد روي العكس[٥] ، إلا أن تحصل قرينة ، فإنه يرد كل شئ إلى ما يليق به كقول الشاعر[٦] :

٧٧- خرجت بها أمشي تجر وراءنا على إثرنا أذيال مرط مرحّل

وأما العامل فيه ، فهو الفعل أو شبهه أو معناه ، فالفعل ظاهر ، وشبهه : اسم الفاعل كقولك : زيد ضارب قائما . واسم المفعول نحو : زيد مضروب شابا . والصفة نحو : زيد حسن الوجه ضاحكا . وكذلك أفعل التفضيل نحو : هذا بسراً أطيب منه رطباً. والمصدر نحو : يعجبني ضربك زيداً راكباً . واسم الفعل نحو : تراك زيداً لابساً .

وأما معنى الفعل ، فهو اسم الإشارة ، وحرف التنبيه ، والظروف ؛ لأن الفعل في هذه الأشياء مقدر غالبا .

وأما الموضع الثاني ، وهو في شروطه ، فله شروط :

الأول : أن يكون نكرة ؛ لأن الأحوال أحكام ، والأحكام نكرات . ولأنها لو كانت معرفة لالتبست في حال النصب بالصفة . ولأنها فضلة بعد الخبر ، وقد اشترط في الخبر أن يكون نكرة[٧] ، وكذلك الفضلة التي تأتي بعده .

غالبا : احترازاً عن مثل [٨] :

---

[٣] في (أ) : (زيدٌ) بالرفع .

[٤] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥٠ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٦١ ، وأوضح المسالك ٢/٩٧ .

[٥] ينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٥٦ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٦١ .

[٦] هو امرؤ القيس بن حجر الكندي ، والبيت في ديوانه ١١٤ .

٧٧- البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٥٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٢، ورصف المباني ٣٩٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/١٦١ ، ومغني اللبيب ٢/ ٥٦٤ ، والتصريح ١/ ٣٨٧ .

اللغة / المرط المرحل : الكساء المعلم .

[٧] راجع الحاشية ( ٢٢ ) من المبتدأ والخبر ص ١٢٧ من التحقيق .

وينظر شرح ابن يعيش ٢ / ٦٢ .

[٨] هذا جزء من بيت للبيد بن ربيعة العامري ـ رضي الله عنه ـ وهو بتمامه :

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

وهو في ديوانه ٨٦ .

٧٨- . . أَرْسَلَها العِرَاكَ . . . . . .

و : مررت به وحده ؛ فإنه متأول بأحد وجهين :

أحدهما – ذكره الفارسي(٩) ــ : أن العراك مصدر ، والتقدير : أرسلها تعترك العراك ، فـ(تعترك) هو الحال ، و ( العراك ) منتصب انتصاب المصدر .

الثاني(١٠) : أن يكون حالاً ، و الألف واللام زائدان ، و تقديره : أرسلها معتركة . وكذلك ( وحده ) : إما يتفرّد ، وإلا متفرّداً .

الثاني : أن يكون صاحبها معرفة ؛ لأنه محكوم عليه ، والمحكوم عليه لابد أن يكون معرفة . وكذلك سائر المخصصات ، كقوله تعالى(١١) : " فيها يفرق كل أمر حكيم ، أمراً من عندنا " . وإن كانت غير مخصصة لم يجز . فإن كان نكرة وجب تقديم الحال ؛ لأن تقديمه أحسن القبيحين ، لأن الحال من النكرة قبيح ، وتقديم الصفة على صاحبها قبيح ، فوجب تقديمها .

فأما على كلام سيبويه(١٢) ، فذكر بعض أصحابه أنه يجيز الحال من النكرة ، ولايشترط تقديم الحال ، وقد استشهد سيبويه لتقديم الحال عند تنكير صاحبها ببيت كثير(١٣) :

---

٧٨- البيت من الوافر وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣٧٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٧ ، والمسائل المنثورة للفارسي ١٥ ، والمقتصد ١ / ٦٧٨ ، والمحكم ١ / ١٦١ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٢١ ، والإنصاف ٢ / ٨٢٢ ، وابن يعيش ٢ / ٦٢ ، و اللسان ( نغص ) و العيني ٣ / ٢١٩ ، والخزانة ٣ / ١٩٢.

(٩) الإيضاح العضدي ٢٢١ ، والمسائل المنثورة ١٦

(١٠) هذا قول ابن يعيش في شرحه على المفصل ٢ / ٦٢ .

وينظر في هذه المسالة : الكتاب ١ / ٣٧٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٧ ، والمفصل ٨٠ ، وأمالي ابن الشجري ١ /٢٣٥، والمرتجل ١٦٣ ، و أسرار العربية ١٩٣ ، والتوطئة ٢٠٠ ، والمقرب ١ / ١٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/٢ ، وشرح الرضي ٢ / ١٦، ١٧.

(١١) من الآية ٤ / الدخان .

(١٢) الكتاب ٢ / ١١٢ . و ينظر : المقتضب ٤ / ٢٨٦ ، ٣١٤ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ٦٣ .

(١٣) هو كثير بن عبد الحمن الخزاعي ، أحد شعراء دولة بني أمية ، وقد اشتهر بغزله العفيف في ( عزة ) حتى عرف بها ، وتوفى في آخرخلافة يزيد بن عبد الملك سنة ١٠٥ هـ .

ينظر : ديوان كثير عزة ٩ ، و الأغاني ٩ / ٣، والموشح ١٩٤ ، ووفيات الأعيان ٤ / ١٠٦ .

والبيت ليس في ديوانه ، وقد نسبه إليه الزمخشري في المفصل ٨١ ، وابن يعيش ٢ / ٦٤ ، والبغدادي في الخزانة ٢١١/٣ .

٧٩- لعزة موحشا طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم

وببيت ذي الرمة(١٤) :

٨٠- لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل

وببيت آخر (١٥) :

٨١- وتحت العوالي والقنا مستظلة ظباء أعارتها(١٦) العيون الجآذر / ٦١/ب

وذكر أنه قليل ، لا يأتي إلا في ضرورة الشعر ؛ إذ تقديم الصفة على الموصوف غير جائز حتى يتكلف لها(١٧) الحال . وروي عنه (١٨) : فيها رجل قائما ، في السعة من غير تقديم. وذكر غير(١٩) سيبويه ـ وهو الأظهر في هذه الأبيات ـ أن الحال من الفاعل ، وهو الذي يقدّر في الظرف والحرف ؛ لأنه فاعل عنده ، وهو معرفة ، و لا حاجة إلى تكلف جعله حالاً مقدماً . وحجة سيبويه أن صاحب الحال المبتدأ في الأكثر ؛ لأن الحال خبر في المعنى ، فجعله لأظهرهما أولى من جعله لأغمضهما .

---

٧٩- البيت من الوافر ، وهو من شواهد المفصل ٨١ ، وابن يعيش ٢ / ٦٤ ، وسفر السعادة ٢ / ٧٢٤ والتصريح ١ / ٣٧٥ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢ / ١٨٤ .

(١٤) ذو الرمة سبقت ترجمته ص٢٤٤ ، أما البيت فلم أجده في ديوانه و لم أقف على من نسبه إليه . وقد نسب إلى كثير عزة في الكتاب ٢ / ١٢٣ ، وشواهد الأعلم ١ / ٢٧٦ ، والتصريح ١ /٣٧٥ ،وشرح أبيات المغنى للسيوطي١/٢٤٩ و شرح أبيات المغني للبغدادي ٢ / ١٨٤ . ولم أجده في ديوانه .

٨٠- البيت من مجزوء الوافر ، وهو من شواهد االخصائص ٢ / ٤٩٢ ، والمرتجل ١٦٦ ، و أسرار العربية ١٤٧، واللسان ( خلل ) ، والمغني ١ / ٨٥ ، و العيني ٣ / ١٦٣ ، والأشموني ٢ / ١٧٤ .

(١٥) البيت لذي الرّمة في ديوانه ٢ / ١٠٢٤ .

٨١- البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ١٢٣ ، ومعاني الحروف للرماني ٨٩ ، ونتائج الفكر للسهيلي ٢٣٥ ، و ابن يعيش ٢ / ٦٤ .

(١٦) في ( أ ) : ( أعرتها ) بدلاً من ( أعارتها ) و لعله سهو من الناسخ .

(١٧) في ( أ ) كلمة ( لها ) مكررة .

(١٨) يعني : عن سيبويه . ينظر : الكتاب ٢ / ١٢٢ .

(١٩) لم أقف على صاحب هذا القول .

وقد ذكر بعضهم أن الخبر إذا تقدم ـ وهو ظرف عند سيبويه ـ فلا ضمير فيه . و أيضا فإن الظرف ـ و إن تقدم لفظا ـ فهو متأخر حكما ، فإذا قدرته متأخراً[٢٠] ـ وإنما قدمته لتصحيح الا بتداء بالنكرة ـ صح كون ( موحشا ) حالاً من ( طلل ) . فإن قيل : إن هذا التقدير يؤدي إلى أن تتقدم الحال على عاملها المعنوي . فالجواب : أن للفظ حصة من المراعاة . فإن قيل : من شرط الحال أن يكون العامل فيها العامل في صاحبها . ففيه جوابان ، الأول : أن نقول : هذا الأكثر وقد[٢١] يجئ خلاف ذلك نحو : هذا زيد قائما . الثاني : أن يكون العامل فيهما الابتداء ؛ لأن الحال صفة في المعنى ، وهي صفة محققة ، لكن لما تقدمت نصبت على الحال ، والصفة ينسحب عليها عامل [ الموصوف ] [٢٢].

وأما كلام الأخفش في مسألة : [ في ] الدار زيد ، أنها فعلية[٢٣] ، فالحال عنده من (طلل) أيضاً ، وهو فاعل ، وهو حجة عنده على تقديم الحال على صاحبه إذا كان نكرة؛ لأن (طللا ) مرفوع بالظرف ، و لا ضمير فيه ولا يتعلق بشئ ، بل حكمه حكم الفعل المحض، فيكون العامل عنده في الحال عاملاً[٢٤] في صاحبها . و لا إشكال عليه في شيء مما لزم سيبويه .

الشرط الثالث : أنها لا تأتي إلا بعد تمام الكلام .

الرابع : أن الحال مقدرة [ بفي ] [٢٥] مسئول عنها بـ( كيف ) .

الخامس : أن تكون مشتقة .

السادس : أن تكون منصوبة .

---

(٢٠) في ( أ ) : ( متأخر ) بالرفع ، وما أثبته من ( ب ) .

(٢١) في ( أ ) : ( قد ) بسقوط ( الواو ) وثابتة في ( ب ) .

(٢٢) ساقطة من الدرج في ( أ ) و أثبتها من ( ب ) .

(٢٣) ينظر : نتائج الفكر ٢٣٥ ، وسفر السعادة ٢/٧٢٥ .

(٢٤) في ( أ ) : ( عامل ) بالرفع ، ولعله من سهو الناسخ .

(٢٥) سقطت من الدرج في ( أ ) و أثبتها من ( ب ) .

والحال تكون منتقلة كقولك : جاء زيد ضاحكا ، ومقدرة بالمنتقل كقولك : هذا زيد صائداً غداً (٢٦). و مؤكدة كقوله تعالى(٢٧) : " وهو الحق مصدقا " . و موطئة كقوله تعالى(٢٨) : " لسانا عربيا " . و قد اختلف في معنى التوطئة ، فذكر الشيخ طاهر(٢٩) أن(لسانا) لا اشتقاق فيه ، وهو الحال ، فوصف بقوله ( عربياً ) وهو مشتق ، فاكتسب الاشتقاق من صفته ، فكان موطّأ لوقوعه حالاً ، فتكون ( الطاء )مفتوحة على قوله . وذكر في شرح المفصل للأندلسي (٣٠) أنه ينتصب ( لسانا ) على الحال الموطئة ؛ لأنه غير مشتق ، فلا يكون هو المقصود بالحال ، فتكون ( الطاء ) مكسورة على هذا .

وأما الموضع الثالث ، وهو في أحكامه ، فله أحكام :

الأول : أنها لاتتقدم على العامل المعنوي ؛ وإنما لم يجز لأنه عامل ضعيف ، وفي هذا إشارة إلى أنه يجوز التقديم على العامل اللفظي . قوله : بخلاف الظرف ، ويقال : ذكر الظرف وليس من هذا القبيل ؟

فالجواب : أنه كان بينه وبين الظرف مشابهة من حيث إن كل واحد منهما مفعولٌ فيه [ وقد تقدم ]ذكره . وإنما جاز في الظرف ؛ لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها ؛ لأنها أوعية الأفعال .

ومثال تقديمه على العامل المعنوي قولهم : أكل يوم لك ثوب ؟ ، فإن ( كل يوم ) معمول للجار والمجرور ، أي (٣١) : أثوب استقر لك كل يوم ؟ . وعليه قوله (٣٢) ــ إلا أنه في العامل اللفظي ــ :

---

(٢٦) قال ابن با بشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣١١ : " والمقدر بالمنتقل : هذا زيد صائداً غداً ؛ لأن تعليق ( غداً ) بـ(صائد ) دليل على أنه ليس بصائد في حال الإشارة إليه ، وإذا لم يكن صائداً في حال الإشارة إليه وجب أن يقدر بما ينتقل ، وهو قولك :(مقدراً)كأنك قلت : هذا زيد مقدراً الصيد غداً ، أو ناويا الصيد ، أو معتقداً ، وكل هذه تنتقل ، وهي الحال في الحقيقة " وفي (أ) : (جاء زيدٌ صائداً) .

(٢٧) من الآية ٩١ / البقرة . وفي ( أ ) : ( كقولك ) بدلاً من ( كقوله تعالى ) .

(٢٨) من الآية ١٢ / الأحقاف .

(٢٩) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣١١ .

(٣٠) لم أتمكن من الوقوف على هذه الإحالة .

(٣١) كلمة ( أي ) ممكررة في ( أ ) .

(٣٢) هو قيس بن حصين الحارثي كما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ١١٩ ، و شواهد العيني ١ / ٥٢٩ ، والخزانة ١ /٤٠٩ .

٦٢/أ

**٨٢-** أكل عام نعم تحوونه /

قوله : ولا على المجرور في الأصح : وقد اختلف في ذلك (٣٣) ، فمنهم [ من ] (٣٤) قال : العامل هو الفعل ، وإذا كان كذلك جاز التقديم (٣٥) . ومنهم من جعل العامل فيه حرف الجر ، فلم يجز التقديم ، وهو الأصح ؛ لقربه من المعمول ، وذلك مثل قولك : مررت بزيد قائما ، فالأصح ألا يتقدم . وقد أشار إلى الخلاف بقوله : في الأصح .

الحكم الثاني : أن كل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً عند الشيخ ؛ لأنه لا يشترط الاشتقاق . وغيره يتأول بالمشتق(٣٦) فقال في نحو : هذا بسراً أطيب منه رطبا، فقال : معناه: غضا ، ويانعا ؛ ليدخلا في الاشتقاق .

واختلف في العامل في ( بسرا ) ، فذهب أبو على الفارسي(٣٧) إلى أن العامل ( هذا )، والشيخ قال (٣٨) : العامل : ( أطيب ) ، والشيخ طاهر (٣٩) قال : العامل فعل مقدر ،

---

**٨٢-** هذا الرجز من شواهد الكتاب ١ / ١٢٩ ، واللمع ٧٦ ، والمخصص ١٧ / ١٩ ، والإنصاف ١ / ٦٢، والرد على النحاة ١١٣ ، وشواهد التوضيح ٩٥ ، واللسان ( نعم ) وتخليص الشواهد ١٩١ .

(٣٣) ينظر في ذلك : شرح ابن يعيش ١ / ٥٧ ، ٥٨ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٣١ ، ٣٣٢ ، وشرح الكافية له ٢٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٦ فما بعدها ، وشرح الرضي ٢/ ٣٠ ، و مبسوط الأحكام ٧٨١/٢.

(٣٤) زيادة للسياق .

(٣٥) قا ل سيبويه ــ رحمه الله ــ٢ / ١٢٤ : " ... ومن ثم صار : مررت قائما برجل ، لا يجوز ؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل ( الباء ) ، ولو حسن هذا لحسن : قائما هذا رجل " .
وينظر : الإيضاح العضدي٢٢٠ ، والمقتصد ١ /٦٧٤ .

(٣٦) ينظر في ذلك : الفصول لابن معط ٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٦ فما بعدها ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣١٢، وشرح الرضي ٢ / ٣٢ فما بعدها، والفوائد الضيائية ١/ ٣٩٠ .

(٣٧) رأيه هذا في المسائل الحلبيات ١٧٨. ونسب إليه في شرح ابن يعيش ٢ /٦٠، و الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٣٦. أما في الإيضاح العضدي ٢٢٢ فإن الفارسي يرى رأيا آخر ، وهو الرأي الذي نسبه الشارح إلى الشيخ طاهر .

(٣٨) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٣٦ ، وشرح الكافية له ٢٩٩ .

(٣٩) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه . وإلى هذا الرأي ذهبت جماعة من النحاة ، منهم : المبرد في المقتضب ٢٥٠/٣ ، ٢٥١ ، والفارسي في الإيضاح ٢٢٢ ، والجرجاني في المقتصد ١ / ٦٨١ ، وابن يعيش ٢ / ٦٠ .
وينظر : شرح الرضي ٢/ ٣٢ فما بعدها ، والوافية ١٢٥ ، ومبسوط الأحكام ٢ / ٧٨٧ ، والأزهار الصافية ١ / ١٣٩ ، الفوائد الضيائية ١ /٣٩٠ ، ٣٩١ .

تقديره : هذا إذا يكون بسراً أطيب منه إذا يكون رطبا . فحجة أبي علي أن أفعل التفضيل لا يعمل فيما قبله ، وأيضا فإن نسبته إلى ( بسر ) و ( رطب ) نسبة واحدة ، فلزم تفضيل الشيء على نفسه .

والجواب عن الأول : أن الظرف تعمل فيه روائح الأفعال والحال من الظروف . وعن الثاني : أن لـ(أفعل ) جهتين : أصل ا لفضل والزيادة فعمل في ( بسراً ) بالزيادة ، وفي (رطبا) بالأصل . وقد وجّه عمل (أطيب) بوجهين،أحدهما : أن قولنا : تمر نخلتي بسراً أطيب منه رطباً .فالعامل في ( بسراً ) : ( أطيب ) بالاتفاق ، والمعنى واحد . الثاني : أن ( أطيب ) قد عمل في ( رطبا) ،ونسبتهما إليه نسبة واحدة ، فيلزم أن يصح عمله في (بسراً) أيضاً . وقد اعترض على أبي علي أن العامل ( هذا ) بوجوه ثلاثة (٤٠) :

الأول : أن اسم الإشارة إذا قيد بحال لم يكن الخبر مقيداً نحو : هذا زيد قائماً ، فالإخبار(٤١) بـ(زيد) غير مقيد ، بل هو ( زيد) على كل حال . وإذا قلنا : العامل في (بسراً): هذا ، لزم أن يكون الخبر ــ وهو أطيب ــ مطلقا ، وإذا كان مطلقا بطلت الأفضلية .

الثاني : أن ( بسراً ) إذ كان معمولاً لـ( هذا ) كان من تتمةالمبتدأ ، وإذا كان من تتمته لزم ألا تصح الإشارة إلا في حال كونه ( بسراً ) ، ومعلوم أنا نشير إليه في جميع أحواله ، في حال كونه قمراً أو تمراً وغيرهما .

الثالث : أن ( بسراً ) إذا كان معمولاً لـ(هذا) وكان من تتمته ، لزم أن يكون (أطيب) موجها إلى ( رطبا )وحده ، فتبطل المفاضلة بينه وبين البسر ؛ لأن الأفضلية لا تعقل إلا باعتبار حاليين ، فإذا جعلت ( بسراً ) من تتمة ( هذا ) ، بقيت الأفضلية للشيء على نفسه باعتبار حال واحدة

---

(٤٠) ينظر : الأزهار الصافية ١/ ١٣٩ .

(٤١) في ( أ ) : ( فالخبر ) بدلاً من ( فالإخبار ) ، والوجه ما أثبته .

الحكم الثالث : أن الحال قد يكون مفرداً وجملة ، فالمفرد قد يجيء متعدداً ومتحداً ، فالمتحد ما قدمنا أمثلته ، والمتعدد نحو : ضربت زيداً قائماً ضاحكاً . ومنهم[٤٢] من يجعل الثاني حالاً من الحال الأولى ، فتكون من الأحوال المتداخلة ، والأول من المترادفة[٤٣] .

وأما الجمل ، فهي تنقسم إلى فعلية واسمية ، فالاسمية بـ(الواو) والضمير أو بأحدهما نحو : جاء زيد و يده على رأسه،جاء زيد والناس يضحكون ، جاء زيد يده على رأسه . والفعلية : ما ضية ومستقبلة ، وكلاهما مثبتة ومنفية ، فهذه أربع . فالمضارع المثبت منها يكون بالضمير وحده ؛ لأنه مشبه لاسم الفاعل من الوجوه المعروفة في العمل والإعراب، فأما قولهم[٤٤] : قمت وأصك وجهه ، فعلى تقدير حذف المبتدأ ، أي : و أنا[٤٥] أصك ، أي : وصككت . والمنفية فيها ثلاثة أوجه : جاء زيد وما يتكلم ، جاء زيد وما يتكلم عمرو ، جاء زيد ما / يتكلم . ٦٢/ب

وأما الماضية المثبتة فلا بد فيها من ( قد) ظاهرة أو مقدرة ، لتقربها من الحال[٤٦] ،

وفيها ثلاثة أوجه أيضا: جاء زيد وقد ضحك ، جاء زيد وقد ضحك عمرو ، جاء زيد قد ضحك . ومثال المقدرة [٤٧] : " أو جاء وكم حصرت صدورهم " . والمنفية ثلاثة أوجه أيضا : جاء زيد وما ضحك ، جاء زيد وما ضحك عمرو ، جاء زيد ما ضحك ، فجملتها ثلاثة عشر وجها ؛ لأنها خمس جمل في ثلاثة ، كانت خمس عشرة[٤٨] ، نقص منها اثنان في المضارع المثبت ، والباقي ثلاثة عشر . وإنما وجب ذلك ؛ لأن الجملة [ ... ] [٤٩] عن ذي الحال ، فاحتاج إلى الرابط بأحد الوجهين أو بهما ، أو لأن

---

(٤٢) لم أقف على من أشار إلى هذه المسألة فيما بين يدي من مراجع .

(٤٣) في ( أ ) : ( المترادفعة ) بدلاً من ( المترادفة ) بزيادة ( عين ) بعد ( الفاء ) ولعله وهم من الناسخ .

(٤٤) قال الرضي ٢ / ٤٣ : " ... وقد سمع : قمت و أصك عينه ، وذلك إما لأنها جملة و إن شابهت المفرد ، وإما لأنها بتقدير : و أنا أصك ، فتكون اسمية تقديراً "

وينظر : شرح عمدة الحافظ ٤٤٨ .

(٤٥) في ( أ ) : ( فأنا ) والوجه ما أثبته .

(٤٦) ينظر : شرح الرضي ٢/ ٤٤ ، والأزهار الصافية ١ / ١٤١ أ .

(٤٧) من الآية ٩٠ / النساء .

(٤٨) في ( أ ) : ( خمسة عشر ) بدلاً من ( خمس عشرة ) ، والوجه ما أثبته .

(٤٩) هنا كلمة غير مقروءة في ( أ ) .

الشرط في الحال يكون [ ... ] (٥٠)، فإذا عدم أحد الوصفين فلابد من عوض عن ذلك؛ ليتحقق كونها حالاً ، ويجوز حذف العائد إذا كانت الجملة [ بعقب حال ] (٥١) مفرد كقوله(٥٢):

٨٣ - والله يبقيك لنا سالماً ... ... ...

فجاءت الجملة وهي [ ... ] (٥٣) بغير عائد ، لتقدم ( سالماً ) عليها .

الحكم الرابع : أنه قد يجوز يحذف العامل جوازاً كقولك للمسافر : راشداً مهديا . ووجوبا في المؤكدة ، والتأكيد على وجهين :

أحدهما : أن تكون مؤكدة لعاملها ، فهذا يجوز ذكره كقوله تعالى(٥٤) : " ثم وليتم مدبرين " ، [ وقوله ] (٥٥) : " و لا تعثوا في الأرض مفسدين " . وإن كانت مؤكدة لجملتها وجب حذف العامل ، وشرطه : أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية . ومعنى كلام الشيخ في اشتراط الاسمية ، حيث يجب حذف العامل . الحال المؤكدة اشترط فيها أن تكون غير اسمية (٥٦) . وقال ركن الدين (٥٧) : يعني إذا كان يجب حذف الفعل ، فأما حيث

---

(٥٠) في هذا الموضع كلمتان غير مقروءتين في ( أ ) .

(٥١) ما بين المعقوفين أثبته للسياق ، و موضعه في ( أ ) كلمة ( نعت ) ولعلها من وهم الناسخ .

(٥٢) لم أقف على هذا القائل فيما بين يدي من مراجع .

٨٣ - ما أثبته هو قراءة محتملة لصدر البيت ، أما عجزه - وفيه الشاهد - فما تمكنت من تبينه ، ولا حالفني الحظ في الوقوف على مصدر له أو مرجع .

(٥٣) هنا كلمة غير مقروءة ، وأقرب ما يكون رسمها لكلمة ( يرادك ) .

(٥٤) من الآية ٢٥ / التوبة .

(٥٥) من الآية ٦٠ / البقرة . وكلمة ( قوله ) ساقطة من الدرج .

(٥٦) عبارة : ( الحال المؤكدة اشترط فيها أن تكون غير اسمية ) هكذا وردت ، وفي هذا السياق ، ولعل في الكلام سقطاً أو تحريفا.

(٥٧) قال ركن الدين في الوافية ١٢٧ : " قوله : وشرطها أن تكون مقرر لمضمون جملة اسمية ، أي : وشرط هذه الحال أن تكون توكيداً ومقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية ؛ لأنها لو كانت تأكيداً ومقررة لمضمون جملة فعلية، لم يكن فعلها واجب الحذف ، نحو : جاءني زيد عطوفا "

لا يجب فيأتي في الفعلية مثل قوله تعالى : "ثم وليتم مدبرين". وذكر غيره (٥٨) أن الحال المؤكدة شرطها أن تكون في الا سمية لوجهين :

أحدهما (٥٩) : أن الا سمية هي التي يصح تأكيدها ، لثبوتها واستمرارها دون الفعل ، فإنه غير ثابت ولا مستقر ، فكيف تؤكد ما لا ثبوت له ! .

الوجه الثاني : أن المؤكدة : التي تصح في خبر ( ما زال ) ، فإذا قلت : زيد أبوك عطوفا ، قلت : ولا يزال عطوفا ، بخلاف الفعل ، فإنه لا يصح أن نقول : ثم وليتم مدبرين ، و لا تزالون(٦٠) مدبرين ، فصح أن هذه من الحال المنتقلة ، ومعناها : ثم وليتم متتابعين (٦١) . وأيضا فإن التأكيد في الاسمية لمضمون (٦٢) الجملة ، بخلاف الفعلية فإن التأكيد إنما هو للفعل فقط ، كما ذكرنا(٦٣) في : ضربت زيداً ضربا ، أن ( ضربا ) تأكيد لضرب(٦٤) التي هنا والله أعلم ؛ لأن المؤكدة شرطها ذلك(٦٥) ، و إلا فقد تأتي فعلية واسمية.

الحكم الخامس : أن المصدر قد يقع حالاً كقولك : قتلته صبراً ، وأتيته عدواً ومشيا .

الحكم السادس : أن المضاف إليه لا يكون الحال منه ، كقولك : جاء غلام هند قائمة، إلا أن [ يكون ] (٦٦) المضاف إليه جزءاً للمضاف أو في حكمه كقوله تعالى(٦٧): " ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخوانا " وكقوله (٦٨) : " إليه مرجعكم جميعاً " .

---

(٥٨) لم أقف على صاحب هذا القول فيما بين يدي من مراجع .

(٥٩) هذا الوجه ذكره ابن يعيش ٢ / ٦٥ .

(٦٠) في ( أ ) : ( ولا تزالوا ) بحذف النون ، لعله من وهم الناسخ .

(٦١) ينظر : التخمير ١/ ٤٣٦ .

(٦٢) في ( أ ) : ( لضمون ) بدلاً من ( لمضمون ) وصوبته من ( ب ) .

(٦٣) راجع ص١٤٧.

(٦٤) في ( أ ) : ( لضربت ) بدلاً من ( لضرب ) ولعله من سهو الناسخ .

(٦٥) أي : شرطها أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية .

(٦٦) سقطت من الدرج في ( أ ) و أثبتها من ( ب) .

(٦٧) من الآية ٤٧ / الحجر .

(٦٨) من الآية ٤ / يونس .

# التمييز

قوله : والتمييز : ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة ... إلى آخره . وهو المفعول الثاني من المفعولات المشبهة . والشبه من وجهين : عام و خاص . أما العام فإنه فضلة . وأما الخاص فإنه مشبه بالمفعول به . والكلام منه يقع / في ثلاثة مواضع ، ٦٣/أ
الأول : في حده والعامل فيه ، والثاني : في تمييز المفرد وحكمه . والثالث : في تمييز الجملة وحكمها .

أما الموضع الأول ، وهو في حده ، فهو كما ذكر الشيخ ، فقوله : ما يرفع الإبهام : عام لكل رافع لإبهام ، سواء كان خبراً أو شرطا أو حالاً [١] أو وصفا ، أو غير ذلك ، وقوله المستقر : خرج عنه : عين جارية وشبهه من الإبهامات التي ليست مستقرة ؛ لأنها ـ و إن رفعت الإبهام ـ لكنه غير مستقر ؛ لأنها تصلح للعين الجارية وعين الشئ وعين الميزان [٢] . وليس في أصل وضعها إبهام ، ولكن اعترض اللبس لصلاحيتها لهذه المشبهات، بخلاف (عشرين ) ، فإنها موضوعة للأعداد ، سواء كان مكيلاً أو موزونا ، فاللبس مستقر . وقوله : عن ذات : خرج الحال ؛ لأنه مبيّن للهيئة . وقوله : مذكورة أو مقدرة : تبيين للذات ، فالمذكورة نحو : عشرين درهما ، والمقدرة نحو : طاب زيد نفساً . وأما العامل فيه ، فالجملة[٣] العامل فيه الفعل أو اسم الفاعل[٤] ، وأما المفرد فقد اختلف فيه، فمنهم[٥] من قال: بنزع الخافض ، ومنهم[٦] من قال : العامل فيه شبهه لاسم الفاعل ،

---

(١) في ( أ ) : ( حال ) بالرفع ، وما أثبته من ( ب ) .

(٢) قال في اللسان ( عين ) : " والعين في الميزان : الميل ، قيل : هو أن ترجح إحدى كفتيه على الأخرى ، وهي أنثى ، يقال : في هذا الميزان عين ، أي : في لسانه ميل قليل أو لم يكن مستويا ً " .

(٣) يعني تمييز الجملة ، وهو تمييز النسبة .

(٤) لقد اقتصر الشارح على الفعل واسم الفاعل مما يعمل في تمييز الجملة ( النسبة ) في حين أنه ليس مقصوراً فيهما. ينظر : شرح الرضي ٢ / ٧١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٨٨ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٠٩ .

(٥) ينظر : التخمير ١ / ٤٤٩ ، و الأزهار الصافية ١ / ١٤٩ أ .

(٦) ينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٧١ ، والأزهار الصافية ١ / ١٤٩ أ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٠٩ ، والهمع ٤/ ٦٤ .

فأشبه عشرون درهماً قولنا : ضاربون زيداً، ومنوان سمنا : ضاربان[٧] زيداً، ورطل زيتا:ضارب[٨] زيداً ، فلما شابهه لفظا[٩] اقتضى كاقتضائه مفعولاً .

و أما الموضع الثاني ، وهو في تمييز المفرد ، فهو على ضربين : مقدر وغير مقدر . فالمقدر يكون بأحد أشياء : إما معدوداً[١٠] نحو : عشرين درهما ، أو موزوناً نحو : رطل زيتاً، أو مكيلاً نحو : إردب قمحاً و [ ... ] [١١] براً ، أو ممسوحاً كقولهم : ماله جريب نخلاً ، أو مقدراً [١٢] بالممسوح نحو : ما في السماء قدر راحة سحابا ، وما في الأرض قدر قبضة ترابا .

والثاني : عن غير مقدر ، وذلك في خمسة أشياء ، الأول : المضاف مثل : خاتم حديداً، وجرّه أكثر ؛ إذ أصله الإضافة . الثاني : يأتي بعد ( ربّ ) كقولك : ربّه رجلاً . الثالث: ما يأتي بعد المصادر التي لا فعل لها نحو : ويحه رجلاً . الرابع : ما يأتي بعد أفعل التفضيل نحو : هو أشد استخراجاً : الخامس: ما أتى بعد التعجب كقولك : ما أحسنه خطيباً ورجلاً .

وأما حكمه ، فله خمسة أحكام :

الأول : أنه لا يأتي إلا عن تمام ، وتمامه بأحد أربعة أشياء : إما بالتنوين نحو : رطلٍ زيتاً ، أو بعد التثنية نحو : منوان سمناً ، ونون الجمع نحو عشرين درهما، وبعد الإضافة نحو: على التمرة مثلها زبداً .

الحكم الثاني : أنه لا تجوز إضافته إلى ما كان فيه نون التثنية والتنوين ، فتقول : عندي رطل زيت ، ومنوا سمن ، فأما نحو نون الجمع و الإضافة فلا تجوز إضافتها إلى ما بعدهما.

أما نون الجمع ، فلا تخلو إما أن تكون مع النون أو مع عدمها ، لا تجوز مع ( النون)؛

---

(٧) في ( أ ) : (ضربان ) بدلاً من ( ضاربان ) ، وما أثبته من ( ب) .

(٨) في ( أ ) : ( ضرب ) بدلاً من ( ضارب ) ، و ما أثبته من ( ب ) .

(٩) في ( أ ) : ( لفظ ) بالرفع ، والصواب بالنصب من ( ب) .

(١٠) في ( أ ) : ( معدود ) بالرفع ، والأوجه ما أثبته من ( ب) .

(١١) هنا كلمة غير مقروءة ، وأقرب ما تكون إلى ( وقه ) و لم أجد لها أصلا إلا أن تكون تحريفا لـ(أوقية ) .

(١٢) في ( أ ) : ( مقدر ) بالرفع ، والأوجه ما أثبته من ( ب ) .

لأن نون الجمع تذهب حالة الإضافة ، و إن كان مع عدمها لم يجز حذفها ؛ لأنها من نفس الكلمة وللبس بالمالك مثل : عشرودرهم إذا كان رجلاً يسمى [ درهم ] (١٣) . والصحيح أنه إنما لم يجز ؛ لأنها من نفس الكلمة ، لأن اللبس (١٤) غير حاصل في مثل : منوان ، فكان يلزم ألا يجوز : منوا زيت ، لاحتمال أن يكون اسم المالك (١٥) .

و أما الإضافة فهي : مثلها زبداً (١٦) ، فلم يجز فيها أيضاً ؛ لأنه قد أضيف مرة ، فلا تتأتى فيها الإضافة جميعاً ، و إن أضفت ( مثل ) فقلت : مثل زبد ، فسد المعنى .

الحكم الثالث : / أنه إذا كانا جنسا أفرد ، وذلك لاستغنائهم بالمفرد عن الجمع مثل: ٦٣/ب
عندي أرطال زيتا. فإن(١٧) قصد أنواعاً مختلفة فإنه يجمع ، وهو معنى قوله : إلا أن يقصد الأنواع، وذلك مثل : عندي أرطال سمونا ، إذا كانا أجناساً مختلفة . وكذلك سائر أسماء الأجناس على هذه الصفة . فإن كانا صنفين نحو أن يكون البعض سمنا و الآخر عسلاً أتي بواو العطف فيقال : عندي رطل سمنا و عسلاً ، ويجوز تغليب أحدهما على الآخر .

ويجمع في غيره أي : في غيرالجنس ، وذلك في نحو : عندي قمطر(١٨) كتبا، وقنطار أثوابا .

الحكم الرا بع : أنه لا يتقدم على معموله اتفاقا .

الحكم الخامس: أن مقدر بـ(من ) .

وأما الموضع الثالث ، وهو في تمييز الجملة وحكمه ، وهو الذي عنى الشيخ بقوله : أو مقدرة ... فهو في جملة أو ما ضاهاها . فاعلم أن التمييز الوارد في الجملة يقع على

---

(١٣) بسقطت من الدرج في ( أ ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(١٤) في ( أ ) : ( لا البس ) بدلاً من ( لأن اللبس )ولعله سهو من الناسخ .

(١٥) من قوله : ( أما نون الجمع ، فلا تخلو ...) إلى هنا هذا الكلام فيه إبهام وغموض .

(١٦) في ( أ ) : ( زابداً ) بزيادة ( ألف ) بعد الزاي .

(١٧) كلمة ( فإن ) مكررة في ( أ ) .

(١٨) في ( أ ) : ( قمطراً) بالنصب ، وما أثبته من ( ب ) .

ثلاثة أوجه ، الأول : الجملة الفعلية نحو : طاب زيد نفسا، وتصبب[١٩] عرقا ، " واشتعل الرأس شيبا "[٢٠] . والثاني : الا سمية كقولك : زيد طيب أبا، وعمرو كريم جداً. الثالث : ما يضاهي الجملة،وهو الإضافة كقولك : يعجبني طيبه أبا . قوله : أو ما ضاهاها : يشير إلى ما ذكر من جهة أن الإضافة والجملة من الاسمية والفعلية مشتركة كلها في حصول النسبة المقدرة . و إنما كان عن ذات مقدرة من جهة أن المقصود هو أن التمييز حاصل في هذا القسم عن نسبة أمر يتعلق بالمذكور لم يتميز بعد ذلك ، ويوضح ما ذكرناه أن (طاب) لا إبهام فيه على انفراده ، و ( زيد ) لا إبهام فيه على انفراده وإنما نشأ الإبهام من نسبة (الطيب) إلى أمر مقدر متعلق بـ(زيد ) مبهم ، فيه محتملات كثيرة ، فمن أجله احتيج إلى تفسير أحد تلك المحتملات .

وتمييز الجملة على ضربين : جملة حقيقية ، ومضاهية لها . فالأول : طاب زيد نفساً ، فهذه عبارة عنه . وقوله : أباً ، و داراً ، وعلماً . فـ(أبا) عبارة عنه ، أو عن متعلقه بحسب القصد ، و ( داراً ) عبارة عما يتعلق بالملك ، و( علماً ) عبارة عما يتعلق بالوصف . وقوله: أو عن إضافة : لا وجه له ؛ لأن الأول مغنٍ عنه ، ولكنه قصد تبيين الإضافة وغيرها ، و إلا فهو مما يضاهي الجملة .

الثاني : ما يضاهي الجملة ، وهي الإضافة التي ذكر الشيخ ، واسم الفاعل واسم المفعول و الصفة . فالأول : يعجبني طيبه أبا. واسم الفاعل نحو : زيد طيب أبا . [ والمفعول ] [٢١] : زيد مضروب غلاماً . والصفة : هو طاهر ذيلاً .

وأما حكمه فله أحكام : الحكم الأول : أن التمييز إذا كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه ، جاز لك الوجهان : أن تجعله [ له ] [٢٢] ولمتعلقه ، وإن لم يصح جعله لما انتصب عنه نحو: ( داراً ) و ( غلاما ) فهو لمتعلقه ، فنحو : طاب زيد [٢٣] أبا ، يصلح أن يكون (زيد) هو الأب ، ويصلح أن يكون ابنا . [ قوله ]: فيطابق

---

(١٩) في ( أ ) : ( تصب ) بباء واحدة ، ولعله من سهو الناسخ .

(٢٠) من الآية ٤ / مريم .

(٢١) سقطت من الدرج في ( أ ) و أثبتها من ( ب ) .

(٢٢) سقطت من الدرج في ( أ ) و أثبتها من ( ب ) .

(٢٣) في ( أ ) : ( بزيد ) بدلاً من ( زيد ) و ما أثبته من ( ب ) .

فيهما ما قصد ، يعني : إن قصدت به الأب قلت : طاب زيد أبا ، طاب الزيدان[٢٤] أبوين ، طاب الزيدون أباء . ولا يجوز اختلافهما ؛ لأن ( زيداً ) هو الأب . وإن قصدت متعلقه ، طابقت أيضاً ما قصدت، فتقول : طاب زيد أبا ، و: طاب زيد أبوين ، و : طاب زيد آباء . وكذلك لو ثنيت (زيداً ) وعينت لكل ( زيد ) أبا قلت : طاب الزيدان أبوين ، طاب الزيدون أباء .

وقوله إلا أن يكون جنساً ، يعني : إذا / قصدت الأبوة فإنها لا تثنى ولاتجمع ؛ لأنها كالمصدر ، والإفراد والتثنية والجمع تفيد إفادة واحدة ، فلا حاجة إليه . فأما ما ليس بجنس، فيجوز فيه الإفراد والتثنية والجمع كقولك : طاب زيد داراً ودارين ودوراً . وقوله: إلا أن يقصد الأنواع : يريد ( الأبوة ) إذا أردت أنواعها ، من الأباء والأمهات . وكذلك (علما) إذا قصدت أنواعاً من العلوم ، كقوله تعالى[٢٥] : " بالأخسرين أعمالا " ؛ لأن لهم أعمالاً متنوعة من المعاصي . والاستثناء الأول منفي ، والثاني مثبت . ٦٤/أ

الحكم الثاني[٢٦] : وقد أورد على كلام الشيخ سؤالان :

الأول ، في قوله : طاب زيد نفسا ، فإن ( نفسا ) اسم[٢٧] يصح جعله لما انتصب عنه، ولم يجز فيه الوجهان . والجواب : أنه اعتبر الأكثر والأغلب .

السؤال الثاني ، في قوله : لما انتصب عنه ، وقد قدم أن تمييز الجملة عن ذات مقدرة ، فكيف يكون عن ذات مقدرة ثم يقول : إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب[٢٨] عنه ؟ . والجواب : أنه[٢٩] على حذف المضاف ، أي : لما انتصب[٣٠] عمن نسب إليه ، أو لما كان المال يعود إلى ( زيد ) جعله منتصبا عنه ، وإن كان في الأصل عن النسبة إليه .

---

(٢٤) في ( أ ) : ( الزيدين ) بالياء والصواب من ( ب ) .

(٢٥) من الآية ١٠٣ / الكهف .

(٢٦) في ( أ ) : ( الثالث ) والصواب ما أثبته من ( ب ) .

(٢٧) في ( أ ) : ( اسماً ) بالنصب ، والصواب الرفع من ( ب ) .

(٢٨) في ( أ ) : ( انتصبت ) بزيادة ( تاء ) والوجه ما أثبته من ( ب ) .

(٢٩) في ( أ ) : ( أن ) بدلاً من ( أنه ) ، وما أثبته من ( ب ) .

(٣٠) في ( أ ) : ( انتصبت ) بزيادة ( تاء ) و ما أثبته من ( ب ) .

قوله وإن كانت صفة كانت له وطبقه ، أي : مطابقة ؛ لأن الصفة جارية على الموصوف ، فتقول : لله درّه فارسا ، لله درهما فارسين ، لله درّهم فرسانا .

وطبقه : ساكنة ومتحركة لغتان فتح الطاء[٣١] .

[ قوله ] [٣٢] : واحتملت الحال ، والصفة أمدح ؛ لأن الحال يقيد والصفة مطلقة .

الحكم الثالث : أن تمييز الجملة لا يتقدم على الفعل ـــ على الصحيح ـــ خلافاً للمازني[٣٣] والمبرد [٣٤] ، واحتجا بقوله[٣٥] :

٨٤ – أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقد أجيب عن البيت بوجوه ، الأول : الشذوذ . الثاني : أن الرواية : ( نفسي ) . الثالث : أن ( نفسا ) خبر كان .

ووجه المنع أن الضمير في الأصل فاعل ، وأن قولك : طاب زيد نفساً : طابت نفس زيد ، ولكنهم أخروه إلى آخر الكلام ، ثم تبين بعد الإبهام ؛ ليكون أبلغ في النفس ، وأكمل من أن يكون مثبتا من أول الأمر .

---

(٣١) عبارة : ( وطبقة : ساكنة ومتحركة ، لغتان فتح الطاء ) هكذا وردت ، ولعل في الكلام سقطاً او تحريفا.

(٣٢) زيادة أثبتها للتوضيح .

(٣٣) هو بكر بن محمد بن بقية ، أبوعثمان المازني البصري ، شيخ المبرد ، وأحد المقدمين البصريين ، وصنف : ما يلحن فيه العامة ، والتصريف ، والدياج ، وغير ذلك توفى سنة ٢٤٩ هـ .

ينظر : أخبار النحويين البصريين ٨٥ ، وإنباه الرواة ١ / ٢٨١ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٦٣ .

(٣٤) ينظر رأي المازني والمبرد في : المقتضب ٣/ ٣٦ ، والأصول ١/ ٢٢٣ ، والإنصاف ( مسألة ١٢٠ ) ٨٢٨/٢ ، وأسرار العربية ١٨٧ .

وينظر في هذه المسالة : الإيضاح العضدي ٢٢٣ ، والمقتصد ٢ / ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، والمرتجل ١٥٨ ، وابن يعيش ٢ / ٧٤ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٥٦ ، وشرح الرضي ٢ / ٧١ .

(٣٥) نسب هذا لبيت للمخبل السعدي في الخصائص ٢ / ٣٨٤ ، وشواهد الأعلم ١ / ١٠٨ ، والدرر ١ / ٢٠٨. ونسب إلى أعشى همدان في شاهد العيني ٣ / ٢٣٥ ، والدرر ١ / ٢٠٨ .

٨٤ – البيت من الطويل ، وهو من شواهد المقتضب ٣/ ٣٧ ، والأصول ١ / ٢٢٤ ، والإيضاح العضدي ٢٢٤، والمفصل ٨٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥٠ ، والمرتجل ١٥٩ ، وأسرار العربية ١٩٧ ، والإنصاف ٢ / ٨٢٨ ، وشفاء العليل للسلسلي ٢ / ٥٥٩ .

## الاستثناء

قوله : المستثنى : متصل ومنقطع ... إلى آخره . وهو الثالث من المشبهات ، ووجه الشبه[١] على سبيل العموم أنه فضله ، وعلى الخصوص أنه مشبه بالمفعول معه ؛ لكون كل واحد منهما متعدياً إليه الفعل بواسطة[٢] حرف . والكلام من هذا النوع يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حده مطلقاً ، وحد المتصل والمنقطع . والثاني : في تحقيقه وفائدته . والثالث : في إعرابه .

أما الموضع الأول ، وهو في حدوده ، أما الأول ، فهو المذكور بعد (إلا) أو معناها . فقولنا : المذكور بعد (إلا) : عام للمتصل والمنقطع . وقولنا : أو معناها : ليدخل فيه ماحمل على (إلا) من الحروف الاستثنائية . وأما حد المتصل فهو : المخرج من متعدد ، ليخرج عنه المنقطع . وقولنا : لفظاً أو تقديراً : تبين للمتعدد ، فاللفظ كقولك : علي له عشرة إلا درهما . والتقدير : قام القوم إلا زيداً . وقوله : بـ(إلا) وأخواتها : ليدخل فيه حروف الاستثناء وآلاته أجمع .

وأما المنقطع فهو المذكور بعدها غير مخرج كقولك : مافي الدار أحد إلا حماراً ، فالمذكور / بعد (إلا) ليس بداخل فيما قبلها . وهو يقال : استثناء ، ومستثنى ، ومستثنى منه ، فالأول هو المعنى . والثاني : المخرج . والثالث : المخرج منه . وهو في اللغة استفعال من الثني ، وهو العطف ؛ لأن المخرج بعض من كل ماعطف عليه باقتطاع بعضه عن الحكم . أو من الثني الذي هو الصرف ، يقال : ثنيت فلانا عن رأيه ، إذا صرفته، والاستثناء مشعر بصرف الكلام عما كان نقيضه [ ... ] [٣] من شرح المفصل.

٦٤/ب

وأما بيان العامل فيه ، فقد اختلف فيه ، فذهب الكسائي[٤] إلى أن العامل فيه معنى

---

(١) في (أ) : ( المشبه ) بدلاً من ( الشبه ) ولعله من وهم الناسخ .

(٢) في (أ) : (بوسطة ) بسقوط الألف بعد الواو .

(٣) هنا كلمة غير مقروءة في ( أ ) .

(٤) ليس هذا مذهب الكسائي ، ولاوجدت من نسب ذلك إليه ، بل إن مذهبه : أنه منصوب بـ(أن) مقدرة بعد (إلا) محذوف الخبر ، وحكي عنه أيضاً أنه ينصب لأنه مشبه بالمفعول .

ينظر : الإنصاف ( مسألة ٣٤) ١ / ٢٦١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٩ ، وشرح الرضي ٢ / ٨٠ ، والأزهار الصافية ١٥١/١ ب .

الاستثناء . وذهب أبو العباس المبرد[٥] والزجاج[٦] إلى أن العامل فيه (إلا) . وذهب الفراء[٧] إلى أن العامل فيه [ أن ] [٨] و(لا) . وفساد كل واحد من هذه الأقوال بين ، فالأول ، وهو كلام الكسائي أنه لو كان كما زعم لأدى إلى أن تكون معاني الحروف عاملة كحروف الاستفهام ، يكون العامل فيه : ( استفهم ) ، وليس كذلك . وأما كلام المبرد والزجاج ، فإنه يلزم أن يكون منصوبا في جميع أحواله ، وليس كذلك ، والمعلوم خلافه . وأما كلام الفراء فلا دليل عليه . فالمختار ماقاله سيبويه[٩] : إن العامل فيه الفعل بواسطة الحرف ؛ لأنه الموجود . فإن فقد الفعل نحو : الزيدون إلا أخاك أصحابك ، فذكر ابن الحاجب[١٠] أن العامل : المستثنى منه بواسطة الحرف[١١] ، ولكن [ قال ] [١٢] غيره : إن العامل فيه : مافي معنى ( أصحابك ) من اشتقاق الفعل ، كأنه قال: الزيدون إلا أخاك مصاحبوك .

---

(٥) المقتضب ٢ / ٣٩٠ ، والكامل ٢ / ٨٩ .

(٦) ينظر رأيه في : شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٢٢، وأسرار العربية ٢٠١، وابن يعيش ٢/٧٦، وشرح الرضي٢ / ٨٠ .

(٧) ينظر رأيه في : الإنصاف ١ / ٢٦١ ، وأسرار العربية ٢٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٩ ، والأزهار الصافية ١ / ١٥١ ب .

(٨) سقطت من الدرج في (أ) وأثبتها من (ب) .

(٩) قال سيبويه – رحمه الله – ٢ / ٣١٠ : " ... والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ماقبله، عاملاً فيه ماقبله من الكلام ، كما تعمل (عشرون ) فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما " .

وقد فسر النحاة هذا القول بأن العامل عند سيبويه هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بواسطة ( إلا ) وذهب إلى ذلك جمهور البصريين . ينظر في ذلك : الإيضاح العضدي ٢٥٥ ،والمقتصد ٢ / ٧٠٠، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٢، والمرتجل ١٨٦ ، وأسرار العربية ٢٠١ والإنصاف ( مسألة ٣٤ ) ١ / ٢٦١ ، وابن يعيش ٢ / ٧٦ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٦١ – ٣٦٣ ، وشرح الرضي ٢/ ٨٠-٨٢ .

هذا وأما ابن مالك فقد اختار أن ينصب المستثنى بـ(إلا) نفسها ، وأكد أن ذلك مذهب سيبويه مستشهداً بنصوصه، قال في شرح التسهيل ٢ / ٢٧١ : " ... واخترت نصبه بها ، وزعمت أني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني ، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه ... " ، ثم استطرد في ذكر النصوص.

(١٠) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٦٣ ، وشرح الكافية له ٣٢٨ .

(١١) في (أ) : ( الخروف ) والوجه ماأثبته من (ب) .

(١٢) سقطت من الدرج ، وأثبتها للسياق .

أما الموضع الثاني ، وهو في تحقيقه وفائدته ، [ أما ] (١٣) تحقيقه فإنه يقال : لم أتى بالاستثناء ؟ وهل المقصود الأول أو الثاني ؟ . وبيانه : أنك إذا قلت : له علي عشرة إلا ديناراً ، فإما أن يكون ( الدينار ) قد تقرر ثبوته من جهة الإقرار الأول أو لا ، فإن كان قد تقرر ثبوته في الذمة ، فإخراجه يكون نقضاًلما قد ثبت واستقر ، وهو باطل . وإن كان ( الدينار ) لم يستقر من جهة الإقرار الأول ، فالاستثناء باطل لبطلان حقيقة الإخراج ، وإذن كان يؤدي ما [ هذا ] (١٤) حاله إلى الكذب في كلام الله تعالى ،

وبيانه: إذا ورد قوله تعالى(١٥) : " فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما" فالخمسون : إما أن يكون قد لبثها أو لم يلبثها ، فإن كان قد لبثها ، كان إخراجه كذبا وخلفا ، وإن كان لم يلبثها ، كان إبطالاً لماهية الاستثناء . فلما عظم الإشكال من هذا الوجه اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال(١٦) : فمذهب الأشعرية أن المستثنى منه مع المستثنى بمنزلة الشيء الواحد، وله عبارتان ، إحداهما(١٧) : عندي له عشرة إلا درهما . والثانية تسعة(١٨) . وهو فاسد لأمرين ، أما أولاً : فلأن ماذكروه يبطل النصوصية في العشرة . والثاني : يبطل كون (إلا) موضوعة للإخراج. القول الثاني – لابن الحاجب(١٩) – وهو أنه لايجوز الحكم بالنسبة إلا بعد كمال المفردات في كلام المتكلم ، وهو فاسد ، وبيانه : أنا لانجد فرقاً بين قولنا : قام القوم ، مطلقا من غير إخراج ، وبين قولنا : قام القوم إلازيداً ؛ فكيف يقال : إن قام القوم مطلقاً قد حكم عليه بإسناد الفعل بخلاف قولنا : قام القو إلا زيداً فإنه لايحكم عليه بإسناد الفعل إلى فاعله إلا بعد الحكم بالإخراج ، وهو لادلالة عليه .

---

(١٣) ساقطة من (أ) وأثبتها من (ب) .

(١٤) سقطت من الدرج ، وأثبتها للسياق .

(١٥) من الآية ١٤ / العنكبوت .

(١٦) في ( أ ) : ( أو قال ) بدلاً من ( أقوال ) ولعله من سهو الناسخ .

(١٧) في ( أ ): ( أحدها ) بدلاً من ( إحداهما ) والوجه ماأثبته .

(١٨) يعني أن معنى : عشرة إلا درهماً ، هو معنى ( تسعة ) .

وينظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ٥٤٣ ، وشرح الرضي ٢ / ٧٧ ، والأزهار الصافية ١ / ١٥٢ أ .

(١٩) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٦٠ ، وشرح الكافية له ٣٢٤ .

القول الثالث[٢٠] - وهو قول الزيدية والمعتزلة - وهو أنه عندهم تخصيص بعد العموم، بمنزلة التخصيص بالصفة والشرط والغاية وغيرها من التخصيصات المتصلة فيكون [ ... ] [٢١] / المتكلم أخرج ماقصد إخراجه وأراده ، فلايلزم التكذيب في كلام الله ورسوله . ٦٥/أ

وأما فائدته فهي تمكين المعنى في النفس ، كالتأكيد والبدل والتكرير والزيادات ، وغير ذلك من التفنن في الكلام نحو الحقيقة والمجاز والاستعارة ، وكثير من أنواع الكلام . وبيانه: أنك إذا قلت : فلبث فيهم تسعمائة وخمسين سنة ، ربما يتوهم أنه تجوز عن أكثرها ، وليست تامة ؛ لأن أكثر الشيء مطلق عليه كقوله تعالى[٢٢] : " الحج أشهر معلومت" ، فقال : أشهر ، وإنما هي شهران وبعض الثالث ، بخلاف إذا قال : " فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما " ، فكأنه قال : تسعمائة وخمسين كاملة ، فقطع التجوز والاحتمال . وذكر السكاكي في مفتاح العلوم[٢٣] : أن التسعة لها حقيقة ومجاز ، فالحقيقة: علي له تسعة. والمجاز : علي له عشرة إلا درهما . والقرينة للمجاز لفظ(إلا) المخرجة .

وأما الموضع الثالث ، وهو في إعرابه ، فهو على أربعة أنواع ، الأول : منصوب ، والثاني : بدل ، والثالث : المفرغ على حسب العامل ، والرابع : المجرور .

أما النوع الأول ، فهو ستة مواضع :

الأول : إذا كان مستثنى من موجب أو مافي تأويله ، وهو معنى قوله : إذا كان بعد (إلا) غير الصفة ؛ لأنه لو كان صفة كان مرفوعاً في كلام موجب ؛ لأنه لو كان غير موجب لكان بدلاً ، ومثاله : قام القوم إلا زيداً ، و: ماأكل أحد إلا الخبز إلا زيداً ، وإنما كان في معنى الموجب ؛ لأن النفي إذا أدخل على النفي كان في حكم الموجب[٢٤] .

---

(٢٠) ينظر في هذا القول : الأزهار الصافية ١ / ١٥٢ ب .

(٢١) هنا عبارة غير مقروءة تقدر بثلث السطر .

(٢٢) من الآية ١٩٧ / البقرة .

(٢٣) المفتاح ٥٠٧ .

(٢٤) ينظر : مبسوط الأحكام ٣ / ٨٧٣ .

وإنما كان منصوبا ؛ لتعذر البدل والصفة . أما البدل فلفساد المعنى ؛ لأن المبدل منه في حكم الساقط ، فيكون تقدير[٢٥] : جاءني القوم إلا زيداً : جاءني إلا زيد ، ويلزم منه مجيء جميع العالم إليه إلا زيد ، وهو ظاهر الفساد ، وأما تعذر الصفة[٢٦] ؛ فلأنه لاتحمل كلمة (إلا) على الصفة إلا إذا تعذر الاستثناء على الصحيح ، ولاتعذر فيه هاهنا .

الثاني : أن يكون المستثنى[٢٧] مقدماً على المستثنى منه نحو : مالي إلا الله راحم ، و:مالي إلا العسل شرابه ، وقول الشاعر[٢٨] :

٨٥ - ومالي إلا أل أحمد شيعة ومالي إلا مشعب الحق مشعب

وإنما تعين النصب ؛ لأن البدل والصفة لايتقدمان على المبدل منه والموصوف . وقد روي فيه الرفع[٢٩] ، على أنه بدل عما قبله في التقدير ، أي : مالي شيعة إلا أل أحمد ، و(شيعة) الثاني مفسر له ، وهو شاذ[٣٠] ؛ لأنه خلاف الظاهر . فأما إذا قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه كقولك : مافيه رجل إلا أباك صالح ، فقد اختلف سيبويه ويونس، فذهب سيبويه[٣١] إلى أن الصفة لااعتبار بها ، وأنها في حكم المتقدمة ، فتقول بالرفع على

---

(٢٥) في (أ) : (تقديراً) بالنصب ، ولعله من سهو الناسخ .

(٢٦) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٣٢٥ : " واشترط أن تكون (إلا) غير صفة ؛ لأنها إذا كانت صفة كانت تابعة لما قبلها " .

(٢٧) في (أ) : ( الاستثناء ) بدلاً من ( المستثنى ) ، ولعله سهو من الناسخ .

(٢٨) هو الكميت بن زيد الأسدي ، والبيت في الهاشميات ٣٩ .

٨٥ - البيت من الطويل ، وهو من شواهد المقتضب ٤ / ٣٩٨ ، ومجالس ثعلب ١ / ٤٩ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ / ١٣٥ ، واللمع ١٢٣ ، والمفصل ٨٦ ، والإنصاف ١ / ٢٧٥ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ٨٧٥ ، والأزهار الصافية ١ / ١٥٣ ب ، والعيني ١١١/٣ ، والخزانة ٣١٤/٤ .

(٢٩) ينظر : مجالس ثعلب ١ / ٤٩ .

(٣٠) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٠٤ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ٨٧٥ .

(٣١) الكتاب ٢ / ٣٢٦ .

البدل . وقال يونس[٣٢] : إن تقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف ؛ لأن الصفة [ ... ] [٣٣] بموصوفها ، فكأنه في حكم المتأخر ، فينصبه على التقدم . ومنهم من سوى بين ذلك ، وهو المازني[٣٤] .

الثالث : أن يكون منقطعا . وقوله : في الأكثر ، إذا قلت : مافي الدار أحدٌ إلا حماراً ، فأهل الكوفة[٣٥] يرفعونها على البدلية ؛ لأنهم اشترطوا في المنقطع ألا يكون من / الأحدين ، ولامما يلابسهم . وأما أهل البصرة فينصبونه ؛ لأنهم اشترطوا ألايكون ٦٥/ب
من الأحدين فقط .

الرابع : أن يكون بعد (خلا) و (عدا) كقولك : جاء القوم خلا زيداً ، وعدا عمراً[٣٦]، والتقدير : خلا بعضهم زيداً . قوله : في الأكثر ؛ لأن منهم[٣٧] من يجر بهما ، لكن الأجود النصب .

الخامس : بعد ( ماخلا ) و ( ماعدا ) نحو : جاء القوم ماخلا زيداً ، فالنصب في هذه الحالة واجب ؛ لأن ( ما ) سبكته بالمصدر ، وقد سمع الجر بهما ، وهو قول شاذ[٣٨]

السادس: بعد ( ليس ) و ( لايكون ) ، وهو خبرهما فتقول : جاء القوم ليس زيداً ، أي: ليس بعضهم زيداً ، وكذلك : لايكون زيداً .

---

(٣٢) هذا الذي ذكره الشارح عن يونس ، إنما هو مذهب المازني ، كما في المقتضب ٤ / ٣٩٩ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٤ . وماوجدت من نسبه إلى يونس إلا التبريزي في مبسوط الأحكام ٣ / ٨٨١ .

(٣٣) هنا كلمة غير مقروءة .

(٣٤) إنما مذهب المازني هو مانسبه الشارح إلى يونس قبل قليل ، وأما الذي سوى بين الأمرين فهو ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٠٧ ، ولكنه في شرح التسهيل ٢ / ٢٨٤ رجح مذهب سيبويه .

(٣٥) ليس الخلاف في هذه المسألة بين أهل الكوفة وأهل البصرة كما ذكر الشارح ، وإنما هي لغتان : تميمية وحجازية . ينظر في ذلك:الكتاب ٢/٣١٩ ، والمقتضب ٤/٤١٢ - ٤١٤ ، وشرح ابن يعيش ٢/٨٠ ، وشرح الرضي ٢/٨٥

(٣٦) بعد كلمة (عمراً) توجد كلمة (زيداً) في (أ) ، ولعلها من زيادة الناسخ سهواً .

(٣٧) في (أ) : ( لأن من منهم ) بزيادة ( من ) قبل ( منهم ) ، ولعله من سهو الناسخ .
وأما الجر بـ(عدا) فقد نسب ذلك إلى الأخفش في شرح ابن يعيش ٢/٧٨ ، وشرح الرضي ٢/٨٨ .

(٣٨) ينظر : معاني الحروف للرماني ١٠٦ ، والتوطئة ٢٧٩ ، وشرح الرضي ٢/٩٠ ، ورصف المباني ٢٦٣ ، ومغني اللبيب ١/١٣٤.

النوع الثاني : مايكون[٣٩] بدلاً ، وذلك بشرطين ، أحدهما : أن يكون منفيا . [ الثاني ] [٤٠] : أن يكون المستثنى منه مذكوراً[٤١] .

ويجوز فيه النصب على أصل[٤٢] الاستثناء ، وهو معنى قوله : ويجوز فيه النصب . ويختار البدل فيما بعد (إلا) في كلام غير موجب ، ومثال ذلك : ماقام أحد إلا زيد ، و: ماضربت أحداً إلا زيداً ، و: مامررت بأحد إلا بزيد ، وكقوله تعالى[٤٣] : " مافعلوه إلا قليل منهم " و : " إلا قليلاً " على قراءة ابن عامر[٤٤] ، على أصل الاستثناء . والبدل في هذه الحالة أجود ؛ لإمكانه وضعف عامل النصب .

فأما قوله تعالى[٤٥] : " فأسر بأهلك بقطع من الليل ولايلتفت منكم أحد إلا امرأتك " بالرفع لـ(لامرأة) والنصب[٤٦] . فأما الرفع فهو على البدلية ، وقدسمع النصب في أكثر القراءة ، وقد اختلف في توجيهه ، فذهب الشيخ ابن الحاجب[٤٧] إلى أنه على أصل الاستثناء الذي قدمنا أنه قليل ، وذلك لأن القراء قد يجمعون[٤٨]على الفصيح دون الأفصح.

وذهب الزمخشري[٤٩] [ إلى ] [٥٠] أن النصب مستثنى من قوله : فأسر ، والرفع من : ولايلتفت منكم أحد . وقال : قد روي أنه سرى بها ، واختلاف القراءتين

---

(٣٩) عبارة (مايكون) مكررة في (أ) .

(٤٠) سقطت من الدرج في (أ) وأثبتها من (ب) .

(٤١) في (أ) : (مذكور) بالرفع وكذلك في (ب) ، والوجه ماأثبته .

(٤٢) في (أ) : (الأصل) بالتعريف ، وماأثبته من (ب) .

(٤٣) من الآية ٦٦ / النساء .

(٤٤) ينظر : السبعة لابن مجاهد ٢٣٥ ، والمبسوط لابن مهران ١٥٧ ، وتلخيص العبارات لابن بلمة ٨٢ ، وكتاب الاقناع لابن الباذش ٢ / ٦٣٠ .

(٤٥) من الآية ٨١ / هود .

(٤٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع ، وباقي السبعة بالنصب .

ينظر في ذلك : السبعة ٣٣٨ ، والمبسوط ٢٠٥ ، وتلخيص العبارات ١٠٤ ، والاقناع ٢/٦٦٦ .

(٤٧) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٦٧ .

(٤٨) في (أ) : ( قد يجمعوا ) والوجه ماأثبته من (ب) .

(٤٩) المفصل ٨٧ ، والكشاف ٢ / ٢٨٤ .

(٥٠) سقطت من الدرج في (أ) ، وأثبتها من (ب) .

لاختلاف الروايتين . ورده ابن الحاجب(٥١) ، بأنه يؤدي إلى التناقض في أخبار الله تعالى ، والقراءة مقطوع بها متواترة ، وليست ظنية ، وهذا غير جائز . وتأوله صاحب حواشي الكشاف(٥٢) ، وحكى مثله عن بعض المغاربة : أنه لم يسر بها ، ولكنها خرجت معهم من غير إذنه ولاعلمه . فيصح على هذا الاستثناء من الجملتين ، ولاتناقض حينئذ . فأما الخوارزمي(٥٣) فأجاز النصب من الجملة الأولى ، والرفع من الجملة الثانية ، بطريق سلكها لاتؤدي إلى التناقض ، وهو أنه جعل المنفية حالاً من المثبتة ، فكأنه قال : فأسر بأهلك غير ملتفتين إلا امرأتك ، فأسر بها ملتفتة . وأما الرفع فظاهر أنه من [ ... ] (٥٤) النفي فيصح المعنى .

---

(٥١) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٦٧ ، وشرح الكافية له ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٥٢) لم أتبين من يعني به .

(٥٣) التخمير ١ / ٤٦٤ .

(٥٤) هنا كلمة غير مقروءة .

وأما النوع الثالث ، وهو المفرغ ، فهو يعرب على حسب العوامل التي قبله ، وله شرطان ، أحدهما : أن يكون منفيا . والثاني : أن يكون المستثنى منه غير مذكور ، فإن كان مذكوراً ألحق بالنوع الثاني . ومثال ذلك : ما جاءني إلا زيد ، و : ما ضربني إلا عمرو ، و : ما رأيت إلا زيداً ، و : ما مررت إلا بزيد . فإن استقام المعنى لم يشترط فيه النفي ، وهو معنى قول الشيخ : إلا أن يستقيم المعنى ، ومثال ذلك : قرأت إلا يوم الجمعة؛ وذلك لما كانت أيام الأسبوع محصورة ، فلو قلت في غيره : جاءني إلا زيد ، لأدى إلى المحال ، وهو أن يكون جاءك الناس أجمعون إلا زيداً . فلما استقام المعنى جاز ذلك في المثبت .

قوله : ومن ثم لم يجز : ما زال زيد إلا عالماً . يعني من أجل أنه لا يجوز الاستثناء من غير الموجب ، لم يجز أن يقال ذلك ؛ لأن ( ما ) / للنفي ، و ( زال ) للنفي، فيكون ٦٦/أ
[ النفي ] (٥٥) مع النفي إثباتا ، وعلى هذا يكون معناه : ثبت زيد إلا عالما ، فيصير استثناء مفرغا في الموجب (٥٦) ، فلا يستقيم المعنى ، و لأنه يؤدي إلى نفي الخبر وهو موضوع لإثباته،فيؤدي إلى التناقض (٥٧) .

قوله :و إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع. هذا عائد إلى النوع الثاني ، وهو البدل ، وهو حكم له . ومثال ذلك : ما جاءني [ من ] (٥٨) أحد إلا زيد ، و : لا أحد فيها إلا زيد ، و : ما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به .فأما التعذر في الأ ولى ، فلأن ( من) لا تزاد في الإثبات خلافا للأخفش(٥٩) فإنه يجوز زيادتها فيه . وإنما لم تزد(٦٠) في الإثبات ؛ لأنها جاءت لمعنى تأكيد الاستغراق ، والذي يفيده النفي بخلاف الإيجاب ، فإنه لا يدل على معنى العموم و الاستغراق ، فلم يصح تأكيده بـ(من) التي تدل على

---

(٥٥) ساقطة من الدرج في ( أ ) و أثبتها من ( ب ) .

(٥٦) في ( أ ) : ( الواجب ) بدلاً من ( الموجب ) ولعله من سهو الناسخ .

(٥٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٣٧ ، وشرح الرضي ٢ / ١٠٦ ، والفوائد الضيائية ١ / ٤٢١ .

(٥٨) ساقطة من الدرج في ( أ ) و أثبتها من ( ب ) .

(٥٩) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٧٦ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٧٢٩ ، وشرح الرضي٢ / ١٠٨ .

(٦٠) في ( أ ) : ( تزاد ) ولعله من سهو الناسخ .

الاستغراق ، فلما تعذر البدل على لفظه أبدل على محله ، وهو الرفع . وكذلك ( لا ) التي لنفي الجنس ، و(ما) التي بمعنى ( ليس ) ، وقد علل الشيخ بقوله : لأنهما عملتا للنفي . فإذا دخلت (إلا) انتقض النفي فيهما ، فحمل على المحل وهو الرفع . و لا ينتقض هذا بـ(ليس) ؛ لأنها عملت للفعلية لا لأجل النفي ، فتقول : ليس زيد إلا قائما .

فإن قيل : أي شيء لا يتبع ، لا على لفظه ، ولا على محله ؟

فقل هو قولنا: ما زيد بشيء إلا شيء ؛ لأنك لا تحمل على لفظه ؛ لأنه مجرور ، ولا على محله ؛ لأنه منصوب المحل ، بل على أصل المبتدأ والخبر . و قد أنشد [ بعض الأدباء ] (٦١) في معنى ذلك بيتين :

ما تابع لم يتبع متبوعه ... في لفظه ومحله يا ذا الثبت

ماذا بعلم غير علم نافع ... بالغت في إتقانه حتى ثبت

فالسؤال في البيت الأول والجواب في الثاني ، في قوله : ( غير ) فيرفع دون النصب والجر .

قوله : ومن ثم جاز : ليس زيد إلا قائما ، أي : ومن أجل أن ( ليس ) عملت لأجل الفعلية ، جاز فيها هذه المسألة . وامتنع : ما زيد إلا قائما ؛ لأنها لم تعمل إلا بالشبه (٦٢).

النوع الرابع : المجرور ، وذلك ما أتى بعد ( غير ) و (سوى) و (حاشا)في الأكثر ؛ لأن فيها ـ أعني ( حاشا ) ـ خلافا للمبرد(٦٣) ؛ لأنه ينصب بها ويقول : قد

---

(٦١) ما بين المعقوفين من ( ب ) وقد سقط من الدرج في ( أ ) . وهذان البيتان في الأشباه والنظائر للسيوطي ٤ / ١٥٤ ، وقد نسبهما إلى الخوارزمي ، وهما من الكامل .

(٦٢) ينظر في تعليل ذلك : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٤١ ، والفوائد الضيائية ١ / ٤٢٤ .

(٦٣) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٣٩١ : " وما كان حرفا سوى ( إلا ) فـ( حاشا ) و ( خلا ) ، وما كان فعلاً فـ(حاشا) و(خلا) ، وإن وافقا لفظ الحروف " .

و لم أجد له أكثر من ذلك ، وما نسبه الشارح إلى المبرد إنما هو منسوب إلى المازني .

ينظر : الأصول ١ / ٢٨٨ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ٨٥ ، وشرح الرضي ٢ / ١٢٣ .

سمع : اللهم اغفر لي ولمن سمع [ دعائى ] (٦٤) حاشا الشيطان وابن الأصبغ ، بالنصب ؛ لأنها عنده فعل(٦٥) من ( حاشا ) . والأجود الجرّ بها قال الشاعر(٦٦) :

**٨٦** - حاشا أبي ثوبان إن به ضنا عن الملحاة والشتم

وأما ( غير ) و ( سوى ) و(سوى) ، فإنها مضافة إلى ما بعدها ، وقد جاء الجر بعد ( خلا ) و ( عدا ) باعتبار الحرفية(٦٧) فيهما .

قوله : وإعراب ( غير ) كإعراب الاسم الواقع بعد ( إلا ) على التفصيل . وهذا حكم تختص به ؛ وذلك لأنها اسم مشاكل لـ(لا ) ، وهي عاملة فيما بعدها الجر ، فنقل الإعراب الذي كان قياسه أن يأتي بعد ( إلا ) عليها ؛ لأجل ما ذكر ، فتنصب في المواضع المتقدمة، وترفع فيما ذكر هناك ، ويجوز فيها الأمران حيث يجوز في المستثنى .

قوله : كما حملت ( إلا ) عليها في الصفة . أصل ( غير ) : الصفة ، وحملت على (إلا) في الاستثناء ،وأصل( إلا) الاستثناء وحملت على ( غير ) في الصفة ، إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور. فقولنا : لجمع احتراز من قولنا : ما جاءني من أحد إلا زيد ، و: ما رأيت من رجل (٦٨) / إلا زيداً ؛ لأنه لم يتعذر الاستثناء . منكور: لأنه إذاكان معرفة أمكن الاستثناء كقولنا : جاءني الرجال إلا زيداً . وقولنا غير محصور : احتراز من قولك : له عليّ عشرة إلا درهما؛ فإن الاستثناء ها هنا ممكن . فمتى اجتمعت هذه الشرائط تعين أن تكون (إلا) صفة ، و لم يجز فيها البدل والاستثناء كالآية ، فعند ٦٦/ب

---

(٦٤) سقطت من الدرج وأثبتها من مرجع الحاشية السابقة .

(٦٥) في ( أ ) : ( فعلية ) بدلاً من ( فعل ) ، وما أثبته من ( ب ) .

(٦٦) هو الجميح الأسدي كما في المفضليات ٣٦٧ ، والأصمعيات ٢١٨ ، والدرر ١ / ١٩٦ .

**٨٦** - البيت من الكامل ، وهو من شواهد مجاز القرآن لأبي عبيدة ١ / ٣١٠ ، والمحتسب ١/ ٣٤١،والإنصاف ١ / ٢٨٠ ، والجنى الداني ٥٦٢ ، ومغني اللبيب ١ / ١٢٢،وشواهد العيني ١٢٩/٣،والخزانة ١٨٢/٤.

(٦٧) في ( أ ) : ( الحر فيهما ) ولعله من سهو الناسخ ، و ما أثبته من ( ب ) .

(٦٨) في ( أ ) : ( رجلاً ) بدلاً من ( رجل ) .

الشيخ أنها لا تكون صفة إلا بهذه الشرائط ، وفي غيرها تكون ( إلا ) للاستثناء ، ويضعف جعلها صفة ، ثم مثل للصفة بقوله تعالى (٦٩) : " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا " ، فـ(آلهة ) جمع منكور غير محصور ، فحصلت فيه الشرائط ولم يجز البدل ولا الاستثناء . أما البدل فلأمرين ، أحدهما : أن البدل إنما يكون في النفي ، و ( لو ) في معنى (إن) الشرطية ، ولا يسوغ البدل في الإثبات ، الثاني : أنه يؤدي إلى قولك : لو كان فيها الله، وهذا ظاهر الفساد. وقدو أجاز الفراء (٧٠) البدل ، وأجاب عن الأول بأن قال : إن (لو) معناها الامتناع، والامتناع في معنى النفي وقد ثبت أن النفي وما في معناه (٧١) من الاستفهام والنهي(٧٢) في الحكم سواء . وعن الثاني أنه لا يؤدي إلى قولك : لو كان فيهما الله [ لأنا نأتي بـ(إلا) بعد حذف المبدل منه فنقول : لو كان فيهما إلا الله ] (٧٣) فلا انتفاء حينئذ.

وأما الاستثناء فلا يجوز لوجهين : أحدهما : أنه يؤدي إلى إثبات آلهة مستثنى منهم الله؛ لأن الاستثناء إخراج ، والإخراج لا يصح إلا عن مخرّج . ولأنه يؤدي من قبيل المفهوم إلى عدم فساد السماوات والأرض إذا كان فيهما آلهة غير الله مستثنى منهم الله، وهذا ظاهر الفساد .

الثاني : أن الاستثناء لا يصح [ إلا ] (٧٤) من موجب صريح ، وهذا معناه النفي ،

---

(٦٩) من الآية ٢٢/ الأنبياء .

(٧٠) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٠٠ ، ولكنه لم يذكر التفصيل الذي أورده الشارح .
وينظر في هذه المسألة : الكتاب ٢ م ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والمقتضب ٤ / ٤٠٨ ، والمقتصد ٢/ ٧١٢ ، ٧١٣ ، والبيان للأنباري ٢ / ١٥٩ ، والإنصاف ١ / ٢٧٢ ، والتبيان للعبكري ٢ / ٩١٤ ، ٩١٥ ، وابن يعيش ٢ / ٨٩ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٧٠ ، ٣٧١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٨ ، ٢٩٩، وشرح الرضي ٢ / ١٣٠ ، والأزهار الصافية ١ / ١٥٨ ب ، والمغنى ١ / ٧٠ ، ٧١.

(٧١) في ( أ ) : ( معناها ) بدلاً من ( معناه ) وما أثبته من ( ب ) .

(٧٢) في ( أ ) : ( النفي ) ولعله من سهو الناسخ وما أثبته من ( ب ) .

(٧٣) ما بين المعقوفين سقط من الدرج في ( أ ) وثابت في ( ب ) .

(٧٤) سقطت من الدرج في ( أ ) واثبتها من ( ب ).ثم إن العبارة من قوله: ( الثاني: أن الاستثناء ...)إلى (كان مثبتا) غريبة .

ولو كان مثبتا . [ وقول ] (٧٥) الشيخ : وضعّف في غيره. نحو البيت وهو قوله(٧٦):

٨٧ - وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

وفيه شذوذ من ثلاثة أوجه : الأول : أن هذا ... (٧٧) الثاني : أنه جعل الصفة لـ( كل ) دون ( أخ ) وصفة المضاف إنما ترجّح حيث تكون فيه فائدة. الثالث : أنه فصل بين الصفة والموصوف بجملة القسم .

والجواب عن الوجهين الأولين : ضرورة القافية ؛ لأنه لو نصب لاختلفت القافية ، وهو مؤسس بالألف ، وهو لا يجوز تبديل الألف بأخويه في الردف المؤسس (٧٨) .

قوله : وإعراب ( سوى ) و ( سوى ) (٧٩) النصب على الظرفية(٨٠) على الأصح : إشارة إلى ما قد سمع على غير الأصح من قوله (٨١) :

---

(٧٥) أثبتها من ( ب ) وفي موضعها بياض في ( أ ) .

(٧٦) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٨١ ، والكتاب ٢ / ٣٣٤ ، مجاز القرآن ١ / ١٣١ ، والكامل للمبرد ٤/ ٧٦ ، والبيان والتبيين ١ / ٢٢٨ ، وابن يعيش ٢ / ٨٩ .

ونسب لحضرمي بن عامر في حماسة البحتري ١٥١ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ / ٤٦ ، والحماسة البصرية ٢ / ٤١٨ ، وشرح شواهد المغني للشيوطي ١ / ٢١٦، والخزانة ٣ / ٤٢١ ، والدرر ١ / ١٩٤ .

٨٧ - البيت من الوافر ، وهو من شواهد المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، والمفصل ٨٩ ، والإنصاف ١ / ٢٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٥ ، وتذكرة النحاة ٩٠ ، والمغني١ / ٧٢ ، والأشموني ٢ / ١٥٧ .

(٧٧) هنا كلام ساقط من النسختين ، وليس ثمة إشارة إلى ذلك .

(٧٨) التأسيس : هو الألف التي يكون بينها وبين الروي حرف . والردف : هو حرف المد الذي يكون قبل الروي ولافاصل بينهما . وبذلك يتبين أن قول الشارح : مؤسس بالألف ، و : الردف المؤسس ، فيه شئ من الخلط . ينظر : العقد الفريد ٥ / ٤٩٦ ، والكافي في العروض والقوافي للتبريزي ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٧٩) اقتصر الشارح على ( سوى ) ، و ( سوى ) ، ولم يذكر ( سواء ) كما ذكرها المصنف .

(٨٠) في ( أ ) : ( الظرفة ) بسقوط الياء .

(٨١) هو الفند الزماني كما في حماسة البحتري ٥٦ ، وسمط اللآلي ٢ / ٩٤٠ ، والعيني ٣ / ١٢٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٩٤٥ ، والخزانة ٣ / ٤٣١ .

٨٨ - ولم يبق سوى العدوا ن دنّاهم كما دانوا

وقوله في بيت آخر (٨٢) :

٨٩ - تجانف عن جوّ اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا

وقد حمل على حذف الموصوف (٨٣) .

مسألة في الاستثناء الأكثر من الأقل ، فمنهم لا يجيزه(٨٤) ، ومنهم من يجيزه (٨٥) . ويتفرع على ذلك إذا كثرت الاستثناءات ، فالأول إثبات ، والثاني نفي ، ثم هلم جرا(٨٦) ، ونأتي من ذلك بمثال ، إذا قال : له علي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحداً ، فالباقي خمسة ، ولك في ذلك

---

٨٨ - البيت من مجزوء الوافر ، وهو من شواهد أمالي القالي ١ / ٢٦٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٧١ وابن عقيل ٦١٣/١ ، والأشموني ٢ / ١٥٩ ، والتصريح ١ /٣٦٢ .

والشاهد فيه : أن ( سوى ) خرجت عن الظرفية إلى الاستثناء وهي هنا مرفوعة بضمة مقدرة على الألف ، على أنه بدل من فاعل ( لم يبق ) المحذوف . وهذا عند البصريين شاذ ، لا يجئ إلا في ضرورة الشعر .

(٨٢) البيت للأعشى، ميمون بن قيس ، وهو في ديوانه ١٣٩.

٨٩ -البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢ ، والمقتضب ٤/ ٣٤٩ ، والمحتسب ٢ / ١٥٠ ، ومقاييس اللغة ١ / ٤٨٦ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٥٩، والإنصاف ٢٩٥/١ ، وابن يعيش ٢ / ٨٤ ، واللسان ( سوا ) ، والخزانة ٣ / ٤٣٥. الجو : اسم لليمامة ، وهو أيضاً ما اتسع من الأرض .

اللغة / تجانف : تميل .

والشاهد في قوله ( لسوائكا )حيث خرجت (سوى ) عن الظرفية فجرت باللام .

(٨٣) هكذا وردت هذه العبارة ، ولم أتبين مراد الشارح بها .ولم أجد من حمل شيئاً من هذه الشواهد على حذف موصوف .

(٨٤) هذا مذهب البصريين . ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٥ ، والهمع ٣/ ٢٦٨ .

(٨٥) هذا مذهب أكثر الكوفيين ، وأبي عبيدة والسيرافي وابن خروف والشلوبين وابن مالك .

ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٢٩٤ ، والهمع ٣ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

وينظر في هذه المسألة : المقرب لابن عصفور ١ / ١٦٦ ، وشرح جمل الزجاجي له ٢ / ٢٤٩ فما بعدها ، والاستغناء للقرافي ٥٣٦فما بعدها .

(٨٦) في ( أ ) : ( هل جرا ) بدلاً من ( هلم جرا ) ولعله من وهم الناسخ .

طريقان[٨٧] ، أحدهما : أن يسقط العددالآخر من الذي فوقه ، فما بقى فهو المذكور . الثاني : أن تسقط الأفراد من الأزواج، فما بقى فهو المذكور . وليس ذلك بمستمر ، ولكن لما كان الأزواج مثبتة ، والأفراد منفية . ولو قدرت العكس عكست . وعلى الجملة فإنك تجمع المرتبة التي قلنا إنها تثبت ، والمرتبة / التي قلنا إنها تنفى ، فتسقط النفي ٦٧/أ من الإثبات ، والباقي هو المطلوب.وهذ ا كله على مذهب من أجاز الاستثناء مطلقا ، فأما من منع استثناء الأكثر من الأقل،فهم على مذهبين ، أحدهما : يبطل المسألة جميعها. والثاني [ ... ] [٨٨] أقل من المستثنى ثم يصح بعد ذلك ، والله أعلم .

مسألة أخرى [٨٩] : إذا كان المستثنى أكثر من المستثنى منه ، فلا يجوز بالإجماع ، وذكر صاحب مفتاح العلوم[٩٠] ـ وهو السكاكي ـ أنه إذا اتصل بالاستثناء قرينة تجوزه جاز، وهو كثرة الاستثناءات ، ومثله بقوله : علىّ له ثلاثة إلا أربعة [ إلا ] [٩١] اثنين، فالأول إثبات ، وهو ( ثلاثة ) ، والثاني نفي وهو ( أربعة ) ، فلا يصح لو وقف عليه ، فأما إذا استثني منه (اثنين ) ، وهو إثبات ، فلم يبق منه إلا إثبات من النفي ، فينتفي الاثنان من الثلاثة ، ويبقى واحد ، وهو الذي يصح لنا من المسألة ، وعلى هذا فقس ما ورد من ذلك ، فجعل الثاني يصح إذا تعقبه ما يصححه ، وكلامه قوي ، ونظره فيه صحيح .

---

[٨٧] ينظر في ذلك : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، والاستغناء للقرافي ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، وشرح الرضي٢ / ١١٧ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ٩٣١ ، ٩٣٢ .

[٨٨] هنا عبارة غير مقروءة تقدر بكلمتين أو ثلاث .

[٨٩] هذه هي المسألة السابقة بعينها ، ولا أدري من أين جاء الوهم .

[٩٠] مفتاح العلوم ٥٠٨ فما بعدها .

[٩١] ساقطة من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

# خبر كان

قوله : خبر ( كان ) وأخواتها هو المسند بعد دخولها ... إلى آخره . وهذا الرابع من المشبهات ، وإنما كان مشبها ؛ لأن ( كان ) وأخواتها لوازم ، وليست من المتعدي ، فلما دخلت على الجملة اقتضت الخبر ، وسميت بذلك ناقصة ، وعملت فيه النصب تشبيهاله بالمفعول به ، فعدّ لذلك من المشبهات . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول ، في حده وذكر الخلاف [ فيه ] (١) . والثاني : في ذكر ما يخالف به خبر المبتدأ وما يوافقه. والثالث : في حذف عامله جوازاً ووجوبا .

أما الموضع الأول ، وهو في حدّه وذكر الخلاف فيه . أما حده ، فهو ما ذكر ه الشيخ، فقوله : هو المسند : يعم جميع المسندات ، ويخرج عنه المسند إليه ؛فإنه اسم وليس بخبر . وقوله : بعد دخولها : يفصله عما سواه .

وأما ذكر الخلاف فيه ، فذكر الكوفيون(٢) أنه حال وليس بخبر ، وهو مردود بوجوه ثلاثة ، الأول : أنه قد يضمر كقول الشاعر (٣) :

٩٠ – فإن لا يكنها أو تكنه [ فإنه أخوها غذته أمّه بلبانها ] (٤)

الثاني أنه قد يأتي معرفة . [ الثالث : أنه لم يأت بعد تمام الكلام وهو شرط فيه(٥) . وذهب البصريون إلى أنه من المفعولات المشبهة ] (٦) ، وهذا هو الصحيح ؛ وإنما كان

---

(١) سقطت من الدرج وأثبتها للسياق .

(٢) ينظر : الإنصاف ( مسألة ١١٩ ) ٢ / ٨٢١ ، والأزهار الصافية ١ / ١٦١ أ .

(٣) هو أبو الأسود الدؤلي ، والبيت في ديوانه ٨٢ .

٩٠ –البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤٦ ، وإصلاح المنطق ٢٩٧ ، وأدب الكاتب ٣١٥ ، والمقتضب ٣ / ٩٨ ، والأصول ١ / ٩١ ،والإنصاف ٢ / ٨٢٣ ، والرد على النحاة ٩٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٠٧ ، والمقر ب١ / ٩٦ ، واللسان ( لبن ) ، والخزانة ٥ / ٣٢٧ .

(٤) ما بين المعقوفين من ( ب ) وموضعه في ( أ ) بياض .

(٥) يعني أن الحال فضلة ، والخبر عمدة . ينظر : الأزهار الصافية ١ / ١٦١ أ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الدرج في ( أ ) وأثبته من ( ب ) .

صحيحا، لفساد الحال من الوجوه المتقدمة وكان الفعل مقتضيا له بعد فاعله ، وليس بعد الفاعل إلا المفعول به ، فلهذا أشبهه (٧) .

وأما الموضع الثاني ، وهو فيما يخالف به خبر المبتدأ ويوافق ، فهو يخالفه من ثلاثة أوجه، [ الأول ] (٨) : أنه منصوب ، وخبر المبتدأ مرفوع . الثاني(٩) : أنه يجوز تقديمه معرفة، كقولك : كان القائم زيدٌ ؛ لأنه لا يلتبس ، لكونه منصوبابخلاف خبر المبتدأ ، فإنه لا يجوز ؛ لأنه يلتبس بغيره . خلافا للإمام والرازي في الصفة ، فإنهما يجوزان التقديم، وهي خبر عندهما(١٠) ، الثالث :أنه قد يكون اسمها نكرة ، وخبرها معرفة ، بخلاف المبتدأ ، كقول الشاعر(١١) :

٩١ - فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار

وكقول الآخر(١٢) :

٩٢ - قفي قبل التفرق يا ضباعا فلا يك موقف منك الوداعا

وكقول حسان (١٣) :

---

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤ / ١٨٨.

(٨) في موضعها بياض في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

(٩) في ( أ ) : ( الأول ) ، ولعله من سهو الناسخ ، وما أثبته من ( ب ) .

(١٠) راجع الحاشية ( ١)و ( ٢ ) من المبتدأ والخبر ص١٢٣ من التحقيق .

(١١) هو خداش بن زهير في الكتاب ١ / ٤٨ ، والمقتضب ٤ / ٢٩٤ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ /٣٧٦، وشواهد سيبويه للأعلم ١ / ٢٣ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٩١٨ .
ونسب لثروان بن فزارة في حماسة البحتري ٢١٠ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ /٢٢٧ .

٩١- البيت من الوافر ، وهو من شواهد ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ٦٨ ، والمفصل ٣١٦ ، ومغني اللبيب٢/٥٩٠ ، وتخليص الشواهد٢٧٢ ، والخزانة ٩ / ٢٨٣ .

(١٢) هو القطامي عميربن شييم التغلبي ، والبيت في ديوانه٣١ .

٩٢ - البيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، والمقتضب ٤ / ٩٤ ، والأصول ١ / ٨٣ ، والإيضاح العضدي ١٣٧ ،والجلل لابن السيد ٥١ ، والمفصل ٣١٥ ، وشواهد التوضيح ٣٦ ، والمغني ٢ / ٤٥٢ .

(١٣) نسب هذا البيت لحسان بن ثابت ـرضي الله عنه ـ في الكتاب ١/ ٤٩، ومعاني القرآن للفرآء ٣ / ٢١٥، والمقتضب ٤/٩٢، والمفصل ٣١٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٤٩ ، وغير ذلك من المصادر ، غير أني لم أجده في ديوانه .

٩٣ - كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء / ٦٧/ب

فقال الزمخشري (١٤) : إنما صح ذلك ؛ لأنه من باب القلب ، وتحويل كل شئ عن مكانه إلى مكان آخر كقول العرب (١٥) : خرق الثوب المسمار ، وكقوله(١٦) :

٩٤ - مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر

وما عدا ذلك فهما متفقان فيه ، وهو كون الخبر مفرداً وجملة ، وأنه إذا كان جملة فلابد من عائد ، وقد يحذف . والجملة تكون اسمية وفعلية . وأنه قد يكون الخبر ظرفا ، فيجب تقديره بمحذوف . وأنه يجوز تقديم خبر (كان ) على اسمها كقولك : كان قائما زيد كخبر (١٧) المبتدأ وأن ( كان ) يكون خبرها رافعاً لظاهر كخبر المبتدأ. وأنه يتعدد كخبر المبتدأ خلافا لابن درستويه (١٨) .

---

٩٣ - البيت من الوافر ، وهو من شواهد المحتسب ١ / ٢٧٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ٦٨ ، وشواهد التوضيح ٦٣ ، واللسان ( سبأ ) ، والخزانة ٩ / ٢٢٤ .

اللغة / السبيئة : الخمر . بيت رأس : اسم قرية في الشام .

(١٤) المفصل ٣١٦ .

(١٥) ينظر : المغني ٢ / ٦٩٩ ، والأشموني ٢ / ٧١ .

(١٦) هو الأخطل التغلبي ، والبيت في ديوانه ١ / ٢٠٩ .

٩٤ - البيت من البسيط ، وهو من شواهدمجاز القرآن ٢ / ٣٩ ، والأصول ٣ / ٤٦٤ ، والمحتسب ٢ /١١٨، ورصف المباني ٤٥٢ ، وتخليص الشواهد٢٤٧ ، واللسان ( نجر ) .

والشاهد في قوله : بلغت سؤاتهم هجر ، حيث رفع المفعول ونصب الفاعل على القلب .

(١٧) في ( أ ) : ( وفي خبر ) بدلاً من ( كخبر ) ، وما أثبته من (ب ) .

(١٨) هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ، أبو محمد ، فارسي الأصل ، وأحد علماء اللغة . ومن مصنفاته: تصحيح الفصيح، والكتاب ، والإرشادفي النحو ، ومعاني الشعر . توفي سنة ٣٤٧ ه .

ينظر : تاريخ بغداد ٩ / ٤٢٨ ، ونزهة الألباء ٢١٣ ، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٤ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٦ .

وينظر ما نسبه إليه الشارح في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٨ .

الموضع الثالث ، وهو في حذف الفعل جوازاً ووجوباً ، فالجواز كقول النبي صلى الله عليه [ وسلم ] (١٩) : " الناس مجزيون بأعمالهم ، إن خيراً فخير ،وإن شراً فشر " وكقولهم (٢٠) : المرء مقتول بما قتل به إن سيفا فسيف ، وإن خنجراً (٢١) فخنجر ، وماجرى مجرى ذلك . [ أما ] (٢٢) تبيين قول النبي صلى الله عليه وآله [ وسلم ] (٢٣) فيجوز فيه أربعة أوجه : نصب الأول ورفع الثاني . ورفع الأول ونصب الثاني . ونصبهما جميعا. ورفعهما جميعاً.

وهذه الوجوه على ثلاثة (٢٤) ، فالأول (٢٥) أقواها والثاني أضعفها ، والآخران ومتوسطان بين القوي والضعيف . وإنما كان الأول أقواها ؛ لقلة الحذف ، ولجودة المعنى، ولوجود(٢٦) الدلالة على الفعل ، والفعل يدل على فاعله ، والخبر الموجود

و(الفاء)وما دخلت عليه : جواب الشرط ، وجواب الشرط لا يكون إلا جملة، فـ(الفاء) دخلت على المبتدأ المحذوف ، والمعنى مستقيم أيضاً .

---

(١٩) ما بين المعقوفين ساقط من الدرج في ( أ ) .

أما هذا الأثر ، فقد قال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة ١٧٣ : " ووقع في كتب النحاة كشروح الألفية وتوضيحها :" الناس مجزيون بأعمالهم ، إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر ، وقد أخرجه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس مرفوعا " .

وينظر الكتاب ١ / ٢٥٨ ، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني ١ / ٣٣٢ .

(٢٠) ينظر : الكتاب ١ / ٢٥٨ .

(٢١) في (أ) : (خنجرٌ) بدلاً من (خنجراً) .

(٢٢) زيادة لا بد منها للسياق .

(٢٣) ساقطة من الدرج في ( أ ) .

(٢٤) هكذا وردت هذه العبارة ، ولعل المعنى : على ثلاثة درجات أو مراتب ، أو ما يشبه ذلك .

(٢٥) في : ( فأول ) بدلاً من ( فالأول ) .

وينظر في هذه الوجه : الكتاب ١ / ٥٨ فما بعدها ، وشرح ابن الحاجب على كافيته ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، وشرح الرضي ٢ / ١٤٦ ـ ١٤٨.

(٢٦) في ( أ ) : ( ولوجوده ) بزياده ( هاء ) وما أثبته من ( ب ) .

وإنما كان الثاني أضعفها ؛ لكثرةحذفه ، وضعف معناه ؛ لأنه يؤدي إلى الخصوصية . وأما المتوسط ، فهو نصبهما ورفعهما جميعا ؛ وإنما كانا متوسطين ، لأنه قد أخذ من القوي بوجه ، ومن الضعيف بوجه .

وأما ما يحذف فيه وجوباً فهو كقولهم: إما أنت منطلقا انطلقت، وكذلك قول الشاعر(٢٧) :

**٩٥** - أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تاكلهم الضّبع

وأصل الكلام : لأن كنت منطلقاً ، فحذف حرف الجرّ ؛ لأنه يحذف مع ( إن )(٢٨) كثيراً، ثم حذف الفعل للتخفيف ، فبقى : أن أنت منطلقا ، فانفصل لما تعذر اتصاله ، فأتى بـ(ما) لتأكيد الشرط ، ولتكون عوضاً عن الفعل المحذوف(٢٩) ، فقيل : إما أنت منطلقا . ولا يجوز أن يؤتى بالفعل في هذه الحالة ؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض(٣٠) منه . وكذلك قول الآخر (٣١):

**٩٦** - إما أقمت (٣٢) وإما أنت مرتحلاً فالله يكلأ ما تأتي وما تذر

---

(٢٧) هو العباس بن مرداس السلمي رضي الله عنه ، والبيت في ديوانه ١٢٨

**٩٥** - البيت من البسيط ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٩٣ ، والخصائص ٢ / ٣٨١ ، والمفصل ٩٣ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٤٩ ، والإنصاف ١ / ٧١ ، وشواهد الإيضاح لابن بري ٤٧٩ ، والمقرب ١ / ٢٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٥ ، والمغني ١ / ٣٥ ، والخزانة ٤ / ١٣ .

اللغة / الضبع : السنة الشديدة

والشاهد في قوله : ( أما أنت ) فإن أصل هذه العبارة : ( أن كنت ) فحذفت ( كان ) ثم عوّض عنها ( ما ) وأدغمت ميم ( ما ) في نون ( أن ) .

(٢٨) كلمة ( أن ) مكررة في ( أ ) .

(٢٩) ينظر : الإنصاف ١ / ٧٢ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ٩٨ ، والأمالي لابن الحاجب ٢ / ١٢٣ .

(٣٠) في ( أ ) : ( الموعوض ) بزيادة ( واو ) بعد الميم ، ولعله من سهو الناسخ .

(٣١ ) لم أقف على فيما بين يدي من مراجع .

**٩٦**- البيت من البسيط ، وهو من شواهد شرح ابن يعيش ٢ / ٩٨ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ١٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٦ ، واللسان ( أ ما ) ، ومبسوط الأحكام ٣ / ٩٤٥ ، والأزهار الصافية ١ / ١٦٣ أ ، والمغني ١ / ٣٧ ، والخزانة ٤ / ١٩ .

(٣٢) في ( أ ) : ( قمت ) بسقوط الألف ، وما أثبته من ( ب ) .

فيجوز في هذا البيت الفتح والكسر [٣٣] ، وهذا إنما يكون في الأولى دون الثانية . فأما الكسر فعلى جهة الشرطية ، والفتح على جهة التعليل . وجواب الشرط سدّ مسدّالتعليل.

والمشهور [٣٤] أن الأولى مكسورة للشرط ، والأخرى مفتوحة للتعليل .

وأما قولهم : إما لا ، [ بالكسر ، فالمعنى فيه : إن كنت لا تفعل لعلة فافعله لعلة ] [٣٥] أخرى .

وذكر في الكشاف[٣٦] في قوله تعالى[٣٧]: " فليعبدوا " أنه جواب شرط مقدر ، أي : إن لم يعبدوا لعلة غير هذه / فليعبدوه لهذه . وفي الحواشي[٣٨] : تقول العرب: إما لا فافعل كذا ، أي : إن لم تفعل غيره فافعله [٣٩] . ٦٨/أ

---

(٣٢) في ( أ ) : ( قمت ) بسقوط الألف ، وما أثبته من ( ب ) .

(٣٢) ينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٩٩ ، والأزهار الصافية ١ / ١٦٣ أ .

(٣٣) في ( أ ) : ( والمشهو ) بسقوط ( الراء ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(٣٤) ما بين المعقوفين ساقط من الدرج في ( أ ) وأثبته من ( ب ) .

(٣٥) الكشاف ٤ / ٢٨٧ .

(٣٦) من الآية ٣ / قريش .

(٣٧) لم أتمكن من معرفة صاحب الحواشي هذا ، وقد ورد ذكره فيما سبق ، ينظر : ص٢٢١ من التحقيق .

(٣٨) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٣٣٦ : " ومثال إضمار ( كان ) معوّضاً منها ( ما ) بعد ( إن ) قول العرب : افعل هذا إما لا ، أي : إن كنت لا تفعل غيره " .

# اسم ( إن ) وأخواتها

قوله : اسم ( إن ) وهو وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها . فقوله هو المسند : عام في جميع المسندات ، وهذا القسم الخامس من المشبهات ، وقد تقدم وجه الشبه[١] . وقوله: إليه : يحترز عن الخبر . وقوله : بعد دخولها : خرج منه ما عداه ، وانطبق عليه .

فأما خبرها فقد تقدم الكلام عليه[٢] ، وذكر الخلاف فيه . والحروف تأتي في الحرف إن شاء الله تعالى .

والذي نذكره هاهنا إنما هو اسمه لا غير ، لما كان من جملة المنصوبات ، ولا خلاف بين النحاة في كونه منصوبا بهذه الأحرف؛ ووجه العمل لأجل الشبه بالفعل كما تقدم[٣].

---

(١) راجع ص١٩٧ من التحقيق حيث ذكر هناك أن وجه الشبه العام هو كونه فضلة .

(٢) راجع ص ١٣٨ من التحقيق .

(٣) راجع ص ١٣٨ من التحقيق .

# المنصوبات بـ(لا) التي لنفي الجنس

قوله : [ المنصوب بـ( لا ) ] (١) التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها . إنما قال: المنصوب ، ولم يقل : اسم ( لا ) ؛ لأنه لو قال ذلك لدخل فيه المفتوح والمرفوع ، وغرضه أن يتكلم على المنصوب . والكلام في ذلك يشتمل عل ثلاثة مواضع ، الأول : في أنواعه ، أعني [ الاسم الواقع ] (٢) بعد ( لا ) . والثاني : في توابعه . والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول ، وهو في أنواعه ، فهي ثلاثة :

الأول : حيث يكون منصوبا ، وحقيقته : ما ذكر الشيخ ، فقوله : المسند إليه بعد دخولها: فالمسند : عام . وقوله : بعد دخولها : خرج عنه ما سواه . ويكون منصوبا بشروط ثلاثة :

الأول : أن يكون نكرة ، وإنما اشترط ذلك ؛ لأن وضع ( لا ) لنفي النكرات .

الثاني : أن يكون مضافا أو مشبهاً به . فالمضاف مثل : لاغلام رجل ظريف . والمشبه به كقولك : لا عشرين درهما [ لك ] (٣) . ووجه الشبه : أن الأول عامل في الثاني، كما أن المضاف عامل في المضاف إليه .

الثالث : أن يليها ، فلو فصل بينه وبينها فاصل لوجب الرفع ؛ لأنها عامل ضعيف ، وإنما عملت لشبهها بـ(أن ) كما قدمناه .

النوع الثاني : المفتوح ، وهو مبني لتضمنه حرف الاستغراق ، وهو من التقدير : هل من رجل ؟ ، فيقال في الجواب : لا رجل .

وذلك بشروط ثلاثة ، الأول : أن يكون نكرة كما قدمناه . الثاني : أن تكون مفردة، وإنما اشترط الافراد ؛ لأن الإضافة تصير بها من المتمكن ؛ لخصوصيتها بالأسماء ، أو لأن البناء بناء تركيب فكره تركيب أكثر من كلمتين (٤) . والثالث : أن يكون يليها ، وإنما اشترط

---

(١) من ( ب ) ومكانه في ( أ ) بياض .

(٢) من ( ب ) ومكانه في ( أ ) كلمة ( يأتي ) ولا يستقيم بها السياق .

(٣) سقطت من الدرج ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

(٤) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٣٥٨ : " ولم يبن المضاف ولا المشبه به ، إما لأن الإضافة مانعة لخصوصيتها بالأسماء ، وإما لأن البناء بناء تركيب ، فكره تركيب أكثر من كلمتين " .

ذلك ؛ لأنها عامل ضعيف كما قدمنا، ومثال الفصل قوله تعالى [٥]: " لا فيها غول " ونحوه .

النوع الثالث : المرفوع ، وهو حيث يكون معرفة ، فيرفع على أصل المبتدأ ، حيث يختل أحد الشروط التي تقدم ذكرها ؛ لأن وضعها على الدخول على النكرات [٦] .

قوله : ومثل : قضية ولا أبا حسن لها ، متأول . لأنه ورد على كلام الشيخ نقض ، وهو كونه معرفة منصوبا ، وليس بناقض؛ لأنه على تقدير حذف مضاف ، لا يتعرف بما يضاف إليه وهو ( مثل ) ، والتقدير : قضية ولا مثل أبي حسن لها ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه [٧] .

قوله : فإن كان مفصولابينه وبين ( لا ) وجب الرفع والتكرار . فأما الرفع فلبعد ( لا ) عن المعمول [٨] . وأما التكرار فلتكون / عوضا عما كانت تستحقه من التنكير والعمل. ٦٨/ب

وقيل : إنه جواب لسؤال مقدر[٩] . وأما قوله [١٠] :

**٩٧** - وأنت امرؤ منّا خلقت لغيرنا حياتك لانفع وموتك فاجع

فإن ( لا ) مقدرة بالتكرّر ، تقديره : لا نفع ولا ضر .

وإذا تكررت ( لا ) جاز فيما دخلت عليه خمسة أوجه ، نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله :

---

[٥] من الآية ٤٧ / الصافات .

[٦] ينظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤، والمقتضب ٤ / ٣٦٠ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣٥٩ .

[٧] ينظر في ذلك : الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٣ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ١٠٤ .

[٨] في ( أ ) : ( العمول ) بسقوط ( الميم ) الأول ، ولعله من سهو الناسخ .

[٩] قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٣٥٩ : " وأما وجوب التكرار عند الفصل ؛ فلأنهم قصدوامطابقته لما هو جواب له ، فإذا قلت : لا فيها رجل ولا امرأة ، فهو جواب لقول من يقول : أفي الدار رجل أم امرأه " .

وينظر : مبسوط الأحكام ٣ / ٩٥٦ ، والأزهار الصافية ١ / ١٦٨ أ .

[١٠] هو الضحاك ابن هنام الرقاشي كما في الاشتقاق ٣٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ٥٢١ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري ٤٠٥ ، وزهر الآداب للحصري ٢ / ٦٥٢ . ونسب لرجل من سلول في الكتاب ٢ / ٣٠٥ ، وشرح شواهد للأعلم ١ / ٣٥٨ . ونسب إلى أبي زبيد الطائي في حماسة البحتري ١١٦ .

**٩٧** - البيت من الطويل ، وهو من شواهد المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، والأزهيه للهروي ١٦٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٠ ، وابن يعيش ٢ / ١١٢ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٥٣٩ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ٩٥٦، والأزهار الصافية ١ / ١٧٧أ.

فتحهما جميعاً ، وتكون على بابها ، والتقدير : لا حول إلا بالله ، ولا قوة إلا بالله .

الثاني : فتح الأول ورفع الثاني ، عطف على الموضع ، ويكون الكلام في هذين الوجهين جملة واحدة ، و ( لا ) زائدة مؤكدة للنفي .

الرابع(١١) : رفعهما جميعاً ، فالأول مبتدأ ، و( قوة ) عطف عليه ، و ( إلا بالله ) خبر عن الأول،لكنه أخر عن الأول ليكون ساداً مسد خبر الثاني على رأي سيبويه (١٢) نحو : زيد [ و ] (١٣) عمرو قائم . ويحتمل أن يكون ( إلا بالله ) خبر عن الثاني ؛ لقربه منه، ويكون خبر الأول محذوفاً ، وقد دلّ عليه المذكور ، ويجوز أن يكون خبراً عنهما جميعا ، ذكره الإمام(١٤) عليه السلام ولا عمل لـ(لا)(١٥) في هذه الحالة ، لأمرين ، أحدهما : أن يكون مطابقاً للسؤال ، كأنه قال : هل حول وقوة ؟. الثاني : أن تكون مشاكلة بين الجملتين ؛ لأن أهل هذه المقالة لو فتحوهما لالتبس أن يكون الكلام كلمة واحدة من قبيل (خمسة عشر )، فلذلك وجب المطابقة (١٦) .

الخامس : رفع الأول وفتح الثاني ، فرفعه على أصل المبتدأ ، وخبره محذوف ، تقديره: إلا بالله ، وتكون ( لا ) بمعنى ( ليس ) . ولكنها بمعنى ( ليس ) قليل ، وقد أشار إليه الشيخ على ضعف ، أو على مذهب أبي العباس (١٧) . و ( لا قوة ) : مفتوح في محل الرفع، وخبره ما بعده .

---

(١١) لم يذكر الشارح الثالث ، أو لعله سقط من النسخ ، وهو : فتح الأول ونصب الثاني .

(١٢) لم أقف على هذا الرأي .

(١٣) ساقطة من الدرج وأثبتها للسياق .

(١٤) الأزهار الصافية ١ / ١٦٩ .

(١٥) في ( أ ) : ( إلا ) بدلاً من ( لا ) ولعله من وهم الناسخ .

(١٦) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٣٦٢ عند حديثه عن الأوجه الجائزة في ( لا حول ولا قوة إلا بالله):

" ... ووجه الرفع فيهما أحد أمرين : إما لأنه جواب لقولهم : أرجل في الدار أم امرأة ؟ على ما ذكر في قولهم : لا رجل في الدار ولا امرأة . وإما لأنهما لو فتحا على أصلهما لتوهم التركيب فيهما ، وليس من جنس كلامهم مثل ذلك ، ثم كره هؤلاء العدول بأحدهما لما فيه من التحكم ، فعدلوا بهما جميعاً " .

(١٧) يعني أنه يجيز رفع ما بعد ( لا ) هذه على أنه مبتدأ بغير تكرار .

ينظر : المقتضب ٣٤ / ٣٥٩ ، والمفصل ١٠٢ ، والتخمير ١ / ٥١٨ .

وزاد الزمخشري[١٨] وجهاً سادساً فقال : وأن تعكس هذا . وردّه ابن الحاجب[١٩] بأن قال : عكس هذا هو الوجه الثالث . ووجهه الخوارزمي[٢٠] فقال : إنه وإ ن كان الثالث صورة ، فليس به معنى ؛ لأن الثالث : العطف على المحل ، وهذا على مذهب أبي العباس، وعلى أن ( لا ) بمعنى ( ليس ) . فقال ابن الحاجب [٢١] : يلزم تكثير الوجوه ؛ لأن رفعهما يحتمل ما ذكر ، وهو وجهان ، ويحتمل أن تكون (لا) بمعنى (ليس) فيهما.وعلى مذهب أبي العباس،أو الأولى على مذهب أبي العباس،والثانية بمعنى (ليس) ، أو العكس، فهذه ستة أوجه ، وتلك ستة ، تكون اثني عشر وجها ، باعتبار الرفع والنصب والضم والفتح .

واعلم أن هذه المسألة وأشباهها تحتمل ست عشر وجهاً [٢٢] ، باعتبار الرفع والنصب والضم والفتح [ خمسة منها ] [٢٣] ممكنة . وبيانه : أن الأول فيه رفع ، وفي الثاني أربعة أوجه : رفع ونصب وضم وفتح . وفي الأول ضم ، وفي الثاني الأربعة المذكورة . الوجه الثالث : يكون في الأول نصب ، وفي الثاني الأربعة الأوجه . الوجه الرابع : أن يكون في الأول فتح ، وفي الثاني الأربعة أيضاً . فإذا ضربت أربعة في أربعة ، كانت ستة عشر وجها ، خمسة جائزة على ما تقدم ، والباقي ممتنعة .

وهذا ــ أيضاً ــ مالم ينوع الرفع على أن ( لا ) / بمعنى ( ليس ) ، أو على مذهب أبي العباس ، فإن تنوع زادت تلك الوجوه في الجائز ، وأكثر منها في غيرها . ٦٩/أ

وأما [٢٤] الموضع الثاني ، وهو في توابع اسم ( لا ) ، فقد تكلم الشيخ على النعت ، وعلى العطف ، ونحن نذكر بقية التوابع .

---

(١٨) المفصل ١٠٢ .

(١٩) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٩٦ .

(٢٠) التخمير ١ / ٥١٩ .

(٢١) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٩٦ .

(٢٢) ينظر في هذه الأوجه بأمثلتها : الأزهار الصافية ١ / ١٧٢ ب .

(٢٣) زيادة لا يستقيم السياق إلا بها .

(٢٤) كلمة ( وأما ) مكررة في ( أ ) .

فالأول: الصفة ، وهو يجوز فيه البناء والإعراب ، بالرفع والنصب ؛ وذلك بشروط أربعة :

الأول : أن يكون مبنيا، هذا عند ابن الحاجب . وذكرصاحب التسهيل [٢٥] ــ وفي شرح المفصل [٢٦] ــ أن المعرب ــ أيضاً ــ يحمل على محله في الإعراب .

وقوله [ المبني ] [٢٧] : احترازاً عن أن تكون صفة ثانية[٢٨] ، فإنه لا يجوز فيها البناء.

وقوله : الأول ، أي : الوصف الأول .

وقوله مفرد اً [٢٩] ؛ لأنه لو كان مضافاً ، لكان معربا نحو : لا رجل ذا مال .

وقوله : يليه [٣٠] ؛ لأنه لو فصل بينه وبينها ، لم يجز فيه البناء نحو قولك : لارجل في الدار عاقلاً [٣١]، بالنصب لـ(عاقل) والرفع . وقوله : مبني ومعرب : تبيين لما هو يليه، وتبيين للمعرب بقوله : رفعا ونصبا ، فالرفع على المحل ، والنصب على اللفظ .

فإن قيل [٣٢] : فما الفرق بين صفة المفرد بعد ( لا ) وصفة المنادى ، فإنكم لم تجيزوا في صفة المنادى البناء ، بل الإعراب في اللفظ والمحل ؟

والجواب من وجهين [٣٣] ، أحدهما : أن صفة المنادى غير مقصودة ، بخلاف هذا ، فإن الغرض نفيه ونفي صفته، بخلاف الأول ، فإن الصفة ليست مقصودة، وإنما هي تابعة.

الثاني : أن صفة المنادى لا تأتي إلا بعد معرفة ، فتكون بـ(ا للام ) ، وهو لا يجوز أن يباشرها حرف النداء كما تقدم[٣٤] ، بخلاف هذا فإن ( لا ) تباشر الصفة ، تقول : لا ذا مالٍ موجود .

---

[٢٥] شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٨ .

[٢٦] لعله يعني به الأندلسي ، وقد تكرر مراراً ينظر : ص ٢٢ من الدراسة .

[٢٧] سقطت من الدرج في ( أ ) ، والسياق يطلبها .وينظر : الفوائد الضيائية ١ / ٤٤٥ .

[٢٨] هذا هو الشرط الثاني ، فإن الشارح قال : بشروط أربعة ، ولم يصرح إلا بالأول .

[٢٩] هذا هو الشرط الثالث .

[٣٠] هذا هو الشرط الرابع .

[٣١] في ( أ ) : ( لا رجل ظريف عاقلاً)ولا شاهد فيه ، والوجه ما أثبته .ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٦٦.

[٣٢] بعد كلمة ( قيل ) توجد كلمة غير مقروءة في ( أ ) ولعلها ملغاة فالسياق لا يحتاجها .

[٣٣] ينظر شرح الرضي ٢ / ١٧٤ ، ١٧٥ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ٩٧٦ ، والأزهار الصافية ١ / ١٦٧ أ .

[٣٤] راجع ص١٦٠ من التحقيق .

[ الثاني ] [٣٥] : العطف ، فإنه يحمل على اللفظ والمحل ، ولا يجوز فيه البناء مثل: لا أب وابنا وابنٌ، قال الشاعر [٣٦] :

٩٨ - فلاأب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى [٣٧] وتأزّرا

منصوبا. ومثال الرفع قوله [٣٨] :

٩٩ - هذا وجدكم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

وإنما لم يجز فيه البناء ؛ لأنه فارق الصفة بزيادة ( الواو ) ، فلم يكن المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد ، فلم يبن .

وقيل[٣٩] : إنه يجوز فيه البناء على تأويل وتقدير ( لا ) ، وهي لغة شاذة ، تشبيهاً لها بـ: لا حول ولا قوة .

---

[٣٥] في موضعها بياض في ( أ ) .

[٣٦] نسب لرجل من بني عبد مناة في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٧ ، وتخليص الشواهد ٤١٣ ، العيني ٢/ ٣٥٥ . ونسب للكميت الأسدي أو الكميت بن معروف في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٢٧٣ . وقال البغدادي في الخزانة ٤ / ٦٩ : "وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل " .

٩٨ - البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٢ ، واللامات للزجاجي ١٠٦ ، واللمع ٩٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٠١ ، والأزهار الصافية ١ / ١٦٧ أ .

والشاهد في قوله : ( وابنا ) حيث جاءت منصوبة وقد عطفت على اسم ( لا ) المبني .

[٣٧] في ( أ ) : ( ارتد) بدلاً من ( ارتدى ).

[٣٨] قلما تختلف المراجع في نسبة شعر إلى شاعر كاختلافها في صاحب هذا البيت ، فلقد نسب إلى رجل من مذحج، وضمرة بن جابر ، وضمرة بن ضمرة ، وهني بن أحمر ، وزرافة الباهلي ، وعامر الطائي ، ومنقذ الكناني، وهمام بن مرة . وينظر في ذلك مراجع الشاهد .

٩٩ -البيت من الكامل ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، ومعاني القرآن للفرآء ١ / ١٢١ ، وحماسة البحتري ٧٨ ، والأصول ١ / ٣٨٦ ، والمؤتلف والمختلف ٣٨ ، وسمط اللآلي ١ / ٢٢٨ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٩ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٢٧٦ ، ورصف المباني ٢٦٧ ، والأزهار الصافية ١/ ١٦٧ أ ، والمغنى ٢ / ٥٩٣ ، والشاهد في قوله : (ولاأب )حيث جاء مرفوعاً وهو معطوف على اسم ( لا) .

[٣٩] قال الرضي ٢/ ١٧٦ : " ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاء في الوصف ... على أنه قد نقل نحو : لا رجل وامرأة ، بالفتح في المعطوف "

وينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٥٢٦ ، والأزهار الصافية ١ / ١٦٧ ب .

ولا يشترط فيه شيء من الشروط المتقدمة في النعت (٤٠) إلا أن تكون تابعة لمبني .

الثالث من التوابع : البدل ، وهو يجوز فيه البناء والإعراب على اللفظ وعلى المحل ، ذكر معناه الأندلسي(٤١) ، وذكر(٤٢) صاحب شرح التسهيل (٤٣) : أنه لا يجوز البناء في البدل ؛ لأن البدل في حكم المستقل ، وتكرار العامل ، وذلك حائل بينه وبين المبدل منه ، فلم يصح التركيب . وأيضاً فإن [ لا ] (٤٤) لا تعمل محذوفة ؛ لأنها فرع على ( إن )، و (إ ن) لاتعمل محذوفة، فبالأولى هذه . وذكر الأمام في الأزهار(٤٥) أنه لا يجوز فيها إلا البناء قياساً على النداء ، وهذا مع الأفراد ، فأما مع الإضافة فالإعراب ليس إلا .

ومثال البدل : لا رجل صاحب دابة ، في الإضافة ، ولا رجل أب لك في الإفراد . وفي ( الأب ) الثلاثة الأقوال المذكورة .

الرابع من التوابع : التأكيد ، وأنت لا تخلو : إما أن تؤكده بمعنوي أو لفظي ، لا يجوز المعنوي ؛ لأنه معرفة ، وأما اللفظي فجائز فيه البناء والإعراب ، لفظاومحلاً كقولك : لاماء ماء بارداً .

الخامس من التوابع : عطف البيان ، فمن اشترط التعريف لم يجز (٤٦) ، ومن لم يشترط ذلك جاز فيه الوجهان : الرفع والنصب ، على اللفظ والمحل ، وامتنع البناء ، مثال ذلك :

لا رجل / ضارب . ٦٩/ب

---

(٤٠) في ( أ ) : ( العت ) بدلاً من ( النعت ) ولعله من سهو الناسخ .

(٤١) لعله في شرحه على المفصل . هذا وقال الرضي٢ / ١٧٦ ، ١٧٧ : " الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف ، من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي ، فلا نصب لهم فيها ، ولكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم ( لا ) النكرة : حكمها مع المنادى المضموم ، ففي البدل يجوز البناء إن كان مفرداً نكرة ، نحو : لا رجل صاحب لي " .

(٤٢) في ( أ ) : ( وكر ) بسقوط ( الذال ) ، وبعدها كلمة ( معناه ) ولعل ذلك من وهم الناسخ فإنها تخل بالسياق .

(٤٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٩ .

(٤٤) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

(٤٥) الأزهار الصافية ١ / ١٦٧ ب .

(٤٦)يعني التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان . ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٦ .

وأما الموضع الثالث ، وهو في أحكامه ، فالأول جار على القياس ، مثال ذلك : لا أب لك ، ولا غلامين لك .

الحكم الثاني : المسألة التي ذكرها الشيخ ، وهي : لا أبا له ، ولا غلامي له . فذكر سيبويه(٤٧) والزمخشري(٤٨) أنها مضافة حقيقة . وذكر ابن الحاجب أنها مشبهة(٤٩) بالمضاف، نحو لا عشرين درهماً لك ، وأبطل إضافتها بوجوه (٥٠) :

الأول : الفصل باللام وهو (٥١) غير جائز ؛ لأن الإضافة بتقدير الحرف دون إيراده .

الثاني : أن أضافته تؤدي إلى فساد المعنى ؛ لأنه يصير : لا أباك ، فيبقى بلا خبر .

الثالث : أن من حق ( لا ) ألا تدخل على المعرفة ، والمضاف معرفة ، فلذلك حكم على هذه المسألة بشبه المضاف . وقد أجابوا (٥٢) عما أورده بأن ( اللام ) دخلت للإقحام، وعوضا من تنكيرالاسم الذي كان تستحقه ( لا ) وهو من موجبها (٥٣) ، بما يظهر بـ(اللام ) من صورة الانفصال. وقد جاز الفصل بالظرف ، والحرف أقل من الظرف . وأما فساد المعنى الذي ذكره ، فللفظ حصّته من المراعاة كما في غيره من الفضلات في قولك : ضر بي زيداً قائماً ، ألاترى أن ( قائماً ) فضلة غير معتمد عليها في الحديث في غير

---

(٤٧) الكتاب ٢ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٤٨) المفصل ٩٨ .

(٤٩) في ( أ ) : ( مشبه ) بدلاً من ( مشبهة ) ، والوجه ما أثبته .

(٥٠) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٨٧ ، ٣٨٨ ن وشرح الكافية له ٣٦٨ ، ٣٦٩ . ولقد ذكر ابن الحاجب وجهين يعترض بهما على النحاة ، أحدهما الثالث مما ذكر الشارح ، أما الأول والثاني مما ذكر الشارح فلم يذكرهما ابن الحاجب .

وينظر :شرح الرضي ٢ / ١٧٩ .

(٥١) في ( أ ) : ( وهي ) ، وما أثبته من ( ب ) .

(٥٢) في النسختين : ( جوّبوا ) بدلاً من ( أجابوا ) ، وهي سلمية في غير هذا السياق ، فهي بمعنى كشف ونوّر ، وبمعنى صنع جيبا . ينظر : اللسان والقاموس ( جوب ) .

وينظر في هذه المسألة : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٠ ، ٦١ ، وشرح الرضي ٢ / ١٧٩ فما بعدها ، ومبسوط الأحكام ٣ / ٩٨٤ فما بعدها .

(٥٣) هكذا وردت هذه اللفظة .

هذه المسالة . ولا يصح في هذه المسالة أن تلغى ؛ لئلا تزول الفائدة ؛ لكونه قد قام مقام الخبر، كذلك هذه[٥٤] (اللام) قد ظهرت لفائدة فلا تلغى . ومن ثم لم يجز : لا أبا فيها ، يعني : أن هذه الإضافة ليست بمعنى ( في )، فلم تجز هذه المسالة، بخلاف الأولى فإنها بمعنى (اللام)؛ لأن معنى ( أبوك ) : أنه لك ، فصحّ مع ( اللام ) دون ( في )، وكذلك [ ... ] [٥٥]عليها لما ذكرناه .

الحكم الثالث : أنه يحذف [ الاسم نحو ] [٥٦] : لا عليك ، أي : لابأس ، وكذلك حيث يدل عليه دليل .

الحكم الرابع : أن الهمزة إذا دخلت لم تغير العمل ، ولكنها تفيد ثلاثة معانٍ . قوله : الاستفهام : كقولك : ألا رجل في الدار ، فإنه استفهم عمّن يكون في الدار .

المعنى الثاني : العرض ، نحو : ألا تنزل عندنا[٥٧] ، فتعرض عليه النزول ، لعله يجيب إليه.

الثالث : التمني ، نحو : ألا ماء أشربه ، فإنك طالب للماء ، متمنٍّ له . وإنما لم يتغير العمل؛ لأن همزة الاستفهام غير عاملة، وكذلك ما حمل على الاستفهام من العرض والتمني. فإذا كان لا عمل لها، لم يتغير عمل [٥٨] ( لا ). وقد روي عن بعض النحاة [٥٩] إبطال إعمالها ، وهو قليل ، وأما قوله [٦٠] :

**-١٠٠-** ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت

ففيه وجهان: أحدهما: أنه منصوب بفعل، كأنه قال: ألا ترونني رجلاً. الثاني: أنه نوّن ضرورة .

---

(٥٤) في ( أ ) : ( هذا ) بدلاً من ( هذه ) ، وما أثبته من ( ب ) .

(٥٥) هنا كلمة غير مقروءة في ( أ ) .

(٥٦) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

(٥٧) في ( أ ) ( تزول ) بدلاًمن ( تنزل ) وكذلك في ( ب ) ولعله من سهو النساخ .

(٥٨) في ( أ ) : ( العمل ) بالتعريف ، والوجه تنكيره كما أثبته .

(٥٩) ينظر : مبسوط الأحكام ٣ / ٩٧٣ .

(٦٠) هو عمرو بن قنعاس ( أو: قعاس ) المرادي كما في شرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ٢١٤، والخزانة ٣/٥١، والطرائف الأدبية ٧٣ .

**-١٠٠-** البيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٠٨ ، ونوادر أبي يزيد ٥٦ ، والأزهية ١٦٤ ، وشرح عمدة الحافظ ٣١٧ ، ورصف المباني ٧٩ ، واللسان ( حصل ) ، وتذكرة النحاة ٤٣ ، والمغني ٦٩ ، والعيني ٢ / ٣٦٦.
اللغة / المحصّلة : المرأة التي تحصل تراب المعدن .

# خبر ( ما ) و ( لا ) المشبهتين بـ(ليس)

قوله : خبر ( ما ) و ( لا )المشبهتين بـ(ليس) : هو المسند بعد دخولهما[١] . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حد الخبر ، ووجه عملها . والثاني : في قسمتها ، والثالث : في بيان ما يبطل عملها .

أما الموضع الأول ، وهو في الخبر ، فهو ما ذكر الشيخ . فقوله : المسند : عام.

وقوله : بعد دخولهما : يخرج منه ما عداه ، وكان من شأن الشيخ أن يذكر ( إن ) النافية مع هذين الحرفين ؛ لأنه إن تركها لكونها شاذة ، فـ( لا )أيضا كذلك . وإن كان لكون فيها لغتان [٢] ، فـ(ما) و ( لا ) كذلك أيضاً .

وأما وجه عملهما ، فلشبههما بـ(ليس ) ، والشبه بينهما من وجهين ، [ الأول ] [٣]: أنهما تدخلان على الجمل . الثاني : أنهما للنفي . و( ما ) تختص بأنها تدخل على المعارف بخلاف إخوتها [٤] . الثاني : أنها لنفي الحال . فأما بنو تميم فلا يعملونها ، بل يجعلونها حرفا من حروف الابتداء ؛ وذلك لأنها تدخل على الأسماء والأفعال ، فلم يكن عملها في أحدهما بأولى من عملها في الاخر . وقد استحسن سيبويه [٥] هذا القول ، لكن لما ورد في التنزيل بخلافه عمل عليه في قوله تعالى[٦] : " ما هذا بشراً " .

وأما الموضع الثاني / وهو في قسمتها ، فلها قسمتان : اسمية وحرفية . فالاسمية ، ستأتي في الموصول إن شاء الله تعالى . وأما الحرفية ، فلها أقسام ستة ، فالأول : نافية ، وهي هذه ، نحو : ما زيد قائما . والثاني : المهيئة لدخول ( رب ) على الجمل ، كقوله ٧٠/أ

---

(١) في ( أ ) : ( دخولها ) بدلاً من ( دخولهما ) ، وما أثبته من ( ب ) .

(٢) يعني الإعمال وعدمه . ينظر : الجنى الداني ٢٠٩ ،والمغني ١ / ٢٢ فما بعدها .

(٣) في ( أ ) : ( إما ) بدلاً من ( الأول ) وما أثبته من ( ب ) وهو الأوجه .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٩٦ .

(٥) الكتاب ١ / ٥٧ .

(٦) من الآية ٣١ / يوسف .

تعالى(٧) : " ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين " . الثالث : كافة لـ(إن ) وأخواتها عن العمل ، نحو : إنما زيد قائم . الرابع : مؤكدة للشرطية ، نحو قوله تعالى(٨) : " فإما نذهبنّ بك " ، وكقول الشاعر (٩) :

إما أقمت وأما أنت مرتحلا  فالله يكلأ ما تأتي وما تذر  **م ٩٦**

والخامس:زائدة ، كقوله تعالى(١٠):" فبما نقضهم ميثاقهم "،و[وكقول الشاعر] (١١) :

**١٠١-** يا شاة ما قنص لمن حلت له  حرمت عليّ وليتها لم تحرم

السادس : مصدرية، على كلام سيبويه (١٢)، كقوله تعالى(١٣) : "إنما صنعوا كيد ساحر" .

وأما ( إن ) فهي على أربعة أقسام ، الأول : نافية نحو : إن زيد (١٤) قائما . الثاني : زائدة كقول الشاعر (١٥) :

**١٠٢-** وما إن طبنا جبن ولكن  منايانا ودولة آخرينا

---

(٧) من الآية ٢ / الحجر .

(٨) من الآية ٤١ / الزخرف .

(٩) لم أقف عليه فيما بين يدي من مراجع ، راجع الحاشية ( ٣١ ) من خبر ( كان ) ص ٢٣٣ من التحقيق.

**م٩٦-** البيت من البسيط ، وتم الاستشهاد به رقم ( ٩٦ ) .

(١٠) من الآية ١٥٥ / النساء .

(١١) مابين المعقوفين بياض (أ) وقدرته للسياق . والبيت لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه ٢١٣ . .

**١٠١-** البيت من الكامل ، وهو من شواهد الأزهية ٧٩ ، وابن يعيش ٤ / ١٢ ، واللسان ( شوه ) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ٤٨١ ، والخزانة ٦ / ١٣٠ .

(١٢) الكتاب ٢ / ٣٢٦ ، ٣/١١ ، ١٠٢ ، ١٥٦ .

(١٣) من الآية ٦٩ / طه .

(١٤) في ( أ ) : ( زيداً ) بالنصب ، ولعله من سهو الناسخ .

(١٥) هو فروة بن مسيك كما في الوحشيات لأبي تمام ٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ / ١٠٦ ، والحماسة البصرية ٢ / ٤١٦ ، والخزانة ٤ / ١١٢ ، والدرر ١ / ٩٤ .

ونسب إلى الكميت في شرح ابن يعيش ٨ / ١٢٩ .

**١٠٢** – البيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١٥٣ ، والمقتضب ١ /٥١ ، والخصائص ٣ /٣٥، والمنصف ٣ / ١٢٨ ، وشرح المقدمة المحسبة ١ / ٢٥٧ ، وتخليص الشواهد ٢٧٨ .

والشاهد في قوله : ( فما إن طبنا ) حيث زيدت ( إ ن ) بعد ( ما ) توكيداً فكفتها عن العمل .

الثالث : مخففة من الثقيلة ، كقوله تعالى(١٦) : " وإن كل لما جميع لدينا محضرون " .

الرابع شرطية ، نحو : إن زيداً ضربته ضربته .

وأما ( لا ) فهي ـ أيضاً ـ على ثلاثة أقسام :

الأول نافية ، وهي هذه ، وهي نوعان ، أحدهما : هذه . والثاني : التي لنفي الجنس. والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ، الأول : أنها للنفي العام ، فإذا قلت : لا رجل في الدار ، فقد انتفى الاثنان والثلاثة فصاعداً ، بخلاف التي بمعنى ( ليس ) ؛ فإنك إذا قلت : لا رجل أفضل منك ، لم يستوعب الرجال لفظا ، بل من باب اللازم (١٧) ، بدليل أنك إذا قلت : لا رجلٌ في الدار بل رجلان ، كان صادقا ً . الثاني : أن هذه قليلة نادرة ، دون التي لنفي الجنس. الثالث : أن خبر التي لنفي الجنس يحذف كثيراً ، وبنو تميم لا يثبتونه(١٨) ، بخلاف التي بمعنى ( ليس ) .

الثانية : ناهية ، نحو : لاتقم .

الثالثة : زائدة ، نحو(١٩) : " ولا الضالين " .

الرابعة : بمعنى ( لم ) ، نحو(٢٠) : " فلا صدق ولا صلى " .

وقد اختلفوا في نحو (٢١) : " ولات حين مناص " ، فذهب البصريون إلى أنها التي بمعنى ( ليس ) ، وعكس الكوفيون ذلك ، وقد تقدم الكلام عليه (٢٢) .

وأما دخول ( الباء ) في خبرها ، فذكر الزمخشري(٢٣) أنها لا تدخل إلا على مذهب أهل الحجاز ، وزعم أنها على مذهب بني تميم ، أصلها المبتدأ والخبر ، و ( ما ) لغو ،

---

(١٦) من الآية ٣٢ / يس .

(١٧) هكذا وردت هذه الكلمة ، ولعله يعني : في أصل الوضع .

(١٨) ينظر : شرح ابن يعيش ١ / ١٠٧ .

(١٩) من الآية ٧ / الفاتحة .

(٢٠) الآية ٣١ / القيامة

(٢١) من الآية ٣ / ص .

(٢٢) راجع ص ١٤٣ من التحقيق .

(٢٣) المفصل ١٠٣ .

وقال إنه لا يجوز : زيد بقائم . وذكر ابن الحاجب[٢٤] جوازه وقال : صورة النفي كافية وإن لم تعمل ، بدليل الاستفهام في : هل زيد بقائم ، وشبهه ، وهو أقوى ، والله أعلم .

وأما الموضع الثالث ، وهو فيما يبطل عملها ، فيبطل بوجوه أربعة :

[ الأول ] [٢٥] : إذا دخلت ( إن ) ، وذلك مثل قول الشاعر [٢٦] :

فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا **م ١٠٢**

فـ(ما) ها هنا ملغاة عن العمل ؛ لدخول ( إ ن ) ، وقال سيبويه[٢٧] : هما متكافئتان ، فلما كانت ( ما ) كافة لـ(إن) المشددة عن العمل فكذلك (إن ) كافة لـ(ما) ، وإن كانت مخففة ؛ لأنها[٢٨] أشبهتها في الصورة . وذهب الفراء[٢٩] إلى أنها لم تعمل لأن (إن) نافية ، و (ما) نافية ، والنفي بعد النفي إثبات ، فيبطل العمل لأجل ذلك . وهذا ضعيف؛ لأن معنى البيت عكس ما ذكره .

الثاني مما يبطل العمل : إذا انتقض النفي بـ(إلا)[٣٠] ؛ لأنها عملت للنفي وقد انتقض ، فأما قول الشاعر[٣١] :

---

(٢٤) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٩ .

(٢٥) هنا بياض في ( أ ) ، وما أثبته للسياق .

(٢٦) هو فروة بن مسيك أو الكميت ، راجع الحاشية ١٥ من هذا الباب ص ٢٤٧ .

**م١٠٢ــ** سبق الاستشهاد بهذا البيت في هذا الباب برقم ( ١٠٢ ) ص ٢٤٧ .

(٢٧) قال سيبويه ــ رحمه الله ــ ٤ / ٢٢١ : " وأما ( إن ) مع ( ما ) في لغة أهل الحجاز ، فهي بمنزلة ( ما ) في قولك : إنما ، الثقيلة ، تجعلها من حروف الابتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف ليس وبمنزلتها " .

(٢٨) في ( أ ) : ( لا أنها ) بدلاً من ( لأنها ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(٢٩) لم أجد من نسب هذا الرأي إلى الفراء ، ولا وجدت من ذكر هذا الرأي بالوجه الذي ذكره الشارح . والذي وجدته أن الكوفيين يرون إعمال ( ما ) حتى بعد دخول ( إن ) ، وأن ( إن ) نافية مؤكدة .
ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧١ ، وشرح الرضي ٢ / ١٨٦ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ٩٩٤ ، والهمع ٢ / ١١٢ .

(٣٠) في ( أ ) : (لا ) بدلاً من ( إلا ) ، والوجه ما أثبته .

(٣١) لم أجد من أشار إلى صاحب هذا البيت إلا السيوطي في شرح شواهد المغني ١ / ٢١٩ ــ نقلاعن ابن جني ــ حيث ذكر أنه لأحد بني سعد .

**١٠٣**- وما الدهر إلا منجنونا بأهله  وما صاحب الحاجات إلا معذبا / ٧٠/ب

فلا حجة فيه ؛ لأنه إما مصدر بالميم ، والتقدير : يجن جنونا(٣٢) ، أو معمول لفعل(٣٣) محذوف ، أي يشبه منجنونا ، أو بنزع الجار ، تقديره : كالمنجنون(٣٤) . وقيل : إنها لغة لبعض العرب ، الإعمال مطلقا .

الثالث : إذا تقدم الخبر ، نحو : ما قائم زيد ؛ لأنها عامل ضعيف . فأما قول الفرزدق (٣٥) :

**١٠٤**- فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم  إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

بنصب ( مثلهم ) وهو خبر متقدم ، فقد [ قيل ] (٣٦) : إما أنه حال من خبر محذوف، والتقدير : ما في الدنيا مثلهم ، والعامل فيه الفعل المقدر في الجار والمجرور . أو أنه ظرف بمعنى ( فوقهم ) . أو أن الفرزدق تميمي، وظن أن أهل الحجاز يعملونها فأخطأ على لغة غيره .

---

**١٠٣**- البيت من الطويل ، وهو من شواهد المحتسب ١ / ٣٢٨ ، وابن يعيش ٨ / ٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٤ ، ورصف المباني ٣٧٨ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ٩٠٧ ، والمغني ١ / ٧٣ ، وشفاء العليل للسلسيلي ١ / ٣٣٠ ، والعيني ٢ / ٩٢ ، والخزانة ٤ / ١٣٠ .

(٣٢) قال المالقي في رصف المباني ٣٧٨ : " ... فيتخرج على أن يكون ( منجنون ) مصدراً مشبها، كأنه قال : يدور دورانا مثل دوران منجنون ، فحذف الفعل والمصدر والصفة ومضافها ، وأقيم المضاف إليه مقام المصدر الأول " . وينظر الجني الداني للمرادي ٣٢٦ . وينظر كذلك مراجع الشاهد في وجوه تخريجه .

(٣٣) في ( أ ) : ( بفعل ) بدلاً من ( لفعل ) ، والأوجه ما أثبته .

(٣٤) في ( أ ) : (كالجنون ) بدلاً من ( كالمنجنون ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(٣٥) هو همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التميمي ، أحد الشعراء المقدمين في عصر بني أمية ، اشتهر بمهاجاته لجرير ، وتوفي سنة ١١٤ هـ .

ينظر طبقات الشعراء لابن سلام ١١١ ، والشعر والشعراء ١ / ٤٧١ ، والأغاني ٢١ / ٢٧٥ ، ووفيات الأعيان ٦ / ٨٦ . والبيت في ديوانه ١٦٧ .

١٠٤- البيت من البسيط ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٦٠ ، والمقتضب ٤ / ١٩١ ، والمقرب ١ / ١٠٢ ، ورصف المباني ٣١٢ ، والجنى الداني ١٨٩ ، والمغني ١ / ٣٦٣ ، والعيني ٢ / ٩٦ ، والخزانة ٤ / ١٣٣ .

(٣٦) أثبتها ليستقيم الكلام .

الرابع : إن تعطف بموجب فالرفع ، نحو : ما زيد قائماً بل قاعد ؛ لأنها عملت للنفي، وقدانتقض النفي . فإن كان منفيا كان منصوبا ، نحو : ما زيد قائماً ولا قاعداً .

فإن عطفت عليه بجملة ، فإن قدمت الخبر كان مرفوعا نحو : ما زيد قائما ولا قاعد عمرو ، وإلا فهو منصوب ، نحو : ولا عمرو قاعداً .

# المجرورات

## الإضافة

قوله : المجرورات ، هو ما اشتمل على علم المضاف إليه . لما فرغ الشيخ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات ، أخذ يتكلم في المجرورات . وارتفاع المجرورات ، كما رتفاع المرفوعات والمنصوبات ، كما تقدم (١) . ولما لم يمكن جمعه جمع تكسير جمع جمع السلامة، وهو جمع مجرور ، وكذلك المرفوع والمنصرب ، لكن استغني عن جمع التكسير بجمع السلامة(٢) .

وعلم المضاف إليه : الجر . وقد تقدم اختصاص المرفوعات بالرفع ، والمنصوبات بالنصب (٣) ، فلم يبق إلا الجر ، فاختص به المضاف . ولم يقل : ما دخله الجر ؛ لئلا يفسر الشئ بنفسه .

[ والكلام منه يقع في أربعة مواضع ، الأول في حده وما ينشأ من ذلك ] (٤) . والثاني: في العامل فيه ، وحد الجر وذكر علاماته . والثالث : في قسمته . والرابع : في أحكامه .

أما الموضع الأول ، وهو في حده ، فهو ما ذكر الشيخ . وأما ما ينشأ من ذلك ، فإضافة ومضاف ومضاف إليه ، وكل واحد منها مفتقر إلى حد .

أما الإضافة ، فلها حدان ، لغوي ، واصطلاحي . أما اللغوي (٥) ، فهو : الإسناد . يقال : أضفت ظهري إلى الحائط ، أي : أسندته (٦) ، قال الشاعر(٧) :

---

(١) راجع ص١٣٩من التحقيق .

(٢) عبارة : ( لكن استغنى عن جمع التكسير بجمع السلامة ) هكذا وردت .

(٣) راجع ص ٣١ من التحقيق .

(٤) ما بين المعقوفين في موضعه بياض في ( أ ) ، وقد قدرت العبارة استئناساً بأسلوب الشارح ، وما يأتي من كلامه .

(٥) ينظر مادة ( ضيف ) في الصحاح واللسان والقاموس .

(٦) في ( أ ) : ( أسند ) بدلاً من ( أسندته )، وما أثبته من ( ب ) .

(٧) هو أمرؤ القيس بن حجر الكندي ، والبيت في ديوانه ٣٦ .

**١٠٥**- فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى جنب حاري قشيب مشطب

وقيل : من الميل ، يقال : ضاف البناء ، إذا مال ، وضافت الشمس ، إذا مالت . فلما كان المضاف يسند إلى المضاف إليه ، قيل له : المضاف .

وأما الاصطلاحي ، فهو : نسبة اسم إلى غيره نسبة إفرادية . فقولنا : نسبة اسم إلى غيره : تعم اللفظية والمعنوية ، وإضافة الاسم إلي الاسم ، وإضافة الاسم إلى الفعل[٨] المقدر بالمصدر ، وتعم الإسناد المعنوي نحو : زيد قائم . وقولنا : نسبة إفرادية : تخرج عنه قولنا: زيد قائم ، وأقائم الزيدان ؛ فإنه على جهة الإخبار بالجمل .

وأما حقيقة المضاف إليه ، فهي ما ذكره الشيخ بقوله : كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً [٩] أو تقديراً . فقوله : كل اسم : يحترز به عن الفعل من جهة أن الفعل لا يضاف إليه ، ولا ينتقض بقولنا : جئتك إذ قام زيد ؛ فإنه في تأويل الاسم ، أي: وقت قيام زيد . وكان من شأن الشيخ أن يقول : كل أمر ؛ ليسلم من هذا الاعتراض على حدّه . وقوله : نسب إليه شئ بواسطة حرف جر : يحترزمن الفاعل / والمفعول؛ فإنه ينسب إليهما الفعل بغير واسطة . وقوله : لفظاً أو تقديراً : فاللفظي كقولك : مررت بزيد . والتقدير كقولك : غلام زيد ؛ فإنه بمعنى : غلام لزيد . وقوله : مراداً : يحترز به عن الظرف في مثل : خرجت يوم الجمعة ؛ لأنه لو كان حرف الجر مراداً، لكان عاملاً في الظرف الجر [١٠] .

٧١/أ

---

**١٠٥**- البيت من الطويل ، وهو من شواهد الجمهرة ٢ / ٩٠٩ ، وأشار الشعراء الستة للأعلم ١ / ٦٠ ، واللسان ( ضيف ) .

اللغة / حاري : منسوب إلى الرحال الحيرية . قشيب : جديد . مشطب : مخطط .

[٨] في ( أ ) : ( وإضافة الفعل إلى الاسم ) ، ولعله من سهو الناسخ ومأأثبته من ( ب ) .

[٩] في ( أ ) : ( لفظ ) بالرفع ، ولعله من سهو الناسخ .

[١٠] قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٣٧٦ : " وقوله : مراداً : احترازاً عن مثل : قمت يوم الجمعة ؛ فإنه نسب إليه القيام بواسطة حرف الجر تقديراً ، ولكنه محذوف غير مراد " .

[ وأما ] (١١) حقيقة المضاف نفسه ، فهو : كل اسم نسب إلى شئ بواسطة حرف جرّ لفظا أو تقديراً . فقولنا : كل اسم : يحترز عن الفعل ؛ فإنه لا تجوز فيه الإضافة بحال. وقولنا : نسب إلى شيء ، ولم نقل إلى اسم ؛ ليدخل فيه ما يضاف إلى الفعل باعتبار مصدره كقولك : أعجبني يوم قام زيد .

وأما الموضع الثاني ، وهو في بيان العامل فيه ، وحدّ الجر ، وذكر علاماته .

أما بيان العامل فيه ، فقد اختلف النحاة على أقوال . فمنهم (١٢) من قال : العامل فيه : الاسم المضاف (١٣) . ومنهم(١٤) من قال : العامل فيه : الاسم المضاف لنيابته مناب الحرف، وهذا هو الصحيح. فإن قيل : فما الفرق بين هذا وبين الأول ؟ قلنا : إن صاحب القول الأول يجعل العامل المضاف نفسه (١٥) ، وهذا يجعله عاملاً لنيابته .

وأما حد الجر ، فهو : العلامة الإعرابية اللازمة للمضاف إليه لفظا أو تقديراً . فقولنا : العلامة : عام فيه وفي سائر العلامات . وقولنا : الإعرابية : احترازاً عن البنائية نحو : (أمس ) . وقولنا : اللازمة للمضاف إليه : يخرج عنه الرفع والنصب ؛ فإنهما لا يلزمان المضاف إليه . وقولنا : لفظا أو تقديراً : [ ليعم ] (١٦) الصحيح والمعتل من الأسماء ، فالأول كـ(زيد) وما جرى مجراه ، والثاني كـ(عصا ) و ( أحمد ) وما جرى هذا المجرى .

وأما ذكر علاماته ، فهي ثلاث : الكسرة والفتحة والياء .

وأما الموضع الثالث ، وهو في قسمتها ، فهي تنقسم إلى قسمين : إضافة بحرف لفظي، وإضافة بحرف تقديري ، فالأول كـ: مررت بزيد .

---

(١١) ساقطة من ( أ ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(١٢) هذا قول سيبويه ــ رحمه الله ــ كما في الكتاب ٢ / ٤١٩ ، ٤٢٠ ، وينظر أوضح المسالك ٢ / ١٦٧ .

(١٣) في ( أ ) : ( المضاف إليه ) بدلاً من ( المضاف ) وما أثبته من ( ب ) .

(١٤) نسب هذا القول في التصريح ٢ / ٢٥ لابن الباذش .

وينظر في هذه المسألة : المقتصد ٢ / ٨٧١ ، وابن يعيش ٢ / ١١٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٤٠٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٨١ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٢٤١ ، والأزهار الصافية ١ / ١٨٠ ب ، والأشموني ٢ / ٢٣٧ .

(١٥) في ( أ ) : ( المضاف العامل نفسه ) بدلاً من ( العامل المضاف نفسه ) ، والوجه ما أثبته .

(١٦) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

وأما التقديري ، فحده ما ذكره الشيخ بقوله : فالتقدير شرطه أن يكون المضاف[١٧] اسماً مجرداً تنوينه لأجلها ، فقولنا : اسم : يخرج عنه ماسواه . وقولنا : مجرداً تنوينه لأجلها: يحترز به عن أن يكون مجرداً لأجل الألف [١٨] واللام ، مثل : ( الغلام ) . ولا ينتقض هذا بمثل إضافة غير المنصرف مثل : أحمدكم ؛ فإنه مجردٌ تنوينه لأجل الإضافة ؛ لأنه لما قصد به الإضافة رجع التنوين لأجل الإضافة .

والتقديري ينقسم إلى لفظية ومعنوية . وأما المعنوية فالكلام منها يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حدها ، والثاني : في قسمتها . والثالث : في فائدتها وشروطها .

أما الموضع الأول وهو في حدها فهو : أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها. فقولنا [ غير ] [١٩] صفة : ليخرج عنه : ضارب [ زيد ] [٢٠] ؛ فإنه صفة . وقولنا: مضافة إلى معمولها : ليخرج قولنا : ضارب زيد ، ويدخل قولنا:مصارع مصر ؛

فإنه صفة غير مضافة إلى معمولها . وكذلك قوله تعالى[٢١] : " ملك يوم الدين " في أحد وجهيه[٢٢] . وكذلك قولنا :دق القصار الثوب ، بإضافة ( دق ) إلى ( القصار ) ، فإنه ليس بصفة ، وهو مضاف إلى معموله . وكذلك اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي ، مثل: ضارب زيد أمس .

وأما الموضع الثاني ، وهو / في قسمتها ، فلها ثلاثة أقسام ، الأول : بمعنى (اللام )، ٧١/ب
وهو الكثير المطرد ، وهو فيما عدا جنس المضاف وظرفه . وذلك يكون إما للملك ، وإما للاختصاص ، وإما للملابسة . فالأول مثل : غلام زيد . والثاني مثل : أخو زيد . والثالث مثل : سرج الدابة .

والقسم الثاني : بمعنى ( من ) ، وذلك في جنس المضاف مثل : باب ساج ، وخاتم فضة.

---

(١٧) في ( أ ) : ( المضاف إليه ) بدلاً من ( المضاف ) ولعله من وهم الناسخ .

(١٨) الحرفان ( لف ) من ( الألف ) من الهامش .

(١٩) ساقطة من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

(٢٠) ساقطة من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

(٢١) الآية ٣ / الفاتحة .

(٢٢) الوجه الأول : أن تكون الاضافة بمعنى ( في ) وليس هو المراد . والوجه الثاني : أن تكون بمعنى اللام .
ينظر في ذلك : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٨٥ ، وشرح الرضي ٢ / ٢١٩ .

الثالث : بمعنى ( في ) وهو قليل ، أي : قليل الاستعمال وذلك في ظرف المضاف مثل: ضرب اليوم . قال الله تعالى(٢٣) : " بل مكر الليل والنهار " أي : في الليل ، وليس بشاذ.

وأما الموضع الثالث ، وهو في فائدتها وشروطها ، أما فائدتها ، فتخصيص أو توضيح . فالأول مثل : غلام رجل ، خصصته من غيره ، ولا ينتقض بـ : ضارب زيد ؛ فإنه لم تحصل فيه فائدة : غلام رجل ، بل هو حاصل ـــ التخصيص ـــ في اسم الفاعل قبل الإضافة. وأما التوضيح ، فذلك مثل : غلام زيد .

وأما شروطها ، فشرطها : تجريد المضاف من التعريف ، وإنما اشترط ذلك، لئلا يجمع بين تعريفين(٢٤) . فنقول على [ هذا ] (٢٥) : هذه الأسماء على ثلاثة أضرب : منها ما لا تجوز إضافته . ومنها ما تجوز . ومنها ما هو مختلف فيه .

فأما الضرب الاول ، فذلك الأسماء غير المتمكنة ، كالمضمرات والمبهمات والموصولات، وكذلك العلم غير الملتبس بغيره . وكذلك ما فيه الألف واللام للعلة المذكورة .

الضرب الثاني : تجوز إضافته ، وذلك النكرة إلى المعرفة ، وكذلك العلم إذا دخل في [ . . . ] (٢٧) . فالأول مثل : غلام الرجل . والثاني : زيدنا ، كقول الشاعر (٢٨) :

**١٠٦-** علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم  بأبيض ماضي الشفرتين يمان

---

(٢٣) من الآية ٣٣/ سبأ .

(٢٤) قال الرضي ٢ / ٢٠٩ : " ... وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا " و[كلمة التعريفين] غير واضحة في المخطوط .

وينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٧٩ .

(٢٥) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

(٢٦) هنا كلمة غير مقروءة .

(٢٧) نسب هذا البيت لرجل من طيء في الكامل ٣ / ١٥٧ ، والعيني ٣ / ٣٧١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ١٦٥ .

**١٠٦-** البيت من الطويل ، وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٢ ، والمفصل ٢٢ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ١٠٣٦ ، والمغني ١ /٥٢ ، والأشموني ١ / ١٨٦ ، والخزانة ٢ / ٢٢٤ .

اللغة / النقا : الكثيب من الرمل .

والشاهد في قوله : ( زيدنا ) و ( زيدكم ) حيث أجرى ( زيداً ) مجرى النكرات فأضافه .

الضرب الثالث : مختلف فيه ، وهو معنى قول الشيخ : وما أجازه الكوفيون من : (الثلاثة الأبواب ) في العدد ضعيف . وذلك حيث يكون الأول : الثاني ، مثل : الثلاثة الدراهم ، وما أشبهه . فذهب الكوفيون (٢٨) إلى جوازه . وجه كون الأول هو الثاني (٢٩) . ولا حجة في ذلك ؛ لدخول : خاتم فضة . وذهب البصريون(٣٠) إلى منعه ، للسماع والقياس ، فالسماع كقول الشاعر (٣١) :

**١٠٧-** مازال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار

وكذلك قول الآخر(٣٢) :

**١٠٨ -** فهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والديار البلاقع

وأما القياس فلئلا يجمع بين تعريفين . وأما القسم الثاني من الإضافة ، وهي اللفظية ، فالكلام منه يقع في موضعين ، الأول : في حدها وفائدتها . والثاني في ذكر الخلاف فيها.

أما حدها ، فهو ما ذكره الشيخ . فقوله : أن يكون المضاف صفة : ليخرج عنه غلام زيد . مضافة إلى معمولها : ليخرج عنه : مصارع مصر ، و(٣٣) : " ملك يوم الدين " وما أشبه ذلك . ومثال المطلوب من الحد : ضارب زيد ، وحسن الوجه .

---

(٢٨) ينظر : التكملة للفارسي ٢٦٣ ، وإصلاح المنطق ٣٠٢ ، والإنصاف ( مسألة ٦١ ) ٢ / ٤٣٦ ـ ٤٣٨ ، وابن يعيش ٢ / ١٢١ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٤٠٣ ، وشرح الرضي ٢/ ٢١٦ .

(٢٩) عبارة : ( وجه كون الأول هو الثاني ) هكذا وردت في هذا السياق ، ولعلها مبتورة ،والكلام لا يتم إلا بتمامها .

(٣٠) ينظر : المقتضب ٢ / ١٧٣ ، والإنصاف ( مسألة ٦١ ) ٢/ ٤٣٦ ـ ٤٣٨ .

(٣١) هو الفرزدق ،همام بن غالب ، والبيت في ديوانه ٢٦٧ .

**١٠٧-** البيت من الكامل ، وهو من شواهد المقتضب ٢ / ١٧٦ ، والتكملة للفارسي ٢٦٤ ، والمفصل ١٠٤، والجني الداني ٥٠٤ ، والمغني ١ / ٣٣٦ ، والعيني ٣ / ٣٢١ ، والأشموني ١ / ١٨٧ ، والخزانة ١ / ٢١٢ .
والشاهد في قوله : ( خمسة الأشبار ) حيث جرّد المضاف من ( أل ) .

(٣٢) هو ذو الرمة ، غيلان بن عقبة ، والبيت في ديوانه ٢ / ١٢٧٤ .

**١٠٨-** البيت من الطويل ، وهو من شواهد إصلاح المنطق ٣٠٣ ، والمقتضب ٢ / ١٧٦ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٨ ، واللسان ( خمس ) وتذكرة النحاة ٣٤٤ ، والأشموني ١ / ١٨٧ ، والخزانة ١ / ٢١٣ .
والشاهد في قوله : ( ثلاث الأثافي ) حيث لم يعرف المضاف .

(٣٣) الآية ٣ / الفاتحة .

وأما فائدتها ، فلا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ ، فإذا قلت : ضارب زيد ، أفاد حذف التنوين . فحيث تحصل الفائدة تجوز الإضافة ، وحيث لاتحصل فائدة تمتنع .

قال الشيخ : ومن ثم جاز : مررت برجل حسن الوجه ، وامتنع : بزيد حسن الوجه . فالأول إنما جاز ؛ لأجل وصف النكرة بالنكرة . والثاني إنما لم يجز ؛ لأجل وصف العلم بالنكرة . وإنما كانت الصفة نكرة في هذا الموضع ؛ لأنه قد ثبت في اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال ، أنه يكون إذا أضيف باقيا على التنكير ، فكذلك / ما هو دونه . ٧٢/أ

وأما الموضع الثاني ، وهو في ذكر الخلاف في ذلك ، فالذي عليه الجمهور ، أنه يجوز حيث تحصل فائدة تخفيف ، وذلك في مثل : الضاربا زيد(٣٤) ؛ لأنه قد حصل فائدة بحذف النون ، ومنعوا : الضارب زيد (٣٥) ؛ لأن التنوين قد حذف لأجل الألف واللام . وذهب(٣٦) الفراء (٣٧) إلى جواز هذه وقال : التنوين ، إنما زال لأجل الإضافة ، والألف واللام لم تأت(٣٨) إلا بعد ذهاب التنوين . ورد عليه هذا القول بأن الألف واللام هي السابقة؛ لأنها لتحقيق ذات الاسم ، والإضافة لتحقيق عارض من عوارضه ، وهو(٣٩) التخفيف، وتحقيق الذات سابق على تحقيق عارضها، كما أن الذات سابقة على عارضها (٤٠) .

واحتج على ذلك بمسائل ، الأولى (٤١) :

---

(٣٤) في ( أ ) : ( ضاربا زيداً ) بدلاً من ( الضاربا زيد ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(٣٥) في ( أ ) : ( زيداً ) بدلاً من ( زيدٍ ) ، وما أثبته من ( ب ) .

(٣٦) في ( أ ) : ( وهب ) بسقوط ( الذال ) سهواً .

(٣٧) معاني القرآن للفرآء ٢ / ١٤ ، ١٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

وينظر : الأصول لابن السراج ٢ / ١٤ ، والمفصل ١٠٥ ، وابن يعيش ٢ / ١٢٣ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣٨٦ .

(٣٨) في ( أ ) : ( تأتي ) بدلاً من ( تأت ) ، ولعله من وهم الناسخ .

(٣٩) في ( أ ) : ( وهذا ) بدلاً من ( وهو ) ، وما أثبته من ( ب ) .

(٤٠) في ( أ ) : ( عارضه ) بدلاً من ( عارضها ) والوجه ما أثبته .

(٤١) هذا البيت للأعشى ، ميمون بن قيس ، وهو في ديوانه ٧٩ .

وتمامه : ... ... ... عوذاً تزجي خلفها أطفالها

## ١٠٩- الواهب المائة الهجان وعبدها ... ... ...

وهي نظيرة : الضارب زيد ؛ لأنها في معنى : الواهب المائة الهجان والواهب عبدها . وقد ردّ هذا القول بأنه يجوز في الثاني ما لايجوز في الأول ، كما جاء : رب شاة وسخلتها(٤٢) . وهو لا يجوّز دخول رب على المعارف، وهي عاملة الجر في المعطوف لبعده عنها ، فكذلك في هذه المسألة، لبعدها عن الألف واللام، جاز فيها ما لم يجز في غيرها.

الثانية : الضارب الرجل . فقد أضيف ما فيه الألف واللام إلى ما فيه الألف واللام ، وهذه مثل قولكم: الضارب زيد .

والجواب : أن الضارب الرجل أشبه : الحسن الوجه ، فحمل عليه . والمختار في الحسن الوجه : الجر ؛ لأن النصب ضعيف ؛ لأنه ليس بمعتمد . والرفع كذلك ضعيف ؛ لأنه يخلو عن الضمير . فلما كان المختار في ذلك الجر ، أشبه : الضارب الرجل ، حملاً عليه (٤٣) .

الثالثة : الضاربك ، فإنه مضاف ، وهو مثل ما منعتموه ، فأما من قال : إنه معمول ، فلا يلزمه ذلك .

والجواب (٤٤) : إنه إنما جاز: الضاربك ، حملاً على ضاربك ؛ لأنه لا تدخله ( نون ) و لا تنوين (٤٥) ؛ لاتصال الضمير به ، فيؤدي إلى الجمع بين النقيضين ، فلما لم يكن في ( ضاربك ) تنوين ولا( نون ) ، وقد جازت إضافته ، فكذلك : الضاربك ، حملاً عليه؛ لعلة اتفاقهما في عدم التخفيف .

---

١٠٩ - البيت من الكامل ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٨٣ ، والمقتضب ٤ / ١٦٣ ، والأصول ١/ ١٣٤ ، والجمهرة لابن دريد ٢ / ٩٢٠ ، والمقرب ١ / ١٢٦ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٧ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٤٣٩ ، والدرر ٢ / ٥٧ .

والشاهد فيه : (وعبدها) بالجر عطفا على (المائة) المضاف إليها (الواهب) .

(٤٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٥٥ ، والمقتضب ٤ / ١٦٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣٨٧ .

(٤٣) ينظر في ذلك : شرح الرضي ٢ / ٢٢٧ ـ ٢٢٩ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ١٠٤٦ .

(٤٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٤٥) في ( أ ) : ( فلا تنوين ) بدلاً من ( ولا تنوين ) والوجه ما أثبته .

وأما الموضع الرابع ، وهو في أحكامه ، فله أحكام :

الأول : أنه لا يضاف موصوف إلى صفته ، وإنما لم يجز ذلك لوجوه ثلاثة (٤٦) :

الأول : أنا لا نعرّف الاسم ما لم نقصد به الذات ؛ لأن الصفة غير ذات الموصوف . والمضاف يطلب أن يتعرف بما أضيف إليه ، والمضاف إليه صفة ، وليس بذات ، فلما لم يصح التعريف بغير الذات ، امتنعت الإضافة .

الثاني : أن المضاف إليه له حكم الاستقلال ، والصفة لها حكم التبعية ، فيؤدي إضافة الموصوف إلى الصفة : أن تكون الصفة مستقلة غير مستقلة .

الثالث : أن الصفة تابعة للموصوف في الإعراب ، والمضاف إليه مجرور ، فيؤدي إلى أن يكون تابعاً (٤٧) غير تابع . فدل ذلك على أنه لا تجوز إضافة الموصوف إلى الصفة .

فأما ما ورد من نحو : مسجد الجامع ، وصلاة الأولى ، وحق اليقين ، وبقلة الحمقاء ، فيجب تأويله . فأما مسجد الجامع ، فإن أصله : المسجد الجامع ، حذفت الألف واللام ، لأجل الإضافة ، وأضيف الجامع ، فلما كان على خلاف القياس ، تؤوّل أن ( الجامع ) صفة لشئ محذوف يصح وصفه به ، وتقديره : الوقت الجامع .

الحكم الثاني : أن الصفة / لا تضاف إلى(٤٨) موصوفها ؛ وإنما لم يجز ذلك ، لوجوه أربعة : ٧٢/ب

الأول : أنا لا نعرّف[ الاسم ] (٤٩) ما لم نقصد به الذات ، لأن المضاف معرف بما أضيف إليه ، والمضاف صفة ، والصفة لا تتعرف بما يضاف إليه .

الثاني : أن المضاف له حكم الاستقلال ، والصفة بخلاف ذلك ، فيؤدي إلى أن يكون مستقلاً غير مستقل .

الثالث : أن الصفة تابعة والموصوف غير تابع ، فيؤدي إلى أن تكون تابعة غير تابعة .

الرابع : في أن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، وقد تقدمت في هذه الحالة .

---

(٤٦) تنظر هذه الوجوه في : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٩٠ .

(٤٧) في ( أ ) : ( تابع ) بالرفع ، ولعله من وهم الناسخ .

(٤٨) في ( أ ) : ( لا تضاف إلا إلى ) ، بزيادة ( إلا ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(٤٩) زيادة للسياق ثم إن العبارة من قوله : ( الأول أنا ... إلى : بما يضاف إليه ) . مرتبكة .

فأما ما ورد من نحو : جرد قطيفة ، وأخلاق[٥٠] ثياب ، فيجب تأويله . وتأويله : أنه كثر ذكر الموصوف والصفة ، فحذف الموصوف، واستغني بالصفة ، فبقي ( جرد ) ، و (أخلاق) ، فحصل اللبس : من أي شئ هو ؟ فأتى بالموصوف بعد الصفة على جهة البيان فقيل : جرد قطيفة ، وأخلاق ثياب ، وهذا نظير قول الشاعر[٥١] :

**١١٠-** والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

للأنه استغنى بالصفة ، وهي ( العائذات ) ثم وقع الإبهام ، ففسره بقوله : الطير .

الحكم الثالث : أنه لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص ، فلا يقال: ليث أسد ، و لا : سيف حسام ، ولا حبس منع . وقد علله الشيخ بقوله : لعدم الفائدة ؛ لأنه يشترط في الإضافة الإفادة ، إما تخصيص أو توضيح ، وهذا مجرد عنهما ، ولا يفيد في هذا الثاني إلا ما أفاد في الأول .

فأما ما ورد من قولهم : سعيد كرز ، وزيد بطة ، فإنا لما وجدناهم منعوا من هذا ، وجب تأويله ، وتأويله : أن الاسم يطلق ويراد به اللفظ ، ويطلق[٥٢] ويراد به المدلول ، فيجب حمل الأول منهما على المدلول ، والثاني على اللفظ . فكأنك قلت : جاءني مدلول هذا اللفظ . وهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره .

قوله : بخلاف : كل الدراهم ، وعين الشئ ، فإنه يختص . فتجوز إضافته ؛ لأنه يختص، وتحصل الفائدة ، والتخصيص بقوله : الدراهم . وكذلك : كل الشيء ، فإنه يضاف للإفادة [٥٣] .

---

(٥٠) في ( أ ) : ( خلاق ) بسقوط ( الألف ) ولعله من سهو الناسخ .

(٥١) هو النابغة الذبياني ، زياد بن معاوية ، والبيت في ديوانه ١٥ .

**١١٠-** البيت من البسيط ، وهو في : شرح القصائد المشهورات للنحاس ٢ / ١٧٢ ، وأشعار الشعراء الستة للأعلم ١ / ١٩٥ ، وشرح ابن يعيش ٣ / ١١ ، والخزانة ٥ / ٧١ .

اللغة / الغيل والسند : موضعان .

(٥٢) في ( أ ) : ( يلطق ) ، بزيادة ( لام ) بعد ( ا لياء ) ولعله من سهو الناسخ .

(٥٣) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٩٢٤ ، ٩٢٥ .

الحكم الرابع : أنه إذا أضيف الاسم الصحيح ، أو الملحق به إلى ( ياء ) النفس ، فلا يخلو : إما أن يكون صحيحا، أو ملحقا به . فالصحيح ظاهر ، والملحق به : ما كان آخره حرف علة ، وما قبل حرف العلة ساكن نحو ( دلو ) و ( كرسي )،فإذا أضيف كسر آخره ؛ لأن ( ياء ) النفس تطالب أن يكون ما قبلها مكسوراً . وأما [ الياء ] فهي مفتوحة أو ساكنة . وقد اختلف أيهما أولى ؟ ، فمنهم من قال : الفتح ؛ لأنه اسم على حرف واحد ، قويت بالحركة . ومنهم من قال : السكون أولى(٥٤) ؛ لأنها مبنية .

وأما إذا أضيف المعتل ، فلا يخلو إما أن يكون معتلا بالألف ، أو بالياء ، أو بالواو . فأما المعتل بالألف فإنك تبقي الألف على حالها ، وتلحق الياء فتقول : هذه عصاي ، و : هذا فتاي . وأما هذيل ، فإنها تقلبها ( ياء ) فتقول : ( عصيّ ) ، و ( فتيّ ) وينشدون(٥٥) قول الشاعر (٥٦) :

**١١١-** سبقوا هويّ وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

ووجهه : أن أصله : ( عصويّ ) و( رحييّ ) ؛ لأن الألف منقلبة عن الواو والياء ، فاستثقلت الحركة / على حرف العلة ، فحذفت الحركة وسكن حرف العلة قبل ( ياء ) المتكلم ، فوجب إدغامه إن كان ( ياء ) ،أوقلبه(٥٧) إن كان ( واواً ) إلى ( الياء ) وإدغامه . قوله : لغير التثنية ؛ لأنهم يوافقون في التثنية فيقولون : (رحياي) (٥٨) ، و(عصواي ) لوجهين : ٧٣/أ

---

(٥٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٢٣ ، وشرح الرضي ١/ ٣٨٩ .

(٥٥) في ( أ ) : ( وينشدوا ) ، بحذف نون الرفع ، ولعله من وهم الناسخ .

(٥٦) هو أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت في المفضليات ٤٢١ ، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٧ .

**١١١-** البيت من الكامل ، وهو من شواهد اللامات للزجاجي٩٦ ، والمحتسب ١ / ٧٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٠٠ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٤٢٩ ، وابن يعيش ٣ / ٣٣ ، والمقرب ١ / ٢١٧ ، واللسان (هوى ) ، والأشموني ٢ / ٢٨٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ٢٦٢ .

اللغة / أعنقوا : أسرعوا . تخرّموا : ماتوا .

(٥٧) في ( أ ) : ( قبله ) بتقديم ( الباء ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(٥٨) في ( أ ) : ( راحياي ) بزيادة ( ألف ) بعد ( الراء ) ، ولعله من سهو الناسخ .

أحدهما : أن الألف لا أصل لها فتعود إليه بخلاف البواقي .

الثاني : أنهم لو قلبوها ، لا لتبس حالة الرفع بالنصب والجر .

فإن قيل : فاللبس واقع في المفرد كما يقع في المثنى ؟ والجواب : أن اللبس في المفردحاصل على كلا(٥٩) اللغتين ، بخلاف المثنى(٦٠) .

والياء مفتوحة ، وقد روي الكسر على أصل التقاء الساكنين ، فيقال : عصاي - بكسر الياء (٦١) - لأن الذي قبلها ساكن ، فأما قراءة نافع (٦٢) : " ومحياي " فإنه متأول أنه اكتفى بأحد الشرطين ، وهو حرف المد واللين ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين ساكنين إلا بشرطين، أحدهما: أن يكون الأول منهما حرف مدّ ولين . والشرط الثاني :أن يكون الساكن الثاني مدغما كـ(دابة ) و ( شابة ) [ ... ] (٦٣) فحرف المد ( واو ) قبلها ضمة، و(ياء) قبلها كسرة ، و ( ألف ) قبلها فتحة . وحروف العلة : ما كان من هذه الثلاثة ، سواء إن كان قبلها (٦٤) متحركاً أو ساكنا ، وسواء كانت الحركة من جنس الحرف أو لا.

أو لأنه(٦٥) أجرى الوصل مجرى الوقف . أو لأنه قدّر الحركة التي قبل (الألف) عليها ؛ لأن الحركة التي قبل الحرف في حكم حركته .

---

(٥٩) في ( أ ) : ( كل ) بدلاً من ( كلا ) ، والوجه ما أثبته .

(٦٠) عبارة الشارح من قوله : ( فإن قيل )إلى هنا فيها شئ من الغموض والإبهام . ولعلها تتوضح بكلام ابن الحاجب ، فإنه يقول في شرحه على الكافية ٤٠٠ : " فإن قلت فـ(عصيّ ) في الأحوال الثلاثة يلتبس فيه الرفع بغيره. قلت : الفرق بينهما أن ( عصيّ ) اللبس فيه ليس لقلب الألف يا ء ، لأنها لو لم تقلب لكان الأمر كذلك، فلم يكن الأمر فيها مؤديا إلى اللبس ، فلا يلزم من قلب الألف ياء في الموضع الذي يؤدي القلب فيه إلى اللبس قلبها في موضع يؤدي القلب فيه إلى اللبس المذكور " .

(٦١) ينظر في ذلك : المحتسب ٢ / ٤٨ ، ٤٩ ، والبحر المحيط ٧ / ٧٢١ .

(٦٢) هو نافع الديلمي ، أبو عبد الله ، مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وهو من كبار التابعين المشهورين بالحديث ، توفي رحمه الله سنة ١١٧ هـ . ينظر البداية والنهاية ٩ / ٣٣٢ ، ووفيات الأعيان ٥ / ٣٦٧ ، وتهذيب التهذيب ١٠ /٤٠٧ ، وشذرات الذهب. أما القراءة فهي من الآية ١٦٢ / الأنعام .

وينظر فيها : السبعة ٢٧٤ ، والمبسوط ١٧٧ ، والإقناع ٢ / ٦٤٥ ، والبحر المحيط٤ / ٧٠٤ .

(٦٣) هنا كلمتان غير مقروءتين في ( أ ) .

(٦٤) في ( أ ) : ( قلبها ) بتقديم ( اللام ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(٦٥) الكلام هنا عائد إلى القراءة .

وأما المعتل بـ(الياء) فإنك تلحق به [اليـاء] (٦٦)، وتدغـم أحدهمـا في الآخـر. فيقولـون: (قاضي ) ، و ( وغازي ) ، و ( رامي ) .

وأما المعتل بـ( الواو ) فإنك تقلب ( الواو ) ياء ، وتدغم فتقول : (مسـلمي) ، و(اليـاء) مفتوحة في الوجهين ؛ لأنها لا تدغم إلا في متحرك . وقـد سمع الكسر علـى أصـل التقـاء الساكنين ، وعليه قراءة حمزة (٦٧) : " وما أنتم بمصرخيّ " بكسر (الياء) في حـال الوصـل . وقال الشاعر(٦٨) :

**١١٢ -** [ قلت لها هل لك ] (٦٩) يا تافي  قالت له : ما أنت بالمرضي

الحكم الخامس : في إضافة الأسماء الستة إلى (ياء ) النفس ، فتقول : (أبـي) و (أخـي) ، كما قالوا ( يدي ) و ( دمي ) . وأما المبرد (٧٠) فيقول (أخيّ ) و (أبـيّ )بتشـديد (اليـاء )؛ لأن أصله(٧١) عنده : ( أخوي ) ، و ( أبوي ) ، فحذفت الحركة الـتي علـى حـرف العلـة؛ لثقلها ، فبقي حرف العلة ساكنا(٧٢) ، فالتقى الساكنان : (الواو) و (الياء) ، فقلبت (الواو) ياء، وأدغمت ( الياء ) في الياء ، فقيل : ( أخيّ) و ( أبيّ ) بالتشديد ، ويحتج بقول الشاعر (٧٣) :

---

(٦٦) سقطت من الدرج في ( أ ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(٦٧) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي ، أحد القراء السبعة ، كان من موالي تيم فنسب إليهم . توفي رحمه الله سنة ١٥٦هـ .

ينظر : الإقناع ١ / ١٢٥ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٢١٦ ، وتهذيب التهذيب ٢٧/٣ ، والأعلام ٢ / ٢٧٧ .

أما القراءة ، فهي من الآية ٢٢ / إبراهيم .

ينظر : السبعة ٣٦٢ ،والمبسوط ٢١٧، وتلخيص العبارات ١٠٨ ، والإقناع ٢/ ٦٧٧ ، والبحر المحيط٦ / ٤٢٨ .

(٦٨) هو الأغلب العجلي ، والرجز في ديوانه ١٦٩ (ضمن : شعراء أمويون ) .

**١١٢-** هذا الرجز من شواهد معاني القرآن للفراء ٧٦/٢ ، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ٣٣٦/١ ، والمحتسب ٤٩/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ١٥٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٥١٣ والشاهد في قوله (في) حيث كسر (ياء) المتكلم على لغة بني يربوع .

(٦٩) ما بين المعقوفين من ( ب ) ، وموضعه في ( أ ) كلمة ( هلك ) .

(٧٠) راجع الحاشية ( ١٦ ) من باب المعرب بالحروف ص ٣٩ من قسم التحقيق .

(٧١)في ( أ ) : ( الأصلة ) بدلاً من ( أصله ) ، وما أثبته من ( ب ) .

(٧٢) في ( أ ) : ( ساكن ) بالرفع ، والوجه ما أثبته .

(٧٣) هو مؤرج السلمي ، وقد سبق البيت برقم ( ١٠ ) ص٣٩ .

قدر أحلك ذا [٧٤] المجاز وقد أرى وأبيّ مالك ذو المجاز بدار م١٠

وليس فيه حجة[٧٥] ؛ لا حتمال أن يكون جمعا مسلماً لـ(الأب) وأصله (أبين) ، فحذف ( النون ) للإضافة ، ونظيره قول الشاعر [٧٦] :

١١٣- فلما تبين أصواتنا بكين وفدينا بالأبينا

قوله : وتقول : ( فيّ ) في الأكثر . إذا أضيف ( الفم ) إلى ( ياء ) النفس كان لك وجهان ، أحدهما : ( فيّ ) ، وهي اللغة الفصيحة ، وقد أشار إليها الشيخ بقوله : في الأكثر ؛ وذلك لأنه يعود إلى أصله ، وهو قوي . حذفت الحركة التي على حرف العلة للثقل ، فأدغم بعد قلبه إلى ( الياء ) . اللغة الثانية : ( فمي ) ؛لأنه قد قلب فأضيف بعد قلبه ، وفيه ثلاث لغات[٧٧] إذا أفرد : كسرالفاء ، وضمها ، وفتحها . والفتح أفصح ؛ لأنه يعود إلى الأصل ، وهو ( فوه ). ومن ضم فليدل بالضمة[٧٨] على ( الواو ) . ومن كسر ؛ فلأنهم لما عوضوا ( الميم ) صار كتعويض [٧٩] ( الياء ).

وأما ( حم ) ففيه أربع لغات[٨٠] : إعراب ( عصا ) حال الإفراد والإضافة فتقول : هذا حماك ، ورأيت / حماك ، ومررت بحماك . وإعراب ( شيء ) حال الإفراد والإضافة ، ٧٣/ب

---

[٧٤] في ( أ ) : ( ذو ) بدلاً من ( ذا ) ولعله من سهو الناسخ .

م١٠ - البيت من الكامل ، وقد سبق الاستشهاد به في ص٣٩ تحت رقم ( ١٠ ) .

[٧٥] ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٤٣٤ ،٤٣٥ ، وشرح الكافية له ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

[٧٦] هو زياد بن واصل السلمي كما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ / ٢٨٤ ، والخزانة ٤ / ٤٧٤ .

١١٣- البيت من المتقارب ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٤٠٦ ، والمقتضب ٢ / ١٧٤ ، والخصائص ١ / ٣٤٦ ، والمحتسب ١ / ١١٢ ، والمخصص ١٣ / ١٧١ ، والمفصل ١٣٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٣٦ ، وأمالي السهيلي ٦١ .

[٧٧] ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ومبسوط الأحكام ٣/١١١١ فما بعدها .

[٧٨] في ( أ ) : ( الضمة ) بدلاً من ( بالضمة ) ولعله سهو من الناسخ .

[٧٩] في ( أ ) : ( تعويض ) بدلاً من ( كتعويض ) والوجه ما أثبته كما في شرح الكافية لابن الحاجب ٤٠٨ .

[٨٠] راجع الحاشية ( ٢١ ) من المعرب بالحروف ، ص ٤٠ .

فتقول : هذا حمءٌ ، ورأيت حمأً ، ومررت بحمءٍ . وهـذا حمؤك ، ورأيت حمأك[٨١] ، ومررت بحمئك . وإعراب ( دلو ) في الإفراد والإضافة ، فتقول : هذا حموٌ ، ورأيت حمواً ، ومررت بحموٍ وهذا حموك، ورأيت حموك، ومررت بحموك. وإعراب ٠( يد ) وهو ظاهر.

وأما (هن) فيعرب إعراب (يد) ، وقد ورد فيه التشديد والتسكين ، قال الشاعر[٨٢] :

**١١٤-** ... ... ... وقد بدا هنك من المئزر

وهذه ضرورة[٨٣] الشعر ؛ لأن حرف الإعراب ليس بلغة .

وأما التشديد فالشاهد عليه قوله[٨٤] :

**١١٥-** ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة وهني جاذبين لهزمتي هن

ويختص بأنه قد يستعمل مقصوراً ، وقد تقدم[٨٥] .

وأما ( ذو مال ) فيختص بحكمين[٨٦] ، وقد تقدما[٨٧] .

---

(٨١) في ( أ ) : ( حمك ) بدلاً من ( حمأك ) ، لعله من سهو الناسخ .

(٨٢) هو الأقيشر الأسـدي ، والبيـت في ديوانـه ٤٣ ، ونسـب إليـه في شـرح أبيـات سيبويه للسـيرافي ٢ / ٢٩١ ، والحماسة البصرية ٢ / ٣٦٨ ، والعيني ٤ / ٥١٦ ، والخزانة ٤ / ٤٨٤ . ونسب إلى الفرزدق في الشعر والشـعراء ١ / ١٠٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٥ . ونسب لابن قيس الرقيات في ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٥ .

**١١٤-** وصدر البيت : رحت وفي رحليك مافيهما البيت مـن السـريع ، وهو من شواهد الكتاب ٤ /٢٠٣، والمسائل البغداديات ٤٣١، والخصائص ١ / ٧٤ ، وابن يعيش ١ / ٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٨٣ ، واللسان (هنا)

(٨٣) في ( أ ) : ( الضرورة ) بالتعريف ، والوجه ما أثبته .

(٨٤) هو سحيم عبد بني الحسحاس كما في شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٥ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ١١١٤، والأشباه والنظائر ١ / ٢٩٤ ، والبيت ليس في ديوانه .

**١١٥-** البيت من الطويل ، وهو من شواهد الصحاح ( هنو ) ، واللسان ( هنا ) وشفاء العليل ١ / ١١٩ ، والهمع / ١/٤٤ ، والدرر ١ / ١١ .

(٨٥) لم يتقدم ما يشير إلى ذلك .

(٨٦) بعد كلمة ( بحكمين ) توجد كلمة ( في ) مقحمة في ( أ ) ، ولعله سهو من الناسخ .

(٨٧) راجع ص٥٨ من التحقيق .

اللغة / الخرقاء : المرأة التي لا تحسن عملاً . سهيل : نجم . القرائب : جمع قريبة .

الحكم السادس : أن الشئ قد يضاف إلى غيره بأدنى ملابسه ، كقولك لحامل الخشبة : خذ طرفك ، قال الشاعر (٨٨) :

**١١٦** - إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب

فأضاف الكوكب إلى الخرقاء .

الحكم السابع(٨٩) : أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنه قد صار كالشئ الواحد إلا(٩٠) بالظرف ؛ وذلك لأنهم اتسعوا في الظرف ما لم يتسعوا في غيره، كقول الشاعر (٩١):

**١١٧** - لما رأت ساتيد ما استعبرت لله در ـ اليوم ـ من لا مها

وكذلك قول الآخر(٩٢) :

**١١٨** - هما أخواه(٩٣)في الحرب من لا أخا له إذا خاف ـ يوما ـ نبوة فدعاهما

---

(٨٨) لم أقف عليه فيما بين يدي من مراجع .

**١١٦** - البيت من الطويل ، وهو من شواهد المحتسب ٢ / ٢٢٨ ، والمخصص ٦ / ٤ ، والمفصل ١١٢ ، والمقرب ١ / ٢١٣ ، اللسان ( غرب ) والعيني ٣ / ٣٥٩ ، والخزانة ٣ / ١١٢ .

(٨٩) في ( أ ) : ( الرابع ) بدلاً من ( السابع ) ولعله وهم من الناسخ .

(٩٠) في ( أ ) : ( لا ) بدلاً من ( إلا ) وما أثبته من ( ب ) .

(٩١) هو عمرو بن قميئة والبيت في ديوانه ١٨٢ .

**١١٧** - البيت من السريع ، وهو من شواهد الكتاب ١ /١٧٨ ، والمقتضب ٤/ ٣٧٧ ، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٥ ، واللامات للزجاجي ١٠٨ ، والمفصل ١٢٢ ، والإنصاف ٢ / ٤٣٢ ، والخزانة ٤ / ٤٠٥ .

اللغة / ساتيد ما : اسم جبل . والشاهد فيه حيث فصل بالظرف وهو (اليوم) بين المضاف والمضاف إليه .

(٩٢)نسب إلى درنا بنت عبعبه في الكتاب ١ / ١٨٠ ، والمفصل ١٢٣ ، ونسب إلى عمرة الخثعمية في شرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٠٨٣ ، والإفصاح للفارقي ١٢٩ ، والعيني ٣ / ٤٧٢ .

**١١٨** - البيت من الطويل ، وهو من شواهد نوادر أبي زيد ١١٦ ، والخصائص ١ / ٢٩٥ ، وفرحة الأديب ٥٠، والضرورة للقزاز ٧٥ ، والإنصاف ٢ / ٤٣٤ ، واللسان ( أبى ) ، والدرر ٢ / ٦٦.

والشاهد فيه حيث فصل بالجار والمجرور وهو ( في الحرب ) بين المضاف والمضاف إليه .

(٩٣) في ( أ ) : ( خوا ) بسقوط الألف ، ولعله من سهو الناسخ ، وماأثبته من ( ب ) .

فأما بغيره ، فقد أجازه بعضهم(٩٤) ، واحتج بقول الشاعر(٩٥) :

**١١٩-** فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة

وعليه قراءة ابن عامر(٩٦) : " وكذلك زين لكثيرمن المشركين قتل أولادهم شركائهم "، بنصب( الأولاد ) ، وجر ( الشركاء ) ، بإضافة ( قتل ) إليهم ، وفصل بينهما بالمفعول ، ومنعه الجمهور .

---

(٩٤) هذا مذهب الكوفيين .وينظر : الإنصاف ٢ / ٤٢٧ ، وابن يعيش ٣ / ٢٣ .

(٩٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من مراجع .

**١١٩**- البيت من مجزوء الكامل ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٨ ، ومجالس ثعلب ١٢٥/١ ، والخصائص ٤٠٦/٢ ، والمفصل ١٢٥، والإنصاف ٢/ ٤٢٧ ، والمقرب ١ / ٥٤، والعيني ٣ / ٤٦٨ ، والأشموني ٢ / ٢٧٦ ، والخزانة ٤ / ٤١٥ .

اللغة / زججتها : طعنتها بالزج ، وهو الحديدة التي تركب في أسفل الرمح . القلوص : الناقة .

والشاهد فيه حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(القلوص) .

(٩٦) من الآية ١٣٧ / الأنعام .

وينظر في هذه القراءة : السبعة ٢٧٠،والمبسوط لابن مهران١٧٥،وتلخيص العبارات٩١، والإقناع ٢ /٦٤٤.

# التوابع

قوله : التوابع : كل[١] ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة . والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حدها . والثاني : في قسمتها وبيان العامل فيها . والثالث : في الكلام على كل واحد منها .

أما الموضع الأول ، وهو في حده ، فهو ما ذكره الشيخ : فقوله : كل ثان : يخرج عنه الأول ، فإنه ليس بتابع . بإعراب سابقه : خرج عنه خبر ( إن ) وخبر (كان). وقوله من جهة واحدة : يخرج عنه الثاني من باب ( علمت ) والثالث من باب (أعلمت) وخبر المبتدأ؛ فإنه ــ وإن كان بإعراب سابقه ــ لكن هو من جهتين ؛ لأن الأول مسند إليه ، والثاني مسند .

وقد أورد على هذا الحدّ سؤالان : أحدهما : أن قوله ( كل ثان )يخرج عنه الثالث والرابع فصاعداً ، ومعلوم أنه من قبيل التوابع .

الثاني : قوله ( بإعراب سابقه ) فإنه يخرج عنه الحرف عند التأكيد به ، وكذلك الفعل نحو : إن إن ، وضرب زيد ضرب زيد ، وكذلك صفة المنادى المبني نحو : يا زيد العاقل ، فإنه يجوز فيه الوجهان كما تقدم[٢] . وليس في حال النصب بإعراب سابقه .

فالأولى في ذلك ما ذكره الأمام[٣] ، وهو أن يقال : كل لا حق لأول ، لو أعرب ذلك الأول ، لكان الإعراب منسحبا عليه لفظا أو محلاً .

ويمكن الجواب عما ورد على الشيخ : أن كل تابع ــ ولو بعد ــ يسمى ثانيا . وعن قوله / ( بإعراب سابقه ) : بنى على الأغلب والأكثر من الكلام . ٧٤/أ

وأما الموضع الثاني ، وهو في قسمتها وبيان العامل فيها .

---

(١) في ( أ ) : زيدت كلمة ( ما ) بعد كلمة ( كل ) ، ولعله سهو من النا سخ .

(٢) راجع ص ١٥٨ من التحقيق .

(٣) الأزهار الصافية ١ /٢٠٠ أ .

أما قسمتها فهي خمسة : العطف ، والبدل ، و التأكيد ، والنعت ، وعطف البيان . والدليل على صحة هذه القسمة أنه لا يخلو الثاني ، إما أن يكون مغايراً للأول أو لا. إن كان مغايراً[٤] فهو العطف ، وإن لم يكن مغايراً له ، فلا يخلو ، إما أن يكون الثاني مقصوداً أو غير مقصود . وإن كان مقصوداً فهو البدل ، وإن كان غير مقصود فلا يخلو ، إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا . إن كان بألفاظ مخصوصة فهو التأكيد ، وإن لم يكن كذلك فلا يخلو، إما أن يدل على معنى أو لا. إن دل على معنى فهو النعت ، وإن لم يدل فهو عطف البيان .

وأما بيان العامل فيها ،فقد اختلف فيه على أربعة أقوال . فمنهم من قال : العامل في الثاني هو العامل في الأول ، انصبّ عليهما انصبابة واحدة ، وهذا قول الزمخشري[٥] وجماهير النحويين[٦] . ومنهم [٧] من قال : العامل : تكريرالعامل . ومنهم [٨] من قال: العامل فيها معنى ، وهو كونه نعتا وعطفا . ومنهم[٩] من فصّل فقال : العامل في البدل والعطف تكريرالعامل ، وفي الثلاثة الأخر العامل الأول .

---

(٤) في ( أ ) : ( مغاير ) بالرفع ، وما أثبته من ( ب ) .

(٥) المفصل ١٣٦.

(٦)ينظر : الكتاب ٢/٦٠، والمقتضب ٤/ ٣١٥ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٤٣٥ ، وشرح الكافية له ٤١٨ ، وشرح الرضي ٢/٢٧٩ -٢٨١ ، والأزهار الصافية ١/٢٠٠ ، ٢٠١ أ .

(٧)ينظر: شرح الرضي ٢ / ٢٧٩، والأزهار الصافية ١/ ٢٠١ أ .

(٨) قال الرضي ٢/٢٧٩ : " وقال الأخفش: العامل فيهما معنوي كما في المبتدأ والخبر ، وهو كونها تابعة ".
وينظر : أسرار العربية ٢٩٥، والتصريح ٢/ ١٠٨ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢ /٢٧٩ ــ٢٨١ ، ومبسوط الأحكام ٣/ ١١٢٢ ، والأزهار الصافية ١/ ٢٠١ أ .

# النعت

وأما الموضع الثالث ، وهو في الكلام على كل واحد منها ، فبدأ الشيخ بالنعت ، ومنهم[١] من بدأ بغيره .

قوله : النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا. والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع، الأول في حده . والثاني : في قسمته . والثالث في أحكامه .

أما الموضع الأول ، وهو في حده ، فهو ما ذكره الشيخ ، فقوله : تابع :عام لجميع التوابع. وقوله : يدل على معنى في متبوعه : احترازاً عما سواه . وقوله : مطلقا: لاحاجة إليه ؛ لأن غرضه الاحتراز به عن الحال ، وليست بداخلة ؛لأنها قد خرجت بقوله (تابع)،فلو كانت[٢] الحال داخلةوأخرجها بهذا القيد ، لانتقض بالمؤكدة . وكان الأحسن أن يقول : ما دل على معنى في متبوعه أو متعلقه ؛ ليدخل فيه : مررت برجل حسن غلامه.

وأما الموضع الثاني ، وهو في قسمته و فائدته . أما قسمته ، فله قسم ، الأولى باعتبار تعدده إلى ستة أشياء : نسبة إلى حليته [٣] ، وإلى فعله ، وإلى نسبه ، وإلى بلده ، وإلى حاله، وبـ(ذي) الذي بمعنى صاحب .

مثال ذلك : مررت برجل طويل ، وكاتب وزيدي[٤] ، وقرشي ، ومصري ، وفقير، وغني، وذي مال . الثانية : إلى مفرد وجملة . الثالثة : إلى حاله وحال متعلقه . الرابعة : إلى مشتق وجامد .

وأما فائدته ، فهو يفيد خمسة أشياء : إما التوضيح ، وذلك في المعارف ، مثل : جاءني زيد العاقل . وإما تخصيص وذلك في النكرات مثل : مررت برجل ظريف . فإن لم تتوضح أوردت صفة أخرى حتىتنتهي إلى التوضيح . وإما أن يكون لمجرد الثناء

---

(١) كالزمخشري ــ مثلاً ــ في المفصل ١٣٧ ، فإنه بدأ بالتأكيد .

(٢) في ( أ ) : ( كان ) بدلاً من ( كانت ) ، وما أثبته من ( ب ) .

(٣) في ( أ ) : ( الحلينه ) بزيادة ( أل ) و لعله من وهم الناسخ .

(٤) هذه نسبة إلى النحلة والمذهب ، واكتفى الشارح بالمثال ، فلم يذكرها ضمن الستة التي عددها.

كـأوصـاف[٥] البـاري تعـالى ، نحـو [٦] : " بسـم الله الرحمـن الرحيـم " ومـا جـرى هـذا المجرى. وإما أن يكون لمجرد الذم كأوصاف الشيطان ـ نعوذ بالله منه ـ وما جرى مجراها ، نحو : فعل زيد الفاسـق اللعـين ، إذا كـان معلومـا . وإمـا يفيـد التـأكيد مثـل[٧] : " نفخـة واحدة"، وأمس الدابر ، فلم يفد إلا مجرد التأكيد ؛ لأن قولنا : ( أمس ) ، يعرف منـه أنـه في دبر يومك . وقوله : ( نفخة) نفهم منه الوحدة . فلم يحصل منهما إلا ما كـان مفهومـاً قبل ذكرهما ، فلهذا كانا للتأكيد.

---

[٥] في( أ ) : ( وصاف ) بدلاً من ( كأوصاف ) .

[٦] من الآية ٣٠ / النمل .

[٧] من الآية ١٣/ الحاقة .

وأما الموضع الثالث وهو في أحكامه ، فله أحكام عشرة : الأول : أنه لا فصل بين أن يكون مشتقا أو غيره على كلام الشيخ ، واشترط في ذلك أن يكون وضعه لغرض المعنى عموما ، كـ(تميمي) و (ذي مال) ، أي : لبيان المعنى ، وهو الصفة . أو خصوصاً مثل : مررت برجل أي رجل ، وبزيد / هذا . وبهذا الرجل . ٧٤/ب

ومعنى عموما : أنه لم يأت إلا صفة . وخصوصا: يصح أن يوصف ، ويوصف به .

وأما [ جمهور ] (٨) النحاة ، فاشترطوا الاشتقاق (٩) ؛ لأنها دالة على معنى(١٠) ، والمعاني لا تكون إلا في المشتقات ، فما ورد على ما قاله الشيخ تأوله على [ متمول ] (١١) و (منسوب).

وقوله : مررت برجل أي رجل متأول على أنه كامل في الرجولية ، والمشار إليه .

الحكم الثاني : أنه يوصف بحال الموصوف وحال متعلقه ، مثال الأول : مررت برجل حسن . والثاني : حسن غلامه . فالأول تابع له في عشرة أشياء : في الرفع ، والنصب ، والجر، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، والتعريف ، والتنكير . وفي التحقيق أنه يتبعه في أربعة من هذه العشرة ؛ لأنها لا تجتمع ، بل على طريق البدل ، وأما الأربعة ، فلا بد من اجتماعها ، وهو من الإعراب أحدها ، ومن الإفراد وأخويه أحدها ، ومن التذكير وأخيه أحدهما (١٢) .

وأما حال متعلقه فيتبعه في خمسة ، وهي ثلاثة الإعراب ، والتعريف ، والتنكير . وهي في الحقيقة اثنان فقط : أحد الثلاثة ، وأحد الإثنين .

وأما الخمسة البواقي(١٣) ، فهي فيها كالفعل ؛ وإنما كان كذلك لأنه فاعل له ، فيجب تذكيره حيث يجب تذكير الفعل ، وتأنيثه حيث يجب تأنيثه(١٤) . ومثال ذلك : مررت

---

(٨) في ( أ ) : ( اطلاق) بدلاًمن كلمة ( جمهور ) وما أثبته من ( ب ) .لاستقامة السياق .

(٩) ينظر: الكتاب ٤٣٤/١ ، ٢/ ٢٣ ، فما بعدها ، وشرح الرضي ٢ / ٢٨٩ .

(١٠) في ( أ ) : ( بمعنى ) بزيادة ( باء ) بدلاً من ( معنى ) ، ولعله سهو من الناسخ .

(١١) هنا كلمة غير مقروءة في ( أ ) ، ما أثبته من ( ب ) . ويعني الشارح بما قال الشيخ : (تميمي ، وذي مال) .

(١٢) لم يذكر الرابع ، وهو من التعريف والتنكير .

(١٣) في( أ ) : ( البوقي ) بسقط الألف، وما أثبته من ( ب ) .

(١٤) في ( أ ) : ( تأنيث) بدلاً من( تأنيثه ) ، ولعله من سهو الناسخ .

برجل قائمة أمه ، وبامرأة قائم غلامها . وكذلك الإفراد وأخويه ، نحو : مررت برجل قعود غلمانه ، وبرجال قائم أبوهم . وكذلك التثنية . ومتى رفعت بها أفردت . وقد أشار الشيخ إلى ذلك بقوله : ومن ثم حسن : قام رجل قاعد غلمانه(١٥) . وضعف : (قاعدون)، لما أفردت في الأول ، وجمعت في الثاني ؛ لأنه لا يجوز جمع الفعل إلا على لغة من يقول : أكلوني البراغيث . قوله : ويجوز : قعود غلمانه . لما جمعه جمع تكسير (١٦) .

الحكم الثالث : أن النكرات توصف بالجمل الخبرية، وتلزم الضمير؛ وذلك لأن الجمل نكرات، فجازأن توصف بها النكرات. مثال ذلك : مررت برجل أبوه قائم. فأما المعارف، فلا توصف بها، اللهم إلا أن تأتي بـ(الذي) أو بـ(التي)؛ لأنهما وضعا وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، ومثال ذلك : مررت بزيد الذي أبوه قائم، وبهند التي أمها قائمة. وتلزم الجملة الضمير، وهو العائد، وذلك ليربط الكلام . وقولنا : الخبرية : احترازاً عن الإنشائية، فأما ما جاء من نحو قوله (١٧) :

حتى إذا جن الظلام واختلط  جاء وا بمذق هل رأيت الذئب قط **م ٥٠**

فمتأول ، أي : مقول عنده هذا القول ، لو رقته ؛ لأنه سمار فيحمل على ذلك .

الحكم الرابع : أن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، فإن تقدمت كان منصوباعلى الحال، كقول الشاعر (١٨) :

لمية موحشا طلل قديم  . . .  . . .  . . .  **م ٧٩**

هذا إذا كان صاحبها نكرة ، وإن كان معرفة كان بدلاًعنها ، كقول النابغة(١٩) :

---

(١٥) في ( أ ) :( غلامه ) بدلاً من ( غلمانه ) والوجه ما أثبته من ( ب ) .

(١٦) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٤٢٠ : " وإنما جاز : قام رجل قعود غلمانه ، لمجيئه على صيغة لم يشبه بها الفعل ، بخلاف ( قاعدون ) فإنه مشبه لقولك : يقعدون " . وينظر : شرح الرضي ٣٠٩/٢ .

(١٧) نسب إلى العجاج ، راجع الحاشية ( ٢٤ ) من باب المبتدأ والخبر ، ص ١٢٧ من التحقيق .

**م ٥٠ —** سبق هذا الشاهد برقم ٥٠ في ص(١٢٧) من التحقيق ، وذلك في باب المبتدأ والخبر .

(١٨) هو كثير عزة . راجع الحاشية ( ١٣ ) في ص ١٩٩ من التحقيق .

**م٧٩—** سبق الاستشهاد بهذا البيت في ص٢٠٠ تحت رقم ( ٧٩ ) .

(١٩) هو زياد بن معاوية بن ضباب، أبو أمامة النابغة الذبياني، أحد الشعراء المقدمين في الجاهلية، وأحد شعراء المعلقات العشر . ينظر طبقات الشعراء ٤٢ ، والشعر والشعراء ١٥٧/١ ، والمؤتلف والمختلف ١٩١ .

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند **م ١١٠**

الحكم الخامس : أن المضمر لا يوصف ، ولا يوصف به ، والأسماء على أربعة أضرب : منها ما لا يوصف ولا يوصف به لعدم الاشتقاق ،وهي المضمرات ؛ وذلك لأنه في غاية الوضوح ، فلا يحتاج إلى بيان ، ولا يوصف به لعدم الاشتقاق على كلام من اشترطه ؛ لأنه لا يدل على غرض المعنى ، لا عموماً ولا خصوصا .

ومنها : ما يوصف ولا يوصف به ، وهو العلم ، فيوصف للتوضيح ، ولم يوصف به ؛ لأنه لا يوجد ماهو أخص منه إلا المضمرات . وقد تقدم أنها لا توصف، ولأنه ليس بمشتق.

ومنها : ما يوصف ويوصف به / وهي أسماء الإشارة ، وكذلك الموصولات ، وكذلك المعرف بالألف واللام . ٧٥/أ

ومنها : ما يوصف به ولا يوصف ، وذلك مثل : (تميمي) و (بصري) و (ذي مال).

الحكم السادس : أن الموصوف أخص ، ومعناه : أعرف أو مساوٍللصفة ؛ وذلك لئلا يكون للفرع على الأصل مزية في الدلالة .

قوله : ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله ، أو بالمضاف إلى مثله . أي : ومن أجل أن الموصوف أخص أو مساوٍ لم يوصف ذو اللام إلا بمثله ، مثل : مررت بالرجل العاقل ، والمضاف إلى مثله : مررت بالرجل صاحب العقل .

قوله : وإنما التزم وصف باب ( هذا ) بذي اللام . وهذا جواب لسؤال مقدر ، وهو أن يقال : يلزم مما ذكرتم أن يجوز وصف اسم الإشارة بمثله أو بالمضاف إلى مثله ، أو بالاسم المضاف إلى الاسم المعرف بلام التعريف . وأجاب بأنه إنما التزم وصف [ باب هذا ] (٢٠) بذي اللام للإبهام ، وذلك المبهم يطلب صفة تعين ذاته ، ولا تعينها إلا أسماء الأجناس . وتعريفها باعتبار معانيها إنما هو بـ(اللام ) .

---

**م ١١٠-** سبق هذا الشاهد في ص٢٦١ تحت رقم( ١١٠ ) .

(٢٠) سقطت من الدرج في ( أ ) ، وأثبتها للسياق .

قوله : ومن ثم ضعف [ مررت ] [٢١] بهذا الأبيض ، وحسن : [ مررت ] [٢٢] بهذا العالم . أي : ومن أجل أن صفة أسماء الإشارة يجب أن تدل على الذات . وضعف : بهذا الأبيض؛ لما كان لا يدل على الذات ، لاحتمال أن يكون رجلاً أو امرأة أو كاغداً[٢٣].

الحكم السابع : أنها مشتركة في أنها رافعة لأسبابها ، ولا بد من عود الضمير من سببها ، كقولك : مررت برجل قائم أبوه ، إلا ( ذو ) وأفعل التفضيل ، فإنهما لا يرفعان ظاهراً . أما ( ذو ) فلعدم الاشتقاق، وأما ( أفعل ) فلنقصانه من الصفة [٢٤] .

الحكم الثامن : أن من حكم الصفة أن تكون تابعة للموصوف ، وقد يحذف الموصوف إذا علم ، وتقام الصفة مقامه ، كقوله تعالى [٢٥] : " وعندهم قصرت الطرف " أي : حور قاصرات الطرف . وكقول الشاعر [٢٦] :

**١٢٠-** وعليهامسرودتان قضاهما داود أو صنع السوابغ تبع

التقدير : درعان مسرودتان . وسمع سيبويه [٢٧] بعض العرب يقول : ما منهما مات حتى رأيته . أي : ما منها أحد مات .

الحكم التاسع : أنه يجوز الوصف بالمصادر كقولهم: رجل عدل ، ورجل رضى ، وضرب هبر[٢٨] ، وغير ذلك ؛ وذلك لأنه يفيد المبالغة [٢٩] .

---

(٢١) ساقطة من الدرج في ( أ ) .

(٢٢) ساقطة من الدرج في ( أ ) .

(٢٣) الكاغد : القرطاس ، فارسي معرب . ينظر : القاموس ( كغد ) .

(٢٤) يعني بذلك : نقصانه عن اسم الفاعل واسم المفعول .

(٢٥) من الآية ٤٨ / الصافات .

(٢٦) هو أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١ / ٣٩ .

١٢٠- البيت من الكامل ، وهو من شواهد مجاز القرآن ١ / ٥٢ ، والمعاني الكبير ٢ / ١٠٣٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٠، وشرح ابن يعيش ٣ / ٥٨ .

(٢٧) الكتاب ٢/٣٤٥ .

(٢٨) قال ابن يعيش ٣/ ٥٠ : " وقالوا ضرب هبر ، وهو القطع ، يقال : هبرت اللحم ، أي قطعته ، والهبرة : القطعة منه " . وينظر : اللسان ( هبر ) .

(٢٩) في ( أ ) : ( المبلاغة ) بدلاً من ( المبالغة ) ولعله من سهو الناسخ .

الحكم العاشر : أنه يجوز القطع في الصفة مثل : جاء زيد العالم العاقل الظريف، فترفع على إضمار مبتدأ ، وتنصب على إضمار فعل ، والفعل : أعني؛ لما في القطع من المبالغة . وظاهر كلام الشيخ طاهر(٣٠) اشتراط التكرار في الصفة في جواز القطع ، والأقرب أنه غير شرط ؛ لأن المقصود إنما هو المبالغة . فأما إذا اختلف الإعرابان أو العاملان فإنه يجب القطع مثل : قام [ زيد ] (٣١) وقعد عمرو الظريفان ، والظريفين .

---

(٣١) قال الشيخ طاهر في شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٧: " وكل نعت أريد به المدح أو الذم ، وجاء بعد تكرير، جازقطعه عن إعراب ما قبله " .

(٣٢) سقطت من الدرج في ( أ ) والسياق يقتضيها .

# العطف

قوله : العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ... إلى آخره .

والكلام من هذا العطف يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حده . والثاني : في كيفية العطف . والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول ، وهو في حده ، فله حدان : لغوي، واصطلاحي . أما اللغوي : فالعطف هو الثني ، يقال : عطفت الحبل ، أي : ثنيته . وقد يطلق [١] ويراد به نفس العمل، ومعناه : رد آ خر الكلام على أوله حتى يصير إعراب الثاني كإعراب الأول.

ويطلق ويراد به المعطوف / وهو مراد الشيخ . ٧٥/ب

قوله : تابع . عام لجميع التوابع ،وهو جنس الحد . وقوله : مقصود بالنسبة : يفصل عنه ما ليس بمقصود ، وذلك هو النعت والتأكيد وعطف البيان ، ودخل البدل .وقوله مع متبوعه : خرج عنه البدل ؛ لأنه مقصود دون الأول ، قوله : يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة : زيادة بعد تمام الحد .

وأما الموضع الثاني ، وهو في كيفية [ العطف ] [٢] ، فاعلم أن المعطوف عليه لا يخلو حاله من أقسام ثلاثة : إما أن يكون ظاهراً ، أو مضمراً متصلا، أو مضمراً منفصلاً. ثم المعطوف نفسه كذلك لأنه لا يخلو حاله من أحد هذه الأقسام الثلاثة . فيعطف كل واحد من هذه على كل واحد من تلك ، فيحصل من مجموعها تسع مسائل . ثم منها ما يصح استعماله ، ومنها ما يتعذر ، ونحن نذكرها واحداً واحداً .

القسم الأول منها : أن يكون المعطوف عليه ظاهراً ، فيكون فيه ثلاث مسائل :

أولها : أن يكون المعطوف[٣] ظاهراً [٤]، فيجوز العطف من غير شريطة، نحو : قام زيد وعمرو.

---

(١) في ( أ ) : ( يطق ) بسقوط اللام ، ولعله من سهو الناسخ . وهذا هو الحد الاصطلاحي .

(٢) سقطت من الدرج في ( أ ) .

(٣) في ( أ ) : ( المعطوف عليه ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(٤) في ( أ ) : ( ظهاراً ) بدلاً من ( ظاهراً ) ولعله من سهو الناسخ .

ثانيها : أن يكون المعطوف ضميراً منفصلاً ، فيجوز مهما كان مرفوعاً أو منصوباً .

وثالثها : أن يكون المعطوف متصلاً ، فيتعذر عطفه ، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ؛ لأنه لا يكون المعطوف متصلاً فيتعذر عطفه ، لأنه لا يمكن اتصاله بحرف العطف (٥) .

القسم الثاني : أن يكون المعطوف عليه ضميراً منفصلاً ، فيكون فيه ثلاث مسائل أيضاً :

أولها : أن يكون المعطوف ظاهراً، فيجوز من غير شرط مثل: قام القوم إلا أباك وزيداً.

وثانيها : أن يكون المعطوف ضميراً منفصلاً، فيجوز مهما كان مرفوعاً أو منصوباً مثل: أنا وأنت قمنا ، وأباك وأباه ضربنا .

الثالث : أن يكون المعطوف متصلاً ، فلا يجوز بحال .

القسم الثالث : أن يكون المعطوف عليه ضميراً متصلاً ، فإن كان المعطوف ظاهراً(٦)، فإن كان المتصل مرفوعاً ، فلابد إذاعطف عليه من تأكيده ، وإن كان المتصل منصوباً جاز العطف عليه من غير شريطة نحو : ضربته وزيداً . وإن كان المتصل مجروراً ، لم تعطف ظاهراً عليه إلا بإعادة (٧) الجار مثل : مررت بك وبزيد .

وثانيها : أن يكون المعطوف ضميراً منصوبا أو مرفوعاً ، فيجوز مهما كان المعطوف [ عليه ] (٨) مرفوعاً أو منصوبا مثل : زيداً ضربته وإياك ، ومثل : قمت وأنا . ولا يجوز إذا كان مجروراً ؛ لأن المجرور لامنفصل له .

ثالثها : أن يكون المعطوف متصلا، فلا يجوز بحال .

فصارت الجملة من المسائل تسعاً ، ثلاث منها ممتنعة ، وهي : عطف المضمر المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور ، إلا المجرور خاصة ، قد يمكن عطفه إذا وصل بحرف الجر نحو: مررت بزيد و بك ، في القسم الأول خاصة . وفي الثالث نحو : مررت بك وبه ، وما عداها جائز .

---

(٥) عبارة : ( لأنه لايكون المعطوف متصلاً فيتعذر عطفه ، لأنه لايمكن اتصاله بحرف الجر ) هكذا وردت ، بهذا الإبهام والغموض .

(٦) هذه هي المسألة الأولى من القسم الثالث ، ولم يصرح بها الشارح ، وصرح بما بعدها .

(٧) في ( أ ) : ( بالاعادة ) بالتعريف ، ولا يستقيم بها الكلام .

(٨) سقطت من الدرج في ( أ ) ، وأثبتها ضرورة .

وأما الموضع الثالث ، وهو في أحكامه ، فله أحكام :

الأول : أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد تأكيده بمنفصل مثل:ضربت أنا وزيد . خلافا للكوفيين(٩) . وإنما لم يجز ذلك ؛ لأن الضمير قد امتزج بما اتصل به ، ولذلك أسكنوا له لغو الفعل ، مثل : ضربت ، فلما صار كالجد من الكلمة ، كرهوا العطف عليه فأتوا باسم مستقل ليكون العطف عليه أو ما يقوم مقامه ، إما بطول الكلام كقوله تعالى(١٠) : " سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا ءاباؤنا "،وإما بفصل نحو:ضربت اليوم [ و ] (١١) زيد . فأما أهل الكوفة فأجازوه ، ومما يحتجون به قول الشاعر(١٢) : / ٧٦/أ

١٢١- قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسّفن(١٣) رملا

فعطف عليه من غير تأكيد في قوله : وزهر تهادى .

الحكم الثاني : أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، وهذا هو القياس ؛ لأنه لما صار حرف الجر لازما للمجرور ، لم يجز فصله عنه لشدة الامتزاج .

وأما أهل الكوفة(١٤) فأجازوه ، واحتجوا بقراءة حمزة (١٥) : " واتقوا الله الذي تساءلون

---

(٩) ينظر : معاني القرآن للفرآء ٣ / ٩٥ ، والإنصاف ( مسألة ٦٦) ٤٧٤/٢ فما بعدها ، وشرح الرضي ٣٣٤/٢.

(١٠) من الآية ١٤٨ / الأنعام .

(١١) ساقطة من الدرج في ( أ ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(١٢) هو عمرو بن أبي ربيعة ، والبيت في ديوانه ٤٩٨ .

١٢١- البيت من الخفيف ، وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٣٧٩، والخصائص ٣٨٦/٢،وابن يعيش ٧٦/٣،وشرح عمدة الحافظ ٦٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٤، والعيني ٤/ ١٦١ ، والأشموني ١١٤/٣.
اللغة / زهر : جمع زهراء ، وهي البيضاء المشرقة .تعسّفن : سرن بغير هداية .

(١٣) في ( أ ) : ( تعسف ) بدلاً من ( تعسفن ) ومأأثبته من ( ب ) .

(١٤) ينظر في ذلك: البيان لابن الأنباري ٢٤٠/١ ، والإنصاف ( مسألة ٦٥) ٤٦٣/٢فما بعدها ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٢-٣٧٧ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٣٦ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ١١٦٩ .

(١٥) من الآية ١/ النساء . وينظر في هذه القراءة : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ /٥ ، ٦ ،والسبعة٢٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ ، والمبسوط لابن مهران ١٥٣ ، والإقناع ٦٢٧/٢ .

به والأرحام " بالكسر . والبصريون(١٦) يتأولون القراءة على أنها قسم ، تقديره : والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا. وتقف على ( تساءلون به )، ويكون القسم ابتداء كلام. أو بنزع الجار، وهو يعمل مقدراً، والتقدير: وبالأرحام، وأعمل وهو محذوف كقول الشاعر(١٧) :

**١٢٢**- فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

الحكم الثالث : أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع ، فالذي يجب: إعادة الضمير من الثاني إلى الأول ، سواء كان صفة أو صلة أو حالاً(١٨) وما أشبهه. وأما الذي يمتنع ، فالعطف بالموجب [ في باب ( ما ) ] (١٩) نحو : ما زيد ذاهبا بل قائما . وكذلك إذاتقدم الخبر في المعطوف نحو : ما زيد قائما أو بقائم ولا ذاهب عمرو ، فإنه يجب الرفع؛ لأن الخبر إذا تقدم بطل العمل . وكذلك إذا عطفته على الخبر ، فالمعطوف في حكم المعطوف عليه ؛لأنك إذا نصبت أو خفضت ، صار مشتركا بين زيد وعمرو ، بحكم عطفه عليه . وأنت لو قلت : ما زيد بذاهب عمرو ، لم يصح ، فهكذا إذا جعلته معطوفا عليه . وكذلك إذا قلت : ذاهبا، بالنصب ، كما امتنع في الأولى . وهذا بخلا ف ما إذا قلت : ليس زيد قائماً ولا ذاهبا عمرو [ ... ] (٢٠) وعمرو فاعل لـ(ذاهب) ؛ لأنه لو كان معطوفاً عليه لفسدت كما ذكرناه.، لعدم الضمير فيها(٢١) ،

---

(١٦) ينظر : البيان لابن الأنباري ١/٢٤٠ ، والإنصاف ( مسألة٦٥) ٢ /٤٦٣ فما بعدها ، وابن يعيش ٣ /٧٨، وشرح الرضي ٢/٣٣٦ ، والأزهار الصافية ١/٢٠٩ ب.

(١٧) لم أقف عليه فيما بين يدي من مراجع .

**١٢٢**- البيت من البسيط ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٣٨٣ ، والأصول ٢/١١٩ ، والإنصاف ٢/٤٦٤، وابن يعيش ٣/٧٨،وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٦،والمقرب ١/٢٣٤،والأزهار الصافية ١/٢٠٩ب،والعيني٤/١٦٣، والخزانة٥/١٢٣. والشاهد في قوله : فما بك والأيام ، حيث عطف ( الأيام ) على الضمير المجرورفي ( بك ) من غير إعادة الجار .

(١٨) في ( أ ) : ( حال ) بالرفع ، ولعله من سهو الناسخ ، وما أثبته من ( ب ) .

(١٩) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

(٢٠) هنا كلمة غير مقروءة في ( أ ) .

(٢١) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٤١ .

ولكن على وجه آخر ، وهو أن يكون ( ذاهبا عمرو ) جملة معطوفة على الجملة الأولى التي قبلها، وقدّم الخبر فيها على الاسم، كأنك قلت : ليس زيد قائماً، وليس ذاهباعمرو . والتفرقة بينها وبين ( ما ) في المسألة الأولى ، نحو قولك : ما زيد قائما ، هو أن تقديم الخبر يتعذّر في ( ما ) ، ولا يتعذر في ( ليس ) ، وإنما الجائز هو الرفع .

قوله : وإنما جاز : الذي يطير فيغضب زيد الذباب : أورده على جهة الاعتراض على ما قرره من تلك القاعدة ، وهو أن يقال : إنه يلزم على ما ذكرتموه أن يمتنع أن يقال : الذي يطير فيغضب زيد الذباب ؛ لأن قولنا : فيغضب زيد ، معطوف على (يطير)(٢٢) ، وهو صلة (الذي) مع عدم الضمير في قوله : فيغضب زيد . ووجوب الضمير في (يطير) لكونه صلة ( الذي ) . وأجاب(٢٣) بأنا لا نسلم بامتناع : الذي يطير فيغضب زيد الذباب؛ لأن ( الفاء ) للسببية ، وإنما يمتنع لو كانت ( الفاء ) عاطفة ، لكنها ليست كذلك كما ذكرناه . وتقدير الكلام : الذي يطير فيصير طيرانه سببا لغضب زيد الذباب. فهذاهو مراد الشيخ بقوله : للسببية .

الحكم الرابع : في العطف على عاملين : يحترز به عن عامل واحد له معمولان ، كقولك : ضرب زيد عمراً وبكر خالداً ، فإن ماهذا حاله جائز بلاخلاف ؛ لكونه عاملا واحداً له معمولان .

قوله : مختلفين : يحترز به عما إذا كانا متماثلين مثل : ضرب وأكرم زيد عمراً وخالد جعفراً ، فإنه ليس من هذا القبيل ، وهو جائز .فإذا عرفت هذا ، فاعلم أن النحاة مختلفون في جواز العطف على عاملين مختلفين على ثلاثة أقوال ، الأول : جوازه على الإطلاق ، وهذا قول الفراء (٢٤) ، وهو محكي عن أبي سعيد

---

(٢٢) في ( أ ) : ( يصير ) بالصاد ولعله من سهو الناسخ .

(٢٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٤٢٩ .

(٢٤) ينظر رأي الفراء في : شرح الكافية لابن الحاجب ٤٣٠ ، ومبسوط الأحكام ١١٧٨/٣ ، والأزهار الصافية ٢١١/١أ. ونسب إليه الرضي عن ابن مالك : موافقة سيبويه ، أي : المنع مطلقا. ولم أجده عند ابن مالك .ينظر : شرح الرضي ٣٤٧/٢.

الأخفش (٢٥) من البصريين . وحجتهم على هذا السماع ، كقول أبي داؤد(٢٦) : / ٧٦/ب

**١٢٣-** أكل امرئ تحسبين امرأ ونارٍ توقد بالليل ناراً

فـ(النار) الأولى معطوفة مجرورة على (امرئ) الأولى ، والعامل فيه (كل) ، و (النار) الثانية عطف على (امرأ) الثاني ، والعامل فيه ( تحسبين ) فما هذا حاله عطف على عاملين مختلفين ، وكذلك المثل،وهو قولهم(٢٧) :" ما كل بيضاء شحمة لا سوداء تمرة". فـ(سوداء)معطوفة على ( بيضاء ) ، والعامل فيهما ( كل ) ، و ( تمرة ) معطوفة على (شحمة)، والعامل فيهما ( ما ) .

المذهب الثاني : المنع مطلقا ، وهو رأي سيبويه(٢٨) واختاره الزمخشري(٢٩) ، وهو قول الكسائي(٣٠) من أهل الكوفة . وحجتهم على هذا : القياس ، وهو أن ( الواو ) قائمة مقام العامل ، و لم تقم مقام عاملين لضعفها ، وتأولوا(٣١): ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة، على أن المضاف محذوف ، وترك المضاف إليه على إعرابه ، تقديره : ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة . وكذلك ما قاله أبو دؤاد ، على حذف المضاف وتبقية المضاف إليه على إعرابه .

---

(٢٥) ينظر رأي الأخفش في : المقتضب ١٩٥/٤، والأصول لابن السراج ٦٩/٢، وابن يعيش ٢٧/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٢ .

(٢٦) هو جارية بن الحجاج ، أبو دؤاد الإيادي ، شاعر قديم من شعراء الجاهلية ، وكان وصافاً للخيل . ينظر : الشعر والشعراء ٢٣٧/١ ، والأغاني ٣٧٣/١٦ والخزانة ٥٩٠/٩ .

**١٢٣-** البيت من المتقارب ، وهو من شواهد الكتاب ٦٦/١ ، والأصمعيات ٢٨ ، والكامل ٢٨٧/١، والإنصاف ٤٧٣/٢ ، والمقرب ٢٣٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٠ ، وشر شواهد الإيضاح ٢٩٩، والخزانة ٥٩٢/٩ .

(٢٧) رواية المثل في مجمع الأمثال ٢٨١/٢ : " ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة " ، فلا شاهد فيه على هذه الرواية . وهو برواية الشارح في : الكتاب ٦٥/١، والأصول ٧٠/٢ ، وابن يعيش ٢٦/٣، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٣٢ ، وشرح الرضي ٣٤٧/٢ ، ومبسوط الأحكام ١١٨١/٣ .

(٢٨) الكتاب ٦٠/١ .وينظر : الأصول ٧١/٢ ، والنكت للأعلم ٢٠٤/١ .

(٢٩) المفصل ١٣١.

(٣٠) لم أجد من نسب هذا الرأي إلى الكسائي إلا يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ١ /٢١١ أ .

(٣١) في ( أ ) : ( وتألوا) بدلاً من ( تأولوا ) ولعله من سهو الناسخ .

المذهب [ الثالث ] (٣٢) : التفصيل ، وهو المنع من بعض الصور ، وجواز بعضها ، والضابط لما جوزوه ، هو أن يكون المحذوف متقدماً(٣٣) على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه . وهذا هو مذهب ابن الحاجب(٣٤) والأعلم (٣٥) . ومثاله : في الدار زيد والحجرة عمرو . أو : إن في الدار زيداً والحجرة عمراً . وما منعوه عكس هذا . وحجتهم على ما قالوه ، هو أنه إذا كان المنصوب والمرفوع متقدمين على المجرور ، أدى ذلك إلى الفصل بين الجار والمجرور من جهة أن ( الواو ) بمنزلة العامل ، فيؤدي إلى ما ذكرنا ، بخلاف ما إذا كان المجرورمتقدماً على المرفوع والمنصوب ، فإنه لايكون فيه فصل بين الجار ومجروره ، فلا جرم ، جاز : في الدار زيد و الحجرة عمرو،ولم يجز عكسه لما قدمناه، وهذا هو المختار، ذكره الإمام يحى بن حمزة (٣٦) .

---

(٣٢) ساقطة من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

(٣٣) في ( أ ) : ( متقدم ) بالرفع ، ولعله من وهم الناسخ .

(٣٤) الإيضاح لابن الحاجب ٤٢٧/١ ، وشرح الكافية له ٤٣٥ .

(٣٥) ينظر : تحصيل عين الذهب للأعلم ( حاشية على طبعة بولاق للكتاب ) ٣٢/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٣٥ ، وشرح الرضي ٣٤٧/٢ .

(٣٦) الأزهار الصافية ٢١١/١ ب .

# التأكيد

التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ...إلى آخر ما ذكره الشيخ . ويقال : تأكد وتوكيد ، وأكّدت ووكّدت ، وذلك من طريق السماع .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع ، الأول : في حده وفائدته . والثاني في قسمته . والثالث : في أحكامه . أما الموضع الأول وهو في حده ، فهو ما ذكره الشيخ ، فقوله : تابع: عام في جميع التوابع ، وهو جنس الحد . وقوله : يقرر أمر المتبوع : يخرج عنه النسق والبدل . وقوله :في النسبة أو الشمول : يخرج عنه الصفة وعطف البيان ، فإنهما وإن كانا مقررين لأمر المتبوع ، لكن لا في النسبة ولا في الشمول .

ومعنى النسبة في التواكيد اللفظية نحو : جاء زيد زيد ، والشمول : جاء القوم كلهم ، فإنه شامل .

ويرد على هذا الحد سؤال أورده السيد ركن الدين [١] وهو أن ( أجمع ) وأخواته ليسوا مندرجين تحت هذا القيد ؛ لأنها لا تقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول،وذكر أنه لو قال في الحد : تابع يقررأمر المتبوع في النسبة والشمول ، أو يتبع ما يقرره [ لكان أصوب ] [٢] ، وهو غير وارد ؛ لأن دلالة ( أجمع ) وأخواته كدلالة ( كل ) من غير تفرقة ، ولهذا فإنك تقول :جاء القوم كلهم أو جميعهم ، فتجده دالاً [٣] على الشمول .

[ وأما ] [٤] فائدته ، فهي توكيد المعنى في النفس وتقريره وقطع احتمال [ ... ] [٥]

وأما الموضع الثاني ، وهو في قسمته ، فله قسمتان : لفظي ومعنوي . فاللفظي ، حده الشيخ بقوله : تكرير لفظ الأول، كقولنا : جاء زيد زيد ، وقام قام ، وإنّ وإنّ .وهو منتقض بقولهم : مررت بك أنت ، وبه هو ؛ فإنه ليس بلفظي ولا معنوي . فلم يكن

---

(١) الوافية : ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٢) سقطت هذه العبارة من ( أ ) و أثبتها من الوافية لركن الدين ١٧٥ . ولا يتم السياق إلا بها ؛ فهي جواب (لو ) .

(٣) في ( أ ) : ( دال ) بالرفع ، ولعله سهو من الناسخ ، والوجه ما أثبته .

(٤) ساقطة من الدرج في ( أ ) وأثبتها من ( ب ) .

(٥) هنا بياض بمقدار كلمة في (أ) .

لفظيا[٦] ؛ لأنه لم يعد لفظ الأول بعينه ، ولا معنويا[٧] لأنه ليس / من المحصور . و لاإشكال في أنه لفظي ولكن استعير ضمير المرفوع للمجرور [٨] ، وكان الأحسن أن يقال: تكرير لفظ الأول أو مرادفه . واللفظي يجري في الألفاظ كلها كما ذكر . ٧٧/أ

وأما المعنوي فهو يكون بألفاظ محصورة ، وهي تسعة كما ذكر[٩] : نفسه وعينه و كلاهما وكلتاهما وكله وأجمع [١٠] وأكتع وأبتع وأبصع . ومنهم[١١] من جعله تسع من غير الثلاثة الأخر، وذلك لأنه فرّع ( أجمع ) ولا حاجة إلى تفريعه؛ لأنه يؤدي إلى الكثرة في جميع الصيغ. وحكى الإمام [١٢] أن سيبويه [١٣] زاد (جميعهم ) في حالة الإضافة . فاما حالة التنكير فتكون حالاً.

وهي أربعة أقسام ، منها ما هو عام ، وهما ( النفس ) و ( العين ) ، وهو معنى قول الشيخ : ، فالأولان يعمّان باختلاف صيغهما وضميرهما ، فتقول : جاءت هند نفسها ، وزيد نفسه،والزيدان أنفسهما،وإن شئت نفسهما،وإن شئت نفساهما،والزيدون أنفسهم ، فاختلاف الصيغ للمفرد والمثنى [١٤] والضمير كذلك ؛ لأن للمثنى ضميراً [١٥] ليس للجمع، وللمفرد ضمير ليس لغيره فاعرف حاله .

الثاني : ما يختص بالمثنى ، وهما صيغتان : ( كلاهما ) للمذكر و ( كلتاهما ) [١٦] للمؤنث ، وهو معنى قوله : والثاني للمؤنث .

---

(٦) في ( أ ) : ( لفظ )بدلاً من ( لفظيا )والوجه ما أثبته .

(٧) في ( أ ) : ( معنوي ) بالرفع ، ولعله سهو من الناسخ .

(٨) في ( أ ) : ( للمجرو) بسقوط ( الراء ) الأخيرة .

(٩) الذي ذكره ابن الحاجب ثمانية فقط، وزاد الشارح ( كلتاهما ) .

(١٠) بعد كلمة ( أجمع ) وردت كلمة ( اجتمع ) في ( أ ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(١١) لعله يعني به ابن بابشاذ؛ وذلك لأنه قال في شرح المقدمة المحسبة ٤٠٧/٢ : " ... وجملتها تسعة ، وهي نفسه، وعينه ، كله ، أجمع ، أجمعون ، جمعاء ، جمع ، كلاهما ،كلتاهما " .

(١٢) يعني به الإمام يحيى بن حمزة . وينظر :الأزهار الصافية ٢١٤/١ أ .

(١٣) قال سيبويه رحمه الله ٢٢٣/٢ : " .. ومثله أيضاً : مررت بهم أجمعين أكتعين ، ومررت بهم جمع كتع ، ومررت بهم أجمع أكتع ، ومررت بهم جميعهم " .

(١٤) في ( أ ) : ( الملثى ) بدلاً من : ( المثنى ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(١٥) في ( أ ) : ( لأن المثنى ضمير ) ولا وجه له هنا ، والوجه ما أثبته .

(١٦) في ( أ ) : ( وكتاهما ) بسقوط اللام ، ولعله من سهو الناسخ .

والثالث : يختص بالمفرد والجمع دون المثنى ، وذلك لأنهم استغنوا بالصيغتين المتقدمتين للمثنى ، ولم يستعملوا هذه الصيغة من المثنى ، وهو معنى قوله : والباقي لغير المثنى، باختلاف الضمير في ( كله ) و ( كلها ) ، فتقول : شريت العبد كله ، والجارية كلها، وجاءني الزيدون كلهم ، والهندات كلهن . وكذلك ( أجمع ) ، حكمه كهذا ويتفرع، فـ(أجمع ) للمفرد المذكر ، و ( جمعاء ) للمفردة المؤنثة ، و ( أجمعون ) لجماعة المذكرين، و( جمع ) لجماعة المؤنث .

الرابع : هو مالا يأتي إلا تابع لـ(أجمع )[١٧] على الصحيح ، وهو صيغ ثلاث : ( أكتع ) و (أبتع ) و ( أبصع ) ، فـ(الأكتع ) : التام ، و ( الأبتع ) طويل العنق ، من قولهم : فرس بتع ، أي : طويل عنقه مع شدة مغرزه ، و( البصع ) بالصاد غير معجمة هو الري[١٨] ، واشتقاقه [١٩] من قولهم [٢٠] : إلى متى تكرع و لا تبصع . أي : ترد ولا تروى . وروى ابن الأعرابي[٢١] أنه بالضاد المعجمة . فهذا هو معناها واستعمالها في اللغة . وأما استعمالها في العرف [٢٢] ، فقد استعملوها في تقرير فائدة المؤكد ، وتمكينه في النفس .

وأما الموضع الثالث ، وهو في أحكامه ، أي : أحكام المعنوي . فأما اللفظي فلا حكم له؛ لأنها المؤكد بعينه ، وهو تكرير اللفظ الأول[٢٣] .

---

(١٧) في ( أ ) : ( جمع ) بدلاً من ( أجمع ) .

(١٨) لم أجد هذا المعنى لـ( بصع ) فيما رجعت إليه من معاجم اللغة . ولكن قد ذكره الرضي في شرحه ٢/ ٣٦٧.

(١٩) في ( أ ) : ( واشتقاقهم ) بدلاً من ( واشتقاقه ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(٢٠) ينظر : اللسان ( بضع ) .

(٢١) هو محمد بن زياد الأعرابي ، أبو عبد الله ، كان ناسبا نحويا كثير السماع ، راوية لأشعار القبائل ، لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه من تصانيفه: صفة النخل ، وكتاب الخيل ، وكتاب البئر ، ومعاني الشعراء ، توفي سنة ٢٣١هـ .

ينظر : نزهة الألباء ١١٩ ، وإنباه الرواه ٣ / ١٢٨ ، ووفيات الأعيان ٤ / ٣٠٦ .

هذا ولم أقف على رواية ابن الأعرابي هذه . أما ( بضع ) فينظر فيها : الجمهرة ٣/ ١٢٤٨ ، ومقاييس اللغة ١/ ٢٥٨ ، واللسان ( بضع ) .

(٢٢) في ( أ ) : ( العرفي ) بدلاً من( العرف ) .

(٢٣) بعد كلمة : ( الأول ) وردت هذه الفقرة : " وأما المعنوي فهو تسعة كما ذكر : نفسه وعينه ، وكلاهما وكلتاهما ، كله ، أجمع ، أكتع ، أبتع ، أبصع . ومنهم من يجعلها تسعة من غير الثلاثة الأخر ، وذلك لأنه فرع أجمع ، ولا حاجة إلى تفريعه ؛ لأنه يؤدي إلى الكثرة في جميع الصيغ .وحكى الإمام أن سيبويه زاد ( جميعهم ) في حالة الإضافة ، فأما في حالة التنكير فيكون حالاً " .

وهذه الفقرة مكررة وقد سبقت في ص ٢٨٦ السالفة ، ولعل ذلك من سهو الناسخ .

و أحكامه ضربان ، منها ما يرجع إلى الموكَّد ، ومنها ما يرجع إلى الموكِّد . فالأولى ثلاثة:

الأول : أنه لا يؤكد بـ(كل ) و ( أجمع ) إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسا أو حكما . وإنما اشترط ذلك ؛ لأن فيه معنى الشياع(٢٤) و العموم . وما لا يصح فيه التجزؤ لا حسا ولا حكما فلا شياع فيه ، فالحس : ما يمكن تجزئته حقيقه ، كقولنا: جاء القوم كلهم . والحكم ما يمكن تجزئته مجازاً؛ لأن حقيقته (٢٥) ... شريت العبد كله ، ومن ثم لم يجز : جاء زيد كله ، لما لم يكن فيه تجزئة لا حسا ولا حكما .

الحكم الثاني : أنه إذا أكّد المضمر المرفوع / المتصل بالنفس والعين أكّد بمنفصل ، وذلك ٧٧/ب
لئلا يلتبس بالفاعل(٢٦) ، مثال ذلك : ضربت أنت نفسك . و : زيد خرج هو نفسه ، لأنك لو قلت : هند خرجت نفسها ، أو عينها لالتبس بالفاعل ، وهو أن تكون النفس الخارجة ، فيكون دعاء عليها . وطرد الباب حتى لا يلتبس(٢٧) ، فلا بد من التأكيد.

الحكم الثالث : أنه لا يجوز تاكيد النكرة على الصحيح خلافاً للكوفيين(٢٨) في النكرة المحصورة، ويحتجون بقول الشاعر (٢٩) :

**١٢٤-** قد صرت البكرة يوما أجمعا

---

(٢٤) عبر بـ(الشياع والعموم ) عن ( الإحاطة والعموم )

ينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ٤١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٤٣ .

(٢٥) يبدو أن هنا سقطاً في الكلام ، فالسياق مضطرب لعدم وجود خبر ( لأن ) .

(٢٦) قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية ٤٤٤: "...وإنما اختص ما ذكرناه بتأكيده بالمضمر المنفصل أولاً ـ مثل : ضربت أنت نفسك ، وضربتما أنتما أنفسكما ، وشبهه ـ لأن المرفوع المتصل منزّل منزلة الجزء ، فكرهوا أن يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل من الظواهر ؛ لأن ( النفس ) تستعمل غير تأكيد فيقال : قتل نفسه ، وفي نفسه ، وفي نفسك .ولا يقال : قتلت كلهم ، ولا: في كلهم "

(٢٧) في ( أ ) : ( وطرد الثالث حيث لا يلتبس ) بدلاً من : ( وطرد الباب حتى لا يلتبس ) ، والكلام يستقيم بما أثبته .

(٢٨) ينظر في ذلك : الإنصاف ٤٥١/٢ فما بعدها ( مسألة ٦٣ ) ، وأسرار العربية ٢٩٠ ، وابن يعيش ٣ /٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩٦.

(٢٩) لم أقف عليه فيما بين يدي من مراجع .

**١٢٤-** الرجز من شواهد المفصل ١٣٩ ، وأسرار العربية ٢٩١ ، والمقرب ٢٤٠/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٥، والعيني ٤/ ٩٥ ، والخزانة ٨١/١ .

وبقول الآخر(٣٠) :

**١٢٥-** ياليتني كنت صبيا مرصعا

تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

وفيه حجة أخرى ، وهو أن ( أكتع ) لم يأت تابعا(٣١) لـ(أجمع ) .

وأما النكرة الشائعة(٣٢) فاتفاق .

وأما التي ترجع إلى المؤكد فأحكام سبعة (٣٣) :

الحكم الأول : أنها معارف ، وقد اختلف في تعريفها ، فذهب أبو على الفارسي (٣٤) إلى أن تعريفها من جهة العلمية ؛ لأنها قد صارت أعلاماً للصيغ . وقال الخليل وسيبويه (٣٥): إن تعريفها من جهة الإضافة ، وما لم تكن مضافة كانت مقدرة فيه .

الحكم الثاني : أنها تكون مضافة إلى ( أجمع ) و ( جمعاء ) و ( جمع ) و ( أجمعون ) ؛ لأنهم اكتفوا بتضمينها الإضافة عن ظهور الإضافة فيها .

الحكم الثالث : أنها يجوز أن تلي (٣٦) العوامل إلا هذه الأربعة ؛ وذلك لأنهم التزموا فيها التبعية ، فلا تأتي إلا تابعة لغيرها .

---

(٣٠) لم أقف عليه فيما بين يدي من مراجع .

**١٢٥-** الرجز من شواهد المقرب ٢٤٠/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٢ ،واللسان ( كتع ) ، والعيني ٤ / ٩٣ ، والأشموني ٣ / ٧٦، والخزانة ١٦٩/٥ ، والدرر ٢ / ١٥٦.

(٣١) في ( أ ) : ( تابع ) بالرفع ، ولعله من سهو الناسخ .

(٣٢) يعني بالشائعة : النكرة غير المحصورة .

(٣٣) ولكنه عدها ثمانية .

(٣٤) قال ابن يعيش ٤٦/٣: " ... وذهب قوم من المحققين إلى أن تعريف هذه الأسماء بالوضع ، وهو من قبيل تعريف الأعلام " .ولم ينسبه إلى أحدٍ معين .

(٣٥) قال سيبويه ــ رحمه الله ــ ٢٠٣/٣ : " وأما ( أجمع ) و ( أكتع ) فإذا سميت رجلاً بواحد منهما لم تصرفه في المعرفة ، وصرفته في النكرة ، وليس واحد منهما في قولك : مررت به أجمع أكتع ، بمنزلة ( أحمر ) ؛ لأن ( أحمر ) صفة للنكرة ، وأجمع وأكتع إنما وصف بهما معرفة ، فلم ينصرفا لأنهما معرفة . فأجمع ههنا بمنزلة ( لهم ) " .

وينظر: شرح ابن يعيش ٤٥/٣ ، ٤٦ .

(٣٦) في ( أ ) : ( تأتي ) بدلاً من ( تلي ) ، ومأأثبته من ( ب ) .

الحكم الرابع : أنها كلها منصرفة إلا ثلاثة : ( أجمع ) و ( جمعاء )[٣٧] و (جمع )، وتعليلها ظاهر ، ( أجمع ) للصفة والزنة.و(جمعاء )[٣٨] للتأنيث ولزوم التأنيث . و(جمع) للعدل والصفة على الصحيح [٣٩] .

الحكم الخامس : انها كلها معربة ؛ لأنه لا وجه لبنائها [٤٠] . فمنها ما يكون معرباً بالحركة ، ومنها ما إعرابه بالحرف . فالذي بالحركة : النفس والعين ، وما جرى مجراها . والمعرب بالحرف : (كلا ) و(كلتا ) و(أجمعون ).

الحكم السادس : أنها على ضربين : منها ما يتبع المؤكَّد ، ومنها ما يتبع المؤكِّد . فالضرب الأول الستة التي هي : (النفس) و(العين) ، و(كلا) و(كلتا ) ، و(كل) و(أجمع) .

والضرب الثاني : الثلاثة الأخر التي هي : (أكتع) ، و(أبتع) ، و(أبصع) . فإنها لا تأتي إلا تابعة لـ(أجمع ) ، وقد اختلف في ترتيبها ، فالصحيح وجوب الترتيب ، ومنهم من لم يوجب ذلك ، وأجاز عدم الترتيب . وهذا الآخر محكي عن ابن كيسان[٤١] ، فتقول : جاءني النساء جمع كتع . و : جمع بصع . وجمع بتع . ومنهم من لم يشترط أن تكون تابعة لـ(أجمع).وقد اختلف على قولين في الترتيب وعدمه . فتقول : جاءني القوم أكتعون أبتعون أبصعون .

---

[٣٧] في ( أ ) : (جمعها ) بدلاً من ( جمعاء ) وما اثبته من (ب ) .

[٣٨] في ( أ ) : ( التأنيث ) بدلاً من ( للتأنيث ) والوجه ما أثبته .

[٣٩] ينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ٤٦ .

[٤٠] في ( أ ) : ( تقتضي بنائها ) بدلاً من (لا وجه لبنائها ) ،وما أثبته من ( ب ) ، ولعل في عبارة ( أ ) سقطا.

[٤١] هو محمد بن أحمد بن كيسان ، أبو الحسن النحوي ، كان قيما بمذهب البصريين والكوفيين ، من مصنفاته : كتاب المهذب ، وكتاب غريب الحديث ، وكتاب القراءات ، وكتاب الهجاء ، وغير ذلك ، توفي سنة ٢٩٩ هـ. ينظر : تاريخ بغداد ١ / ٣٣٥ ، ونزهة الألباء ١٧٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ٥٧ .

وينظر رأيه والاختلاف في الترتيب وعدمه في : المفصل ١٤٠ ، وابن يعيش ٣ / ٤٦ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢ / ٦٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٤ ، وشرح الكافية الشافية له ٣ / ١١٧٢ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ومبسوط الأحكام ٣ / ١٢٠٩ ، ١٢١٠ .

وعلى قول من لا يشترط الترتيب تقول : جاءني القوم أبصعون ، و : جاء النساء بتع ، و : جاءوني أكتعون .

الحكم السابع : أنه لا يجوز عطف بعضها على بعض بخلاف النعت .

الحكم الثامن : أنه يجب القطع إذا اختلف العاملان كقولك : جاءني القوم ، وشريت العبيد كلهم أجمعين وكلهم أجمعون .

# البدل

قوله : البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه . والكلام منه[١] يقع في ثلاثة مواضع، الأول : في حقيقته ، والثاني في قسمته . والثالث: في أحكامه .

أما الموضع الأول ، وهو في حقيقته ، فهو ما ذكره الشيخ . فقوله : تابع: عام لجميعها ، وهو جنس الحدّ . وقوله : مقصود : خرج عنه ما ليس بمقصود كعطف البيان والتأكيد والصفة / ودخل فيه العطف . وقوله : بما نسب إلى المتبوع دونه : خرج عنه النسق . ٧٨/أ

وأما الموضع الثاني [٢] ، وهو في قسمته ، فهو ينقسم إلى أربعة أقسام : بدل كل ، وبدل بعض ، وبدل اشتمال ، وبدل غلط . وذلك لأنك تقول : لايخلو : إما أن يكون مدلول الثاني مدلول الأول أو لا . إن كان الأول فهو بدل الكل ، وإن لم يكن فلا يخلو : إما أن يكون بعضه أو لا ، إن كان الأول فهو بدل البعض ، وإن لم يكن فلا يخلو : إما أن يكون مشتملاًعليه أو لا ، إن كان الأول فهو بدل الاشتمال ، وإلا فهو بدل الغلط ، وقولهم الغلط تجوز، أي بدّل عن[٣] الغلط . وإنما أتي به لأنه يعرب بإعراب الذي قبله ، وإن لم تكن له حقيقة ؛ لأنه ليس في كتاب الله تعالى ، ولا في فصيح كلام العرب ، لكن لسان المتكلم سبق إلى ذكر الرجل عند إرادة قوله : ضربت الحمار :فالأحسن فيه أن يؤتى بـ(بل ) أو (لكن ) مثل : رجلا[٤] بل حماراً ، أو : لكن حماراً .

وينقسم بعد هذه القسمة إلى أن يكون معرفتين أو نكرتين ، أو مختلفين ، فهذه أربع مضروبة في الأربع الأول ، فتكون ست عشرة [٥] مسألة . وينقسم أيضاً إلى ظاهر

---

(١) كلمة ( منه ) مكررة في ( أ ) .

(٢) في ( أ ) : ( الثالث ) بدلاً من ( الثاني ) ، ولعله من سهو الناسخ ، وما اثبته من ( ب ) .

(٣) في ( أ ) : ( على ) بدلاًمن ( عن ) ، وقد صححت في الحاشية .

(٤) في ( أ ) : ( رجل ) بالرفع ، والوجه ما أثبته .

(٥) في ( أ ) : ( سته عشر )بدلاً من ( ست عشرة ) ، ولعله من وهم الناسخ .

ومضمر، ومختلفين ، فهذه أيضاً أربعة مضروبة في الأربعة الأول .تكون أيضاً ستة عشر، فجملتها اثنتان وثلاثون مسألة مرقومة في هذا الجدول[٦] ، في كل واحد ثمان مسائل

| جدول القسمة | معرفتين | نكرتين | معرفة من نكره | نكره من معرفه | ظاهرين | مضمرين | ظاهر من مضمر | مضمرمن ظاهر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بدل كل | زيد أخوك | رجل أخٌ لك | رجل أخوك | زيد أخ لك | ضربت زيداً أخاك | | زيد ضربته أخاك | ضربت زيداً إياه |
| بعض | زيد يده | رجل يدٌ له | رجل يده | زيد يد له | قطعت زيداً يده | يد زيد قطعته إياه | زيد قطعته يده | يد زيد قطعت زيداًإياها |
| اشتمال | زيد علمه | رجل علم له | رجل علمه | زيد علم له | كرهت زيداً جهله | | زيد كرهته جهله | كرهت زيداً إياه |
| غلط | زيد الحمار | رجل حمار | رجل حماره | زيد حمار | | حمار زيد كرهته إياه | زيد كرهته حماره | حمار زيد ضربت زيداً إياه |

وأما الخوارزمي[٧] فلا يقول ببدل الاشتمال ، ولكن يعده من بدل البعض .

وأما الموضع الثالث ، وهو في أحكامه ، فهي سبعة :

الأول : أن المقصود في البدل هو الثاني ، والأول إنما جيء به على سبيل البساط[٨] . وهل يكون في حكم المطّرح أو لا ، ذهب سيبويه والجماهير[٩] إلى إنه غير مطّرح ، وذهب المبرد[١٠] إلى أنه في حكم المطّرح ، وهو فاسد ؛ لأنه يؤدي إلى فساد المعنى في مثل: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحا ، فلو حذفت ( غلامه ) لبقي الكلام غير مترابط ، ولا جامع بينه إذا حذف ونوي به الطرح .

---

(٦) هذا الجدول غير ثابت في ( أ ) ومكانه بياض . وهو ثابت في ( ب )، والموضع الفارغ في خانات الجدول غير مقروء.

(٧) لقد عكس الشارح مذهب الخوارزمي ، إذا إن الخوارزمي يقول ببدل الاشتمال ، ويعدّ بدل البعض من الكل أحد صنفي بدل الاشتمال .

ينظر : التخمير ٢٢ / ١١٦ .

(٨) قال يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ١ /٢٢٠ ب : " ... والأول إنما يذكر من أجل كونه بساطا للذكر ، والثاني معتمد الحديث".

(٩) ينظر الزهار الصافية ١/ ٢٢٠ب .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢ /٣٩٢ .

الحكم الثاني : انه لا بد في بدل البعض ، وبدل الاشتمال من عائد يعود إلى الأول ، أو ما يقوم مقام العائد . والذي يقوم مقامه الألف واللام ، في مثل قوله تعالى(١١) : " قتل أصحاب الأخدود ، والنار " فالنار بدل الاشتمال من ( الأخدود ) ، والألف واللام هما العائدان . وإنما لزم ذكر العائد ؛ لأن له ملابسه بالأول فافتقر إليه .

الحكم الثالث ـ يختص ببدل الاشتمال ـ وهو أنه لا بد من أن [ يكون ] (١٢) معنى أو ملابساً. فالمعنى كالعلم والجهل والعقل ، وما يجري هذا المجرى . والملابس نحو ثوبه ، وما جرى هذا المجرى مثل : بكرٌ كرهته ثوبه .

الحكم الرابع : أنه لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب ؛ وذلك أن المقصود في البدل هو الثاني .

والمتكلم والمخاطب أقوى وأخص في الدلالة يجيزوا ذلك(١٣) ، بخلاف الضمير الغائب ، فإنه يجوز الإبدال (١٤) ؛ لما لم يكن في القوة والظهور كضمير المتكلم والمخاطب ، فلا يجوز: بي المسكين كان الأمر (١٥) ، ولا : عليك الكريم المعول / ، ونحو : زيد ضربته أخاك في الغائب. ٧٨/ب

وبدل الاشتمال (١٦) والبعض والغلط مثل : اشتريتك نصفك ، و : اشتريتني نصفي ، و : اشتريتك نصفه ، وكرهته جهلك ، و : كرهتني جهلي ، قال الشاعر(١٧) :

---

(١١) من الآية : ٤،٥ / البروج .

(١٢) سقطت من الدرج في ( أ ) وأثبتها للسياق .

(١٣) عبارة : ( والمتكلم والمخاطب أقوى وأخص في الدلالة يجيزوا ذلك ) هذه العبارة مختلة ومضطربة ، ولعل السبب في ذلك هوسقوط بعض الكلمات من الدرج ، ولعل تقدير العبارة هكذا : ( ولما كان ضمير المتكلم والمخاطب أقوى وأخص في الدلالة لم يجيزوا ذلك ).

وينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٤٥٢ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٩١ ، والأزهار الصافية ١ / ٢٢١ أ .

(١٤) في ( أ ) : ( الإبدل ) بدلاً من ( الإبدال ) ، ولعله من سهو الناسخ .

(١٥) خلافا للأخفش كما في الرضي ٣٩١/٢ ، والأزهار الصافية ١ / ٢٢١ أ .

(١٦) لعل التقدير : ( و يجوز بدل الاشتمال ... ) لدلالة السياق .

(١٧) هو عدي بن زيد العبادي ، والبيت في ديوانه

١٢٦ - دعيني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي[١٨] مضاعا

فـ(حلمي ) [١٩] بدل من ( التاء ) في ( ألفيتني ). و: كرهته جهله ، و : كرهتك الحمار، و: كرهتني الحمار ، و : كرهته الحمار . وإنما جاز ذلك لأنا إنما منعنا ذلك في بدل الكل من الكل [ لأن ] [٢٠] مدلول الثاني هو مدلول الأول ، فكان يلزم أن يكون المقصود أضعف من غير المقصود [٢١] . فأما هذه الأبدال الثلاثة فليس المدلول الأول فيها هو الثاني حتى يلزم ما ذكر ، بل قد أفاد فائدة أخرى ، فلهذا سوغه . ومنهم[٢٢] من منعه على الإطلاق في ضمير المتكلم والمخاطب .

الحكم الخامس : أنه إذا أبدل نكرة من معرفة فلا بد من أن تكون النكرة موصوفة؛لأنها مقصودة ، والمقصود لا يكون أضعف حالاً من غير المقصود ، فإذا وصفت أفادت الصفة، ومثاله قوله تعالى[٢٣] : " بالناصية ناصية كاذبة خاطئة " . قال أبو علي[٢٤]: لا يلزم وصف النكرة إلا أن تكون بلفظ المعرفة كما في الآية .

الحكم السادس : أن البدل يكون في الأفعال كما يكون في الأسماء ، وذلك إذا كان معناه كمعنى الأول،أو مقارب له،كقولك: [ من ] [٢٥] يأتينا يمشي نكرمه ، فـ(يمشي) بدل

---

١٢٦- البيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٥٦ ، ومعاني القراء للفراء ٢ / ٧٣ ، وابن يعيش٣/٦٥ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٤٥٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٨٧ ، والعيني ٤ / ١٩٢ ، والخزانة ٥ / ١٩١ .

(١٨) في ( أ ) : ( حملي ) بدلاً من ( حلمي ) ولعله من سهو الناسخ .

(١٩) في ( أ ) : ( حملي ) بدلاً من ( حلمي ) كالسابق ، ولعله من سهو الناسخ .

(٢٠) ساقطة من الدرج في ( أ ) ، وأثبتها للسياق .

(٢١) قال الرضي ٢ / ٣٩١ : " واما بدل الكل فمدلوله مدلول الأول ، فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين ، أي المتكلم والمخاطب ، وهما أعرف المعارف ، كان البدل أنقص فالتعريف من المبدل منه فيكون أنقص في الإفادة منه ، وإذا المدلول واحد وفي الأول زيادة تعريف " .

(٢٢) لم أقف على من منع ذلك .

(٢٣) من الآية ١٥، ١٦ / العلق .

(٢٤) المسائل المنثورة لأبي علي ٤٦، ٤٧ .

وينظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش ٣ / ٦٨ ، ٦٩ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ /٤٥١ .

(٢٥) سقطت من الدرج ، وأثبتها للسياق ، على أن تكون موصوله وليست شرطية .

من (يأتينا ) لما كان الإتيان من المشي بخلاف (٢٦) : من يأتينا يضحك نكرمه ، فإنه حال معربة لما لم يكن في الإتيان معنى الضحك ، وعليه قوله تعالى (٢٧) : " ومن يفعل ذلك يلق أثاما" ، يضعف له العذاب يوم القيمة ويخلد " ، فـ( يضاعف )بدل من ( يلق ) ، كقول الشاعر(٢٨) :

**١٢٧ -** متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلاً وناراً تأججا

فأبدل ( تجد ) من ( تلمم ) ، وكقول الآخر(٢٩) :

**١٢٨ -** متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

فأبدل ( تجد ) من ( تعشو ) .

الحكم السابع : البدل من اسم استفهامي ، ولا بد من اقتران المبدل بهمزة الاستفهام ، كقولك : من أصحابك ؟ أفرس أ م بنو(٣٠) تميم . و: أي شيء مالك ؟ أدراهم أم دنانير؟. و:كيف أصبحت ، أفرحاً أم ترحاً ؟(٣١) و: متى سفرك ، أغداً أم بعد غد ؟ . و : أي الرجال أكرمك ، أزيد أم عمرو ؟ . و : علام ركبت ، أفرساً أم حماراً ؟ . و : كم مالك، أعشرون أم ثمانون ؟ .

---

(٢٦) في ( أ ) : ( بخلا ) بدلاً من ( بخلاف ) بسقوط الفاء .

(٢٧) من الآية ٦٨، ٦٩/ الفرقان .

(٢٨) هو عبيد الله بن الحر ، كما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ / ٦٦ ، والخزانة ٩ / ٩٠ ، والدرر ٢/ ١٦٦ .

**١٢٧ -** البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٨٦ ، والمقتضب ٢ / ٦٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٧٨ ، ورصف المباني ٣٢ ، والخزانة ٩ / ٩٠ .

(٢٩) هو الحطيئة ، جرول بن مليكة ، والبيت في ديوانه ٨١ .

**١٢٨ -** البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٨٦ ، ومجاز القرآن ٢/ ٢٠٤ ، وإصلاح المنطق ١٩٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٧٨ ، واللسان (عشا ) والعيني ٤ / ٤٣٩ .

(٣٠) في ( أ ) : ( بني ) بدلاً من (بنو ) و لعله من سهو الناسخ .

(٣١) في ( أ ) : ( تحرحاً )بزيادة ( حاء ) قبل ( الراء ) .

## عطف البيان

قوله : عطف البيان : تابع غير صفة يوضح متبوعه ... إلى آخر ما ذكره .

اعلم أن الأصل في عطف [ البيان (١) ] إنما هو من أجل إيضاح متبوعه وكشف حقيقته.واشترط بعض النحاة (٢) أن يكون أوضح من متبوعه ، وليس بلازم ، بل حقه أن يكون موضحاً للأول ، ولا يلزم أن يكون أوضح منه . ألا ترى أنه لو كان ههنا جماعة يكنى كل واحد منهم أبا عبد الله ، واسم أحدهم زيد ، والثاني محمد ، والثالث عمرو، فإذا قلت : جاءني أبو عبد الله ، احتمل كل واحد من الثلاثة . فإذا قلت : جاءني أبو عبد الله محمد ، رفعت ذلك الاحتمال . ولو كان الأول أوضح منه لو انفرد .

وسميّ عطف بيان لينفصل عن عطف النسق ، وهو العطف بالحرف ؛ لأن كل واحد منهما يقال له العطف ؛ لأن العطف في اللغة هو الثني ، يقال : عطفت(٣) الحبل إذا ثنيته، فقد انفصل / كل واحد منهما عن صاحبه بهذه الإضافة ، كما يقال : خاتم حديد،وباب ساج . ٧٩/أ

والكلام منه يقع في موضعين ، الأول : في حده . والثاني : فيما يفصله عن التوابع .

أما الموضع الأول ، وهو في حقيقته ، فهو كما ذكره الشيخ . فقوله : تابع : عام جنس الحد. وقوله : غير صفة : خرجت الصفة . وقوله : يوضح متبوعه : يفصله عما عداه .

وأما الموضع الثاني ، وهو بيان ما يفصله عن هذه التوابع .

فقوله : وفصله من البدل لفظا: يشير إلى أنه يكون في اللفظ والمعنى، فاللفظ كقول المرار (٤):

**١٢٩ -** أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

---

(١) سقطت من الدرج وأثبتها للسياق .

(٢) كالزمخشري في المفصل ١٥٠ ، والجرجاني في المقتصد ٢ / ٩٢٧ .

وينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١١٩٣ .

(٣) في ( أ ) : ( أعطفت ) بزيادة ( ألف ) في الأول .

(٤) سبق التعريف به في ص١٠٦من التحقيق ، والبيت في ديوانه

**١٢٩**– البيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٨٢ ، وابن يعيش ٣ / ٧٣ ، والمقرب ١ / ٢٤٨ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٤ ،والعيني ٤ / ١٢١ ، والخزانة ٤ / ١٨٤ .

فإن جعلت ( بشر ) عطف بيان جـاز ، وإن جعلتـه بـدلاً لم يجـز ؛ لأن البـدل في حكـم تكرير العامل ، فكأنك قلت : أنا ابن التارك بشر [٥] ، وهذه ممتنعه بما امتنعـت بـه مسـألة (الضارب زيد) خلافا للفراء [٦] .

قوله : في مثل : إشارة إلى غير هذا من الأمثله ، فإذا قلـت : يـاغلام بشـر ، فـإن جعلتـه بدلاً لم يجز فيه إلا الضم ؛ لأنه مقصود . وإن جعلته عطف بيان ، جاز الرفع والنصب مع التنوين ، على اللفظ والمحل ، وقد ضعف الشيخ قول من قال : يازيد زيد ؛ لأنه قال :

هذا [ يخرم قاعدة ] [٧] باب التأكيد اللفظي .

وقول رؤبة بن العجاج [٨] :

**-١٣٠** إني وأسطار سطرن سطرا

لقائل : يا نصر نصراً نصرا

فإن جعلت ( نصراً ) الأول بدلاً تعين ضمة ، وإن جعلته عطف بيان ، جـاز فيـه الرفـع والنصب على المحل . وهذا البيت من جملة ما ضعف الشيخ [٩] .

---

[٥] في ( أ ) : ( بشير ) بدلاً من ( بشر ) .

[٦] راجع الحاشية ( ٣٧ ) من المجرورات ص٢٥٨ من قسم التحقيق .

[٧] ما بين المعقوفين أثبته من شرح الكافية لابن الحاجب ٤٤٠ ، ومكانه في ( أ ) كلمة غير مقروءة .
هذا وعبارة الشارح غير واضحة ، وأنا أنقل نص ابن الحاجب حتى ينجلي الإبهام ، قال في شرح الكافية ٤٤٠ :
" وقد وقع في كلام الزمخشري وغيره في مثل : يا زيد زيد ، أنه بدل ، وليس بمستقيم ؛ لأنه يخرم قاعدة باب التأكيد اللفظي " .
وينظر : المقرب لابن عصفور ١ /٢٤٨ .

[٨] هو رؤبة بن العجاج بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي ، أبو الجحاف ، راجز من الفصحاء والمشهورين ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، توفي سنة ١٤٥ هـ .
ينظر : وفيات الأعيان ٢ / ٣٠٣ ، والخزانة ٢ / ٤٢ ، والأعلام ٣ / ٣٤ .
والبيت في ملحق ديوانه ١٧٤ .

**-١٣٠-** هذا الرجز من شواهد الكتاب ٢ / ١٨٥ ، والخصائص ١ / ٣٤٠ ، وابن يعيش ٢ / ٣ ، واللسان (نصر ) والعيني ٤ / ١١٦ ، والخزانة ٤ / ١١٦ ، والدرر ١ / ٢٠٥ .

[٩] لم أقف على تضعيف الشيخ الذي نسبه إليه الشارح فيما راجعت من كتبه .

وأما فصله من جهة المعنى ؛ فلأن المقصود في البدل هو الثاني ، كما قدمناه بخلاف عطف البيان ، فإن المقصود هو الأول .

وأما فصله من الصفة ، فمن جهة اللفظ والمعنى . أما اللفظ فلأن الصفة تكون مشتقة على الصحيح(١٠) ، بخلاف عطف البيان . وأما من جهة المعنى ؛ فلأن الصفة تدل على معنى في موصوفها ، بخلاف عطف البيان ، فإنه يوضح متبوعه في ذاته .

وأما فصله من جهة التأكيد، ففصله من اللفظي لكون اللفظي تكرير لفظ الأول بخلاف هذا . وأما المعنوي ، فلأنه يكون بألفاظ محصورة معارف بخلاف هذا . وهذا من جهة اللفظ . وأما من جهة المعنى ؛ فلأن هذا يوضح متبوعه ، والتاكيد يقرر أمر المتبوع ، إما في النسبة أو الشمول .

وأما فصله من العطف ، فمن وجهين ، أحدهما : أن ذلك يكون بتوسط حرف العطف بخلاف هذا ، ولأن العطف مقصود بخلاف هذا ، فإنه تتمة وتوضيح ويلحق بذلك مسائل:

الأولى : روي في بيت المرار نصب ( بشر ) ، فجعله المبرد(١١) بدلاً من (البكري) . والصحيح أنه لا يخرج عن كونه عطف بيان ، لكنه بالنصب على المحل ، والجر على اللفظ.

الثانية : زعم بعض النحاة أن ( بشراً ) في البيت إذ لو عمل فيه(١٢) لأدى إلى مثل ما قال الفراء من نحو : ضارب زيد . وهذا الذي توهمه باطل ؛ لأنا قد أصلنا أن عمل العامل ينسحب على التابع مع المتبوع من دون تكرير العامل و قد قدمنا خلافه .

---

(١٠) راجع الحاشية ( ٩) من باب النعت صـ٢٧٣ من التحقيق .

(١١) ينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ٧٣ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٩٥ .

(١٢ ) هكذا وردت هذه العبارة والاضطراب فيها ظاهر ، ولعل سقطا أخل بها وأحالها إلى ذلك . ثم إن المسألة الثانية برمتها يكتنفها الغموض ، ولعل الشارح متابع فيها ليحيى بن حمزة ، وإثبات الأصل من يحيى بن حمزة يبين عن إبهامها ، قال في الأزهار الصافية ٢٢٢/١ب:"...فأنت إذا جردت ( بشراً ) على أنه عطف بيان على (البكري) جازت المسألة ؛ لأنه لا يشترط فيه تكرير العامل من جهة كون الأول هو المقصود . وإن جعلته بدلاً من (البكري)استحالت المسألة ؛ لأنه يصير التقدير فيه : أنا ابن التاركُ بشر ، وهي ممتنعة للوجه الذي ذكرناه في مسألة ( الضارب زيد ) من جهة أن البدل في حكم تكرير العامل ، فيلزم ما قلناه ، وهذا على من يمنعها ، فأما من يجيزها كالفراء فلاحجة فيه " . وينظر : مبسوط الأحكام ٣ / ١١٤٢ .

الثالثة : أنه تجب مطابقته لمتبوعه في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير .ومنهم[١٣] من التزم تعريفهما[١٤] . ومنهم من أجاز اختلافهما وهو الزمخشري [١٥] في قوله تعالى[١٦] : " فيه آيات بينت مقام إبراهيم " ، فإنه جعل ( مقام إبراهيم ) عطف بيان.

الرابعة [١٧] : أنه يجوز جعله بدلاً إلا في كونه معرفاً باللام بعد منادى معرفة أو نكرة ، كقولك: يا أخانا الحارث ، و : يارجل الحارث . فالحارث عطف بيان، ولا يجوز جعله بدلاً ؛ لأنه يؤدي إلى مناداة ما فيه الألف واللام ؛ لأن المبدل في حكم المستقل، فإن لم تكن فيه ألف التعريف / جاز البدل ، فيتعين ضمه ، وجاز عطف البيان فيجوز الوجهان : النصب والرفع ، كما تقدم . ٧٩/ب

---

(١٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٦ .

(١٤) في ( أ ) : ( تعريفها ) بدلاً من ( تعريفهما ) ولعله من سهو الناسخ .

(١٥) الكشاف ١ / ٤٤٧ .

(١٦) من الآية ٩٧ / آل عمران .

(١٧) في ( أ ) : ( الرابع ) بدلاً من ( الرابعة ) و الوجه ما اثبته .

تم الجزء الأول من تعليق الكافية ، ويتلوه الجزء الثاني من تعليق الكافية ، وكان الفراغ من نساخته في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول سنة تسع وثمانين وسبعمائة [ ... ] (١).

ولا حول ولا قوة إلا با لله العلي العظيم ، والسلام .وصلى ا لله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

بخط العبد الفقير إلى ا لله أحمد بن محمد بن مطهّر النحوي :

نسخت هذه النسخة من نسخة كثيرة الخطأ والغلط غير [ ... ] (٢) فليعلم ذلك الواقف عليه فلا يدعو على كاتبها ، وليدعو له بالمغفرة فهو مفتقر إليها .

---

(١) كلمة غير مقروءة .

(٢) كلمة غير مقروءة..

# الفهارس الفنية العامة

١ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة .
٢ - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
٣ - فهرس الأثر .
٤ - فهرس الأمثال وأقوال العرب .
٥ - فهرس الشعر .
٦- فهرس النظم التعليمي .
٧ - فهرس الفرق والجماعات والقبائل .
٨ - فهرس الكتب الواردة في الشرح .
٩ - فهرس الأعلام .
١٠- فهرس المصادر والمراجع .
١١- فهرس الموضوعات .

# فهرس الآيات


| الأيات | رقمها | اسم السورة | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ك يوم الدين | ٣ | الفاتحة | ٢٥٤،٢٥٦ |
| لا الضالين | ٧ | الفاتحة | ٢٤٧ |
| ذر الموت | ١٩ | البقرة | ١٩٤ |
| علم آدم الأسماء كلها | ٣١ | البقرة | ١٠ |
| لا تعثوا في الأرض مفسدين | ٦٠ | البقرة | ٢٠٦ |
| لكم تعقلون | ٧٣ | البقرة | ١٥٤ |
| هو الحق مصدقا | ٩١ | البقرة | ٢٠٢ |
| دة من أيام أخر | ١٨٤ | البقرة | ٦١، ٦٢ |
| لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة | ١٩٥ | البقرة | ١٢٧ |
| حج أشهر معلومات | ١٩٧ | البقرة | ٢١٧ |
| ه آيات بينات مقام إبراهيم | ٩٧ | آل عمران | ٢٩٩ |
| اتقوا ا لله الذين تساءلون به والأرحام (قراءة) | ١ | النساء | ٢٧٩ |
| نكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث وربع | ٣ | النساء | ٦٠ |
| حرفون الكلم عن مواضعه | ٤٦ | النساء | ١٥ |
| ا فعلوه إلا قليل ( قراءة ) | ٦٦ | النساء | ٢٢٠ |
| كفى با لله شهيدا | ٧٩ | النساء | ١٢٧ |
| و جاءوكم حصرت صدورهم | ٩٠ | النساء | ٢٠٥ |
| بما نقضهم ميثاقهم | ١٥٥ | النساء | ٢٤٦ |
| كلمته ألقاها إلى مريم | ١٧١ | النساء | ٨ |
| تهوا خيرا لكم | ١٧١ | النساء | ١٥٤ |
| سارق والسارقة | ٣٨ | المائدة | ١٨٣ |
| عيسى ابن مريم | ١١٦ | المائدة | ١٦١ |

| الآيـــــــــــــة | رقمها | اسم السورة | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم | ١٣٧ | الأنعام | ٢٦٧ |
| ( قراءة ) | | | |
| يقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا أباؤنا | ١٤٨ | الأنعام | ٢٧٩ |
| محياي | ١٦٢ | الأنعام | ٢٦٢ |
| ( قراءة ) | | | |
| علموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه | ٤١ | الأنفال | ١٣٢ |
| ن أحد من المشركين استجارك فأجره | ٦ | التوبة | ١٠٢ |
| وليتم مدبرين | ٢٥ | التوبة | ٢٠٦ |
| ه مرجعكم جميعا | ٤ | يونس | ٢٠٧ |
| لاماً | ٦٩ | هود | ١٢٦ |
| سر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم إلا | ٨١ | هود | ٢٢٠ |
| رأتك | | | |
| ( قراءة ) | | | |
| انا عربياً | ٢ | يوسف | ٥ |
| صبر جميل | ١٨ | يوسف | ١٣٣ |
| يوسف أعرض عن هذا | ٢٩ | يوسف | ١٥٥،١٧٥ |
| هذا بشرا | ٣١ | يوسف | ٢٤٥ |
| م بدا لهم من بعد ما رأوا الآيت ليسجننه | ٣٥ | يوسف | ١٠٤ |
| حتى حين | | | |
| و الذي يريكم البرق خوفا وطمعا | ١٢ | الرعد | ١٩٤ |
| ما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين | ٢ | الحجر | ٢٤٦ |
| نزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا | ٤٧ | الحجر | ٢٠٧ |
| يخرج له يوم القيامة كتابا | ١٣ | الإسراء | ١١٧ |
| ( قراءة ) | | | |

| الآيـــــــــــــة | رقمها | اسم السورة | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ن الذين ءامنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من حسن عملا | ٣٠ | الكهف | ١٢٨ |
| ـوني أفرغ عليه قطرا | ٦٩ | الكهف | ١٠٨ |
| لأخسرين أعمالا | ١٠٣ | الكهف | ٢١٢ |
| ـا صنعوا كيد ساحر | ٦٩ | طه | ٢٤٦ |
| ـ كان فيهما آلهة إلا ا لله لفسدتا | ٢٢ | الأنبياء | ٢٢٥ |
| ـورة أنزلناها (قراءة ) | ١ | النور | ١٨١ |
| لزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما | ٢ | النور | ١٨٣ |
| ـسبح له فيها بالغدو والأصال رجال ( قراءة ) | ٣٦ | النور | ١٠٣ |
| ـمن يفعل ذلك يلق أثاما ، يضاعف له العذاب يوم قيامة ويخلد | ٦٩،٦٨ | الفرقان | ٢٩٥ |
| ـإنا لجميع حذرون | ٥٦ | الشعراء | ١٨٥ |
| ـسان عربي مبين | ١٩٥ | الشعراء | ٥ |
| لا يا اسجدوا ( قراءة ) | ٢٥ | النمل | ١٧٧ |
| ـسم ا لله الرحمن الرحيم | ٣٠ | النمل | ٢٧١ |
| ـبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما | ١٤ | العنكبوت | ٢١٦ |
| ـل مكر الليل والنهار | ٣٣ | سبأ | ٢٥٥ |
| ـلي أجنحة مثنى | ١ | فاطر | ٦١ |
| ـكلم الطيب | ١٠ | فاطر | ١٥ |
| ـما يخشى ا لله من عباده العلمؤا | ٢٨ | فاطر | ١٠٢ |
| ـحسرة على العباد | ٣٠ | يس | ١٧٧ |

| الآيـــــــــــــة | رقمها | اسم السورة | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ن كل لما جميع لدينا محضرون | ٣٢ | يس | ٢٤٧ |
| لقمر قدرناه ( قراءة ) | ٣٩ | يس | ١٨١ |
| فيها غول | ٤٧ | الصافات | ٢٣٧ |
| عندهم قصرت الطرف | ٤٨ | الصافات | ٢٧٥ |
| لات حين مناص | ٣ | ص | ٢٤٧،١٤٣ |
| اد | ١٠ | الزمر | ١٦٦ |
| ا نذهبن بك | ٤١ | الزخرف | ٢٤٦ |
| ها يفرق كل أمر حكيم ، أمراً من عندنا | ٤ ، ٥ | الدخان | ١٩٩ |
| جزي قوما بما كانوا يكسبون ( قراءة ) | ١٤ | الجاثية | ١١٧ |
| شدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء | ٤ | محمد | ١٤٩ |
| كل شيء خلقناه بقدر | ٤٩ | القمر | ١٨٢ |
| كل شيء فعلوه في الزبر | ٥٢ | القمر | ١٨٣ |
| با أترابا | ٣٧ | الواقعة | ٢٦ |
| خة واحدة | ١٣ | الحآقة | ٢٧١ |
| اؤم أقرءوا كتابيه | ١٩ | الحآقة | ١٠٨،١٠٥ |
| الله أنبتكم من الأرض نباتا | ١٧ | نوح | ١٤٧ |
| أنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا | ٧ | الجن | ١٠٨ |
| تبتل إليه تبتيلا | ٨ | المزمل | ١٤٧ |
| لا صدق ولا صلى | ٣١ | القيامة | ٢٤٧ |
| سلاسلا وأغلالا | ٤ | الإنسان | ٥٦ |
| واريراً قواريرا ( قراءة ) | ١٥، ١٦ | الانسان | ٥٧ |

| الآيـــــــــــــة | رقمها | اسم السورة | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ويل للمطففين | ١ | المطففين | ١٢٦ |
| إذا السماء انشقت | ١ | الانشقاق | ١٠٢ |
| قتل أصحاب الخدود ، النار | ٥،٤ | البروج | ٢٩٣ |
| إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم | ١٠ | البروج | ١٣٢ |
| كلا إذا دكت الأرض دكا دكا | ٢١ | الفجر | ١٤٩ |
| فأما اليتيم فلا تقهر | ٩ | الضحى | ١٥٤ |
| لسفعاً بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة | ١٥، ١٦ | العلق | ٢٩٤ |
| فليعبدوا | ٣ | قريش | ٢٣٤ |
| قل هو الله أحد | ١ | الإخلاص | ١٠٩ |

# فهرس الحديث النبوي الشريف


١ - أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد : ٨

ألا كل شيء ماخلا الله باطل وكل نعيم لامحالة زائل

٢ - أنا أفصح العرب بيد أني من قريش . ٦

٣ - البكر تستأمر والثيب تعرب عن نفسها ٢٦

٤ - تعلموا العربية فإن الله سائلكم بها يوم القيامة ٥

٥ - رحم الله امرءاً أصلح من لسانه ٦

٦ - الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر ٢٣٢

# فهرس الأثر

١ - إياك أن تحذف ١٨٦

٢ - روي أن آدم كان يتكلم باللغات أجمع ، فلما وقع في المعصية سلبت عنه العربية فلما تاب أعيدت عليه . ٦

٣ - روي أنها لسان أهل الجنة ٦

٤ - لاسواء ١٣٣

# فهرس الأمثال وأقوال العرب


١ - إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ١٨٦

٢ - إذا كان غداً فاتني ١٠٤

٣ - أصبح ليل ١٧٥

٤ - أطرق كرا ١٧٥

٥ - افتد مخنوق ١٧٥

٦ - إلى متى تكرع ولاتبضع ٢٨٦

٧ - تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ١٨، ١٢٥

٨ - خرق الثوب المسمار ٢٣١

٩ - شر أهر ذا ناب ١٢٥

١٠ - في بيته يؤتى الحكم ١٢٦

١١ - قمت وأصك وجهه ٢٠٥

١٢ - اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وابن الأصبغ ٢٢٤

١٣- لو ذات سوار لطمتني ١٠٢

١٤ - مامنهما مات حتى رأيته ٢٧٥

١٥ - المرء مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيف وإن خنجراً فخنجر ٢٣٢

# فهرس الشعر


| رقم البيت | القافية | البحر | القائـــل | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| | | الهمزة المضمومة | | |
| ٩٣ | وماء | الوافر | حسان بن ثابت | ٢٣١ |
| | | الهمزة المكسورة | | |
| ١٦ | بالصحراء | الكامل | ـــــــــــــــــ | ٥٠ |
| | | الباء المفتوحة | | |
| ١٠٣ | معذبا | الطويل | أحد بني سعد | ٢٤٩ |
| ٤٠ | الغرابا | الوافر | ـــــــــــــــــ | ١٠٦ |
| ٤٩ | الكلابا | الوافر | جرير | ١١٨ |
| | | الباء المضمومة | | |
| ٨٥ | مشعب | الطويل | الكميت بن زيد | ٢١٨ |
| ٧٣ | جالب | الطويل | الفضيل القرشي أو العزرمي | ١٨٧ |
| ٨٤ | تطيب | الطويل | المخبل السعدي أو أعشى همدان | ٢١٣ |
| ٦٧ | ولا عرب | البسيط | ذو الرمة | ١٦٨ |
| ٩٩ | ولا أب | الكامل | نسب إلى شعراء عدة | ٢٤١ |
| ٢٩ | اليعقوب | الكامل | ـــــــــــــــــ | ٧٦ |
| | | الباء المكسورة | | |
| ٤٥ | مذهب | الطويل | الطفيل الغنوي | ١٠٩ |
| ١٠٥ | مشطب | الطويل | امرؤ القيس | ٢٥٢ |
| ٦٨ | الكواكب | االطويل | النابغة الذبياني | ١٧١ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١١٦ | القرائب | الطويل | ـــــــــــــــ | ٢٦٦ |
| ٦٣ | للعجب | البسيط | نسب إلى أبي الأسود الدؤلي | ١٥٧ |
| ١٢٢ | من عجب | البسيط | ـــــــــــــــ | ٢٨٠ |
| | التاء المفتوحة | | | |
| ٦٢ | جعتا | الرجز | سالم بن دارة الغطفاني | ١٥٧ |
| | التاء المضمومة | | | |
| ١٠٠ | تبيت | الوافر | عمروبن قعاس المرادي | ٢٤٤ |
| | الجيم المفتوحة | | | |
| ١٢٧ | تأججا | الطويل | عبد الله بن الحر | ٢٩٥ |
| | الجيم المضمومة | | | |
| ٣٦ | الطوائح | الطويل | الحارث بن نهيك أونهشل بن حري أوالحارث بن ضرار | ١٠٣ |
| ١٥ | سحاح | البسيط | ـــــــــــــــ | ٤٩ |
| ٥٦ | لابراح | مجزوء الكامل | سعد بن مالك القيسي | ١٤٢ |
| | الحاء المكسورة | | | |
| ٧٢ | بمستباح | الوافر | جرير | ١٧٩ |
| | الدال المفتوحة | | | |
| ١١٩ | مزادة | مجزوء الكامل | ـــــــــــــــ | ٢٦٧ |
| | الدال المضمومة | | | |
| ٣٤ | يزيد | الرجز | رؤبةبن العجاج | ٩١ |
| | الدال المكسورة | | | |
| ١٢٨ | موقد | الطويل | الأعشى | ٢٩٥ |
| ٢ | الفند | البسيط | النابغة الذبياني | ٢ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٨ | بالمسد | البسيط | النابغة الذبياني | ٥٢ |
| ١١٠ | والسند | البسيط | النابغة الذبياني | ٢٦٠،٢٧٤ |
| ٦ | الفؤاد | الوافر | لأبو تمام | ١٧ |
| ٥٢ | من لبيد | الوافر | الشافعي | ١٣٤ |

الراء المفتوحة

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٩٨ | وتأزرا | الطويل | رجل من بني عبد مناة ، أو الكميت الأسدي ، أوالكميت بن معروف | ٢٤١ |
| ٧٦ | وتستطارا | الوافر | عنترة بن شداد | ١٩٧ |
| ١٣٠ | نصرا | الرجز | رؤبة بن العجاج | ٢٩٧ |
| ٢٤ | عشار | المتقارب | الكميت الأسدي | ٦٠ |
| ١٢٣ | نارا | المتقارب | أبو دؤاد الإيادي | ٢٨٢ |

الراء المضمومة

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٦٦ | نزر | الطويل | ذو الرمة | ١٦٧ |
| ٨١ | الجآذر | الطويل | ذوالرمة | ٢٠٠ |
| ٩ | فأنظورو | البسيط | إبراهيم بن هرمة | ٣٨ |
| ٦٥ | عمر | البسيط | جرير بن عطية | ١٦٥ |
| ٩٤ | هجر | البسيط | الأخطل التغلبي | ٢٣١ |
| ٩٦ | ما تذر | البسيط | الأخطل التغلبي | ٢٣٣،٢٤٦ |
| ١٠٤ | بشر | البسيط | الفرزدق | ٢٤٩ |
| ٩١ | حمار | الوافر | خداش بن زهير ، أو ثروان بن فزارة | ٢٣٠ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الراء المكسورة | | |
| ٢٨ | السمر | البسيط | ذو الرمة،أو العرجي، أو مجنون ليلى،أو الحسين بن مطير | ٦٧ |
| ٣ | بالقناطير | البسيط | ———— | ٦ |
| | بالمناقير | البسيط | ———— | ٦ |
| ٧١ | من جار | البسيط | ———— | ١٧٨ |
| ١٠ | بدار | الكامل | مؤرج السلمي | ٢٦٣،٣٩ |
| ١٠٧ | الأشبار | الكامل | الفرزدق | ٢٥٦ |
| ٧٥ | جمهور | الرجز | العجاج | ١٩٤ |
| | المحبور | الرجز | العجاج | ١٩٤ |
| | الهبور | الرجز | العجاج | ١٩٤ |
| ١١٤ | المئزر | السريع | الأقيشرالأسدي ، أوالفرزدق، أو بن قيس الرقيات | ٢٦٥ |
| | | السين المكسورة | | |
| ٥٩ | لابس | الطويل | سحيم عبد بني الحسحاس | ١٥١ |
| ١ | من باس | الطويل | سحيم عبد بني الحسحاس | ٢ |
| | | الصاد المفتوحة | | |
| ٣٥ | الأحاوصا | الطويل | الأعشى | ٩٥ |
| | | الضاد المكسورة | | |
| ٢٢ | ذوالعرض | الهزج | ذو الإصبع العدواني | ٥٧ |
| | | الطاء الساكنة | | |
| ٥٠ | الذئب قط | الرجز | العجاج | ٢٧٣،١٢٧ |

العين المفتوحة


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٨ | أربعا | الطويل | حريث بن عناب الطائي | ٢٢ |
| ٩٢ | الوداعا | الوافر | القطامي | ٢٣٠ |
| ١٢٩ | وقوعا | الوافر | المرار الأسدي | ٢٩٦ |
| ١٢٦ | مضاعا | الوافر | ـــــــــــــــ | ٢٩٤ |
| ١٢٤ | أجمعا | الرجز | ـــــــــــــــ | ٢٨٧ |
| ١٢٥ | مرضعا | الرجز | ـــــــــــــــ | ٢٨٨ |
| | أكتعا | الرجز | ـــــــــــــــ | ٢٨٨ |


العين المضمومة


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠ | يتضوع | الطويل | ـــــــــــــــ | ٥٦ |
| ٩٧ | فاجع | الطويل | الضحاك بن هنام الرقاشي، أو رجل من سلول ، أو أبو زبيد الطائي | ٢٣٧ |
| ١٠٨ | البلاقع | الطويل | ذو الرمة | ٢٥٦ |
| ٩٥ | الضبع | البسيط | العباس بن مرداس رضي ا لله عنه | ٢٣٣ |
| ٧ | وارتفاع | الوافر | البحتري | ٢٢ |
| ١١١ | مصرع | الكامل | أبو ذؤيب الهذلي | ٢٦١ |
| ١٢٠ | تبع | الكامل | أبو ذؤيب الهذلي | ٢٧٥ |


العين المكسورة


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٢٣ | في مجمع | المتقارب | العباس بن مردا س | ٥٨ |


الفاء المفتوحة


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٢ | خياشم وفا | الرجز | العجاج بن رؤبة | ٤١ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الفاء المضمومة | | |
| ١٩ | صرف | الطويل | المتنبي | ٥٣ |
| | | الفاء المكسورة | | |
| ٣٠ | لمستعطف | المتقارب | ———————— | ٨٠ |
| | | الكاف المفتوحة | | |
| ٨٩ | لسوائكا | الطويل | الأعشى | ٢٢٧ |
| | | اللام المفتوحة | | |
| ٢٦ | بأخيلا | الطويل | حسان بن ثابت رضي ا لله عنه | ٦٧ |
| ٤١ | الخدالا | الوافر | المرار الأسدي | ١٠٦ |
| ٥٣ | لسالا | الوافر | أبو العلاء المعري | ١٣٤ |
| ٥ | دليلا | الكامل | الأخطل | ١٤ |
| ٥٥ | مهلا | المنسرح | الأعشى | ١٣٩ |
| ١٢١ | رملا | الخفيف | عمر بن أبي ربيعة | ٢٧٩ |
| | | اللام المضمومة | | |
| ١٧ | تغول | الطويل | جرير بن عطية | ٥٠ |
| ٤ | زائل | الطويل | لبيد بن ربيعة رضي ا لله عنه | ٨ |
| ٧٤ | نوافله | الطويل | رجل من بني عامر | ١٨٩ |
| ٦٠ | منك يارجل | البسيط | الأعشى | ١٥٦ |
| ٦١ | حياك ياجمل | البسيط | كثير عزة | ١٥٦ |
| ٨٠ | خلل | مجزوء الوافر | كثير عزه | ٢٠٠ |
| ١٠٩ | أطفالها | الكامل | الأعشى | ٢٥٨ |

اللام المكسورة

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٤٢ | إسحل | الطويل | عمرو بن أبي ربيعة | ١٠٧، ١١٠ |
| ٤٤ | مزمل | الطويل | امرؤ القيس | ١٠٨ |
| ٧٧ | مرحل | الطويل | امرؤ القيس | ١٩٨ |
| ٤٣ | المال | الطويل | امرؤ القيس | ١٠٧ |
| ٤٨ | أمثالي | الطويل | امرؤ القيس | ١١٠ |
| ٧٨ | الدخال | الوافر | لبيد بن ربيعة رضي ا لله عنه | ١٩٩ |
| ٢١ | غير مهبل | الكامل | أبو كبير الهذلي | ٥٦ |
| ٣٩ | الأول | الكامل | أبو تمام | ١٠٦ |

الميم الساكنة

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٢٥ | حطم | الرجز | الحطم القيسي أو أبو زغبة الأنصاري | ٦٤ |
| | غنم | الرجز | الحطم القيسي أو أبو زغبة الأنصاري | ٦٤ |

الميم المفتوحة

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١١٨ | فدعاهما | الطويل | درنا بنت عبعبه أو عمرة الخثعمية | ٢٦٦ |
| ١٤ | لماما | الوافر | جرير بن عطية | ٤٤ |
| ١١٧ | من لامها | السريع | عمروبن قميئة | ٢٦٦ |

الميم المضمومة

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٥٨ | الصلادم | الطويل | ــــــــــــــــ | ١٤٣ |
| ٣٨ | غريمها | الطويل | كثير عزة | ١٠٥ |
| ٦٩ | الظلام | الوافر | بشر بن أبي حازم | ١٧٦ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٧٠ | السلام | الوافر | الأحوص الأنصاري | ١٧٨ |
| ٧٩ | مستديم | الوافر | كثير عزة | ٢٠٠،٢٧٣ |
| ١١ | فمه | الرجز | رؤبة بن العجاج | ٤١ |
| | | الميم المكسورة | | |
| ٤٦ | وهاشم | الطويل | الفرزدق | ١٠٩ |
| ١٠١ | لم تحرم | الكامل | عنترة بن شداد | ٢٤٦ |
| ٨٦ | والشتم | الكامل | الجثيح الأسدي | ٢٢٤ |
| | | النون المفتوحة | | |
| ١٠٢ | آخرينا | الوافر | فروة بن مسيك أو الكميت | ٢٤٦ |
| ٨٢ | تحوونه | الرجز | قيس بن الحصين الحارثي | ٢٠٣ |
| ٨٤ | أنت أنا | الرمل | ـــــــــ | ١٣٦ |
| ١١٣ | بالأبينا | المتقارب | زياد بن واصل السلمي | ٢٦٤ |
| | | النون المضمومة | | |
| ٥١ | يكون | الطويل | الأفوه الأودي | ١٣٢ |
| ٨٨ | كما دانو | مجزوءالوافر | الفند الزماني | ٢٢٧ |
| | | النون المكسورة | | |
| ١١٥ | لهزمتي هن | الطويل | سحيم بني الحسحاس | ٢٦٥ |
| ١٠٦ | يمان | الطويل | رجل من طيء | ٢٥٥ |
| ٩٠ | بلبانها | الطويل | أبو الأسود الدؤلي | ٢٢٩ |
| ٦٤ | بالوصل عني | الوافر | أبو الأسود الدؤلي | ١٦٠،١٦٥ |
| ٨٧ | الفرقدان | الوافر | عمرو بن معد يكرب أو حضرمي بن عامر | ٢٢٦ |
| ٣٣ | تعرفوني | الوافر | سجيم بن وثيل الرياحي | ٩٠ |

الهاء المفتوحة


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٣ | ذووها | الوافر | كعب بن زهير رضي ا لله عنه | ٤١ |


الهاء المضمومة


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٤٧ | أصباه | الكامل | رجل من باهلة أو وعلة الجرمي القطامي | ١٠٩ |


الياء المفتوحة


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٢٧ | بازيا | الطويل | القطامي | ٦٧ |
| ٣١ | مواليا | الطويل | الفرزدق | ٨١ |
| ٣٧ | راضيا | الطويل | سوار بن المضرب | ١٠٤ |
| ٥٧ | متراخيا | الطويل | النابغة الجعدي رضي ا لله عنه | ١٤٣ |


الياء المكسورة


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١١٢ | ياتافيّ | الرجز | الأغلب العجلي | ٢٦٣ |
| | بالمرضيّ | الرجز | الأغلب العجلي | ٢٦٣ |

# فهرس النظم التعليمي


| القافية | الصفحة |
| --- | --- |
| يا ذا الثبت | ٢٢٣ |
| تحرص | ٥٥ |
| فاستمعوا | ٢٣ |
| قد كملا | ٥٥ |
| وضموا | ٢٣ |

## فهرس الفرق والجماعات والقبائل


آخرون ١٧، ١٣٢

الأشعرية ١٤، ٢١٦

الأصوليون ١٧، ٣١

الأكثرون ١٦

أهل الحجاز ( الحجازية ) ١٠، ٦٥، ١٤٠، ١٤٣، ٢٤٧، ٢٤٩

أهل اللغة ١٠

أهل المنطق ٣

الأولون ١٧

البصريون ( أهل البصرة ) ٢٢، ٤٤، ٦٨، ٨٦، ٨٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١٣٨، ١٤٣، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٣، ٢٢٩، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٨٠، ٢٨١

بعض المذاهب ١٩٦

بعضهم ٢١، ٢٣، ٥٤، ٧١، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ١٠٠، ١٢٤، ١٣٣، ١٤٤، ١٦١، ١٦٣، ٢٠١، ٢٦٦

بنو تميم ( التميمية ) ٦٥، ١٤٠، ١٤٣، ١٥٩، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٩٥

بصري ٢٧٤

تميمي ٢٧٢، ٢٧٤

الجمهور ( جمهور النحويين ) ٨، ٢٠، ٧١، ٨١، ١٢٥، ١٢٨، ١٦١، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٦، ١٩٣، ١٩٥، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٩٢

زيدي ٢٧٠

الشعوبية ٧

العرب ١٠، ٦٣، ٧٥، ٢٣١، ٢٤٩، ٢٧٥، ٢٩١

العلماء ١٢٦
الفقهاء ٣١
القراء ١٨٣
قرشي ٢٧٠
قوم ١١٩
الكوفيون ( أهل الكوفة ) ٢٢، ٢٣، ٣٠، ٥٧، ٦٨، ٨٦، ٨٧، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٩، ١١٧، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٣، ١٧٣، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٣، ١٩٥، ٢١٩، ٢٢٩، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٧
المتأخرون ٧
المتقدمون من النحاة ٧
مصر ( مصري ) ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٧٠
المعتزلة ٢١٧
الناس ١٦، ١٩
النحاة ٣١، ٣٨، ٦٢، ٦٣، ٨٠، ٩٦، ١١٢، ١٤١، ٢٣٥، ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٨١، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٦١
هذيل ٢٦١

# فهرس الكتب التي وردت في الشرح


- الأزهار الصافية ٢٤٢
- أسرار العربية ١٩
- التخمير ١١، ٥٤
- التسهيل ١١، ١٢، ٢٩، ٣٠، ٢٤٠
- الخصائص ٥
- سر صناعة الإعراب ٥
- شرح التسهيل ٢٩، ٢٤٢
- شرح المفصل ٣٣، ١٣٢، ٢٤٠
- لب اللباب ٧
- المفصل ٢
- المقدمة المحسبة ٤

# فهرس الأعلام


| | |
|---|---|
| آدم عليه السلام | ٦، ٧٦ |
| إبليس لعنه ا لله | ٧٦ |
| الأحمر(علي بن المبارك) | ١٠٠، ١٥٢، ١٦٨ |
| الأخطل(غياث بن غوث) | ١٤ |
| الأخفش(سعيد بن مسعدة) | ٣٧، ٦٣، ٨٨، ٩٤، ١١٢، ١٣١، ١٣٧، ١٥٢، ١٦٢، ١٦٤، ١٩٥، ٢٢٢، ٢٨١ |
| إدريس عليه السلام | ٧٦ |
| ابن الأعرابي(محمد بن زياد) | ٢٨٦ |
| الأعلم(يوسف بن سليمان) | ٣٠، ٢٨٣ |
| الأندلسي(القاسم بن أحمد) | ١٨، ٢٠٢، ٢٤٢ |
| ابن الأنباري(عبدالرحمن بن محمد) | ١٩ |
| أبو البقاء العكبري(عبدا لله بن الحسين) | ١٥ |
| ثعلب(أحمد بن يحيى) | ٢٢ |
| الجزولي(عيسى بن عبدالعزيز) | ١٥ |
| ابن جني (عثمان بن جني ) | ٤، ٥، ١١٢ |
| حسان بن ثابت رضي ا لله عنه | ٢٣٠ |
| أبو الحسين البصري(محمد بن علي) | ١٧ |
| حمزة بن حبيب (أحد القراء السبعة) | ٢٦٣، ٢٧٩ |
| ابن الخباز(أحمد بن الحسين) | ١٥، ٩٦ |
| الخليل بن أحمد الفراهيدي | ٧٣، ٧٤، ١٥٢، ١٥٩، ١٨٧، ٢٨٨ |
| الخوارزمي(القاسم بن الحسين) | ١١، ٤٩، ٥٤، ١٣٣، ٢٢١، ٢٣٩، ٢٩٢ |

ابن درستويه(عبدا لله بن جعفر) ٢٣١

أبو دؤاد(جارية بن الحجاج) ٢٨١

ذو الرمة(غيلان بن عقبة) ١٦٨، ٢٠٠

رؤبة بن العجاج ٢٩٧

رجل من باهلة ١٠٩

الرازي ( محمد بن عمر ) ١٧، ١٢٣، ٢٣٠

ركن الدين ٩، ٤٩، ١٠٠، ١٣٠، ١٤٦، ١٦٠، ١٦١، ٢٠٦، ٢٨٤

الرماني (علي بن عيسى) ٩

الزجاج(إبراهيم بن السري) ٧، ٦٠، ٦٩، ١٦٤، ١٩٣، ٢١٥

الزمخشري(محمود بن عمر) ٢، ٧، ٨، ١٠، ١٥، ٣٥، ٥٧، ٦١، ٧١، ٧٥، ٧٦، ٩٦، ١٤٣، ١٥٥، ١٦٢، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٦٩، ٢٨٢، ٢٩٩

ابن السراج(محمد بن السري) ٥٥، ١١٩

السكاكي(يوسف بن أبي بكر) ٩، ٢١٧، ٢٢٨

سيبويه(عمرو بن عثمان بن قنبر) ١٦، ١٩، ٣٦، ٣٨، ٤٨، ٥٤، ٦٦، ٧٣، ٧٤، ٨٠، ٨٣، ٨٨، ٩١، ٩٣، ٩٤، ١٣١، ١٣٧، ١٥٢، ١٥٩، ١٧٢، ١٨٣، ١٩٩، ٢١٥، ٢١٨، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٩٢

السيرافي(الحسن بن عبدا لله) ٨١

شعيب عليه السلام ٧٥

صاحب حواشي الكشاف ٢٢١، ٢٣٤

صاحب شرح البرهان ١٦
صالح عليه السلام ٧٥
طاهر بن بابشاذ ٤،٧،٧٥،٧٨،١٢٨،١٦٢،٢٠٢،٢٠٣،
٢٧٦
ابن عامر(عبدا لله بن عامر . أحد القراء السبعة) ١٠٣،٢٢٠،٢٦٧
العجاج ٤١،١٩٤
علي بن أبي طالب رضي ا لله عنه ٥،١٣،١٧٤
عمر بن أبي ربيعة ١٠٧
أبو عمرو بن العلاء ١٥٩
عيسى عليه السلام ٨،٧٦
عيسى بن عمر الثقفي ٧٢،٨١،٩٠
الفارسي(الحسن بن أحمد) ٦٢،٦٣،٧٣،٧٤،٩٤،١٧٠،١٩٩،
٢٠٣، ٢٨٨،٢٩٤
الفراء(يحيى بن زياد) ٦٠،٦٩،١١١،١١٢،١١٥،١٥٢،١٦٨،
٢١٥،٢٢٥،٢٤٨،٢٥٧،٢٨١،٢٩٧
الفرزدق(همام بن غالب) ٢٤٩
القزويني(محمد بن عبدا لله) ١٠
كثير عزة ١٩٩
الكسائي(علي بن حمزة) ١٠٣،١١١،١١٢،١١٥،١٥٢،١٧٧،
٢١٤،٢٨٢
ابن كيسان(محمد بن أحمد) ٢٨٩
لوط عليه السلام ٧٥

المازني (بكر بن محمد) ٢١٣، ٢١٩

ابن مالك(محمد بن عبدا لله) ١١، ١٢، ١٥، ٣٠، ٦٣، ١١٨، ١٤١، ١٦، ١٧٦، ١٨٢، ٢٤٠، ٢٤٢

المبرد(محمد بن يزيد) ٣٩، ١٥٩، ١٨٤، ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٣، ٢٣٩، ٢٦٣، ٢٩٢، ٢٩٨

المرار الأسدي ١٠٦، ٢٩٦

ابن معطي(يحيى بن عبد المعطي) ٩٦

موسى عليه السلام ٧٦

نافع الديلمي(أحد القراء السبعة) ٢٦٢

نوح عليه السلام ٧٢، ٧٥، ٩٧، ٩٨

هشام بن معاوية الضرير ١٥٢

هود عليه السلام ٧٢، ٧٥، ٩٧، ٩٨

يحيى بن حمزة العلوي ٤، ٩، ٣٢، ٥٤، ٥٩، ٧١، ٨٧، ٩٦، ١٢٣، ١٤٦، ١٨٤، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٦٨، ٢٨٣، ٢٨٥

يعقوب عليه السلام ٧٦

يوسف عليه السلام ٩٧، ٩٨

يونس عليه السلام ٩٧، ٩٨

يونس بن حبيب الضبي ١٧٤، ٢١٨

# فهرس المصادر والمراجع

- ابن الحاجب النحوي . لطارق عبد عون الجنابي .
مطبعة أسعد . بغداد .
- أخبار النحويين . لأبي طاهر عبد الواحد بن عمر المقرئ ٣٤٩هـ .
ت : د . محمد إبراهيم البنا . ط : الأولى ١٤٠١ هـ . دار الاعتصام .
- أخبار النحويين البصريين . لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ٣٦٨هـ .
ت : محمد البنا . ط : الأولى . دار الاعتصام .
- أدب الكاتب . لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ٢٧٦هـ .
ت : محمد محيي الدين عبد الحميد . ط : الرابعة ١٣٨٢ هـ . دار السعادة بمصر .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان أثير الدين محمد بن الغرناطي الأندلسي ٧٤٥هـ.
ت : مصطفى أحمد النماس . ط : الأولى ١٤٠٤هـ . مطبعة النسر الذهبي .
- الأزهية في علم الحروف . لعلي بن محمد الهروي .
ت : عبد المعين الملوحي . دمشق ١٩٧١ م .
- أساس البلاغة . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ٥٣٨هـ .
ت : عبد الرحيم محمود . ط : دار المعرفة/ بيروت .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء . لـ أحمد بن إدريس شهاب الدين القرافي ٦٨٢هـ .
ت : د . طه محسن . ط ١٤٠٢ هـ . مطبعة الإرشاد / بغداد .
- أسرار العربية . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد ابن الانباري ٥٧٧هـ .
ت : محمد بهجة البيطار . مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٧ م .
- أسماء خيل العرب وفرسانها . لأبي عبدالله محمد بن زياد الأعرابي ٢٣١هـ .
ت : د . محمد عبد القادر أحمد . ط : الأولى ١٤٠٤ هـ ، مكتبة النهضة المصرية .

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين . لعبد الباقي اليماني .
ت : عبد المجيد دياب . ط : الأولى ١٤٠٦ هـ . شركة الطباعة العربية / الرياض .
- الأشباه والنظائر في النحو . لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ٩١١هـ .
ت : عبد العال سالم مكرم . ط : الأولى ١٤٠٦ هـ . مؤسسة الرسالة .
- الاشتقاق . لـ أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ٣٢١هـ .
ت : عبد السلام هارون . ط : الثالثة : مكتبة الخانجي / مصر .
- أشعار الشعراء الستة . لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري ٤٧٦هـ .
ط : الثالثة ١٤٠٣ هـ . دار الأفاق الجديدة / بيروت .
- الإصابة في تمييز الصحابة . للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ .
ت : على محمد البجاري . ط : الأولى ١٤١٢ هـ . دار الجيل / بيروت
- الإصباح في شرح الإقتراح . للدكتور محمود فجال .
ط : الأولى ١٤٠٩ . دار القلم / دمشق .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل . لابن السيد عبد الله بن محمد البطليوسي ٥٢١هـ .
ت : حمزة عبد الله النشرتي . ط : الأولى ١٣٩٩ هـ . دار المريخ / الرياض .
- إصلاح المنطق ل أبي يوسف بن إسحق ابن السكيت ٢٤٤هـ .
ت:أحمد شاكر وعبد السلام هارون . ط : الثانية ١٣٧٥ هـ. دارالمعارف/القاهرة.
- الأصمعيات . لعبد الملك بن قريب الأصمعي ٢١٦هـ .
ت : أحمد شاكر وعبد السلام هارون . ط : الثالثة . دار المعارف / القاهرة .
- الأصول في النحو . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ٣١٦هـ .
ت: عبد المحسن الفتلي . ط : الأولى ١٤٠٥ هـ. مؤسسة الرسالة / بيروت .
- إعراب القراءات السبع وعللها . لـ الحسين بن أحمد الهمذاني بن خالويه ٣٧٠هـ .
ت : عبد الرحمن العثيمين . ط : الأولى ١٤١٣ هـ . مكتبة الخانجي / مصر .

- إعراب القرآن . لأبي جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس ٣٣٨هـ .
ت : زهير غازي زاهد . ط : الثانية ١٤٠٥ هـ . عالم الكتب / بيروت .
- الأعلام . لخير الدين الزركلي .
ط: السادسة ١٩٨٤ م . دار العلم للملايين / بيروت.
- أعيان الشيعة . للعاملي .
مطبعة بن زيدون . دمشق ١٣٥٧ هـ .
-الأغاني . لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ٣٥٦هـ .
ت : دار الكتب المصرية . مصورة دار أحياء التراث العربي .
- الإغراب في جدل الأعراب. لـ أبي البركات عبد الرحمن محمد ابن الانباري ٥٧٧هـ .
ت : سعيد الأفغاني . دار الفكر .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي ٤٨٧هـ.
ت : سعيد الأفغاني . ط : الثالثة ١٤٠٠هـ مؤسسة الرسالة / بيروت .
- الأفعال . لأبي عثمان السرقسطي .
ت : د . حسن محمد شرف ، د . محمد مهدي علام .
ط: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريه ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب . لابن السيد عبد الله بن محمد البطليوسي ٥٢١هـ.
مصورة دار الجيل .
- الإقناع في القرءات السبع . لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش ٥٤٠هـ .
ت : عبد المجيد قطامش . ط : الأولى ١٤٠٣ هـ . مركز البحث العلمي لأم القرى.
- ألف باء . لأبي الحجاج يوسف بن محمد للبلوي .
عالم الكتب . بيروت .
- الأمالي . لأبي علي اسماعيل بن القاسم القالي ٣٥٦هـ .
دار الأفاق الجديدة ١٤٠٠ هـ .

- أمالي الزجاجي . لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ٣٣٧هـ .
ت : عبد السلام هارون . ط : الثانية ١٤٠٧ هـ . دار الجيل / بيروت .
- أمالي السهيلي . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ٥٧٩هـ .
ت : د.محمد إبراهيم البنا .
- الأمالي النحوية . لأبي عمر جمال الدين عثمان بن عمر بن الحاجب ٦٤٦هـ .
ت : هادي حسن حمودي . ط : الأولى ١٤٠٥ هـ . مكتبة النهضة العربية/بيروت.
- الأمثال . لأبي عبيد القاسم بن سلام .
ت : د . عبد المحسن قطامش . مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بمكة المكرمة ١٤٠٠هـ.
- أمثال العرب . للمفضل بن محمد الضبي ٢٥٠هـ .
ت : إحسان عباس . ط : الأولى ١٤٠١ . دار الرائد العربي / بيروت.
- إنباء الغمر بأبناء العمر . للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة . لجمال الدين القفطي ٦٢٤هـ .
ت : محمد أبو الفضل ابراهيم . ط : الأولى ١٤٠٦ هـ. دار الفكر العربي/ القاهرة، ومؤسسة الكتب العربية / بيروت .
- الإنصاف في مسائل الخلاف . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد ابن الانباري ٥٧٧هـ .
ت : محمد محيي الدين عبد الحميد . ط : ١٩٨٢ م، دار الجيل .
- الأنموذج في النحو . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ٥٣٨هـ (ضمن شرح الأنموذج للأردبيلي ) .
ت : د . حسني عبد الجليل يوسف . مكتبة الآداب بالقاهرة
- أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك . لابن هشام الانصاري ٧٦١هـ .
ت : محمد محيي الدين عبد الحميد . ط : الخامسة ١٩٦٦ م . دار إحياء التراث العربي / بيروت .

- إيضاح شواهد الإيضاح . لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي .
ت : محمد بن حمود الدعجاني . ط : الأولى ١٤٠٨ هـ . دار الغرب الإسلامي .
- الإيضاح العضدي . لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ٣٧٧هـ .
ت : حسن شاذلي فرهود . ط : الثانية ١٤٠٨ هـ . دار العلوم للطباعة والنشر .
- الإيضاح في شواهد المفصل . لأبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر ابن الحاجب ٦٤٦هـ.
ت : موسى بناي العليلي . مطبعة العاني / بغداد .
- الإيضاح في علل النحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ٣٣٧هـ .
ت :د. مازن مبارك . ط : الخامسة ١٤٠٦ هـ . دار النفائس / بيروت .
- إيضاح المبهم من معاني السلم . للشيخ أحمد الدمنهوري .
ط: ١٣٦٧هـ . مطبعة الحلبي / القاهرة .
- البحر المحيط . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ٧٤٥هـ .
بعناية صدقي محمد جميل . المكتبة التجارية بمكة المكرمة ١٤١٢ هـ .
- البداية والنهاية . لأبي الفداء اسماعيل بن عمر ابن كثير ٧٧٤هـ .
ت:د.أحمد أبو ملحم وأصحابه.ط : الأولى ١٤٠٥ هـ . دار الكتب العلمية/بيروت.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع . لـ محمد بن علي الشوكاني .
ت : زبارة . ط : الأولى ١٣٤٨ هـ . دار المعرفة / بيروت .
- بغية الوعاة . لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ٩١١هـ .
ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط : الثنية ١٣٩٩ هـ . دار الفكر .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة.لمجد الدين الفيروز آبادي ٨١٦هـ . لمجد الدين الفيروز آبادي.
ت:محمد المصري.ط:الأولى ١٤٠٧ هـ . مركز المخطوطات والتراث/الكويت.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٣٧هـ . لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي ٦٨٨هـ .
ت : د . عياد الثبيتي . ط : الأولى ١٤٠٧ هـ . دار الغرب الإسلامي .

- البيان في إعراب القرآن .لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد ابن الانباري ٥٧٧هـ .
ت : د . طه عبد الحميد طه . ط : الهيئة المصرية للكتاب ١٤٠٠ هـ .
- البيان والتبيين . لـ عمرو بن بحر الجاحظ ٢٥٥هـ .
ت : عبد السلام هارون . ط : الخامسة ١٤٠٥ هـ . مكتبة الخانجي بمصر .
- تاريخ الأدب العربي . لعمر فروخ .
ط : الأولى ١٩٨٣ م . دار العلم للملايين .
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان .
نقله إلى العربية د . عبد الحليم النجار ، ط . الخامسة . دار المعارف بمصر .
- تاريخ بغداد . للحافظ أبي بكر أحمد بن علي البغدادي ٤٦٣هـ .
مصورة دار الكتب العلمية .
- تأويل مشكل القرآن . لابي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ٢٧٦هـ.
ت : السيد أحمد صقر . ط : الثانية ١٣٩٣ هـ . دار التراث بالقاهرة .
- التبصرة في القراءات السبع . لمكي بن أبي طالب القيسي ٤٣٧هـ .
ت : محمد غوث الندوي ، ط : الثانية ١٤٠٢ هـ . الدار السلفية / الهند .
- التبصرة والتذكرة . لأبي محمد عبد الله بن علي الصيري .
ت : د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين . مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة المكرمة ١٤٠٢ هـ
- التبيان في إعراب القرآن . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ٦١٦هـ .
ت : محمد على البجاوي . مطبعة عيسى الحلبي ١٣٩٦ هـ .
- التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ٦١٦هـ .
ت : د. عبد الرحمن العثيمين . ط : الأولى ١٤٠٦ هـ .دار الغرب الأسلامي .

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. للأعلم الشنتمري، ٤٧٦هـ على هامش كتاب سيبويه ،
ط : بولاق ١٣١٦ هـ .
- تخليص الشواهد ، وتلخيص الفوائد . لابن هشام الانصاري ٧٦١هـ .
ت : د . عباس الصالحي ، ط : الأولى ١٤٠٦ هـ . دار الكتاب العربي .
- التخمير في شرح المفصل . للقاسم بن الحسين الخوارزمي ٦١٧هـ .
ت :د.عبد الرحمن العثيمين، ط: الأولى ١٩٩٠ م . دار الغرب الاسلامي بيروت .
- تذكرة النحاة . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ٧٤٥هـ .
ت : د . عفيف عبد الرحمن . مؤسة الرسالة . بيروت ١٤٠٦ هـ .
- التصريح على التوضيح . للشيخ خالد الأزهري ٩٠٥هـ.
مصورة عن مطبعة الحلبي .
- التكملة . لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ٣٧٧هـ .
ت:كاظم بحر المرجان . مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر . جامعة الموصل .
- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات . لأبي علي الحسن بن خلف ابن بلمه ٥١٤هـ .
ت : سبيع حمزة مالكي .ط : الأولى ١٤٠٩ هـ . دار القبلة / جدة .
- تهذيب إصلاح المنطق . لـ علي بن عبد الله الأردبيلي التبريزي ٧٤٦هـ .
ت : د . فخر الدين قباوة . ط : الأولى ١٤٠٣ هـ . دار الأفاق الجديدة / بيروت .
- تهذيب التهذيب . للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ . ط : الأولى ١٣٢٥هـ حيد أباد / الهند .
- تهذيب اللغة . لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ٣٧٠هـ .
ج ٥ / ت : عبد الله درويش . ط : الدار المصرية للتأليف والترجمة .
ج١٥/ت : إبراهيم الأبياري . ط : الدار المصرية للتأليف والترجمة .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ٧٤٩هـ .

ت : عبد الرحمن على سليمان . ط : الثانية . الكليات الأزهرية / القاهرة .

- التوطئة . لأبي على الشلوبين ٦٥٤هـ .

ت : يوسف المطوع . دار التراث العربي / القاهرة .

- التيسير في القراءات السبع . لأبي عمرو الداني .

ت : أورتوبرتزل ، مطبعة الدولة ١٩٣٠م / اسطانبول .

- الجامع الصحيح . لمسلم بن الحجاج القشيري ٢٦١هـ .

ت : محمد فؤاد عبد الباقي . ط : الأولى ١٣٧٥ هـ ، ١٩٥٥ م . مطبعة الحلبي .

- الجامع الصغير في النحو . لابن هشام الانصاري ٧٦١هـ .

ت : د . أحمد محمود الهرميل . مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ .

- الجمل في النحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ٣٣٧هـ .

ت : د . على توفيق الحمد . ط : الثالثة ١٤٠٧ هـ . مؤسسة الرسالة / بيروت .

- جمهرة الأمثال . لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري .

ت : محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد الحميد قطامش . ط : الثانية ١٤٠٨هـ . دار الجيل / بيروت .

- جمهرة اللغة . لابي بكر محمد بن الحسن بن دريد ٣٢١هـ .

ت : د . رمزي منير بعبلكي . ط : الأولى ١٩٨٧م . دار العلم للملايين .

- الجنى الداني في حروف المعاني . لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ٧٤٩هـ .

ت : فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل .

ط : الثانية ١٤٠٣ هـ . دار الأفاق الجديدة / بيروت .

- حادي الأرواح إلى بلد الأفراح . لشمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ٧٥١هـ.

ط : الأولى ١٤٠٣هـ . دار الكتب العلمية / بيروت .

- حاشية الشيخ يس على التصريح ( انظر التصريح ) .
- حاشية الصبان على الأشموني لـ محمد بن علي الصبان.
مطبعة عيسى الحلبي .
- الحلل في شرح أبيات الجمل . لابن السيد عبد الله بن محمد البطليوسي ٥٢١هـ .
ت : مصطفى إمام . ط : الأولى ١٩٧٩ م . مطبعة الدار المصرية .
- الحماسة البصرية . لصدر الدين البصري .
ت : مختار الدين أحمد . ط : الثالثة ١٤٠٣ هـ . عالم الكتب / بيروت .
- الحماسة . لـ هبة الله علي بن محمد ابن الشجري ٥٤٢هـ .
ت : عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي . ط : وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي / دمشق ١٩٧٠ م .
- الحماسة . للوليد بن عباده البحتري ٢٨٤هـ .
ت : لويس شيخو اليسوعي . ط : الثانية ١٣٨٧ هـ . دار الكتاب العربي / بيروت .
- الحيوان . لـ عمرو بن بحر الجاحظ ٢٥٥هـ .
ت:عبد السلام هارون . ط : الثالثة ١٣٨٨ هـ . دار إحياء التراث العربي/بيروت.
- الخصائص . لابي الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ .
ت:محمد على النجار . دار الكتاب العربي / بيروت .
- خزانة الأدب . لعبد القادر البغدادي ١٠٩٣هـ .
ت : عبد السلام هارون . ط : الثانية ١٤٠٦ هـ . مكتبة الخانجي / القاهرة .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ .
دار الجيل ١٤١٤ هـ .
- الدرر اللوامع . لـ أحمد بن الأمين الشنقيطي .
ط : الثانية ١٣٩٣ هـ . دار المعارف / بيروت .
- الديباج المذهب . بهاء الدين علي بن محمد بن فرحون المالكي ٧٤٦هـ.

دار الكتب العلمية / بيروت .

- ديوان أبي الأسود الدؤلي .

ت : محمد حسن آل ياسين . مكتبة النهضة / بغداد .

- ديوان أبي تمام .

ت : إليا الحاوي . ط : الأولى ١٩٨١ م . دار الكتاب اللبناني .

- ديوان الأعشى الكبير .

ت : محمد محمد حسين . ط : السابعة ١٤٠٣ هـ . مؤسسة الرسالة .

- ديوان الأقيشر الأسدي .

ت : د . خليل الديويهي . ط : الأولى ١٤١١ هـ . دار الكتاب العربي / بيروت .

- ديوان الأفوه الأودي (ضمن الطرائف الأدبية ) .

ت : عبدالعزيز الميمني . مطبعة : لجنة التأليف والترجمة والنشر / القاهرة ١٩٣٧ م.

- ديوان امريء القيس .

ت : مصطفى عبد الشافي . ط : الأولى ١٤٠٣ هـ . دار الكتب العلمية / بيروت .

- ديوان البحتري .

ت : حسن كامل الصيرفي . دار المعارف / مصر .

- ديوان بشر بن أبي حازم .

ت : د . عزة حسن / دمشق ١٣٩٧ هـ .

- ديوان جرير بشرح ابن حبيب .

ت : نعمان محمد أمين . دار المعارف / مصر .

- ديوان ذي الإصبع العدواني .

ت: عبدالوهاب العدواني ومحمد ديلمي . ط : وزارة الأعلام / بغداد ١٩٧٣ م .

- ديوان ذي الرمة .

ت: د.عبد القدوس أبو صالح . ط : الأولى ١٤٠٢ هـ . مؤسسة الإيمان / بيروت .

- ديوان رؤبة بن العجاج .

بعناية وليم بن الورد البروس . ليبزج ١٩٠٣ م .

- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس .

ت: عبدالعزيز الميمني . المجلس الأعلي لرعاية الفنون والآداب .

- ديوان الشافعي .

ت : محمد عفيف الزعبي . ط : السادسة ١٤١١ هـ . دار المطبوعات الحديثة/جدة.

- ديوان الطفيل الغنوي .

ت : محمد عبد القادر أحمد . ط : الأولى ١٩٦٨ م . دار الكتاب الجديد .

- ديوان العباس بن مرداس .

ت : يحيى الجبوري . بغداد ١٩٦٨ م .

- ديوان العجاج .

ت : عبدالحفيظ السطلي . مكتبة أطلس .

- ديوان عدي بن زيد العبادي .

ت: محمد جبار المعيبد . وزارة الثقافة والإرشاد / العراق .

- ديوان عمر بن أبي ربيعة .

ت : محمد محيي الدين عبد الحميد .

- ديوان عمرو بن قميئة .

ت : حسن كامل الصيرفي معهد المخطوطات / القاهرة ١٣٨٥ هـ .

- ديوان عمرو بن معد يكرب .

ت : هاشم الطعان . وزارة الثقافة والإعلام / العراق .

- ديوان عنترة بن شداد العبسي .

ت : محمد سعيد مولوي . المكتب الإسلامي .

- ديوان الفرزدق .

ت : علي فاعور . ط : الأولى ١٤٠٧ . دار الكتب العلمية / بيروت .

- ديوان القطامي .

ت:د.إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. ط: الأولى ١٩٦٠م . دار الثقافة/بيروت.

- ديوان كثير عزة .

ت : مجيد طراد . ط : الأولى ١٤١٣ هـ . دار الكتاب العربي / بيروت .

- ديوان كعب بن زهير .

ت : د . مفيد قميحة . ط : الأولى ١٤١٠ هـ . دار الشواف / الرياض .

- ديوان لبيد بن ربيعة .

ت : د . إحسان عباس . وزارة الإعلام / الكويت ١٩٨٤ م .

- ديوان المتنبي بشرح البرقوقي .

دار الكتاب العربي ١٤٠٠ هـ .

- ديوان النابغة الذبياني .

ت : عباس عبد الساتر . ط : الأولى ١٤٠٥ هـ . دار الكتب العلمية / بيروت .

- الرد على النحاة . لابن مضاء أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي ٥٩٢هـ .

ت : د . محمد إبراهيم البنا . ط : الأولى ١٣٩٩ هـ . دار الاعتصام / القاهرة .

- رصف المباني في شرح حروف المباني . لأحمد بن عبد النور المالقي ٧٠٢هـ .

ت : أحمد الخراط . ط : الثانية ١٤٠٥ هـ . دار القلم .

- زهر الأداب . للحصري .

ت : علي محمد البجاوي .ط : الأولى ١٣٧٢ هـ . عيسى الحلبي .

- زهر الأكم في الأمثال والحكم . لليوسي .

ت:د. محمد حجي،ود.محمد الأخضر.ط:الأولى١٤٠١ هـ.دار الثقافة/الدار البيضاء.

- السبعة في القراءات . لابن مجاهد .

ت: شوقي ضيف . ط : الثانية ١٤٠٠ م . دار المعرف / القاهرة .

- سر صناعة الإعراب . لابي الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ .
ت : حسن هنداوي . ط : الأولى ١٤٠٥ هـ . دار القلم / دمشق
- سفر السعادة . لعلم الدين علي بن محمد السخاوي ٦٤٣هـ .
ت : أحمد الدالي /دمشق ١٤٠٣ هـ .
- سقط الزند لأبي العلاء المعري .
دار صادر ١٤٠٠ هـ .
- سمط اللآلي . للبكري .
ت : عبد العزيز الميمني . ط : الثانية ١٤٠٤ هـ . دار الحديث / بيروت .
- سنن ابن ماجه ( محمد بن يزيد القزويني ٢٧٣هـ ) .
ت:محمدمصطفى الأعظمي،ط:الأولى١٤٠٣هـ.شركةالطباعةالعربيةالسعودية/الرياض.
- سير أعلام النبلاء . لشمس الدين الذهبي ٧٤٨هـ .
ت : شعيب الأرنؤوط وآخرون. ط : الثامنة ١٤١٢ هـ . مؤسسة الرسالة/بيروت .
- شذارات الذهب. لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ١٠٨٩هـ .
دارالكتب العلمية/بيروت.
- شرح أبيات سيبويه . لـ أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ٣٣٨هـ .
ت : د . وهبة متولى عمر . ط : الأولى ١٤٠٥ هـ . مكتبة الشباب/ القاهرة .
- شرح أبيات سيبويه . لأبي محمد يوسف بن الحسن ابن السيرافي ٣٨٥هـ .
ت : محمد على سلطاني . دار المأمون للتراث . دمشق ١٩٧٩ م .
- شرح أبيات مغني اللبيب . لعبد القادر البغدادي ١٠٩٣هـ .
ت:عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. ط :الأولى ١٣٩٣هـ . مكتبة دار البيان .
- شرح أشعار الهذليين . للسكري .
ت : عبد الستار أحمد فراج . مطبعة المدني / القاهرة .
- شرح الألفية . لبدر الدين محمد بن محمد ابن الناظم ٦٨٤هـ .

ت : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد . دار الجيل / بيروت .

- شرح ابن عقيل . لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل ٧٦٩هـ .

ت : محمد محيي الدين عبد الحميد . ط : الخامسة عشرة ١٣٨٦ هـ .

- شرح التسهيل . لـ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ٦٧٢هـ .

ت : د . عبد الرحمن السيد و د . محمد بدوي المختون . ط : الأولى ١٤١٠ هـ . هجر للطباعة والنشر / مصر .

- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي ٦٦٩هـ .

ت : د .صاحب أبو جناح . العراق ١٤٠٢ هـ .

- شرح الحماسة . للمرزوقي .

ت : أحمد أمين وعبد السلام هارون . ط : الثانية ١٣٨٧ هـ . لجنة التأليف والترجمة والنشر .

- شرح ديوان الأخطل . للسكري .

ت : د . فخر الدين قباوة. ط : الثانية ١٩٧٩ م . دار الأفاق الجديدة /بيروت .

- شرح ديوان حسان بن ثابت . لعبد الرحمن البرقوقي .

دار الكتاب العربي ١٤٠١هـ.

- شرح السلم في المنطق . للأخضري . مكتبة مصطفى الحلبي ١٣٦٧هـ .

- شرح شذور الذهب . لابن هشام الانصاري ٧٦١هـ .

ت : محمد محيي الدين عبد الحميد .مكتبة الفيصلية / مكة المكرمة .

- شرح شواهد الإيضاح . لعبد الله بن بري ٥٨٢هـ .

ت : د . عيد مصطفى درويش . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

- شرح شواهد الشافية .لعبد القادر البغدادي ١٠٩٣هـ .

ت : محمد نور الحسن وآخرين . دار الكتب العلمية ١٤٠٢ هـ .

- شرح شواهد المغني . لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ٩١١هـ .

ت : أحمد ظافر كوجار . دار مكتبة الحياة / بيروت .

- شرح العقيدة الطحاوية . لابن أبي العز الدمشقي ٧٩٢هـ .

ت : بشير محمد عيون .ط : الثانية ١٤٠٨ هـ . مكتبة دار البيان /دمشق .

- شرح عمدة الحافظ / لـ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ٦٧٢هـ .

ت : عدنان الدوري . ط : مطبعة العاني / بغداد ١٣٩٧هـ .

- شرح القصائد العشر . لـ علي بن عبد الله الأردبيلي التبريزي ٧٤٦هـ .

ت:عبد السلام الحوفي . ط : الأولى ١٤٠٥ هـ . دار الكتب العلمية / بيروت .

- شرح القصائد المشهورات. لـ أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ٣٣٨هـ.

ط: الأولى١٤٠٥هـ . دار الكتب العلمية/بيروت.

- شرح الكافية . لرضي الدين الاستراباذي ٦٨٨هـ .

ت : يوسف عمر . جامعة قار يونس / ليبيا .

- شرح الكافية الشافية . لـ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ٦٧٢هـ .

ت : عبد المنعم أحمد هريدي . ط : الأولى ١٤٠٢ هـ . مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بمكة المكرمة .

- شرح كتاب سيبويه . لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ٣٦٨هـ جـ١ ، ٢ .

ت : د . رمضان عبد التواب وآخرون . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .

- شرح اللمع . لأبي القاسم عبد الواحد بن برهان العكبري ٤٥٦هـ .

ت :د . فائز فارس . ط : الأولى ١٤٠٢ هـ / الكويت .

- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف . لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري ٣٨٢هـ.

ت : عبد العزيز أحمد . ط : الأولى ١٣٨٣ هـ . مطبعة مصطفى الحلبي .

- شرح مختصر الروضة . لسليمان بن عبد القوي الطوفي ٧١٦هـ .

ت:د.عبد الله بن عبد المحسن التركي.ط:الأولى١٤١٠هـ/١٩٩٠م.مؤسسة الرسالة.

- شرح المفصل . لـ موفق الدين يعيش بن علي ٦٤٣هـ .
عالم الكتب / بيروت .
- شرح المقدمة المحسبة . لأبي الحسن طاهر بن أحمد ابن بابشاذ ٤٦٩هـ .
ت : خالد عبد الكريم . ط : الأولى ١٩٧٧م .
- شرح المقدمة الجزولية . لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبيني ٦٤٥هـ.
ت : د . تركي العتيبي . ط : الأولى ١٤١٣ هـ .
ط : الأولى ١٤١٣ هـ . دار الرشد / الرياض .
- شعراء أمويون .
ت : نوري حمودي القيسي . ط : الأولى ١٤٠٥ هـ. عالم الكتب / بيروت .
- شعر الأحوص الأنصاري .
جمع وتحقيق : عادل سليمان جمال . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠هـ.
- شعر الأخطل بشرح السكري .
ت : د . فخر الدين قباوة . ط : الثانية ١٩٧٩ م . دار الآفاق الجديدة / بيروت .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي .
ت : د . داوود سلوم . مكتبة الأندلس / بغداد ١٩٦٩ م .
- شعر النابغة الجعدي .
ت : عبد العزيز رباح . ط : الأولى ١٩٦٤ م . المكتب الإسلامي للطباعة والنشر .
- الشعر والشعراء . لأبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبه ٢٧٦هـ .
ت : أحمد محمد شاكر . ط : الثانية . دار المعارف / القاهرة .
- شفاء العليل . لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ٧٧٠هـ .
ت: د . عبد الله الحسيني . ط : الأولى ١٤٠٦ هـ . مكتبة الفيصلية/مكة المكرمة .
- شواهد التوضيح والتصحيح . لـ جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك ٦٧٢هـ .
ت : محمد فؤاد عبد الباقي . ط : الثالثة ١٤٠٣ هـ . عالم الكتب / بيروت .

- الصاحبي . لأبي الحسين أحمد بن فارس ٣٩٥هـ .
ت : السيد أحمد صقر . مطبعة عيسى الحلبي .
- الصحاح . لاسماعيل بن حماد الجوهري ٣٩٣هـ .
ت : أحمد عبد الغفور عطار . ط : الثالثة ١٤٠٤ هـ .دار العلم للملايين / بيروت.
- صحيح البخاري . لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦هـ .
ت : د . مصطفى ديب بغا . ط : الثالثة دار ابن كثير / دمشق .
- صفة الجنة . لأبي الفداء اسماعيل بن عمر ابن كثير ٧٧٤هـ .
ت: محمد عبد المنعم رشاد. ط : الأولى ١٤١٢ هـ . الدار البيضاء للطباعة والنشر.
- الضوء اللامع لأعيان القرن التاسع . لعلم الدين علي بن محمد السخاوي ٦٤٣هـ .
مصر ١٣٥٣ هـ .
- ضوابط المعرفة ، وأصول الاستدلال والمناظرة . لعبد الرحمن الميداني .
ط : الثالثة ١٤٠٨ هـ . دار القلم / دمشق .
- ضرائر الشعر . لابي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور ٦٦٩هـ .
ت : السيد إبراهيم محمد . ط : الثانية ١٤٠٢ هـ . دار الأندلس .
- طبقات ابن شهبة .لابن قاضي شهبة .
- طبقات الشعراء . لـ محمد بن سلام الجمحي ٢٣١هـ .
ت : جوزف هل . ط : الأولى ١٤٠٢هـ . دار الكتب العلمية .
- طبقات النحويين واللغويين . للزبيدي .
ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط : الثانية . دار المعارف /مصر .
- الطرائف الأدبية . لعبد العزيز الميمني .
دار الكتب العلمية / بيروت .
- العقد الفريد . لـ أبي عمر بن محمد ابن عبد ربه الاندلسي .
ت : أحمد أمين وآخرون . ط : الثانية . لجنة التأليف والترجمة والنشر .

- الغرة المخفية . لابي العباس أحمد بن الحسين ٦٣٩هـ .
ت : حامد محمد العبدلي . دار الأنبار / بغداد .
- أمالى المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد . للشريف المرتضى .
ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط : الثانية ١٣٨٧هـ . دار الكتاب العربي/بيروت.
- فرحة الأديب . لأبي محمد الاعرابي الملقب بالأسود الغندجاتي .
ت : محمد علي سلطان . ط : دار النبراس .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال . للبكري .
ت : إحسان عباس وعبد الحميد عابدين . ط : الأولى ١٣٩١هـ . مؤسسة الرسالة / بيروت.
- الفصول الخمسون . لزين الدين أبو الحسن يحيى بن عبد المعطي ٦٢٨هـ .
ت : د . محمود محمد الطناحي . مطبعة عيسى الحلبي .
- الفهرست . للحسن بن اسحق النديم ٣٨٥هـ .
دار المعرفة / بيروت .
- الفوائد الضيائية . لعبد الرحمن بن أحمد الجامي ٨٩٨هـ .
ت : د . أسامة طه الرفاعي . وزارة الأوقاف والشؤون الدينية / العراق ١٤٠٣ هـ.
- فوات الوفيات . لابن شاكر الكتبي .
ت : د . إحسان عباس . دار صادر .
- القاموس المحيط . لـ مجد الدين الفيروزآبادي ٨١٦هـ . ط : الثانية ١٣٧١ هـ .
مطبعة مصطفى الحلبي .
- الكافي للعروض والقوافي . لـ علي بن عبد الله الأردبيلي التبريزي ٧٤٦هـ .
ت : الحساني حسن عبد الله . مكتبة الخانجي .
- الكافية في النحو. لأبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر ابن الحاجب ٦٤٦هـ .
ت : د . طارق نجم عبدالله . ط : الأولى ١٤٠٧ . مكتبة الوفاء للنشر والتوزيع . جدة .

- الكامل في اللغة والأدب . لابي العباس محمد بن يزيد الثمالي المبرد ٢٨٥هـ .
ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر .
- الكتاب . لابي بشر عمرو بن عثمان (سيبويه) .
ت : عبد السلام هارون . ط : الثالثة ١٤٠٨ هـ . مكتبة الخانجي / القاهرة .
- كتاب الشعر . لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ٣٧٧هـ .
ت : د . محمود محمد الطناحي . ط : الأولى ١٤٠٨ هـ . مكتبة الخانجي .
- الكشاف . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ٥٣٨هـ .
دار المعرفة / بيروت .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس . لإسماعيل بن محمد العجلوني ١١٦٢هـ .
ط : الثالثة ١٣٥١هـ . دار إحياء التراث العربي / بيروت .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة .
دار الفكر ١٤٠٢ هـ .
- لباب الإعراب : لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني ٦٨٤هـ .
ت : بهاء الدين عبد الوهاب . دار الرفاعي للنشر والطباعة . الرياض ١٤٠٥ هـ .
- لسان العرب . لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ٧١١هـ .
دار صادر .
- اللامات . لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ٣٣٧هـ .
ت : د . مازن المبارك . ط : الثانية ١٤١٢ هـ . دار صادر .
- اللمع في العربية . لابي الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ .
ت : حامد المؤمن . ط : الثانية ١٤٠٥ هـ . عالم الكتب / بيروت .
- لوامع الأنوار البهية . للسفاريني .
ت : عبد الله بابطين وسليمان بن سحمان . ط : الثانية ١٤٠٥ هـ .
المكتب الإسلامي / بيروت

- ما يجوز للشاعر في الضرورة . لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني ٤١٢هـ .
ت : المنجي الكعبي . الدار التونسية للنشر ١٩٧١م .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة . لابي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ٣٦٨هـ .
ت : عوض بن محمد القرزي . ط : الثانية ١٤١٢ هـ . دار المعارف / مصر .
- ما ينصرف وما لا ينصرف . لابي اسحق ابراهيم بن السري الزجاج ٣١١هـ .
ت : هدى محمد قراعة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة ١٣٩١ هـ .
- المؤتلف والمختلف . لابي القاسم الحسن بشر الآمدي ٣٧٠هـ .
ت : ف . كرنكو . ط : الثانية ١٤٠٢ هـ . مكتبة القدس .
- المبسوط في القراءات العشر . لابي بكر أحمد بن الحسن ابن مهران ٣٨١هـ .
ت : سبيع حمزة حاكمي . ط : الثانية ١٤٠٨هـ . دار القبلة / جدة .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة . لابي الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ .
ت : د . حسن هنداوي . ط : الأولى ١٤٠٧ هـ . دار القلم / دمشق .
- مجاز القرآن . معمر بن مثنى التيمي ٢١٠هـ .
ت : د . محمد فؤاد سزكين . مكتبة الخانجي / القاهرة .
مجالس ثعلب . لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني (ثعلب) ٢٩١هـ .
ت : عبد السلام هارون . ط : الخامسة . دار المعارف .
- المجمل . لابن فارس . لأبي الحسين أحمد بن فارس ٣٩٥هـ .
ت : زهير عبد المحسن سلطاني .ط : الثانية ١٤٠٦ هـ . مؤسسة الرسالة /بيروت.
- مجمع الأمثال . لابي الفضل أحمد محمد الميداني .
ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى الحلبي .
- المحتسب . لابي الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ .
ت : على الجندي ناصف وآخرون . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة ١٣٦٨هـ.

- المحكم . لـ علي بن اسماعيل ابن سيدة ٤٥٨هـ .
ت : مجموعة من المحققين . ط : الأولى ١٣٨٨ هـ . معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.
- المخصص . لـ علي بن اسماعيل ابن سيدة ٤٥٨هـ .
ت : محمد محمود التركيزي . صورة عن طبعة بولاق ١٣٢١هـ .
- المذكر والمؤنث . لـ محمد بن القاسم الانباري ٣٢٨هـ .
ت : محمد عبد الخالق عظيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / مصر ١٤٠١ هـ.
- مراتب النحويين .لأبي الطيب اللغوي ٣٥١هـ .
ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط : الثانية . دار النهضة مصر / القاهرة .
- المرتجل . لابن الخشاب ٥٦٧هـ .
ت : علي حيدر . دمشق ١٣٩٢ هـ .
- المزهر في علوم اللغة . لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ٩١١هـ .
ت : محمد أحمد جاد المولى وآخرون . ط : الثالثة . دار التراث / القاهرة .
- المسائل البصريات . لأبي علي الحسن بن أحمد الفارس ٣٧٧هـ .
ت : د . محمد الشاطر . ط : الأولى ١٤٠٥ هـ . مطبعة المدني / القاهرة .
- المسائل البغداديات ( المشكلة ) . لأبي علي الفارسي ٣٧٧هـ .
ت : صلاح الدين السنكاوي .مطبعة العاني / بغداد .
- المسائل الحلبيات . للفارسي .
ت : د . حسن هنداوي . ط : الأولى ١٤٠٧ هـ . دار القلم / دمشق .
- المسائل العضديات . للفارسي .
ت : د . على جابر المنصوري . ط : الأولى ١٤٠٦ هـ . عالم الكتب / بيروت .
- المسائل العسكرية . لأبي على الحسن بن أحمد الفارسي ٣٧٧هـ .
ت : د . محمد الشاطر . ط : الأولى ١٤٠٣ هـ . مطبعة المدني / مصر .

- المسائل المنثورة . للفارسي .
ت : مصطفى الحيدري .مجمع اللغة / دمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد . لـ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل ٧٦٩هـ.
ت:محمد كامل بركات. مركز البحث العلمي وتحقيق التراث/مكة المكرمة ١٤٠٠هـ.
- المستقصى . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ٥٣٨هـ .
حيد آباد /الهند ١٩٦٢م .
- المستوفي في النحو لابن الحكم .
ت : محمد بدوي المختون . دار الثقافة العربية . القاهرة .
- مشكل إعراب القرآن . لمكي بن أبي طالب القيسي ٤٣٧هـ .
ت : د . حاتم الضامن . ط : الثالثة ١٤٠٧ هـ .مؤسسة الرسالة .
- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن لعبد الله الحبشي .
المكتبة العصرية . بيروت ١٤٠٨ هـ .
- معاني الحروف . لـ علي بن عيسى الرماني ٣٨٤هـ .
ت : د .عبد الفتاح شلبي . دار النهضة / مصر .
- معاني القرآن . للأخفش سعيد بن مسعده المجاشعي ٢٠٧هـ .
ت : د . عبد الأمير محمد . ط : الأولى ١٤٠٥ هـ . عالم الكتب / بيروت .
- معاني القرآن وإعرابه . لـ أبي اسحق ابراهيم بن السري الزجاج ٣١١هـ .
ت : د . عبد الجليل عبده شلبي . ط: الأولى ١٤٠٨ هـ . عالم الكتب / بيروت .
- معاني القرآن . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ٢٠٧هـ .
ت : أحمد يوسف نجاتي وآخرون . مصورة عالم الكتب / بيروت .
- المعاني الكبير . لابي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ٢٧٦هـ.
ت : عبد الرحمن بن يحيى اليماني . دار الكتب العلمية / بيروت١٤٠٥هـ ز
- معجم الأدباء . لياقوت الحموي ٦٢٦هـ .

ط : الثالثة ١٤٠٠هـ . دار الفكر / بيروت .

- معجم الشعراء . لأبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني ٣٨٤هـ .

ت : ف . كرنكو . ط : الثانية ١٤٠٢ هـ . مكتبة القدس .

- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة .

دار إحياء التراث العربي . بيروت ١٣٧٦ هـ .

- معجم ما استعجم . لأبي عبيد البكري ٤٨٧هـ .

ت : مصطفى السقا . عالم الكتب / بيروت .

- المعرب . لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي ٥٤٠هـ .

ت : أحمد محمد شاكر . ط : الأولى . دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام الانصاري ٧٦١هـ .

ت : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار إحياء التراث العربي .

- مفتاح العلوم . لـ يوسف بن محمد السكاكي ٦٢٦هـ .

ت : نعيم زرزور . ط : الأولى ١٤٠٣ هـ . دار الكتب العلمية / بيروت .

- المفصل في علم اللغة . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ٥٣٨هـ .

ت: د. محمد عز الدين السعدي. ط: الأولى ١٤١٠ هـ . دار إحياء العلوم/بيروت.

- المفضليات . للمفضل بن محمد الضبي ١٧٨هـ .

ت : أحمد محمد شاكر و عبد الله هارون . ط : السادسة . دار المعارف / مصر .

- المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة. لعلم الدين علي بن محمد السخاوي ٦٤٣هـ.

ت: عبد الله محمد الصديق . ط : الأولى ١٣٩٩ هـ . دار الكتب العلمية / بيروت.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني ٨٥٥هـ .

طبع بهامش الخزانة . ط : بولاق ١٢٩٩ هـ .

- مقاييس اللغة . لأبي الحسين أحمد بن فارس ٣٩٥هـ .

ت : عبد السلام هارون . ط : الثانية ١٣٨٩ هـ . مطبعة مطصطفى الحلبي .

- المقتضب . لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ٢٨٥هـ .
ت : محمد عبد الخالق عظيمة . عالم الكتب / بيروت .
- المقتصد في شرح الإيضاح . لـ عبد القاهر لجرجاني ٤٧١هـ .
ت : كاظم بحر المرجان . وزارة الثقافة والإعلام العراق ١٩٨٢م .
- المقدمة الجزولية . لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولى ٦٠٧هـ .
ت : شعبان عبد الوهاب محمد . ط : الأولى ١٤٠٨ هـ . أم القرى / مصر .
المقدمة المحسبة . لأبي الحسن طاهر بن أحمد ٤٦٩هـ .
ت : حسام سعد النعيمي . مطبعة العاني / بغداد ١٩٧٠ م .
- المقرب . لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور ٦٦٩هـ .
ت : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري . ط : الأولى ١٣٩١ هـ .
رئاسة الأوقاف العراقية .
- المنصف . لابي الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ .
ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. ط: الأولى ١٣٧٣هـ. مطبعة مصطفى الحلبي.
- المواقف على علم الكلام للإيجي .
مكتبة المتنبي / القاهرة .
- الموشح . لأبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني ٣٨٤هـ .
ت : علي محمد البجاوي . دار الفكر العربي / القاهرة .
- الموضوعات . لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ٥٩٧هـ .
ت: عبد الرحمن محمد عثمان.ط: الأولى ١٣٨٦ هـ.المكتبة السلفية/المدينة المنورة.
- نتائج الفكر . لأبي القاسم عبد الرحمن عبد الله السهيلي ٥٧٩هـ .
ت : د . محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد ٥٧٧هـ .
ت : د . إبراهيم السامرائي . ط : الثالثة ١٤٠٥ هـ . مكتبة المنار / الأردن .

- النشر في القراءات العشر . لابن الجزري ٨٣٣هـ .
ت : على محمد الضباع . ط : المكتبة التجارية بمصر .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ٧٤٥هـ .
ت : د . عبد المحسن الفتيلي . ط : الأولى ١٤٠٥ هـ . مؤسسة الرسالة .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه . للأعلم الشنتمري ٤٧٦هـ .
ت: زهير عبد المحسن سلطان. ط : الأولى ١٤٠٧ هـ . معهد المخطوطات العربية / الكويت .
- نكت الهميان . لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ٧٦٤هـ .
ت : أحمد زكي باشا . المطبعة الجمالية / مصر ١٣٢٩هـ .
- النوادر . لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ٢١٥هـ .
ط : الثانية ١٣٨٧ هـ .
دار الكتاب العربي / بيروت .
- الهاشميات . للكميت بن زيد .
شرح : محمد محمود الرافعي . ط : الثالثة . مطبعة شركة التمدن / مصر .
- هدية العارفين ( ملحق بكشف الظنون ) لإسماعيل باشا البغدادي .
دار الفكر . بيروت ١٤٠٢ هـ .
- همع الهوامع . لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ٩١١هـ .
ت : د . عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية / الكويت ١٤٠٠هـ .
- الوافية . لركن الدين الحسن بن محمد الإستراباذي ٧١٥هـ .
ت : عبد الحفيظ شلبي . سلطنة عمان ١٤٠٣ هـ .
- الوحشيات . لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي .
ت : عبد العزيز الميمني . ط : الثالثة . دار المعارف / مصر .

- وفيات الأعيان . لابن خلكان ٦٨١هـ .

ت : إحسان عباس . دار صادر .

- يتيمة الدهر. لأبي منصور عبد الملك الثعالبي ٤٢٩هـ .

ت : مفيد محمد قميحة . ط : الأولى ١٤٠٣ هـ . دار الكتب العلمية / بيروت .

## الرسائل الجامعية

١- البرود الضافية والعقود الكافلة للكافية . لعلي بن محمد القاسم القرشي .

رسالة علمية بكلية اللغة العربية / جامعة أم القرى ( ماجستير ) .

ت : أحمد بن محمد القرشي ١٤١١هـ .

٢- شرح الكافية . لأبي عمرو بن عثمان بن الحاجب ( المصنف ) .

رسالة علمية بكلية اللغة العربية / الأزهر ( دكتوراه ) .

ت : جمال عبد العاطي مخيمر ١٤٠١ هـ .

٣ ـ شرح الكافية . لعصام الدين الأسفراييني .

رسالة علمية بكلية اللغة العربية / الأزهر ( دكتوراه ) .

ت : محمد عبد الغني أحمد شعلان ١٤٠٥هـ .

٤ - مبسوط الأحكام فيما يتعلق بالكلم والكلام . لعلي بن عبد الله التبريزي .

رسالة علمية بكلية اللغة العربية / الأزهر ( دكتوراه ) .

ت : محمد عبد النبي عبد المجيد ١٤٠٤ هـ .

**المخطوطات**

---

١- الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية . ليحيى بن حمزة العلوي ( ت ٧٤٥هـ ).

مخطوط/مصورة مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بمكة المكرمة تحت رقم ١٠٤٦ نحو.

٢- شرح جمل الزجاج . لطاهر بن بابشاذ ( ت ٤٦٩ هـ ) .

مخطوط/مصورة مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بمكة المكرمة تحت رقم ١٧٦ نحو.

٣- شرح كتاب سيبويه . لأبي سعيد السيرافي ( ت ٣٦٨ هـ ) .

جـ٣ مصورة مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بمكة المكرمة تحت رقم ٧٣٨ نحو.

جـ٤ مصورة مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بمكة المكرمة تحت رقم ٢٠٠ نحو.

٤- المحصل في شرح المفصل . للقاسم بن محمد أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ٧٤٥هـ ( ت ٦٦١ هـ) .

جـ١ مصورة مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بمكة المكرمة تحت رقم ٥٥٢ نحو.

٥- المستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطياب . ليحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد ( ت ١١١٠ هـ تقريبا ) . مخطوط بالجامعة الغربية بجامع صنعاء .

# فهرس الموضوعات

## أولاً : قسم الدراسة :


- مقدمة ١
- تمهيد ( ابن الحاجب وكافيته ) ٤
- **الفصل الأول :( النجراني : حياته وآثاره العلمية )** ٨
أ - اسمه ونسبه ٨
ب - نشأته ٩
ت - ثقافته ومنزلته العلمية ١٠
ث - مذهبه الديني ١٠
ج - شيوخه ١١
ح - تلامذته ١٣
خ - مصنفاته ١٤
د - وفاته ١٤
**الفصل الثاني : ( شرح النجراني عرض وتحليل )** ١٥
أ - اسم الشرح ١٥
ب - نسبته إلى الشارح ١٦
ت - منهجه في شرح الكافية ١٦
ث - المصادر التي عول عليها النجراني ١٩
ج - شواهده ٢٣
١ - القرآن الكريم ٢٣
- احتجاجه بالقراءات ٢٤

٢ - الحديث والأثر ٢٥

٣ - الشعر ٢٧

٤ - الأمثال وأقوال العرب ٣١

ح - أدلة الصناعة النحوية في شرح النجراني ٣٣

١ - القياس ٣٣

٢ - السماع ٣٤

٣ - الإجماع ٣٥

خ - أصول نحوية في شرح النجراني ٣٦

**الفصل الثالث : ( أهم القضايا النحوية في شرح النجراني )** ٣٩

أ - موقفه من المصنف ٣٩

١ - الترجيح ٣٩

٢ - المخالفة ٤٣

٣ - الدفاع ٤٤

٤ - الاستدراك ٤٦

ب - موقفه من النحاة المتقدمين ٥٠

ت - اتجاهاته النحوية وموقفه من المسائل الخلافية ٥٢

**الفصل الرابع : ( موازنة علمية بين شرح النجراني وشرح التبريزي والعصام )** ٥٥

أ - شرح التبريزي ٥٥

ب - شرح العصام ٦٣

## ثانياً : النص المحقيق :


- منهج التحقيق أ
- وصف النسخة المعتمدة ث
- نماذج مصورة ج
- النص المحقق ١
- مقدمة ١
- الكلام في الحد ٢
- الكلام في النحو ٣
- الكلمة وأقسامها ٨
- الكلام ومايتألف منه ١٤
- الاسم ١٩
- اشتقاق الاسم والخلاف فيه ٢٢
- المعرب والإعراب ٢٦
- الإعراب ٢٩
- أنواع الإعراب ٣١
- العامل ٣٢
- المعرب بالحركات ٣٤
- المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف ٣٤
- جمع المؤنث السالم ٣٥
- غير المنصرف ٣٥
- المعرب بالحروف ٣٦
- الأسماء الستة ٣٦

| | |
|---|---|
| - المثنى والملحق به | ٤٣ |
| - جمع المذكر السالم والملحق به | ٤٥ |
| - المعرب تقديراً | ٤٧ |
| - المضاف إلى ياء المتكلم | ٤٨ |
| - المنقوص | ٤٩ |
| - الممنوع من الصرف | ٥٢ |
| - العدل | ٥٩ |
| - الوصف | ٦٥ |
| - التأنيث | ٦٨ |
| - المعرفة | ٧٢ |
| - العجمة | ٧٥ |
| - الجمع | ٧٦ |
| - التركيب | ٨٥ |
| - الزيادة | ٨٦ |
| - الوزن | ٨٩ |
| - بقية أحكام الباب | ٩٢ |
| - المرفوعات | ٩٩ |
| - الفاعل | ٩٩ |
| - تقديم الفاعل | ١٠١ |
| - تأخير الفاعل | ١٠١ |
| - حذف الفعل والفاعل | ١٠٢ |
| - التنازع | ١٠٥ |
| - مفعول ما لم يسم فاعله | ١١٦ |

- المبتدأ والخبر ١٢٣
- شروط الخبر ١٢٧
- تقديم المبتدأ ١٢٩
- تقديم الخبر ١٣٠
- حذف المبتدأ ١٣٣
- خبر (إن) ١٣٨
- خبر (لا) التي لنفي الجنس ١٤٠
- اسم (ما) و (لا) المشبهتين بليس ١٤٢
- المنصوبات ١٤٤
- المفعول المطلق ١٤٦
- المفعول به ١٥٢
- المنادى ١٥٥
- توابع المنادى ١٥٨
- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ١٦٥
- الترخيم ١٦٧
- المندوب ١٧٤
- حذف حرف النداء والمنادى ١٧٥
- الاشتغال ١٧٩
- التحذير ١٨٥
- المفعول فيه ١٨٨
- المفعول لأجله ١٩٣
- المفعول معه ١٩٥
- الحال ١٩٧

| | |
|---|---|
| - تقدم الحال على العامل المعنوي | ٢٠٢ |
| - الحال المفرد والجملة | ٢٠٥ |
| - التمييز | ٢٠٨ |
| - الاستثناء | ٢١٤ |
| - إعراب المستثنى | ٢٢٠ |
| - إعراب (سوى) | ٢٢٦ |
| - خبر كان | ٢٢٩ |
| - حذف عامل خبر كان | ٢٣٢ |
| - اسم (إن) وأخواتها | ٢٣٥ |
| - المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس | ٢٣٦ |
| - توابع اسم لا | ٢٣٩ |
| - أحكام اسم لا | ٢٤٣ |
| - خبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس | ٢٤٥ |
| - المجرورات | ٢٥١ |
| - الإضافة | ٢٥١ |
| - شروط الإضافة المعنوية | ٢٥٥ |
| - الإضافة اللفظية | ٢٥٦ |
| - أحكام المضاف والمضاف إليه | ٢٥٩ |
| - إضافة الأسماء الستة إلى ياء النفس | ٢٦٣ |
| - التوابع | ٢٦٨ |
| - النعت | ٢٧٠ |
| - أحكام النعت | ٢٧٢ |
| - العطف | ٢٧٧ |

- أحكام العطف ٢٧٩
- التأكيد ٢٨٤
- أحكام التأكيد المعنوي ٢٨٦
- البدل ٢٩١
- حرف البيان ٢٩٦
- الفهارس الفنية ٣٠١
- فهرس الآيات القرآنية الكريمة ٣٠٢
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ٣٠٧
- فهرس الأثر ٣٠٨
- فهرس الأمثال وأقوال العرب ٣٠٩
- فهرس الشعر ٣١٠
- فهرس النظم التعليمي ٣١٩
- فهرس الفرق والجماعات والقبائل والبلدان ٣٢٠
- فهرس الكتب الواردة في الشرح ٣٢٢
- فهرس الأعلام ٣٢٣
- فهرس المصادر والمراجع ٣٢٧
- فهرس الموضوعات ٣٥٤

تم بحمد الله